المجموعة الكاملة
لمؤلفات الأستاذ

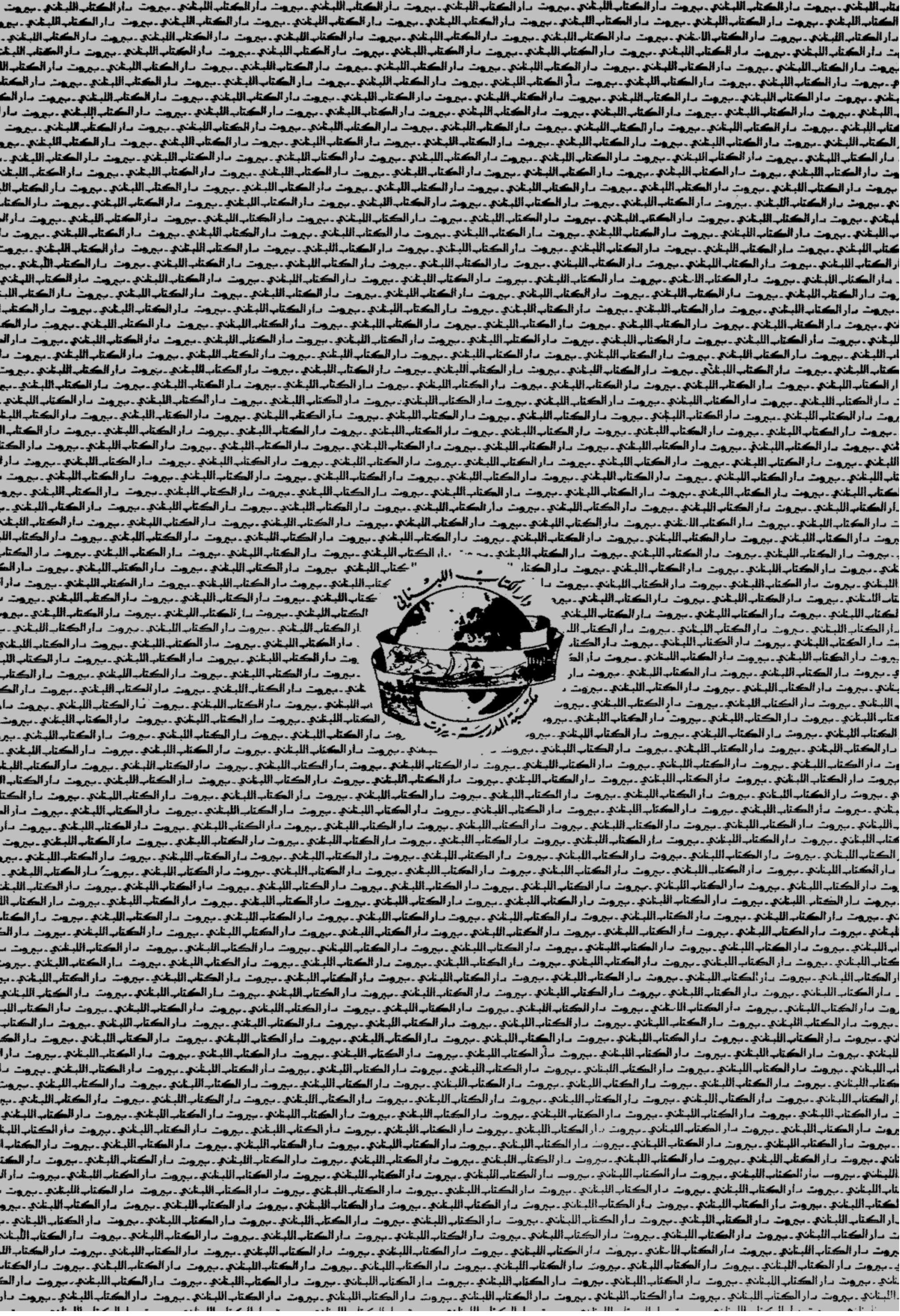
عباس محمود

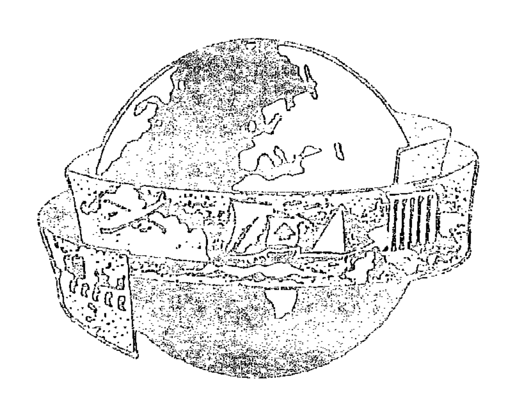
العقاد

تراجم وسير

4

دار الكتاب اللبناني - بيروت


دار الكتاب اللبناني
مكتبة المدرسة - بيروت



دار الكتاب اللبناني

طباعة - نشر - توزيع

شارع مدام كوري - تجاه فندق بريستول
ت: ٨٦١١٥٦٣ / ٨٦٠٧٩٢ - فاكسميلي: ٣٥١٤٣٣ (٩٦١١)
ص.ب: ٨٣٣٠/١١ أو ١٣٥٣٥٢ - برقياً: داكلبان - بيروت - لبنان
TELEX No: DKL 23715 LE - ATT: MISS MAY. H. EL - ZEIN
FAX (9611) 351433 BEIRUT - LEBANON

المجلد الثامن عشر

تراجم وسير

٤

المجموعة الكاملة لمؤلفات الأستاذ

عباس محمود

العقاد

المجلد الثامن عشر

تراجم وسير

٤

يحتوي على

سعد زغلول

دار الكتاب اللبناني
بيروت

دار الكتاب المصري
القاهرة

رقم الإيداع
١٩٩٠ / ٤٥٦٢
I.S.B.N. 977 - 238 - 101 - X

دار الكتاب المصري
٢٣ شارع قصر النيل - القاهرة ج.م.ع
ت: ٣٩٢٢١٦٨/٣٩٣٤٣٠١ فاكسيملي ٣٩٢٤٦٥٧ (٢٠٢)
ص.ب: ١٥٦ - الرمز البريدي ١١٥١١ - برقياً كتامصر
TELEX No: 23081 - 23381 - 22181
ATT: MR. HASSAN EL - ZEIN
FAX: (202) 3924657

دار الكتاب اللبناني
شارع مدام كوري - مقابل فندق بريستول
ت: ٨٦١٥٦٣ - ٨٦٠٧٩٢ - فاكسيملي: ٣٥١٤٣٣ (٩٦١١)
ص.ب ١١/٨٣٣٠ أو ١٣٥٣٥٢ - بيروت - لبنان
برقياً: راكلبان
TELEX: DKL 23715 LE
ATT: MISS MAY HASSAN EL - ZEIN
FAX: (9611) 351433

الطبعة الثانية
١٤١١هـ - ١٩٩١م

Second Edition
1991 A.D — H 1411



سعد زغلول

دار الكتاب اللبناني - بيروت

تمهيد

الصديق والمؤرخ في الكتابة عن رجل كسعد زغلول يستويان أو يتقاربان ، لأن الصديق لن يقول فيه ما ينكره المؤرخ ، والمؤرخ لن يقول فيه ماينكره الصديق . ومن النقص في جلاء الحقيقة أن يكتب المؤرخ ترجمة لعظيم ثم لا يكون على مودة لذلك العظيم ، لأن الترجمة فهم حياة ، وفهم الحياة لا يتسق لك بغير عطف ومساجلة شعور ، ولأن يكون الكاتب مؤرخاً وصديقا خير للتاريخ نفسه من أن يكون مؤرخاً وكفى ! ولا سيما حين تستوي الحقيقة والمجاملة في ميزان الأعمال والصفات .

وأنا في هذه السيرة — أوهذه السيرة والتحية — قد أنطقت المؤرخ ولم أحاول قط أن أسكت الصديق ، لأن الصديق هنا جدير بأن يتكلم ، فما أثبتّ حرفاً في هذه السطور إلا الذي أعلم أنه صحيح لاشبهة عليه ، وما تميل بي الصداقة إلى الاعجاب بل الاعجاب هو الذي مال بي إلى الصداقة في الحياة وبعد المات . وحسبك من إنصاف أنك لاتقول إلا ما يقره العدو في الجملة وإن ناقشه في التفصيل ، ولعله لا يناقشه في التفصيل بدليل قاطع أو برأي جميل .

وكل مافي هذا الكتاب من وصف أوترجمة أو تاريخ فالمقصود به بادىء الأمر هو جلاء الحقيقة عن حياة سعد زغلول أو «نفس» سعد زغلول ، فأكبر الحوادث مالم تكن لها يد في جلاء الحقيقة عن تلك النفس لامحل لها في هذا الكتاب ، وأصغر الحوادث التي تزيدنا علماً بها ونفاذاً إلى سريرتها لها المحل الأول فيه ، وما ذكرناه فيه عن مصر أو عن الجيل أو عن هذا الرجل أو تلك الطائفة فانما نذكره بمقدار ما نتأدى منه إلى تلك الغاية ، ولشرح الحوادث بعد ذلك معرض غير هذا المعرض وسياق غير هذا السياق .

ولقد تدعو الضرورات إلى التغاضي عن بعض الأمور والاجتزاء بمثل واحد يغني عن عدة أمثال · فان حدث هذا في قليل من مواضع الكتاب فاليقين الذي لا ريب فيه أنه لن يحجب سراً من تلك السريرة الواضحة ولن يطوي جانباً من ذلك السجل الممدود ، ولن يزيدنا ذكره وتفصيله علماً بما أردناه بهذا الكتاب ، وهو استجلاء الحقيقة عن نفس سعد زغلول ، وغاية ما هنالك أنه يضع الظلال حيث ينبغي أن يوضع الظل ولا يوضع النور ، وقد يكون ذلك أقرب إلى المثال وأعون على الجمال .

وخير ما أرجوه لهذا الكتاب أن يكون تفصيلاً وافياً لتلك التحية المجملة التي نطق بها المصريون كثيراً ولا يزالون ينطقون بها في كل عام وكل مقام ، وهي تحيتهم إذ يهتفون « لتحي ذكرى سعد زغلول »

عباس محمود العقاد

الطبيعة المصرية
في أوهام الناس

طبيعة المصري موضع دراسات كثيرة ، جنسية ونفسية ، واجتماعية وسياسية ، يقوم كثير منها على الاشاعة والغرض ، وقليل منها على التحقيق والانصاف .

وليس ذلك لغموض أو تعقيد فيها ، فان هذه الطبيعة واضحة سهلة ، ليس في الأمم العريقة كافة — فيما نعتقد — أمة أوضح منها وأسلس . ولكنها قد احتجبت طويلاً لما أحاط بها من أقاويل الأمم المنافسة لها أو الموتورة منها ، وقد طال عهد مصر بمراس المنافسين والجيران الموتورين ، وطال اعراضها عما يصمونها به ويفترونه عليها ، حتى وقر في الأذهان وأصبح التعرض له بالتفنيد والتصحيح كالتعرض للحقائق المقررة والوقائع المكررة تبدو عليه شبهة الغرض والمحاباة من حيث لا تبدو على تلك الأقاويل المفتراة

ونحن نرجع إلى الصفات الكثيرة التي تواترت بها أقاويل الأمم الناقمة أو الأمم الحاسدة فنستعرضها صفة صفة ونحاول أن نجد فيها ما يقنع السامع أو ينفي عنه الشك والتردد فلا نجد بينها صفة واحدة تطرق الأذهان من ناحية الاقناع ، ولا نعجب لشيء عجبنا من سرعة الأكاذيب في النفاذ إلى الآذان وسرعة الأوهام بعد ذلك في الاستقرار بالأخلاد ، حتى إذا جاء دور التفنيد والتصحيح كان العجب الأكبر أن تلك الاخلاد التي استقبلت الأوهام بالأذعان والاستسلام تنقلب فجأة من السلاسة والهوادة إلى التصعب والتشدد في وجه الحقيقة ، كأنما الأوهام صديق مسالم ينزل بها نزول النصير المأمون الجوانب المحمود العواقب . . . أما الحقيقة فهي عدو مهاجم يدك الحصون ويبدل المعالم ولا يطرق العقول أبداً دون أن تلتفت له وتثور عليه ؟

ورأس الأكاذيب على الطبيعة المصرية أنها طبيعة أمة لا تحكم نفسها بنفسها ولا تبالي غارة الأجنبي عليها . فمن من أعداء المصريين يشك في هذه الأكذوبة ؟ أو يكلف نفسه وهو يقذفهم بها أن يضاهي بينهم وبين غيرهم ليعلم مقدار الشبه في هذه الخلة بينهم وبين أبناء الأمم الأخرى ؟

على أنها كما قلنا رأس الأكاذيب وأيسرها تفنيداً عند النظر القريب ، فضلاً عن النظر البعيد .

فليس شأن المصريين في هذه الخلة بمخالف لشأن الأمم كافة في العصور القديمة ، إذ هي كلها مزيج من غالب ومغلوب وأصلاء وغرباء ، لا تدري من أحقهم بوصف الوطني ومن أحقهم بوصف الدخيل ، إذا مضى عليهم جيلان أو بضعة أجيال .

ولقد كانت هـــذه الأمم جميعاً لاتبالي من يحكمها من أبناء البلاد أو غير أبناء البلاد ، لأنها كانت منهوبة مظلومة على كلتا الحالتين . وكانت تطيق الحاكم حتى يجاوز بهـا حد الطاقة فتثور عليه وتمالىء أعداءه سواء كان من الأجانب أو من المواطنين العريقين فيها ، ولم تنشأ الفكرة الوطنية بمعناها الحديث إلا حين نشأت فكرة الحكم بالحق والحكم لمصلحة المحكومين وبطلت فكرة الحكم للغالب القاهر بقوة المال والسلاح ، فقد أبطأت « الانسانية » طويلاً قبل أن تخترع الديمقراطية أو الفكرة الوطنية ! وقد أصيبت جميع الأمم بما أصيب به المصريون من جراء هذا الابطاء الذي لا ذنب فيه على أحد ، فلو أننا استعرضنا تواريخ انجلترا أو فرنسا أو المانيا أو ايطاليا أو تواريخ الفرس والهند والصين وما بين أولئك من شعوب المشرق والمغرب التي استقرت فيها الدول وقامت فيها العروش لما استطعنا أن نعثر على شعب واحد خلا من سلطان الأجنب ، واستعصى حكمه على أسرة بعد أسرة من الواغلين الطارئين عليه في عنف المقتحم تارة وفي رفق المتودد تارة أخرى . وربما كانت مزية الأمة المصرية على أمم كثيرة في هذه الخلة أن

الحاكم الأجنبي كان ينتحل دينها ويتخذ عاداتها ومراسمها ويحفظ ماله في أرضها ولا ينقله إلى عاصمة بعيدة منها . فان جرى على هذه السنة في سياستها طالت أيامه فيها وتمهدت حكومته بين أكنافها ، وان خالف هـذه السنة لم يأمن انتقاضها ولم يزل على خطر منها ، وحذر من جموحها وانقلابها .

وانما شاع اتهام المصريين بالخضوع للسطوة الأجنبية ولم يشع ذلك كثيراً عن الأمم الأخرى لأن المصريين أمة لها تاريخ قديم متصل بالعالم في شرقه وغربه وقديمه وحديثه ، فالأخبار عنها متصلة وذاكرة الشعوب بأخبارها مشغولة ، ولأن العالم القديم والعالم الحديث كليهما قد تلقيا تاريخ هذه الامة من أفواه الأعداء والمغرضين ، ولم تحفل هذه الأمة بتصحيح ما يقال عنها لأن تصحيح التواريخ القومية بدعة جديدة ، لم يُعرف لهاخطرها ومبلغ الحاجة اليها قبل عصرنا الأخير .

فاليونان في العالم القديم كانوا ينقمون على المصريين الترفع والشمم واعتبارهم الاغريق جميعًا في الحضيض الأدنى من مراتب الشعوب ، وكانوا يشعرون بنفور المصريين منهم لأنهم أعانوا الفراعنة الغاصبين عليهم ، ودخلوا زرافات زرافات في الجيوش المرتزقة التي كان أولئك الفراعنة يستعينون بها على حراسة عروشهم واخضاع رعاياهم ، وكان اليونان يزعمون بطبيعة الحال أن الفراعنة يتخذون الجيوش المرتزقة من الأجانب ومن اليونان خاصة لأن أبناء البلاد لا يصلحون للحرب ولا يصبرون على مضانك الجندية ! أما الحقيقة فهي أن الفراعنة الغاصبين علموا بغض الرعية لهم وتربصها بهم وتحفزها للثورة عليهم فخافوا أن يسلموا زمام القوة العسكرية إلى تلك الرعية ، واصطنعوا الجند الأجانب ليتقوا بهم خطر الثورة وبوادر الفتنة ، وبلغ الخوف بهم أشده في عصر الغزوة الفارسية فأكثروا من جند اليونان وأقلوا من التعويل على جند البلاد ، وقد عرضنا لهذا المبحث في رسالتنا عن « رواية قمبيز التمثيلية » فقلنا ان اليونان مغرضون إذ يتكلمون عن الجنود الوطنيين . « وقد

كان ضلعهم ظاهرا مع الملوك الفراعنة المكروهين الذين كانوا يحذرون التعويل على الجنود الوطنية فيكثرون من استخدام الجنود اليونانية ، وكان أولئك الفراعنة يحابون اليونان ويتبرعون بالمال الكثير لتعمير هياكلهم في بلادهم واقامة الهياكل لهم في جوار المعابد المصرية ، وكان أبناء البلاد يمقتون فراعنتهم من جراء هذا ويتربصون بهم وبالجنود الدخيلة الدوائر ، وينعتون هؤلاء بأقبح النعوت ويحرمون الأكل من أيديهم والتنزل إلى معاشرتهم ، ويقدحون في شجاعتهم وأمانتهم بكل لسان . . . . . على أن استخدام المرتزقة خطة لم تنفرد بها مصر أيام الغزوة الفارسية ، لأنهم كانوا يُستخدمون في جيش فارس وساموس في هذه الفترة بعينها ، فليس من الانصاف أن يتخذ وجودهم في الجيش المصرى برهاناً على نقص في كفاءة المصريين للجندية والقتال . وكل ما افتراه مؤرخو اليونان على شجاعة المصريين في ذلك العهد إنما كان حديث موتور ودفاع دخيل ممقوت ، وما كان هذا ليخفى على أحد له بصيرة وفطنة وله إلمام بمواقع الأغراض والدعايات ، فما كان يجمل بمؤرخ باحث — ولا بمصري على الخصوص — أن يتخذ شهادة الكتاب اليونان دليلاً على جبن آبائه الغابرين . ولو صفر التاريخ من الأدلة النافية لهذه الفرية لكان للمصري شبه عذر في الاصغاء اليها والاهتمام بشأنها ، أما والتاريخ حافل بالدلائل النافية لها فلن ينساق مع أكاذيب اليونان الأقدمين إلا رجل تعوزه الغيرة أو يجنح به الغرض إلى تصديق تلك الأكاذيب ..... وإلى القراء بعض الدلائل التي حفل بها التاريخ حتى في رواية أولئك المؤرخين المغرضين .

« فمنها ان الفرقة المصرية هزمت الفرق المرتزقة في كل مرة اجتمعت فيها تلك الفرقة الى فرد راية . فلما خطر لـ « وهاب رع » أن يشد ازر « ذكران » الزعيم اللوبي في حربه للمستعمرة الاغريقية ببرقة - رأى من الحكمة أن لا يرسل في هذه الغزوة جنود المرتزقة مخافة أن يتمردوا ولا تطيب نفوسهم

لنصرة ذكران وهزيمة إخوانهم الاغريق ، وعلم ان الفرقة المصرية تبغض الاغريق وتصدق في قتالهم فأرسلها إلى الحدود . ولكن حسابه ما لبث أن التوى عليه فكرّت الفرقة المصرية راجعة إلى حربه حين أحست اجتماع الكلمة ووحدة القيادة ، فجزع « وهاب رع » واستعان بجميع جنوده الاغريق وخرج بهم لقتال الثائرين فهزمه هؤلاء شر هزيمة ورفعوا قائدهم « أحمس » الى العرش شريكاً لذلك الفرعون ، ولولا ان علو « أحمس » على زملائه قد أثار في نفوسهم حسد الند للند فخاف اجتماع كلمتهم عليه لما عدل بعد ذلك عن تأييد الجنود الوطنيين إلى مشايعة الأجانب والمرتزقين .

« هذا ما حدث في الوقعة الأولى بين المصريين والاغريق ، فلما التقى الفريقان بعد ذلك مرتين كان الغلب الحاسم في المرتين للمصريين .

« . . . . . وأدل مما تقدم على منعة مصر وهيبة جيشها ان كورش مؤسس دولة الفرس وفاتح الأمصار شوقاً وغرباً قد تهيّب أن يقدم على غزوها فتركها وشأنها كما قال مسيو « جستاف جكفيه » في كتابه تاريخ الحضارة المصرية . . . . مع أن كورش كان يعلم اشتراكها في الحلف الذي تألب عليه مع البابليين والليديين والسبرطيين والمصريين ، فحارب بابل وليدية وسوّف في محاربة مصر إلى أن مات .

« . . . . . ومن الدلائل على كذب الأقاويل على هذه الفترة أن قمبيز — مع تهجمه وفتوّته — لم يجسر على غزو مصر الا بعد أن استوثق من خيانة فانيس اليوناني واطلع منه على أسرار الهجوم وفوّض اليه رشوة البدو الضاربين في صحراء سيناء ، ثم لم يكفه هذا حتى الب الاسيويين على المصريين وأعدّلهم ستة أضعاف قوتهم من الفرسان ، وجيش مشاة يفوق جيشهم بعدد غير قليل ، وأسلحةً لا عهد لهم بها في ذلك الزمان ، وأسطولاً لبولكرات الطاغية الساموسي مال الى فارس بعد أن كان في حلف المصريين .

« . . . . ولقد غُلبت مصر وملكها الفرس وما انكسرت قلوب أهلها

ولا خنعت رقابهم لنير الفاتح القوي المعتز بيأسه وسلطانه ، فما برحوا يتحينون الفرص ويثبون على غالبيهم مرة بعد مرة حتى قلق « دارا » الأول وحضر إلى مصر وقتل « ارياند » والي الفرس الذي كان يتغطرس على المصريين ويستنفرهم الى الغضب والثورة ، وبالغ في تمليق الشعب والكهان حتى بنى معبداً لأمون واشترك في موكب الحزن على العجل « هابى » واكتتب بما يعدل اثنين أو ثلاثة وعشرين ألف جنيه من نقود هذه الأيام ، مكافأة لمن يعثر بعجل جديد تجتمع فيه الشروط المفروضة في أسفار الكهان .

« وظهر شمم الكهان المصريين على أتمه يوم اقترح « دارا » عليهم أن يقيموا تمثاله إلى جانب تمثال « رعمسو الثاني » في معبد فتاح ، فلم يبال أحدهم أن يجبهه بتفضيل رعمسو عليه وان يقول له في غير مواربة ولا دهان : انك لم تفتح فتوح ذلك الفرعون العظيم ولم تُبل مثل بلائه ، فتلقّى الجواب كاظماً وقال في حلم واناة : سأفعل كما فعل اذا عشت كما عاش ، وعدل عن اقامة التمثال اذعانا لكبرياء رعاياه المغلوبين.

« ثم استرجعت مصر استقلالها وكافحت حوله كفاح المستميت ، ولا محل هنا لتفصيل الوقائع التالية لأنها خارجة عما نحن فيه .

« فالحوادث التي انتقلت إلينا من مؤرخي اليونان أنفسهم تنفي ما تخلل رواياتهم من سوء الشهادة للشجاعة المصرية وسائر الخلائق الكريمة ، ويجب على المؤرخ المصري أن يفطن لهذا ولا يجاري الأحاديث المشاعة التي لن تخلو من الهوى ولن ترتكز إلى سند صحيح .»

وفيما تقدم مثال صالح يقاس عليه في التعريف بتاريخ الأمة المصرية على جليته في كثير من أدواره وأطواره .

* * *

وأخطر من هذه الدعاية اليونانية كثيراً دعاية أخرى تحدرت من العالم القديم وشاعت بين الشعوب التي أخذت بقبس من مأثورات بني إسرائيل ،

ونعني بهـا نبوءة السخط والنقمة التي فاه بها بعض كهان اليهود وتوارثها الأعقاب عن الأسلاف، كأنها وحي سماوي تنزّل من عند الله.

فقد كان الاسرائيليون الأقدمون يبغضون المصريين لأنهم سخروهم في أرضهم تسخير العبيـد ، فهجروا الأرض كارهين إلى صحراء سيناء ثم إلى تخوم فلسطين ، وظلوا يتمنون الهزيمة للدولة المصرية ويتلقون بالقبول والترحيب كل مايبشرهم بزوال مجدها وأفول نجمها ، وزادهم بغضاً على بغض أنهم استنجدوا مصر على البـابليين فأبت أن تنجدهم وكرهت أن تخوض أهوال الحرب مع بابل من أجلهم ، فلما هزمتهم بابل وأسرت قبائلهم وهدمت أركان دولتهم الصغيرة في فلسطين راحوا يتمنون لمصر مثـل هذا المصير وينذرونها سوء العاقبة إلى أمد مديد ، كما يفعل الـكهان حين يقذفون باللعنة على الأعداء الأقوياء ! وزعموا أن المعتمد على مصر لايعتمد على سند متين ولا يأوي إلى ركن ركين ، لأنها صانت دماء أبنائها عن حرب لامصلحة لها فيها ، ولا داعي عندها لاقتحامها .

وما من دولة كبرى في العصر الحديث أو في العصر القديم إلا تعلق بها رجاء أمة ضعيفة في طلب الحرية والانصاف ثم خاب ذلك الرجاء ، فماذا فعلت مصر غير ما فعلته قديماً وتفعله حديثاً كل دولة يراد منها اقتحام الحروب في غير طائل ؟ ؟ وقد تسخط الأمم الضعاف على تلك الدول الـكبار فيـكون سخطها معقولاً مفهوماً ، ولـكنها لاتكون على حق فيما تدعيه أو فيما تتمناه ، ومن واجب الناس أن يأخذوا كلماتها ولعناتها مأخذ الريبة والمراجعة لا أن يصغوا إليها إصغاءهم إلى الوحي المنزل والقضاء الدامغ ، فاذا تسهل أناس في قبولها وتصديقها لأنها لا تضيرهم ولا تغض من سمعتهم فلنحن المقذوفين بها أولى أن نتفهم أسبابها ونفطن لبواعثها ومراميها ، وقد تيسر لنـا الآن أن نفهم أسبابها كما نفهم كل شيء في هذه العصور ، فلا سلطان لتلك اللعنات على عقائدنا في أنفسنا ، ولا على ماضينا أو حاضرنا الذي نحن فيه .

أما قبل اليوم فقد كان أناس من أبناء مصر يحسبون الايمان باستعبادها وإخلادها إلى المذلة فرضاً عليهم ، ويحسبون الشك في تلك اللعنات خروجاً على قضاء الله فيهم ، ولهذا قلنا إن دعاية بني إسرائيل في العهد القديم كانت أخطر من دعاية الاغريق ، وظلت كذلك إلى زمن غير بعيد .

وأخطر من الدعايتين معاً خلط العامة منا المسلمين بين اسم الفراعنة واسم قدماء المصريين ، أو ظنهم أن كل « فرعون » هو فرعون موسى الموسوم بالكفر والطغيان في سور القرآن . فأصبح اسم قدماء المصريين مرادفاً عندهم لاسم فرعون المنبوذ في كتاب الله ، وأصبحت سلالة هذا الجنس في وهمهم رجساً مذالاً غير مستغرب فيه قدح قادح ولا منتظر فيه دفاع مدافع ، ومن ذا الذي يدافع عن فرعون وآل فرعون ؟ !

ومن أدباء المصريين أو متأدبيهم من قرأوا هجاء المتنبيء فأثر فيهم بعض الأثر ، وخيل إليهم أن الشعر والتاريخ والواقع والنبوءات قد تضافرت على تصديق ذلك الهجاء من أقدم العهود . وأتى على الأدباء زمان كان البؤس فيه وسماً لكل شاعر وكانت شكوى الشاعر فيه من ظلم قومه وغفلتهم عن حقه موضوعاً قلما خلا منه ديوان ، فكان الشعراء الذين يحفظون أبيات المتنبي يستريحون إلى ترديدها ويجدون فيها مصداقاً لشكاياتهم ومتنفساً لمضاضة نفوسهم ، وشهادة لهم بالأدب ومحاكاتهم لاعلامه الأفذاذ ! وصرفهم ذلك عن وزن الأبيات بميزان التاريخ والبواعث النفسية ، فبلغوا بها فوق مبلغها من التصديق والعناية ، وما كان في وزنها صعوبة عليهم لولا شهوة الشكوى والبؤس أو « التباؤس » التي أشرنا إليها ، وإلا فهل كان المتنبي إلا شاعراً محنقاً يقول ما لا بد أن يقوله كل شاعر محنق في ذلك الزمان ؟ وهل وصول الخصي كافور إلى عرش مصر أغرب من سيادة إحدى البغايا على دولة الروم لو كان المتنبي على علم بتاريخ الروم القديم ؟ وهل كانت أمة

الفرس ملعونة على ألسنة الكهان أو مقضياً عليها بالاستسلام حين تولاها سلطان خصي بعد زمن المتنبي بعهد طويل ؟ وهل الخصيان والبغايا هم شر الناس أو هل سيرتهم في الحكم أقبح السير التي عرفتها شعوب العالم ؟

فأبيات المتنبي ان هي إلا صيحة حنق تنفعنا إذا أردنا أن نفهم نفسه ومضامين شعره ، ولكنها لا تنفعنا إذا أردنا أن نفهم بها نفس أمة أو نقابل بها بين جيل وجيل ، ولو أننا أحصينا كل ما ادعاه شاعر أو متشاعر على رجل أو قبيلة أو وطن أو عنصر لخرج بنو الانسان جميعاً وليس فيهم فريق حقيق بكلمة ثناء .

***

ثم جاءت العصور الأخيرة والمصريون لا يسمعون عن أنفسهم إلا التشهير بهم وسوء القالة عليهم وتفسير التاريخ على الوجه الذي يريده لهم أعداؤهم والطامعون فيهم . فالأوربيون نظروا إلى الشرق نظر المستعمر الطامع إلى الغنيمة المطموع فيها ، فوصفوه في ماضيه وحاضره بالصفة التي يحبونها ويتمنون دوامها ، وهم لا يحبونه مستقلا ولا أهلاً للاستقلال ، ولا يحبون لأنفسهم أن يكونوا ظالمين مغتالين يقتلون روح الحرية ويحكمون بالذل على أناس يستحقون العزة والكرامة ، فليس مما يشبع مطامعهم أو يريح ضمائرهم أن يتصف الشرق بصفات الشعوب التي تشبه الأوربيين في الفطرة وتساويهم أو تقرب منهم في نعمة الحرية والسيادة ، وإنما يشبع مطامعهم ويريح ضمائرهم معاً أن يتخيلوا الشرق مفطوراً على الخضوع مطبوعاً على الاستسلام ، لا يغيرون من أمره شيئاً إذا أخضعوه وسيطروا عليه واستمتعوا بخيراته الضائعة وثمراته المهملة واصقاعه الفسيحة .

وهكذا دونوا لنا تاريخنا ولقنوه لنا في المدارس والكتب حتى رأينا منا من يصدقه ولا يتحرج من تلقينه على هذه الصورة لصغار الأبناء ، كأنه يحافظ على أمانة الدرس ويتحرج من التصرف في لوح العلم المحفوظ !

ونشأت في ابان ذلك بدعة الآرية والسامية وهي تلك البدعة التي تقضي للآريين بالسبق والرجحان في كل فضيلة من فضائل الأمم أو فضائل الأفراد، وقد ظهر بطلانها الآن أو ظهر على الأقل ان الحاجز الذي أقامه مبتدعوها بين أجناس الشعوب مصطنع ملفق لا يسلم من ثغرة شك هنا وثلمة ضعف هناك، بل هو ينعكس في أحوال شتى فتصبح المزية للساميين من حيث أرادها القوم للآريين، ولكن البدعة قد خدعت أناساً كثيرين في ابان نشأتها فتحدثوا بها كتحدث الناس بالغرائب والملح المستطرفة، وما زالت تجني على الأفكار حتى أوغل فيها بعض الغلاة من دعاتها فاستخرجوا منها دليلاً على رجحان بعض الأمم الأوربية على بعض واستئثار جماعة من تلك الأمم بشرف السيادة والابتكار وشعائر الحضارة والثقافة دون الجماعة الأخرى، فتصدى لها يومئذ من الأوربيين من ينكرها ويزيفها ويبالغ في السخر بها، بعد أن كانوا يتفقون على ترويجها والاغضاء عنها حين كانت معرتها لاصقة بالشرق وحده، موقوفة عليه دون غيره.

وقد رأينا بين الانجليز — ولاسيما الذين عاشوا في مصر والسودان — فئة تقرر المسبة الباطلة للمصريين وبين يديها ما ينقض تلك المسبة نقضاً لو أنها عنيت بالالتفات اليه أو لم تعن بالتعامي عنه، ومن هؤلاء جاكسون صاحب كتاب «عثمان دقنة» زعيم الدراويش المشهور، فانك تقرأ الكتاب فلا ترى أحب إلى صاحبه من اتهام المصريين بالجبن والاستشهاد بالنوادر التي يتندر بها الدراويش عن الجنود المصريين المسوقين إلى قتالهم في أوائل الحملة السودانية، ويعلم جاكسون مع هذا — ويروي في الكتاب نفسه — أن هؤلاء الجنود تألفوا فلولاً من اللصوص والشطار المسجونين المعاقبين بالشغل المؤبد أو الموت العاجل، قذفت بهم الحكومة المصرية يومئذ الى أحشاء السودان لتستريح منهم أو تستريح من الدراويش. فكأنما كانت تجريدة السودان طريقة من طرائق تنفيذ العقوبات في ذلك الحين، ولو شاء

جاكسون لفهم أن اللص الذي يساق لتنفيذ العقوبة مزوداً بعار الجريمة غير الجندي الذي يساق الى الحرب مزوداً بنخوة الوطنية والحمية العسكرية ، أو لوشاء لقارن بين هؤلاء السجناء والجنود الذين فتحوا السودان بعد ذلك أو اشتركوا قبل ذلك في حروب الروس واليونان والترك والعرب ؛ ولكن من له بأن يشاء هذه المشيئة العصية وهي على خلاف ما يهوى ونقيض ما يريد ؟

على أن كتّاباً انجليز ينصفون الشجاعة المصرية أو الجندية المصرية في بعض ما يكتبون ، ومن ذلك ماقرأنا أخيراً لواحد من هؤلاء المنصفين — وهو مستر جريفز الذي كان مندوباً خاصّاً لصحيفة التيمس في بداية المفاوضات مع الجبهة الوطنية المؤتلفة — فانه يقول بعد استعراض تاريخ الجيش المصري من عهد محمد علي إلى العصر الحاضر : « ولا ريب أن المغامرين الأوربيين والترك احتكروا القيادة ، وأنه كان هناك جنود الهجوم من الترك والألبان في الحروب الأولى التي دارت في سورية ومن المسلمين والسودان في الحروب التي دارت بعد ذاك . ولكن صغار الضباط — ومعظمهم من المصريين — كانوا هم الجزء الأكبر من الجيش الذي هزم الحملة البريطانية في سنة ١٨٠٧ وفتح معظم السودان وأحرز النصر المبين فغلب صحراء العرب وأعيي مراس الوهابيين وكاد يقضي على السلطنة العثمانية لولا الدول الأوربية.»

وخلافاً لما يقال عن ضعف الطبيعة الحربية في المصريين رأينا ضابطاً يابانياً يشهد لهم بأنهم أمة مقاتلين ؛ ويقول بعد أن قضى شهراً في بور سعيد عقب الحرب العظمى : « ووافق ذلك ابتداء الجد في حركة الاستقلال فسنحت لي فرص شتى للتحدث إلى المصريين والعرب والاصغاء إلى آرائهم

راجع كتاب لا بد لليابان من حرب بريطانيا لمؤلفه الضابط توتا اشيمارو
Japan must fight Britain, by Tota Ishimaro

وعقائدهم . وعجبت لما وجدته بينهم من فرط الشغف بالاستقلال وحسن المودة لنا نحن اليابانيين باعتبارنا اخواناً مشرقيين . والمصريون أمة مقاتلة كالعرب . يبدو عليهم الاقدام والجسارة ، وإذا حسنت القيادة نشأ منهم جيش حسن.»

وهـذا كلام رجل حربي من أمة حربية ، أقل ما فيه أن تجرد المصريين من الطبيعة العسكرية ليس من الظهور بحيث لا يجوز فيه مثل هـــذا الخلاف البعيد .

* * *

وابتلي المصريون إلى جانب المنكرين المستعمرين بطبقة من الترك أو المتتركين ترفعوا عن « الفلاح المصري » وحسبوا أنفسهم جنساً أكرم وأعظم من جنسه العريق في المدنية ، فشاعت هذه النزعة بين المترفين وأصحاب المناصب ، وكان لها أثر ليس بالهين ولا بالمحمود في تربية الأمة وعقيدتها القوميـــة .

ثم بدأت النهضة الوطنية فلم تخل من طائفة متعجلة ساخطة تستحث الجماهير الغافلة ويملكها الحزن أن لا تسرع الجماهير الى مجاوبتها والنهوض معها ، فتتهمها في سليقتها واستعدادها على سبيل الزجر والحض والاهابة . ويخطيء السامعون معنى الزواجر والتهم فيزعمونها حجة على صدق ما يقال في الطبيعة المصرية ، يزكيها أنها تصدر من أفواه « الوطنيين الغيورين » وانها شاهد من أهلها المقربين !

على أن هذا وأشباهه قد حدث في أوائل النهضات في كل أمة شرقية أو غربية قديمة أو حديثة ، وهـذه المانيا — وهي في طليعة الامم الكبرى — قد عابها بعض أبنائها النابهين في أوائل نهضتها العصرية بما لو صدقه السامع لنفض منها يد اليأس وسجل عليها الجمود والتخلف إلى آخر الزمان ، ولكننا نقرأ اليوم زواجر نيتشه وشوبنهور وهيني وجيتي وغيرهم وغيرهم فلا نفهمها

الا كما ينبغي أن تفهم صيحة النصيح الأمين في غضبة التذمر ، أو غضبة الرجاء المعتاق وهو على مقربة من الفلاح .

***

تلك هي عناصر الأوهام التي أحاطت بالطبيعة المصرية في أدوارها السابقة واللاحقة :

وهي كما يرى القراء كثيرة ومليئة أن تحدث ما قد أحدثت من أثر عميق ، نعود اليها لنتبين من استعراضها كيف تشيع أمثال هذه الاوهام مع بطلانها وسخفها وقلة ثباتها على النقد حين نلحظها قريباً أو نرجع بها إلى أسبابها المعقولة ، فان الرجوع بتلك الأوهام إلى أسبابها لكاف وحده لابطالها وتفنيدها والعلم بمداها من الصدق والرجاحة ، ولن يتسنى لباحث أن يضع هذه الامة في مكانها أو يضع بطلأمن ابطالها في مكانه قبل أن يجلو عنها غاشية الأوهام التي أحاطت بها وكادت أن تلصق بتاريخها ، ثم ينظر اليها في جو منزّه عن كذب الاجحاف وكذب المحاباة .

الطبيعة المصرية
في حقيقتها

قصدنا من الفصل السابق أن ننفي الأباطيل عن تاريخ الأمة المصرية ولم نقصد أن نتأدى منه إلى تقديسها، على النحو الذي ينحوه بعض المتعصبين في الزمن الأخير كلما كتبوا عن أوطانهم في معرض المنافسة والمنافرة، فليست الأمة المصرية أمة معصومة من العيوب والمآخذ، وليس من دأب الأمم العريقة أن تحتاج إلى هذا الضرب الرخيص من التقديس والتنزيه، لتحصر المناقب كلها فيها وحدها وترجم الأمم الأخرى كلها بالنقائص والمثالب، فربما كان هذا الضرب الرخيص من التقديس والتنزيه حاجة يشعر بها دعاة الأمم المحدثة التي يعييها أن تضع نفسها في موضعها بين أجناس العالم بغير هذا الادعاء الملفق والامتياز المصطنع، وشأنها في ذلك شأن حديث النعمة أنى كان وحيث كان، يلفق نسبته إلى الأصول العريقة والأحساب الباذخة فيأتي بها كلها على الطراز الأول بين الأعراق والأحساب، في حين يقنع العريق الصادق العراقة بالنسب الصحيح على ما يشوبه من العثار والتقلب، ومن الفضائح والمضحكات في بعض الأحيان.

كلا! ليس من همنا أن نتأدى من تبرئة الأمة المصرية إلى تقديسها والاغراق في تمييزها على غيرها، وإنما همنا — بل كل همنا — أن ندفع عنها الغواشي التي تحجب حقيقتها وتضلل الصديق والعدو في قياسها وسبر أغوارها، ولن تخرجها هذه الحقيقة عن أن تكون أمة لها محاسنها وعيوبها ولها أخلاقها وعاداتها، ولها خصائصها ولوازمها التي ليست بمحاسن ولا عيوب، ولكنها أوصاف تنفرد بها لأسباب لم تعرض للأمم غيرها.

ولعلنا لا نلخص الأمة المصرية في كلمة هي أوجز وأصدق وأجمع من

وصفها بصفتها الجغرافية التاريخية المتفق عليها ، وهي أنها أمة طويلة التاريخ قديمة عهد بالمدنية في أرض زراعية .

فهذا الوصف الوجيز البيّن يجمع من أوصافها كل شيء ولا يندّ عنه شيء، وإذا توسعنا في تفصيله واستنباط دخائله كان كفيلاً أن يفسر لنا أخلاقها وعاداتها ويوضح لنا غرائبها ونقائضها ، ويرد كل خصلة من خصالها وكل طور من أطوارها إلى النصاب المحكم والوضع الصحيح .

فالأمة المصرية ليست أمة بداوة تتوثب إلى الحرب لأنها باب الرزق وطريق السلامة من الجار المعتدي أو الجار المخيف ، ولكنها أمة حضارة مستقرة ومعيشة منتظمة تلجأ إلى الحروب حين تلجأ اليها لأنها ضرورة لامحيص عنها ونكبة لاتستهين بها إلا اتقاء لنكبة أكبر منها ، وأصعب عاقبة من عاقبتها .

وهي لاتطيع حكامها كما يطيع البدوي زعيمه أوكما يطيع العسكر قائده : إلى الحرب يارجال فاذا الرجال كلهم على أهبة القتال !

وإنما هي أمة توارثت العقائد والمأثورات جيلاً بعد جيل وأصبح لها من بعض تلك العقائد تراث تصونه فوق صيانة المصلحة وتغار عليه أشد من غيرتها على المال والثروة ، ثم هي أمة ذات أرزاق مطردة ومعيشة مستقلة لا يعنيها صلاح الحاكم كما يعنيها صلاح الأرض والسماء والعوارض والأجواء ، فاذا دعاها الحاكم إلى حرب لا تعنيها فذلك شأنه وليس بشأنها وتلك خسارته وليست بخسارتها ، أما إذا أصيبت في عقائدها وموروثاتها أو ظهر لها الجور على أرزاقها ومرافقها فهناك يستعصي قيادها كأشد ما يستعصي قياد أمة ، وهناك تصمد للحرب كما يصمد لها المقاتل المجبول عليها ، ولسعد رحمه الله كلمة بليغة في هذا المعنى قالها للأنجليز فلمست من نفوس أذكيائهم جانب الحصافة وجانب الفكاهة في لمحة واحدة ، وجاءت في موقعها وأوانها لأنها قيلت على آثار الحرب العظمى أيام كان تحضير الأرواح

شغلاً شاغلاً لكل من فقد عزيزاً أو شك في دين ، قال رحمه الله : « إننا لو استحضرنا اليوم روح يوليوس قيصر وسألناه عن الأمتين اللتين جشمتاه أكبر العناء وحرمتا عليه الراحة لقال لنا إنهما هما المصريون والأنجليز ! »

وتلك كلمة حق من كلماته التي تقرب البعيد وتجمع الأطراف المتفرقات في حروف معدودات .

ولا شك في أن هذا الخلق الذي امتزج بالفطرة المصرية هو باعث الحاكمين جميعاً إلى مجاملة الأمة في عقائدها والحذر من المساس بموروثاتها ومألوفاتها ؛ فمن لم يفطن من الحاكمين لهذه السياسة الرشيدة لم يعرف الراحة معها في سياسة أخرى ، ولم يأمن أن يزول حكمه ويفسد الأمر عليه فساداً لا صلاح بعده ، وكثيراً ما انتهت المجاملة بالحاكمين إلى التدين بالدين المصري والتخلق بالأخلاق المصرية ، إذا كانوا من الغرباء .

وقد حارب المصريون في جيوشهم المنظمة ولقوا في حروبهم أعداء ذوي بأس كالترك والعرب والروس ، فكانوا مثلاً في الشجاعة والنظام ولم يقل عدو قتال ولا عدو جنس أنهم نكلوا عن مواقف الثبات والأقدام .

ولو أحصيت الثورات في تاريخ مصر القريب لما كانت في عددها دون ثورات الأمم التي اشتهرت بالتمرد ولم تشتهر بالاستسلام ، فقد ثار المصريون على الفرنسيين وثاروا على الترك والمتتركين ؛ وثاروا على الانجليز في نحو قرن واحد ، وكان للعقيدة والموروثات في معظم هذه الثورات دخل أظهر من دخل المصلحة والمرافق القومية أو الفردية .

***

وقدم العهد بالمدنية يتلخص في حب الأسرة واستقرار النظام البيتي على أساس بعيد القرار .

فنحن لا نستطيع أن نفهم كيف يكون المصري محافظاً شديداً في المحافظة ثائراً متأهباً للتمرد — إلا إذا فهمنا حبه للأسرة وحبه من أجل ذلك

للموروثات والتقاليد ، فهو محافظ كما تحافظ جميع الأسرات على تراثها ؛ وهو من أجل المحـافظة على التراث مستعد للثورة أبداً لصيانة موروثاته وتقاليده . وقد يبدو غير معقول في ثورته وهياجه لأن العهد بالنـاس أن يستغربوا الثورة من المحافظين المقلدين ، ويزيدهم استغراباً لها أنَ لا يجدوا تفسيراً لها من خوف الضرر على المصالح والمنافع . فيقولون مدهوشين : أمثل ذلك الشعب الوادع المستقر يثور هذه الثورة لمثل هذا الضرر اليسير أو لغير ضرر على الاطلاق ؟ والواقع أن الذي يثور هذه الثورة غالباً هو المحافظ المغرق في المحافظة ، لأنه لفرط محافظته ينسى المصلحة في سبيل العادات .

ولطول الكبت أثر في هذا الجنوح إلى التمرد كلما سنحت الفرصة التي تنطلق فيها الغرائز وتخرج فيها على القيود .

فالمصري يستمتع بهذه الفرصة ويسترسل فيها إلى أمد بعيد ؛ لأن كبت العـادات وكبت الخضوع الأعمى أمران لايطاقان إلى زمن طويل ، فاذا سنحت المناسبة فقد يكون الكبت الذي تعانيه النفس من العـادات الطويلة سبباً من أسباب التمرد والشذوذ ، وتلك نقيضة في النفس الانسانية تظهر أبداً مع كل إفراط وكل استغراق .

***

إن المصري لينسى كل شيء إلا وشائج الرحم وآداب الأسرة . وقد يسف المجرم إسفاف الخبث والنـــذالة أو يسف المسكين إسفاف الضعة والمتربة ، لكنه لا يزال في صميم نفسه ذلك الخلف المتحدر من أجيال وراء أجيـال ، عاشت جميعاً في ظل الأسرة ، ودانت جميعـاً بآداب العرف الاجتماعي والعلاقات البيتية والأخلاق المصطلح عليها .

راقبت هذا الخلق في نفوس العلية والسفلة ، وفي نفوس الشرفاء والمجرمين ، فوجدته على قرار مكين في جميع هؤلاء .

وأردت — وأنا في السجن — أن لايفوتني سبر هذا الخلق في طبائع

اللصوص والفتاك والمخاتلين والأنذال ومدمني الخمر والسموم فاذاهم كلهم « بيتيون » في طوية النفس ، يتمردون على القانون والفضائل والعظات ، ثم يقف تمردهم عند حدود العلاقات البيتية ، والعواطف التي تأصلت بين الأعمار والاسنان على حكم الأبوة والنبوة والآخاء والقرابة في الأدهار بعد الأدهار ، فقلما يخطو التمرد خطوة وراء تلك الحدود .

رأيت مرة طفلاً صغيراً من الأطفال الذين يودعونهم سجن مصر ريثما ينقلونهم إلى سجن الأحداث في الجيزة ، وكان هذا الطفل مع أقران في سنه ينتظرون الترحيل في فناء السجن المعرض لأنظار الرؤساء والسجانين فمر به سجين من العائدين في جريمة السرقة ، فرفع له الطفل رأسه وناداه في لهجة المسكنة الطبيعية التي يشعر بها الصغير في غيبة أهله ، « جوعان » !

فتمهل اللص العائد وقال له : وماذا أصنع لك يابني ؟ وانصرف آسفاً فظننته لا يعود ولا يفكر بعد ذلك في الطفل المستغيث ، ولكنه مالبث أن عاد بعد دقائق ومعه رغيف سرقه من المخبز فقسمه نصفين وأعطى الطفل نصفه واستبقى لنفسه النصف الآخر ، ولو ضبطوه وهو يسرق الخبز لما نجا من الجلد الأليم أو من السجن على انفراد .

ورأيت رجلاً شيخاً نازلاً من درج المستشفى وهو لايقوى على الحركة ولا يجد الممرض الموكل به من يقوى على حمله ، وكان على مقربة منه يافع لم يتجاوز السادسة عشرة لايدل مرآه على ضلاعة ولا على صحة سليمة ، فشق عليه أن يبصر الشيخ المريض يتعثر في خطاه ويئن من وجعه ، وتقدم إليه فحمله ومشى به على جهد شديد حتى أعياه حمله ، دون أن يكلفه الممرض ذلك أو يخطر له انه قادر على هذا العبء الفادح ليافع مثله .

وتلاحى شيخ فان وفتى عارم مشهور بالشر والعربدة في السجن وفي الحي الذي يعيش فيه ، فسبه الشيخ سباً لا يطيقه من أنداده ولا يأمن من يسبه به أن يستهدف لضربة قاسية ، فما صنع الفتى المسبوب إلا أن بدا عليه الدهش

والتردد لحظة ثم هز رأسه وقال لمن حوله : « أنظروا إلى الرجل الشائب يعيب ولا يخجل ، وقال للرجل الشائب : « لو غيرك قالها لقتلته ، ولكن ماذا عسى أن أعمل لك وأنت أكبر من أبي ؟ »

ومن المشاهدات المألوفة في طرقات مصر أن ترى بائعاً فقيراً يصطحب ولده الصغير ليأنس بصحبته ويخفف أعباء السعي والكدح برؤيته ومناغاته .

ومن سائقي مركبات النقل من لا يخرج لشغله إلا ومعه وليده يجلسه في مكان القيادة ويتعجل الفرح بنموه وقيامه مقام الرجال في أشغال معاشه ، وأذكر أنني رأيت في بعض المنازل التي سكنتها طفلاً لا يتجاوز الخامسة يقيم عند أبيه الخادم في المنزل بمعزل عن أمه التي تقيم في بلدتها مغضبة من زوجها ، فرثيت لطفل في هـذه السن يفارق أمه ويحرم حنان الأنوثة وهو في أشد الحاجة اليه ، ولكني لم ألبث ان رأيته موضع عناية الخدم والباعة في الشارع كله : يلاطفه كل خادم أو بائع يعبر الطريق ويسألون عنه ليضاحكوه ويلاعبوه ، حتى أصبح « مدلل » الشارع والعوبته الحية ، وحتى ألف المقام وطابت له هذه الغربة ، وطفق بعض أصحابه الكبار يضايقونه بذكر البلد والسفر اليه فينفر أيما نفور .

وقد أنكر الغربيون ما أنكروا من مقام المرأة في الحياة الشرقية وقاسوا كلامهم عنها بمقياس الحقوق المدنية أو الحقوق السياسية التي كثرت حولها الجعجعة بينهم على غير طائل ، ولكن الذي نعرفه نحن ويعرفه كل مطلع على أحوال البيئة المصرية ان مقام الأمومة فيها مكلوء الجانب مرعيّ المكانة في البيوت كافة والبيئات قاطبة ، وإن الأم المصرية تنعم بين أبنائها وآلها بمنزلة يغبطها عليها الأمهات في بلدان المغرب والمشرق .

فالاسرة عظيمة الشأن في آداب المصريين من أقدم عصور التاريخ ، ولن يتجرد المصري من عواطف الارحام بين أبوة وأمومة وبنوة وقرابة وآصرة دانية أو قاصية ، وذلك هو قوام العرف الاجتماعي في أخلاقه

وعلاقاته ، وهو أيضا قوام « المحافظة المصرية » التي تحب الالفة وتعرض عن البدع والخوارق .

والوصايا باتخاذ الاسرة معروفة في الأدب المصرى منذ آلاف السنين. ففي وصايا « فتاح حوتب » التي كتبت قبل أكثر من ستة وأربعين قرناً يقول الوزير لتلميذه : « إذا كنت رجلاً ذا منزلة فاتخذ لك منزلا وأحبب قرينتك الحب الجميل . وأطعمها واكسها وطيب أوصالها ، وأدخل السرور على قلبها طول حياتها.»

ولم تُنس الوصية بتوقير الاسرة وصلة الارحام بعد ذلك كلما كتبت الوصايا في العهد القديم ، ففي نسخة من وصية « عاني » محفوظة في مخطوطات الاسرة الثانية والعشرين يقول الحكيم : « اتخذ لك زوجة في شبابك لتنجب لك ولداً تربيه وأنت في صباك ، وتعيش حتى تراه في عداد الرجال ، وما أسعد الرجل الذي له عشيرة كبيرة ! ان الناس يوقرونه من أجل بنيه.»

وفي هذه الوصايا يقول الحكيم : « ضاعف لأمك خبزها واحملها كما حملتك ، لقد أثقلتها وما نبذتك ، وظلت تحملك حول عنقها بعد ميلادك ، وظل ثديها ثلاث سنوات في فمك ، ولم تأنف من تنظيفك ولم تقل قط : ماذا أصنع بهذا ؟ وأرسلتك إلى المدرسة تتعلم الكتابة ، ووقفت لك بالخبز والشراب كل يوم تنتظرك . واذكر إذا تزوجت وانفردت بمنزلك كيف ولدتك أمك وكيف ربتك وتعهدتك بكل ما عندها من وسيلة ، عسى أن لا تصيبك بضرر ولا ترفع يديها إلى الله بالدعاء عليك ، ولا يستمع الله منها الى شكاية »

فهذه الرحمة « البيتية » قديمة لم تتغير في الزمن الحديث ، ومن عظم الرأفة بالبنين أن يمتد زمن الرضاع لهم إلى ثلاث سنوات كما يفهم من هذه الوصية ، وأن الرأفة في تلك الأجيال السحيقة لغريبة ولو كانت رأفة الآباء بالبنين .

ومن الأخلاق التي تلازم حب الأسرة ومتانة الوشائج البيتية غيرة الزوجية وصيانة العرض واستهجان التفريط فيه لبلوغ مأرب واتقاء سطوة ، فيروض المصري نفسه على الضنك والرهبة ولا يروض نفسه على بيع العرض وابتذال البيت ، وينبغي هنا التفريق بين عرض وعرض والتمييز بين غيرة وغيرة . فإن البدوي مثلاً ليأبى أن يبذل عرضه ويثور على من ينتهك حرمه ، ولكنه يأبى ذلك كما يأبى أن يداس عليه مرعى الابل ومورد الماء ، ويغضب للزوجة وكأنه يغضب في منافرة أو مصاولة ، لأن اعتداء المغير على زوجته هو عنده بمثابة هزيمة في حرب أو نكوص في مجال صراع . أما المصري فغيرته على عرضه من نوع آخر ولعلة أخرى : إذ هو يغار على الزوجة اعتزازاً بصداقة متينة وأرحام أمينة ، وضناً بملاذ ألفة وسكينة ومأوى سعادة وطمأنينة ، وانه ليغضب للزوجة وكأنه يغضب لقرابة تقطع أو محراب يهان ، وهذا هو الفرق بين الغيرة التي منشؤها أدب الاسرة والغيرة التي منشؤها أدب القتال .

***

فالمصري اجتماعي من ناحية الاسرة وعراقة المعيشة الحضرية ، أو اجتماعي من ناحية انتظام العادات والعلاقات منذ أجيال مديدة على نظام الأسر والبيوت ، وهذا هو أقوى ما يربطه بالمجتمع أو يربطه بالأمة والحياة القومية ، وهو ارتباط أقوى في نفسه جداً من ارتباط النظام السياسي والمراسم الحكومية . فلم تكن الحكومة في تلك الأزمان الطويلة لتمتزج بنفسه قط امتزاج الألفة والطواعية والمعاملة المشكورة . بل ربما كان صدوده عن الحكومة مما ضاعف اعتماده على الاسرة وحصر عواطفه الانسانية في علاقاته البيتية ، لأنها ملجأ خفيض ومهرب أمين من القسوة والمظالم ، وغاية ما يخامره من أمر الحكومة أنها شيء يدارى ما استطاع له المداراة ، ويستفاد من سطوته وجاهه ما تيسرت الفائدة ، ولا بأس بارضائها بالهدايا والمجاملات في غير

حفيظة ولا استكراه ، ولا عجب في هذا الشعور المبهم في زمن كان الناس فيه يعبدون آلهة الشر ويتزلفون اليها بالصلوات والقرابين !

فعلاقته بالحكومة على الأغلب الأعم هي علاقة عداوة مريبة أو مهادنة محتملة ، لم تبلغ ان تكون علاقة ود يحرص عليه أوضمان يحميه الا في الندرة التي لا يقاس عليها . ومن ثم كان محافظاً ومتحفزاً للتغيير في وقت واحد ، أو كان محافظاً في مسلكه الذي يدور على أصول الأسرة وعلاقات الرحم ، متمرداً في مسلكه من ناحية الشئون السياسية والمسائل الحكومية ، ومتى جد عليه جديد الاصلاح فلن يفلح عنده ولن يظفر منه بالترحيب والموافقة الا ساعة يمتزج بنظام البيت والاسرة ويتسرب إلى حياته من باب عواطف الأرحام ومناظرات المنازل ، والافلا أمل لاصلاح في توفيق .

لكن لا ينبغي أن يفهم من هذا أن المصري ضعيف الاهتمام بالسياسة أو أنه مصدوف عن تتبعها واستطلاع أخبارها وماجرياتها ، أوأنه قليل البصر بمداخلها ومخارجها ، فان الواقع قد كان على خلاف ذلك بل على نقيضه في عصور كثيرة ، والمشهور عن المصريين أنهم من أشد الأمم شغفاً بأحاديث الدول وعناية باستطلاع أحوال الحكومات ، وقد يسري بينهم شعور ملهم بدخائل الأغراض الخفية واتجاه الخير واتجاه الشر في الخصومات السياسية ، لما تعاقب عليهم من التجارب وتوالى على أسماعهم من أحاديث الصاعدين والهابطين والمقبلين والمدبرين ، فاذا قيل إنهم اجتماعيون من قبل الاسرة وليسوا باجتماعيين من قبل الحكومة فليس معنى ذلك أنهم لا يشتغلون بالسياسة ولا يأبهون لحديثها ، وإنما معناه ان اشتغالهم بها في العصور القديمة لم يكن يتعدى جانب التحري والاستطلاع إلى جانب الخلق والتكوين .

وإذا بدا على المصري أحياناً أنه ينقاد في السياسة فليس معنى ذلك أنه لا يفهم . بل معناه أنه ينقاد لأن الطاعة أشبه بنظام الأسرة من جهة ، ولأن أزمنة الركود الطويلة من جهة أخرى ليس من شأنها ان تبعث روح الابتداء

والاقتحام، فالبقاء في الصفوف أيسر عنده من التفرد باعتساف الطريق ، وهو حتى في ثورته يريد أن يرى الصفوف حوله ولا يريد أن يعتسف الطريق وحده ، وكلما غلبت فيه نزعة الابتداء والاقتحام بغلبة الحرية والاستقلال — قلّت فيه عادة الانقياد الاجتماعي أوقلّ فيه النفور من المخاطرة والانفراد .

ومما لا شك فيه أن الحضارة المصرية كانت منذ عهد عهيد حضارتين متجاورتين: إحداهما لأصحاب السيادة والأخرى للمسودين الخاضعين ، وقد زعم بعض المؤرخين أن السادة والمسودين كانا جنسين مختلفين وعنصرين مستقلين ، وحديثاً رأينا أن ذوي السيادة بين المصريين كانوا من بلاد شتى وأجناس عديدة ، بعضهم ترك وبعضهم عرب وبعضهم غرباء من صنائع الفريقين ، وبعضهم مصريون من أصحاب النباهة واليسار ، ويجب أن يحسب لذلك حسابه في اختلاف المشارب والأخلاق وتباين الميول والملكات ، إلى أن يتم مع الزمن امتزاج هذه العناصر كما امتزجت عناصر غيرها ، في كل فترة من فترات التاريخ .

***

والذهن المصري العريق ذهن عملي واقعي سهل المنطق واضحه في نظرته إلى الدنيا وحكمه على الأشياء والناس ، شأنه في ذلك شأن أبناء الأمم الزراعية عامة .

فالأرض والغلة والنيل والفيضان كلها من الوقائع المحسوسة المطردة في قياس العقل بغيرَ توثب في خيال ولا جماح من خاطر ، وهي تتصل بعالم الغيب اتصالاً بسيطاً لا يحوج صاحبه إلى التخيل والتغلغل ، وانما يحوجه إلى التدين والايمان والانتظار في شيء من التسليم . ثم يتوطد الايمان والتسليم مع توطد الكهانة وتوطد الموروثات والعادات ، فيسلس ماجمح ويستقر ما اضطرب ويجري على نمط هادىء من التفكير والنظر المحسوس . ولهذا خلق المصري القديم عالمه السماوي فخلقه عالماً أرضياً آخر على غرار هذا

العالم الأرضي المشاهد بالعيان ، يأكل فيه الانسان ويشرب ويستعد له بزاد من طعام هذه الدنيا وبمتاع وآنية من متاعها وآنيتها ، ويحتفظ له بجسده من العطب لأنه سيعيش هناك كما عاش هنا ، ويكون بعد الموت كما كان في الحياة.

ولهدوء العقيدة المصرية واستوائها وحضارة الامة التي تعتقدها وعذوبة طبعها وإيناس عشرتها قد سلم الدين في مصر من لوثة العصبية العمياء وقسوة الهمجية الرعناء ، وسلم تاريخ مصر كله من المذابح الطائفية والضغائن الدينية ، إلا أن يتسلل اليها ذلك من طائفة غريبة أو نحلة دخيلة ، وقد سلم الدين المصري من لوثة الضحايا البشرية كما سلم من لوثة التعصب والضغينة ، فلم تؤثر عن المصريين في أقدم عهودهم شعائر التضحية بالآدميين ومناسك التعطش إلى الدماء . وكل ما حدث من التضحية الآدمية في عهود التاريخ القديم فانما هو الفتك ببعض الأسرى قبل أن تفرض حماية الأسرى في آداب الحروب ، ولا يحسب هذا من الشعائر أو المناسك التي يفرضها الدين ويجري عليها عرف المعابد والكهان .

***

والمصرى عامل في حياته كما هو عملي في النظر إلى الحياة ، يخطىء كنهه من يقرفه بالكسل ، ويجهله كل الجهل من يعزو اليه الركود وبغض الحركة ، نعم أنه يألف أرضه ويسكن إلى تربة وطنه ولا يخف إلى هجرتها كما يخف إلى الهجرة سكان البلاد التي لاصلة فيها بين المرء وتربة وطنه ومعاهد بلاده . إلا أن عذره في ذلك هو عذر جميع الأمم التي تعيش من الزراعة وتتصل العلاقة بينها وبين أرضها ونباتها ، فأما أنه يعمل ويصبر على العمل فتلك خصلة مشهودة يراها فيه رأي العين كل من شاهد الفلاح ينهض من الفجر للحرث والسقي والبذر والجني فلا يفرغ من عمله قبل الغروب ، إلا أن تكون غفوة القيلولة في حمارّة القيظ ، وهو يفعل هذا ويدمنه في مواقيته ولو كان هو مالك ارضه وزارعها ، بلا تكليف من سيد أو مستأجر .

ولقد صبر المصري على العمل والمشقة ، ولقد عودته المواسم الزراعية أن ينتظرها كل شيء في أوانه ، ويربط كل أمل بأجله ، فهو من ثم صبور طويل البال ، فيه اثارة من « القدرية » وانتظار الغيب وقلة استعجال المقادير ، وله في هـذا المعنى أمثال وحكم يتفق فيها عصر الفراعنة وعصر البخار والـكهرباء ، أو يتفق فيها عصر الأناة وعصر السرعة والوثوب.

وشعار المصري في الخصومة : « اصبر على جار السوء يرحل أو تجيء له داهية » .... فهو صبور مسالم لا يعجل بالشر ولا يتفرز إلى الانتقام ، بيد أنه يصبر لينتقم ويصبر على المكايدة والنكاية كما يصبر ليرى عدوه راحلاً عنه أو مصاباً بداهية على يد غيره ، ومن الصبر وكتمان الغيظ ذلك اللدد الذي لا ينسي الخصومة ولا يقنع في الثأر بما دون الإصماء والايجاع ، وشأن الأسرة في خصوماته كشأنها في جميع عاداته . فان عداوات الأسرة ومنافساتها لهي التي تدفع به إلى القتل وحرق الزرع وتسميم الماشية دون العداوات التي تغلب عليها الصبغة الفردية أو الصبغة العامة ، فيندر أن يقع انتقام فاجع في الريف خاصة إلا لمحت فيـه أن « ابن فلان » يثأر من « ابن فلان » .... وقلما يحدث أن هـذا الفرد على حدة يثأر من ذلك الفرد على حدة ، بغير نظر إلى القرابات والمنافسات .

وهنا أيضا مجال نتبين منه الفرق بين تأصل الاخلاق الاجتماعية من ناحية الاسرة و تأصـل الاخلاق الاجتماعية من ناحية النظام السياسي في نفوس المصريين ، فالمصري لا يحجم عن خطر في سبيل الخصومات الأهلية من بذل المـال إلى بذل الحياة ، فاذا احتمل من الحكومة ما ليس يحتمله من غيرها فليس انصافاً ولا تمحيصاً أن ينسب ذلك إلى الجبن والفتور ، وانما الفرق الصحيح أو الفرق الأهم أنه لا يشعر بالنظام السياسي كما يشعر بالاسرة ، ولا يعيبه الخضوع للحكومة في نظره أو نظر منافسيه كما يعيبه الخضوع لخصم

بيته وأقربائه ، وما لم يتساو الأمران عنده لا يحق للمنصف أن ينسب احتماله إلى جبن أو فتور .

***

وقد اشتهرت « النكتة المصرية » بين جيران مصر وعرف المصريون « بالتنكيت » في الزمن القديم كما عرفوا به في الزمن الحديث ، حتى قيل إن الرومان حرموا عليهم المحاماة في محاكم الاسكندرية ، لأنهم كانوا يغضون من هيبة القضاء الروماني بالمزاح والدعابة ، في أثناء الدفاع وشرح القضايا !

وليست اللباقة وبراعة الحديث ولطف النادرة وحسن المؤانسة بالخصال المستغربة في أمة قديمة الحضارة عريقة الآداب منصرفة في أكثر الأحيان إلى السلم والمعيشة الوادعة ، وأخلق بهذه الخصال وحدها أن تكون ينبوعاً فياضاً للنكتة ولباقة التعبير في الجد والهزل على السواء ، فاذا أضيفت اليها عبر الأيام ونقائض التاريخ وأطوار الحوادث المتعاقبة ففي ذلك مدد للفكاهة لا ينضب ، وإغراء بالترويح عن النفس لا يزال يهديها الى التبسط والمزاح

لذلك كان المصري مزاحاً بحكم لباقته المستفادة من قدم الحضارة ، ومزاحاً بحكم الحوادث التي تلجئه إلى التخفيف وقلة الاكتراث ، ومزاحه في جميع الأحوال متسم بالصبغة المصرية ، مطبوع بطابع إقليمه وتاريخه ، بحيث ينم على خصائصه الفكرية والنفسية ويميزه نمطاً وحده قليل النظائر بين أنماط الفكاهة والتنكيت .

والنكتة كما يعلم القراء إما نكتة دعابة أو نكتة تهكم ، وفي كلتا الحالتين تتميز للمصري دعابة تشبهه ، وتهكم يناسب طبيعته وتاريخ بلاده .

فأما الدعابة فهي تقوم في الغالب على إدراك النقائض وملاحظة المفارقات ويختلف فيها الناس باختلافهم في التفكير والشعور والنظرة إلى الحياة .

فالعمليون الحسيون يدركون النقائض بين الأشكال والصور ويوجهون

التفاتهم إلى المشابهات اللفظية والتجنيسات المعنوية، التي لا تمعن في التعمق ولا في التفتيش الخفي عن الأسرار

والخياليون المتعمقون على خلاف ذلك ينصرفون عن الأشكال والصور إلى ما وراءها من نقائض الاسرار ودخائل الاحساس والعاطفة الخفية، فيقلّ في نكاتهم جناس اللفظ والالتفات إلى المحسوسات، ويكثر فيه جناس البداءة البعيدة، والالتفات إلى الأسرار العويصة.

ومن البديه أن النكتة المصرية لن تكون في جملتها إلا نكتة محسوسات لاتتمادى في الخيال ولا تتعلق بالغوامض، لأن أصحابها قوم عمليون حسيون يقيسون الأمور بمقياس الوقائع والتجارب العيانية.

أما التهكم فأنت خليق أن تعرف أخلاق الأمة بحذافيرها من عرفانك بأسلوبها في تهكمها وسخريتها.

فانك إذا عرفت ماتسخر به الأمة عرفت ماتجله وتحوطه بالهيبة والكرامة.

وتهكم المصريين كله مصبوب على الجلافة والغفلة، فمثال الرجل الكامل عندهم هو اللبق اليقظ الذي يتجنب الخشونة ويفطن للخداع والمراوغة فلا تجوز عليه حيلة، وأي شيء هو أدنى إلى الطبيعة المصرية وأشبه بالتاريخ المصري من التهكم على هذا الأسلوب!

فالجلافة في القول أو في التصرف هي أول شيء يضحك منه أبناء أمة قديمة الحضارة مصقولة الحاشية تأنقت في الكلام حتى جعلته فنّاً كثير اللحون والاشارات، وتأنقت في الكياسة وآداب المعاملة والمعاشرة حتى جعلتها فنّاً كثير المراسم والأصول، لايتقنه إلا من نشأوا عليه بالتربية والمرانة.

أما الغفلة فالمصري يزدريها ويزدري من يقع فيها، لأن الحوادث والمظالم قد أحوجته إلى الحيلة وحسن التخلص، واضطرته إلى التصرف بين الناس على حذر وكياسة توافق مصلحته وتليق بأدبه، وجاءه المرتزقة من أبناء الأمم المشتغلة بالتجارة وترويج السلع الغريبة فأحوجوه مرة أخرى إلى

الحيطة واليقظة واجتناب الغفلة ، لأنهم كانوا جميعا قنّاص كسب لا يتورعون عن خطفه واختلاسه بكل وسيلة ميسورة ، ولا يزالون محميين مرعيين وهو بينهم فريسة مباحة الذمار ، لا تأوي إلى حماية ولا تعدل على رعاية .

وقد زار مصر رجل انجليزي هو روبرب كرزون صاحب كتاب « الأديرة والمعابد » في شرق بحر الروم قبل قرن على التقريب ، فوصف أخلاق بعض الباعة المخادعين الذين إبتلي بهم المصريون في ذلك الحين ، فقال إنهم على الجملة أنذال يتفاخرون بالختل والاحتيال ، وان هناك بيانًا صحيحًا لنصيب كل طائفة من القدرة على الغش والسرقة يدل عليه هذا التقدير « فلا بد من أربعة أتراك لخداع أفرنجي واحد ، ولا بد من أفرنجيين متعاونين لخداع اغريقي واحد ، ولا بد من اغريقيين مشتركين لخداع يهودي واحد ، ولا بد من ستة يهود معاً لخداع أرمني واحد.»

وهؤلاء كلهم كانوا في العصور الوسطى وما بعدها مسلطين على المصري الأعزل ، يزيفون له البضائع الغريبة ويخدعونه عن قيمتها وعن درجتها وعن ثمنها وعن حاجته اليها ، بعد أن قضى العصور وراء العصور محتاجاً إلى الحيلة والكياسة لاتقاء ظلم الظالمين وغصب الغاصبين ودسيسة الدساسين . فليس بعجيب بعد ذلك كله أن يزدري الغفلة وأن يجعلها هدفاً لتهكمه وغرضاً « لقوافيه » وقفشاته .

ولقد يكون ولعه بالكناية — بل إفراطه في حب التورية والجناسات اللفظية — ناجماً من هذه الحاجة إلى الكياسة في التعبير واللباقة في إبلاغ الأشارات والتلميحات إلى المعنيين بها من السامعين .

ولم يظهر حب اليقظة والزراية بالغفلة في النكتة المصرية وحدها ، بل ظهر في جميع الآثار الفنية التي تعبر عن معاملات الشعب ومعايشاته ، فامتلأت القصص والنوادر بكلمة « الملاعيب والمغارز » وازدحمت بأفانين الشطار والعجائز الماكرات في نصب الفخاخ والأشراك كما ازدحمت بأفانين

الأذكياء والظرفاء في اجتناب ماينصبنه من فخاخهن واشراكهن . فكان مدار القصة والنكتة معاً على الغفلة واليقظة أو على الجلافة واللباقة ، وكان في هذه وتلك مجال واسع للانتقام من الحكام ، الذين يصولون بالسلاح والبأس وهم فيما وراء ذلك أجلاف مغفلون !

ويخيل الينا أن النكتة المصرية والنسك المصري أخوان توأمان أو صنوان يتجاوران ، فالنفس المصرية التي أرهفتها الحضارة ودمثتها المؤانسة وصقلتها المعيشة المنتظمة لن تستغني عن ملاذ تسكن اليه كلما اشتد عليها الجور وضاقت بها مفاسد الحياة العامة ، فاذا غلبت على المصري محبة المتعة والنعمة الرخية فملاذه النكتة والفكاهة ، يروّح بها عن نفسه ويفرغ فيها جعبة ضميره . وإذا غلبت عليه الصرامة وقلة الصبر على الفساد جنح إلى النسك والزهادة وعمد إلى الرهبانية أو الدروشة كما فعل مرات كثيرات في عهود الديانتين المسيحية والاسلامية ، أما إذا سنحت فرصة التمرد والانتقاض فالثورة ملاذ لا يأباه صاحب المتعة ولا صاحب الصرامة .

وقد رجحنا أن النسك المصري والمزاح المصرى أخوان توأمان ، لأنهما يدوران معاً على الاستخفاف بسوء الحال واليأس من صلاح الأمور ، وإنما يستخف أحدهما بحاله فيهجره ويعزف عنه ، ويستخف به الآخر فيأخذه على هينة ويسخر به لكيلا يجهد نفسه بهجره وكفاحه ، فليس المصري بناسك على طراز ذلك النسك اليابس العقيم الذي يجهل الحياة ويقابلها بالنفي والانكار ، ولكنه ناسك حين يكون النسك « عملاً إيجابياً » يقاوم الشر ويود صاحبه لو يقرر الخير في هذه الحياة ، وليس بالمستطيع .

* * *

وأشبه بهذا أن يضاف إليه ما كتبناه في مقال « معبد ايزيس » عن الطبيعة المصرية حيث قلنا منذ بضع عشرة سنة : « كلما اقترب الموكب الضاحك

من جيرة المعبد بدا لنا منظر عجب : ههنا شعب يطير حول السرور طيران الفراش حول النور ، وههنا معابد تسكن فيها حركات النفس وتركد فيها نسمات الحياة . وهذه المعابد نقيض ذلك الشعب وعلى خلاف سمته وسنته ومن واد غير واديه الذي يهيم فيه ، فكيف مع هذا كانت معابده التي يذكر فيها ربه ويعكس عليها ظل العالم في نظره ؟ ويشكو لديها ما يلقاه من أمور دنياه وحظوظ حياته ؟؟ أليس هذا من التناقض الحقيق بالعجب ؟؟ أليس هذا الشعب المستبشر قد كان أولى بغير هذه المعابد الكاسفة الواجمة ؟؟

أما التناقض فلا شك أنه ملحوظ لكل ناظر ولكن في ظاهر الأمر لا في باطنه . فالحقيقة التي يهتدي اليها المتأمل ان هذه المعابد خلقت لهذا الشعب ، وان هذه الجهامة لازمة لتلك الطلاقة ؛ وأن الشعب الذي يملك حسه بالسرور ويسهل استخفافه للطرب وانتقاله إلى المجانة ليس يصلح له معبد فيه أثر من الطرب والبهجة ، وليس ينقله من عالم اللهو الى العالم الالهي منظر عليه مسحة من الطلاوة والبشاشة . فلا بد له إذن من جهامة تخيم حوله على كل شيء حتى يثوب إلى مقام الخشوع والضراعة ، ولا بد أن ينسى كل مايذكره بالهزل والخفة ساعة يغشى محراب العبادة ، كالطفل اللعوب لا تعلمه أن يهابك ويتحامى التأديب منك باللعب معه والتطلق في كلامك له ، وانما يتعلم ذلك بالاحتجاز والجد أو بالقطوب والجفوة .

من مثـــل هذا جاءت الصرامة البادية على معابد المصريين وتطرقت الشدة إلى شعائرهم الدينية ، وبلغ من حاجتهم أو من رغبتهم فيما يذكر بالحزن سائنة الصفو والرغد انهم كانوا إذا اجتمعوا في ولائمهم وظهر السرور على وجوههم وأخذوا في الرقص والمعاقرة وأمعنوا في القصف والمسامرة خرج عليهم العبيد بجثة محنطة في ناووسها فمروا بها بين الموائد وعرضوها على الضيوف والندماء لينظروا اليها ويعتبروا بها ، ويذكروا مصير ما هم فيه من نعيم زائل ولذة عاجلة .

ولا يفوتنا أن نقول إن المصري إذا سر فانما يملك السرور حسه ولا يغمر نفسه ، فهو لا يألف السرور الصامت القرير ولا يعرف إلا التهليل والابتهاج أو السكون والخواء . لا تسر نفسه وجسمه ساكن ولا يسكن جسمه وأمامه محرك للسرور أو مذكر به ، وكيف يطيق من كان هذا طبعه أن يجمع بين التعبد وشيء من بوادر الصفو وبشائر الحياة في أماكن عبادته ومناسك دينه ؟ ثم إنك أن أردت أن ترد المصري إلى طبعه وترى حقيقة المناسبة بينه وبين معابده فانظر اليه حين يفرغ من سروره الذي يستحوذ على حواسه ويستخف أعضاء جسمه ، فانك تراه واجماً مقفر النفس بادي الظلمة هامد العاطفة ، ويذكرك أول شيء بالمعبد المصري القديم الذي نستغربه ونعجب أن يكون محل صلاته وباب دنياه الآخرة . فاذا هو هو فيما يغيم على ظاهره من الكآبة والخوف ، ويرين على باطنه من الظلام والتسليم .

ولنعلم أن المعبد المصرى في العصور الأولى هو قرين المقبرة وصنو الموت ودهليز العالم الأخير ، ثم لنعلم بعد ان الموت عند قدماء المصريين هو هجعة الحس إلى حين وراحة الجسم إلى أجل ، ثم تعود الروح إلى هذا الجسد الأول كما كانت قبل بعثها من عالم الأموات .

ومرادنا بذلك أن نقول : إن الجسد جزء من الانسان لم يكن يستغني عنه في هذه الحياة ولا فيما بعدها ولا يجوز أن يهمل في حالة من الحالات أبداً . فما كانت تُعرف للنفس حياة بغير هذا الجسد ولا كان يُفهم لها سكون أو حركة بغير سكون الجسد او حركته ، فاذا أرادوا أن يحملوا النفس على الخشوع والتطامن فسبيلهم أن يتقدموا إلى ذلك باستئسار الحس وإحاطة الأعضاء بما يكف من نشاطها ويغل من حراكها وينسيها أبرأ مرخصات الحياة وأبعد موحيات الطرب ، وأن يدخلوا العابد المصلي في برزخ بين الحياة والموت وجسر بين الدار والقبر . . . وما ذاك إلا الهيكل القديم كما بناه

المصريون لأنفسهم أو كما بنته لهم الطبيعة التي لاتخطيء لها هندسة ، ولو بنت بأيدي الخاطئين.»

***

تلك خطوط عاجلة لخصائص « النفس المصرية » كما ترى بعين الواقع لا كما ترى بعين الغرض والخرافة ، وهي خصائص إنسانية تقترن بالقوة فتعدمن أقوم وأفضل ماعرف عن أخلاق الشعوب ، وتقترن بالضعف فتسوء وتنغل . ولكن نظيرها في مساويء الضعف بين شعوب العالم ليس بقليل.

أصل سعد

بعد الأوهام التي شاعت عن الطبيعة المصرية وناقشناها في الفصلين السابقين يسهل علينا أن نفهم لماذا يشك بعض الناس في انتساب سعد إلى الأمة المصرية، لأنهم يستكثرون أن ينبغ رجل كسعد في مضاء عزيمته وعلو همته وصراحة رأيه، في أمة شاع عنها ماشاع من تلك الأوهام.

ومن عجائب العظمة — والعظمة كلها عجائب — أن يتناول الخلاف في أمر زعيم الوطنية المصرية كل شيء حتى نسبته إلى تلك الوطنية، ولعله لو لم يتبوأ مكان الزعامة منها لأصبح في نظر المتقولين مصرياً لا نزاع فيه!

وسيرى القراء من الفصول الأخيرة في هذا الكتاب أن مزايا سعد جميعها كانت مزايا «المصري القوي» بلا استثناء خصلة من الخصال ولا خلة من الخلال ولا عمل من الأعمال. فهو في خلائقه العملية وفكاهته الحاضرة واعتداده بالأسرة وكراهته للغفلة وإيمانه بالغيب مصري فلاح من طينة المصريين الفلاحين: طبيعته هي طبيعة الفلاح في صورة واسعة وأطار كبير، وطبيعة الفلاح هي طبيعة سعد في صورة ضيقة وأطار صغير أو منحرف بعض الانحراف، ولكنهما على نموذج واحد في الوضع والصناعة.

وإن شئت التقريب بتشبيه «فلاحي» فقل إن كل فلاح في مصر إن هو إلا جدول صغير إلى جانب ذلك النيل الكبير، يخالفه في طوله وعرضه وعمقه واتجاهه؛ وقد يخالفه في الركود والحركة والتغير والنقاء؛ ولكنه لايخالفه في أصل المورد ولا في عنصر الماء.

بيد أننا نلتفت إلى الأقاويل التي قيلت عن أصل سعد لأنها جزء من تاريخه، ومن الواجب علينا أن نعرف منشأها وسبب ورودها على بعض

الخواطر ، وأن نعرف مبلغها من الصدق والشبهة ، لتاخذ حقها من العناية.

وقد اتسعت مسافة الخلف بين أقوال المتقولين وفروض الفارضين اتساعاً يدل على ضعف الأسانيد والظنون التى يعتمدون عليها . فبعضهم ينسبه إلى المغول أو الترك وآخرون ينسبونه الى البدو أو العرب ، وغير هؤلاء وهؤلاء ينسبونه إلى المغرب أو إلى القبائل البدوية التي ذهبت من مصر إلى المغرب في الفتوح الاسلامية الأولى ثم قفلت راجعة بعد جيل أو جيلين ، بعضها إلى الصعيد وبعضها الى اقليم البحيرة وما جاوره من أقاليم مصر الشمالية .

والأجانب هم الذين ينسبونه إلى المغول ومن يدخل فيهم من العناصر التركية ، وقد لمحت « التيمس » إلى ذلك تلميحاً عارضاً في خلال كلامها عنه بعد وفاته ، فقالت : « إنه كان طويل القامة نحيل البنية عريض المنكبين أسمر اللون مع شيء من الصفرة وعظما خديه بارزان ، وعيناه ضيقتان ، فكان له في ذلك مسحة من سيماء المغول.»

ونعتقد نحن أن أبعد شيء عن الحقيقة هو هذا الفرض الذي لا يستند إلى غير هذا « الشبه » المزعوم ، وليس هو مع ذلك بالشبه الصحيح .

فان ملامح سعد لا تذكر أحداً بالملامح التركية ولا سيما شكل الجمجمة المستطيل والأنف المنفرج، وأسماء الأسرة كلها ليس فيها اسم واحد يشبه أسماء البيئة التركية التي لا يعقل أن تنسى أسماءها وتندمج في عنصر الفلاح كل هذا الاندماج بعد جيلين أو ثلاثة . فسعد الله وفتح الله وفرج الله وشلبي وشتيم والشناوي وشعث واسم زغلول نفسه هي من الأسماء التي لا تمت إلى البيئة التركية ولو بعد أحقاب . وقد تكون فيها مشاركة للتسمية البدوية ولكنها لا تشارك الأسماء التركية من قريب ولا بعيد .

أما الذين ردوا أصله الى البدو والعرب فشبهتهم في ذلك هذه الأسماء ، وأن أباه كان يلبس الطربوش البدوي والنطاق البدوي ويحمل السلاح كما

يحمله زعماء البـدو على خلاف عادة الفلاحين . ومن البديه أن هذه الأسماء شائعة بين الفلاحين كشيوعها بين العرب ، فليس فيها دليل ولا مظنة دليل . أما لبس الطربوش والنطاق فلم يكن هو لبس القبائل البدوية الأصيل وانمـا لبسوه لأنهم كانوا يقلدون حـكام العثمانيين ، كما كان يلبسه سروات البلاد جميعاً ومنهم كبراء القبط الذين لا يشك في نسبتهم الى العنصر المصري العريق ، والذين يحتفظ أبناؤهم واحفادهم الى الآن بصور لهم ظهروا فيها بالطربوش والنطاق والسروال كما كان يظهر الأمراء والحـكام .

وقد عثرت على نسبة قديمـة لبيت من بيوت اقليم الغربية يسمى بيت الدباوية دلني عليها السري المعروف السيد عبد الهادي القصبي واهتدى اليها هو في مراجعة بعض التركات . هذه النسبة تصعد إلى رجل يسمى السيد جبير « الـكائن مقامه بمحلة الأمير باقليم البحيرة بالبحر الغربي بناحية رشيد » وتصعد من ثم الى علي بن أبي طالب رضي الله عنه . ومن فروعها رجل هو كما جاء فيها بنصه « من جملة عصبة البطل الهمام سيدي محمد الخشوعي الكائن مقامه بالبرلس بحارة الهزالان من أقارب أقاربه من جملة المائة ثمانين الشريف الذين توجهوا صحبته من مدينة فاس الى أن أتوا معه بأرض مصر وكانت النصرة على أيديهم وهما محبين للبطل الهمام بايعين أنفسهم في الحرب والقتال »

ويقول كاتب هذه النسخة : « وليرجع القول المفصل في نسب السيد يوسف بن السيد عز الدين المذكور أعلاه أنه عقب ولده لصلبه السيد يوسف والسيد يوسف عقب السيد منصور والسيد منصور والسيد شاهين والسيد حسين . فأما السيد حسين عقب السيد محمد الأشعث وعقب السيد زغلول وتوجهوا ونزلوا بناحية مطوبس . فأما السيد محمد قطن بقرية تسمى القني وأما السيد زغلول قطن بعد مطوبس بالبيانات وكل منهم عقب رجالاً . وأما السيد منصور والسيد شاهين توجهوا من البهنسة الغرّي ونزلوا باقليم الغربية وقطنوا بقرية تسمى سنباط الخ »

وأقوى مافي هذه النسبة أنها لم توضع لأسرة زغلول ولا لأسرة تدعي القرابة منها في الزمن الحديث حتى يقال إنها وضعت لمصلحة الأسرة ، ولكن الاتصال « بزغلول » جاء فيها عرضاً ، وجاء موافقاً للمعروف من أن جد الزغلوليين نزل في « إبيانة » أو في البيانات كما كانت تعرف في ذلك الحين .

كذلك يتفق مافي هذه النسبة وما هو معروف من طريق القبائل العربية التي رحلت إلى المغرب وعادت منه إلى الصعيد الأدنى في المنيا وبني سويف والفيوم أو إلى الأقاليم الشمالية في البحيرة وما جاورها . ومن قديم الزمن — إلى أبعد عصور الفراعنة — كان إقليم البحيرة مرتاد القبائل البادية التي تتردد في أفريقية الشمالية بين مصر وأقصى المغرب .

فهذا أقوى مافي هذه النسبة من مظنة ، ولكننا لابد لنا من الأشارة إلى بعض مزاعمها ليقف القارىء على حظها من التحقيق في شتى المسائل . فمن كرامات بعض سلالتها : « أنه أرسل نقيبه إلى مدينة فوة وقال له تتوجه إلى أفندي فوة وتأخذ منه إذن على الحجر الذي في الوكالة الذي عليه الطلاسم وتخلي الأفندي الكائن بمدينة فوة يرسل معك رجالاً من أتباعه ينزلون لك ذلك الحجر في المركب فان أجابوا بذلك ياولدي فخذه وأحضر لنا به وإن أبوا وتخلفوا ولم يسمعوا الكلام ويمتثلوا إلى الفقير ولربه الخبير وإلا يا ولدى ترجع من عنده إلى الحجر وتقف عند طرفه اليمين وتشير بيدك ياولدي وتقول له ياولدي إن الشيخ يدعوك إلى منزله أيها الجماد وهو يحضر لنا في ذلك فاذا كان البحر ياولدي فاجلس فيه فانه يحضر لنا بك . قال فتوجه النقيب فأبوا عن ذلك وقالوا له لانسلم لك في ذلك الكلام . فان سلمنا فان الوكالة تخرب ، ولكن قل يافقير إن كان أستاذك له كرامة فتقل له يأخذ الحجر بشرط لايؤذي وإلا لا يكون هذا الكلام . وإحنا لا نمنع من ذلك ، فما كان أمر النقيب إلا أن توجه إلى الحجر حكم ما أشار له أستاذه ودعاه فما تم كلامه حتى انتقل الحجر من مكانه ولم يأذ البنا ونزل في البحر

وجلس النقيب عليه وتوجه إلى ناحية القبلة والناس مجموعين عنده ينظرون، الخ الخ..»

وفي موضع آخر من النسبة «أما من كرامات السيد الشريف جبير كان يطوي كل ثلاث سنين طيا صيام ومن جملة كراماته أنه كان يناغي الطير في جو السماء والسمك في قرار البحار والوحوش من الأقفار وتتكاثر عليه السباع وكل منهم ينخ لحضرة الأستاذ أن يركب عليه . . .»

وفيما بيناه من جانبي القوة والضعف في هذه النسبة الكفاية، ولولا أن اعتقاد هذه الكرامات لأصحابها لا يمنع وجود أولئك الأصحاب في تلك البلاد لما تكلفنا الاشارة اليها.

قال لي الأستاذ محمد زيد الأبياني رحمه الله وهو من الثقاة: «إن إبيانة تنقسم إلى ساحل وبرية. وفي هذه البرية - وهي الآن تابعة لكفر الشيخ - ضريح وليّ اسمه زغلول على قرب من سيدي غازي» قال الشيخ زيد: وقد حضرت مجلساً فيه أشقاء سعد قدم اليه نقيب ذلك الولي وقال لهم: «تعالوا خذوا نسبتكم من عندي» - فلم يحفلوا بأمره.

ومن هذا نعلم أن أسرة سعد لم تكن تعتد بذلك النسب ولم تكن تحتفظ به من باب أولى. على أنه لو صح على علاته لأثبت أن لسعد سلفاً في مصر عاشوا بين أهلها وصاهروهم مصاهرة طويلة يرجع تاريخها إلى مئات السنين، فله بذلك عراقة في بيئة الفلاح لا تفوقها عراقة زعيم من أبناء الأمم الأخرى في بيئة قومه. إذ ليس بين كبراء الأنجليز أو الفرنسيين أو الايطاليين أو الألمان من هو أعرق في الانجليزية أو الفرنسية أو الايطالية أو الألمانية من سعد في السلالة المصرية.

وقد خطر لي أن أسأل سعداً في صحة ما يقال عن نسبته المغربية فقال لي وهو يضحك: «إن القصة كلها من وضع محام عتيق كان من أصحاب الحيل الدفاعية والأساليب المستظرفة في «تخليص القضايا» على طريقة تلك الأيام

قال رحمه الله : « قبض علينا في بدء عهد الاحتلال ولبثنا في السجن زمناً بعد وضوح براءتنا وإبداء المحققين رأيهم الصريح بهذه البراءة ، وألح علينا بعض الصحاب أن نبلغ الأمر إلى الانجليز طلباً للافراج عنا فرفضنا ، فكان من الحيل التي لجأ اليها محامينا الأريب أنه التمس لنا أصلاً أجنبياً وكتب لنا نسبة مسلسلة كنا نحن اول المستغربين لها الضاحكين منها حين اطلعنا عليها بعد الافراج عنا ، وإنما ألجأه إلى هذه الحيلة أن فرنسا كانت قد استولت على تونس وأخذت في ضم التونسيين المقيمين بمصر إلى رعاياها ، وكان بعض الناقمين منا يريد عقابنا وتلفيق الشهادات التي تلصق التهمة بنا ، ثم أرادوا أن ينفونا إلى السودان بعد تهافت التهمة وظهور بطلانها ، ولم تكن النسبة المغربية سبب نجاتنا كما أراد محامينا جزاه الله ، ولكنها بقيت فكاهة تتذاكرها ويتحدث بها أصدقاؤنا ، وتخلفت منها تلك الاثارة التي سمعت بها ، ولا منشأ لها غير تلك النسبة الموضوعة. »

ذلك هو رأي سعد في أصل النسبة المغربية ، وكل ماقاله سعد عن أصله يدل على أنه كان يعتبر نفسه فلاحاً مصرياً ولا يرضى بأن يسلكه أحد في غير زمرة الفلاحين المصريين .

والعجيب أن الذين نعتوا سعداً بالفلاح لم يكونوا كلهم من أنصاره ، بل كان فيهم فئة من أعدائه لم ينسبوه إلى الفلاحين اعترافاً بزعامته أو تصحيحاً لنسبه ، ولكنهم جروا على عادة فريق من المتتركين ظلوا يترفعون عن طبقة الزراع ويحرصون على نسبتهم التركية ، حتى استقرت النهضة الوطنية في قرارها فغيرت شيئاً من تلك العادة .

ويشبه ذلك في العجب أن الذين شكوا في نشأة سعد من سلالة مصرية صميمة لم يكونوا كلهم أعداء له أو أعداء لهذه الأمة ، بل كان فيهم فئة مصرية خالصة النسب صادقة الغيرة داخلها الحزن على أحوال بلادها والريب في غيرة اخوانها ، فضعف رجاؤها في مصيرهم ، ويئست على مضض أو كادت

أن تيأس من فلاحهم ، وأصبحت وكأنها لا تصدق أن واحداً منها يرتفع إلى ذلك الأوج الذي ارتفع اليه زعيم مصر في نهضتها ، وينطوي على مثل تلك العزيمة الماضية والهمة الرفيعة والقدرة الراجحة ، فهي تشك في نسبة سعد إلى طبقة الفلاحين من فرط الاعجاب به وفرط الأسى على وطنها ، وتبدي ذلك الشك وبين جوانحها شعور الأب الذي يقول لابنه « إنه لن يفلح » وما يتمنى له من وراء قوله إلا الفلاح .

وقد شاع بين الفلاحين أنفسهم المثل القائل : « إن الفلاح إذا تمدن يجر على أهله داهية » .... وهو فيما يلوح لنا من وضعهم لا من وضع الأجانب المتمصرين ، لأنه أدنى إلى السليقة المصرية بما فيه من روح الفكاهة والتهكم ، وإنه لدليل على ما صارت اليه حالة الأمة من الظن بنفسها قبل النهضة الأخيرة التي عاودت بها ثقتها وكبرياءها ، وإن كان المثل في مغزاه لا يدل على تجرد الفلاح من القدرة وخلوه من دوافع الطموح .

وينبغي للذين يستريبون هذه الريبة ويحسبون الفلاح مخلوقاً للضيم والاستكانة أن يذكروا ثورة الفلاحين على الحكم التركي وثورتهم على الحماية البريطانية ، كلتاهما نشبت في جيل سعد بين شبابه وشيبه ، وكلتاهما كانت ثورة قومية في سبيل الوطنية المصرية والسيادة المصرية ، وكلتاهما قادها فلاح ابن فلاح وهما احمد عرابي وسعد زغلول ، وقد انتسب عرابي إلى السلالة النبوية كما كان يفعل كثير من المسلمين ، ولكنه على كل حال أعرق في بيئته المصرية من أكثر زعماء العالم في بيئتهم القومية ، ولم يكن في وسعه أن يصنع شيئاً بغير طبقة الفلاح ، حامل الفأس ولابس الجلباب الأزرق .

جيل سعد

جيل سعد هو الجيل الذي نشأ وترعرع فيه ، وهو أقرب الأجيال إلى جيلنا الحاضر ، لأن أبناء الجيل الحاضر قد شهدوا بعض سنواته وعاشروا بعض أبنائه ، وانساقوا لبعض عوامله وتأثروا ببعض مؤثراته . فهو من ثم أصعب علينا فهماً من الأجيال التي بيننا وبينها فجوة بعيدة .

لأنك ترى رأي العين ما يشبه جيلك وما يخالفه في وقت واحد . فلا تقول هو شبيه بجيلنا حتى تعود فتقول : هو على خلافه ، وتشك في المشابهة التي لمحتها بيننا وبينه . ولا تحاول ان تحصر الخلاف في مواضعه حتى تلتبس عليك وتمتزج أمامك بمواضع المشابهة والمقاربة . وكثيراً ما يكون الفرق بين جيلك والجيل الذي قبله فرقاً بين ابتداء المرحلة وانتهائها لا فرقاً بين نحوين مختلفين أو مذهبين متعارضين . فأنت محتاج إلى مقياس واحد ومحتاج كذلك الى مقياسين لاغنى لأحدهما عن الآخر . وهنا يكون التبلبل والتردد والضلال .

وليس هذا كل ما يعترضنا من الصعوبة عندما نحاول الحكم على جيل متقدم علينا ، إذ نحن لاننسى ان الأمم الشرقية قضت ردحاً من الزمن تعجب بكل ما مضى وتنكر كل ما حضر ، وأنها تحولت من ذلك رويداً رويداً في أيامنا حتى انعكس الأمر فأصبح الغالب على الناس أن ينكروا كل ما مضى وينقلوا الاعجاب كله إلى الحاضر تارة وإلى المستقبل تارة أخرى .

فقبل خمسين سنة كان الحكم على الأجيال السابقة من أسهل الأمور عن كل انسان ، لأن الأجيال السابقة كانت هي الفضلى في كل شيء ، والمقتدى بها في كل غاية ، أما اليوم فلا خوف من محاباة الماضي وتفضيله في غير مدعاة لتفضيل ، وإنما الخوف أن نجور عليه ونستصغره ونمسخ مزاياه ، ونرى غريباً فيه ما لم يكن بغريب .

ومحل الصعوبة هنا أن أعداء الماضي وأنصاره لا يزالون كلهم في قيد الحياة ، وأن منهم من هو عدو للماضي في ناحية وصديق له في ناحية ، فاذا تناولنا المقياس لنقيس به جيلاً سبقنا ولم يعزب عنا بجميع مزاياه وجميع عيوبه ، فهنا لك أيضا تبلبل وتردد وضلال .

***

والذي ننتهي اليه بعد طول المقابلة بين جيل سعد وما بعده إن ذلك الجيل — على نقص نصيبه من التعليم والتقدم — لم يخل من مزايا خاصة يرجح بها ما بعده رجحاناً كان له شأن كبير في نشأة سعد وأعماله .

فهو قبل كل شيء جيل ثقة ويقين متفق عليه ، سيان في ذلك عقائد الدين وأفكار العصر الحديث .

اليوم لا يعرف الناس عقيدة من العقائد ولا مذهباً من المذاهب الا قد عرضوها مرات على محك النقد والتحليل.

فما هو الخير وما هو الشر ؟ وما هو الحسن وما هو القبح ؟ وما هو الشرف ؟ وما هو الضمير ؟ وما هو الجور وما هو الانصاف ؟ كل أولئك قد تعددت فيه الأقوال وتناقضت فيه الحجج وتصادمت فيه العقول ، فمزقته الشكوك وتعذر فيه اليقين المتفق عليه .

أما قبل ستين سنة فقد كان العرف من هذه الجهة على صراط مستقيم لا حيرة فيه : فالحلال بين والحرام بين ، وما يستحق النقد والتشهير من أعمال العلية الحاكمين أو غير العلية الحاكمين أمر مفروغ منه لا يقبل الشك والمناقشة . وربما وقع الخلاف على الرجل هل هو خيّر أو شرير ولكن لن يقع الخلاف على الخير أو الشر ما هو وما علاماته وما اشراطه ، ومرجع الرأي في هذا وذاك الى القانون الديني الذي كان سارياً بين المتدينين سريانه بين غير المتدينين .

ولم يكن ذلك شأن القانون الديني وحسب ، بل كان شأن المذاهب

العصرية والدعاية الشائعة يومئذ عن الحرية وحقوق الشعب ، وحقوق الحكومة .

فكانت الثورة الفرنسية في جدتها ، ومباديء الحرية والاخاء والمساواة على أشدها ، وكانت في أذهان المستنيرين كأنها تنزيل لا يجوز فيه جدال ، بل لم تكن أطوار الاجتماع وفلسفة الدراسات النفسية قد أخرجت للناس تلك الدعاوى التي يستند اليها من يجادل الآن في مباديء الحرية والاخاء والمساواة ، فكانت حقوق الشعوب ومعايير الرجال والأمم قسطاساً لا نزاع فيه من جانب الدين ، ولا من جانب الفلسفة الحديثة ، والمذاهب الاجتماعية السارية .

وفي أجيال الثقة واليقين التي من هذا القبيل يسهل تكوين العزيمة وتعريف الحقوق التي تطلبها الأمة ، وتثور من أجلها وتدين من يخالفها .

* * *

هذا وقد اجتمع لأبناء ذلك الجيل سببان لطلب الاصلاح : أحدهما من داخل الأمة والثاني من خارجها .

فأما السبب الداخلي فهو استفاضة المظالم واستفحال الخطوب ، وشيوع الخراب والفساد في أعمال الحكومة ومرافق الرعية ، وتمادي الشر في ذلك كله إلى مدى لا يطاق الصبر عليه فوق ما صبر الصابرون .

وأما السبب الخارجي فهو انتشار دعوة الحرية في الغرب وتعاقب الأنباء بالثورات على الطغاة ، انتصافاً للشعوب وذوداً عن حقوق الأفراد .

هذا وذاك — مع الثقة بالحق وانتباه العقول في طور النهضة الاولى — قد كان لها جميعاً أثر في تكوين جيل سعد وتزويده بالحمية والصرامة اللتين لا غنى عنهما في عصور الوثوب والاصلاح .

* * *

أضف إلى ما تقدم أن جيل سعد كان بمشيئته وبغير مشيئته — أقرب الى الوطنية المصرية الصحيحة من الجيل الذي لحق به في أوائل عهد الاحتلال البريطاني . فقد كان جيل سعد يحارب طائفة من الترك والمتتركين ، ويناضل في ميدان مشتبك بين عنصر الفلاح وعنصر الحكام المستأثرين بالمناصب المترفعين على سواد الأمة ، فكان من الطبيعي أن يناضل لمصر دون غيرها ويجعل شعاره في الوطنية ان « مصر للمصرين » وأن البلاد لأبناء البلاد ولمن لا يبرأون من النسبة إلى البلاد ، ولم يكن الجيل الذي لحق بالاحتلال ينحو هذا النحو في دعوته الوطنية ، لأنه كان يصطنع الحكمة ويختصر المسافة فيما يحسب حين يضرب الاحتلال البريطاني بالسيادة التركية ! فكان يصر على اتباع الدولة العثمانية اصراراً لا معنى له في دعوة ترمي إلى تحرير الأمة وتحقيق الاستقلال ، ولم يزل يمضي في طريقه الخاطئة حتى جاء سعد مرة أخرى في أعقاب الحرب العظمى فرد الامة إلى وجهة قويمة . وجعل شعارها من جديد ان « مصر للمصريين » وأن البلاد لأبناء البلاد ، وتمكنت الروح الوطنية الصادقة بعد اضطرابها زمناً طويلاً حتى أصبحت السيادة العثمانية والسيادة البريطانية بمنزلة واحدة عند طلاب الاستقلال ودعاة الحرية ، فغنمت مصر غنيمة نفسية لا تقوّم ولا تنحصر فوائدها في النتائج المحسوسة، ويكفي لتقويم بعض قيمتها أن نسأل أنفسنا : كيف تنهض من رقدتها وتنطلق إلى حريتها أمة تتخذ من سيادة الآخرين عليها مثلاً أعلى وغاية مومرقة ؟ وتتطلع بعينيها فلا ترتفع إلى مرتبة الأحرار المستقلين ولا تعدو مرتبة الخدم التابعين ؟ فمصر قد استفادت في عالم الروح هنا أضعاف ما استفادته في عالم الاوضاع السياسية والمراسم الدولية .

***

وقد يُتمم تقدير الجيل الذي نحن بصدده أن نذكر - إلى جانب ما أسلفنا - أنه كان جيلاً لم تنتشر فيه الطباعة هذا الانتشار ، ولم يعم فيه « التخصص »

هذا العموم ، وكلاهما مما يجور على الشخصيات ولا سيما في الخطابة ويكلفها في سبيل الظهور مشقات جساماً لا تصمد لها الا بقوة خارقة وعدة ممتازة .

فالطباعة لا تحوج الزعيم أو المصلح إلى استخدام مهابته الشخصية وبلاغته اللسانية لأنه يتصل بتلاميذه من طريق الكتب والصحف فلا يعنيهم شخصه كما تعنيهم افكاره وبراهينه ، ومن ثم يصعب ظهور « الشخصيات » أو يقل ظهورها بقلة الحاجة اليها .

والتخصص يحيل الناس أجزاء من رجال بدلاً من الرجال الكاملين الذين يستعدون بكل عدة في المسائل المتفرقة ، وان لم يبلغوا في كل مسألة على حدتها مبلغ الاخصائيين المتفرغين للدقائق والتفصيلات ، وفي هذا ما في الطباعة من الجور على الشخصيات وتصعيب ظهورها وتقليل الحاجة اليها .

فجيل سعد كان أوفق لظهور « الشخصية الممتازة » من الجيل الذي تلاه ، وهي مزية قد نفسر بها رجحان الجيل الماضي بالقوى النفسية . ورجحان الجيل الحاضر بالقوى الفكرية ، على أننا لم نعن بهذه المقابلة ان الشخصيات في جيلنا هذا أقل عدداً من مثيلاتها في الجيل المتقدم عليه ، ولكننا عنينا ان المصاعب في طريقها أكبر وان الحاجة اليها أخفى وأندر . ولهذا تُحدَّت بيننا بحدود لم تكن معهودة قبل أيام الثورة العرابية .

* * *

فمن حقنا إذا نظرنا الى تقدم جيلنا في المعارف والصناعات ان نغتبط بما وصلنا اليه ، ومن واجبنا اذا نظرنا الى الجيل السابق أن لا نغمط حقه وان لا ننسى عذره ، وأنه لم يخل من مزايا قيمة يوازن بها مزايا العصر التي أتينا بها أو أتى بها العصر ، فلا فضل لنا فيها .

بيئة سعد ونشأته

التوفيقات التاريخية في تراجم النوابغ مشهورة متواترة ، والعظماء الذين سبقتهم أسبابهم قبل وصولهم إلى الدنيا غير قليلين في تاريخ العالم . فقد يتفق أحياناً أن تتهيأ الأسباب لنبوغ العظيم كما يتفق التحضير المرتب الذي ينتهي إلى غاية مقصودة ، فان لم يتفق هذا فأيسر ما يلاحظ في تراجمهم من التوفيقات والتمهيدات أنهم ينبغون في أوانهم الذي لا عائق فيه لنبوغهم ، وأن تكون العوائق نفسها كأنها رياضة لهم وامتحان لقوتهم ، فلا بد في حياة كل عظيم من تمهيد أو توفيق ، ولا بد من الابتداء بترجمة العظيم قبل ولادته بسنوات .

وسعد زغلول من عظماء العالم الذين تتجلى توفيقات التاريخ في بيئتهم ونشأتهم تجليها في حوادث زمانهم ، فهو ابن زمانه في طفولته وصباه وفتوته وكهولته وهرمه ، لم يولد قبل حينه ولم يولد بعده كما يحدث أحياناً في نشوء بعض العظماء ، ولم تكن رسالته متقدمة ولا متأخرة عن الرسالة المطلوبة منه ، بل جاء كل عمل من أعماله بتقدير وتدبير ، يخيل الى من يراجعه أنه منقول من برنامج مرسوم .

نشأ سعد بين الفلاحين ، ولكن لم ينشأ من فقراء الفلاحين . فاستطاع أن يحس شقاءهم ولكن لم يستطع أن يصير عليه كما يصير الزراع المساكين في كل أرض منيت بالظلم وابتليت بالفاقة ، وفسدت فيها النخوة وبطلت فيها الغيرة على المظلومين ، لطول ما شُغل الناس بمصائبهم عن مصائب الآخرين ، ولطول ما أحسوا من الضعف عن مغالبة القوة متفرقين .

كان أبوه « ابراهيم زغلول » عميد بلدته ومن أكبر أصحاب الثراء فيها ، يملك نيفاً ومائتي فدان فيما يسمى بالجزائر ، وبيتاً فسيحاً له منظرة تتسع لأكثر من مائة زائر ، وكان يتحدى الحكام الترك في مظهره وأبهة مسيره

ومقامه ، فكان يمشي في ركب من العبيد الذين يلازمونه ويقيمون معه ويعتمدعليهم في نضال خصومه ، لقلة أبنائه في أيام شبابه ، وكان يجرى على سنة « العصور الاقطاعية » فيزعامته على أبناء بلده . فهو بهم كفيل وبحمل مغارمهم زعيم ، يؤدي عنهم الضرائب إذا أجدبوا ويدفع عنهم المظالم اذا وقعت النبوة بينهم وبين الحكام ، يركب الخيل ويتقلد السيف ، ويُرى كأنه مستعد في كل لحظة لنضال.

ووالدة سعد السيدة « مريم » بنت الشيخ عبده بركات من أسرة عريقة إتصل آباؤها بالولاة منذ عهد محمد علي الكبير ، وجمعتهم المصاهرة بأعرق البيوت في اقليمي الغربية والبحيرة ، وتولى أخوها « نظارة القسم » بمركز دسوق في زمن كانت فيه هذه الوظيفة وأمثالها وقفاً على الترك والشراكسة.

والمألوف في تاريخ العالم كله أن يبدأ إنصاف الفقراء من غير الفقراء أو أن يبدأ بين أناس يحسون إحساسهم ولا يصبرون صبرهم ويجهلون جهلهم.

فلم يعرف في تاريخ الأمم المظلومة ان الفقراء المستضعفين أنصفوا أنفسهم بأيديهم ، ولم يعرف كذلك أن الطبقات الغنية التي تحكم وتستأثر بمنافع الحكم تقبل إنصاف الفقراء طواعية من عند نفسها ، بغير دعوة صادعة ووثبة مزعجة ، تأتيها من غيرها وتضطر هي اضطراراً إلى مجاراتها .

وإنما عرف أن الدعوة إلى الانصاف وكف الطغيان تأتى من طبقة لا هي بالمهضومة المكسورة ولا هي بالهاضمة الكاسرة ، أي أنها تأتي من طبقة قريبة إلى الفريقين ، تشبه الطبقة التي نشأ فيها سعد زغلول .

والطبقة الوسطى ليست على نسق واحد في التحفز لرفع الظلم والقدرة على إنكاره والتفكير في كبحه ، فلا بد فيها من تفاوت بين موقع وموقع وأسرة وأسرة وحالة وحالة ، ولا بد من أسباب ترفع بعضها على بعض في هذه

الخصلة ، وتتيح لأناس منها مالا يتاح لغيرهم على اختلاف الموطن والتربية والحالة النفسية أو الاجتماعية .

ولقد كانت هذه الأسباب كلها في الجانب الذي يوافق عظمة سعد من طفولته الأولى ، ويرشحه من مهده لكراهة الظلم والتمرد عليه ، ويجعله بالنشأة والوراثة ذلك الزعيم المدخر لقيادة النهضة الوطنية .

ولد في قرية « ايانة » في أطراف بعيدة من العواصم التي تستقر فيها هيبة الحكام وسطوة الرؤساء ، ولكنها ليست بعيدة من آثار عسفهم وجرائر فسادهم ، وسوء القالة فيهم .

وولد في أسرة عزيزة أبية من ناحية أبيه وناحية أمه ، فكل أب من آبائه بقيت له سيرة مذكورة لم تخل سيرته من حادثة اصطدام وقعت بينه وبين حاكم مرهوب ، ذي سطوة تملك الغنى والفقر أو تملك الحياة والموت في بعض الأحايين .

وقد كان جزاء من يعتدي على حاكم بالقول الخشن — بله الضرب والاثخان فيه — أن يسجن حتى يبلى في السجن أو يجلد حتى يتهرأ جلده أو يموت ، وربما أمروا به فيشنق ثم يبقى جسده في الهواء أياماً للعبرة والمبالغة في الارهاب ، وحدث فعلاً باقليم الغربية أن عمدة فلاحاً اجترأ على ناظر القسم التركي بالاهانة فجوزي بالموت شنقاً وأمروا بتعليق جثته ثلاثة أيام في ساحة الديوان زجراً لغيره . ففي تلك الأيام مر ناظر القسم بأرض الشيخ ابراهيم زغلول على ساحل النيل فأبى أن يعبرها دون أن يثبت مروره كما يليق بالحاكم الآمر الناهي الفعال لما يريد ! وعلم أنه في نجوة من كل سوء يصيبه من أنفة الشيخ ابراهيم بعد العبرة الماثلة في أذهان الفلاحين من حادث العمدة المشنوق . فاجترأ على الشيخ ابراهيم بالتأنيب والاستخفاف ، وكبر على الشيخ أن يساء اليه هذه الاساءة لمحض الغطرسة وإظهار القدرة على الاذلال

والتحقير ، فمد يده إلى الحاكم المخيف وهو على متن جواده فأهوى به إلى الأرض وأوجعه ضرباً وانصرف إلى سبيله كأنه لم يأت أمراً يقوده إلى الموت. وسرى الخبر في جوار القرية فهرول اليه صهره « عبد الله افندي بركات » فزعاً متوجساً من العاقبة يلومه على مافعل ويذكره مصير ذلك العمدة الذي اجترأ على أمر هو دون ما اجترأ عليه. فلم يتحرك ولم يفكر في عمل يعتذر به أو يصلح به ما فعل ، وعلم صهره أن لاحيلة له وللأسرة إلا أن يدبر الأمر بنفسه لمن لايشاء أن يدبره لانقاذ حياته ، ولحق بالناظر فما زال به يسترضيه ويبذل له المال حتى قنع بمائة مجر ، وسكتت عن المسألة فانقضت بسلام.

وكان الشيخ عبده بركات – جدسعد لأمه – من أغنى الأغنياءفي أقليمه ، يعتز بمكانه أشد من اعتزازه بماله ، فحنق عليه المدير التركي ونوى أن يجمع وجهاء البلد إلى ساقية هناك ثم يرسل في استدعاء الشيخ عبده ليلقاه بينهم لقاء مهيناً ويغض من كبريائه وبسطة جاهه ، وأمر في أثناء ذلك برجل مغضوب عليه فشده إلى ثور الساقية وترك الثور يدور فيها ويجره وراءه ! وإنه لكذلك إذ أقبل الشيخ عبده على متن جواده ورأى المسكين المشدود على الساقية فلم يحفل بشيء وهو قادم على حاكم البلد بين جنده وحاشيته إلا أن يبادر إلى ذلك الرجل فيحل وثاقه ولا يبالي بما هو صانع .... وظن الحاضرون أن الشيخ عبده مقضي عليه لامحالة ! وان الحاكم سيغضب عليه ويتخذ من عمله ذريعة إلى التنكيل به وإذلاله ، وكان الحاكم خليقاً أن يفعل ذلك لولا أن حكام تلك الأيام كانت تعاورهم نوبات يصطنعونها وغرائب يفاجئون بها من لا ينتظرها ، ويحكون بهامايروى عن الخلفاء السابقين إذيعظون الناس بالغضب في ساعة الرضى والرضى في ساعة الغضب ، وإذ يفاجئونهم بالعقاب حيث لا ينتظر العقاب وبالاحسان حيث لاينتظر الاحسان. فلم يغضب الحاكم على الشيخ عبده ولم يعاقبه على اجترائه ، بل نهض له واقفاً وحياه مرحباً وقال

للوجهاء الحاضرين « إن هذا الرجل الذي جلستم تنتظرون له المهانة لأشرف منكم جميعاً !! .. »

ولد سعد في هذه البيئة التي تحس الظلم بآثاره ولا تحسه بهيبته واقتداره. ولد في أسرة تشاهد الظلم في غيرها ولا تشاهده في نفسها، والبلدة التي ولد فيها — ونعني بها إبيانة — بلدة أكبر من القرية الضئيلة وأصغر من المدينة الكبيرة، وأمثال هذه البلدان من أصلح البيئات لنمو العظمة الفطرية لأنها تعلو على خمول القرية الضئيلة التي تركد فيها الحياة وتضعف فيها الحوافز والمنشطات، ولأنها تنجو من ضجة المدينة العامرة التي تشغل الأذهان بالجلبة والمظاهر الفخمة، فتأخذها الظواهر الخلابة ويضيق فيها مجال الذهن الباطني فلا يستوفي حظه من النمو والتثقيف والمراجعة المفيدة، ويقال ان بلدة إبيانة هذه كانت أول مصيف التفت اليه طلاب الاصطياف في القطر المصرى بعد الفتح العثماني، إذ كان يؤمها وكلاء الدول وكبار الأجانب صيفاً لترويح النفس بهوائها المعتدل وجوها الندي، على مقربة من البحر والمروج الفيح، فهي بلدة ذات تاريخ ينجو بها من إهمال الخمول .

وكان لسعد أخوان شقيقان من أبيه وأمه هما فتح الله وفرج الله وأخت هي ستهم، أما إخوته الآخرون — وهم شلبي والشناوي واحمد ومحمد وعبدالرحمن وفرحانة وستهم فهم إخوته لأبيه من غير أمه .

ويلوح لنا أننا أمام أسرة مطبوعة بطابع الاستثناء في بنية التركيب لأن الأب على صلابته وقوة نفسه قد مات ولما يقارب الشيخوخة، ولأن أخاً صغيراً وهو فرج الله قد مات في سن الطفولة. وقد عاش الأخوان سعد الله « سعد » وفتح الله « فتحي » حتى بلغا سن الشيخوخة وامتازا بالنبوغ والألمعية، ولكنهما لم يعقبا ولداً في السنين الطويلة التي قضياها في المعيشة الزوجية، ولم يولد لفتحي إلا بنت واحدة ماتت بعد شهرين، ولسنا نجزم بصواب جميع الملاحظات التي استعرضها « لمبروزو » في مذهبه المعروف

عن أسر النوابغ والعبقريين وما يشاهد فيها من العقم تارة والموت العاجل تارة ، والخصائص الغريبة في المرض والصحة والضعف والقوه تارات ، إلا أننا نعتقد أن المترجم الذي يمر بظاهرة كهذه الظاهرة في أسرة زغلول دون أن يسجلها ويعرضها للملاحظة يقع في تقصير .

* * *

ولا نعلم من سجلات المواليد تاريخ ميلاد سعد . فلا غنى لنا في إثباته عن الترجيح دون التحقيق . والأرجح أنه ولد في ذي الحجة سنة ١٢٧٤ هجرية (أي في يوليو سنة ١٨٥٧ ميلادية) لأنه التاريخ الذي ذكره سعد لبعض سائليه عن ميلاده . أما التاريخ المكتوب على شهادة « الليسانس » التي حصل عليها من باريس فيقال إنه هو أول يونية سنة ١٨٦٠ .

ولد سعد في تلك السنة أو بعدها بقليل ، وهي بيئة زمانية صالحة لميلاد الزعيم الذي قدر له أن يحارب الظلم كصلاح البيئة البيتية التي نشأ منها ، والبيئة المكانية التي نبت فيها .

فقبل الثورة العرابية بعشرين سنة كان تذمر الرعية المهضومة يختمر في أرجاء القطر كله ، وكان الشعور بحق الشعب وحق الفرد يتنبه ويتعاظم سنة بعد سنة ، وكان حق الحاكم المستبد قد أخذ في التزعزع والتراجع ، لأن العصر كله في الأقطار كلها امتلأ بالثورات ومطالب الاصلاح وحركات العصيان ، أما على الحاكمين الأجانب أو الحاكمين من ملوك البلاد .

فالطفل الذي يولد في هذه البيئة الزمانية ، مزوداً بميراث الأنفة والجرأة والعطف على الضعفاء ، خليق أن يبلغ مدى استعداده ، ويترقى إلى أوج اقتداره .

وقد ورث سعد من أبويه بنية الفلاح وصلابة الخلق وصدق العزيمة ، وعوجل بموت أبيه وهو في نحو السادسة من عمره فحرم عطف الابوة وحمايتها ، ولكنه حرمان لم يصادف ضعفاً في مزاج نفسه فينهكها ويمحقها

وهي في نواتها ، بل صادف منه قوة أصيلة فأعان ما ركب فيه من ميراث الجد والشعور «بالذات» والاعتماد على النفس في تذليل المصاعب ومواجهة الناس ، حتى قيل إنه كان يتأبى على اللعب ولا يطيل المرانة عليه ، فكان « يخيب » في ألعابه إذا أغراه باللعب داع من دواعي الطفولة الغالبة ، وسماه رفاقه من أجل ذلك « بالخيبة » كما روى بعض أتباعه الذين شهدوه في طفولته وعاشوا بعده .

وكان يعرض عن أخيه الصغير وأقاربه الآخرين حين يمعنون في ألعابهم كما يمعن جميع الصغار ، ويقول في لهجة الرجل الكبير المترفع : « هؤلاء صبية مدللون ! » لأنه راض نفسه على سمت الرجولة من صباه الأول ، وطفق من عهد الصبا ينظر إلى اللعب نظرة الرجال لا نظرة الأطفال .

ولا يفوتنا أن نذكر في هذا الصدد أن اللعب لم يكن في ذلك العصر رياضة سائغة للصغار والكبار كما عرفناه نحن في العصر الحاضر ، ولكنه كان اسفافاً لا يليق بغير الطفل المدلل الكسلان ، فلما زينت خليقة الجد لسعد أن يكون رجلاً قبل أوانه علم أنه لا يستطيع الجمع بين الطفولة والرجولة في وقت واحد فأعرض عن اللعب وأبى أن ينزل نفسه منزلة الصغار المدللين ويتخلى عن وقار الرجال المحنكين .

على أنه كان أفكه طبعاً وأعذب خلقاً وأروح سجية من أن تستغرقه الصرامة العابسة وتقتل فيه الأريحية الضاحكة ، لأن الصرامة العابسة لن تستغرق إلا نفساً يؤودها حمل الجد فلا يدع لها فضلاً من القوة تمرح به وتطرب ، ولم يكن سعد بالذي تستغرقه الصرامة في الشيخوخة المحوطة بالأزمات والخطوب بله الطفولة الدارجة في مهاد اللعب والمراح ، فانك لتعرف له في الشيخوخة طرائف من الفكاهة والعبث بالخصوم لم تفارقها خفة الصبا وجدة الطفولة ، ولكنه علم في نشأته أن اللعب ليس من شأنه فتجافى عنه وقصر في ميادينه ، ولعله لو نشأ في العصر الحاضر لكان له شوط

سابق في الألعاب إن لم يكن من كبار اللاعبين . وقد كان يألف ركوب الخيل وهو يافع لأنه لعبة تليق بالرجال ! وظل يركبها في القاهرة ويفضلها على المركبات إلى ما بعد اشتغاله بالمحاماة .

تربى سعد بعد موت أبيه في كفالة أخيه الأكبر وزوج خالته الشناوي أفندي ، وهو رجل حازم كريم القلب جم المروءة ، شملت مروءته الأتباع والخدم فضلاً عن الأخوة والأقارب ، ومما يروى عنه أنه تجشم السفر من بلدته إلى القاهرة ليعود خادماً مريضاً سافر اليها في صحبة سعد يوم قصد إلى الجامع الأزهر . وهي مبرة انسانية ، وهمة من همم الرآسة تزيدنا علماً بشمائل هذا البيت وبما يفهمونه من معنى الوجاهة . وقد ورث الشناوي أفندي وجاهة أبيه من بعده وتولى رئاسة مجلس القضاء في مركز دسوق ثم في مركز زفتى.

ورأى الأخ الكبير في أخيه الصغير نجابة مرجوة ومخائل ذكاء ضن بها على الفلاحة والزراعة ، فعول على توجيهه إلى العلم وترشيحه للرآسة الدينية ، وأدخله المكتب ليتعلم القراءة ومبادىء الدراسة الميسورة في المكاتب ، ويحفظ القرآن تمهيداً لأشخاصه مع بعض أفراد الأسرة إلى الجامع الأزهر لاتمام العلوم الدينية فيه .

ولعل من حسن الشهادة لطفولة سعد أنه برم بالمكتب في بداية عهده كما ينتظر من كل طفل مستقيم الطبع قوي الشكيمة يمتحن بتلك الأساليب العوجاء التي كان يجرى عليها التعليم قبل ثمانين سنة . فاشتد عليه أخوه مرة بعد مرة حتى اطمأن إلى المكتب ، وشاءت الأقدار أن توفر للصبي اليتيم كل ما يعين فيه عزيمة الجد وينجو به من وخامة التدليل التي يبتلي بها الأيتام الصغار في حضانة الأمهات الشواب ، فكانت أمه تشتد عليه كاشتداد أخيه كلما أنست منه تقصيراً أو شعرت بحاجته إلى تقويم ، وكانت تشكوه إلى الفقيه ليضربه ويؤدبه كلما استوجب العقوبة . وكان الضرب إذ ذاك مصاباً على الجسم ولم يكن مصاباً على النفس ، لأن ضرب التعليم بركة وحسنة !

والسعيد السعيد من الأطفال من تلقى العلم صعباً شديداً تتضاعف فيه المثوبة والأجر بمقدار ما تضاعفت الصعوبة والشدة ، حتى لأوشكت السلامة من الضرب أن تعاب وأن تحسب نقصاناً من حسنات الجهاد في سبيل العلم والدين ! وهـذه هي العقيدة التي شاعت بين الآباء والأبناء وبين المعلمين والمتعلمين فطهرت الضرب من هوانه ، وجعلته ألماً لا تتبعه ذلة أو شماتة .

ان الذي يعلم عن أمهات العظماء المصريين في القرن الماضى لقليل جد قليل ، ولـكننا لا نحتاج إلى غير ما نعلمه لنعلم ان السيدة « مريم » رحمها الله كانت أماً جديرة بنجلها العظيم . فهي في الثانية أو الثالثة والعشرين من عمرها عرفت كيف يكون الحنو الرشيد على الصغير اليتيم ، وعرفت كيف تحنو بالقسوة كما تحنو بالرحمة ، وعرفت كيف تغض عنه كما تهش له وتقبل عليه وتبتلت وهي في عنفوان الشباب لتعكف على تربية بنيها الصغار في غير شاغل يشغلها عن هذه الفريضة النبيلة . ولا شك أن سعداً قد ورث عنها كثيراً من مواهبه العقلية والنفسية ، واستمد منها كثيراً من البأس والاصالة ، وقد سئل في شيخوخته عن بعض ما يلاحظ عليه من التراوح بين الحماسة والاناة والثورة والحكمة فقال : « ان خلق والدي هو الذى يتجلى في حينما أقدم أو أثور . أما المرحومة والدتي فقد عرفت بين أهلها بالحكمة والدهاء والقدرة على ضبط النفس ، فكانوا يحتكمون اليها فيما بينهم من خلاف ويرجعون إليها في القضايا والمشاكل . فذاك هو خلق والدتي الذي يتجلى في عند ما ترونني أشير بالتريث والاناة . »

ومن كمال عقل هذه الأم ولا ريب أنها ، وهي بنت الريف في ذلك العصر المتخلف ، كانت تنزل في بيت ولدها العظيم بالقاهرة بين عقائل الأسر اللواتي نشأن على التربية العصرية والمعيشة التركية فلا تشعر بينهن بغرابة ولا يشعرن منها بغرابة ، لأنها رزقت من رجاحة العقل وكرامة النفس ما يبوئها مكانة التوقير في كل بيئة وعند كل طبقة . وقد عاشرت كنتها الناشئة

على أحدث ماتكون ثقافة العصر الحديث فاتصلت بينهما صلة الرعاية والمحبة وماتت بين يديها ودفنت في مدفن أبيها ، بعد مرض طال عليها وأضناها وصبرت عليه صبرها المأثور من صباها ، وقيل انه هو السرطان .

لقد كانت ولا ريب ذات قسط عظيم من مجد ولدها العظيم ، وكانت ذكراه لها شهادة من قرارة نفسه بفضلها ، فقد كان يذكرها الى أخريات أيامه كلما عرضت مناسبة للكلام عنها ، ومن ذاك أنه عزى صحفياً مشهوراً في فقد أمه فجاءه الصحفي يشكر له عزاءه ، فأطرق متأسياً وقال له : « يافلان . هذا مصاب عرفته قبلك . ان فقد الأمهات خطب وجيع ، وانهن حقيقات منا بكل حب ومبرة ، لأنهن يخلصن لنا الحب ويقبلن منا كل شيء »

وليس حب الأبناء للأمهات بغريب ، ولكننا لا نحسب القلب الكبير يصون فيه حباً طويلاً لانسان دون أن يكون ذلك الانسان مستحقاً له بالعدل وحسن التقدير ، ولو كان من الأمهات .

دخل سعد المكتب في نحو السادسة وانتهى منه في نحو الحادية عشرة . ووضحت عليه في تلك السن الغضيرة خصلتاه اللتان امتاز بهما في جميع أدوار حياته — وهما الفهم والعزم — فكان يصحح كتابة اللوح من قراءة واحدة ، ويفرض على نفسه من الواجبات فوق مايفرضه المعلم ، فيعيد في كل يوم ثلاثة أرباع المصحف وهو لايطالب بأكثر من إعادة ربعين ، حتى حفظ القرآن حفظاً جيداً ولم يبق له ما يتعلمه في مكتب البلدة ، فتردد سنتين أو ثلاثاً بين رشيد ومطوبس يحضر على الشيخ احمد أبي رأس الذي توفي أخيراً وهو شيخ معهد دسوق ، ويدرس النحو والفقه ويتلقى أحياناً أصول التجويد بالجامع الدسوقي والقراءة على الشيخ عبد الله عبد العظيم المقريء المشهور فيه ، ثم صحت النية على إرساله من هذه الجوامع الصغيرة إلى الجامع الأزهر الكبير ، وهو قبلة طلاب المعارف الاسلامية

في مشارق الأرض ومغاربها ، وغاية ما يطمح إليه الفتى المتطلع إلى مقام الأمامة الدينية .

طرب سعد لهذه الرحلة كما يطرب كل ناشيء إلى رؤية الجديد من البلدان والجديد من الناس ، ولا سيما القاهرة التي اجتمع لها من سحر السمعة وخلابة الأوصاف كل ما يشوق نفس الريفي المتشوف الطموح.

وكان للأزهر في الاسماع سحر كسحر القاهرة أو يزيد ، فهو مجتمع السادة علماء الاسلام الذين تروى عنهم الكرامات وتضرب بتقواهم الأمثال ، ينتهي إليهم نخر السلف الصالح وتراثه من العلم اللدني والعلم المنقول ، ويتوافد عليهم الطلاب من تخوم الصين إلى عبر الأطلس ، فما أسعد الناشيء الذي يتاح له أن يشهد عجيبة القاهرة وعجيبة الأزهر في رحلة واحدة . وما أحق سعداً على ما فيه من تشوف وطموح أن يطرب لذلك النبأ السعيد .

وينبغي أن ننسى الآن كثيراً وأن نذكر كثيراً لنقدر الأزهر كما كان يقدره أبناء مصر قبل مائة سنة .

فعندنا الآن مدارس ابتدائية في معظم البلدان الصغيرة ، وعندنا مدارس ثانوية فى معظم عواصم الأقاليم ، وعندنا مدارس عليا وعلماء مشهورون فيها ، وعندنا أقدار رفيعة ومراتب شريفة لأولئك العلماء المشهورين ، وعندنا ألوف من التلاميذ يتزاحمون على أبواب المدارس ويغبطون أنفسهم على نعمة الظفر بالقبول ، ويستطيعون أن يتدرجوا فى طلب العلوم العصرية من مكتب القرية إلى الجامعة المصرية ، أو جامعات أوربا الكبيرة .

عندنا ذلك كله الآن فينبغي أن ننساه كله لنفهم الباعث الذي أوحى إلى آل سعد أن يرسلوه إلى الأزهر دون غيره ، وأوحى إلى نفس سعد أن تغتبط بهذه القسمة وترتاح إلى هذه الأمنية .

فلم يكن في إقليم الغربية على إتساعه مدرسة ابتدائية واحدة على النظام

الحديث يوم ان دخل سعد مكتب القرية ، ولم يكن في القطر من المدارس الثانوية غير اثنتين إحداهما في القاهرة وهي المدرسة التجهيزية بالعباسية التي أسست فى سنة ١٨٦٣ وسميت بعد ذلك بالمدرسة الخديوية ، والأخرى في الاسكندرية وهي مدرسة رأس التين التي أسست في السنة بعينها .

ولم تنشأ دار العلوم ، التي تشبه الأزهر في بعض دروسه الا بعد قدوم سعد إلى القاهرة بسنة .

ولم يكن على أبواب المدارس القلائل طلاب يتزاحمون ، بل كان الطلاب وآباؤهم يصدفون عن أبوابها ويهربون من رواد الحكومة وهم يجوسون القرى لاختيار النجباء من الأطفال وإلحاقهم بالمدارس والبعثات . إذ كانت الحكومة متهمة في قلوب الرعية لا تؤتمن على شيء بله الائتمان على الأبناء ، وكان التلميذ الذي في عهدتها كالجندي الذي تسخره في خدمة لاشرف فيها ، وتقذف به الى البلدان السحيقة بلا أجر ولا عناية ، وكان من الناس من يخاف المدرسة الحديثة على دين ابنه كما كان يخافها على حياته وسلامته ، لأنها كانت موضع ريبة بين جماعة الفقهاء الجامدين وجمهرة الأمة على الاجمال ، ولما تبددت هذه الأوهام لم تتبدد الا على بطء وكراهية ومقاومة ، ولم تكن الفئة المحدودة التي عرفت حقيقة التعليم الحديث وشاهدت بعض فوائده الفكرية والدنيوية بقادرة على اعداد الأبناء له من المدرسة الابتدائية إلى الثانوية إلى العالية ، لندرة المدارس في أنحاء الريف وصعوبة إرسال الأبناء الصغار إلى الحواضر البعيدة

فاختيار سعد للتربية الأزهرية ليس بغريب في ذلك الزمن بل هو الاختيار القريب المعقول ، نعم انه لم يكن بالاختيار الوحيد المستطاع ولكنه كذلك لم يكن أقل من غيره في النفع والسداد .

وكأنما جاء سعد والاصلاح إلى الأزهر على موعد .

فقد جاءه في سنة ١٨٧١ ، وهي السنة التي تولاه فيها الشيخ محمد العباسي المهدي وشرع في تنظيمه وتجديده ، فانشأ فيه بعد ولايته المشيخة بسنة واحدة

لجنة لامتحان الطلاب وإعطائهم اجازة العالمية ، ولم يكن لهذه الأجازة نظام قبل ذلك .

وفي هذه السنة أيضاً قدم السيد جمال الدين الأفغانى إلى القاهرة ، وقدمت معه تلك الدعوة الجريئة الميمونة التي كانت تسير معه حيث سار .

لقد كان التعليم في الأزهر يومذاك تعليمين ، وكان المجاورون فيه فريقين : فريق المحافظين على القديم ، وفريق النازعين الى الجديد ، أو فريق الماضين على ما وجدوا عليهم آباءهم . وفريق المختارين لأنفسهم بهدايتهم وحسن توفيقهم .

وكان على سعد أن يختار لنفسه بين الفريقين ، فالى أيهما جنح ؟ ومع من منهما التي بمصيره ومستقبل حياته ؟

إن الفصل في هذه المسألة التي تتناول فيما تناولته مذاهب السلف والخلف معضلة كثيرة الشعاب تحتاج إلى عقل أوسع وأعلم من عقل يافع في الرابعة عشرة أو الخامسة عشرة على أكبر تقدير ، ولكنها لا تحتاج إلى طبع أكبر من ذلك الطبع ولا بديهة أعلم من تلك البديهة ، فحسب اليافع ان يكون ذا طبع يختار لنفسه وينفر من الاملاء عليه ليهجر الفريق الذي يمضي في طريقه مغمض العينين ويجنح إلى الفريق الذي يفتح عينيه ، ويعتمد على رأيه في الاختيار .

وهكذا كان سعد ، وهكذا اختار .

لقد تهدّى إلى طريقه بوحي من البديهة في تلك السن الباكرة ، ولكن عقله فسر لنا بداهته بعد خمسين سنة ، فقال في خطبة القاها بالأزهر بعد عودته من أوربا فى سنة ١٩٢١ :

« جئت اليوم لأؤدي في هذا المكان الشريف فرض صلاة الجمعة ، وأقدم واجبات الاحترام لمكان نشأت فيه ، وكان له فضل كبير في النهضة الحاضرة ، تلقيت فيه مبادىء الاستقلال لأن طريقته في التعليم تربى ملكة

الاستقلال في النفوس ، فالتلميذ يختار شيخه ، والأستاذ يتأهل للتدريس بشهادة من التلاميذ . الذين كانوا يلتفون حول كل نابغ فيه . ومتأهل له : يوجه اليه كل منهم الاسئلة التي يراها . فان أجاب الاستاذ وخرج — التلميذ — ناجحاً من هذا الامتحان كان أهلاً لأن يجلس مجلس التدريس ، وهذه الطريقة في الاستقلال التي تسمى الآن خللاً في النظام جعلتني أتحول من مالكي الى شافعي حيث وجدت علماء الشافعية في ذلك الوقت أكفأ من غيرهم .»

***

وامتحن سعد أساتذته كما قال فعرف الأساتذة الناجحين الكفيلين بالنجاح ، وما نظن أستاذاً أنصف في امتحان تلاميذه كما أنصف هذا التلميذ الصغير في امتحان أساتذته الكبار ، وأي امتحان للأساتذة وزملاء الدراسة كان يؤدي إلى انتقاء معلمين أفضل من محمد عبده وجمال الدين ؟ ؟ أو انتقاء زملاء في الأزهر وخارجه أفضل من اللقاني وأبي خطوة وعبد الكريم سلمان وأديب اسحق ؟

ومن ذلك الحين القى سعد بسهمه على سهام دعاة الاصلاح غير مبال بالعواقب ، واشترك في حركة الاصلاح بالقسط الذي استطاعه في أثناء الدرس والطلب ، فألف جماعة من إخوانه الطلاب لاصلاح الأزهر وكتب منشوراً علقه في سواد الليل على أعمدة الجامع يبين فيه مواضع الخلل ووسائل العلاج التي تنجع في إصلاحه ، وثابر على حضور الدروس بين يدي الشيوخ النافعين من أنصار الجديد . فحضر « القطب على الشمسية » وبعض كتب التوحيد على الشيخ محمد عبده ، واختلف إلى مجلس السيد جمال الدين في داره بخان أبي طاقية حيث كان يجلس لتعليم تلاميذه بعد أن حيل بينه وبين حلقات الجامع ، ويروى أنه قال بعد أن رأى السيد جمال الدين لأول مرة « هذا بغيتي ! » وان السيد جمال الدين استكتب تلاميذه موضوعاً عن الحرية فأجاد سعد في كتابته إجادة فاق بها أقرانه وأعجب بها أستاذه

فقال السيد « مما يدل على أن الحرية ناشئة في مصر أن يجيد في الكتابة عنها هذا الناشيء.»

وخير ما استفاده سعد من جمال الدين — فيما نعتقد — هو هدايته إلى معرفة نفسه وهدايته إلى التعبير عن تلك النفس في صور الخطابة والبيان.

فقد كان جمال الدين زعيم حركة إصلاحية لابد لها من دعاية بالقول والكتابة ، فكان هو يدعو ويحب أن ينشر الدعوة على ألسنة تلاميذه ومريديه ، ومن ثم اتجه سعد إلى الخطابة والكتابة ، وسبر غور نفسه حين اشتغل بالتعبير عنها في كلام مسموع أو مقروء ، وأقبل على المطالعة إقبال من يريد أن يفهم ويُفهم . فما هو إلا أن قرأ كتاب ابن مسكويه « في تهذيب الأخلاق » حتى تجرد لتلخيصه — وهو دون العشرين — ونشط للكتابة في الصحف والخطابة بين الاخوان ، فكان ذلك خير تعريف له بملكاته العقلية وملكاته البيانية ، أو خير هداية له إلى « معرفة الذات » والتعبير عنها بالأقوال والأعمال .

وقد كان على رأس الوزارة في ذلك العهد وزير خطير من رجال الأريحية والهمة الذين يبرزون في عهود الظلم والاستبداد لأن الاستبداد يملك سلطان الخير والنية الحسنة كما يملك سلطان الشر والنية السيئة وكان رياض يبجل جمال الدين ويحتفي به ويرجو النفع لهذا البلد من أعماله وأعمال مريديه . فرتب له عشرة جنيهات مشاهرة ، واستعان بمريده الأكبر الشيخ محمد عبده على تحرير « الوقائع المصرية » صحيفة الحكومة . فاحتاج الأستاذ إلى مساعدين له في عمله ، ولم يجد بين تلاميذه من هو أقدر من سعد على المساعدة في هذه المهمة . فسعى في تعيينه لتحرير القسم الأدبي بالصحيفة الحكومية . وتم هذا التعيين في خامس اكتوبر سنة ١٨٨٠ بمرتب شهري ثمانية جنيهات ، وهو مرتب كبير على المبتدئين في تلك الأيام ، لايعطاه إلا رجل ظهر له امتياز نادر في علم أو صناعة ، فأصبحت هذه الصحيفة الرسمية

صحيفة الثورة الفكرية ، تنطق بمبادئها ، وتنحي على الاستبداد ، وتبشر بالحرية والشورى !

***

لقد كان محمد عبده أستاذاً لسعد في الدرس وقدوة له فى الخلق ، وكان سعد يدين له بالأستاذية ويكتب إليه بعد نفيه إلى سورية في أعقاب الثورة العرابية كتابة التلميذ الأمين المخلص إلى الأستاذ الموقّر المحبوب المعترف له بالفضل والتقدم . فاذا قابلنا فى هذا المقام بين أسلوب محمد عبده وأسلوب سعد في أوائل عصر النهضة الكتابية فليس من همنا أن نفاضل ونعادل ، وإنما نريد أن نبين مكان سعد من استقلال الطبع وقدرته اللدنية على الاتجاه بفكره إلى قصده على استواء لا يعوقه زخرف اللفظ وقيوده . فانظر مثلاً إلى الأستاذ الامام وهو يقول في مقدمة رسالة الواردات « الحمد لله الواجب وجوده ، العام جوده ، والصلاة والسلام على نبينا أحكم حكماء العالم ، ومن هو لأساطين الآلهيين خاتم ، أما بعد فيقول محمد عبده بن عبده بن حسن خير الله ، الناشيء باقليم مصر بقرية تسمى محلة نصر ، خادم خدمة الحكمة ، المعرض عن نحو الكلام والكلمة ، المتخلي عن قيد لباس الطوائف ، إلى فضاء اقتناص صيد المعارف ، إني كنت مشتغلاً بطلب العلوم ، فبينما أنا حول الرياض أحوم ، إذ عثرت بآثار العلوم الحقيقية ، فشغفت بها حباً ولكن لم أجد من هي له طوية ، فحرت في أمري ، وأخذت أجيل فكرى ، وكلما سألت أجابوني بأن الاشتغال بها حرام ، أو قد نهى عنها علماء الكلام .... وبينما أنا كذلك إذ أشرقت شمس الحقائق فوضحت لنا بها رقاق الدقائق ، بوفود حضرة الحكيم الكامل والحق القائم أستاذنا السيد جمال الدين الافغاني لازال لثمار العلوم جانيا ».

إلى آخر المقدمة ، وكلها على هذا النمط الذي يكاد يلتزم السجع في كل جملة ، وفي كل فقرة من جملة .

فهذا أسلوب كان شائعاً في ذلك العصر ، وكان الشيخ محمد عبده يلتزمه في المقدمات أحياناً وفي الفصول من بدايتها إلى نهايتها أحياناً أخرى ، ولعل عذره من ذلك أنه كان أقدم أصحابه عهداً بالدراسة العتيقة ، فان كان هذا عذراً له فليس هو بعذر للكتّاب الآخرين الذين لم يطيلوا الدراسة على النظام العتيق وكانوا يلتزمون ذلك الأسلوب في غير المقدمات ، وظلوا على التزامه إلى مابعد الثورة العرابية بسنين .

أنظر إلى هذا النحو من الكتابة في أول مقدم جمال الدين وانظر معه إلى النحو الذي نحاه سعد حوالي ذلك الوقت في فصوله بالوقائع المصرية ، ومنها فصل عن الشورى يقول فيه :

« المستبد عرفاً من يفعل مايشاء غير مسئول ، ويحكم بما يرسم به هواه وافق الشرع أو خالفه ، ناسب السنة أو نابذها . ومن أجل هذا ترى الناس كلما سمعوا هذا اللفظ أو مايضارعه صرفوه إلى هذا المعنى ونفروا من ذكره لعظم مصابهم به وكثرة ماجلب على الأمم والشعوب من الاضرار ، وحق لهم النفور والاشمئزاز . إذ لم ينالوا من جرائه إلا وبالاً ، ولم يلقوا من أحكامه إلا نكالاً . بل شاهدوا النفوس تذهب فيه ظلماً وتؤكل فيه الأموال أكلاً لماً . وتسفك الدماء زوراً وتدمر البلاد تدميراً ، فلا تثريب عليهم إذا كرهوا سوقه في سياق المدح ، ولو يراد به غير ماعرفوه .

« ولقد تبين لك مما قدمناه أن الشريعة لا تبيحه ؛ وإنها توجب تقييد الحاكم بالسنة والقانون .

« ومن البديهي الواضح أن نصوص الشريعة لا تقيد الحاكم بنفسها فانها ليست إلا عبارة عن معاني أحكام مرسومة في أذهان أرباب الشريعة وعلمائها ، أو مدلولاً عليها بنقوش مرقومة في الكتب . ولا يكفي في تقيد الحاكم بها مجرد علمه بأصولها بل لابد في ذلك من وجود أناس يتخلقون بمعانيها ويظهرون بمظاهرها ، فيقومونه عند انحرافه عنها ويحضونه على

ملازمتها ويحثونه على السير في طريقها ، ومن أجل ذلك دعا سيدنا عمر رضي الله عنه الناس في خطبته إلى تقويم ماعساه يكون منه من الاعوجاج في تنفيذ أحكام الشرع الشريف . وقال تعالى (ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ، وأولئك هم المفلحون) إذ لا ينفى أن هـــذه الآية الشريفة عامة في دعوة الملوك وغيرهم إلى الخير ، وتأمرهم بالمعروف وتنهاهم عن المنكر ، ليقوم بها الدين ولا يخرج أحد عن حده ، حاكماً كان أو محكوماً ، وليس الأمر هنا للندب كما فهم بعضهم ، بل للوجوب والفرض على ماصرح به العلماء ، وقد فرض على الأمة الاسلامية أن تقوم منها أمة — أي طائفة — وظيفتها الدعوة للخير والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، حفظاً للشريعة من أن يتجاوز حدودها المعتـــدون وصوناً لأحكامها من أن يتعالى عليها ذوو الشهوات.»

***

هـذه فقرة من فصل « الشورى » تعمدنا أن تكون أكثر الفقرات سجعاً وتقفية ، ولعلها أكثر الفقرات سجعاً وتقفية في فصول سعد عامة ، فمن يقرأها لايسعه إلا أن يعجب لقلة التزام السجع فيها على النحو الشائع بين كتاب ذلك الزمان ، ومنهم استاذه ورئيسه في تحرير الوقائع المصرية ، فان السجع فيها يعرض نفسه عرضا ويؤدي معناه كأداء الترسل المطلق بغير تكلف ولا تصيد ، وهـو انطلاق من قيود العرف له دلالة بعيدة المدى لا تنحصر في الملكة اللغوية أو البيانية ، بل تدل على العقل والخلق وملكة التعبير في وقت واحد ، وتنبيء عن نفس يتمكن منها معناها فتتجه اليه قدماً بغير التفات إلى الحواشي والنوافل ، وان استلزمها العرف وفرضتها العادة

***

لقد كان لقاء سعد لجمال الدين مرحلة في حياته ، لأنه وجهه إلى وجهته وأقامه في مقامه بين طلاب الاصلاح .

ولقد كان اشتغاله بالوقائع المصرية مرحلة أخرى ذات شأن عظيم في تاريخ حياته كله ، لأن العمل فيها لم يقتصر على تصحيح العبارات وكتابة المقالات الأدبية ، بل تناول نقد أحكام المجالس الملغاة وتلخيصها والتعقيب عليها ، فتفتحت أمام سعد أبواب الدفاع القانوني والدراسة القانونية ، وأبواب الدفاع السياسي والأعمال السياسية ، وهي الوجهة التي صمد عليها بقية حياته ، وتم عليها تكوينه وتثبيت مواهب عقله ؛ ولم يلبث على الاشتغال بها غير قليل حتى ظهرت كفاءته في نقد الاحكام وفهم مباحث القانون وما يقابلها من الشريعة ، فانتقل إلى وظيفة معاون بوزارة الداخلية مرتبها في الشهر خمسة عشر جنيهاً ، ثم انتقل إلى وظيفة ناظر لقلم قضايا الجيزة في ديسمبر سنة ١٨٨٢ وهي كما قال في خطبة ألقاها عند اختياره لمنصب القضاء : « أشبه بوظيفة القاضي ، إذ كان من خصائصه أن يصدر الأحكام في كثير من المواد الجزئية » .

وشاءت المصادفات أو التوفيقات التي أشرنا اليها في مستهل هذا الفصل أن تكون هذه الأيام فاصلاً بين عهدين في حياة سعد ، وفي حياة الأمة المصرية .

فنقلته الوظيفة من الأزهر إلى الحكومة ، ومن العمامة إلى الطربوش ، ومن دراسة العلوم الدينية إلى دراسة العلوم القانونية .

ونشبت الثورة العرابية في تلك الأيام ، فانتقلت مصر بأسرها من حال إلى حال ، وانطوت في تاريخها صفحة معلومة وبدأت فيه صفحة مجهولة وقدر لهذه الصفحة المجهولة أن تعود فتلتقي بتاريخ سعد في صفحة واحدة .

سعد من الثورة العرابية

إلى الوزارة

أخذ القرن التاسع عشر حصته من مصر كما أخذها من أمم كثيرة ، فثارت مصر في أواخر القرن كما ثارت أمم البحر الأبيض المتوسط في بعض سنواته الأولى أو الأخيرة ، ولم تثر إلا كعادتها في كل ثورة : أي حين أزعجها الخطر في عقائدها كما أزعجها في مصالحها ، وخولفت أحكام دينها كما خولفت أحكام العقل في سياستها ، فهانت الأرواح وضاعت الحرمات وكسدت الأعمال وغاض معين الأرزاق ، واستنزفت الحكومة أموال الرعية جباية ونهباً واحتيالاً حتى لم يبق لها ما يستنزف . فكان الفلاح عاجزاً عن سداد الضرائب المنوعة مرة في العام وهي تجبى منه مرات لتنفق في البذخ والسفاهة ، أو ليؤدَّى بها بعض ربا الديون الأجنبية التي أنفقت قبل ذلك في البذخ والسفاهة : ظلم وإسراف وربا وفجور ومخالفة دين من جميع الوجوه . . . . . وكان الحكام الذين جنوا كل هذا وجروا على الناس الخراب والضياع يتيهون كبراً واختيالاً كأنهم أحسنوا الحكومة كل الاحسان وأسبغوا على الرعية نعمة الرغد والأمان . ويستكبرون على المصري أن يشكو ويستنصف لأنه فلاح مخلوق للسخرة والشقاء ! ! وما بهم في حقيقة الأمر من كبر عنصري ولا كراهية لعنصر الفلاح المصري ، ولكنها الجهالة تسول لهم ما استمرأوه من المظالم وتعميهم عما يجرونه على أنفسهم وعلى غيرهم من الضنك والبلاء ، فلو أنهم كانوا حكاماً في بلاد الترك أو الجركس أو الأرمن أو مقدونية لظلموا إخوتهم وأبناء عمومتهم هذا الظلم وتصلفوا هذا الصلف : كما كان أمثالهم يصنعون هناك في ذلك الأوان ، ولكنهم لسخفهم وغباتهم

أبو إلا أن يصبغوا الظلم بصبغة الحزازة العنصرية والاهانة القومية ، وان الظلم وحده لـكاف للتنفير والتخريب .

هبت الثورة العرابية كما تهب العاصفة بعد طول السكينة ، فاشتركت فيها من الأمة كل قوة فكرية أو عسكرية ، وشايعها الجامدون والمصلحون على السواء ، لأن المظالم والمفاسد لم تدع للمصريين سلوة يتعزون بها أو مهرباً يثوبون اليه ، فستهم مساً عنيفاً في إيمانهم الديني وفي مصلحتهم الوطنية وفي نخوتهم القومية وفي أرزاق الأفراد وما يغارون عليه من حرمة مصونة ، ومن خصائص الطبيعة المصرية في هذه الثورة ان رجال الدين والأزهريين جملة كانوا على رأسها وفي طليعة دعاتها ، خلافاً لرجال الدين في كل ثورة داخلية ، فان الطبيعة المصرية على ما نظن لم تكن لتسيغ ثورة ليس فيها « للمحافظة » مكان .

لم تفلح الثورة العرابية لأنها أحيطت بدواعي الحبوط من الدسائس الخارجية ، ومن تهالك الحكام على الدول الأجنبية ، ومن خطل الزعامة ، وعبث الدولة العثمانية،

ولولا ذلك لسارت في طريق أقوم من طريقها وانتهت إلى مصير خير من مصيرها ، ولـكنها تعرضت لذلك جميعه فانتهى أمرها إلى الهزيمة ، وكانت نهايتها بداية احتلال أجنبي للبلاد .

واعقب الثورة ما أعقبها من نكال وانتقام ، ومن تجسس وسعاية ، ومن خيانة الأصحاب ومكائد الاعداء . فنكصت الاخلاق شر نكوص ، وران اليأس على الضمائر ، فمات فيها رجاء الخير أو كرب أن يموت .

* * *

اشترك سعد في الثورة كما اشترك فيها أساتذته وبعض زملائه ، وناله من أذى الاعتقال بلاء غير يسير ، وخسر وظيفته وبات في مرصد الشبهة من أنظار الحكام ، أعداء العرابيين .

وكان في وسعه — لو رضي ضميره — ان يعتذر ويتزلف كما اعتذر وتزلف مئات وألوف ، وان ينفض يده من أصدقائه المهزومين ويترامى في أحضان أعدائهم الغالبين ، ولكنه أبى لرجولته ان يسومها هذا السوم ، وكره لخلائقه ان توصم هذه الوصمة ، وظل على وفائه لأصدقائه المبعدين يراسلهم ويراسلونه ، ويعتمدون عليه في قضاء شئونهم فيقضيها لهم جهد مايستطيع ، وفي تاريخ الاستاذ الامام رسائل كتبها سعد إلى الاستاذ بمنفاه يتبين منها ألمه وعزاؤه وحالة النفوس والضمائر يومئذاك ، وفي إحداها وهي مكتوبة في أواخر سنة ١٨٨٢ يقول :

« توجهت إلى البيك صاحب تاريخ العرب وسألته اعارته ، فأجاب بأن محمود سامي أخذه منه وسافر ولم يرده اليه ، ثم هو يسلم عليكم أطيب السلام ويقول إنه مستعد لخدمة جنابكم في أي شيء تريدون حسيًّا كان أو معنوياً ، وسأتحرى هذا الكتاب في كتب سامي عند بيعها فاذا وجدته فيها اشتريته في الحال وأرسلته إلى حضرتكم أو أحضرته معي إن وافق ذلك استجماعي لوسائل السفر . والحال العمومية على ما تركتها ، غير أن الناس أخذوا في نسيان مافات من الحوادث وأهوالها ، وقلّت قالتهم فيها ، وخفت شماتة الشامتين منهم ، وأصبح المادحون للانكليز من القادحين فيهم . وبالعكس . والكثير يتوقع انقلاباً أصلياً والله أعلم بما يكون »

وفي رسالة أخرى يقول — ويعني الشيخ عبدالكريم سلمان — « أسفت بل خجلت مما بلغ المقام الشريف عن الشيخ عبدالكريم الفاضل ثابتاً صدقه بشهادة من سئلوا من الصادقين . ولولا التحقق من سعة بال الاستاذ الكريم ومن وثوقه بي فيما أرويه لكان الأسف مضاعفاً .

« اني كما تعلمون كثير الاجتماع بهذا الشيخ ، وما سمعت منه ما يقصد به مس مقامكم الكريم ، ولم يتكلم أمامي يوم أن بلغه خبر الاعتراف باليمين « المعروف » الا بما معناه الأسف والاشفاق من عاقبة هذا الاعتراف »

ومن هاتين العبارتين يبدو لنا مبلغ وفاء سعد ومبلغ الثقة به في نفس الاستاذ الامام ، حتى أنه كان يرجع اليه في عتبه على خلصانه المقربين اليه ، ويبدو لنا كذلك أن سعداً فكر في كل شيء بعدنفي أصحابه — حتى الهجرة من مصر — ولم يفكر في التقلب ومصانعة الأحوال ، ونسيان الأصدقاء .

وقد خطر له أن يستعيد وظيفته أو وظيفة غيرها في الحكومة فاذا بهم يسومونه من التزلف والتنكر ما لا يطيق ، فعدل عن التوظف وقبل أن يحترف المحاماة ، وفضل هذه الصناعة على انتظار الوظيفة بالتشفع إلى هذا واستعطاف ذاك .

ونقول « قبل أن يحترف المحاماة » لأن المحاماة يومئذ لم تكن بالصناعة الشريفة التي نعرفها اليوم ، وإنما كانت صناعة وضيعة مبتذلة يشتغل بها من لايحسب « المرافعة » إلا مجالاً للبذاء وطول اللسان ، ومن لايحسب النجاح في القضايا إلا ضرباً من الاحتيال و « الشطارة » يغش به القاضي ويغش به الخصم ويغش به الموكل ، ويعتمد فيه على الكذب والمراوغة والاختلاس ، ولم تكن للمحامي منزلة في نظر القضاء ولا في نظر العلية ولا السواد ، بل كانت كلمة من القاضي تكفي لفصله ، وكان كل رجل « مستور » الحالة يأنف من معاملته فضلاً عن مزاملته ومصاهرته ، وكان اسم المحامي مساوياً لاسم المزور كما قال سعد . فاتصل بهذه الصناعة « والخجل يستر وجهه لسقوط اعتبار من كانوا يتعاطونها » .... وقال في خطبته التي شكر بها من كرموه لتعيينه في مناصب القضاء قال : « اني اشتغلت بالمحاماة متنكراً عن أهلي وأصحابي . وكلما سألني سائل : هل صرت محامياً ؟ أقول معاذ الله أن أكون كقوم خاسرين ! وجملة القول أني كنت أجتهد أن لا يعرفني إلا أرباب القضايا وان كنت أجهل ماذا تكون العاقبة . »

رضي سعد أن ينتمي إلى طائفة مزدراة ولم يرض أن يكون هو نفسه أهلاً للازدراء ، بالتنكر لأصحابه والترامي على إقدام أعدائه .

ولم يخف موقفه هذا على أناس من أعداء الثورة العرابية كانوا لا يفرقون في العداوة بين الملوم والمعذور والمدين والبريء ، لأنهم كانوا بمرصد لكل مابقي من آثارها وآثار دعايتها ؛ وكان الثائرون أو المتهمون بالثورة بين منفي أو سجين أو قتيل ، وكانت الدولة البريطانية قابضة على ناصية الأمور ، ومع هذا لم تزل الرجفة في قلوب أعدائهم يخافون ولا يهدأون ويظمأون الى الانتقام ولا يرتوون . وغاظهم من سعد وبعض إخوانه أنهم لم يتزلفوا ولم يستغفروا ، واستكبروا مافي ذلك من التحدي لهم وقلة المبالاة بانتصارهم ، وما فيه من الانذار بعواقب هذا الاصرار ، وما عسى أن يختبيء وراءه من النيات والأفكار ، فظلوا يترقبون الفرصة السانحة أو يترقبون خلقها إذا هي لم تسنح كما يرومون.

ونُمي اليهم — أو زين لهم الوهم — أن سعداً وزميله في مكتب المحاماة حسين افندي صقر قد ألفا جماعة سرية سمياها « جماعة الانتقام » لقتل الشهود والجواسيس الذين خانوا الثورة العرابية والرؤساء الذين نكلوا بالعرابيين ، فألقوا القبض عليهما وأحالوهما إلى المحاكمة ، وشكلت للنظر في قضيتهما لجنة مختلطة أسندت رئاستها إلى القاضي البلجيكي فلمنكس «Flaminx» واشترك فيها حسين بك واصف وحامد بك محمود ومحمود بك سالم ومسيو دي هولتز Deholtz الذي زامل سعداً بعد ذلك في دوائر محكمة الاستئناف. وندبه المستشارون للخطابة في الاحتفال الذي أقاموه لتوديع سعد عند اختياره للوزارة . وكان فلمنكس ودي هولتز من القضاة الأجانب المندوبين لاصلاح النظام القضائي وتنظيم المحاكم الأهلية .

فلما نظرت اللجنة في التهمة لم تعثر بدليل ولا شبه دليل ، ولم تجد بدّاً من تبرئة المحاميَين المتهمَين .

ولكنهما بقيا معتقلين بعد إعلان البراءة أكثر من ثلاثة أشهر ، لأن الحكومة عزمت على نفيهما إلى السودان ، وكلفت عثمان ماهر باشا

محافظ العاصمة أن يكتب المذكرة بطلب نفيهما لعرضها على مجلس النظار ، وأوشك الأمر بالنفي أن يصدر لولا أن وزير الحقانية في ذلك العهد حسين فخري باشا عارض فيه ، وقال ان صدوره بعد حكم البراءة يعد تحدياً للقضاة الأجانب الذين جيء بهم لتنظيم القضاء في البلد .

فتأخر النفي وبقي السجينان معتقلين ، ولبثا في السجن إلى أن اتصل خبر القضية بالمستر ماكسويل النائب العام فعجب لهذا التصرف المريب ، وأمر بالافراج عنهما على الفور .

***

عاد سعد الى المحاماة بعد خروجه من السجن . عاد الى الصناعة المكروهة التي لا محيص عنها ؛ فاذا أردنا أن نعرف كيف تكون « الكرامة الشخصية» كافية وحدها لتكريم صاحبها على الرغم من ضعة الصناعة التي ينتمي اليها وشيوع العرف باحتقارها بين علية الناس وسوادهم - فسعد زغلول في صناعة المحاماة هو المثل البارز لتلك «الكرامة الشخصية» أو تلك الكفاءة القوية ، التي لا تحتاج إلى سند من غيرها لتعلو وتنبه وتستكمل قسطها من المبالاة والتجلة والعرفان

فبالكرامة الشخصية وحدها أصبح المحامي سعد زغلول أهلاً لمعاشرة الأمراء والاميرات على سنة المساواة ، في زمن كانت فيه حدود الطبقات كمحارم الدين التي لا تأذن بسماح ولا هوادة .

وبالكرامة الشخصية وحدها اصبح المحامي سعد زغلول أهلاً لولاية القضاء . في زمن كان فيه المحامي كالخادم عند القضاة ، وكانت كلمة واحدة من القاضي تكفي لحرمانه حق الاشتغال بهذه الصناعة .

لم تهبط صناعة المحاماة بسعد زغلول كما كان يخشى ، بل كان سعد زغلول هو الذي ارتفع بصناعة المحاماة ، وهي معجزة خارقة لما اعتاده الناس ،

ولكنه لم يتكلف لها إلا ما تعود من عادة الجد والأمانة والعزة ، أو من طبيعة الجد والأمانة والعزة التي طبع عليها .

كل ما صنعه لتقرير مكانته وتقرير مكانة المحاماة من أجله أنه كان سعد زغلول ولا زيادة . وقد سأله أحمد بليغ باشا في لجنة الامتحان : ما هي واجبات المحامي ؟ فقال : درس القضية جيداً ، والدفاع عن الحق ، واحترام القضاء .

وهذا كان كلامه وهذا كان عمله من يوم أن اشتغل بهذه الصناعة ، فلم يقبل قط الدفاع عن باطل ، ولم يرفض قط الدفاع عن حق ، ولم يحضر قط في جلسة إلا وقد درس جميع القضايا التي حضر للمدافعة فيها ، دراسة لا يستدرك عليها القضاة ولا وكلاء النيابة ولا الخصوم نقصاً أو اهمالاً في موضع من المواضع . وكان من عادته إذا عرضت فرصة للصلح أن ينتهزها ويشجع موكله عليها برد « مقدم الأتعاب إليه » . فكان يقيد « مقدم الأتعاب » في باب الأمانات لا في باب الموارد ليقي نفسه ضعف نفسه كما كان يقول . حتى إذا أراد الموكل الصلح رد إليه ماله وقال له : هذه أمانتك ردت إليك .

واشتهرت أمانته وإخلاصه في عمله بعد فترة وجيزة ، فملأت شهرته القطر من أقصاه إلى أقصاه ، وأصبح توكيله في قضية مدنية أو جنائية ضماناً لكسبها وخذلان خصومه فيها ، ووثق به القضاة فأصبح قبوله القضية بمثابة حكم قاطع فيها ، وحرص كل صاحب دعوى على أن يكون سعد معه ولا يكون عليه . ومن المتقاضين من كان يوكله ويبذل له الأجر الوافر لارهاب خصومه باسمه ، ولو كان حقه أظهر من أن يحتاج إلى دفاع .

جاءه رجل من القليوبية يستحق عند آخر ديناً يبلغ الخمسة والثلاثين جنيهاً بوثيقة مكتوبة . وكان المدين ينكر الدين ويستند في انكاره إلى « مخالصة » مزورة بامضاء الدائن . فقال سعد لصاحب القضية : إن الأمر لا يحتاج إلى

محام ، وإنك إذا اعتمدت على وثيقتك وطعنت بالتزوير في المخالصة الباطلة ضمنت الحكم بغير حاجة إلى توكيل يكلفك كثيراً أو قليلاً من المال . فأبى الرجل إلا وكالة سعد ، ودفع له خمسة وعشرين جنيهاً مقدماً وهو يعد بدفع خمسة وعشرين أخرى عند انتهاء القضية ، وصدر الحكم كما كان ينتظر بالزام المدين مبلغ الدين كله والمصاريف ، وماهي إلا أيام حتى جاءه الرجل بالمبلغ المتأخر . . . فعجب سعد لأمره وسأله عن سر هذه الحكاية وهو لا يصدق أن تاجراً رشيداً يكلف نفسه خمسين جنيهاً من أجل خمسة وثلاثين مضمونة كل الضمان ، فقال الرجل : « إنني رجل كثير المعاملات ، وبين عملائي كثير من المماطلين ، فاذا علموا أنك وكيلي استرحت من شرور كثيرة ، وخاف منهم من يماطل ويطمع في الروغان أن يضطر لا محالة إلى سداد الدين ومعه مصاريف القضية ومصاريف المحامي سعد زغلول . فأنا لا أبذل الخمسين بذلاً ولكني أفتدي الألوف بهذه الخمسين ! »

فسر سعد بهذه الثقة ، وأقسم على صاحب الدعوى ليردن إليه مقدم أتعابه ، فقبله بعد تشديد طويل .

وجاءه وجيه من اقليم المنوفية متهم بتزوير عقد يدعي به امتلاك ثمانية عشر فداناً لبعض أقربائه ، ورجاه أن يقبل الدفاع عنه فأبى كل الأباء ، ولم يقبل رجاءه إلا بعد اعترافه بالتزوير ، وكتابته إشهاداً على نفسه بالنزول عن الأرض لأصحابها ، يحفظه عنده ليسلمهم هذا الاشهاد بعد صدور الحكم بالبراءة ، وقد كان ما أراد .

كان هذا المثل القليل النظير — بل المثل الوحيد — كافياً للسمو بصناعة المحاماة عن مهانة الابتذال ، وتطهيرها شيئاً فشيئاً من أدعيائها الذين عرضوا للناس من صناعتهم أسوأ الأمثال . فهذا محام يقيم الحجة ويكسب القضايا دون أن يشتم ودون أن يخون ودون أن يشتط على الموكلين ، فلا محل في الصناعة — مع هذا المثل — إلا لمن سار على هذه السنة وتخلق بهذه

الخليقة ، ولا رواج لمحام غير مستقيم بعد أن وجد أمام الناس مثل الاستقامة النافعة ، سواء عند المستقيمين وغير المستقيمين ، ماداموا من طلاب المصالح وأصحاب الحقوق.

ومن طرائف سعد ماحدثني به في هذا البـاب ليقيم الدليـل على أن الاستقامة تبعث الثقة بصاحبها بين أهلها وغير أهلها ، وكنت قد دخلت عليه بعد ظهور نتائج الانتخاب سنة ١٩٢٦ أهنئه بفوزه . فسألني سؤاله المعتاد : ما أخبارك ؟ أو ماقولك اليوم ؟

قلت كلها أخبار خير يادولة الرئيس . شيء لم يكن في الحسبان . قال متهللاً أو ليس كذلك ؟ ثم أبدى ثقته بعناية الله . وقال : إنها نتيجة لو توسلنا إليها بغير وسيلة القصد الصريح لمـا بلغناها .

وتبسط للـكلام كعادته حين يستريح بعض الراحة من همومه الـكبيرة فقـــال :

« إن استقامة القصد قلما تخيب عند مستقيم أو غير مستقيم . أذكر انني كنت في مكتبي أيام المحاماة وإذا بسيدة في زي نساء البيوتات تدخل المـكتب وتحييني تحية الأدب والاحتشام ، فأشرت إليها بالجلوس والتفت إليها بعد أن فرغت من عمل الحاضرين أسألها : من السيدة التي شرفتني بهذه الزيارة ؟ قالت : محسوبتك ع . اسكندر .... اسم امرأة من صواحب البيوت المريبة المشهورة في ذلك الحين . فما سمعت ذلك الاسم حتى ثارت ثائرتي وعجبت للوكيل كيف سمح لها بالدخول وكيف اختارتني هي لقضيتها أو للمسألة التي قصدتني لأجلها . وخاطبتها بكلام قارص لم أرع فيـه حق الأنوثة . فلم تحر جواباً وتركتني أقول ماأريد . حتى إذا هـدأت ثائرتي وسكت قالت لي : أتسمح لي بكلمة ؟ قلت تفضلي ! قالت : إن الناس إذا رأوني عندك في قضية كان هذا شهادة لك لاعليك . إذ لو كنت أنت من معارفي لما صدقوا انني أثق

بك وأأتمنك على المصالح ، ولولا انك مستقيم لما جئتك اليوم ، وإلا فان زواري المحامين كثيرون لم أفكر في واحد منهم لأنني أعرفهم ، وفكرت فيك لأنني لاأعرفك ولا أراك فيمن أراهم كل يوم ... »

قال رحمه الله : فسمعت كلاماً أريباً ولباقة معجبة ، وسرتني هذه الشهادة بالسمعة الحسنة من صاحبة السمعة السيئة !

***

وهنا يحق لنا أن نسأل :

ترى لو لم تلجيء الضرورة سعداً إلى مراس هذه الصناعة المكروهة على مضض — أما كان من الجائز أن يتغير تاريخه كل التغير، وأن تحتجب فيه المزايا البيانية التي رشحته لزعامة الأمة المصرية ؟

إنه كان على التحقيق سيغدو عظيماً نافعاً حيث كان ، ولكننا لا نعرف لزعامة سعد طريقاً كان أقرب إليها وأشبه بها من المحاماة . لأنها مجال كل مزية كبيرة في طبعه وفكره ولسانه : هي هيأت له وسائل النمو على منبته وفوق جذوره ، وهي التي أتاحت له فرصة طويلة لتفتيق ذهنه وتجويد ملكاته ، وهي شحذت فيه بديهة المنطق وقريحة البيان ، وصانت قدرة الخطابة فيه عن التعطل والركود ، ولم تحرمه تلك الفضيلة الأصيلة التي ورثها عن آل أبيه وآل أمه ، وهي فضيلة النجدة والدفاع عن المظلوم .

« عسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم » ... ومصداق هذه الآية الحكيمة يمر بنا في كل ترجمة معروفة ، ويستطيع كل امريء أن يراجع سيرته وسير معارفه فيرى مصداقها يتكرر في حياته وحياة غيره : كم أمنية يتلهف عليها المرء ثم يهنيء نفسه بفواتها ؟ وكم نكبة يتشاءم بها ويجتهد لاتقائها ثم تنقلب يمناً عليه وهداية له في الحيرة ؟ يتفق ذلك في حياة العظيم كما يتفق في حياة الصغير ، ويشاهد مع النجاح كما يشاهد مع الاخفاق ، وفي ترجمة سعد

مواقف عدة يتمثل فيها المتمثل بتلك الآية الحكيمة ، وفي مقدمتها على ما نعتقد موقفه من المحاماة .

لقد خسر سعد وظيفته على كره ، وقبل المحاماة على كره ، وعدّها صناعة لا يجمع بينه وبينها إلا عثرة الجد ونكد الدنيا وخيبة الرجاء ، ولكنه لو فكر بعد ذلك بعشرين سنة وفكرت معه هذه الأمة لما اختار لنفسه ولا اختارت له الأمة غيرها صناعة . فكم يكره الانسان من تجربة وهي خير مأمون ! وكم يحب الانسان من أمل وهو شر وخيم !

* **

بعد ثماني سنوات أو تسع من اشتغال سعد بالمحاماة عرضت عليه وظيفة « نائب قاض » بمحكمة الاستئناف في سنة ١٨٩٢ فقبلها على ضآلة مرتبها بالقياس إلى ما كان يربحه من المحاماة . إذ كان هذا المرتب خمسة وأربعين جنيهاً ولم يكن ربحه من مكتبه يقل عن خمسمائة جنيه في الشهر ، أي أكثر من عشرة أضعاف مرتب القضاء .

وقد تبع في ولاية القضاء خطوات استاذه الشيخ محمد عبده كما تبعه في الدراسة الأزهرية وفي مصاحبة جمال الدين وفي تحرير الوقائع المصرية ، وكان الشيخ محمد عبده هو صاحب الاقتراح في تعيينه ، لا مصطفى فهمي باشا رئيس الوزراء كما تبادر إلى أوهام بعض الناس بعد ذلك ، لحسبانهم أن مصاهرة رئيس الحكومة هي السر في تمييز سعد بتلك الوظيفة !

والحقيقة ان سعداً لم يصاهر مصطفى باشا الا بعد تعيينه في القضاء بأربع سنوات ، ولم يستفد درهماً واحداً علاوة على مرتبه بفضل تلك المصاهرة ، إذ كانت الترقية في مناصب القضاء العليا لا تجري لذلك العهد الا بترتيب مقدور ونظام محسوب لا استثناء فيه .

وكان سعد أول محام أسندت اليه وظيفة القضاء ، فكان هذا التعيين خليقاً أن يقع من الناس موقع الأمر المستغرب المفاجيء ، ولكنه على نقيض ذلك

قوبل بالتأمين والموافقة البدهية كأنه أمر منتظر لا غرابة فيه . وابتهج به المحامون كما ابتهج به القضاة ، فأقاموا له حفلاً كبيراً أعربوا فيه عن شكرهم لهذا الاختيار واغتباطهم بهذا التعيين ، قال فيه وكيل المحكمة — اسماعيل صبري (بك) الشاعر المعروف — « ان تعيين حضرة سعد أفندي زغلول عضواً في محكمة الاستئناف دليل على أن المحاماة والقضاء شيئان ضريعان » ..

وألقى بعض المحامين كلاماً يدل على حقيقة العلاقة بين القضاء والمحاماة في تلك الأيام ، لعل أصرحه وأقربه إلى الغرض كلمة حسن أفندي الشمسي وابراهيم أفندي اللقاني لأنهما قد عمدا الى الهدف في تلك المناسبة دون الاطناب في التحية والمجاملة ، فقال حسن أفندي الشمسي : « أنت أيها الفاضل أدرى باحساساتنا من جهة القضاة ، وكثيراً ما كنت معنا حينما كنا نكيل في ذكر كل واحد منهم بالكيل الذي يستحقه ، وقد علمت أن في القضاة من يتغالى في حب الاستقامة حتى ارتاب أن يكون في طائفتنا مستقيم . فبك اليوم نأمن على أنفسنا من مثل هذه الأفكار . فكن واسطة بيننا وبين حضرات القضاة لتوفيق ما بين الاحساسين ، ان كان ثم اختلاف.»

وقال اللقاني : « ياسعد . وفي هذا اللفظ من معاني الاجلال والتعظيم ما يكفيني كلفة المقال . فياسعد قد عز على القول في هذا المقام مع مالي من الاثرة والاختصاص بك ، والاحتفاظ على جليل فضلك ، الى حد يحتبس معه لساني في البيان فأقتصر الآن على أن أهنئك من قلب يخالطه الأسف على انسلالك من بيننا وقد كنت واسطة عقدنا ، وبقدر هذا الأسف نهنئك على اتصالك بخطة القضاء . ولكن علامَ ؟ هل انتقلت الى مقام تكون أثرى وأوسع دنياً مما كنت فيه ؟ كلا . بل إلى مقام يحبس فيه رزقك على راتب زهيد . . . فعلامَ نهنئك ؟ هل انتقلت الى مقام تزاول فيه علماً لم تكن تزاوله ، أو تزداد سعة منه وقد كنت فيه قصير الباع ! كلا . اللهم الا أن يكون علم الاقتصاد ! ! فبأي شيء نهنئك ! نهنئك لأنك كنت تناضل عن الحق ،

وتحارب للانصاف، وتجاهد للعدل ولم يكن بيدك، فأصبحت والعدل بيدك يطلب منك الحق . . . »

فهاتان الخطبتان — فضلاً عن اشتمالهما على القول المفيد والتعبير الصادق — تدلان على بعض البواعث التي بعثت سعداً الى قبول القضاء، وتدلان من وراء ذلك على بواعثه النفسية في جميع الأمور على وجه التعميم.

قال سعد في شكره للمحتفلين به تلك الليلة :

« سادتي . تعلمون ان الحق صعب الاكتشاف، وأن الحقيقة إذ تكون ضالة تتشعب طرق نشدانها على الباحث، ويعلم الله كم من ليال مضت ما كان أمرّها عندي . لا لأني كنت في عيش ضنك ولا لأنني قليل الميسرة، ولكن لأن الحقيقة ضائعة لا أجدها في طريق نشداني لها، بين أناس عهدت اليهم أمانة ولا من يؤديها منهم إلى أهلها . كنت أرى القانون يكرهني على احترام القضاة وضميري يأبى الامتثال لاحترام كثير منهم، فكنت أجمع بين الاحترام والتحقير، ولا استطيع التوفيق بين الظاهر والباطن، فأعجبوا أيها الأفاضل من مطيع غير مطيع! ولا جناح عليّ لأن القوانين لا حكم لها على الأسرار والضمائر . أقول الحق إني كنت أسأل من القاضي حقا ومن النيابة واجباً فلا أجد هذا ولا ذاك . أما الآن فكلنا يعترف في سره وعلنه بأن القضاء ارتقى، والحق عنده مسئول .»

ان سعداً الصريح في كل مقام، وسعداً المطبوع على اعتبار الحقائق الواقعية والمقاييس العملية، وسعدا المزدري بالمال في سبيل كرامته أو في سبيل فرض هذه الكرامة على المكابرين والمتعنتين، لهو سعد الذي يتجلى لنا في هذا الموقف أوضح جلاء.

لقد استطاع الرجل أن يصبح علماً في الشرف والكفاءة بين طائفة كانت محرومة من الشرف والكفاءة . ولكن هل استطاع أن يخرس الألسنة التي تتمحل الأسباب لانكار الفضل كلما وجدت ذريعة الانكار؟ وهل استطاع

أن يمنع النفوس الحاسدة أن تسف وتلؤم وتبحث عن الاساءة بما في وسعها من غمز وتعريض وتجاهل واضطغان؟ هؤلاء لا يثنيهم علمهم بفضل المحسود عن الكيد له والاستطالة عليه . بل فضل المحسود وشهادة الناس به هما باعث الكيد والاستطالة وعلة البغض والدسيسة ، وأنهم ليزيدهم ضراوة بالايذاء أن يعتصم المحسود بأنفته ويغار على حوزته ، وأن يعرف قدره ولا يفرّط في حقوقه ، فذلك قمين أن يهيج حفائظهم ويهبط بهم إلى مادون حضيضهم ، ويخيل الينا أن سعداً قد لقي الكثير من سفساف هؤلاء الحاسدين الصغار من أصحاب المناصب والمراسم ، ولو شاء لأعرض عنهم واكتفى بما يعرفه الناس من قدره وأقدارهم ، ولكنه رجل عملي لا يرضيه من الاقناع إلا الافحام العملي والارغام العملي ، وإلا الواقع الذي تبطل معه المكابرة والملاحاة ، فجوابه على من يستطيل عليه بمنزله أن يحتل هو تلك المنزلة ، ويريح نفسه من « عناء التوفيق بين الباطن والظاهر وبين الضمير والقانون » كما قال ، وتلك طبيعة فيه لا نظنه كان قادراً في يوم من الأيام على الاغضاء عنها والتهاون فيها ، سواء في أيام المحاماة أو القضاء أو الوزارة أو الزعامة .

وشبيه بقبوله القضاء اجتهاده في تحصيل إجازة الحقوق وهو في نحو الأربعين ، قاض كثير الأعمال ، وزوج حديث عهد بالزواج .

فقد أبدى رأياً في إحدى المسائل الفقهية فعجب رئيس الجلسة الانجليزي لصدور هذا الرأي منه ، أو تظاهر بالعجب وهو يقول له : إن هذا الرأي لحقيق بمن درسوا العلوم التشريعية وأحرزوا فيها الاجازات من أمثال فلان وفلان ، ولا ندري لماذا خاطبه رئيس الجلسة بهذه العبارة . فلعله أراد أن يغض من عزته ويسيء اليه ، ولعله لم يفطن لموقع العبارة من نفسه ولم يتجاوز بها عادته من الصراحة والخشونة . ولكن سعدا أحس منها أنها تصغير له واستطالة عليه بالشهادات بين زملائه ، فكان جوابه عليها ثلاث سنوات في دراسة الفرنسية والعلوم التشريعية ! والحصول على الاجازة « في سنة

١٨٩٧ » بدرجة متفوقة ، وهذا جواب بالعمل لاموضع بعده لمكابرة ولا حاجة معه إلى كلام !

ومن ثم تتجلى لنا البواعث الكبرى في نفس سعد إلى العمل في كل ميدان لا في القضاء وحده ولا في المحاماة وحدها ، وهي العزة والكرامة وفرض هذه الكرامة على المكابرين والمتعنتين كلما وجب أن تُفرض ، وفي هذا السبيل يهون المال ، ويهون العناء ، ويهون كل شيء .

بيد أننا حريون أن ننظر اليوم إلى التعيين في مناصب الحكومة بغير العين التي كانوا ينظرون بها اليه قبل أربعين سنة ، فان وظائف الحكومة اليوم فائضة بحاملي الشهادات المستجمعين لشرائط الاستخدام ، لايكون التهافت عليها إلا علامة عجز عن أعباء الحياة ورغبة في التواكل والخمول ، أما قبل أربعين سنة فقد كان البحث عن الموظف الكفء — ولا سيما في القضاء — مشكلة قومية من أعسر المشكلات ، وكان ملء الوظائف بذوي الكفاءة والنزاهة عملاً وطنياً جليلاً يساوي الاشتغال اليوم ببناء المصانع وتأسيس الشركات ، وكانت قلة الموظفين الأكفاء الأمناء حجة للأنجليز على المصريين في دوام الاحتلال . ثم كان سعد أول محام انتقل من المحاماة إلى القضاء وأثبت أن المحامي لا يقل عن القاضي في فضله أو في مكانته الرسمية والاجتماعية ، وهي مرحلة ذات بال في تاريخ الوظائف وتاريخ المحاماة وتاريخ سعد وتاريخ التقديرات الاجتماعية ليس الاعراض عنها بمعقول ولا بمحمود . وإذا كان الاقبال على الوظائف الحكومية اليوم دليل العجز عن أعباء الحياة الحرة فمن ذا الذي يقول إن سعداً قبل الوظيفة لعجز عن تلك الاعباء ؟ بعد أن نال من الصيت والكسب في عالم المحاماة ما نال ؟

لقد أنصف سعد صناعته وأنصف كرامته ولم يظلم إلا نفسه بقبوله تلك الوظيفة التي تحد من رزقه على قول زميله . بل أنصف القضاء والقضاة كدأبه في تعظيم كل عمل يتولاه : وقلما صان كرامته أحد إلا سرى الصيان

الى العمل الذي هو فيه ، وهكذا أصبح من العسير بعد أن أصبح سعد قاضياً أن يعامل القضاة بغير مايجمل ويليق بحرمة القضاء ، وأول مابدا من ذلك أنه استنكر من وزارة الحقانية أن تعلن خطأ القاضي في رسائل رسمية تذاع على جميع المحاكم ببيان الخطأ وتصحيحه حسبما تراه الوزارة ! فعدلوا عن الاعلان الصريح شيئاً فشيئاً إلى توجيه الرسالة سرّاً إلى صاحبها المقصود ، وكتمان اسمه في الرسائل التي تذاع على جميع القضاة ، وقس على ذلك نظائر شتى من معاملات كل ساعة ومناسبات كل حالة ، مما يحدث ويتكرر يوماً بعد يوم ، ويكون له أبلغ الأثر في ترقية القضاء ، ولكنه لا يدخل في إحصاء .

سمعت من السيدة الجليلة صفية زغلول أن سعداً كان ينذر في أوائل عهده بالمحاماة لئن أربى دخله على ستين جنيهاً في الشهر ليدافعن عن الفقراء الذين يقصدونه بغير جزاء .. وسمعنا كثيراً عن قضايا الفقراء التي كان يهتم بها كاهتمامه بالقضايا التي يتناول عنها أحسن الأجور ، بل سمعنا عن دستوره المشهور الذي فرض به على نفسه أن لا يطلب في قضية أكثر من خمسمائة جنيه بالغاً ما بلغ شأنها من الضخامة وكائناً ما كان أصحابها من اليسار . وقد ظل يذكر نذره للفقراء أيام المحاماة إلى ما بعد قيامه بالنهضة الوطنية الأخيرة . فقال لقرينته الجليلة : « الآن نوفي كل مافاتنا من دفاع عن المظلومين · فهذه قضية المصريين جميعاً ، والغني منهم في طلب الاستقلال فقير.»

لكننا نعتقد أن المظلومين والضعفاء الذين أنصفهم سعد بالحكم لهم أضعاف المظلومين والضعفاء الذين استطاع أوكان يستطيع أن ينصفهم بالدفاع عنهم ، ففي كل قضية نظرها مظلوم على الأقل قد أمن الجور أو استرد حقه المضيّع ، واشتهرت معدلة القاضي سعد في أنحاء البلاد فاستطاعت كل مدينة أو بلدة أن تتحدث عن مأثرة من مآثره في فض المشكلات وجلاء الخفايا والضرب على أيدي أصحاب المطامع والألاعيب · ومن هذه المدن مدينة في أقصى صعيد مصر هي اسوان بلدة كاتب هذه السطور . ففيها أيضا سمعنا قبل

نيف وثلاثين سنة بحكم من أحكامه في قضية ولا كالقضايا . تقلبت بين المحاكم من اسوان إلى قنا ومن قنا إلى القاهرة زهاء عشر سنوات ، ولم يكتب لهـا الفصل الأخير إلا على يدي سعد زغلول .

كان صاحب الدعوى فقيراً لا يملك شيئاً لأن ما يملكه كله قد استولى عليه خصمه وهو غائب منقطع في السودان أيام الثورة المهدية ، وكان خصمه رجلاً غنياً مفرط الذكاء شديد العناد واسع العلم بالحيل القانونية التي تعوق تنفيذ الأحكام أو تؤجلها من موعد إلى موعد ، ملماً بمداخل الدواوين ومخارجها وطرائق النفاذ إلى الموظفين بالشفاعة تارة وبالهدية تارة أخرى ، وكان قد استولى على ملك غريمه فأصلح فيه وبدل أيام كان هـذا الغريم مهاجراً في السودان على عهد الدراويش ، لا ترجى له عودة أو يظن أنه فارق الحياة . فلما فتح السودان وأبيح النزول منه وعاد صاحب الملك إلى بلده يطلب حقه لم يجد سميعاً ولا مجيباً . وأصبح — وهو الغني — فقيراً حائراً لا يعرف كيف السبيل إلى القضاء ، ولا يكافىء خصمه في المال ولا في الحيلة ولا في المعرفة بلجاج المقاضاة ، أو أصبح كما كان يقول لمن يلقاه وهو في حيرته لا يدرى من وسيلة غير الشكاية والتشهير : « غنّمني — أى نهبني — الدراويش في الغربة وغنمني هذا الرجل في بلدي . . . »

وطالت السنوات بالقضية ولا جدوى ، فكلما دنت من الحكم احتال الخصم الغني الذكي في تأجيلها إلى أمد بعيد ، وكلما صدر حكم فيها احتال في تعويقه بالتماس أو اشكال أو ما شابه ذلك من أحابيل التنفيذ ، وأيسر حيله في ذلك أن يعمد إلى علم أجنبي يرفعه على الدور والدكاكين ، ويقيم إلى جانبه يونانياً أو إيطالياً فقيراً يتصيده من أنحاء أسوان ببخس الأجور .

ويئس صاحب المال من رد ماله فهمّ أن ينزل عن بعضه وفاتح خصمه في الأمر فأبى وأعرض عنه ، لاعتزازه بمكانته ويقينه من غلبته ووصول الخلاف في القضية إلى أقصى مداه ، فانقسمت أسوان إلى معسكرين متناظرين

على ماجرت به العادة بين أهل الريف في أمثال هذه القضايا . . . واشتهرت القضية بين الظرفاء من قراء الصحف « بقضية « دريفوس » !

ثم انتهت إلى مرحلتها الاخيرة في القاهرة ، فاجتمع أحد أنصار الخصم الغني الذكي بأحد أنصار الغريم الفقير ، وكان الأول ثملا لا يضبط لسانه فزين له السكر أن يغيظ صاحبه فراح يهزأ به ويقول له : « عوضكم الله في القضية خيراً . إن المال قد لعب فيها لعبه الذي لا يخيب ، وإن فلاناً قد دفع إلى فلان الف جنيه ووثق من النتيجة ، فلم يبق لكم إلا أن تنطحوا الجبل ! »

وأسرع من سمع هذا الكلام الى نائب أسوان في مجلس الشورى ، وأسرع هذا إلى الاستاذ الامام في عين شمس ومعه الرجل المنكوب وهو يكاد يجن من الفزع واليأس بعد أن أصبح على مقربة من النهاية ، وكان نائب أسوان يزور الأستاذ الامام لزمالة له في المجلس ، فقص على الأستاذ ماسمع وترك الرجل يقص عليه ماجرى له من السودان إلى القاهرة ، فأدركت الأستاذ تلك النجدة التي اشتهر بها واشتهر بها أشباهه من تلاميذه ومريديه ، وسعى إلى الاطلاع على القضية بحذافيرها فأجيب في وزارة الحقانية إلى طلبه لما كان له من المنزلة وعلو الكلمة ، وما هو إلا أن استوعب أوراقها حتى علم صدق الرجل وأحس ما أصابه من الحيف والكمد والحيرة في السنوات الطوال التي قضاها بين انتظار يتلوه انتظار إلى غير قرار ، فتارة ينتظر مناقشة الخبراء وتارة ينتظر حكم القضاء ، وتارة ينتظر التنفيذ أو الفصل في التماس أو إشكال أو استئناف ، وهال الأستاذ أن يهضم صاحب الحق هذه الهضيمة بين سمع القانون وبصره ، نخف إلى الروساء في وزارة الحقانية فأفضى اليهم بشكوكه واقترح عليهم أن يدفعوا الريبة باحالة القضية إلى دائرة يرأسها سعد زغلول ، فقبلوا اقتراحه .

وجاء يوم الجلسة (التاسع من شهر مايو سنة ١٩٠٥) والخصوم لا يعلمون بشيء مما حدث ، واذا بهم يجدون دائرة غير الدائرة ، ويباغت الغني الذكي

فيلغي توكيل محاميه ويتحيل بذلك لتأجيل القضية إلى جلسة أخرى ، فحبطت جميع حيله ، ومضى الفقير المظلوم يشرح مصائبه ومتاعبه ويقول على عادته في ختام كل شكوى : « الدراويش غنموني في السودان وهذا الرجل غنمني في أسوان » . . . والتبست العبارة على سعد زغلول وسأل عن معناها ففسرها له بعض الأسوانيين الحاضرين في الجلسة . فقال للرجل مبتسما : « دراويش وراءك ودراويش أمامك يامسكين » . . . وفطن محامي الخصم لمعنى مارأى وما سمع فجمع أوراقه والتفت إلى صاحبه يقول له : « لا فائدة ! » . . . وقد صدق حدسه وصدر الحكم على أثر ذلك بتأييد حق الفقير المظلوم .

* * *

فاذا كانت إغاثة المهضومين في المحاكم على هذا النمط فليس لهم أن يأسفوا لانتقال سعد من الدفاع عنهم إلى الحكم لهم ، وليس لسعد أن يأسف على النذر الذي كان قد نذره أيام المحاماة ، فان قضاءه أوفى بذلك النذر من الدفاع بغير أجر عن صاحب الحق الضعيف .

* * *

ترقى سعد في الوظائف القضائية من مرتب خمسمائة وأربعين جنيها إلى الف جنيه في السنة ، وأحرز رتبة المتمايز بعد سبع سنوات ، وأنعم عليه بعدها بالنوط المجيدي الثالث . وبقي في هذه الوظائف أربعة عشر عاما من سنة ١٨٩٢ إلى سنة ١٩٠٦ التي دعي فيها للوزارة . وأوجز مايقال عن تاريخه في تلك الوظائف — وهو في الوقت نفسه أوفى مايقال — إنه لم تكن قط في سجل القضاء صفحة أنق ولا أجمل من صفحة سعد زغلول .

في طريق الوزارة

انتقلت مصر بعد هزيمة الثورة العرابية إلى شيء من الذهول.

فأما الجيل العرابي فقد تفرق زعماؤه بين النفي والسجن والاضطهاد والاعتزال ، ولو أنهم تركوا أحراراً لما استطاعوا القيام بعمل يذكر في الأحوال الجديدة . لأن الجيل الواحد قلما يقوى على النهوض بدورين متعاقبين ، ولا سيما بعد الهزيمة الصريحة ، واما الجيل الجديد فلم يكبر بعد ، ولا بد من انتظاره بضع سنوات .

ولبثت مصر زمناً في حالة من الخمود والاعياء ، ولعل الأصح انها كانت في حالة الترقب والانتظار ، ريثما تنجلي الأيام عن مصائر الأمور .

فلم يدر الناس في مبدأ الأمر ماذا يصنع الانجليز ؟ وماذا ينوون أن يصنعوا ؟ أغلب الظن انهم باقون في مصر إلى زمن لاتعرف له نهاية ! ولكن ماذا تصنع أوربا ؟ وماذا تصنع فرنسا على الخصوص ؟ وماذا تصنع الدولة البريطانية في ايمان الشرف التي أقسم بها رجالها ؟ وماذا تصنع بالوعود التي صرحت فيها بأنها لم تقدم إلى مصر إلا لتوطيد عرش الامارة ؟

لم ينجل ذلك كله في بادىء الأمر ، ولكنه أخذ ينجلي رويداً رويداً حين أخذت الدولة البريطانية في انتحال الأعذار عاماً بعد عام لتطويل أجل الاحتلال . فبعد ان كان قدومها إلى مصر لتوطيد عرش الامارة أصبح لها غرض آخروهو تنظيم الادارة المصرية تنظيماً يكفل سداد الديون الأجنبية . . . ثم أخذت تزعم انها ستعنى بتربية المصريين وتدريبهم على حكم أنفسهم واستلام مقاليد الأعمال في بلادهم ، وعرضت على السلطان عبد الحميد مرة أن تغادر مصر على أن تعود إليها لتوطيد النظام إذا طرأ فيها مايدعو إلى ذلك ، فأبى السلطان أن يبرم مع الدولة البريطانية معاهدة بهذا المعنى ، لأنه اعتراف لها بحق الحماية أو ما يشبه الحماية ، وشجعته فرنسا وروسيا

على الرفض لانهما حسبتا أن انجلترا لم تقترح هذا الاقتراح إلا وهي تشعر بتزعزع مركزها في مصر وتنوي أن تعود إليها بحجة أثبت وأوضح ، فعن لهما أن ترك انجلترا حتى تجلو في زمن قريب خير من جلائها بمثل هذه المعاهدة ثم عودتها بحجة مشروعة لاتقدر الدول على مناقشتها .

وبعد أن جاء مختار باشا الغازي إلى مصر — سنة ١٨٨٥ — للبحث في المعاهدة المقترحة سكنت المسألة وعدل الانجليز عن متابعة البحث فيها . وفي ذلك دليل على اتجاه الأفكار يومئذ بين المصريين والإنجليز والدول الأوربية والدولة العثمانية فيما يتعلق بمركز الاحتلال وما يُقدر له من الدوام ، وفيه دليل على الاسباب التي كانت تملي للمصريين في حالة الترقب والانتظار ، مع ماهم فيه من الاعياء الذي لاتسهل معه الحركة ، ولاسيما الحركة إلى غير اتجاه معروف .

وكان الانجليز عقب الاحتلال يتقربون الى الناس بالعدل وتنظيم الشؤون الحكومية ، ويحسبون أنهم يجتذبون اليهم قلوب المصريين بهذه السياسة ويصرفونهم عن الاستقلال والحرية الوطنية ، ثم انكشفت حقيقة مطامعهم وتبينت نية البقاء الطويل من أعمالهم وتمهيداتهم ، وقد كان جيل الثورة يذكر دسائس الحكومة البريطانية قبل الاحتلال ويعلم أنها هي التي أحبطت الثورة وتوسلت بها إلى دخول مصر وتحقيق مطامعها القديمة في الاستيلاء على طريق الهند ومفتاحها من قناة السويس ، فلم يؤخذ بتلك المظاهر وساءت ظنونه بكل غرض من الاصلاح ، ثم نبت جيل جديد يشعر بالنفور الطبيعي من الحكم الأجنبي ولا يسمع من دعاوى الاستعمار البريطاني إلا كل مايريب ويثير .

فانبثقت ينابيع الحركة الوطنية هنا وهناك ، وكان انبثاقها كما رأيت من مصادر شتى بين بقايا الجيل الماضي وبواكير الجيل الحاضر ، فلم تكن على اتفاق في غير الشعور بالنزعة الوطنية ، وحتى هذا لم يكن متفقاً منسجماً في معناه ومرماه ؛ لأنه كان يمتزج أحياناً بالعلاقة العثمانية والصبغة الدينية ، وكان يمتزج

أحيانا أخرى بسوء فهم للمصلحة المصرية والسبيل الأقوم لنجاح القضية القومية .

وتغلغل سوء الظن عند جميع المصريين فدأبوا على تزييف كل دعوى يدعيها الأنجليز وكل حجة يتذرعون بها إلى إطالة أيام الاحتلال ، ولما كانت حجة توطيد العرش قد انتهى زمانها وانتهى معها زمان الحجج التي من قبيلها فقد أصبحت دعواهم محصورة في تربية الأمة واعدادها لحكم نفسها .... وأصبحت هذه الدعوى هدف الحملة الكبرى من كل جانب بعد أن سلك الأنجليز مسلكهم المعيب في وزارة (١) المعارف وأهملوا التعليم الصحيح إهمالاً ظاهراً مقصوداً لاتجدى فيه المغالطة ، وحصروا همهم كله في المدارس على تخريج الموظفين ومن لايحسنون ابتغاء الرزق من غير الوظيفة ، فصار « التعليم » هو الراية التي يحارب حولها دعاة الوطنية من جميع الصفوف .

والآن نحن نعرف الأحزاب السياسية والأنتخابات الحزبية ، ونحسب أن مصر لم تخل قط من هذه الأوضاع والمراسم في عهد من العهود ، فيجب أن نذكر أن أحزابنا كلها ما بقي منها وما انقرض لم تكن معروفة قبل ثلاثين سنة ، ولم يكن في مصر كلها حزب واحد له اسم وبرنامج ورئيس وأعضاء على النحو المعهود بيننا اليوم . وأن القرن التاسع عشر كله قد انتهى ولما تبدأ الأحزاب المصرية في الظهور ، وأن المرحوم مصطفى كاملاً زعيم الجيل الجديد بعد الثورة العرابية لم يظهر له اسم في السياسة المصرية قبل سنة ١٨٩٥.. وأنه لم ينشىء صحيفة اللواء إلا بعد ذلك بخمس سنوات ... يجب أن يذكر الناشىء في جيلنا الحاضر كل هذا ليفهم كيف إن رجلاً كسعد زغلول يكون محامياً في بعض تلك الفترة ثم لا يكون زعيماً لحزب ولا داعياً في حركة وطنية ، كما ينبغي لرجل رشحته الحوادث في الشيخوخة لزعامة الأمة بأسرها .

(١) كانت الوزارات تسمى يومئذ بالنظارات ولكننا آثرنا اسم الوزارة لتوحيد التسمية في جميع فصول الكتاب .

فجهد ما كان يصنعه المصري الراغب في خدمة بلاده يومذاك أن يساعد على إيقاظ الحمية الوطنية ورفع صوتها من جهة ، وأن يعمل ما استطاع لتعميم التهذيب والتعليم والثقافة من الجهة الأخرى ، وذلك ما كان سعد يعمله في الوظيفة وقبل الوظيفة ، فأمد الشيخ علي يوسف بالمال لاستبقاء صحيفته التي لم يكن للبلاد صحيفة وطنية غيرها ، وبذل له مائة جنيه — وهي في ذلك الوقت مبلغ غير قليل — ليؤديها إلى شريكه الشيخ ماضي وينقذ الصحيفة من الاحتجاب ، وفي ندوة سعد وصحابته كان مصطفى كامل يتلقى التشجيع والتحبيذ يوم أن برز على مسرح السياسة المصرية للمرة الأولى .

وكانت الدعوة الوطنية كما أسلفنا شُعَباً مختلفات في المقصد والنتيجة المأمولة ، فمنها ما كان يتجه إلى الدولة العثمانية ، ومنها ما كان يتجه إلى فرنسا لأنها أكبر الدول الأوربية التي كانت تناوىء انجلترا في مطامعها الشرقية ، ولم يشترك مع هؤلاء ولا هؤلاء حصفاء الثورة العرابية الذين شهدوا بأعينهم تذبذب السياسة الفرنسية والسياسة العثمانية قبل الاحتلال . فقد رأى رجال هذا الفريق ما هو حسبهم وزيادة من هذه الآمال الكاذبة وهذه الجهود العقيمة . فاستقاموا على الطريق الوحيد المفيد الممهد لهم وهو طريق النهضة المصرية الصميمة واستقلال المصريين أنفسهم بطلب الاستقلال ، وتزويد الأمة بعدة العلم واليقظة والمثابرة ، لأنه ما من وسيلة إلى الاستقلال في رأيهم أنجع من وسيلة فهمه ، والاستعداد له ، والاصرار على طلبه ، ومن هذا الفريق كان أناس من فطاحل المصريين أمثال محمد عبده وسعد زغلول .

وكانت خطة سعد أن يساعد مخالفية فيما من شأنه إيقاظ الشعور وبث الحمية الوطنية ، ولكنه يقف عند هذا فلا يرجو الاستقلال من الدولة العثمانية ولا من الدولة الفرنسية ولا يعول فيه إلا على التربية الوطنية واستقلال الأمة بالمطالبة ، وكل أولئك هو مستطيعه من حيث عمل في المحاماة ومن حيث كان يعمل في القضاء . فلم تسنح له فرصة لخدمة الدعوة الوطنية على حسب اعتقاده إلا انتهزها وعمل

فيها كل ماهو قادر عليه ؛ أيد مصطفى كاملاً وعلي يوسف وغيرهما من كتاب الصحافة فيما تكفلوا به من إيقاظ روح الأمة وتكوين رأيها ورفع صوتها وإن لم يؤيدهم في توجيه الأمل إلى العثمانيين أو الفرنسيين ، وأيد قاسم أمين في تحرير المرأة وإصلاح الحياة الاجتماعية فلم يجد قاسم من يُهدي اليه كتابه غـــيره.

ولمـا هبت في البلاد تلك الدعوة المباركة إلى إنشاء الجامعة المصرية كان هو على رأسها وتبرع لها مع المتبرعين بمائةجنيه ، ومن منزله صدر منشورها الأول إلى الأمة في الثاني عشر من اكتوبر سنة ١٩٠٦ · وفيه يقول بلسان المجتمعين :

« في هذه السنة هب في الرأي العام تيار من نفسه لتحقيق هذه الامنية لأن الأمة انتهت بأن تفهم تمام الفهم أن طريقة التعليم فيها ناقصة ودائرته ضيقة تقف وتنتهي بالطالب قبل بلوغ الغاية ، وان من وراء الحدود التي انحصر فيهـا معارف سامية وحقائق عالية وقضايا جليلة ومشكلات غامضة تشتاق النفوس إلى حلها ، واختراعات جديدة وتجارب بديعة واختبارات كثيراً ما شغلت وتشغل عقول كبار العلماء في أوربا ولا يصل الينا منها إلا صداها الضعيف . فمنها ما يختص بالوجود وما يتعلق بالهيئة الاجتماعية وما يبحث فيه عن لغة الانسان وعن الآداب والفلسفة والشرائع والتربية وكل مايهم ماضي الانسان وحاضره ومستقبله ، وهو موضوع علوم شتى لا يعرف واحد شيئاً منها ولا يهتم بما كمل منها ولا بما هو سائر نحو الكمال ، وأبلغ من ذلك أنه لا يوجد لدينا درس نعرف منه قيمة المؤلفات العربية في الآداب والفلسفة والعلوم ولا قيمة من اشتهروا من مؤلفيها عند الاوروباويين الذين بحثوا عنهم وعرفوهم ووفوهم حقهم من الاجلال والاحترام .

« ان جميع الذين يشعرون منا بنقص تربيتهم العقلية يرون من الواجب أن يتقدم التعليم في بلادنا خطوة نحو الأمام وأن أمتنا لا يمكنها أن تعد في

صف الأمم الراقية لمجرد أن يعرف أغلب أفرادها القراءة والكتابة أو أن يتعلم بعضهم شيئاً من الفنون والصناعات كالطب والهندسة والمحاماة. بل يلزم أكثر من ذلك : يلزم أن شبابنا الذين يجدون في أوقاتهم سعة ومن نفوسهم استعداداً يصعدون بعقولهم ومداركهم إلى حيث ارتقى علماء تلك الأمم . . . »

وفي المنشور إفاضة في هذا المعنى ، ولكنّ ما تقدم كاف لبيان الغرض الذي توخاه سعد وأصحابه من إقامة جامعة كبيرة في مصر ، وحاول في أخريات أيامه أن يعود بالجامعة اليه ، لأنه كان يعتقد أن قيام المدارس العليا في بناء واحـــد لا يحقق الدراسة الجامعية التي تشعر الأمة بالنقص فيها والحاجة إلى استكمالها .

سنة ١٩٠٦

من حق هذه السنة التي صدر فيها مرسوم الجامعة أن نتريث عندها قليلاً لأنها أول سنة ذات بال في تاريخ الحركة الوطنية بعد الاحتلال .

فقد علم الانجليز لأول مرة أن «أعيان المصريين» الذين حسبوهم بمعزل عن حركة الحرية الناشئة يؤازرون هذه الحركة بقلوبهم ولا يحجمون عن التصريح بتأييدها في الآونة المناسبة . فلما حضر ولي عهد انجلترا إلى مصر كتب اليه جماعـــة من الأعيان يذكرونه وعود الجلاء ويومئون إلى خطة انجلترا في معاملة البوير بالحسنى بعد هزيمتهم في ميدان القتال ، ويعلنون رغبتهم في استقلال الحكومة المصرية راجين من حكومة الأحرار في انجلترا أن تكون على مبادئها فلا تنكر على مصر حقها في الحرية. »

وفي هذه السنة وقع الحادث الأكبر الذي علم الأنجليز منه حقيقة الشعور الذي يشعر به الفلاحون الصغار لابسي « الجلاليب الزرقاء » نحو الاحتلال البريطاني ، بعد ما حسبوهم زمناً طويلاً من أنصارهم الراغبين في حمـايتهم لهم من ظلم الباشوات ومفـاسد الحكومة الوطنية . . . ونعني به ذلك الحادث الفاجع الذي اشتهر باسم قضية دنشواي ، والذي كان له من الأثر في إيقاظ هذه الأمة ما لم يبلغه حادث سواه في الجيل كله . إذ ليس في مقدور المؤرخ أن يذكر قبل الحرب العظمى حادثاً جمع قلوب المصريين كما جمعتها قضية دنشواي ، وآلم نفوسهم كما آلمتهم ، وأحيـا شعور التضامن القومي كما أحيته بينهم ، وينبئنا عن ذلك بعض النبأ ما كتبه قاسم أمين في مذكراته حيث يقول : « ١١ فبراير سنة ١٩٠٨ يوم الاحتفال بجنازة مصطفى كامل هي المرة الثانية التي رأيت فيها قلب مصر يخفق : المرة الأولى كانت يوم تنفيذ حكم دنشواي . رأيت عند كل شخص تقابلت معه قلباً مجروحاً وزوراً

مخنوقاً ودهشة عصبية بادية في الأيدي وفي الأصوات. كان الحزن على جميع الوجوه: حزن ساكن مستسلم للقوة مختلط بشيء من الدهشة والذهول. ترى الناس يتكلمون بصوت خافت وعبارات متقطعة وهيئة بائسة. منظرهم يشبه منظر قوم مجتمعين في دارميّت، كأنما كانت أرواح المشنوقين تطوف في كل مكان من المدينة.»

والواقع أن قضية دنشواي كانت نقمة في طيها رحمة. لأن مستعمري الانجليز آمنوا بعدها بالقومية المصرية إيماناً لا يجدي فيه التجاهل، وعلموا أن الفلاح وابن المدينة المتعلم في الشعور الوطني سواء، وأن إصطناع المودة للفلاحين لا يجعلهم انجليزاً ولا ينسيهم أنهم مصريون، ورأوا رأي العين نفور أصحاب «الجلاليب الزرقاء» من الرداء الأحمر المغير على أرضهم وأرض آبائهم وأجدادهم. نخفضوا قليلاً من جهارة النغمة التي كانوا يرنمون بها حب الفلاحين لهم وحبهم هم للفلاحين... وذهبوا يلتمسون العلل من ناحية التعصب الديني تارة والدسائس الأجنبية تارة أخرى، لهذا النفور الذي كانوا يستغربونه أو يعلنون استغرابه... وليس فيه غريب.

خلاصة هذا الحادث أن بعض الضباط الأنجليز خرجوا في رحلة لهم إلى الأسكندرية يصطادون الحمام على مقربة من أبراج قرية دنشواي، فعلوا ذلك على الرغم من تنبيههم كثيراً إلى إجتناب الصيد في جوار القرى، فجرحوا امرأة وأحرقوا جريناً واحتدم بينهم وبين الفلاحين شجار أصيب فيه جماعة من الفلاحين وثلاثة من الضباط، وجرى أحد هؤلاء وهو مجروح - إلى المحطة القريبة يلتمس النجدة فسقط ميتاً بالرّعن (ضربة الشمس) بعد مسافة غير قصيرة، لأن القيظ كان على أشده في الثالث عشر من شهر يونيو، فلم يقو الضابط الانجليزي على احتماله بعد ما أصابه من جهد الصيد والجرح والعدو الطويل.

حدث هذا والموظفون الأنجليز الذين أقلقتهم بوادر الوثبة الوطنية يتوقون إلى مناسبة يضربون فيها الضربة المصمية ويبثون فيها رهبة الدولة البريطانية، فلم يترددوا في إغتنام هـــذه المناسبة، وأصدروا الأوامر بارسال المشنقة

وأدوات التعذيب إلى دنشواي قبل انتقال المحكمة . وبعد يومين اثنين من وقوع الحادث كانت المحكمة قد انعقدت ، وكان الحكم قد صدر ، وكان المستشار الأنجليزي ينفذه بين الجند المسلحين على مرأى من الآباء والأبناء والأقارب والأزواج ، وهو يقضي على أربعة من الفلاحين بالشنق واثنين بالسجن مدى الحياة ، وثلاثة بالسجن سنة وجلدهم خمسين جلدة .

وازدادت شناعة الحكم بشناعة التنفيذ ، فكان المشنوق ينظر إلى الجمهور والجمهور ينظرون إلى المشنوق ، والشيوخ والأطفال والنساء ينظرون من قريب إلى المشنوقين والمجلودين بين صفوف الجند المحدقين بهم ، وهم يقعقعون بالبنادق والسيوف ، والمستشار في خيلائه يجول بينهم ويصول .

إن القارىء ليتخيل الآن وقع هذا الحادث الأليم في نفوس المصريين ، ويعينه على تخيله ذلك الوصف الوجيز الذي وصفه به قاسم أمين في مذكراته ، ويزيده قدرة على التخيل أن يعلم أن قاسماً كان يكتب لنفسه ولم يكن - على إتصاله بالأصلاح الأجتماعي - من المغموسين في الحوادث السياسية ، لكن كلام قاسم وكل كلام موجز أو مسهب يقصر عن تمثيل ذلك الوجوم المرهوب الذي خيم على الأمة المصرية يوم تسامعت بأنباء الحكم وأنباء تنفيذه ، ولقد كنا أربعة نقرأ وصف التنفيذ في اسوان ، فأغمي على واحد منا ولم نستطع إتمام القراءة إلا بصوت متهدج تخنقه العبرات .

وحسب القارىء من هذا الحادث أن يعلم أن غضب الأمة قد هال الوزراء الأنجليز أنفسهم وزعزع بينهم سمعة كرومر بعد طول الأعجاب به والاعتماد عليه ، ودق المسامير الأخيرة في نعش سياسته المصرية ، فعاد إلى القاهرة مقسوراً على إتباع سياسة جديدة غير سياسته الأولى من التجاهل والكبرياء ، ولم يكن يدري أنها سنته الأخيرة التي عزل بعدها وأذيع خبر عزله قبل أن يعلم به ! ولولا عادة الحكومة البريطانية أن تداري هزيمة رجالها لعزلته في أعقاب الحادث ، بغير إبطاء ، لفرط ما فاجأها من سخط الأمة المصرية وسخط الذين سمعوا به في أوربا والبلاد الانجليزية .

وزارة المعارف

عاد اللورد كرومر إلى القاهرة في ختام السنة - أو في مطلع السنة السياسية بخطة جديدة تميل الى الاعتراف بالوطنية المصرية وتخوّلها حقاً في حكومة البلاد أكبر من حق الأصغاء والتسليم ، وتحاول ما وسعها أن تنفي التهم الكثيرة التي أحاطت بنيات الدولة البريطانية وفي مقدمتها إهمال التعليم عمداً وحرمان الشبان المصريين حظ التربية الصالحة والتثقيف النافع . فكان أول ما بدا من دلائل هذه الخطة الجديدة دعوة سعد زغلول بك ليتولى وزارة المعارف العمومية ، وهو الرجل الذي تصدى قبيل ذلك لنقد التعليم في مصر ، وإنشاء جامعة كبرى تستدرك مافيه من نقص وخلل .

ولم تكن هذه أول مرة عرض فيها اسم سعد لولاية الوزارة مع فئة من أبناء الفلاحين المعروفين بالنزاهة والحصافة ، فقد كان ترشيحه للوزارة من المطالب التي اشترك في طلبها مستر بلنت الشاعر الارلندي المستشرق والشيخ محمد عبده ومحمد المويلحي بك منذ سنة ١٨٩١ . وكتبوا بذلك خطابا إلى لورد كرومر ذكروا فيه اسمه مع أسماء تسعة آخرين .

وكان لورد كرومر يعرف سعداً من زياراته لنادي الأميرة نازلي فاضل ، ويسمع عنه من أحاديث الأستاذ الامام ، ويعلم ما اشتهر به في القضاء من الجد والنزاهة وحسن الدراية ، ويتبين فيه تلك الصفات التي جعلته يقول في خطبة الوداع بعد ذلك بنحو سنة : « إن هذا الرجل قدير شجاع في عقيدته . وقد علمني كيف أحترمه » وهي كلمة كبيرة من عميد بريطاني ، شديد الاعتداد بنفسه وبجنسه كاللورد كرومر ، لم يقلها عن مصري ولا نذكر أنه قالها عن صاحب من أصحابه الأنجليز أو الأوربيين .

ومن المحقق أن لورد كرومر عرف من اللحظة الأولى بعد لقاء سعد في

نادي الأميرة نازلي أنه يرى رجلاً لا كالرجال وموظفاً مصرياً لا يعد من أحلاس الوظائف المتملقين . فقد جلس معه ساعة فأدهشه أن لا يسمع منه ملقاً أو وصية أو رجاء كما تعود أن يسمع من رواد النادي ومن طلاب الحاجات الذين يلقاهم في كل مكان ، فسأله بين المزح والجد والاستطلاع : « والآن ياسعد بك أليست لك حاجة ؟ » أو قال له في عبارة أخرى : « وأنت أليست لك حاجة أيضاً ؟ » فامتعض سعد لهذا السؤال ، وأحس فيه تعريضاً به وبغيره من أبناء وطنه فقال له : « شكراً ! ولكن لم أسألك أنت قضاء الحاجات ؟ ! »

فلما عاد كرومر إلى مصر على أثر فاجعة دنشواي مزوداً من وزارة الأحرار بسياسة الهوادة والتسامح مع الوطنية المصرية ، والتقرب إلى المصريين الفلاحين بعد ما أصابهم من حيف في تلك الفاجعة ، علم أن هذا الفلاح أصلح الناس لأن يكون رمزاً واضحاً للاعتراف الجديد والتقرب المقصود ، فتم الاتفاق على تعيينه وزيراً للمعارف العمومية ، وأعلن هذا التعيين في الثامن والعشرين من شهر اكتوبر ، أو فى مستهل السنة السياسية

تلقت الأمة وزارة سعد على هذا الاعتبار ، وفهمت منها أنها ابتداء خطة جديدة في السياسة البريطانية ، فيها معنى العدول عن التجربة الماضية وفيها معنى الترضية والاعتذار ، فقال المؤيد في يوم تعيينه : « مضت إحدى عشرة سنة وبضعة شهور على الوزارة المصرية وهيئتها على حالة واحدة لم يحصل فيها تغيير ولا تعديل بفضل سكونها وعدم حركتها حتى كادت تنسى الأمة المصرية أن لها وزارة من كبار رجالها وصار كل عمل في الدواوين للمستشارين وكل ظلامة ترفع لهم وكل اعتراض يوجه اليهم . وبينما نحن كذلك في هذا القنوط من وزرائنا إذا برنة جرس قوية صلت على الآذان فنبهت الأذهان إلى حركة جديدة في الوزارة : حركة تعديل تبعث في النفس أملاً جديداً من جانبها ، لأننا لا نفهم بهذا التعديل الجديد معنى إلا أن ولي الأمر ومستشاريه من أصحاب النفوذ رأوا أن يعيدوا للنظار شيئاً من

سلطتهم فلا يكونوا مع المستشارين كما هم قبل اليوم ، ولعل هناك تعليمات من قبل خارجية انكلترا قضت بذلك بعد الذي جرى من الحوادث في مصر وأساء المصريين.»

ثم قال : « وسعد بك زغلول يعرفه المصريون قاطبة بالعلم والفضل وعلو المبادىء واستقلال الرأي كما يعرفونه بالمقدرة الفائقة . فيوم كان محامياً اشتهر بقوة عارضته وقوة بيانه وقوة استقامته . وإذا اجتمعت هذه القوى في شخص رقت به لا محالة إلى ذروة الاحترام.»

« ومنذ تولى القضاء في الاستئناف كان راية للعدل ومثالاً للنزاهة واستقلال الرأي ، فكم أنقذ أرواحاً كانت ضائعة بغش التحقيق وغرور القضاء الابتدائي ؟ وقد عرف في كل أدوار حياته بالنشاط وحب المزيد من العلم والتضلع فيه حتى أنه وهو حوالي الأربعين من عمره تعلم الفرنساوية حتى برع فيها وأدى بها امتحاناً نهائياً في الحقوق.»

ثم قال : « وهو القائل بالأمس إن الأمة المصرية ينقصها العلم الصحيح وهو الداعي إلى الجامعة المصرية . فما يطلب منه في نظارة المعارف أضعاف ما يُطلب من سواه.»

أما « اللواء » وهو لسان حال المتطرفين فقد كتب في التعقيب على تعيينه : « ان مايعرفه الناس من أخلاق وصفات سعد بك زغلول وهو في المحاماة أولاً وفى القضاء ثانياً يحملهم جميعاً على الارتياح لهذا التعيين الذي صادف مصرياً مشهوراً بالكفاءة والدراية والعلم الغزير وحب الانصاف والعدل .

« ولكن لما كانت الوزارة من سنوات مضت إلى اليوم منصباً لاعمل فيه وكان المستشارون الانكليز أصحاب السيطرة الثابتة في النظارات ، حق للناس أن يتساءلوا عما يعمله سعادة سعد بك زغلول في نظارة المعارف : هل سيكون

كبقية الوزراء أمره وأمر المعارف بيد دانلوب ؟ أم يكون وزيراً اسماً وعملاً ويحيي سلطة الوزراء المصريين ؟

« اللهم إننا عرفنا سعد بك زغلول في ماضيه وحاضره أشد الناس تمسكاً باستقلاله وحقوقه وأكثرهم انتقاداً على الذين تركوا سلطة مناصبهم لغيرهم وسمعناه يقرع بلهجة حادة الكسالى والمقصرين كباراً كانوا أو صغاراً ، فاذا بقي سعد بك في وظيفته كما هو وكما كان — وهو مانعتقد — أملنا خيراً كبيراً للمعارف ورجونا سريان هذه الروح إلى بقية النظار وعودة الحياة المصرية إلى الوزارة.

« على انه إذا كان جناب اللورد كرومر اختار سعد بك زغلول وزيراً للمعارف تقديراً لعلمه وإعلاناً لتغيير جنابه للسياسة الاحتلالية الماضية واتباع لسياسة جديدة قاضية باعطاء المناصب لمستحقيها وتشريف الكفاءة — فان هذه السياسة تقضي قبل كل شيء بأن يكون الوزير وزيراً حقيقة وأن يكون العامل عاملاً مؤدياً لوظيفته متمتعاً بكل حقوقه ، لا أن يكون آلة في يد الموظف الانكليزي ولوجب أن يكون سعد بك زغلول المدير الفعال لدفة المعارف المصرية والمصلح لخللها الكثير والمحقق لآمال الأمة في نظارة خابت فيها مع المستر دنلوب كل الآمال .

« فنحن لا نبتهج اليوم بتعيين سعادة سعد بك زغلول وزيراً للمعارف إلا بأمل أن يكون كما كان علي باشا مبارك والفلكي باشا وأمثالها ممن خدموا العلم في هذا القطر خدمات خالدة ، وكانت لهم في مناصبهم الكلمة النافذة والرأي المتبع ، ونطالبه قبل مطالبتنا للاحتلال بأن يكون كذلك وأن يكون في مستقبله كما هو في حاضره وكما كان في ماضيه ، الرجل المستقل الذي لا يخدعه منصب ولا مال»

ولم تكتم التيمس غرض السياسة الجديدة من هذا التعيين فقال مراسلها في القاهرة « إن الناظر الجديد الذي كانت له منزلة ممتازة في المحاماة والقضاء

هو من شيعة المرحوم محمد عبده الذين امتازوا بالارتقاء والتهذيب ، وهم الذين سماهم اللورد كرومر فريق الجيروندفي النهضة الوطنية المصرية — إشارة إلى الحزب الجيروندي في الثورة الفرنسية — وهو مصري عريق في وطنيته أجمع الناس على اكرامه والاعجاب به نظراً لما اشتهرعنه من الاستقامة والاستقلال . اما تعيينه لمنصبه الحالي فسوف يعزز مركز الوزارة المصرية وهي تجربة جمعت بين الاقدام والتوسع ، ومن شأنها ان قدتدحض الانتقادات التي ترمى بها الحكومة من أنها مهملة للتعليم.»

وقال الماركيز زتلاند Zetland الذي ألف كتاباً فى تاريخ اللورد كرومر بصدد هذا التعيين .

«ان كرومر نفسه قد خطا في سبيل صبغ الحكومة بالصبغة الشعبية المحبوبة خطوة الى الامام قبيل رحيله من مصر حين أوصى بتعيين مصري معروف بنزعته الوطنيـــة وزيراً للمعارف ونعني به سعد زغلول ، وقد أوصى بهذا التعيين على أن يكون تجربة تلاحظ بالدقة الواجبة قبل تكرارها.»

فما تقدم نرى ان تعيين سعدوزيراً للمعارف انما كان تسليماً من الاحتلال للوطنية المصرية ولم يكن تسليماً من الوطنية المصرية للاحتلال كما زعم خصوم سعد بعد ذلك في لجاج العداوة الحزبية المشوبة بالترات الشخصية .

وأنه لمن لغو القول ان يعزى تعيينه الى مصاهرة رئيس الوزراء وهو الرجل الذي يعتد بنفسه ويعتد به الناس هذا الاعتداد ، ولم يشتهر بشيء في حياته كلها كما اشتهر بالشخصية المستقلة والارادة الحديدية ، فمثل هذا الرجل لا يقع عليه الاختيار حين يكون المقصود رعاية غيره أو ارضاء صهره ، وانما يقع على رجل لامعة لا خطر له ولا يذكر الا بالاضافة الى أقربائه .

وقد كان منصبه يرشحه للوزارة بغير محاباة بعد أن أصبح في طليعة المستشارين بمحكمة الاستئناف ، تضاف الى ذلك مزاياه الشخصية ، وتقدمه

بين شيعة الشيخ محمد عبده إمام المصلحين ، وتاريخه الماضي في الحركة الوطنية ، وانتقاده سياسة التعليم قبيل عرض الوزارة عليه ، والرغبة في ترشيح وزير من عنصر الفلاحين يكون انتقاؤه ترضية متفقاً عليها للنهضة الوطنية ، فكل أولئك يخصصه ويكاد يسميه تسمية ولا يجعل له مزاحماً واحداً بين زملائه ، عند البحث عن الوزير الذي يفتتح بوزارته عهد السياسة الجديدة .

وكل أولئك يدل على أن جلوس سعد على كرسي الوزارة كجلوسه بعد ذلك على كرسي الرئاسة إنما كان ترشيحاً « قومياً » يراد به وجه الأمة المصرية ، وإنما كان خطة لازمة لم يجد الانجليز محيصاً عن السير فيها ، إذعاناً لمجرى الحوادث واعترافاً بمشيئة الأمة .

ذلك إجماع الحوادث والآراء السياسية من كل جانب على استحقاق سعد لذلك الاختيار والتمييز ، وعلى مطابقة تعيينه لجميع الدواعي والمناسبات في تلك الأيام . ومما يلحق بهذا الباب أن نضيف إلى الاجماع المتقدم إجماع القضاة والمحامين الذين احتفلوا بتوديعه يوم ترك القضاء لولاية الوزارة . . . فالمسيو « دي هولتز » الذي ناب عن المستشارين لأنه أكبرهم سناً يقول : « سألتزم الاختصار لأن المحكمة متنورة . . . . وهي تعلم مقدماً ماسأقول ، لأنها في هذا الموضوع متفقة معي في الرأي والشعور ، ولا أطيل عليك ياعزيزي سعد في تفصيل ما أنت عليه من صفات الكمال القلبية والعقلية . بل اكتفي بأن أقول : إنه ربما خطر ببالك عند ماتركت المحاماة إلى القضاء إن ذلك كان شرفاً لك . نعم إنه كان شرفاً ولكنه شرف لنا معشر القضاة . شعرنا به عقب وجودك بيننا إذ تمكنا من أن ننظر عن كثب إلى أخلاقك ومعارفك فنقدرك قدرك . إنك من بعض الوجوه قد تربيت في حجر محكمة الاستئناف ، فهي تنظر اليك الآن وقد تركتها ودخلت في عمل جديد

نظر آسفة على فراقك ، آمنة عليك ، لأنها على يقين من نجاحك فيه كل النجاح» .

ومن المصادفات الطريفة أن القاضي الذي شهد له هـذه الشهادة العالية هو القاضي الذي حكم له بالبراءة في شبابه على ما يذكر القراء .

أما المحامون فقد قال كبيرهم الأستاذ عمر لطفي بك بلسانهم «.... نحن معشر المحامين قد تلقينا هذا النبأ بمزيد الفرح والسرور وبغـير استغراب . لأننا عرفناك محامياً وخبرناك قاضياً ، فكنت في كلتـا الحالتين محل ثقتنا واحترامنا وإعجابنا ، وكل منا يعتقد أنك أهل لأن تسند اليك المنـاصب السامية التي يصح أن يتولاها من امتاز بالفضل مثلكم . ولا حاجة بنا أيهـا الزملاء الى أن نشرح مآثر المحتفل به لما كان محامياً فانكم تعلمون — أو يعلم أكثركم كيف كان يدافع عن الحق بقدرة ونزاهة واستقلال ، مع ما كان يلاقيه المحامي الشريف من الصعوبات للذود عن مصالح موكله ، في عصر لم يكن نظام المحاكم الجديدة فيه مألوفا لدى القضاة والمتقاضين .

« .... وقد خبرناك ياسعادة « الناظر » قاضياً فكان لك من الخدمات النافعة مثل ما كان لك في المحاماة أو أكثر . وقد شهد بفضلك زملاؤك القضاة يوم احتفالهم بك فلم يتركوا لنا مجالاً للقول ، إلا أننا لانستطيع أن نغفل ما كان لك من الصبر والجلد في جلسات المحـاكم ، استقراء للحقيقة وحبا للعـدل ، ولا ما كان لك من المشاركة في تـكوين الأحـكام ذات المبادىء القانونية الجليلة التي تشرف اليوم القضاء الاهلي ... »

وهو كلام موزون تدل عباراته على أن قائله يعني ما يقول ولا يرسل القول على عواهنه ، فاذا أردنا أن نلتفت إلى مزاعم الخصوم بعد ما تقدم فانما نلتفت اليها لأنها تستحق الالتفات لما فيها من العبرة التي هي أنفس مايستفاد من تراجم العظماء ، والعبرة هنا أن لا يحاول أحد من العاملين اتقاء مزاعم الخصوم ، لأن الخصوم يجدون ما يقال حتى في رجـــل اجتمعت له كل هذه الشهادات ، وحتى في تعيين اجتمعت له كل هذه المناسبات

سعد الوزير

من الواضح أن الواجب الأول على سعد حين دعي الى الوزارة أن يقبلها ولا يتردد في قبولها ، لأنه يطلب اصلاح التعليم وهذه فرصة سانحة لاصلاحه بيديه . ولأن المصريين يريدون ان يقرروا كفاءتهم لتدبير شؤنهم ولا وسيلة لهم الى ذلك غير الاضطلاع باعباء المناصب .

الا ان المعارضين لسعد بعد ولايته الوزارة وجدوا لهم سبباً كان يقضي عليه برفض الوزارة فيما زعموا ، وقالوا إنه تخلى عن اتمام الجامعة المصرية حباً للوظيفة ، وأن تخليه عنها كان وشيكا أن يميت الفكرة في مهدها ، وأوغلوا في الظن السيء حتى اشاعوا أن الانجليز وسعداً تواطئوا على اهمال «المشروع» وصرف الانظار عنه ، ولم يتحرجوا من دعوة الناس الى مقاطعة اللجنة القائمة به والكف عن التبرع للجامعة المنشودة ، واتخذوا من تبرع الحكومة لها بالمال حجة يستدلون بها على وجوب مقاطعتها ، ولم يشاءوا أن يعتبروا هذا التبرع أول خدمة نافعة خدم بها سعد مشروع الجامعة وهو وزير للمعارف ، ولعله لم يكن مستطيعاً أن يخدمها هذه الخدمة أوغيرها لو لم يقبل الوزارة .

ولما كثر اللغط في هذه الفرية المجحفة تعمدت أن أسأل سعداً عنها ليسمع الناس جوابه فيها . فقصدت اليه في شهر مايو من سنة ١٩٠٨ يوم كنت أكتب في صحيفة الدستور . وسألته عن شأن الجامعة وبعض الشئون الأخرى فقال :

« إننا لم نبحث إذ ذاك في التفصيلات ولكن الذي كنا نرمي اليه من إنشاء الجامعة وأعلناه للأمة أنها تعلم التلاميذ ما لا يتعلمونه في المدارس العالية ، وآداب اللغتين الانجليزية والفرنسية مما يدخل في هذا الباب . ولكن لجنة الجامعة لاتكتفي بذلك إلا في أول الأمر ، وقد أشرت عليها

باضافة آداب اللغة العربية إلى هاتين المادتين ، وهي تتناقش في ذلك الآن.

« وقد علمت أن حضرات أعضاء اللجنة يبذلون كل الجهد في ابلاغ هذه الجامعة أقصى ماتبلغ اليه . وكل من يعلم من هم أعضاء هـذه اللجنة يثق ثقة تامة بنجاح المشروع على أيديهم ، وأن من الغريب أن يكون في الناس من يثبط همم العاملين والمكتتبين لهذا العمل الجليل .

« أن الهمم فاترة من طبيعتها فليست هي في حاجة إلى من يثبطها ولـكن هذه الأقوال ربما دفعت الخجول الذي تحمله الغيرة على الاقتداء بأمثاله الى قبض يده عن الاكتتاب ، فان فيها مسوغاً يبرر عمله ويظهره في أعين الناس بمظهر الوطني الغيور على مصلحة بلاده .

« يقولون أن الجامعة وقعت في أيدي الموظفين فانتشلوها منهم، ولـكن ألا يتدبرون في عاقبة ذلك ؟ من يقوم مقام رشدي باشا وزكي بك وعلوي باشا والمسيو بيرو من غير الموظفين إذا عولنا على إنقاذ الجامعة من يد هؤلاء وتسليمها إلى غيرهم ؟ لست أنكر أن الجامعة كما هي الآن ليست كجامعات أوربا ولـكن الحالة الحاضرة تقضي علينا بالابتداء بالبداءة لا بالغاية ، فاذا كانت لنا اليوم جامعة صغيرة فغداً تكون كبيرة ، ولا يبعثنا كونها كذلك على احتقارها ونفض أيدينا منها ، لأن في ذلك جناية كبرى ونحن في حاجة إلى ماهو دون الجامعة بكثير .

« أذكر أنه لما انشئت الجمعية الخيرية الاسلامية قام بعضهم واستضعف شأنها لأنها نشأت صغيرة كما ستنشأ الجامعة ، فما هي الا سنوات قلائل حتى اتسعت دائرتها وأخصب موردها وكثرعدد مدارسها حتى بلغ ماتراه . ولو أن القائمين بها جبنوا أمام الانتقادات لقبرت في المهد ولم تبلغ ما بلغته الآن .

« وفضلاً عن ذلك ان المال الذي جمع الآن لايفي بالحاجة ، لأن ستة وعشرين ألف جنيه لا تكفي لانشاء جامعة كبرى كجامعات أوربا . هذا لو

دفع كل مكتتب ماتبرع به ولم يقتصر الأمر على العشرة الآلاف التي دفعت حتى الآن. ولو قدرنا ما ينتجه هذا المبلغ بأجمعه في السنة لما زاد عن ألف جنيه مصرى وهو مالا يكفي للانفاق على الجامعة في حالتها الحاضرة . كل هذا والذين يريدون إخراج الجامعة من قبضة الحكومة قد يجهلون أنها دفعت مرة واحدة خمسة أضعاف مادفعه المتبرعون في أنحاء القطر المصري بأجمعه، وليس هذا كل ما أمدت به الحكومة هذه الجامعة فان اعتبارها لها مدرسة منتظمة وقبول شهادتها بين بقية الشهادات المدرسية ينشط الناس إلى الاقبال عليها اقبالاً لا تظفر بمثله إذا كان الغرض منها مجرد تحصيل العلم وتوسيع العقل ، وربما لا ننسى أن بعض هؤلاء كان يطلب من الحكومة اعانة المشروع مادياً . فرفضهم الآن إشرافها عليه بعد أن أدت الحكومة ماطلبوه منها يعد من الغرابة بمكان ، ويدل على تناقض لا يمكن الجمع بين أطرافه .

« وهب أن اشراف الحكومة على الجامعة مضر بها كما يقولون أفهذا يحملنا على حض الناس على عدم الاكتتاب واسترداد ماتبرعوا به ؟ لاأظن ذلك . لأن انقاذها من يد الموظفين وتوسيع نطاقها عما هي عليه الآن من الممكنات وليس من المستحيلات ، وانما يكون ممكناً بكثرة المال والمتبرعين، فهي في هذه الحالة أحوج الى المال منها وهي بعيدة من الحكومة ، ومهما يكن من مخامرة اليأس للنفوس فلن يبلغ الى درجة يجزم معها بأن الجامعة لن تفلت من يد الحكومة الى الأبد . فمن العبث على كل حال العمل على اسقاطها وحرمان البلاد منها .

« أقول هذا وأنا على يقين أن الحكومة لا تقصد سوءاً بهذه الجامعة ولم تفكر في اعاقة سيرها ، وان مراقبتها لها على هذه الصورة تفيدها فائدة قد لا تتيسر بغير ذلك . وأود لو نفيت كل ريبة بشأنها ، فانها على أي صورة ظهرت معهد علميّ يفيد البلاد ظهوره بقدر ما يضرها احتجابه .»

هذا جواب سعد عن المسألة الوحيدة التي قال المعارضون إنها كانت

تقضي عليه برفض الوزارة . وأبلغ منه في الاقناع جواب الحوادث الواقعة كما ظهرت في ذلك العهد ثم ظهرت في السنوات التالية . فان الجامعة لم تمت بعمله وانما كانت تموت لو أحجمت الحكومة والشعب عن التبرع لها كما كانوا يريدون ، وأن الحكومة المصرية لم تخسر بولاية سعد لمنصب الوزارة فيها بل كانت وزارته أول خطوة عملية في طريق استقلالها وإثبات وجودها بعد انفراد المستشارين والمفتشين الانجليز بتصريف شؤونها وتوجيه سياستها. وفيما يلي بيان وجيز لما عمله سعد في هذا السبيل :

كانت الشرعة التي شرعها الاحتلال في سياسة الحكومة المصرية ، وجرى عليها بالعمل ، وأعلنها اللورد كرومر بالقول الصريح أن الانجليزي رئيس ولو كان مرؤساً ، وان المشورة منه أمر نافذ وان جاءت في قالب النصيحة .

وكان كل شيء في ذلك العهد يتفق — بل يتآمر — على اعتبار الحكومة المصرية « كمًّا مهملاً » وآلة مسخرة ، بلا استثناء الحكومة نفسها ولا الذين تقع عليهم قبل غيرهم مسبة الاهمال والسخرة .

وكانت وزارة المعارف خاصة عنوان « الكمّ المهمل » والآلة المسخرة في وزارات الحكومة المصرية ، فلم تكن وزارة مستقلة بوزيرها بل كانت ذيلاً ملحقاً بوزارة الأشغال العمومية يحضر اليها الوزير مرتين في الأسبوع ، يوم الاثنين ويوم الخميس ، لتوقيع الأوامر والمنشورات المجهزة التي يعرضها عليه المستشار في خلال ساعة أو أقل من ساعة فيمضيها بغير مراجعة ولا مناقشة ، فأصبح هذا المستشار سيد الديوان بغير منازع ، وكان رجلاً عنيداً ضيق الذهن شديد التعصب من أثر البيئة التي نشأ فيها ، لا يعرف من النظام إلا نظام الآلات ولا يرضى من المرءوس إلا بالاسراع إلى الطاعة والتنفيذ ، ولا قيمة للتعليم عنده — على قلة قيمته في ذلك العهد — إلى جانب النظام على الوجه الذي يفهمه ويرضاه ، والوجه الذي يفهمه ويرضاه ينحصر في سرعة

الحركة واتخاذ الطاعة العسكرية قدوة في التفكير والسلوك . والاستعداد الدائم لاظهار الموافقة والأذعان بلا كلام ولا تريث . وكلها أمور لا تعدو عنده الظواهر ، ولا عبرة فيها بالنتيجة بل العبرة كلها بالحركة المتعجلة والنشاط العقيم والنظافة السطحية !

زار مدرسة أسوان — وأنا بعد تلميذ بها — فما هو إلا أن نُمي إلى المدرسة خبر قدومه حتى تأهب الناظر والمدرسون والفراشون غاية الأهبة ونشطوا لاستكمال كل نقص واستبعاد كل نقد ، وملاحظة كل ما يخافون أن يلاحظه المستشار المرهوب . فما تركوا زاوية في المدرسة ولا في الحديقة إلا تعقبوها يوماً بعد يوم بالتنظيف والتنظيم ، ثم وصل المستشار بعد طول الانتظار . فزار الفصول في خلال الدروس وسمع الأساتذة والتلاميذ ، وأبدى ملاحظاته وتعليماته فماذا لاحظ وماذا علم ؟ في الزيارة الأولى لاحظ موطيء القدم في مكتب أحد التلاميذ يعلوه غبار خفيف لمسه المستشار بأصبعه فعلقت به مسحة منه ! . . . وفي الزيارة الثانية لاحظ أن الخيط الذي يمسك الخرائط الجغرافية لم يمنعها أن تنحرف بعض الانحراف .... وكان الوقت شتاء والهواء يتخلل الغرفة ، ولا بد أن يتخللها . وإلا حاق بالمدرسة سوء الجزاء !

***

جلس سعد في كرسي وزارة المعارف وهي في يدي هذا المستشار وفي أيدي أعوانه من الانجليز والفرنسيين ، ثم في أيدي صنائع له من المصريين شبوا في كنفه وانطبعوا على غراره ، وهابوه على القرب والبعد لأنهم علموا أنه يعزل من يشاء بكلمة ، ويرقي من يشاء بكلمة ، ويقضي في الديوان وفروعه بما يشاء ولا راد عندهم لقضائه .

ومن لم يكن منهم صنيعة له فهو لا يرى أمامه سابقة واحدة توسوس له بان ينضوي إلى « الوزير » ولا ينضوي إلى المستشار ، بل يرى أمامه

سابقة لا تنسى ولا تحتاج إلى إعادة ، وهي أن أمير البلاد يومئذخالف قائد الجيش ونقد النظام في بعض الفرق فأوشك أن يفقد عرشه واضطرإلى أن يرجع في كلامه ويسجل اعتذاره قبل أن يعود إلى عاصمة ملكه .

ومن الموظفين المصريين من كان يسوءه أن يؤتى للوزارة التي نشأوا فيها وترقوا على درجاتها برجل غريب عنها . وانهم لأحق عند أنفسهم بالترقي إلى مكانه ، وأكفأ لاصلاحها من قاض لم يكابد صناعة التعليم في حياته !

وعمل الموظفون الانجليز كل مافي وسعهم لاقامة العراقيل حول الوزير الجديد وتأليب العناصر المتفرقة عليه ، ومن ورائهم دار الوكالة البريطانية تحميهم وترحب ولا شك بفشل هذه « التجربة » وقيام الدليل من جديد على قصور الطبيعة المصرية وضرورة الوصايةالبريطانية ، بعد ما كشف الساسة البريطان عن حسن نياتهم وسماحة نفوسهم واستعدادهم لاعانة المصريين على ولاية شئونهم !!

وانكأ من هذا أن الوزراء الآخرين نقموا من سعد أن يكون معقد الرجاء ومثار الضجة وهم خاملون مزويون في مكاتب الدواوين ، وأحسوا أن هـــذا الطارىء الجديد يقتضيهم عنتاً ويكلفهم ما لا يطيقون عمله ولا يطيقون تركه .

فعزيز عليهم أن يستكينوا وبينهم زميل أصغر منهم يحفظ حقه ويبرم أمره ويسيطر على ديوانه .

وعزيز عليهم أن يتمردوا ولاقدرةلهم على التمرد ، وقديماً ألفوا الاستكانة ووطنوا ضمائرهم على الاغضاء والمجاراة ، وليس من اليسير على وزير أن يستغني عن مؤازرة زملائه ويشعر بخذلانهم لأعماله وآرائه .

فكان كل شيء في يد المستشار العتيق ، ولم يكن شيء قط في يد الوزير الجـــديد .

ومع هذا لم يمض اسبوعان حتى كانت كل ورقة من أوراق الوزارة الهامة

تعرض على الوزير ، وكل أمر من أمورها يظل معلقاً حتى يؤخذ فيه رأي الوزير . وكل موظف يعلم أن عهداً انتهى وعهداً بدأ ، وان الوزير هو رئيس الديوان ، وأن المستشار مستشار يقول ما يعنّ له والرأي الأعلى في قوله لرئيســـه .

هذا يسير في الكلام ولكنه في العمل والانفاذ جد عسير .

وماعمد سعد في انفاذه إلا إلى وسيلة بسيطة قريبة . ولكنها على بساطتها وقربها لا تفلح وحدها ولا غنى لها عن المهابة الشخصية والعارضة القوية لتفعل فعلها وتوحى إلى المعنيين بها أنهم أمام حتم مطاع لا بد من نفاذه ، وأن من يعصيه يقع في مخالفة صريحة لايسوغها أحد ، ولا يحميه المستشار من مغبتها كائناً ما كان سلطانه وعناده ، ولا سيما وهو كما أسلفنا صاحب النظام وفارض الطاعة العمياء للأصول .

ذاك أن الناظر الجديد كان يستدعي اليه الموظف الصغير ، أو الكبير ، فيلقي اليه بالأمر في سكينة الرئيس الذي لا ينتظر غير الطاعة ولا يشك فيها ... فاذا الموظف أطاع فذاك . وان لم يطع فالعقاب أو الانذار بالعقاب في حدود السلطان المخول للوزير بحكم القانون ، وكثيراً ما اعتمد في العقوبة ما يهون ضرره ويشتد ألمه وتشيع العبرة به في وقته ، كالنقل أو تغيير العمل تغييراً يفيد معنى التأخير والغض من المكانة ، ولا يمتد أذاه إلى الرزق والمعيشة

ومن أمثلة ذلك أنه كان في وزارة المعارف رجل فرنسي اسمه « برنار » منوط بتحضير الميزانية وتقييد « تعليمات » المستشار عن أبوابها وأقسامها في خلال السنة ، وهو عمل جليل متغلغل في جميع أعمال الوزارة ترتبط به الترقية والعلاوة والعقوبة والمثوبة ، ويجري في الخفاء والكتمان فلا يطلع عليه أحد غير المستشار ومن يرتضيه ، حتى يقر الرأي على طبع الميزانية وتوزيعها فيعلم بها الوزير بعد ذلك كما يعلم بها أصغر صغير !

فدعا سعد مسيو « برنار » هـــذا وآمره آن يوافيه بجميع ما عنده من بيانات الميزانية وحساباتها ، وصرفه دون أن يزيد على ذلك كلمة .

وخرج برنار وهو يعجب لهـــذا الأمر الذي لم يسمعه من أحد غير دنلوب ! ومضت أيام ولم يرجع للوزير بالبيانات والحسابات ، فأرسل اليه سعد ولم يمهله حتى يتكلم بل فاجأه بلهجة حازمة يقول له :

— انني أمرتك يامسيو برنار أن توافيني بالبيانات والحسابات التي عندك من الميزانية ، فلماذا لم تصدع بالأمر ؟

فتلعثم الرجل ولم يدر بماذا يجيب .... انه في محضر مهيب ، وبين يدي رئيس لا يستهان بكلامه ولا يجترأ على غضبه ، ومهما يكن من الأمر فليس في وسعه أن يقول لمثل هذا الرئيس أن رغبته لا تطاع وأنه يطلب شيئاً لا يحق له طلبه ، لخار هنيهة ثم استمهل سعداً إلى أجل قريب . فلم يغير سعد لهجته في خطابه وقال له بذلك الحزم الصارم :

— حسناً . اني أمهلك إلى ذلك الأجل ، ولكني أعاقبك إن تأخرت عنه

وخرج مسيو برنار مرة أخرى وهو لا يصدق أذنيه ، وذهب تواً إلى المستشار فقص عليه ما سمع في الأولى والثانية ، وانتظر ما يقول المستشار فاذا به لا يمنعه أن يطيع ولا يطمعه في حماية ، وإذا بالمسيو برنار يتسلل من الحجرة إلى مكتبه ثم يعود إلى سعد في الأجل المضروب بجميع البيانات والحسابات ويقول في ضراعة واعجاب .

« إليك يا مولاي ما طلبت ، واني من الساعة رهين أمرك ، أعلم أن في الديوان وزيراً مطاعاً بين مرءوسيه ، فان لم أكن علمت ذلك قبل اليوم فليس الذنب ذنبي ، وقد يكون لي بعض المعذرة »

***

وعلى هذه الوتيرة سار سعـــد في تقرير وجوده وتدعيم نفوذه واقناع الموظفين بتغير العهد وتحول الأحوال ، سواء كانوا من الوجلين المستسلمين

أو من المتصلفين المكابرين ، فهو لايطلب من احدهم إلا مايحق له طلبه ويجب على الموظف تنفيذه . ومن ركب رأسه جهلاً أو عناداً أو استخفافاً برئيسه الأكبر فهو لايغضي عن استخفافه ولا يعامله إلا بما في يده من حقوق الرئاسة المسطورة في قوانين الوظائف : تعززها الهيبة الفطرية والثقة بالنفس والمعرفة بأنجع الوسائل في التنفيذ والتطويع ، ولا نجاء لمن يأبى منهم أن يشعر بالتغير أو يروض نفسه على أدب العهد الجديد ، فانه ملاق جزاءه لامحالة ، ومكره على قبول الجزاء بقدر مافي خلده من التحدي والثقة بالحماية والنجاة من القصاص .

حدث أن سيدة انجليزية كانت ناظرة لمدرسة البنات السنية ، خطر لها أن تتحدى هذا الوزير المصري الذي يأبى أن «يلزم حدوده» فأصرت على فصل تلميذة لم تستحق الفصل ولم يرَ الوزير بعد البحث في شكواها أنها استوجبت هذه العقوبة . فلما أمر باعادتها إلى المدرسة رفضتها الناظرة ثم أعادتها مع حرمانها من دخول الفصول مع التلميذات ، وأمرت بحجزها في حجرة قريبة من باب المدرسة . تتناول فيها طعامها وتقرأ فيها دروسها ولاتخرج منها إلا باذنها ، واتصل الخبر بالصحف المصرية فكتبت إحداها مقالا بعنوان (النفوذ الوهمي في نظار المعارف) شرحت فيه هذه المعاملة ودعت الوزير إلى التحقق منها ليعلم — إن كان لايعلم — أن أوامره لاتنفذ في مدارس القاهرة على مقربة من ديوان الوزارة !! فبكر سعد في اليوم التالى بالذهاب إلى المدرسة ، ورأى بنفسه صدق ما كتبته الصحيفة في جميع تفصيلاته . فأمر بوقف الناظرة وإحالتها إلى مجلس التأديب ، وأدخل التلميذة في الحال إلى الفصل مع سائر التلميذات .

وعلم « الترف كاوب » نادي الموظفين الأنجليز بالقصة فثارت ثائرة أعضائه ونسوا أن المسألة مسألة رئيس على الحق ومرؤسة مستخفة بحقه علانية ولم يذكروا إلا أنها مسألة رجل صارم وسيدة من الجنس اللطيف .. !

وأخذت الصحف الانجليزية المحلية تحمل على الوزير ومن ورائها الجالية الأنجليزية كلها تتوعد وتتألب وتسعى هنا وهناك لألغاء الأمر باحالة الناظرة إلى مجلس التأديب ، وكان لابد لسعد من تنفيذ أمره أو الاستقالة ، فان لم يكن هذا ولا ذاك فالبقاء في المنصب كالرسم المعطل لايملك رجّع تلميذة إلى مدرستها وهي لاتستحق الفصل ولا العقاب .

والتفتت مصر كلها تنظر ماذا يكون من وراء هذا الصراع الغريب الذي لم يسبق له مثيل ، وخيل إلى « الترف كلوب » أنه روع هذا الوزير المجازف وجفله واضطره إلى الأحجام والتردد ، ولكنه لم يرع ولم يتجفل ومضى في قراره فأعلن موعد المحاكمة وانعقد المجلس واتفق على الادانة . ولكن الضجة التي لم ترع سعداً راعت المجلس وضاعفت عناد الموظفين الأنجليز — ومنهم كثرة الأعضاء — فصدر الحكم على الناظرة بجزاء طفيف لايعدو لفت النظر والتحذير ، وهو جزاء على خفته كان فيه مخرج كاف من الورطة لوزير آخر ، أو كانت فيه ذريعة إلى طي هذه المسألة والاستراحة من ضوضائها ، ولكن الوزير المجازف كما كانوا يسمونه لم يشأ أن يختمها هذا الختام وأعقب ذلك الحكم الضعيف بنقل الناظرة من المدرسة السنية إلى مدرسة المعلمات الأولية في بولاق ، وهو أيضاً حق من حقوقه لاشك فيه . فكأنما صب النفط على شـعلة الغضب الأنجليزية في جميع الدواوين ، وسرى هذا الغضب إلى لندن فسأل أحد النواب في البرلمان « عن الاجراءات التي اتخذت ضد الوزير المصري الذي أهان الناظرة الأنجليزية » . . . فلم يغن شيء من ذلك عن الناظرة المعاقبة ، لأن الوزير أصر على إبقائها في المدرسة التي نقلت اليها حتى اعتزلت خدمة الحكومة المصرية .

وكان لدار الكتب الأميرية مدير ألماني له شأن خاص في العلاقات الدولية التي تدور حول مناصب الأجانب في الحكومة ، لأن الانجليز أحبوا أن يزدلفوا إلى بعض الدول على أثر الاحتلال باحتكار بعض المناصب

المصرية لأبنائها . فتفاهموا على أن يحفظوا رئاسة دار الكتب للألمان ، وشاءت سياسة الامبراطور غليوم أن يعظم من شأن هذا المنصب في عاصمة الشرق العربي فاختار له عالماً من صحبه المقربين الذين كان يعتمد عليهم في ترويج الثقافة الألمانية بين العرب والمسلمين .

ولم يكن عجيباً من رجل كهذا أن يعتز بشأنه ، ولا كان عسيراً عليه ان يغلو في ذلك الاعتزاز الذي لا يكلفه مشقة ولا يعرضه لخسارة . فلما أراد سعد أن يوجهه إلى نظام جديد في دار الكتب تهاون برأيه وأسرف في تهاونه وتجاهل وجود هذا الوزير كما كان يتجاهل من قبله ، فلم يزد سعد على أن أمر ادارة المستخدمين بارسال « إنذار » اليه كالنذر التي ترسل إلى صغار الموظفين ، وهو يعلم أن الانذار سيقيمه ويقعده ويبلغ من نفسه ما يبلغه العقاب الجسيم.

وقد قام الرجل فعلاً وقعد ، وقامت معه وقعدت دار الوكالة البريطانية ، فخاطبت سعداً فيه ورجت منه أن يردف الأنذار بخطاب يمحو أثره ويفسره على وجه يسوغ مذاقه ، فكان جواب سعد ان التفسير الوحيد الذي عندي هو « أنني أنذرت هذا الموظف لأنني أنذرته » وعليه هو أن يصدع بالأمر أو يستقيل .

وكان الدكتور كيتنج ناظر مدرسة الطب رجلاً لا يقل في الصلف والاندفاع عن مستر دنلوب المستشار . فدخل يوماً على سعد دون أن يستأذن ، فأبى سعد أن يصغي اليه فيما حضر من أجله قبل أن ينبهه إلى خطئه ووجوب الاعتذار منه ، فلم يجد الرجل مناصاً من الاعتذار لأنه واجب يفرضه عليه أدب اللياقة وأدب الوظيفة ، ولم يعد الى ذلك الخطأ مرة أخرى

ومن أعاجيب الدكتور كيتنج هذا ، بل من الدلائل على الغطرسة التي كان يفرضها بعض الموظفين الانكليز يومئذ على الحكومة المصرية ، أنه كتب تقريراً يسجل فيه على المصريين أنهم لا يصلحون لتدريس العلوم الطبية .. !

لأن سعدا اقترح أن يوفد إلى أوربا بعثة من الطلاب المصريين لدراسة هذه العلوم وتدريسها بعد عودتهم إلى مصر بدلاً من الأساتذة الأجانب... وقد أراد من سعد أن يعدل عن اقتراحه عملاً بذلك التقرير... فقال له سعد: ألم يخطر لك ياد كتور كبتنج أن تبحث عن وزير « غير مصري » يسجل على أبناء جلدته هذا العجز السرمدي ؟! ، وبلغت المسألة إلى اللورد كرومر فلم يسعه إلا أن يوافق سعداً ويعترف بأنها غلطة!

وكما كان سعد يعتمد في تقرير وجوده على حقوق سلطته القانونية كذلك كان يعتمد فيما يطلبه أو يأمر به على نصوع الحجة، والشجاعة في ابداء تلك الحجة لمن يخالفه كائناً ما كان شأنه. فمن ذاك أنه بحث في تحسين مرتبات الموظفين المصريين فلم تسعفه الميزانية في مبدأ الأمر، فظل يترقب الفرصة حتى أذنت وزارة المالية لوزارة المعارف باعتماد يبلغ ألفاً وأربعمائة جنيه أو نحو ذلك، فخصص منها أربعمائة للزيادة المطلوبة وأبى دنلوب أن تجيء الزيادة لموظف في الوزارة من غير طريقه.! فهرول إلى دار العميد يبالغ في وصف العواقب الوخيمة التي تنذر الوزارة من مغامرات سعد في شئونها المالية. وقال اللورد كرومر لسعد في أول لقاء بعد هذه الشكاية: « إنك ياسعد باشا تعرف القانون ولكنك لاتعرف الشئون الاقتصادية!..
فأجابه سعد: إنني أعرف من هذه الشئون ما يكفي للتصرف فيما نحن بصدده. أني أعرف انني إذا ملكت ثلاثة جنيهات وصرفت واحداً منها فأنا أول المقتصدين في العالم. وأعرف أن وزارة المالية لايحق لها أن تدخل في حسابي إلا إذا طالبتها بمال من عندها. أما إذا هي قررت لي ألفاً وأربعمائة فصرفت منها أربعمائة فقط فلا حساب لها عندي.»

قال لورد كرومر: أو هذه هي المسألة ؟ قال نعم. فقال اللورد: أنت على صواب، وقد أخطأ دنلوب.

وبهذه الحجة الحاضرة وأمثالها كان يلقى مخالفيه فلا يجدون لهم مناصاً من موافقته أو من تكليفه أن يعمل الخطأ وهو عالم بخطئه، وذلك ما لا

يستبيحه رجل مهذب يخاطب رجلاً مثل سعد في صراحته وشجاعته واقتداره على توضيح رأيه .

ومما يدل على مصدر نفوذه في وزارته وانه كان يعتمد فيه على نفسه لا على صداقته للورد كرومر أو غيره انه احتفظ بهذا النفوذ بعد أيام كرومر في عهد السير الدون غورست الذي كان يجري على سياسة الوفاق مع الخديو عباس الثاني ، ولا يجهل أن سعداً لم يكن من أصحاب الحظوة عند سموه . في عهد غورست كان سعد يستقل برأيه حتى في تعيين الموظفين الذين توصي بهم دار العميد ويوصي بهم غورست نفسه : كان في مصلحة المباني مفتش انجليزي لا يحسن الاشراف عليها ، وكانت المباني الحكومية تتهدم أحياناً قبل استلامها . فارادوا إقصاء ذلك المفتش عنها والتخلص منه بنقله إلى وظيفة أخرى . فطلبوا من وزارة المعارف أن تعينه أستاذاً في مدرسة الهندسة فرفض سعد . وتحدث غورست إليه في هذه المسألة فقال له سعد : انا نريد أناساً يعلمون الطلاب البناء ، ولا نريد أناساً يعلمونهم الهدم ! ومدرسة الهندسة مهجورة منسية . فليس من دواعي التشجيع على انتظام الطلاب فيها أن يعلمهم أستاذ كهذا الأستاذ.»

قال غورست : ولكنه رجل طيب .

فسأله سعد : لو كنت أنت في مركزي هل تعينه !

فلم يسع غورست إلا أن يقول « لا » ... ويعدل عن طلبه .

***

وعلى هـذا النحو استقامت لسعد السلطة التي تليق بوزير في ديوانه ، وشعر دنلوب ان العراك في هذا الميـدان ليس بالسهل ولا بالمفيد . فانحرف بالخلاف معه من الصراع إلى المراوغة ، ولجأ إلى خطة جديدة في تنفيذ مايريده ويرفضه سعد أو يتوقع منه رفضه . وهي الانتظار إلى أن يسافر سعد بالأجازة الصيفية في أواخر السنة الدراسية ، وعندئذ يسرع إلى مطالبه المطوية

فيظهرها وإلى الوظائف التي يرشح لها أعوانه فيشغلها ، ويعود سعد وهو لايملك تغييراً لما حدث ، إلابعد جهد جهيد وانتظار قد يطول إلى زمن بعيد.

وقد تمت في زمن هذه الفترات مكيدة من المكائد التي كانت لها ضجة في ذلك الحين استغلها خصوم سعد في الحملة عليه وهم يعلمون أنه لم يحضرها ولم يكن يجيزها لوحدثت في حضوره . فقد سافرسعد للاصطياف في شهرمايو سنة ١٩٠٧ وناب عنه محمد عباني باشا وزير الحربية ، فما هو إلا أن غادر الديوان حتى عمد دنلوب إلى ناظر مدرسة الحقوق الفرنسي الأستاذ لامبير — فتعنت في مضايقته بألاعيب صبيانية لا تخفى فيها نية الأحراج والنكاية . ثم ألغى أجازته بعد الترخيص له بها وأمره بالبقاء في المدرسة إلى أن تصدر له أوامر أخرى فعز على الرجل أن يخضع لهذا الاحراج فاستقال وغادر البلاد .

وكان دنلوب ينتظر هذه الاستقالة بفارغ الصبر فبادر إلى قبولها وتعيين مستر هِلّ الأنجليزى في مكانه ، ومن هنـــا ثارت الضجة التي أشرنا اليها واشتركت فيها الصحافة الفرنسية والمصرية بلسان واحد ! لأن مستر هِلّ لايحمل من الشهادات غير شهادة الليسانس التي يحملها كل طالب يتخرج من المدرسة ، ولأنه أول ناظر إنجليزي لمدرسة تنتظم فيها الدراسة على أصول القوانين الفرنسية ، وتم ذلك كله في غياب سعد كما يتم الكمين المختلس في جنح الظلام .

هذه الحادثة التي استغلها بعض الخصوم ليس فيها مايعاب على سعد أو يغض من قدره ، بل هي تدل على أن الرجل قد أوفى على الغاية من القيام بواجبه والاحتفاظ بحقه ، ولم يدع للمستشار صاحب الحول والطول في الوزارات الأخرى إلا أن يتحين الفرص ويترقب أوقات غيابه ليعمل ماهو عاجز عنه في حضوره . وأيّ شهادة للوزير المصري أكبر من هذه الشهادة ؟ وأي دليل على قدرته الشخصية أكبرمن بلوغه هذه القدرة وهو

يحارب المستشار الأنجليزي بغير سندمن الحاشية الخديوية ؛ ولامن الصحافة التي تحمل عليه بالباطل ؟

إننا اذ نقول انه أدرك ماأدرك من تلك المكانة في ديوانه بحسن التصرف وقوة الحجة لا نفسر السر كله بهذه الكلمة ، فهي لا تفسر إلا الظواهر العرضية ، وانما تحيلنا الى قـــدرة كبرى لا يغني حسن التصرف ولا قوة الحجة بغيرها. وهي القوة الكامنة التي يلوذ بها الرجل العظيم في طوية نفسه. فالأسلوب الذي توسل به ســـعد إلى غرضه هو من أسهل الأساليب على المتصرف القادر عليه ؛ ولكنه من أصعبها وأعضلها على غير أهله ، فاذا أقدم عليه رجل مستباح الهيبـــة قليل الدراية فقد يتعثر به في بداية الطريق أو يتراجع به دون الغاية .

ثم لا تكفي الهيبة والدراية وحدهما لضمان النجاح في مثل ذلك التصرف؛ إذ لابد معهما من شجاعة على احتمال التبعة ، وقلة المبالاة بما تجر اليه ، وفي مقدمته إعتزال المنصب .

ثم لا تـكفي الشجاعة أيضاً حتى يكون الرجل الذي يشغل المنصب ذا قدرة يحسب حسابها وتخشى عواقبها إذا هو انتقل من الحكومة إلى الحياة العامة ، وينبغي أن يكون اعتزال المنصب خطراً يخشاه محرجوه أكثر مما يخشاه هو على نفسه ، وهذه هي القدرة التي إعتصم بها سعد وتغلب بها على عقبات شتى ودسائس لاتحصى .

***

أقام سعد في وزارة المعارف أربع سنوات عمل فيها كل مافي الطاقة عمله مع هذه المعارك الدائمة التي كان لايفرغ منها لتوطيد سلطته الوزارية ، بل لاختراع سلطة لاوجود لها من قبله . وكان عليه أن يدبر المال والمال في وزارة أخرى بيد المستشار المالي الذي يقول وقوله الفصل في جميع المصروفات ، وأن يدبر الأنصار وهم قليلون في ديوانه وفي الدواوين الأخرى وفي قصر الأمير

وفي دار العميد وفي الصحافة . . . . بل قليلون حتى بين الموظفين الذين كان يخدمهم ويسهر على مصالحهم ويناضل الأقوياء جميعاً لانصافهم وتحسين أحوالهم

فمن عمله بين تلك المعارك والمحاولات انه وجه عنايته إلى تعليم الأخصائيين وتعليم الشعب في وقت واحد . فأعان الجامعة المصرية بما استطاع من مال وتضحية . ورأى أن انتظار ثمراتها يطول قبل أن تنتفع البلاد منها بتخريج الأخصائيين المطلوبين في فروع الدراسة العالية ، فاستأنف إرسال البعثات إلى المعاهد الأوربية ، وأشرف بنفسه على إنتقاء الطلبة النجباء متحرياً في ذلك الأخلاق كما كان يتحرى الذكاء والكفاءة . . . ومن ملاحظاته في هذا الصدد أنه استعرض الطلبة المرشحين لأحدى البعثات يوماً فسأل أحدهم — وقد استكبر سنه — هل تزوجت ؟

قال الطالب : نعم

قال : وكيف تصنع بزوجتك وأنت مقدم على سفر قد يعتاقك في أوربا بضع سنوات ؟

قال الطالب : إنني طلقتها ياسعادة الباشا !

فأمر بحذف اسمه وقال : مثل هذا لا يؤتمن على تعليم .

أما تعليم الشعب لمحاربة الأمية — أو الوصمة الرائنة على سمعة مصر كما كان يسميها — فقد اتخذ العدة له بالاكثار من المكاتب في القرى الصغيرة ، وتولى بنفسه الطواف بالوجهين البحري والقبلي للحض على انشائها وتوسيعها وتشجيع الفقهاء والمعلمين على خدمتها ، وقد رفع الاعانة المخصصة لها إلى أكثر من ضعفها ، وزاد عدد المدارس التي يتخرج منها معلمو المكاتب لسد الحاجة إلى المعلمين المدربين الذين يستلزمهم شيوع هذا النوع من التعليم ، ولم يسمع برجل له همة ماضية في نشر هذه المكاتب إلا قربه وكافأه ولو كان في وزارة أخرى . فنقل القاضي عبد الرحيم احمد بك من وزارة الحقانية إلى وزارة المعارف ، واتصل بالمديرين في الأقاليم يحضهم على تشجيع الفقهاء

والوجهاء على إنشاء المكاتب ويوصيهم أن يحتفلوا بتوزيع جوائزها احتفالاً يغرى الطامعين في جاه الحكومة والزلفى اليها . وعني بانشاء الأقسام الليلية للذين جاوزوا سن التعليم في المكاتب والمدارس ، ليحارب الأمية بين الكبار كما يحاربها بين الصغار بالمكاتب النهارية .

وكان في بعض طوفاته بمكاتب الصعيد إذ التمت إلى تلميذ صغير حسن الاجابة بيّن الذكاء ، فأمر لساعته بنقله إلى المدرسة الأميرية بغير مصروفات ... وهنا قامت القيامة في ديوان الوزارة وغضب مستر دنلوب غضبته العسكرية لمخالفة القوانين . ماذا ؟ أتلميذ بغير مصروفات وليس في الميزانية باب للمجانية ؟ إن النظام إذن لفي أشد الأخطار . وماذا يصنع مستر دنلوب في الديوان إلا أن يحافظ على النظام ويضيع التعليم ؟ ... فلما عاد سعد إلى القاهرة كان مستر دنلوب قد نفخ في المشكلة حتى أوشكت أن تنقلب إلى أزمة وزارية ، وسمع لورد كرومر بالخلاف المستحكم فسأل سعداً فيه وقال له : ألا تعترف أن تعليم هذا التلميذ بالمجان مخالف لنظام الوزارة ؟ فقال سعد نعم هو مخالف ، ولكنه ليس بالمخالفة الوحيدة التي اقترفتها الوزارة فيما سبق . وسرد له مسائل كثيرة كلها مخالف للقوانين وكلها في غير مصلحة التعليم . ثم قال : فلماذا لا نخالف القوانين مرة واحدة في مصلحة التعليم ؟

وأصر سعد على بقاء التلميذ في مكانه ، وسوغ بقاءه بما كان في أبواب الميزانية من « الأوقاف » المحبوسة على تعليم الفقراء وقد أضيفت إلى وزارة المعارف منذ عهد طويل ، ثم أصر على فتح باب المجانية ليكون تعليم الفقراء بغير مصروفات مطابقاً للقوانين . وفتح باب المجانية فعلاً في المدارس الثانوية فأصاب به غرضين : أحدهما تسهيل الدراسة على الفقير ، وثانيهما ترغيب الطلاب في دخول مدرسة المعلمين ، لأنه اشترط على التلميذ الذي يتعلم بالمجان في المدارس الثانوية أن يشتغل بالتدريس بضع سنوات .

ومن المآثر التي تلحق بهذا الباب ولا يجوز « لأسواني » أن ينساها في ترجمة سعد أنه استكثر المصروفات المدرسية على أهل الصعيد الأعلى

فأمر بتنزيلها الى ثلاث جنيهات في المدارس الابتدائية باسنا وادفو واسوان

***

ومن أجل الأعمال التي قام بها سعد في وزارة المعارف وجازف من أجلها بمنصبه وبحسن العلاقة بينه وبين الأقوياء عملان : أحدهما كان مغضباً للانجليز ، والآخر كان مغضباً للخديو وأتباعه من الشيوخ الأزهريين .

نقل التعليم من اللغة الانجليزية إلى اللغة العربية فأغضب الانجليز أشد الغضب ، واحتاج إلى تذليل عقبات أخرى غير عقبات المقاومة السياسية ، وهي تحضير الكتب وتحضير المدرسين وتهيئة الجو للتدرج من نظام متغلغل متشعب مضت عليه خمس وعشرون سنة إلى نظام طاريء لايزال في دور التمهيد ، محتاجاً إلى المعدات والمنقذين .

وأنشأ مدرسة القضاء الشرعي وهي تغضب الخديو واناساً يتبعونه من شيوخ الأزهر الذين كانوا يكرهون الاصلاح في معهدهم ويحبون في الوقت نفسه أن يستأثروا وحدهم بمناصب القضاء الشرعي والمحاماة الشرعية وما اليها من المناصب . وكان إصلاح المحاكم الشرعية أمراً لايدخل في برنامج وزارة المعارف العمومية ، فلا موجب لاهتمام سعد به ومغاضبة الخديو من أجله إلا اهتمامه بالاصلاح حيثما استطاع وجهد ما استطاع .

كان الخديو حريصاً على استبقاء الأزهر في قبضتـــه لاطلاق يديه في اختيار القضاة الشرعيين والاشراف على المجالس الحسبية وما يعهد اليها من محاسبه الأوصياء على التركات والنظار على الأوقاف ، ولكنه كان يعارض في اصلاح الأزهر وتمكينه من اعداد القضاة والمعلمين والمحامين على الوجه المطلوب . وقد تعب الشيخ محمد عبده في علاج هذا الاصلاح العسير حتى نفض يديه آخر الأمر واضطر إلى اعتزال منصبه في مجلس الأزهر الأعلى . فلما تصدى سعد لهذه المعضلة العصيبة هاجمته الأغراض والسعايات والعراقيل من كل جانب ، فعزم عزمته و « نكب عن ذكر العواقب جانباً » كعادته

حين يتصدى لأمر هو على يقين من صلاحه ومن وجه الحق فيه ، وجاء إلى مجلس الوزراء الذي سينظر في المشروع وهو معول على أمر من أمرين : إما مدرسة القضاء ، وإما الاستقالة وهو غير آسف .

قال سعد في بعض أحاديثه لنا عما جرى في تلك الجلسة بينه وبين الخديو: أن الأقاويل اختلفت في المناقشة التي دارت بيني وبين الخديو في ذلك اليوم. فقال أناس إنني ضربت على المنضدة بيدي وقلت في وجه الخديو : دعني أدافع عن مشروعي ! وان الخديوي أجابني حينذاك ساخراً : يظهر أن الباشا لم ينس بعد صناعته القديمة ... يعني المحاماة ، وقال أناس غير ذلك مما يجري مجراه ، والصحيح أنني لم أضرب على المنضدة بيدي ولم يعرّض الخديو بسابق عملي فى المحاماة . وانما شاهدت من سموه في تلك الجلسة ميلاً ظاهراً إلى رفض المشروع بعد ماشجعني على المضي فيه ، ورأيته يأبى عليّ المناقشة والشرح أمام زملائي الوزراء ....

قال رحمه الله بفكاهته المعهودة : وكنت قد انتقلت من القضاء إلى الوزارة « بعبلى » . فد أبت على الشرح والاستدلال وقلت : انني أفهم أن المناقشة حرة ، وأود أن أعرف المانع من تنفيذ المشروع ولا أدري أن هـــذا الكلام يغضب الخديو ويثقل وقعه على سمعه . فاحمر وجهه كلون طربوشه ، وسمع أصحابنا الوزراء مني هذه اللهجة فأيقنوا أنني لاأقدم عليها إلا وأنا مؤيد بقوة خفية ، ووهموا أن لورد كرومر يريد إنشاء المدرسة على الرغم من جميع العقبات ، فأجازوا المشروع بالاجماع وبقي الخديو وحده معارضًا فيه ! والحقيقة أن لورد كرومر لم يفاتحني في المسألة إلا بعد أن سمع بما دار بيني وبين الخديو من المستشار المالى ، وقد كان يحضر جلسات مجلس الوزراء .

وهكذا نشأت المدرسة التي قامت في طريقها كل هذه العراقيل ، مدرسة لاضرر فيها على أحد من الأزهريين الراغبين في ولاية القضاء أو الاشتغال

بالمحاماة لأنها تختار منهم طلابها وخريجيها ، وكل مافيها أنها تعين على الاصلاح حين لم يكن في الأزهر سبيل إلى الاصلاح ، وأنها تجمع بين علوم الدين واللغة والعلوم العصرية ، ولا تخل بالمأثورات الصالحة ، فينتفع بها القضاء الشرعي وتنتفع بها الثقافة الشرقية .

ولقد نظر سعد إلى موظفي الديوان كما نظر الى المدارس والتعليم ، فأوسع للمصريين صدور الوظائف في التفتيش والادارة ، واختار منهم وكلاء للمدارس الثانوية تمهيداً لترقيتهم الى وظائف النظارة وما فوقها . بعد أن كانت محرمة عليهم موقوفة على الأنجليز دون غيرهم الا فيما ندر ، وأعانهم على الظهور والعمل في مختلف النواحي كلما وجد موضعا لأعانة.

ونعتقد أن الفائدة التي أفادها التربية الوطنية بالقدوة الشخصية كانت لاتقل عن فائدته بأعماله وخططه ومشروعاته ، لأنه قد أشع حوله نوراً من الصراحة والاستقامة ، كان له أثر ناجع في جلاء النفوس التي ران عليها النفاق وسوء الطوية ، وفتح أبوابه للموظفين والطلاب يتقبلهم جميعاً ويستمع اليهم جميعاً ولا يتوانى عن إنصاف ذي حق ولو كان غريمه من أكبر الرؤساء ، وقد تلطف السير الدون غورست مرة فأحب أن ينبهه من طرف خفي إلى وجوب المداراة في الانصاف لئلا يجتريء الصغار على الكبار فقال لهسعد : « انه مامن موظف يظلم آخر إلا وهو رئيسه وأكبر منه . فمتى نجهر بانصاف المظلوم إذن ؟ ولماذا نسهل الظلم على الظالم ليتمادى فيه ولا نسهل الانصاف على المظلوم ليجتريء على طلبه وحفظ حقه ؟ »

جاءته يوما شكوى صارخة من ظلم فادح أصاب موظفاً صغيراً في الوزارة ، فراعه ماقرأ فيها واستدعى صاحبها فقال له ; « انك أزعجتني بشكواك . وقبل أن أشرع في تحقيقها أحب أن أفهمك انني سأنصفك من كائن من كان إذا تبين لي صدقك . ولكني غير معفيك من الجزاء الصارم إذا تبين لي غير ذلك . فهل أنت على استعداد ؟ قال الرجل نعم . أنا راض

بحكم وزير اليوم قاضي الأمس » .. فلما أسفر التحقيق عن صدق الرجل انصفه لساعته ، وقال له وهو يبلغه أمره بقبول شكواه وإنصافه : « إحمد الله ! إني ما كنت لأدعك تزعجني ذلك الأزعاج بمثل تلك الشكوى الصارخة ثم تنجو من العقوبة لو كنت على باطل.»

وكان يحب النظام والمحافظة عليه ولكنه يحب أن يحسب حساباً للعواطف الانسانية النبيلة ولا يفرضه نظاماً آلياً على آلات لاتفكر ولا تشعر . فلماخرج الطلاب من المدارس العليا والثانوية في صبيحة اليوم الذي شيعت فيه جنازة مصطفى باشا كامل ومشوا فيها باعلام مدارسهم في طليعة المشيعين غضب دنلوب غضباً شديداً واقترح إلغاء الامتحانات تلك السنة وفصل بعض الطلاب الكبار مع حرمانهم من جميع الامتحانات المقبلة . فوقف له سعد وقفة لايتزحزح عنها ، وقال : « إنها غاشـــية حزن ألمت بالأمة بأسرها ، فلا يعقل أن ينأى عنها شبان مصريون لمجرد كونهم طلاباً في مدارس أميرية.»

وإذا ذكرنا أن سعداً كان أول وزير مصري تحدث إلى الصحف ، وأول وزير مصري خرج من ديوانه للطواف في الأقاليم ، وأول وزير أبطل التحية العسكرية التي كان يقابل بها الوزراء على أبواب الدواوين . وأول وزير مصري قرر إقفال المدارس للاحتفال برأس السنة الهجرية ، علمنا أنه قد أفاد التربية الوطنية حقاً بالقدوة الشخصية كما أفادها بالخطط والأعمال . فان لكل عمل خطير بداية صغيرة ، وان لبعض المراسم أثراً في تبديل العادات الشعبية والايحاء إلى الضمائر لايقل عن أثر الدساتير المكتوبة والحقوق المكسوبة ، ولاشك أن اتصال سعد بالرأي العام كان أول اعتراف بسلطة الأمة وحق الرأي العام في الرقابة على الحكومة ، وأن خطوته الأولى التي خطاها في اثبات وجود الوزير واخلاء الوظائف الكبيرة لأبناء البلاد كانت بداية استقلال الموظف المصري في جميع الوزارات.

وزير الحقانية

في أواخر سنة ١٩٠٨ استقالت الوزارة الفهمية فخلفتها الوزارة البطرسية . . . وفي أوائل سنة ١٩١٠ قتل بطرس غالي باشا فاتفق الخديو والسير الدون غورست على دعوة محمد سعيد باشا وزير الداخلية لرئاسة الوزارة الجديدة ، ولم يُدع لها سعد مع أنه أقدم عهداً بالمنصب الوزاري من محمد سعيد ، لأنه لم يكن من أصحاب الحظوة عند الأمير ولا عند العميد ، وإنما كانا يحتملان بقاءه في الحكم احتمالا ، لأنه أهون الأضرار .

وكانت وزارة الحقانية من نصيب سعد في الوزارة الجديدة ، وكان اختياره لها في ظاهر الأمر من قبيل الترقية والترضية ، لأنها احدى الوزارات الثلاث التي جرى العرف على اعتبارها وزارات الدرجة الأولى : وهي وزارة الداخلية ووزارة المالية ووزارة الحقانية ، ولما كانت وزارة الداخلية ورئاسة الوزارة عملاً واحداً كما جرى العرف الغالب في مصر ولا يزال جارياً الى الآن — فالوزارة التالية لها التي تصلح لرجل نشأ في المحاماة والقضاء هي وزارة الحقانية .

هذا في الظاهر . أما في حقيقة الأمر فقد كان الغرض من اسناد الحقانية إلى سعد تقييده واتقاء صدماته ، لأن الحقانية هي وزارة التشريع والقضاء ، والتشريع كما لا يخفى من عمل مجلس الوزراء كله لا من عمل وزير الحقانية وحده ، والقضاء عمل تتولاه المحاكم ولا دخل فيه للوزير الا الرقابة من بعيد . فوجود سعد في هذا المنصب هو أسلم الحلول في تلك الحالة : أسلم من رئاسته للوزارة ، وأسلم من خروجه ، وأسلم من بقائه في وزارة المعارف العمومية .

وفي وسعنا بعد ماقدمناه من تاريخ سعد أن نعرف ماذا هو صانع في

وزارته الجديدة ، بل في وسعنا أن نعرف ماذا هو صانع في كل مجال إذا نحن عرفنا ذلك المجال وعرفنا أعماله وحدوده ، فليست هذه الشخصية من الشخصيات الغامضة التي يكثر فيها التخمين والاستكشاف ، أو تكثر فيها الاغوار والسراديب ، ولكنها شخصية يصح أن توصف « بالحسابية » لانها لا تدور الا على أمور معلومة المقادير مرسومة الغايات ... فأينما كانت فهناك كرامة واصلاح وإنصاف مظلومين ، ولا يبقى عليك الا أن تعرف الأعمال التي تتناولها هذه المقاصد الثلاثة لتعرف ما يعمل فيها .

كرامة له وكرامة لغيره ، وذلك أول شرط من شروط الكرامة النبيلة أو الكرامة التي تقوم في أساسها على قوة صحيحة . فان النفس الكريمة حقاً ليؤذيها أن ترى الذل والصغار في غيرها لأنهما وضَر تنفر منه الطبيعة القوية . أما أولئك المتكارمون الذين يقيسون عزتهم بالقدرة على إذلال غيرهم فأولئك لا يعافون منظر الذل ومن ثم لا يشعرون بحقيقة العزة ، وإنما يعيشون في عالم من ظواهر مصطنعة زائفة تروج في أرخص الأسواق .

علمنا مما تقدم أن سعداً كان يأبى على وزارة الحقانية وهو قاض أن تحاسب القضاة على أخطائهم بالمنشورات العلنية، وأنها عدلت بعض العدول عن هذه العادة إلى كتمان أسماء القضاة في المنشورات العلنية والاكتفاء بتوجيه النقد إلى القاضي المقصود في رسالة خاصة ، فلما تولى وزارة الحقانية كان العمل فيها جارياً على تنبيه القضاة إلى أخطائهم بكتاب يطلع عليه من يرسلونه من الوزارة ومن يتلقونه من الموظفين في المحاكم . وكان شفيع الوزارة في هذا المسلك أن أخطاء القضاة إنما تظهر على يدي لجنة المراقبة بعد اطلاعها على تقرير المفتش الذي تناط به مراجعة الأحكام والتعقيب عليها ، ولجنة المراقبة مؤلفة من المستشارين الملكيين ووكيل الوزارة والنائب العام ومفتشى الديوان القضائيين ، وكلهم من جهابذة القانون وأصحاب الرئاسة على مئات الموظفين . فاذا صدر منهم تنبيه إلى

بعض القضاة فذلك أمر لا غرابة فيه ولا مخالفة لنظام الأعمال في الدواوين.

فلما عرض على سعد أول تنبيه من هذا القبيل أنكره وشعر بما فيه من الغضاضة على القاضي الذي سيرسل اليه ، وقال فيما رواه أمين سره الأستاذ فؤاد كمال بك : « أنه يرى كفتي الميزان في هذا التصرف غير متعادلتين ، فهو من الجهة الواحدة يرى أن الطرف الملوم هو قاض مثقل بأعباء العمل مكدود الذهن مشغول الوقت ، يمضي حكمه في قضية من بين مئات القضايا التي يحكم فيها . ويرى من الجهة الأخرى الطرف اللائم هو أولا مفتش الحقانية وثانياً أعضاء لجنة المراقبة ، وكلهم من أساطين القانون وجهابذة الفقه يتناولون هذا الحكم الذي أصدره القاضي في زحمة العمل فيجعلونه محل البحث الدقيق في فسحة من الوقت وصفاء البال وتمكن من الرجوع الى مختلف المراجع والمطولات . فاذا فرض جدلاً أن القاضي كان حقيقة قد أساء التصرف أو أخطأ وجه الصواب ، فان له من الظروف المحيطة به شفيعاً للمعذرة ، وان لم يكن بد من لومه فلا يجوز بحال ما أن يوجه اليه اللوم في خطاب رسمي يمر على مرؤسيه ويشهر أمره في المحكمة ، فيلحق بهيبة القاضي من الأذى ما لا تحمد عقباه . هذا على فرض أن القاضي كان فى الواقع مخطئاً ولكن قد يتفق — وهو أمر سهل الاحتمال — أن تكون المسألة مجرد خلاف في وجهة النظر بين القاضي واللجنة ، كما قد يتفق أن يكون القاضي متأثراً في حكمه باعتبارات داخلية لم يرأ ولم يستطع تفصيلها في حكمه ، ولكنه إذا أبانها جعلت الحق في جانبه . فكيف يصح اذن لومه قبل أن يسمع دفاعه ؟ »

قال الأستاذ كمال : « لهذه الاعتبارات كلها رفض سعد باشا أن يتبع ما كان يتبعه أسلافه وقال : أما أن أمضي خطاباً كهذا فلا ، ولكني أدرس المسألة فاذا اقتنعت برأي اللجنة فاني مع ذلك لا أسارع الى لوم القاضي ولا أعرضه للأهانة على مشهد من مرؤسيه ، ولكني بصفتي شيخ القضاة أستدعيه الى مكتبي وأسمع دفاعه ، فاذا أقنعني بصحة رأيه أعطيته الحق ، وإلا وجهت

اليه من اللوم الشفاهي ما يكون أبلغ وقعاً الف مرة من كل لوم كتابي مع اتقاء محذوره ، وجرى الباشا فعلاً على هذه الطريقة . وقد اتفق ان ظهر له الحق في جانب القاضي فانصفه» (١)

ومن هذا المثل تبدو تلك الكرامة الحقيقية التي قلنا أنها لاتوجد إلا في خلائق الرجل الكريم الحق ، فانه يغار عليها في غيره كما يغار عليها في نفسه ، ويسوءه أن يتعرض الآخرون لغضاضة مهينة كما يسوءه أن يتعرض هو لتلك الغضاضة ، ويعاف الذل حيث كان ولو لم يمسسه في كبريائه ، وذلك هو الفرق بين الكرامة المحمودة والغطرسة الذميمة ، فان الغطرسة الذميمة هي التي تستريح الى اذلال الآخرين ولا تغار على كرامة إنسان ، وهي التي لا تميز بين الكبرياء بحق والكبرياء بباطل ، ولا تلوم الناس لأنهم اعتدوا عليها مبطلين بل تلومهم لأنهم عرفوا لأنفسهم كرامة ولو كانت صادقة وعلى صواب ، ولهذا يستخذي المتغطرس حين تصدمه القوة في سواه ، ولا يزداد الكريم إلا انتصاراً لكرامته حين يمسها من يتطاول عليه ، لأنه يقرن أنانيته بالحق ولا ينقاد للانانية العمياء .

واهتم سعد بكرامة المحامين كما اهتم بكرامة القضاة ، فأسس لهم نقابة تحميهم وتصون حقوقهم ، وتجمعهم إلى هيئة واحدة يناط بها الدفاع عن سمعتهم وشرف صناعتهم ، ويشترك أناس منها في محاكمتهم ومحاسبتهم ، بعد أن كان أمرهم موكولاً في جميع ذلك إلى غيرهم ، وكانوا لا يملكون لأنفسهم نصفة من قاض أو رئيس يعتدي عليهم ، وفارق الوزارة وهذه النقابة على وشك التمام .

إلا أن غيرته على القضاء أو المحاماة فضيلة لا تحتاج منه إلى غير خلائقه الشريفة وفطرته المستقيمة ، ولا تكلفه خصومة لأحد من الأقوياء غير الجهد الذي لابد منه لاقناع معارضيه في رأيه . فلو اكتفى بها لكان فضله

---

(١) راجع مقتطف مارس سنة ١٩٢٨

فيها فضل النية الصالحة والخلق الشريف والجهد المأمون العواقب ، وهو على ذلك فضل ليس بقليل.

لكنه لم يكتف بانصاف القضاة وانصاف المحاماة ، بل شغل نفسه بانصاف آخر يدخل في أعمال وزارة الحقانية ولايقدم عليه كل وزير ، لأنه انصاف يصدم الأقوياء من أصحاب الجاه والثراء ، وهو انصاف القصَّر والمحجور عليهم من طغيان القيمين والأوصياء .

أخذ نفسه بانصاف كل مظلوم مهضوم الحق من هؤلاء القصَّر والمحجور عليهم الذين تعرض حساباتهم على المجالس الحسبية ، فلم يتراجع ولم يقف عندحد الحذر والمجاملةحينما عرَّضته قضية من قضاياهالمصادمةمرهوبة جمعت عليه كل قوة في البلاد المصرية ، لأنها مصادمةالمال ومصادمة اللورد كتشنر ومصادمة الأمير عباس الثاني ، وهما قابضان على زمام كل قوة فعلية أو شرعية في الحكومة .

وموجز القضية أن أميرة مصرية تزوجت من روسي مسيحي فصدر الأمر الخديوي بمحو اسمها من الأسرة وإحالة ملكها إلى قيم يديره ويقدم حسابه إلى وزارة الحقانية . وكان هذا القيم من رجال الخديو بطبيعة الحال وصديقا للورد كتشنر يصاحبه في رحلاته وزياراته ويعينه على بعض شأنه . ويقال ان كتشنر كان يحسبه من عيونه على الخديووان الخديو كان يحسبه من عيونه على كتشنر ، فبهذا وذاك يحظى بالرضى من الجانبين.

فلما راجع سعد حسابه لاحظ عليه خللاً مستفيضاً وأشار بعزله من القوامة . فلجأ الرجل إلى كتشنر يشكو اليه ، وعز على كتشنر أن تجترىء الوزارة على صديق من خاصة عشرائه ، وأن يقال انه عجز عن حماية الرجل الذي يرى أبداً معه في غدواته وروحاته . فطلب إلى سعد أن يبرز الوثائق من أوراق « الدائرة » مع بقاء القيم مسيطراً عليها يحميه كتشنر من جانب

ولا يخذله الخديو من الجانب الآخر . وإنما كان كتشنر في الحقيقة يتمحل الأسباب للخلاص من سعد باشا ويحسب أنه قادر على المجازفة باقصائه عن الحكومة ، لأنه رجل عسكري تعود الطاعة والزلفى ولم يتعود من الوزراء المصريين ولا من المرؤسين الانجليز أن يقابلوه بارادة كارادته وكرامة لا تنحني أمام هيبته . فاتخذ من مسألة القمم المطعون فيه سبباً لاحراج سعد واعناته ، وكتب إلى حكومته بلندن يطلعها على مانواه وينتظر اقرارها لرأيه . وفيما هو ينتظر الرد وقعت بينه وبين سعد في دار الوكالة مشادة عنيفة فخرج سعد مغضبًا وكتب استقالته لأنه لم يستطع التوفيق بين ضميره والسلطة الفعلية ، وكان من اليسير عليه أن يتحامى هذه المصادمة لو كان في استطاعته الأغضاء عن باطل ، وهو مفتوح العينين.

قالت دائرة المعارف البريطانية وهي تشير إلى هذه القضية : « لم تكن أدلة زغلول كافية ولكنها ، كما وقر في الاذهان ... صحيحة في أساسها »

ومن الواضح أن هذه القضية الكبيرة ليست على كل حال بالقضية الفريدة التي نصر فيها قاصراً مظلوماً على وصي مقصر أو مجحف ، ولكنها هي القضية الفريدة التي انتهت بتلك النهاية . وهي بعدُ واحدة من قضايا كثيرة صمد فيها للظالمين كأنهم يظلمونه في ماله ، وغار فيها على الضعفاء كأنه يغار على نفسه وأهله . وانك لتعجب ما هذا الشغل الشاغل بحماية الضعيف ولو ساقته حمايته إلى أخطر المتاعب والخصومات . أهي وراثة ؟ أهي قوة ؟ أهي رحمة ؟

هي ولا شك وراثة . لأننا لم نعرف من أسلاف سعد الا من كان يغامر بحياته وماله لرعاية ضعيف أو فقير مغلوب.

وهي ولا شك قوة . لأن الرجل الذي ينهض لكفاح الغاصبين لا يفعل ذلك الا وفي أطوائه شعور بالقوة وانف من تسليم الخائف الجبان .

وهي ولا شك رحمة . لأن الرجل قد يكون قوياً ثم يجرب قوته في

شيء غير نصره الضعفاء ورد الحقوق ، وربما جربها في ظلم أولئك الضعفاء واغتصاب تلك الحقوق.

إن المناصب لتجور على المناقب الانسانية في كثير من الوزراء ، وإن أيامها لتحسب أحياناً من أقفر الأيام في تواريخ العظماء ، فمن فضيلة سعد في المناصب أنه خرج بها عن تلك السنة فجعلها من أعمر أيامه وأجمل صفحاته ، ولا نحسب أنه كان يقضي تلك الفترة من تاريخه في خير مما قضاه في سنواته الست بين الوزارتين.

ملاحظات على سعد
في وزارتي المعارف والحقانية

لكل عامل في الحياة السياسية صفحة من الحسنات وصفحة من السيئات وليس الوزير الصالح هو الذي تخلو حياته السياسية من السيئات فهذا غير موجود ولن يوجد ، ولكنه هوالوزير الذي تربى حسناته على سيئاته وترجح فضائله على عيوبه . فاذا ثبت مع هذا أنه مختار في صوابه مضطر في خطئه ، وان له عذراً سائغاً فيما أخطأ وما أساء فليس هو من الوزراء الصالحين وحسب ، بل هو من أصلح الوزراء الذين يرجون في عالم السياسة وقد كانت أخطاء سعد المحسوبة عليه من هذا القبيل ، ولا سيما الخطأ الذي نسبوه اليه في صدور قانون المطبوعات .

لم يبرأ سعد من أخطائه هذه ولا حاول أن يسترها ، بل اعترف بها اعتراف الرجولة الجريئة والصراحة الواثقة غير مضطر ولا مسوق إلى الاعتراف . فقال في إحدى خطبه بالجمعية التشريعية : « اعترف اني — وأنا وزير — قد عملت بحسن نيـــة واخلاص عملاً لو عرض علي اليوم لكنت أول المعارضين فيه . فقد عرض علي قانون المطبوعات فعارضت فيه أولاً ثم لم ألبث ان وافقت عليه واشتركت في تطبيقه لظروف بررتها في ذلك الوقت أمام نفسي ، وها أنا اليوم نادم على ما فعلت بالأمس.»

وقال أيضاً : « كنت قاضياً وكنت وزيراً ، وها أنا اليوم عضو بينكم في الجمعية التشريعية وأحس في نفسي بأن شعوري كان يختلف باختلاف تلك المراكز جميعها ، واني ربما كنت أرى الرأي في حالة ثم أرى غيره في حالة أخرى . ومع ذلك كنت حسن النية في جميع الحالات ، فلا تهولنكم أشخاص

الوزراء ولا الفضل الذي تعرفونه فيهم ، فقد تتغلب عليهم مراكزهم فيعملون بحسن نية ما يظنون أن فيه فائدة للأمة وليس هو كذلك »

وعلينا نحن الذين نترجم لسعد أن نعرف له حقه أو نعرف ما له وما عليه من أخطائه ، ففي مسألة قانون المطبوعات يحسن بنا أن نذكر « أولاً » أنه كان وزيراً للمعارف ولم يكن وزيراً للحقانية عند صدور القانون ، فلم تكن له يد في تحضيره وابتعاثه ، وانما كان الأمر محصوراً في باديء الأمر بين الحكومة الانجليزية والخديو ورئيس الوزارة ، ثم اتصل بحسين رشدي باشا وزير الحقانية ومحمد سعيد باشا وزير الداخلية ومنهما اتصل بسعد باشا لأول مرة

ويحسن بنا أن نذكر « ثانياً » أن سعد باشا رفض الموافقة على القانون عند ما علم بنية اصداره . وقال ان الانجليز يعلنون أنهم تركوا لأمير البلاد الأمر في سياسة حكومته بعد عزل كرومر ، فاذا افتتحنا هذا العهد بتقييد الحرية قالوا إننا لا نطيق الحكومة الحرة ولا نصلح لها : . ولا مسوغ - بعدُ - لهذا الاهتمام بالمشاغبين فهم فئة قليلة ليس يسمع لها صوت .»

وأن نذكر « ثالثاً » أن سعدا لم يعدل عن الرفض الا بشرط واحد لم يتحول عنه : وهو تعديل القانون وتلطيف بعض قيوده وأحكامه ، وقد تم هذا التعديل بعد معارضة من الأمير ومن الانجليز .

وأن نذكر « رابعاً » أن الصحف كانت تكتب بعد صدور القانون بحرية أوسع جداً من الحرية التي كانت تتمناها في بعض العهود الدستورية الحديثة ، وهي العهود التي تولاها خصوم سعد أو قابلوها بالتأييد والتأمين .

وأن نذكر « خامساً » أن سعداً في تبريره لعمله لم يكن يعول على الأسباب التي يقبلها الوزير في المنصب ولا يقبلها الرجل المستقل البعيد من غوايات المناصب ومحظوراتها ... فنحن من ألد أعداء الرقابة الادارية على الصحف ولا نعرف لأحد حقاً في مراقبتها غير القضاء النزيه . ولكننا نعلم أن أناساً

كثيرين تتبعوا الأسباب التي أوجبت صدور قانون المطبوعات في تلك الفترة فعلموا أن تبريرها أمام الضمير أمر غير عسير على طلاب الحرية خارج المناصب . فضلاً عن الوزير الذي يريد لنفسه الحرية في عمل الخير كما يريد الكاتب حرية الانتقاد .

سألت سعداً في مسألة قانون المطبوعات لأستوضح ما قاله بالجمعية التشريعية لا لأنني أرى لهذه المسألة خطراً يطول التفكير فيه . فقال لي : « انني من وجهة المبدأ أرى أن تقييد الكتابة غير جائز . أما الكتابة التي كانت حاصلة فعلاً في تلك الأيام فغير الجائز في نظري وفي نظر غيري هو تركها تتدهور في الهاوية التي كانت تندفع اليها. »

وكل من رجع إلى الكتابة التي كانت « حاصلة » في تلك الأيام جزم بأن سعداً كان على حق في حكمه عليها من وجهة نظره ومن وجهة أنظار كثيرة.

ولا نبعد بعيداً في نقل الأمثلة العديدة ، بل نقصر القول على موقف تلك الصحافة من الأمثلة التي نحن بصددها في تاريخ سعد نفسه ، لأن الحكم عليها أيسر من شرح المسائل البعيدة التي لا يستحضرها القاريء ولا تدخل فيما رويناه.

لما انشئت مدرسة القضاء الشرعي كان الشيخ عبد العزيز جاويش مفتشاً بوزارة المعارف العمومية وكان يطمع في نظارتها . فاخلف سعد رجاءه وأسندها إلى زميل له في التفتيش هو عاطف بركات بك . فحنق الشيخ جاويش وأسرّها في نفسه ، إلى أن فوتح في تحرير صحيفة اللواء بعد موت مصطفى كامل فخرج وهو لا يفكر في شيء غير التشهير بسعد والحملة عليه .

ولم ينتظر طويلاً حتى بدأ هـذه الحملة المريبة التي لا تستند إلى شيء من الحقيقة ولا شيء من المروءة . ففي الوقت الذي كان سعد فيه يناضل دنلوب وأعوانه ونفوذ الاحتلال من ورائه لتحطيم القيود التي يقيد بها أيدي الوزراء المصريين كان الشيخ جاويش ينسى أدب الصحفي الشريف وما يقتضيه من تأييد هذه التجربة التي يتوقف عليها مصير الاستقلال ، ولا يبالي ان يفتري

الأ كاذيب وهو عالم بافترائها ، ويزعم أن وزير المعارف آلة في يد الانجليز يسخرونه التسخير الأعمى بلا معارضة منه ولا سؤال ! وبلغ من سخفه في تلفيق المزاعم أنه زعم أن دنلوب كان يكتب الخطب لسعد باللغة الانجليزية وأنه هو — الشيخ جاويش ! — كان يندب مع غيره لترجمتها إلى العربية.. ثم يلقيها سعد باسمه وهو صاغر مغمض العينين . . . كأن هذه الترجمة لا تعيبه كما يعاب الالقاء ! ! وكأنما خطيب الشرق الذي لم يشهد خصومه بمقدرة فائقة كما شهدوا له بمقدرة الفصاحة ومضاء الحجة وقوة العارضة كان في حاجة إلى خطبة يكتبها له مستشار لم يكن يحسن الكلام .

ولما كان عاطف بركات ابناً لأخت سعد زغلول حاول الشيخ جاويش أن يصرف هذا الاختيار إلى غرض واحد وهو إيثار القرابة على الكفاءة . وهو يعلم أن كفاءة عاطف قد نوهت به كثيراً قبل وزارة خاله ، ولو كان سعد من أصحاب ذلك العدل الرخيص المزيف لظلم عاطفاً مخافة على سمعته من أن يقال إنه ظالم . . . ولكن عدل الرجل كان أصح وأكبر من أن يتقي التهمة الكاذبة بالجناية على كفاءة عاملة . فاختار عاطفاً وأنصف باختياره إنصافاً مضاعفاً . لأن مدرسة القضاء الشرعي قد صارت على يديه في طليعة المدارس العليا إدارة وتعليماً وعناية بالثقافة والأخلاق ، وكانت قدرة عاطف على إحياء الملكات وغرس الاستقلال في الضمائر قدرة مشهودة لا يجادل فيها معاند . ولو أن سعداً أسند نظارة المدرسة إلى الشيخ جاويش لفشلت كما فشلت جميع أعماله في التعليم والسياسة ، ولاستحق سعد الثناء من لسانه وقلمه ، ولكنه كان يستحق الملام من جميع المنصفين .

ولا يفوتنا أن نلاحظ أن طريقَي سعد وجاويش في الوطنية طريقان لا تلتقيان ولا تتجاوران . فسعد يعمل لاستقلال مصر بأيدي المصريين لتكون مصر للمصريين ، أما جاويش فتونسي مشمول بالحماية الفرنسية لم

يزل يستمسك بها إلى يوم محاكمته في قضية « الكاملين » .. وهو من دعاة الخلافة العثمانية لا يريد لمصر إلا منزلة الولاية التابعة من السيد المتبوع ، وقد كان من آماله في الحرب العظمى أن يتقلد فيها مشيخة الاسلام بعد فتحها على أيدي الجنود التركية . فشقي بدعوته هذه ذلك الرجل النبيل الكريم محمد فريد رئيس الحزب الوطني . فانه كان معه في الاستانة وكان يدعو إلى استقلال مصر ويتخذ له شعاراً « مصر للمصريين » . . . فكان لا يلقى من جاويش إلا المكيدة والسعاية والتآمر عليه مع ضباط « تركيا الفتاة » الذين يستكثرون على مصر أن يعترفوا لها بالاستقلال ، وينوون إدخالها في حوزة الدولة العثمانية ، بولاية الصدر الأعظم سعيد حليم.

ولعلنا نتمم سيرته المجملة بما انتهت اليه في أعقاب الحرب العظمى ، فقد وصل إلى مصر خلسة بوسيلة مريبة . وكان وصوله اليها في إبان الحركة الانتخابية للحملة على سعد وأصحابه من جديد ، ثم اتجهت اليه شبهة في حادث الاعتداء على سعد لم تقم عليها الأدلة القاطعة فأخلي سبيله ، ثم شملته الرعاية فانتظم في خدمة الحكومة ، وقضى بقية أيامه موظفاً بوزارة المعارف كسائر الموظفين ، لا يمتاز بقدرة ولا بفضيلة استقلال . . . والمستور بعد ذلك من أحواله أكثر من المشهور.

خرج هذا الرجل من وظيفته بوزارة المعارف لينتقم لمطامعه ويقود حملة الصحافة على وتيرة واحدة من التشهير والتلفيق ، فاذا استطاع سعد أن يبرر أمام ضميره تقييد كتابة كهذه الكتابة فهو لا يتعسف كثيراً ولا يحتاج إلى غواية المنصب ليهتدي إلى ذلك التبرير .

***

وليس من أخطاء سعد التي يهول بها خصومه بعد مسألة قانون المطبوعات إلا مسألة واحدة يذكرونها بين مساوئه الكبار وهي عندنا من أجمل مآثره

في الوزارة، إن لم تكن أجملها كلها في حسن الأيثار وبراعة الحيلة. ونعني بها موقفه من مسألة قناة السويس، وهذا تلخيص ذلك الموقف كما يعرفه ناقدوه ومحبذوه:

طلبت شركة قناة السويس الى الحكومة المصرية أن تمد لها أجل الامتياز أربعين سنة بعد مدته التي تنتهى في «١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨» على أن تقسم الأرباح مناصفة بين الحكومة والشركة، وأن تدفع الشركة إلى الحكومة أربعة مليونات من الجنيهات على أربعة أقساط تبتديء من سنة ١٩١٠ وتنتهي فى سنة ١٩١٣ وتتجاوز الحكومة من أجل ذلك عن خمسة عشر في المائة من أرباحها ابتداء من الأجل الجديد.

فهذه الصفقة كانت خاسرة في رأي فريق كبير من الأمة ورابحة في رأي فريق آخر، ولا زال أناس يعتد برأيهم يعتقدون أن رفضها كان من الخطأ والتعجل، لأنه من المحتمل أن تطلق الحرية لجميع السفن في عبور القناة بغير رسم ولا ضريبة، بعد أمد غير بعيد.

فلما عُرض هذا الطلب على الوزارة البطرسية احتاجت إلى من يدافع عنه أمام «الجمعية العمومية» فلم تجد بين أعضائها من هو أقدر من سعد على هذه المهمة، فلم يقبل الدفاع عنه إلا على شرط تتعهد به الحكومة، وهو تخويل الجمعية العمومية الرأي القاطع في هذه المسألة تجيزها إن شاءت وترفضها إن شاءت دون أن تخالفها الحكومة في قرارها، فقبلت الوزارة شرطه ونظرت الجمعية العمومية في المسألة فقررت رفض الطلب، ونفذ القرار، ولم تجدد الشركة طلبها بعد ذاك:

فاذا جاز لبعض الناقدين أن يحسبوا هذا الموقف من الأخطاء على فرض الجزم بخسارة الصفقة فهو في اعتقادنا ضرب من الفداء قلما ترتقي اليه همم الفدائيين، لأن الفدائي يخسر الراحة والمصلحة ولا يخسر العطف وحسن الأحدوثة، فأما

أن يعرض نفسه للنفور والتشهير ليبوء غيره بالعطف وحسن الأحدوثة -
فذلك فداء لا يطيقه إلا الأفذاذ من عظماء الرجال .

ولهذا الشرط الذي اشترط سعد فضيلة أخرى في ميدان الحركة الدستورية ، اذ كان تخويل الجمعية العمومية رأياً قاطعاً في هذه المسألة الخطيرة أول خطوة ثابتة في طريق الدستور الصحيح والرقابة القوية القومية ، فكان من المتعذر بعد ذلك أن تنازع الأمة في استحقاق الدستور .

فاذا كان موقف سعد في مسألة القناة خطأ فهو خطأ لم تقع خسارته على أحد غيره ، وأما المكسب كله فيها فقد كان من حظ الأمة وحظ الجمعية العمومية .

الحركة الدستورية

بدأت الحركة الدستورية في مصر على عهد الخديو اسماعيل .

وكان اسماعيل يشجعها ويحرض عليها ، لأنه كان في ضيق شديد من الرقابة الأوربية على خزانة الدولة بعد ما تورط فيه من الديون الكثيرة . فكان يرجو أن يستعيد لنفسه بعض السيطرة على الحكومة من طريق المجلس النيابي والوزارة الدستورية ، ثقة منه بأن المصريين يبغضون الرقابة الأجنبية ويساعدونه على تخليص البلاد من أوهاقها .

وتجددت الحركة الدستورية بعد الاحتلال البريطاني في أيام الخديو عباس الثاني ، وكان للخديو ضلع في هذه الحركة أيضاً . لأنه كان يشكو من رقابة اللورد كرومر وطغيان نفوذه في جميع أنحاء الحكومة . بحيث لم يترك له من الأمر الا الشكل الرسمي والعنوان الظاهر . فرحب بالحركة الدستورية وحض عليها لأنها تنقص من نفوذ كرومر ولا تنقص من نفوذه شيئاً يحرص على بقائه . ولعله كان يرجو كما رجا اسماعيل من قبله أن تفك عنه بعض القيود وتهيء له أسباب المداخلة بين قوة الاحتلال وقوة الأمة .

وكان بعض أعوان الخديو عباس ظاهرين في هذه الحركة ، وقد أيقن الانجليز أن الخديو كان يوعز الى مصطفى كامل باشا صاحب اللواء والشيخ علي يوسف صاحب المؤيد بانتقاد الاحتلال وكبار رجاله وشن الغارة على اللورد كرومر وأساليب حكمه . وسمع الانجليز كذلك أنه أعان مصطفى كاملاً بالمال لاصدار الصحف الأفرنجية ونشر الدعاية في البلدان الأوربية ، فخيل إليهم من الحركة الأولى والحركة الأخيرة أن المطالبة بالدستور في مصر ليست إلا مناروة خديوية ينساق اليها الشعب بغير شعور منه بالحاجة إلى النظام النيابي والرقابة على الحكومة ، وانهم اذا وافقوا عباساً على بعض

ميوله ورغباته قضوا على هذه الحركة وأمنوا انتشارها وامتدادها ولم يسمعوا للأمة المصرية مطلباً بعد القضاء على البواعث التي تدفع بها الى المطالبة .

هذه الموافقة هي التي سموها يومئذ بسياسة الوفاق ، وهي التي لجأوا اليها بعد اقالة اللورد كرومر عسى أن تضعف الدعوة الوطنية ، أو تقسم الأمة والأمير إلى معسكرين متنابذين بدلاً من معسكر واحد متفق في الوسيلة والغاية . فقوام سياسة الوفاق إذن هو توحيد قوى الحكومة وتشتيت قوى الأمة .

فارق اللورد كرومر دار الوكالة البريطانية في شهر مايو سنة ١٩٠٧ وخلفه السير الدون غورست الذي شغل في مصر منصب المستشار الداخلي والمستشار المالي بعد أن اشتغل بوظائف الحكومة المصرية منذ سنة ١٨٩٠ .

وكانت «فكرة» غورست عن دعوة مصر الوطنية هي فكرة الموظفين الأنجليز المحليين . ومنهم فريق يغلون في محاربة الدعوات الوطنية جميعاً لأنهم يعتبرون المطالبة بالاستقلال والمطالبة بالدستور إفتياتاً على سلطانهم وعلى مصالحهم فضلاً عن سلطان الدولة البريطانية ومصالحها وينظرون إلى مطالب المصريين من وراء هذه الميول والأغراض فلا يرونها إلا مشوهة منحرفة ، ويعتقدون أن الشرق لا يستحق من أساليب الحكم إلا تلك الأساليب التي إصطلحوا على تسميتها بالأساليب الشرقية ، ويعنون بها المراوغة والتلفيق ... فجاء السير الدو غورست بهذه العقيدة وهو ينوي أن يستخدم «الأساليب الشرقية» في تهدئة الخديو وتهدئة الأمة في وقت واحد .

على أن الحقيقة أن مطالبة المصريين أو فريق منهم بالدستور ليست بالمناورة الخفية ولا بالدعوة المصطنعة ، لأن المطالبين به قد طلبوه وهو معارض لأهواء الخديوين كما طلبوه وهو موافق لأهوائهم . فلم يكن الخديو توفيق موعزاً بطلبه ولا راضياً عن دعاته ، ولكن الحركة الدستورية في أيامه كانت على أشد ما عرفت به في تاريخها كله . ولم يكن الخديو عباس موعزاً بطلبه ولا راضياً عن دعاته بعد عزل اللورد كرومر وإعلان سياسته الوفاق . ولكن الحركة

الدستورية اشتدت ولم تخمد بعد إعلان هذه السياسة ، وبلغت العرائض المقدمة إلى الخديو بطلب الدستور أضعاف ماتقدم منها في عهد السياسة الكرومرية .

ولم يكن سكون الحركة الدستورية في السنوات الأولى بعد الاحتلال دليلاً على أنها مزيفة أو قريبة الزوال . لأنها لم تكن إلا من أثر الصدمة الأولى التي خيبت الآمال وبلبلت الأفكار ونفثت فيها نوافث الشك والحيرة عقب الثورة العرابية . ثم استمرت على سكونها لأن المصريين قد انصرفوا إلى مطالبة الأنجليز بالجلاء في أوائل أيام الاحتلال ، فلم يروا ضرورة للتعجيل بطلب الدستور مع انتظار الجلاء في أمد قريب ... ومن أجل هذا تضاعفت الحركة الدستورية بعد سنة ١٩٠٤ التي حدث فيها الاتفاق بين انجلترا وفرنسا على التراضي والتعاون في المسألتين المصرية والمراكشية ، فقد وضحت عزيمة الأنجليز على البقاء الدائم وضوحاً مسجلاً بالوثائق الرسمية ، وكان هذا الاتفاق الذي قصدوا به إطفاء جذوة الحمية الوطنية وتخييب رجاء المصريين في مساعدة الدول الأوربية باعثاً قوياً من بواعث النشاط واليقظة في عقيدة المصريين ، وبداية لاجتماع الآراء العامة على رأي واحد ، وتسديد الخطى إلى غاية واحدة

قلنا أن السير الدون غورست جاء بعد كرومر لتهدئة الحركة الوطنية وتهدئة الخديو في وقت واحد . . . فأما صنعه لتهدئة الحركة الدستورية فذلك إنه فكر في إصلاح المجالس المحلية ومجالس المديريات التي كانت مهملة إلى ذلك الحين . فوسع من حقوقها وأباحها بعض الرقابة على المديرين ، فلم تقنع الأمة بهذا القسط اليسير من المشاركة في الحكم . لأنها إنما طلبت الدستور في الحقيقة لتكبح به الاحتلال لا لتكبح به مديري الأقاليم .

واتفق فيما حول ذلك من الوقت أن طرأ حادثان خارجيان كان لهما أثر عظيم في أذكاء الحمية الوطنية والدعوة الدستورية : أولهما ـ وقد بدأ قبل مجيء غورست ـ هو حرب اليابان وانتصارها وهي دولة شرقية مجهولة على دولة غربية

كبيرة ، فتجددت بذلك آمال النهضة العامة في قلوب الأمم الشرقيـــة كافة.

والحادث الثاني هو فوز الشعوب العثمانية بالدستور في يوليو من سنة ١٩٠٨ ، أي بعد وصول السير الدون غورست إلى مصر بأشهر قليلة ، فقد أنال هذا الدستور جميع الأمم العربية الأخرى التي كانت تابعة للدولة العثمانية حقوق الانتخاب والانابة عنها في مجلس المبعوثين ، وبقيت مصر وهي في طليعة هذه الأمم محرومة هذه الحقوق لغير سبب وجيه في نظرها ؛ فزادها ذلك يقيناً بصواب رأيها وعسف الاحتلال البريطاني المعارض لها في طلبها.

أما ما صنعه غورست لارضاء الخديو عباس الثاني فانه بدأ باطلاق يده رويداً رويداً في أعماله الخاصة ثم في أعمال الحكومة ، فاستقالت وزارة مصطفى فهمي باشا (١٩٠٩) البغيضة الى عباس وقامت بعدها الوزارة البطرسية ، وسمح الانجليز له بترشيح بعض أنصاره للوزارة وهم محمد سعيـــد بك وأحمد حشمت باشا وحسين رشدي باشا ، فكانت أول وزارة استطاع أن يدخل فيها مثل هذا العدد من الأنصار .

ثم قتل بطرس باشا في فبراير سنة ١٩١٠ فجر مقتله إلى جدال وشقاق بين القبط والمسلمين . شغل بهما المصريون فيما بينهم برهة عن المطالبة بالدستور ، ولم تكره دار الوكالة البريطانية هذا الشقاق المحزن لأنه يجري مع ما قصدته بسياسة الوفاق من تشتيت قوى الأمة وتوحيد قوى الحكومة . وكأنما كانت تنتظره من ترشيح بطرس باشا لرئاسة الوزارة ، فلما فاتها اغضاب المسلمين بتعيينه كما كانت تؤمل لم يسؤها ان يتفاقم الخلاف المحذور بعد الاعتداء عليه ، ولا سيما وقد لغطت أبواق الاحتلال على أثر قضية دنشواي بتهمة التعصب الديني وسوغت بها قسوة الأحكام في تلك القضية . ثم شرعت في استغلال التهمة لادعاء حماية المسيحيين من أجانب ومصريين .

***

ولم تمض فترة وجيزة على السير الدون غورست في دار الوكالة حتى ظهرت الحيرة على مشوراته التي كان يدونها في تقريراته السنوية، فجعل يوصي بالرأي وينقضه ويهم بالعمل ولا يجدّ في انجازه، وعنده على كل حال أن الحركة الدستورية انهي إلا نوبة عارضة في الطبقات العالية تعالج بالانتظار والمصابرة إلى أن تزول، أما في الطبقات الجامحة فلا حاجة إلى علاجها بأكثر من الرقابة الساهرة وتقييد الخطابة والكتابة.

ثم مرض السير الدون غورست ومات ولم تكد تنقضي عليه في دار الوكالة ثلاث سنوات.

فاخلفته حكومته «في سبتمبر سنة ١٩١١» باللورد كتشنر صاحب الأزمة القديمة التي وقعت بينه وبين الخديو عباس واشتهرت باسم أزمة الحدود. فكان بمجرد تعيينه مؤذناً بتغيير جديد في السياسة واعتراف من جانب الساسة الانجليز بخطئهم في فهم الحركة الوطنية أو بخطئهم في عزوها كلها الى مقاصد الخديو السابق وتحريضاته، فبعد ان كان الغرض من تعيين السير الدون غورست ان يسترضي الخديو بالنزول له عن بعض النفوذ واطلاق يده هوناً ما في أعماله وأعمال الحكومة أصبح الغرض الظاهر من تعيين اللورد كتشنر ان يعاد الخديو إلى حيزه المحدود، وأن تجس المشكلة الوطنية من غير هذه الناحية.

رأى اللورد كتشنر أن الحركة الدستورية حركة جدية صادقة لا مفر من الاكتراث لها وملاقاتها بما يرضيها أو يخفف من حدتها. فليست هي في الطبقات المستنيرة نوبة عارضة لا حاجة في علاجها الى أكثر من الصبر عليها وليست هي في الطبقات الفقيرة صيحة جوفاء خلواً من كل معنى، فالقلق بين صغار الفلاحين موجود لا شك فيه، وغاية ما في الأمر أنه قد يرد إلى أسباب الأزمة الزراعية وقد يسهل تسكينه كثيراً أو قليلاً بتلطيف وقع

الأزمة عليهم وتأمينهم على أقواتهم ، ومن هنا نشأ قانون « خمسة الافدنة » محرماً الحجز على هذا المقـــدار من الأرض أو مادونه في سداد الديو ن.

وفكر اللورد كتشنر في إرضاء طلاب الدستور بانشاء هيئة نيابية جديدة غير مجلس الشورى والجمعية العمومية . فصدر القانون النظامي بانشاء الجمعية التشريعية في أول يوليو سنة ١٩١٣ مشتملاً على حقوق أوسع من حقوق المجلسين السابقين ، وان كانت في جملتها أقرب إلى القشور منها إلى اللباب .

الوزير المصري

في المعاش !

في البلاد الدستورية يخرج الوزير من ديوان الحكم ويعود اليه مرات في مدى حياته السياسية . وقد يخرج منه ويعود اليه أكثر من مرة واحدة في السنة الواحدة ، تبعاً لاختلاف الآراء العامة واختلاف مواقف الأحزاب بين الصداقة والخصومة والتألب والتفرق ، في المناوشات البرلمانية .

وقد يكون نفوذه وهو معارض أكبر من نفوذه وهو في ديوانه ، مقيد بقيود الوظيفة ، مطالب برعاية المراسم الوزارية . فاذا اعتزل المنصب فترة من الزمن لم يزل مرجواً مخشياً محسوباً له حسابه ، ولم ييأس منه أصدقاؤه أو يستخف أعداؤه بشأنه . لأنه يظل حيث كان قادراً على عمل متأهباً لعودة قريبة إلى الحكم ، مرجحاً لهذا الجانب أو لذاك في مواقف الأمة ومواقف النواب .

أما الوزير في مصر قبل خمس وعشرين سنة فقد كان بين حالتين ليس بينها حالة وسطى . فهو إما وزير أو لا شيء . . . فاذا خرج من الحكم فلا رجاء فيه ولا ضرر منه . ولا أمل في عودته إلى الحكومة أو مشاركته في الحياة السياسية ، لأنه كان يرتقي الوزارة بعد أن يتقلب في وظائف الحكومة من أصغرها إلى أكبرها ويستغرق في خلال ذلك ما يستغرق من وقت لا يقل عن أربعين أو ثلاثين سنة . فمن معاون إلى مأمور إلى وكيل مديرية إلى مدير في الدرجة الثالثة فالثانية فالأولى . إلى وكيل وزارة أو وزير يبلغ من العمر الخامسة والخمسين أو الستين ؛ لا يطلب منه عمل ولا يعتمد عليه في سياسة عامة ، ولا سيا بعد أن أصبحت الوزارة رسماً معطلاً في أيام الاحتلال ، وانتقل العمل والسياسة كلها الى أيدي المستشارين البريطان ، ومن ورائهم دار الوكالة البريطانية .

يقضي الوزير ما يشاء له الحظ في منصبه ثم يخرج منه الى داره وهو شيخ قد جاوز الستين وخطا إلى السبعين . فماذا يصنع في الأيام المعدودات الباقيات له من الحياة ؟ أنه لو كان شاباً لما استطاع أن يعمل شيئاً لأنه لم يخلق ليكون من أصحاب الأعمال . فاذا كان في تلك الشيخوخة الفانية فهو من باب أولى لا يقوى على عمل ولا يفكر فيه ، ولا يبقى منه مايرجوه راج أو يخافه خائف . ان هو الا خارج من سجل الأحياء في الحقيقة لامن سجل الحياة الوزارية وحسب ، فهما لفظان مترادفان .

ومن عادة النفس الانسانية أن تتخذ من الضرورة فضيلة كما يقولون . فالرجل الذي يعز عليه الخوض في الحياة العامة يعتبر الخوض في هذه الحياة مهانة لا تجمل بقدره ، ويعتبر العزوف عنها واجباً مفروضاً عليه . والوزير المصري المحال إلى المعاش أقرب الناس إلى الايمان بهذا الوهم والتعزي بهذه الخديعة ، لانه بلغ من المناصب والألقاب أرفعها فكل عمل بعد ذلك هو حط من قدره وابتذال لمقامه . ويزداد عزوفه عن العمل وجوباً في تلك الأيام التي غلبت فيها أبهة المنصب ولم تنتشر فيها الآداب الشعبية أو الديمقراطية . فلاجرم تصبح البطالة أدباً من آداب الوزراء المعزولين ، ويعود الاحتفاظ بالوقار على هذا النحو وهو هو العزاء الوحيد لمن قضي عليه منهم بالدخول في عالم الفناء !

من هذا نستطيع أن نعلم أن المجازفة بالاستقالة أمر ليس بالهين في عرف الوزراء المصريين قبل خمس وعشرين سنة ، ونستطيع أن نعلم مقدار الضربة التي ظن خصوم سعد أنهم أنزلوها به والنقمة التي صبوها عليه ، وهو كهل متين الأسر لم يبلغ من الشيخوخة مايبلغه الوزراء الذين يروضون أنفسهم على أدب العزلة أو أدب البطالة الفانية .

نعم إنهم تعودوا من الرجل أن يضع قواعده لنفسه ولا يجري على قاعدة يقاد اليها برغمه . لكن ماذا عساه أن يصنع وهو مستهدف للعداء من

جانب الاحتلال ومن جانب الأمير؟ أيلجأ إلى الرأي العام ويستأنف ماضيه القديم من الحياة السياسية !

نعم ذلك كان أمراً محتملاً قبل خمس سنوات ، أو قبل أن تقع الجفوة ثم العداوة اللدود بين سعد والصحفيين الذين كانوا يسيطرون على الرأي العام في تلك الأيام · أما الآن وقد مضت على الصحافة الرائجة سنوات وهي لا تكتب عن سعد إلاّ ما يمثله للناس آلة من آلات الانجليز وعدواً من أعداء الحرية . فماذا بقي له عند الرأي العام ؟ وماذا بقي له من الرجاء إذا هو استأنف الحياة السياسية ؟

لم يبق إلا الفشل المحقق والتسليم بالقضاء والانزواء في « النرفانا » الوقور التي لاترهب للنازلين بها صولة ولا تخاف لهم رجعة إلى عالم الدنيا . .

وعلى هذا أوعز خصومه إلى بعض أتباعهم ليحملوا عليه في الصحف ويلغطوا في المجالس ويفتروا الأكاذيب عن أسباب استقالته ، غير عابئين بحقيقة ولا واقفين عند محذور ، ومم يحذرون والرجل الذي يهاجمونه بعيد من القوة الحكومية ، بعيد من رضى الأقوياء في الحكومة !

هنا صدموا بأول صدمةلم يتعودوها من ساكني « النرفانا » المستباحي الذمار ! وأيقنوا أنهم أمام معزول لايشبه المعزولين . فان الرجل الذي ساقوه إلى لحده السياسي كما زعموا ، قد خرج عليهم بكلمة وجيزة لا لجاجة فيها . كلمة الواثق بقدرته على كبح خصومه حين يريد وكما يريد : إنكم ياهؤلاء تنسون الحقيقة كأنكم لا تعرفونها . فان كنتم تجهلونها وتسركم معرفتها فها أنا ذا على استعداد ! ! أتسكتون إذن ؟ أم تقولون الحقيقة ؟ أم نسوقكم إلى حيث تقال !

وما هو إلا أن أذاعت الصحف هذا النذير حتى سكت السليط وتراجع المقدام ، واشتد الايعاز في طلب السكوت كما اشتد الايعاز قبل ذلك في طلب الكلام[1] .

***

ثم شاع في أندية القاهرة أن سعداً يتحدث إلى صحبه بالعودة إلى المحاماة فوقعت هذه الاشاعة موقع الاستغراب عند كثيرين. أيمكن هذا ؟ وزير سابق ينزل من مقامه الرفيع إلى زحام المحاماة ليكسب هذه القضية ويخسر تلك، ويتلقى أمراً من هذا القاضي وملاحظة من ذاك؟ غريب هذا لأنه بدعة لم تعرف قط في الحياة المصرية إلى ذلك الحين، ولكن العارفين بسعد لم يستغربوه لأنه عمل معقول لا تنهض عليه حجة. وكل أمر معقول فليس من طبيعة الرجل أن يدين فيه لحجْر أو لا كراه. ولو لم يكن فيه إلا تحديه للحجْر والاكراه لكفى بذلك مغرياً له بفعله وحافزاً له إلى الاقدام عليه. فليس بالبعيد إذن أن يضاف إلى مكاتب المحامين بانحاء القاهرة مكتب جديد للمحامي سعد زغلول... ومع أن المحاماة عمل لاسلطان له على سياسة الدولة فقد ظل خصومه الأقوياء يترقبون ويتوجسون، لأن المحامي سعد زغلول قد يخطر له أن يشترك في قضية من القضايا السياسية التي تكشف عن بعض أسرار الحكومة في ساحة القضاء، أو يشترك في قضية من قضايا الأموال المهضومة التي تحوم فيها الشبهات على بعض الكبراء. وهذا وذاك مما لايتقبله خصوم سعد بارتياح.

والواقع أن سعداً قد تحدث إلى بعض خاصته بالعودة إلى المحاماة، فوافقه أناس وخالفه آخرون، واتفق اعتزاله للوزارة على مقربة من فصل الصيف الذي تقف فيه الأعمال وتتعطل فيه الجلسات، فارجأ البت في استئناف المحاماة إلى مابعد الاجازات الصيفية. ثم تجاوبت الأندية العليا بحديث القانون النظامي الجديد وقرب صدوره، وانعقاد الهيئة النيابية التي يرجى بها ارضاء المصريين وإعطاؤهم قسطاً من الحكومة الدستورية، فلاحت له فرصة لا تضيع، وعلم لأول وهلة ماينبغي له أن يصنع، وأجمع النية على ترشيح نفسه للهيئة الجديدة كائناً ما كان نصيبها القانوني من الرقابة الدستورية، لأنه لايجهل مايستطاع عمله بالنقد الصحيح والمحاسبة الدقيقة، ولو لم يكن من حقه

القول الفاصل في أمر من الأمور .

وعلى ما في اشتغاله بالمحاماة من الغرابة يظهر أن ترشيح نفسه للنيابة في هيئة كهيئة الجمعية التشريعية كان أغرب في رأى خصومه وأبعد عندهم من الحسبان والتخمين ، فلم ينتظروا منه - فيما نظن - أن يفكر في انتهاج هذا الطريق ، أولم ينتظروا على الأقل أن ينجح في الانتخاب أو يجمع حوله أنصاراً كثيرين من أعضاء الجمعية ان نجح فيه . ويدعونا إلى ترجيح هذا الظن انهم لم يفكروا في تقديم الوكيل المعين للجمعية على الوكيل المنتخب بشيء من الحقوق والمزايا ، كأنهم لم يحلموا بوصول سعد الى منزلة الوكالة في الجمعية حتى يحتاطوا له هذا الاحتياط ، ولذلك فوجئوا بمسألة الوكيلين مفاجأة لم تقع منهم على استعداد . لأنها قد أخلفت عندهم على مايظهر كل تقدير .

وعندنا أن القائمين على الحكومة المصرية في ذلك العهد لم يخطئوا التقدير من وجهة شعورهم الذي يشعرونه وطبيعتهم التي جبلوا عليها . وهي طبيعة لم تخلق لزعامة شعبية ولم تتعود أن تستطلع مكامن القوة التي يلمسها من نفوس الشعب كل زعيم مفطور على قيادة الجماهير . فهم مصيبون من ناحية التقدير « القانوني » إذا اعتقدوا أن هيئة كالجمعية التشريعية لن تتسع لهمة سعد ونشاطه في الحياة السياسية ، وأنه لاينال بها شيئاً يستحق عناءه وهي على ماهي عليه من ضعف النفوذ وضيق الحدود . ولو كان واحد منهم في مكانه لما خطر له أنه يصنع كثيراً ولا قليلاً بترشيح نفسه لهذه الهيئة الصورية . فهو مصيب إذا استخف بها وبما يصنعه فيها ، ومصيب إذا أخرجها من حسابه ولم يعول عليها قط في تحقيق آرائه ومناجزة أعدائه . ولكنه يخطيء إذا استخف بما يصنعه رجل من طبيعة سعد زغلول ، في هيئة تمثل الشعب والى جانبها الرأي العام ، ولو لم يملك فيها غير حق الانتقاد .

فاللورد كتشنر أو الخديو عباس لا يستطيعان العمل بغير وزارة ، والوزارة لاتملك الاستقلال بالرأي في هذه الحالة لأنها لم يؤت بها

لمخالفة الذين أوجدوها في الحكومة بل أبي بها للطاعة ومجاراة الرغبات الصريحة أو المفهومة - ولكنها مع هذا لاتريد أن تقول للناس إنني آلة مسخرة تعمل مايملى عليها ولا تدري كيف تدافع عن أعمالها ، فاذا لم يكن في وسع الانتقاد المعقول المنظم أن يسقطها ففي وسعه أن يكشف عن دخيلتها وعن تناقض ظاهرها وباطنها ، وأن يضعها كرهاً أو طوعاً في موضوع مخجل يحرمها كل هيبة ويشل فيها كل حركة . والمعول في وضع الوزارة هذا الموضع العسير انما هو على اليد التي تدير دفة المعارضة وتتصدى لأقامة الحجة من هنا وتفنيدها من هناك ، فان يداً تملك هذه القدرة لتملك زمام الموقف كله ولا يعز عليها إحراج الحكومة احراجاً لا تنفعها فيه القوة المطلقة التي تسندها .

وقد قال الشيخ المنفلوطي فيما أذكر لسعد يوماً من أيام جهاده في الجمعية التشريعية : «ما الذي تستفيده يامولاي من إجهاد نفسك في شئون قلما تنال فيها الأغلبية في الجمعية ؟ فأجابه جواب الرجل الذي يعرف أين هو من عمله ويعرف السلاح الذي يشحذه في نضاله : « سواء لدي نجحت أم لم أنجح فاني لا أخطب في الجمعية التشريعية وحدها بل في الأمة جميعها ، ولا أخاطب الحاضر وحده بل أخاطب المستقبل أيضاً.»

فهو لم يدخل الجمعية التشريعية ليغلب فيها الوزارة بعدد الأصوات ومناورات الكثرة والقلة ، ولكن الوزارة برمتها لم يكن لها من النفوذ في سياسة البلد بمقدار ما كان لسعد النائب في الجمعية التشريعية ، بغير كثرة عدديه ، وبغير حق كان إلا حق الانتقاد والمناقشة .

قال اللورد جورج لويد في الجزء الأول من كتابه « مصر منذ كرومر » عند الكلام على كتشنر والخديو :

« لو أن كتشنر عاد من انجلترا في خريف سنة ١٩١٤ مفوضاً في إنذار الخديو أو خلعه عند الضرورة لبقي عليه أن يمارس الجمعية التشريعية التي خلقها هو بيديه . فقد كان زغلول في تلك الجمعية ومن ورائه صف اتباعه المتين ـ

قوة لامناص من حسبان حسابها ، لأنهم كانوا يملكون أن يشلوا عمل الوزارة إن لم يجعلوه مستحيلاً ، وكان المرجح جداً أن يتهيأ المسرح بعد فترة غير طويلة لمعركة بين زغلول وكتشنر تكون المسبر الدقيق للمقدرة السياسية في كلا الرجلين ، ولم يكن من المحتمل أن يقع الوفاق بين رجلين من هذا الطراز.»

ذلك رأي اللورد لويد فيما طواه الغيب ، وكان في وسعه أن يقول إن المعركة بدأت فعلاً ، وأنها لم تكن لتنتهي إلا بتعجيل الدستور الصحيح وانتصار سعد في نضاله ، لأن الغاء الهيئات النيابية الغاء تاماً مشكلة قد يلجأ اليها اللورد كتشنر إذا اضطر اليها ، ولكنه لا يحسب نفسه منتصراً في هذه الحال ، ولا يزيد على أن يحول النضال إلى ميدان آخر ، لن ينهزم فيه سعد زغلول.

في ميدان الانتخاب

صدر القانون النظامي الذي انشئت بموجبه الجمعية التشريعية في أول يوليو سنة ١٩١٣ وجاء في مقدمته ما يأتي :

« لما كانت رغبتنا هي منح بلادنا نظام حكومة يكون موافقاً للافكار النيرة وكافلاً لحسن الادارة ولصيانة الحرية الشخصية وضامنا لاتساع نطاق التقدم والعمران وملائماً لهذه البلاد بنوع خاص،

« ولما كانت هذه الغاية لا يتسنى نيلها الا بتعاضد جميع الطبقات تعاضداً مبنياً على الولاء ، وبامتزاج جميع المرافق امتزاجاً يؤدي الى ترقية نظام الحكومة بطريقة تجمع بين السكينة والتروي بحيث لا يكون هذا النظام عبارة عن مجرد تقليد ومحاكاة للأساليب الغربية ، بل يكون داعياً الى تمهيد السبيل لرفاهة الأمة المصريه واسعادها ،

« ولما كانت بغيتنا حينئذ هي تعديل القانون النظامي تعديلاً يكون من ورائه تحسين الأسلوب التشريعي ، وذلك باستبدال القوانين النظامية الحالية بقوانين ترمي إلى ضم مجلس شورى القوانين مع الجمعية العمومية في هيئة واحدة وإلى تقرير طريقة للانتخاب تكون أوسع نطاقاً وأكثر انطباقاً على الحكمة والى ازدياد عدد الممثلين الذين يعهد اليهم بالمشاركة في أعمال السلطة التشريعية والى تخويل الهيئة الجديدة الاختصاصات الممنوحة الآن لكل من مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية .وإلى ترتيب طريقة يجري عليها العمل في الاستشارة وفي اقتراح وضع القوانين لكي تزداد استفادة الحكومة عن ذي قبل من آراء هذه الهيئة الجديدة ومقترحاتها فيما يتعلق بادارة الشئون الداخلية . . . فقد أمرنا بما هو آت الخ الخ »

وتألفت هذه الهيئة كما جاء في المادة الثانية من قانونها النظامي : « من

أعضاء قانونيين وأعضاء منتخبين وأعضاء معينين . والنظار أعضاء قانونيون ، وعدد الأعضاء المنتخبين ستة وستون عضواً ينتخب أحدهم وكيلاً بمعرفة الجمعية ويكون انتخاب الأعضاء بالكيفية وبالشروط المقررة في قانون الانتخاب . وعدد الأعضاء المعينين سبعة عشر عضواً أحدهم رئيس والثاني وكيل والخمسة عشر الآخرون يعينون على نحو يكفل النيابة عن الاقليات والمصالح التي لم تنل نصيباً من الانتخاب »

وكانت الشروط المالية غالبة على جميع الشروط الأخرى في ترشيح الأعضاء. فكان مشروطاً فى العضو بعد السن التي لا تقل عن خمس وثلاثين سنة أن يكون « قد دفع منذ سنتين مال أطيان سنوي قدره خمسون جنيهاً أو عوائد مبانٍ قدرها عشرون جنيهًا في السنة أو خمسة وثلاثون جنيهاً مال أطيان وعوائد مبانٍ معاً . . . . وينقص المال السنوي إلى خمسيه بالنسبة لمن كان حائزاً لشهادة من جهات القطر » . . . وينتخب هؤلاء الأعضاء مندوبون خمسونيون يشترط فيهم ان لا يقل عمرهم عن الثلاثين .

فوظيفة الجمعية كما تقدم محصورة في الاستشارة ، والنواب محصورون في نطاق ضيق من أصحاب الثروة والوجاهة ، والناخبون محدودون بالسن وبقيود الانتخاب من درجتين .

وكانت في مصر ثلاثة أحزاب سياسية عند انشاء الجمعية التشريعية : الحزب الوطني وهو يطلب الاستقلال في ظل السيادة العثمانية ليستعين بحقوقها الشرعية على محاربة الاحتلال الغاصب ، ومعظم أعضائه من الطلبة والشبان وخريجي المدارس العليا ، وقليل منهم من وجهاء الأقاليم المقربين إلى الحاشية الخديوية .

وحزب الأمة ويطلب الاستقلال التام ويبغض السيادة التركية ، ومعظم أعضائه مغضوب عليهم من الخديو عباس الثاني ورجاله ، فكانوا من أجل ذلك على صلة بدار الوكالة البريطانية .

وحزب الاصلاح على المبادئ الدستورية ، واسمه يدل على غرضه ، وهو مداراة الاحتلال والاكتفاء بطلب التدرج على مبادىء الحكم النيابي ، وإنما كان يداري الاحتلال لأنه حزب القصر المعروف بانتمائه الى المراجع الخديوية ، فلا يحب أن يجهر بمناوأة الانجليز ويعطيهم حجة مكشوفة تمكنهم من مقابلة العداء بالعداء .

وكانت هذه الاحزاب سياسية ولكنها لم تكن برلمانية مستعدة للترشيح في ميدان الانتخاب ، لأن الاحزاب البرلمانية التي لها فروع ولجان ودعاة ومرشحون لا توجد إلا بعد وجود البرلمان وطول العهد بالمنافسات النيابية ، وإنما كانت أحزاب مصر في تلك الفترة بمثابة اندية سياسية يجتمع فيها بعض الأصدقاء والزملاء المتعارفين ، ولا تتعدى حدود القاهرة والعواصم الكبرى .

ومن أسباب عجز الأحزاب عن خوض معركة الانتخاب أنها كانت قد ضعفت واضمحلت لأسباب عارضة أصابت كلاً منها على حدة ، فالحزب الوطني تفرق بعد موت مصطفى كامل وسجن محمد فريد وهجرته من البلاد ، وحزب الأمة لم يقو على الثبات بعد رحيل كرومر وتتابع الضربات عليه في أيام سياسة الوفاق ، وحزب الأصلاح على المبادىء الدستورية لم يكن شيئاً مذكوراً من البداية ، ولم يبق له أثر بعد وفاة رئيسه الشيخ علي يوسف صاحب المؤيد .

ومن أصعب الأشياء على أحزاب سياسية كأحزاب مصر في تلك الفترة أن تجمع لها مرشحين في كل دائرة تتوافر فيهم الشروط المطلوبة من أعضاء الجمعية التشريعية .

لهذا لم يتقدم أحد ببرنامج سياسي على أساس المنافسات الحزبية في تلك الانتخابات .

ولم يكن سعد عضواً في حزب من تلك الأحزاب ، ولكن أنصاره المعجبين به من المثقفين في كل حزب غير قليلين ·

فنزل في ميدان الانتخاب مستقلاً عن جميع الأحزاب ، وجعل برنامجه موافقاً لما يطلب من الجمعية التي يرشح نفسه للنيابة فيها ، وخلاصته كما أفضى به إلى بعض سائليه :

« إذا شاء أهل وطني أن ينتخبوني نائباً عنهم فانني أعاهدهم على أن أقف نفسي على خدمتهم وقضاء مصلحتهم والسعي في تحقيق أمانيهم وإزالة شكاواهم وأذكر على سبيل الاستشهاد الأمور التالية :

(١) قرأت في الجرائد مقالات وفصولاً متعددة في انتقاد قوانين المحاكم المصرية من جنائية ومدنية وغيرها ، وما فيها من وجوه النقص وما يشكو المتقاضون منه من فداحة الرسوم القضائية وزيادة التطويل في سير القضايا وما شا كل ذلك ، فاذا شاء أبناء وطني أن ينتخبوني نائباً عنهم فأنا أعدهم بأن أجدّ في خدمتهم بالبحث عن كل العلل والأسباب التي يشكون منها وجمع الشواهد وإيراد الأدلة والحجج التي أتوسل بها إلى إقناع زملائي في المجلس حتى يؤيدوني فيما أقترحه على الحكومة من التعديل والتغيير لخير الأمة وإلى إقناع الحكومة بصحة اقتراحنا واستمالتها إلى قبوله والعمل به حبا بخير الامة وزوال شكوى الاهالي ·

(٢) إني اختبرت أحوال المدارس والدرس والتدريس زماناً طويلاً وعرفت حاجات الأمة الكثيرة إلى المعارف فاذا انتخبت عضواً في الجمعية التشريعية فاني أعاهد الأمة على افراغ الجهد في توسيع نطاق التعليم حتى يعم جميع طبقات الأمة وحتى يتيسر لأبناء الفقراء أن ينبغوا كابناء الأغنياء .

(٣) إني لاأزال مقيماً على رأيي المعلوم في إعطاء الصحافة الحرية اللازمة لزيادة نجاحها وارتقائها في خدمة الأمة . فاذا شاء أبناء وطني أن ينتخبوني فأنا أعاهدهم أني أدرس هذه المسألة درساً دقيقاً وأجمع الادلة والحجج التي تقنع زملائي

وتقنع الحكومة بوضع قانون تصان به حرية الصحافة من جهة ويصان به النظام العام من ضرر شططها من جهة أخرى.

(٤) أقرأ في الجرائد عبارات الشكوى الدائمة من سكان العاصمة ولا سيما سكان الشوارع الوطنية ، تارة من قلة النور و تارة من قلة الكنس والرش وتارة من قلة التنظيم والرصف فاذا انتخبت في الجمعية التشريعية فاني لاأدخر وسعاً في عمل ماأستطيع عمله ضمن الحدود القانونية لحمل الحكومة على إزالة شكوى الأهالي من هذا القبيل .

(٥) إذا انتخبت في الجمعية التشريعية فاني أجعل حاجات معظم الأهالي نصب عيني وخصوصاً حاجات المزارعين فأسعى في تسهيل وسائط الزراعة والري ومد السكك الحديدية والزراعية في البلاد وأدرس أسعار القطن درساً دقيقاً وأبذل جهدي في اتخاذ الوسائط التي تحمى بها مصالح المزارع ولا يذهب ربحه من قطنه طعماً للتاجر وغيره من الذين يشترون قطنه بالثمن الرخيص ويبيعونه إياه محوكاً ومنسوجاً بالثمن الغالي .

وهذه بعض الأمور التي أسعى فيها لخدمة بلادي وقضاء مصلحة أهل وطني وأعد أني لا أدخر في القيام بواجب الخدمة واستخدام الوسائل التي يبيحها لي قانون الجمعية التشريعية لاقناع الحكومة بعمل ما أرى عمله واجباً لخير الأمة.»

***

هذه هي خلاصة الوعود التي تقدم بها سعد إلى ناخبيه ولم يتجاوزها إلى غيرها من وعود لايملك انجازها نائب في هيئة كالجمعية التشريعية .

ولأول مرة في تاريخ الانتخابات بمصر سمعت الخطب الانتخابية وتقرب المرشحون إلى الناخبين ببيان الخطط التي ينوون اتباعها ، وجرى الانتخاب على النظام الحديث بعد أن كان لا يجري إلا على المساومات والشفاعات ، والتوسل بجاه الحاكم تارة وبجاه العصبية تارات .

وانه ليكفي في الغالب أن يشترك الرجل « غير العادي » في الشئون العادية لتخرج الأمور عن مجراها الذي ألفه الناس منها ، وتستقيم على مجرى جديد لم يألفوه ولم يكونوا ببالغيه إلا في السنين الطوال . وكذلك كان اشتراك سعد في الانتخابات كافياً لاقناع طائفة صالحة من نخبة المثقفين بدخولها والصبر على عيوبها مما كان يزهدهم فيها . فتقدم في ميدان المنافسة العلماء وكبار الكتاب والمحامين ، وقلما كان يطرقه في عهد مجلس الشورى والجمعية العمومية أحد غير أتباع الحكومة من جهلاء العمد والوجهاء .

وقد رشح سعد نفسه في دائرتين من دوائر العاصمة لا عن دائرة واحدة : أي عن نصف المدينة ، فنجح في الدائرتين نجاحاً فاق كل تقدير .

ونعتقد نحن أن الغرابة كان لها شأن كبير في هذا النجاح ، لأن نزول وزير سابق كسعد زغلول في ميدان الانتخاب على غير المعهود كان مفاجأة غيرت كل حساب ، وكأنما كان ماضيه في الحركة الوطنية وفي المحاماة والقضاء والوزارة مدخراً لهذا اليوم ، فاستعاد قوته كلها من أثر هذه المفاجأة وهزم كل ماأعدوه له من الموانع والعراقيل : هزم دعاية التشهير به خمس سنوات ، وهزم المقاومة الخفية التي تألبت فيها مساعي اللورد كتشنر ومساعي الأمير ومساعي الوزارة القائمة ، وهزم المال وغواية الرشوة والرجاء ، وبلغ من حماسة الجماهير لانتخاب سعد ان الرجل الفقير من المندوبين كان ينتخبه وهو لا يعرفه ويرفض الجنيهات التي يعرضها عليه المنافسون المعروفون لديه ثمناً لصوته ، في تلك السنوات العصيبة التي أقفرت فيها الأسواق ونضبت المكاسب

ولم يسمع سعد برجل من هؤلاء المندوبين إلا بادر بالسؤال عنه وذهب إليه في رهط من أصحابه البارزين ليعرب له عن شكره ويثني على أمانته وشممه ، ويحييه بين أبناء الحي الذين يجتمعون حول هؤلاء الزوار ، ويتحدثون بهذه الزيارة للكبار والصغار ، فكان مسلكه في الحملة الانتخابية مسلك الزعيم الديمقراطي من جميع الوجوه .

وظهرت نتيجة الانتخابات فظهرت من اللحظة الأولى قوة الحكومة وقوة المعارضة : كان للوزارة كثرة ظاهرة في الجمعية لأن الوزراء من أعضائها فضلاً عن الأعضاء المعينين والأعضاء الذين لا يصطبغون بصبغة سياسيه ولا يعرفون لهم واجباً غير مناصرة القوة حيث تكون. ومع هذا جرى الانتخاب للوكالة في الجلسة الأولى فانتخب سعداً خمسة وستون من الأعضاء ، وشذ خمسة عشر عضواً تفرقت أصواتهم بين خمسة من المرشحين . . . . فزعيم المعارضة هنا له مكان في معسكر الحكومة نفسه لا تؤمن عقباه!

ولم تكن الجمعية مقسومة في مناصرة الحكومة أو معارضتها على حسب الآراء الحزبية المعروفة في المجالس النيابية ، وإنما كانت قسمين اثنين : احدهما قسم أولئك النواب الذين يشايعون القوة حيث كانت وهم من الطراز القديم طراز الشروط المالية والمزايا المحلية ، والقسم الثاني - وهم القلة - من المتعلمين الذين دخلوا الجمعية بفكرة سياسية ، وفيهم أعضاء من الحزب الوطني وحزب الأمة وحزب الاصلاح ، وقد وضح منذ اللحظة الأولى أنهم جميعاً حزب سعد في داخل الجمعية ، كما وضح من الجهة الأخرى أنه قد تبوأ مركز الزعامة القومية من يوم قيام تلك الهيئة النيابية . لأنه كان زعيماً « للفكرة السياسية » حيث وجدت ، أو كان زعيماً لكل من ناب عن الأمة وله رأي سياسي مستقل بابدائه . . . فبهذه المثابة نستطيع أن نصف الرجل الذي لا يؤيده أكثر من ثلث النواب بأنه كان مع هذا زعيماً للأمة بأسرها ، لأنه كان ولا شك خليقاً أن ينال تأييد الكثرة الغالبة لو لوحظت الفكرة السياسية في شروط الانتخاب ، ونستطيع أن نقول إن مستقبل الحركة الوطنية قد تقرر في ميدان الانتخاب ذلك العام ، على قلة ما توقعه الناس من خطره في تلك الأيام .

الجمعية التشريعية

في خمسة أشهر

انعقدت الجمعية التشريعية من الثاني والعشرين في يناير سنة ١٩١٤ إلى السابع عشر في يونيو من السنة بعينها ـ أي زهاء خمسة أشهر .

وقد نظرت خلالها في أعمال شتى انصرفت أول الأمر ـ ضرورة ـ إلى تنظيم لجانها ومناقشاتها ، والتفاهم على قواعد المعاملة بين بعض الاعضاء وبعض من جهة ، وبين الاعضاء والحكومة من جهة أخرى .

ثم نظرت في قوانين مختلفة عن شركات التعاون الزراعية وردم المستنقعات وقانون خمسة الافدنة وإصلاح الامتحانات وتعديل بعض الأحكام القانونية وإنشاء مدرسة عالية للمحاسبة والتجارية وغير ذلك من الأعمال العادية ، وكان لسعد وحزبه رأي نافع في جميع هذه الأعمال ، أخذت الحكومة ببعضه ، ورفضت مارفضته وهي عاجزة عن تعليل رفضه .

وتحقق من جميع المناقشات أن الرأي الراجح في جميع المسائل كان رأي الطائفة المتعلمة لا رأي النواب الذين انتخبوا لمزاياهم المحلية وكفاءتهم المالية . حتى في مسائل الزرع والتجارة ومصالح الثروة التي يظن أنهم أبناء بجدتها وأصحاب القول فيها ، والتي يتعلل بها واضعو الدساتير الضيقة للاكثار من القيود والشروط واقامة السدود المعتسفة في وجوه المتعلمين والأذكياء .

وكل ما تحقق من فائدة هؤلاء الأعضاء أنهم كانوا مفيدين للوزارة في تأييدها بالحق وبالباطل كلما احتاجت الى تأييد ، حتى حين تحتاج إلى هذا التأييد في زيادة حقوقها ونقص حقوقهم وحقوق الجمعية ! فأما في مسائل الاصلاح التي تعنيهم خاصة فقلما سمعت لهم فيها آراء مفيدة أومقترحات

سديدة ، وإنما كانوا يتركونها للمتعلمين ينقضون فيها ويبرمون وينتظرون هم ما يكون من رأي الحكومة فيتبعونه مغمضين .

لهذا انحصر زمام المناقشات كلها في يد سعد لأنه زعيم الطائفة المتعلمة ، وهو في الوقت نفسه مبجل مرعيّ المكانة بين الآخرين .

ولسنا نقصدهنا أن نستقصي آراء سعد في جميع المناقشات والمساجلات التي دارت بينه وبين الأعضاء أو بينه وبين الحكومة . . . . فلا ضرورة لهذا فيما نحن بصدده ، وإنما نجتزيء بالمهم من مواقفه ومناقشاته من الوجهة السياسية أو البرلمانية ، وأهمها فيما نعتقد اصراره على عرض ميزانية الأوقاف على الجمعية ، ومطالبته بحماية الشركات التعاونية من استبداد الحكومة ، وتجريحه القاتل لقانون الخمسة الأفدنة الذي كان اللورد كتشنر يعتز به ويحسبه من حسناته على الفلاح وجهوده الموفقة في الأصلاح ، وأهم هذه المواقف جميعاً من الوجهة البرلمانية موقفه في مسألة الوكيلين ، لأنه الموقف الذي حفظ للجمعية حقها في وجه الحكومة ، وهي تملك الكثرة الغالبة بغير نزاع .

استطاع في مسألة ميزانية الأوقاف أن يحصل من رئيس الوزارة « حسين رشدي باشا » على وعد صريح « بأن يكون السير في نظرها مطابقاً للسير في بحث ميزانية الحكومة » وهي رقابة طارئة كان الخديو عباس الثاني يأباها كل الاباء ، لاعتقاده انه صاحب الحق المطلق فيما يرجع إلى الأوقاف الأهلية والخيرية على السواء .

أما شركات التعاون فكان سعد باشا يقترح أن يحال النظر في حلها إلى القضاء ولا يكتفى فيه برأى مجلس الوزراء . وحجته في ذلك أن التحقيق « الاداري » خلو من الضمان اللازم لحماية هذه الشركات التي ترتبط بها الاموال والمصالح العامة ، وأن تهديد الشركة بالحل لا يشجع أصحاب الأموال على معاملتها بل يدعوهم إلى الحذر منها والشك في دوامها . فلم ينجح

فيما أقترح لأنه لم يظفر بتأييد الكثرة من نواب «الفلاحين» !.. وانتهت المناقشة باضافة قيد إلى الأمور السياسية التي تجيز حل الشركة ، فاشترط فيها أن تكون أموراً سياسية « من شأنها الاخلال بالأمن العام » .

أما قانون « خمسة الأفدنة » العزيز على اللورد كتشنر فقد جرحه سعد تجريحاً قاتلاً جعله من أبغض القوانين إلى الفلاحين الذين يسترضيهم به اللورد كتشنر ويظنه خدمة قيمة لصغارهم وحماية واقية لأرزاقهم . فقد أظهر سعد أن هذا القانون قد أضر بالفلاح الصغير بعد أن سلبه ثقة المقرضين . وإن المصلحة كل المصلحة فيه للمصارف الأجنبية دون الفلاحين المصريين سواء منهم الصغار والكبار . فالقانون يحرم الحجز على من يملك خمسة أفدنة أو مادونها ولكنه لا يحرم الحجز على الثروة الارضية كلها إذا كانت فوق هذا المقدار . فنتيجة ذلك أن المصارف الاجنبية ضمنت ديونها كلها لانها إنما تقرض كبار الفلاحين ولا تقرض الصغار الفقراء . أما هؤلاء الصغار الفقراء فالأغلب فيهم أنهم يستدينون من المصريين ولا يستدينون من أفراد الاجانب أو المصارف الاجنبية ، فاذا استوفى الدائن الاجنبي حقه فهو يحجز على كل ما يملكه الفلاح الكبير بغير استثناء ولا يترك له خمسة أفدنة ولا مادون ذلك ، وإذا استوفى الدائن المصري حقه حال القانون دون استنجازه بتمامه ، وأصبح الدائن في حذر من أقراض من لا يملكون نصاب السداد . فليس في القانون نفع للغني الذي يؤدي كل مليم عليه ، ولا للفقير الذي عجز من جرائه عن الاستدانة لتصريف شئونه .

أما موقف سعد في مسألة الوكيلين فقد كان أول مواقفه وأهمها من الوجهة البرلمانية في الجمعية التشريعية ، لانه الموقف الذي وزن قوة الحكومة بقوة المعارضة ، وحذر الحكومة من التهاون بالمعارضة ، وإن كانت لا تضمن في الجمعية إلا ثلث الاعضاء أو ما يزيد على الثلث بقليل .

فالظاهر كما أسلفنا أن الذين وضعوا القانون النظامي لم ينتظروا من رجل

كسعد ان يرشح نفسه للنيابة في مجلس ضئيل كالجمعية التشريعية ، ولم ينتظروا — من ثم — أن يجيئهم فيها وكيلاً منتخباً بمثل ذلك التفوق الذي يقارب الاجماع . فلما وقع ما لم ينتظروا اشفقوا أن يجلس مجلس الرئاسة عند غياب الرئيس المعين من الحكومة ولو جلسات قليلة . فاوعزت الوزارة إلى أحد أنصارها أن يقترح - أثناء المناقشة في اللائحة الداخلية - البحث فيمن يتولى الرئاسة من الوكيلين إذا حضرا معاً عند غيبة الرئيس ، فأضيف ذلك الاقتراح إلى جدول الأعمال فجأة على غير الطريقة المتبعة في كتابة الجدول ، وقام رئيس الوزراء فقال : إن الحكومة تصرح بان الرئاسة تكون حينئذ للوكيل المعين ، وتعتبر ذلك التصريح تفسيراً للقانون .

فاعترض سعد على إثبات الاقتراح بتلك الصيغة ، وسحبه صاحبه بعد أن صرحت الحكومة بما أراده من اقتراحه .

وانتظر سعد حتى تم سحب الاقتراح ثم عقب على ذلك بقوله : « الآن وقد سحب الاقتراح أريد أن أعرف ما هي صفة كلام صاحب العطوفة رئيس مجلس النظار ، أهو اقتراح أم ماذا ؟ وبعد أن أعرف هذه الصفة أحفظ لنفسي الحق في الكلام» .

فنفى رئيس النظار أولاً علمه بالاقتراح قبل تقديمه ، ثم قال : « أما من جهة الوكيلين فكلامنا تصريح برأي الحكومة ، إذ من الضروري وجود مادة في اللائحة الداخلية تبين من يكون له الرئاسة في غياب الرئيس . وبصرف النظر عن الأشخاص فالمسألة مسألة تفسير للقانون ، وروح القانون تدل على أن الرئاسة لوكيل الحكومة كما كان يحصل من ثلاثين سنة إلى الآن في مجلس الشورى . ولائحة مجلس شورى القوانين صريحة في ذلك . فان لم تحبوا وضع مادة في اللائحة بهذا الخصوص فليكن في علم الجمعية أن الحكومة متمسكة بذلك . وستنفذه قانوناً»

فكان هذا البيان أو هذا الانذار في الحقيقة صدمة صريحة للجمعية

لاموجب لها ، ولم يكن على الحكومة ضير من تحاشيها ، ولكنها تدل على « شعور الاعتزاز » الذي كانت تجري عليه الحكومة في مواجهة النواب ، وربما كان من المفيد في الدلالة على ذلك الشعور أن نذكر هنا أن عضواً من الأعضاء ناقش بعض الوزراء ، فعد الوزير اجتراءه على مناقشته « وقاحة » وصاح بذلك في هيئة الجمعية ... وهو لايحسب انه يخالف العرف أو يخرج عن حدوده ! لأن النيابة كانت من ضعف الشأن بالمنزلة التي تسول للوزير ذلك الترفع الشامخ وتلك اللهجة النابية.

فلما أدلى رئيس النظار ببيانه السابق قال سعد : « لقد سألت صاحب العطوفة رئيس النظار عن الصفة التي قدم بها كلامه : أبصفة اقتراح أم بصفة أخرى ؟ ففهمنا الآن أنه ليس باقتراح لأن عطوفته قال ان كلامه تصريح من الحكومة . ونحن لا نعهد أن الحكومة تلزمنا بتصريح منها ، وانما يلزمنا القانون لا تصريحاتها . وانما تكون لتصريحات الحكومة قيمة عندنا إذا تنازلت بها عن حق من حقوقها كما حصل بشأن المادة السادسة عشرة من القانون النظامي ، ولكنها لاتملك أن تسلب بتصريحاتها حقاً من حقوق الجمعية قضى به القانون ، واذا أرادت شيئاً من ذلك فيجب أن تتبع الطرق القانونية بشأنه فتعدل في القانون كما تشاء ، وليسمح لي صاحب العطوفة أن أقول عن هذا التصريح انه لاقيمة له هنا ، وان عطوفته يتناقض في كلامه ، فقد قال انه يفسر القانون ثم عاد وطلب أن نضع نصاً في اللائحة الداخلية . مع أن اللائحة ليس موضوعها تفسير القانون النظامي بل هي لتنظيم الأحكام التي وردت فيه مطلقة . أما تفسير القانون النظامي فلا يرجع للحكومة وحدها بل لمحكمة منظمة بمقتضى القانون .

« ويقول عطوفة الرئيس : إن كنتم لا تضعون هذا النص فالحكومة تنفذه . فبأي كيفية ياترى تجري ؟ أبالقوة ؟ لقد أنكرها عطوفة الرئيس وقال لانريد أن نلتجيء إلى القوة . إذن إلى أي شيء تريد أن تلتجيء ياعطوفة

الرئيس ! نحن لا نسلم لك هذا الحق أبداً ولنا محكمة أعلى منا ومنكم تفصل في شأننا إن قام بيننا نزاع في تفسير القانون.

على أن المسألة ليست مسألة تفسير. فقد ترك هذا الحق للهيئات النيابية فمجلس الشورى قال ان الرئاسة للوكيل المعين، والجمعية العمومية قالت ان هذا الحق لأقدم الوكيلين ولم تعترض الحكومة على ذلك مع أنها كانت جزءاً متمماً للجمعية العمومية، بل اشتركت في المداولات وقبلت أن يكون الوكيل المنتخب رئيساً للجلسة إذا كان أقدم الوكيلين. ولكنها تأتي لنا اليوم بتفسير جديد .... فيجب على الجمعية أن تقول اني أتهم اختياري ولا أثق به مطلقاً بل أثق بمن تعينه الحكومة، وهذا ماتريد الحكومة منكم.»

ثم قال: «وأرى أنه لا محل مطلقاً لأن ننظر في هذه المسألة الآن لأنها كما بينت لكم ليس لها فائدة عملية، أما فيما يختص بسؤال الشيخ الدمرداش عمن يرأس الجلسة في غياب الرئيس فأقول اني اقبل - شخصياً - ان يرأسها سعادة عدلي يكن باشا. وهذا من شخصي لشخص عدلي باشا لا بصفة حق من حقوق الحكومة. بل هو علامة على الاتفاق بيني وبين زميلي واراحة لحضرة الشيخ الدمرداش ولضمير الحكومة.»

انتهت المناقشة على هذا الحل في موضوع الوكيلين بجلسة ذلك اليوم «٢٤ فبراير سنة ١٩١٤». وقال ناظر الحقانية: «يظهر ان الافكار الآن غير متجهة الى النظر في هذه المسئلة إلى ان تأتي مناسبة للبحث فيها عند غياب الرئيس، حيث يضطر في هذه الحالة الى تفسير المادة، ومادام الأمر كذلك فلا داعي للكلام في هذا الموضوع الآن.»

ثم تقرر العمل باللائحة الداخلية من ذلك اليوم.

ولكن الحكومة كانت على ما ظهر بعد ذلك مدفوعة إلى تقرير نص يقضي بابعاد سعد من كرسي الرئاسة، وكان اللورد كتشنر هو الموعز بذلك من غير شك، لأن العضو صاحب الاقتراح الأول - وهو ابراهيم راجي بك

كان من ضباط الجيش المحالين إلى المعاش الذين اشتهروا بالتشيع للانجليز واللورد كتشنر خاصة ، لأنه ترقى في عهد قيادته للجيش المصري ، وهو الذي قال في الجمعية معتزاً بقوة الاحتلال : « إذا كانت الحكومة من حديد فالاحتلال من فولاذ ! » وكان تعيينه في الجمعية بوصاية من الوكالة البريطانية ،

وكذلك كان الشيخ الدمرداش زميله في المناقشة مشهوراً بالنزعة الانجليزية ، والتردد على الوكالة البريطانية حتى كان يحسب نفسه رجلاً من رجالها ، ويتقدم معهم لاستقبال المدعوين اليها !

ويؤكد لنا ان الايعاز انما صدر من جانب اللورد كتشنر ان الوزارة قنعت في الجلسة بما انتهت إليه المناقشة كما رآها القراء ، بل قنعت به في اللجنة التي تألفت لوضع اللائحة الداخلية قبل عرضها ، ولكنها عادت الى المسألة بعد الجلسة بثلاثة أسابيع ، فدفعت بعض أنصارها الى تقديم اقتراح موقع عليه من كثرة الجمعية ، يرمون به إلى تسجيل النصر المطلوب .

لجأت الوزارة الى توقيع الاقتراح من كثرة الجمعية لتبطل فيه كل مناقشة فيما وهمت ، وكأنها كانت مضطرة أشد الاضطرار الى اثبات سيطرتها على الجمعية ، أو نفي تهمة العجز عنها ! وكأنها تشعر بأن بقاءها معلق على مايكون من نتيجة الصراع بينها وبين المعارضة في مسألة الوكيلين ، ولاشك أنها عرفت اهتمام اللورد كتشنر بنتيجة هذا الصراع لأنه لم يكن يخفيه في أحاديثه مع الذين كانوا يلقونه في تلك الفترة ، حتى بلغ من ذلك انه قال لعدلي يكن باشا : إننا لانراك تتقدم لمعونة الوزارة في الحملات التي يشنها سعد باشا عليها . . . فقال له عدلي باشا : « إنني لم أتعود ان أكون تبعاً للوزارة . »

وكيفما كان الأمر فقد تصرفت الوزارة في المسألة تصرف من يريد النجاح في امتحان خطير ولو بنقل الأجوبة كما يقولون بلغة المدارس ! فعولت على أن تقهر المعارضة في مسألة الوكيلين قهراً يصح أن يسمى مادياً أو آلياً لأنه لايدع مجالا للمناقشة والاقناع بالرأي من الجانبين ، فتقدم بالاقتراح

ثمانية وثلاثون. وهم عدد كاف لتأييده، واغتنموا أول فرصة لاثارة الضوضاء على المعارضين، ثم أسرعوا الى اقفال باب المناقشة، ثم الاقتراع على الاستعجال في نظر الاقتراح، وسلكوا من بداية الأمر مسلك من يمضي الى غاية مرسومة، فلا يكلف نفسه بياناً ولا يصغى الى بيان.

أحس سعد بالمناورة من اللحظة الاولى، فتوسل بالوسائل القانونية للاعتراض على شكل الاقتراح، وقال أولاً إن ادراجه في الجدول على الصفة التي هو بها غير مقبول شكلاً «لأنه مذكور به اقتراح من ٣٨ عضواً من غير ذكر الاسماء» فهذا ليس باقتراح.

فما شرع في كلامه حتى بدأت المقاطعة المنظمة ...

وصاح صائح من الأعضاء: إن الأسماء موجودة، وقال منصور يوسف باشا — وهو من أعضاء الاسكندرية المعروفين بالاتصال الوثيق بمحمد سعيد باشا رئيس الوزارة الى ذلك الحين: «أنا وسعادة خالد لطفي باشا حضرنا وقدمنا الاقتراح لسعادة الرئيس.»

فطلب سعد حفظ النظام وقال: «ليست المسألة بالضوضاء تؤخذ ولكن بالقانون، وحكم القانون هو النافذ لا حكم الضوضاء.»

«أقول ان ادراج الاقتراح في جدول الأعمال باطل شكلاً لأنه أدرج بغير ذكر اسماء مقدميه. فنحن لا نعرف إلى الآن قانوناً من هم أولئك الأعضاء الذين قدموه، والقانون يقضي والمبادىء تقضي كذلك بأن الاقتراح يدرج في الجدول بأسماء مقدميه. فان سلمنا جدلاً بأن الاقتراح ليس مرفوضاً شكلاً، وانه مقبول، فلا نسلم مطلقاً بتقديم هذا الاقتراح على مشروع اعادة النظر الذي بدأت المناقشة فيه، ولو سلمنا جدلاً - أيضاً - أن يقدم الاقتراح في جدول الأعمال فلا نسلم مطلقاً بأن يكون نظره مستعجلا.»

ثم ناشد الأعضاء قائلاً: «لماذا يخشى إخواننا التأخير إن كانوا على حق

فيما قدموا ؟ الحق حق اليوم وغداً وبعد غد ، وهم إن كانوا ثابتين في أنفسهم غير متزلزلة قلوبهم لا يخشون شيئاً فلماذا يطلبون الاستعجال في نظر هذا الموضوع ويظهرون بمظهر لا يرضي كل محب لهم وكل محب لبلاده ؟ »

ثم تجدد اللغط وتكلم بعض الأعضاء ، وطلب الحكوميون اقفال باب المناقشة ، وقال سعد « إن سعادة الرئيس له الحق — إذا رأى أن المناقشة وفّيت — أن يعرض ذلك على الهيئة ، ولثلاثة من الأعضاء أن يعارضوا في استيفاء المناقشة ، وأنا أحدهم »

غير أن المناقشة أقفلت بعد أن تكلم بعض الأعضاء كلاماً لا يغني في الموضوع . ثم عُرض على الهيئة أخذ الرأي في الاستعجال ، وكان لابد من الموافقة عليه بهذا الأسلوب ، وبهذا تفتح في الجمعية سنة مشئومة تبطل الغرض من اجتماعها وتغري الحكومة باهمال وجودها ، والاكتفاء بتدبير أمثال هذه المناورات كلما رغبت في أمر تصر على تنفيذه .

وهذا سلاح لامناص للمعارضة من كسره أو تنبيه الحكومة إلى خطر استخدامه ، أو تنبيهها على الأقل إلى إمكان مقاومته وانه لا يصلح للمنازلة في كل حال ولا يمنع المعارضة أن تفله وتكفف من غربه في بعض الأحوال ، وإلا أصبحت الحكومة هي الجمعية ، وأصبحت الجمعية هي الحكومة ، بلا اكتراث لما يقال.

وسرعان ما ألقى سعد نظرة على الأعضاء الحاضرين فرأى أن عددهم لايكفي لالتئام الجمعية قانوناً إذا انسحب المعارضون ، فلم يتردد في اغتنام هذه الفرصة لحماية الجمعية من خطر التمادي في تلك المناورات ، ولإكراه الحكومة على التزام سبيل المناقشة والاقناع في تأييد المقترحات والمطالب ، بدلاً من أن تعول على الكثرة التي لافضل لها فيها ، وتستنيم إلى ذلك الأسلوب المادي أو الآلي . وتسترسل فيه ولا ريب اذا جربت نجاحه بغير كلفة ولا حرج

فانسحب سعد وانسحب معه المعارضون وعدتهم ثمانية وعشرون ، وفوجئت الوزارة بهذه الحركة لأنها كانت تظن الخطة التي اعتمدت عليها حين لجأت إلى تعبئـــة الكثرة على تلك الصورة خطة لاتقاوم . فلم تدر ماتصنع ، وحاولت أن تتم العذد بالتوسل إلى هذا والتشبث بذاك فلم يجد ذلك نفعاً . وبطل إنعقاد الهيئة في ذلك اليوم فأرجئت إلى الغد ... وكان هذا الأرجاء أشبه بنهاية الدورة بين متصارعين دخل أحدهما إلى الحلقة بكل ماعنده من عدد الصراع وحيله ، ولكنه أدرك في اللحظة الأخيرة أنه نسي حيلة واحدة يعتصم بها خصمه فتمحو كل ما عنده من عدة وحيلة ، وأنه عول فوق ما ينبغي على أساليب القوة البدنية . وفاته أن في المصارعة أسلوباً لاتجدي فيه القوة مع رشاقة الحركة !

أحسن المعارضون من الوجهة النظامية ومن الوجهة القومية بانسحابهم في ذلك اليوم .

لأن الجمعية لم يكن لها متسع من السلطات غير حرية المناقشة واعلان الحجة ، فاذا حيل بينها وبين ذلك بتعبئة الكثرة في الاقتراح ، ثم تعبئتها في المقاطعة ثم تعبئتها في اقفال باب المناقشة ، ثم تعبئتها في جمع الأصوات ، فقد أصبح نظام الهيئة لغواً لا يتكفل بشيء غير الاذعان الأعمى لارادة الحكومة وما يكمن وراء الحكومة من سيطرة الاحتلال ، وأصبح قانون الهيئة خلواً من معنى القانون ، لأنه قوة مادية لا تقول سبباً ولا تصغى إلى سبب مقول .

وأحسن المعارضون من الوجهة القومية لأن المعارضة كانت هي المنفذ الوحيد الذي نفذت منه إرادة الأمة إلى هذه الهيئة النيابية ، بعد أن تخطت اليها السدود الكثيرة من شروط الترشيح والانتخاب . فكل ما يثبت وجود المعارضة ويصون حقها هو في الواقع اثبات لوجود الأمة وصيانة لحقها جهد ماتستطيع .

***

ثم عاد المعارضون في الجلسة التالية لأنهم قصدوا القاء ذلك الدرس ولم يقصدوا تعطيل الجمعية أو منع القرار الذي تقدم به الاقتراح ، وقال سعد في مستهل الجلسة بعد أن تكلم بعض الأعضاء : « أردنا أن توضع في الاقتراح جميع المسائل التي دارت المناقشة فيها فحصل اباء ذلك علينا فرأينا أن هذه طريقة غير قانونية وانسحبنا ، ولنا الحق في ذلك .

« نحن نحترم الأغلبية وقراراتها ولا نقول في ذلك شيئاً . بل هذا هو أساس الهيآت النيابية ، ونحن لاقوة لنا إلا بالحق وباحترام القانون .

« ولكن كل أمر يخل بحرية آرائنا وكل أمر يكون مخالفاً للقانون في كيفية أخذ الآراء لانقبله مهما كان مصدره عالياًو مهما كان الأمر فيه .

« نحن انسحبنا لمخالفة القانون . أما الآن فانا نخضع للقانون في أخذ الآراء على حسب الترتيب الطبيعي الذي طلبناه . وهو الذي أشار اليه سعادة الرئيس ، ولذلك لامحل اليوم للمناقشة في شيء انتهت المناقشة فيه بالأمس.»

وعلى هذا سارت الجمعية في أعمالها على نظام مقبول وحدود مرعية بين الطرفين ، بقية الأيام المقدورة لها في عالم البقاء .

ولم يعسر على سعد — مع هـــذا الانقسام الحاسم بين الحكوميين والمعارضين — أن يجمع الكثرة حوله في مسائل شتى تناولتها الجمعية بالبحث واشتد عليها الخلاف بين الأعضاء ، لأنه كان يعارض بالحجة ويوافق بالحجة ، فلا يحجم عن تأييد الحكومة في مواد القوانين التي تعرضها إذا بدا له وجه الحق في تأييدها ، ولو جاء الاعتراض عليها من أقرب أنصاره ، ولا يحجم عن نقد الرأي ولو كان أصحابه من أعضاء المعارضة ، فتعود النواب أن يتخذوا من قوله في مواطن الخلاف قسطاساً للسداد والتنزه عن الهوى ، وآل اليه الفصل في المواقف المعضلة الملتبسة ، فاجتمع له من الوجهة الرسمية نفوذ أدبي لايقل عن نفوذه من الوجهة القومية .

***

ومن الطرائف المستملحة أن نورد هنا ما كانوا يتحدثون به في الجمعية يومئذ عن زعامة سعد وما كان سعد يرد به على تلك الأحاديث قبل خمس سنوات من ولايته الزعامة القومية باجماع النواب والأمة . فقد قال بعض الأعضاء المشايعين للوزارة أثناء البحث في شركات التعاون : « إنما يريد واحد منا أن يتولى زعامة بجموع . . . » واستطرد إلى كلام ينم على غرضه . فكان جواب سعد عليه : « ياحضرة العضو المحترم . انها فكرة يسهل على اللسان - مع الأسف ترديدها - وقد تطوف ببعض الأذهان ، ولكني أقر لك أنها فكرة غير صحيحة وإني بعيد كل البعد عنها ، وها أنا موجود معك ومع غيرك في هذه الجمعية منذ زمن طويل ، فقل لي متى رجوتك مرة أن تنضم إلى رأيي ، ومتى حاولت التأثير عليك لأجعلك تحت زعامتي ؟ إنك إن شئت أن تعرف حقيقتي فاعلم أنني رجل قد وضعت تحت تصرف أمتي عقلي واختياري وبياني ، فان استفادت الأمة من عملي فذاك ما يجعلني سعيداً . وإلا فهو واجب قد أخذته على نفسي فأنا أقوم به لأريح ضميري . أما الذي يسرني ويشرفني فهو أن أكون خادماً لكم لا زعيماً »

وكان هذا الأسلوب أسلوبه في الرد على من يسيئون اليه أو يغضون منه أو يعارضونه في رأيه ، لا يتجاوز الرد الذي يقوله العالم في مباحثة علمية بمعزل عن البواعث الشخصية ، ولا يزيد على الجواب المفيد في أناة تكبح جماح العادي وتكسر حدة الغاضب وتثني عزيمة المسيء ، وتعود بالمناقشة إلى الجد الذي لافضول فيه .

قال مرة في جلسة حمي فيها وطيس الجدل حول مسألة الوكيلين : «لست شتاماً بل أقر وأعترف أمامكم بأنني عاجز أمام كل شتيمة . ليس لي مطلقاً قوة في هذا الميدان تدفعني لأن أنازل فيه أضعف إنسان.»

قال هذا لأنه كان يخاطب الأعضاء الثمانية والثلاثين أصحاب الاقتراح الذي أشرنا اليه فجاءت في خطبته كلمة الشهوة إذ يقول : « خافوا على سمعة

الجمعية أكثر من الشهوة التي تدفعكم إلى هذه المسألة » . . . فلم يفهم أحد الأعضاء معنى الكلمة وظنها تشير إلى معنى لا يليق بالشيوخ الشيب . فوقف وهو يمسك بشعره ويقول في حدة وغضب : «نحن أناس شابت رءوسنا ! » فأجابه سعد بما تقدم على سبيل الاعتذار بعد أن قال : « زملائي . إني لم أرد أن أجرح خواطركم ، وكلمة شهوة إذا كانت لم تعجبكم فمرادي بها رغبتكم ، والشهوة هي الرغبة الشديدة ، فلا تحتدوا لأن المسائل لا تحل بالحـــدة بل بالتعقل والحكمة . أمامكم زمن طويل جداً للحدة والشدة ان رأيتم من صالحكم ومن الصالح العام استعمالها . ولكني أرجو أن لا تؤولوا كلماتي بغير المراد منها»

فهو يريد من الجمعية أن تدخر « الحدة والشدة » لغرض آخر في زمن طويل جداً ينتظرها ولا تضيعها في مناقشاتها ومحاوراتها .... وما أشبه هذا بالنبوءات التي تلمح الغيب من وراء حجاب !

وكان يتكلم في أثناء عرض قانون التعاون ، فقاطعه رئيس الوزراء ، فجلس وهو يقول : « إذا كنتم تستمرون هكذا على مقاطعتي فاني لا أتكلم ، وها أنا أجلس حتى يستتب النظـام » وكان يقول دائمـاً ان المقاطعة متعبة للمتكلم والسامع . فلما جلس وثب الشيخ عبـد الرحيم الدمرداش — وهو مشهور بخفته ودعابته — يصيح : « أريد أن أسأل سؤالاً » ... فقال سعد : «أنا لم أنته من كلامي . وقد جلست حتى انتهي من مقاطعة صاحب العطوفة رئيس الوزراء ، فهل تريد حضرتك أن تزيد عليها مقاطعة أخرى ؟ »

فأجابه الشيخ بدعابته المعهودة : « إذا جلست سعادتك تقول لا تتكلموا وإذا وقفت تقول لا تتكلموا . فلا ندري متى نتكلم ؟ »

فقال سعد : لا لزوم لمثل هذا يا أستاذ ! وعاد الأستاذ يقول : أنا ما كنت أقصد المقاطعة ، ومع كل ما أحد « متعبنا » غير سعادتك ؟ »

فاقتصر سعد في جوابه على قوله : « إن كنت حقيقة تعتقد ما تقول فهذا

خيال قائم في ذهنك يا أستاذ . لأني آخر من يتعبكم ، بل أنا موجه كل عنايتي ومجهوداتي إلى سبيل جلب الراحة اليكم » ... ثم عاد إلى الموضوع .

وبهذا الأسلوب من الجد « العلمي » كان يرد على ملاحظات أصدقائه كما يرد على من يقاطعونه من مخالفيه .

أثنى على عبد العزيز فهمي « بك » مرة فوقف عبد العزيز بك يقول : «لي الحق أن أطلب منع سعادة سعد باشا عن هذا الكلام لأنه يمس الشخصيات»

فلم يزد سعد باشا على أن قال وهو ماض في كلامه : « المنع يكون عند الطعن الشخصي لا عند المدح . وليس الأمر توزيع مزايا بل يجب علينا أن نكلف بالعمل من هو أكثر أهلية له ، ويجب أن نعطي لمن نكلفه بهذا العمل حق التصرف ... »

وقد التزم سعد هذا الأسلوب الذي سميناه بأسلوب « الجد العلمي » في جميع مناقشاته بالجمعية التشريعية فلم يخرج عنه قط ولم يسترسل مرة مع فكاهته التي جبل عليها وتعودناها منه في كثير من أحاديثه وخطبه ومساجلاته بعد قيامه بالزعامة القومية وإنك لتبحث عبثاً عن تلك الفكاهات التي لا تنقطع في مناسباتها فلا تعثر بواحدة منها ، وإن كان قدمر به من المواقف كما رأينا مايغريه بها ويدعوه اليها ... لم ؟ إن الفكاهة لم تفارقه بطبيعة الحال في أيام الجمعية التشريعية ، وليست الطبائع الأصيلة بالتي تتغير بين آونة وأخرى . فاذا كان قد آثر أن يلتزم « الجد العلمي » في مناقشات الجمعية ولم يؤثر ذلك في خطب الزعامة ومساجلاتها فتلك بداهة من بداهات الزعامة التي تستلهم المواقف ماينبغي لها من أسلوب في كل معرض وفي كل لحظة ... ففي الجمعية كان سعد « يوطد » للمعارضة هيبة مرعية وهي قلة لا تملك نفوذ الحكومة ولا نفوذ القوة الفعلية ، فليس ألزم لها من الجد وليس أخطر عليها من انطلاق الفكاهة ورفع الكلفة ومقابلة المثل بالمثل بين أناس مستعدين للاجتراء على المعارضة والاستخفاف بها . أما الزعيم الذي تؤيده الأمة بأسرها فلا حاجة به

إلى شيء من ذلك ولا خطر عليه من إرسال النفس على السجية ، بل لعله يبلغ بسلاح الفكاهة مالم يبلغه « بالجد العلمي » الذي كان أحكم الأساليب وألزمها في أيام الجمعية الأولى.

* **

بهذه الدراية الفطرية وهذه اليقظة الفكرية ، وهـــذه البداهة الحاضرة استقامت للمعارضة الصغيرة قوتها الكبيرة ، وأصبحت عاملاً من عوامل السياسة المصرية كأنها كثرة غالبة في برلمان معترف له بحق الرقابة. فاستطاعت في مدى شهرين من افتتـاح الجمعية التشريعيـة أن تعجل بسقوط الوزارة السعيدية . إذ استقال محمد سعيد باشا ولم يشأ كتشنر أن يحميه لأنه في نظره « كان أداة تفرقة في داخل الوزارة لعكوفه على الدسائس الملتوية ، وكان قليل الكياسة في مسلكه مع الجمعيـة . . ، » كما قال اللورد جورج لويد في كتابه عن مصر في عهد كرومر.

وبلغ من عناية كتشنر بارضاء سعد ومبالاته باتقاء حملاته أنه أشار على الخديو باستدعاء مصطفى فهمي باشا لتأليف الوزارة على الرغم من شيخوخته واعتلال صحته ، لأنه حمو سعد باشا . وفي قيامه على رأس الوزارة إحراج لسعد باشا أو إسكات له سواء دخل الوزارة أو بقي في الجمعية التشريعية . ويقال إن الوزارة عرضت على سعد في أيامها فرفضها ، كما يقال ان اسمه جرى أمام الخديو في أثناء المفاوضة على ترشيح الوزراء فقـال : « لا . دعوه في الجمعية فهو هناك قوة لا تعوض.»

ولما اعتذر مصطفى فهمي باشا من تأليف الوزارة لأنه لم يقبل من رشحهم اللورد كتشنر من أصدقائه لسوء ظنه بنزاهتهم وعزوف نفسه عن مزاملتهم ، لوحظت صداقة الجمعية التشريعية أو صداقة سعد في اختيار الرئيس الجديد . فتألفت الوزارة برئاسة حسين رشـدي باشا صديق المعارضين ، وكان أول ما جهر به من سياسته أنه قال بعد أن أقسم اليمين : « إن خير ما نفتتح به أعمالنا

أيها السادة أن نسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا وإياكم لخدمة الوطن العزيز !
وإنا لعاقدو النية على العمل معكم على خطة الصراحة والتفاهم والوئام ، في أداء تلك المهمة التي ندبتنا اليها ثقة مولانا الخديو المعظم.»

أي على خطة غير خطة الوزارة المستقيلة !

* * *

انفضت جلسات الجمعية في السابع عشر من يونيو سنة ١٩٢٤ على أن تعود إلى الانعقاد في أول نوفمبر بحسب القانون النظامي . ولكنها لم تنعقد في ذلك الموعد ولا في موعد بعده ، لنشوب الحرب العظمى أثناء الصيف ، وظلت تؤجل من تاريخ الى تاريخ حتى صدر الأمر بتأجيل انعقادها إلى أجل غير مسمى ، ثم حل محلها الدستور الجديد فلم يكتب لها من العمر أكثر من تلك الأشهر الخمسة .

وجملة مايقال من الرأي فيها أنها حققت ماينتظر منها في حدودها ، وان الفترة الوجيزة التي قضتها تصلح للمقارنة بينها وبين فترات مثلها في سجلات المجالس النيابية المعروفة . فانها خلال خمسة أشهر لا أكثر نظرت في تأسيس نظامها وادارة جلساتها ، ونظرت في الميزانية العامة ، ونظرت في القوانين المختلفة التي عرضتها عليها الحكومة وبسطت فيها من النقد والتعقيب ماهو جدير بالاصغاء أو جدير بالاجابة ، وليس هذا بقليل على تلك الفترة الوجيزة ، إذا صرفنا النظر صرفاً باتاً عن المكانة التي أثبتتها لنفسها في عالم السياسة المصرية ، بمحض قوتها لا بقوة النصوص ولا بقوة التقاليد .

أما اللورد كتشنر منشيء الجمعية فقد كان رأيه فيها هو الرأي اللائق بها المسوغ لوجودها . لأن المستبد الذي ينشيء مجلساً نيابياً ثم يرضى عنه كل الرضى يشهد لذلك المجلس أسوأ الشهادة ، ويدل على أن وجوده وعدمه في الرقابة على الحكومة سواء . ورأي اللورد كتشنر في الجمعية لم يعدُ أن يكون مثلاً صادقاً لآراء جميع المستبدين ولا سيما العسكريين . فان من خصائص

المستبدين العسكريين أن يحاسبوا الناس بما لا يحاسبون به أنفسهم ، وأن يعيبوا الشيء الواحد في أعمال غيرهم ولا يعيبونه في أعمالهم . فاذا كان للورد كتشنر هوى نفس في مسألة الوكيلين فمن الجائز له أن يعطل أعمال الجمعية وان يعيدها إلى موضوع تركته وطوته واستغنت عن الاطالة فيه ! ولا ضير أن يحرك اللورد كتشنر وزارة محمد سعيد باشا وكثرة النواب لتحقيق هواه وارضاء نزواته . هذا كله جائز لا غبار عليه ... أما إذا خطب النواب في مسألة الوكيلين أو في غيرها فعندئذ تكون الخطب والمجادلات ثرثرة محامين وتكون الجمعية حقيقة بالتهديد والالغاء ! ويشعر اللورد كتشنر بخيبة الرجاء ونكران الجميل .

على أن اللورد كتشنر قد عدل قبل سفره عن التفكير في حل الجمعية أو الغاء قانونها كما كان يتوعد ويجهر بوعيده لمن لقيهم في أيام الخلاف على وكالة سعد باشا ، لأنه سافر إلى لندن وهو مشغول بما هو أهم وأخطر : وهو التفكير في خلع الخديو عباس الثاني ؛ ولعله من أجل هذا كان حريصاً على محاسنة الجمعية ومحاسنة سعد في أيامه الأخيرة ، لكي لا يقدم على انتزاع حقوق الامارة ، وحقوق الشعب في وقت واحد .

قبيل الحرب العظمى

سافر كتشنر في تلك السنة على عزيمة السعي الحثيث عند حكومته لاقناعها بخلع الخديو. وعلة هذه النقمة هي في الحقيقة بقايا تلك الحفيظة القديمة التي تركت الرجلين عدوين لا يتصافيان بعد أزمة الحدود. أما العلة الأخيرة، أو العلة التي كان يتذرع بها لاقناع حكومته فهي سكة حديد مريوط وما كان يشاع يومئذ من المفاوضة بين الخديو وإحدى الشركات الايطالية لشرائها ومدها إلى الحدود الغربية.

وقد سمع الخديو من مصادر شتى أن صنيعته ورئيس وزرائه محمد سعيد باشا يمشي بالوشاية بينه وبين كتشنر في هذه المسألة. فحنق عليه أشد الحنق، وتناسى في سبيل إحراجه ما كان بينه وبين سعد من جفوة أو فتور. وأرسل اليه من يسفر بينهما في المصالحة، ويبلغه ثناءه على موقفه من الوزارة السعيدية في الجمعية التشريعية، وعادت العلاقات بينهما إلى شيء من الاتصال.

وكأنما شعر الخديو بما اعتزمه كتشنر في سفرته تلك السنة فاستحسن أن يجعل رحلته الصيفية الى الاستانة لا إلى أوربا، لأنه قدّر أن تسعى الحكومة البريطانية عند «الباب العالي» في مسألة خلعه إذا اقتنعت برأي مندوبها، فأحب أن يكون على مقربة من الباب العالي ليستطلع الخبر ويحسن العلاقة بينه وبين رجال الحكومة التركية، ويبذل ما في وسعه لاحباط سعي الانجليز، وهو لا يجهل أنهم لاقون من الصدر الأعظم سعيد حليم أذناً صاغية في تلك الآونة، لأنه كان يطمع في الخديوية.

وأحب قبل سفره من مصر أن يقيم الدليل على ولاء الشعب له والتفاف السراة ورؤساء العشائر حوله، فطاف الأقاليم البحرية وزار حواضرها وقراها، واغتبط بما رآه من مظاهرات الشعب والموظفين ومن تسابق

الوجهاء والسواد إلى استقباله وإقامة الزينات في طريقه ، وكان عظيم الرغبة في نفي كل ما قيل عن الجفاء بينه وبين وكيل الجمعية التشريعية والبارزين من أعضائها ، فأرسل إلى سعد أنه يود لو يراه في بلدته إبيانه ، ثم لم ينس بعد وصوله إلى الاستانة أن يغتنم الفرصة الأولى للكتابة اليه بما يجدد الصلة ويكشف عن بعض النيات المقبلة ، فكتب اليه من برقية يعزيه بها في حميه المرحوم مصطفى فهمي باشا أنه يرجو له طول البقاء : « ليخدم أميره وبلاده زمناً آخر طويلاً.»

ونشبت الحرب العظمى وسعد في « فيشي » ينتجع المياه المعدنية التي تعوّد أن يقصد اليها في معظم الأعوام ، فركب منها سيارة سريعة إلى مارسيليا لازدحام السكك الحديدية بالجنود والمسافرين ، وأدرك بشق النفس مكاناً له ولأسرته في الباخرة لوتس التي كانت تهم بالاقلاع إلى الاسكندرية . فوصل اليها قبل إعلان الأحكام العسكرية بنحو شهرين .

لم يسهل على السلطات الانجليزية عند اعلان أحكامها العسكرية أن تبت فيما تعامل به سعداً أثناء الحرب العظمى : أتعتبره صديقاً ! إنه ليس بصديق وبينه وبين عميد الاحتلال وصاحب الكلمة النافذة في وزارة الحربية البريطانية إذ ذاك ما بينهما من صراع عنيف .

أم تعتبره عدوّاً تسمح مقتضيات الحرب باعتقاله والحجر على مقامه وانتقاله ؟ ذلك أدنى إلى هوى الانجليز في دار الوكالة البريطانية ، وإلى هوى كتشنر في وزارة الحربية . ولكن هل من المصلحة السياسية أن يسجل الانجليز على أنفسهم أن الاجراء الذي اتخـــذوه في مصر يضطرهم إلى اعتقال رجل كسعد زغلول ؟ أو إلى اعتقال وكيل الهيئة النيابية وخلع الأمير في وقت واحد ؟ وهل من المصلحة السياسية أن يقطعوا بعداوة رجل مثله ولا يدعوا له إلا خطة واحدة بإزائهم وهي خطة العداء الصريح ؟ وهل من المصلحة أن يغضبوا السلطان الجديد وهم يعلمون أنه لا يجد المعونة

بين المصريين إن لم يجدها في الكبراء الذين كان بينهم وبين الخديو محاذرة أو جفاء ؟

وبعد قليل من التردد آثرت السلطات الانجليزية أن تفتح بينها وبينه باب المسالمة والحيدة ، وأن تراقبه على البعد لتقيد عليه حركاته وسكناته وتنتظر ما يكون ، فلا هو بصديق ولا عدو . ولكنه رجل يحسن انتظار صداقته ، ولا يحسن دفعه إلى العداء .

في تلك السنة سافر من مصر الرجال الثلاثة الذين تقوم عليهم دعائم السياسة المصرية ، وكل منهم يفكر في المستقبل القريب كما يريده لمقاصده ويرسمه لنفسه : سافر كتشنر عميد الاحتلال وهو يفكر في خلع أمير البلاد ليستأثر وحده بالحكم في أرض الفراعنة ، وسافر أمير البلاد وهو يفكر في توطيد عرشه واتقاء حبائل عدوه ، وسافر سعد زغلول الوكيل المنتخب وهو يفكر فيما يعمل بعد عودته إلى الجمعية التشريعية ، ولو ارتفع حجاب الغيب خطوة واحدة لعلم كل منهم أن القدر سيغنيه عن التفكير فيما كان يفكر فيه ، فلا كتشنر عاد إلى مصر ، ولا الأمير عاد إلى عرشه ، ولا الجمعية التشريعية عادت إلى الانعقاد .

صدق المعري : وتقدرون فتضحك الأقدارُ !

الحرب العظمى

نشبت الحرب العظمى في الرابع عشر من شهر يوليو ، ولم تدخلها بريطانيا العظمى إلا بعد ثلاثة أسابيع في الرابع من أغسطس ، وظلت تتردد في اعلان نياتها بمصر إلى أن أعلنت الأحكام العرفية بها في ثاني نوفمبر ، ثم أعلنت قطع علاقاتها بالدولة العثمانية ، وأرسلت دار الوكالة البريطانية إلى حسين رشدي باشا القائم مقام الخديو تبلغه « إن السلطة فيما يتعلق بالوسائل الحربية اللازمة للدفاع عن القطر المصري وبالتدابير التي يستدعيها هذا الدفاع أصبحت منحصرة في يد القائد العام وان حضرات النظار لايزال كل واحد منهم حافظاً للسلطة التي له في الأمور الملكية الخاصة بنظارته.»

وظل الوزراء بمعزل عما تنويه الدولة البريطانيسة وعما تعمله بعد إعلان الأحكام العرفية ، وانما خوطبوا في مسألة الحماية لما كان في نية الانجليز من خلع الخديو عباس بعد اعلانها واقامة عمه حسين كامل سلطاناً في مكانه . ولا يستطاع اتمام ذلك والتمهيد له بغير اطلاع الوزارة .

وفي الثامن عشر من ديسمبر أعلنت الحماية البريطانية ، ثم أعلن في غده قيام السلطان حسين كامل على العرش ، وخاطبته وزارة الخارجية البريطانية — على يد مستر شيتهام — ببلاغ قالت فيه : —

« لما كان قد سبق لحكومة جلالته أنها أعلنت بلسان قائد جيوش جلالته في بلاد مصر ، أنها أخذت على عاتقها وعهدها مسئولية الدفاع عن القطر المصري في الحرب الحاضرة ، فقد أصبح من الضروري الآن وضع شكل للحكومة التي ستحكم البلاد بعد تحريرها كما ذكر من حقوق السيادة وجميع الحقوق الأخرى التي كانت تدعيها الحكومة العثمانية . فحكومة جلالة الملك تعتبر وديعة تحت يدها لسكان القطر المصري جميع الحقوق التي استعملتها في البلاد مدة سنيّ الاصلاح الثلاثين الماضية.»

ثم قالت بلسان مستر شيتهام: «وإنني مكلف بأن أؤكد لسموكم صراحة عند عرضي على سموكم قبول عبء هذا المنصب أن بريطانيا العظمى أخذت على عاتقها وحدها كل المسئولية في دفع أي تعد على الأراضي التي تحت حكم سموكم مهما كان مصدره... وبزوال السيادة العثمانية تزول أيضاً القيود التي كانت موضوعة بمقتضى الفرمانات العثمانية لعدد جيش سموكم وللحق الذي لسموكم في الانعام بالرتب والنياشين. أما فيما يختص بالعلاقات الخارجية فترى حكومة جلالته أن المسئولية الحديثة التي أخذتها بريطانيا العظمى على نفسها تستدعي أن تكون المخابرات منذ الآن بين حكومة سموكم وبين وكلاء الدول الأجنبية بواسطة وكيل جلالته في مصر. وقد سبق لحكومة جلالته أنها صرحت مراراً بأن المعاهدات الدولية المعروفة بالامتيازات الأجنبية المقيدة بها حكومة سموكم لم تعد ملائمة لتقدم البلاد. ولكن من رأي حكومة جلالته أن يؤجل النظر في تعديل هذه المعاهدات الى مابعد انتهاء الحرب. وفيما يختص بادارة البلاد الداخلية عليّ أن أذكر بسموكم أن حكومة جلالته طبقاً لتقاليد السياسة البريطانية قد دأبت على الجد بالاتحاد مع حكومة البلاد وبواسطتها في ضمان الحرية الشخصية وترقية التعليم ونشره وانماء مصادر ثروة البلاد الطبيعية والتدرج في اشتراك المحكومين في الحكم بمقدار ماتسمح به حالة الأمة من الرقي السياسي. وفي عزم حكومة جلالته المحافظة على هذه التقاليد بل انها موقنة بأن تحديد مركز بريطانيا في هذه البلاد تحديداً صريحاً يؤدى إلى سرعة التقدم في سبيل الحكم الذاتي.»

وتلقى السلطان حسين في اليوم الذي ارتقى فيه العرش برقية من ملك انجلترا يقول فيها بعد التهنئة: «إنني على يقين أنه بمعاونة وزارتكم وبحماية بريطانيا العظمى يتسنى لكم التغلب على كل المؤثرات التي يراد بها العبث باستقلال مصر وبرفاهية أهلها وحريتهم وسعادتهم»

وقد وجه السلطان الى رئيس الوزراء بياناً أوجز فيه ماكان . ثم قال : « أما الهيئات النيابية في القطر فسيكون من أقصى أمانينا أن نزيد اشتراك المحكومين في حكومة البلاد زيادة متوالية » وكلفه بعد ذلك تأليف الوزارة وعرض أسماء الوزراء للتصديق .

وينبغي أن نفهم وعد الحكومة البريطانية بالدفاع عن مصر على جليته لتعلم حقيقة أثره في نفوس المصريين ، فنقول ان الحكومة البريطانية لم تبادر بابلاغ المصريين هذا الوعد لانهم قوم يستثقلون أعباء الدفاع عن بلادهم ويفرحون بالقاء هذا الواجب على غيرهم ، ولكنها بادرت بابلاغهم إياه لانها دخلت في حرب مع خليفة المسلمين لمصلحتها السياسية ، فليس لها أن توجب على المصريين معاونتها في حربها ، ونسيان شعورهم الديني لأجل مصلحتها ، ولهذا يكون لاعفاء المصريين من الحرب معنى لا غضاضة فيه على فضيلة الشجاعة ، ولا يفهم منه اغتباطهم ببشارة الحماية البريطانية .

وقد قوبل السلطان حسين في بداية قيامه على العرش بالنفور الشديد من جانب المصريين ، لأنهم حسبوه صنيعة من صنائع الانجليز ، وآلة من آلاتهم في إعلان حمايتهم على البلاد ، ولكنه لم يلبث أن كسب محبتهم وإعجابهم بما بدا من أريحيته ونبله ونخوته في المحافظة على حقه وغيرته على مصالح قومه ، وأنفته أن يذعن للقائمين بالأمر من القادة والمندوبين الانجليز جهد مافي وسعه . وقد وقع الاعتداء على حياته مرتين فعفا عن المعتدي في المرة الثانية واستبدل حكم السجن بحكم الاعدام ، لانه لم ير من داع للشدة بعد استقرار ملكه وجلاء الغاشية الأولى عن مسلكه . فكانت هذه الأريحية وما شابهها من سماحته وطيب طويته مما حببه إلى الناس وشملهم بالحزن عليه يوم وفاته .

وخلف السلطان حسينا أخوه السلطان أحمدفؤاد في التاسع من اكتوبر

سنة ١٩١٧ بتبلغ قالت فيه الحكومة البريطانية : « لما كان نظام الوارثة على عرش السلطنة المصرية لم يوضع للآن وكنتم عظمتكم بعد طبقة البنين الوارث الشرعي المتعين تبعاً لوراثة العرش فان حكومة صاحب الجلالة البريطانية تعرض على عظمتكم تبوء هذا العرش السامي».

واذا قوبل بين السلطان الجديد وأخيه في الخصال العامة فأوجز مايقال في المقابلة بينهما إن الصفات النفسية أرجح في حسين والصفات العقلية أرجح في فؤاد ، ومن دلائل بعدنظره ورجاحة عقله أنه اقترح عند أول قيامه على العرش إدخال سعد في الوزارة على سبيل الحيطة من موقفه المجهول في المستقبل . لأنه عرف سعداً في أيام اشتغالهما معاً بالجامعة المصرية ، وعرف أن رجلا كهذا لابدله من شأن مدخر في قضية بلاده ، فأحب أن يكون معه لاعليه ، وأن يكون قبوله الوزارة قبولاً منه للتبعة المشتركة في السياسة الحاضرة والمنتظرة . فكره الانجليز العمل بذلك الاقتراح ولم يفاتح سعد في الموضوع.

***

لم تمض أشهر قليلة بعد إعلان الحماية حتى كانت السلطات الانجليزية قد نقضت كل ماعاهدت عليه الأمة المصرية ، فأطلقت أيديها في دواوين الحكومة جميعاً إلا ماهي في غنى عنه ولاقدرة لها على إدارته لقلة الموظفين الانجليز في تلك الفترة ، وأمعنت من جهة في التضييق على أعداء الاحتلال واسترسلت من جهة أخرى في الثقة بمن يوالونه ويخدمونه . وهم قوم لاخلاق لهم ولا ترجى منهم عفة ولا كرامة ، فأساءوا السيرة وانبسطت أيديهم بالانتقام ممن يجرأون على الشكاية ، ثم احتاجت إلى العمال فجمعت منهم نحو مليون ومائتي ألف من الفتيان الاشداء فرقتهم في ميادين القتال وأهملتهم أسوأ إهمال ، فكانوا يتساقطون كالذباب وتنقطع أخبارهم عن أهليهم فلا يسمع عنهم خبر بمرض أو وفاة ، واحتاجت إلى الزاد والعلف

والماشية والدواب فأخذت منها ماشاءت أن تأخذ بلا اكتراث لحاجة الفلاح الفقير الذي يعتمد عليها في الزرع والمؤنة ، ولبث الرؤساء الانجليز يدفعون الموظفين الى جمع العمال والارزاق ثم يكافئونهم بالترقيـــة والحظوة على ماجمعوا منهم ومنها ، وكانوا يرسلون اليهم المفتشين الانجليز يستحثونهم في الاقاليم ويتهمون منهم المقصرين والمتباطئين بسوء النية وقلة الاخلاص للحكومة القائمة ، ومن كان من أهل البلاد موسراً أومشهوراً بالثراء فرضوا عليه « اعانة » قسرية للصليب الأحمر أو يظل عرضة للكيد وتعطيل المرافق عند الحكومة ، وأيسر مايخشاه في ذلك الحين أن يعتقل زمناً طويلاً بلا محاسبة ولا سؤال .

واستعان الانجليز بالجيش المصري في جزيرة العرب كما استباحوا أموال الخزانة العامة ، فأخذوا من الوزارة ثلاثة ملايين ونصف مليون جنيه باسم الهدية ! وجعلوا ينفقون الملايين على حرب الترك ومد السكة الحديد في صحراء سينا ، وغير ذلك من التحضيرات الحربية التي تكفلوا بها عند إعلان الأحكام العسكرية ، وقيدوا أسعار القطن فلم ينتفع الفلاح بخمس ثمنه الذي كان يرجوه لولا القيود الجبرية ، وهذا عدا اصابات الأفراد التي كانت تتكاثر على السراة والسوقة من جنود المستعمرات ، وهم على شيء كثير من الغلظة والشكاســـة والتمرد . حتى شق على رئيس الشرطة الانجليزي في القاهرة أن يكبحهم في بعض جمحاتهم بغير إطلاق النار .

وعلى الرغم من تكتم الأخبار وشدة الرقابة على الصحف والرسائل تخللت مصر إشاعات مستفيضة عن إعلان استقلالها والاعتراف بسيادتها في الاستانة . وترددت أنباء الحملة التركية على قناة السويس فذاع من أقصى الشمال إلى أقصى الصعيد أن الخديو السابق قادم وفي صحبته رهط من المصريين على رأس جيش يطرد الانجليز ويعلن الاستقلال . أما الذي علمه الجمهور بعد ذلك فهو أن شرذمة من الجيش التركي همت أن تجتاز قناة السويس

واحدقت بمدفعية هندية كانت عليه وأوشكت أن تفلح في محاولتها لولا ضابط مصري صغير تصدى لها بفرقة من الجيش المصري فأحبط هجمتها ، ثم ضوعفت الحراسة والمعاقل على القناة .

ولقد كان شعور المصريين في أثناء الحرب العظمى هو الشعور الطبيعي الذي لا غرابة فيه : استاءوا بطبيعة الحال من العسف الذي لحق بهم في استقلالهم وفي أنفسهم وفي أبنائهم وأموالهم وأرزاقهم ، ولم يشعروا بعزاء البذل فى سبيل الاستقلال والحرية لأنهم لم يجدوا بين أيديهم غرضاً محققاً لهذه الضحايا والخسائر غير المصلحة البريطانية والمطامع الاستعمارية . ولقد كان في مقدور مصر أن تؤدي قسطها في الحرب العظمى دون أن تحنق أو تشعر بالضيم والمهانة . وذلك أن تعترف بريطانيا العظمى باستقلالها بعد الغاء السيادة العثمانية عليها وتعقد معها محالفة دفاعية هجومية ترضاها الأمة والحكومة التي تنوب عنها ، فيرجع العمل في هذه الحالة إلى حكومة مستقلة تباشر التجنيد والتموين على الأساليب النظامية والقوانين المشروعة . فيقبلها المصريون كما تقبل الأمم الحرة اعباء الدفاع عن حوزتها في غير إكراه ولا مذلة . ولكن الدولة البريطانية لم تفعل ذلك . بل فجعت المصريين في استقلالهم وحريتهم ونزعت منهم كل نصيب تطمع فيه ولم تدع لهم إلا كل نصيب منبوذ لا تريده ولا تقدر على أخذه . ثم رجت منهم أن يحمدوا لها ما صنعت كأن أحداً من الناس يحمد هذا الصنيع غير المصريين ، أو كان أحداً من الناس ينتظر عليه الحمد إلا أن يكون جاهلاً بالطبائع الانسانية أو ذا أثرة تحجب عنه الحقائق وهي نهار .

أما من كان من المصريين يرجو خيراً من الغزوة التركية فانما كان يرجوه لأنه سمع باعتراف الدولة العثمانية باستقلال البلاد ، ولان فتح مصر لم يكن على تقديره ليفضي إلى ضياع استقلالها ولولم تصح اشاعة الاعتراف به في الاستانة ، لان الألمان لا يقدرون على غصب مصر من الترك والترك

لا يقدرون على قهرها بالقوة الدائمة . وقد كان قطع طريق الهند غرضاً كافياً لفتح مصر وتسليمها إلى أهلها ، والاستفادة منهم في أثناء الحرب بما يقدمونه من الجند والميرة والمال .

وإلا فمن المضحك أن يتوهم أحد أن المصريين ودوا يومئذ لو يخرج الانجليز ليحل الألمان في محلهم ويسيطروا وحدهم أو مع الترك على حكومة بلادهم . فتلك سخافة لا يعقلها عاقل ولا يقول بها قائل يزن كلامه . ولعل الفكاهة هنا تغني في بيان شعور المصريين من هذه الناحية ما لا يغنيه الدليل والبرهان الذي لا حاجة اليه ... لقد كان الشاعر الظريف حافظ ابراهيم يقول متظاهراً بالفزع : « الألمان يحتلون مصر ؟ من ذا الذي يرضى بهذا الاحتلال ؟ إن هؤلاء الناس ليعرفون العربية ويقلقلون القاف كما يقلقلها الأزهري . فان جاءوا الينا فمن أدرانا أنهم لا يملأون البلد بالمؤذنين والمأذونين والقضاة الشرعيين ؟ إن الانجليز لا ينظرون إلى غير وظائف الادارة . أما الألمان فان لم يطمعوا في مشيخة الأزهر وافتاء الديار المصرية فهم قانعون رحماء ! »

وقس على ذلك شعور سائر المصريين جادين أو متفكهين .

***

ومن المصادفات ما يخلق الاشاعات المتواترة التي تشبه الحقيقة وتسري مسراها ولكنها لا تقوى على احتمال سؤال واحد لو يتكلف سامعها مؤنة السؤال ... فكثيراً ما سمعنا أن سعد زغلول كان ممن يتوقعون دخول الألمان القاهرة وانه لهذا بدأ في تعلم اللغة الألمانية واختار لادارة بيته وصيفة ألمانية ... فأما إنه تعلم الألمانية واختار الوصيفة فذلك صحيح ، وأما غير الصحيح فهو أنه فعل ذلك توقعاً لدخول الألمان القاهرة بعد انتصارهم في الحرب العظمى ! فانه قد شرع في تعلم تلك اللغة « بكارلسباد » قبل الحرب بأربع سنوات ، ليسهل عليه التفاهم مع أهل البلاد في الأحاديث العامة حين يزور المصايف الألمانية في أجازته ، وكانت الآنسة المهذبة « فريدا » تشرف

على إدارة منزله منذ سنة ١٩١١ أي قبل الحرب بثلاث سنوات ، ولا تزال إلى اليوم في صحبة السيدة الجليلة صفيه زغلول .

لا . لم يمكن شعور المصريين أثناء الحرب العظمى الا الشعور الطبيعي الذي تشعر به كل أمة فى موضعهم : استاءوا من الحماية البريطانية وانتظروا زوالها ولا غرابة في هذا الاستياء ولا في هذا الانتظار ، ولكنهم لم يستاءوا منها ليرحبوا بسيادة أخرى يضر بها عليهم الترك أو يضر بها عليهم الألمان . وانما انتظروا مصير الحرب ليعرفوا مصيرهم ومصير حقوقهم ومن يطالبونه بتلك الحقوق . فاذا انتصرت انجلترا طالبوها بالاستقلال ، واذا لم تنتصر فليس بمعقول أن يقبلوا من الدول الأخرى ما لم يقبلوه من الدولة البريطانيـــة .

تأليف الوفد المصري

ليست الحقيقة وحدها هي التي يخدمها أصدقاؤها وأعداؤها على السواء . فالعظمة أيضا كالحقيقة في هذه المزية . إذا صحت لانسان أصبح كالحقائق الخالدة التي لاتزيدها المناقشة والمجادلة إلا ثبوتاً وتوكيداً ، أو أصبح كالمعالم الطبيعية التي لاتقبل الانكار ولا تزال شاخصة للعيان . فلا يفلح المنكرون في طمسها واخفائها ولو جهدوا لها كل جهد وأعدوا لها كل عدة . وقصارى مايفلحون فيه أن يماروا في نوع العظمة أو في أغراضها وبواعثها ، فيضعوها في صف غير صفها ويعزوا اليها نيات غير نياتها ، ويقولوا عن صاحبها أنه يبغي المنفعة لنفسه إذا كان يبغي المنفعة لقومه ، وإنه يصدر عن بواعث الأثرة إذا كان يصدر عن بواعث العدل والنبل والعزة . اما أن يجعلوه صغيراً وهو عظيم أو يحجبوا قدرته بحجاب المراوغة والمراء فذلك مستحيل.

أو لك أن تقول إن العظمة « الحقيقية » هي التي تنتفع بجهود الأصدقاء والأعداء . لأنها حقيقة عظيمة ففيها من الحقيقة هذه القدرة على الثبوت والوضوح .

وما من شيء هو أحرى أن يبين لنا أن الاستعمار مرض وبيل من تضليله المستعمرين عن النظر الى بعض الحقائق واغرائهم بتحريفها وتشويهها ، حتى لايستطيعوا وصف عظيم من عظماء الأمم المغلوبة بوصفه المستقيم، ولا يذكروا خلقاً من أخلاق تلك الأمم إلا ليسوغوا به الغصب والاستغلال . فاذا قرأت تعليلهم لأعمال عظماء الشرق وبواعث نهضاتهم خيل اليك أن كل شيء في الدنيا مفهوم معقول إلا كراهة الاستعباد ومعارضة الاستعمار ، وان كل سبب لحركاتهم ووثباتهم هو السبب الصحيح إلا انهم عظماء يعملون كما ينبغي أن يعمل العظماء . . . وماذا يصنع العظيم إذا خلق في أمة مغلوبة إلا أن

يحارب غالبيها ويستنفر أبناءها لطلب الحرية ؟ ! ذلك هو الشيء الوحيد المفهوم المعقول ... ولكنه مع ذلك هو الشيء الوحيد غير المفهوم وغير المعقول عند المستعمرين . فلم نعرف قط أنهم شهدوا لزعيم من زعماء النهضات الوطنية بفضيلة مشكورة أو بغرض نبيل يجمع حوله القلوب ويحوطه بالاعجاب والثقة بين أبناء أمته فضلاً عن أبناء الأمم الغربية . وإنما يعمدون أول مايعمدون إلى تشويه الأغراض وعكس الحقائق والبحث عن الريب والشبهات ليثبتوا بها مالا سبيل إلى ثبوته : وهو أن الاستعمار غير كريه لذاته ! وأن الزعماء الذين يستنفرون أقوامهم لمحاربته لا يفعلون ذلك إلا لعلة مريبة . ولهم في ذلك أعوان بين ضعفاء المغلوبين يجارونهم زلفاً اليهم أو حسداً للعظيم من بني جنسهم ، فيعيدون ماسمعوا غير متورعين ولا ضانين بكرامة يفقدونها ، أو نهضة يعوقونها . لانهم في الأغلب الأعم مسلوبو الكرامة سراً وعلانية بين الأمم التي يعيشون فيها وينتسبون اليها ؛ ولعلهم ينقمون منها أنها تعزف عنهم ولا تثق بهم كما تثق بأولئك العظماء.

ومن حق سعد أن يتزود نصيبه من هذه القسمة المحتومة كما تزودها غيره ، فليس مما يشرف الزعيم الوطني أن يسلم من تهم المستعمرين ، لأنه لايكون قد بلغ من مناوأة الاستعمار مايستحق مشقة الاتهام !

فما هو إلا أن رفع الصوت بقضية قومه بعد الحرب العظمى حتى انطلقت الصحف الاستعمارية بالتهم المعهودة والشكوك المرصودة . . . . ماذا يريد سعد زغلول ؟ أيريد الأنصاف لقومه ؟ كلا . فلا حاجة بقومه إلى إنصاف !! ولكنه رجل موتور حانق على الاحتلال والدولة المحتلة . ولولا ذلك لما خطر له أن ينكر الحماية البريطانية ، لأن الحماية البريطانية شيء لاينكره إلا الموتورون الحانقون ! ! . . .

وتجاوز الأمر كتابة الصحف إلى كتابة التاريخ . فقالت دائرة المعارف

البريطانية مامعناه إن سعداً أصبح عدواً ظاهر العداوة للاحتلال بعد نزاعه مع اللورد كتشنر في قضية القوامة المشهورة ، وقال السير فالنتين شيرول في كتاب تاريخ المؤرخين إن اللورد كتشنر نفر هذا الوطني المعتدل ليستميل اليه الخديو عباس ! . . .

وليس هذا صحيحاً كما يعلم العارفون بتلك القضية . لأن النزاع كان مع كتشنر نفسه قبل أن يكون مع الخديوعباس . وقد تعرض له سعد وهو يعلم أنه ينازع كتشنر ويستهدف لعواقب نزاعه في سبيل النزاهة والواجب . وليس بصحيح أن كتشنر كان يستميل الخديو ويترضاه . بل الصحيح أنه كان يغاضبه ويتحداه ، ولهذا السبب وحده كان خليقاً أن يعارض الخديو ويؤيد سعداً في هذه القضية ، لولا أنه هو نفسه كان صاحب الهوى فيها ، وكان المؤيد للقيم ارضاء لهواه .

على أن هذه الأقاويل لو كانت صحيحة كلها على الوجه الذي قصده السير فالنتين شيرول ودائرة المعارف البريطانية لما كانت معناها إلا أن سعداً رجل عظيم قدير ، وأنه ليس بالمستوزر الذي يقبل الوزارة إلا كما يشاء

فان المستوزر الذي لا عظمة عنده ولكنه يعظم بالمنصب و يعقد الرجاء كله عليه — لا ينازع اللورد كتشنر ولا يسمو إلى منزلة المنتقم منه ومن دولته وهي في ساعة الظفر والخيلاء . . . لأن المستوزرين من هذا الطراز لا يجهلون أن القول ماقاله كتشنر في الديار المصرية ، وانه صاحب الحول والطول في الحكومة وفي خارج الحكومة : يؤيده جيش الاحتلال ويؤيده من وراء ذلك سلطان الدولة البريطانية التي تثق به وتنصره في صوابه وخطئه ولا تود له إلا المهابة والمكانة . فهو يقضي بما يريد ويرفع من الوزراء والوزارات من يريد : من رفعه فهو سعيد بهذه الحظوة ومن وضعه فهو عاثر الجد خائب الرجاء ، لا حيلة له إلا أن ينزوي في عقر داره ويترقب الساعة التي يستغفر فيها لذنبه ويلتمس الرضى والرحمة من السيد المستبد الغاضب عليه . ولن

يخطر له ببال أن يزج بنفسه في خصومة مع أمثال كتشنر أو من هو دونهم في السطوة والهيبة من أقطاب الاحتلال . فاذا ساقته الحوادث سوقاً إلى تلك الخصومة فلن يخطر له ببال أن يقابل الاساءة بالاساءة ويرفع السلاح في وجه السلاح . وان خطر له ذلك في حق كتشنر فلن يخطر له ببال أن يصادم الدولة البريطانية حتى يكرهها على الاعتراف بوجوده والتكفير عن الاساءة اليه .

فأما أن يكون للرجل مندوحة واسعة عن خصومة كتشنر فيصر على منازعته واغضابه ، ثم يبرز له بروز الند للند غير حافل باسترضائه واتقاء عدائه ، ثم يبرز لدولته وهي في أوج العزة والنصر ليقول لها : « ها أنذا في ميدان الصراع أيتها الدولة المستخفة بما أستطيع » ... ثم يصمد في هذا الميدان غير مأخوذ بالوعد والوعيد ولا متراجع حيث يتاح له الرجوع مع السلامة والقبوع — فماذا تسمي ذلك ان لم تسمه العظمة التي لا تقل عن عظمة الزعيم المجاهد في طلب الحرية ؟ . . وبماذا تصف ذلك الا بالقدرة التي ترى لها في الحياة شأناً غير شأن المنصب والوزارة ، وقيمة غير التي يمنحها كتشنر أو تمنحها الدولة البريطانية ، وبأساً هو بأسها المستمد منها وليس بالبأس المستعار من سيد مرهوب ، أو من جاه الحكومة ؟

فالكتّاب الانجليز الذين يفسرون وثبة سعد على ذلك النحو من التفسير يثبتون له غاية ما في وسعهم من شهادة العظمة والزهد في الوظيفة المهينة ، ويثبتون له ، من ثم ، غاية ما في وسع المادح والمعجب من الاعتراف بعلو الهمة ونبل المقصد وشرف الغاية . إذ العيب كل العيب في الوظيفة التي يذل المرء لها ويستخذي في طلبها والحرص عليهما ، ولا عيب في الوظيفة التي تحفظ الكرامة ويقوم فيها الانسان بالواجب كما يجب . بل هي فرض محتوم يلام على اجتنابه ، ويشرف هو كما تشرف أمته بأدائه .

انما الحقيقة بعد كل هذه الأقاويل هي أن العمل الذي تصدى له سعد زغلول بعد إعلان الهدنة كان لا بد أن يعمل ، وانه لم يكن في مصر من يعمله غير سعد زغلول

ولم يكن هناك وقت لعمله غير الوقت الذي اختارته الحوادث وهيأته المقدمات . بحيث يحق لنا أن نقول ان هذه التتمة في حياة سعد كانت هي التتمة الفنية التي يتخيلها المتخيل كما كانت هي التتمة التاريخية التي قررتها الحوادث وشهدتها الأنظار . فلو أن تاريخ سعد قصة مخترعة وليس بواقعة مشهودة لما استطاع مؤلفها أن يختم فصولها غير ذلك الختام ، إذ ليس في وسع العقل أن يتخيل رجلاً مثله يمر به موقف الهدنة بعد الحرب العظمى وهو ساكت لا يفكر في عمل . وليس في وسع العقل أن يتخيل له تصرفاً في عمله وجهاده غير التصرف الذي هداه اليه طبعه ومنطق تفكيره ، واذا كانت زعامته الوطنية تتمة منسوقة مع ماضيه من قبل الثورة العرابية فأعماله بعد الزعامة تتمة منسوقة مع ذلك الماضي المنطقي المتفق الأوائل والأواخر . تعرفه من قبل كما تعرف من أساس البناء المرسوم كيف تكمل فيه الذروة وتعلو فيه الجدران .

لبث سعد في أيام الحرب العظمى يترقب ساعة العمل غير غافل ولا متعجل ، وكان من المفهوم عند الانجليز قبل غيرهم أنه لم يعترف بالحماية ولم يسكت الا في انتظار الفرصة التي يفيد فيها الكلام . ولو فهم الانجليز شيئاً غير ذلك لما سوفوا بعقد الجمعية التشريعية موعداً بعد موعد حتى اتفقوا على تأجيلها إلى موعد غير معلوم ، بل لأسرعوا بعقدها ليسمعوا منها الاعتراف الذي يعدون الظفر به من نواب مصر المنتخبين غاية ما يطمعون فيه من اقرار وتسجيل .

ولم يخف عليهم أن سعداً كان يستطيع أن يتكلم كما تكلم رئيس الجمعية التشريعية في المقابلات الرسمية ، فاذا آثر السكوت فانما يؤثره لأن له رأياً لا يقال ، ولا فائدة من أن يقال في تلك الأحوال .

وظلت مقادير الحرب تتراوح بين المتحاربين زهاء ثلاث سنوات ، تشيل كفة النصر يوماً وتهبط يوما في كل ميدان ، ولا يلوح من طوالع الحوادث في خلال ذلك ما يؤذن بانتهاء القتال وابتداء الهدنة والفصل في مصير

الشعوب . حتى شهرت الولايات المتحدة الحرب على ألمانيا ثم شهرتها على النمسا ثم تتابع وفود الجند منها فوجاً بعد فوج إلى الميادين الأوربية عند أواخر سنة ١٩١٧ . ثم أذاع الرئيس ويلسون شروطه الأربعة عشر في أوائل السنة التالية ومنها انصاف الضعفاء وإيلائهم حق تقرير المصير . ثم انهزمت تركيا في الميادين المتاخمة لمصر وعولت على التسليم وتم التسليم في أواخر اكتوبر سنة ١٩١٨ . فأيقن العارفون في تلك الأيام باقتراب النهاية ، وانكشف العمل الذي تفرضه الحوادث على زعماء مصر أو أخذ يتكشف ويتجلى من أواسط العام بعد أن كانوا لايعرفون إلا أن هناك واجباً وطنياً ينبغي أن ينهضوا به وإن هناك فرصة آتية لابد أن يغتنموها .

وكان من جلاء هذا الواجب أن خطر لأناس متفرقين في وقت واحد أو أوقات متقاربة . فلم يبق لمصر محيص من المطالبة بحقها ولم يبق للحلفاء محيص من تحقيق مابشروا به من وعود الحرية والعدل والديمقراطية ، فالآن ينبغي أن تنجز بريطانيا العظمى وعودها وتلغي حمايتها وتسأل الأمة المصرية عن مصيرها ولا تساوم عليها مساومة السلعة التي تباع وتشرى . فتلك معاملة للشعوب الضعيفة طالما كانت بريطانيا العظمى تنعاها على الجرمان وتقول انها حاربتهم من أجلها وحفزت العالم كله للقضاء عليها وتبديلها . فهل على المصريين إذن إلا أن يطالبوها بالانجاز وينتظروا منها الوفاء ؟ وإذا عمدت الى اللي والمطال أو الى الرفض والجحود فهل هناك حجة أوهن من حجتها وأظهر من حجة المصريين عليها ؟ وإذا حالت بين المصريين وبين اشهاد العالم على قضيتهم الواضحة فهل هناك دليل على سوء النية أصدق من هذا الدليل ؟ وهل يتاح لها بعد ذلك أن تصور نفسها للناس في صورة القاضي العادل الأمين ، وتمثل خصومها في صورة الجاني المستحق للعقاب !

هذا هو الواجب القومي الذي فرضته نهاية الحرب على الأمة المصرية ، وهو واجب لابد له من هيئة تتولاه بالنيابة عن الأمة . فمن عسى أن تكون تلك الهيئة ؟

لقد كانت الجمعية التشريعية قائمة يومئذ لم تلغ ولم تسقط صفة النيابة عن أعضائها ، فاتجهت النية إلى اختيار الهيئة التي تتولى الكلام باسم الأمة من بين أعضاء الجمعية التشريعية ، أو اختيار هيئة يزكيها هؤلاء الأعضاء ويخولونها صفة الوكالة العامة ، وفي هذا فكر سعد وأصحابه إلى ما قبل الهدنة بأيام قليلة .

وغني عن القول أن فكرة طبيعية كهذه الفكرة في قضية عامة كالقضية القومية لا يمكن أن تخطر لمصري واحد أو مصريين قلائل ، ففي سبتمبر دعا سعد أصحابه محمد محمود باشا وأحمد لطفي السيد « بك » وعبدالعزيز فهمي « بك » إلى مسجد وصيف للتحدث فيما ينبغي عمله عندما تسنح الفرصة للبحث في المسألة المصرية بعد اعلان الهدنة . فأجاب الدعوة محمد محمود باشا واحمد لطفي السيد بك ، واعتذر عبد العزيز بك لمرضه .

ثم كاشفوا بنيتهم بعض أصحابهم من أعضاء الجمعية التشريعية وغيرهم . ثم ذهب سعد الى الاسكندرية في الثاني عشر من اكتوبر مدعواً إلى الوليمة التي أقامها رشدي باشا للاحتفال بعيد الجلوس . فقابل هناك الأمير عمر طوسن وسمع منه أنه يفكر في قيام طائفة من المصريين للمطالبة بحقوق مصر في مؤتمر الصلح . . . فقال سعد كما كتب في مذكراته انها « فكرة جميلة قامت في بعض الرءوس من قبل » . وأفضى إلى الأمير بموافقته وارتياحه ، وتدبر معه فيما يحتاج اليه تنفيذ هذه الفكرة من المال الكثير .

وعاد سعد إلى القاهرة فلاقى عدلي يكن باشا وتكلم معه في تلك المسألة ورأيا توسيط قنصل أمريكا في تسهيل السفر للمندوبين المصريين ، وفاتحه رشدي باشا في ذلك ، فلم يجد عنده استعداداً لتأييد المسعى .

وفي الثاني والعشرين من شهر اكتوبر ذهب سعد إلى الاسكندرية مرة أخرى مع كثير من الكبراء والوجهاء لحضور حفلة الشاي العمومية التي دعاهم إليها السير ريجنالد ونجت معتمد الدولة البريطانية ، فلاقى هناك « عدلي

ومدحت ورشدي ومحمد سعيد والأمير عمر وغيرهم » . . . . قال سعد في مذكراته : « وشممت من عدلي رائحة أن المشروع الذي عرضه علينا رشدي لم يكن من بنات أفكار الاثنين . وأنه لابد أن يكون مشتملاً على سر تكشفه الأيام.»

ويغلب على ظننا أن السر الذي أشار اليه سعد هو رأي السلطان « أحمد فؤاد » في هذه المسألة . فان السلطان حسيناً كان قد أمر رشدي باشا بكتابة مذكرة إلى الحكومة البريطانية يطلب فيها حل القضية المصرية على وجه كفيل بالاستقرار والرضى من الأمة . ثم مرض السلطان حسين وأدركته الوفاة قبل تبليغ هذه المذكرة . فالذي يغلب على الظن أن السلطان فؤادا قد أرجأها إلى الوقت المناسب ، واختار تحريكها قبل الهدنة ، فأوعز إلى عدلي ورشدي باتباع الخطة التي تلائم الحوادث الأخيرة ، وفهم سعد مافهم من الايحاء على سبيل الترجيح .

وفي يوم عقد الهدنة حضر الأمير عمر إلى مصر وزار سعداً في بيته وأبدى رغبته فيعقد اجتماع « للمذاكرة في حالة مصر ومايجب أن يقدم لها من الخدمة الآن » فوافقة سعد واتفق مع سموه على صيغة الدعوة وأسماء المدعوين ومكان الاجتماع بقصر الأمير في شبرا . وسافر الأمير على أن يعود قبل الاجتماع بيومين . وسعدفي كل ذلك يميل إلى تقديمه في هذا العمل ، لما له من المنزلة الرفيعة وما يحتاج اليه العمل من المال الكثير .

إلا أن المعارضة في رئاسة الأمير للوفد المطلوب كانت تقوى وتشتد في جهات كثيرة ، ومنها القصر الملكي والوزارة ، ومنها أصحاب سعد جميعاً بغير استثناء .

فقدكان السلطان فؤاد غير مستريح إلى ظهور الأمير على رأس هذه الحركة ودخول أعضاء البيت المالك في مآزق سياسية تقضي مصلحتهم ومصلحة الملك أن يظلوا بمعزل عنها .

وكان رشدي باشا يتوجس من نفوذ محمد سعيد باشا صديق الأمير الحميم ويشفق من عواقب تدبيره ، ولا يحب أن يمهله حتى يقبض بيديه على زمام الموقف ويتحول به إلى حيث تهديه الحيلة والأساليب الملتوية التي اشتهر بها .

وكان أصحاب سعد يريدونها كما قالوا (حركة شعب لا إمارة وحركة استقلال لا خلافة) ويعتقدون أن الأمير وصديقه محمد سعيد يبغيان المحافظة على السيادة العثمانية إلى أن ينزل عنها الترك للمصريين في معاهدات الصلح ، وهو أمل مشكوك فيه .

لهـــذا أمرت الوزارة بالغاء الاجتماع الذي يدعو إليه . ولما حضر الأمير إلى مصر مستفسراً أبلغه أمين يحيى باشا أن عظمة السلطان يرى له أن يبتعد عن هذه الحركة ، وأن يبرح القاهرة إلى الاسكندرية في يومه .

وقبل أن يتلقى هذا الأمر كان قد اجتمع بمحمد سعيد باشا واسماعيل صدقي باشا وبعض أعضاء الحزب الوطني وبحثوا في تأليف الوفد مستقلين للسفر إلى أوربا . فاستحسنوا بعد طول المشاورة أن يشركوا سعداً ومن معه في هـــذه الهيئة ، وخاطب الأمير سعداً ليلقاه بفندق شبرد ، فاستأذن سعد أصحابه ليذهب إليه . وخشي هؤلاء الأصحاب إذا خوطب سعد في رئاسة الأمير للهيئة أن يقبلها كما علموا من رأيه السابق . فناشدوه بلسان محمد محمود باشا أن لا يقبل رئاسة بغير رأيهم ، لأنهم يختارونه هو للرئاسة ولا يقبلون رئاسة سواه .

ثم علم الأمير بأمر السلطان فؤاد فاطاعه وسافر إلى الاسكندرية ، وسرى نبأ الخلاف بين الوفدين إلى جمهرة الشعب ، فأسفوا وتذمروا وبدت بوادر غضبهم في مطاردة الدعاة والرسل الذين كانوا يروجون لتوكيل الوفد الجديد .

فآثر الأمير لهذه الأسباب جميعاً أن يعدل عن سعيه ، وآثر سعد وأصحابه أن يرأبوا الصدع بانتخاب بعض أنصار الأمير ، فاندمجت الهيئتان في هيئة واحدة وانحسم الخلاف .

في أثناء هذا الخلاف بين الوفد واشياع الأمير عمر طوسون بدرت الكلمة التي اطلقت على بيت سعد اسمه الذي ينبغي له بعد تأليف الوفد واجتماع نواب الأمة فيـــه : بدرت من لسان خصم لا من لسان صديق ، وفي معرض المحاجة لا في معرض التودد والتعظيم . فقد كانت المناقشات بين سعد وبعض الشبان تتوالى كل يوم عن أغراض الوفد وبرنامجه واختيار أعضائه ، فاحتدّ واحد منهم وتمادى في مخاشنة الحاضرين . فقال سعد . (عجباً ! أتكدرني وتكدر صحبي فى بيتي ؟) فقال الفتى : (ليس هو بيتك يا باشا . ولكنه بيت الأمة !) فشاعت الكلمة وأطلق الأسم على البيت من ذلك الحين .

وقد وضع الوفد بعد تمام تكوينه قانوناً للسير عليه جاء في المادة الأولى منه : (تألف وفد باسم الوفد المصري من حضرات سعد زغلول باشا وعلى شعراوي باشا وعبد العزيز فهمي بك ومحمد علي بك وعبد اللطيف المكباتي بك ومحمد محمود باشا وأحمد لطفى السيد بك واسماعيل صدقي باشا وسينوت حنا بك وحمـــد الباسل باشا ، وجورج خياط بك ومحمود أبو النصر بك ومصطفى النحاس بك والدكتور حافظ عفيفي بك) .

وجاء فى مادته الثـانية أن (مهمة هذا الوفد هي السعي بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجدوا للسعي سبيلاً في استقلال مصر استقلالاً تاماً .)

وفي المادة الثالثة أن (الوفد يستمد قوته من رغبة أهالي مصر التي يعبرون عنها رأساً أو بواسطة مندوبيهم بالهيئات النيابية) .

وفي المادة الخامسة (لا يسوغ للوفد أن يتصرف في المهمة التى انتدب لها . فليس للوفد ولا لأحد من أعضائه أن يخرج فى طلباته عن حدود الوكالة التي يستمد منها قوته : وهي استقلال مصر استقلالاً تاماً وما يتبع ذلك من التفاصيل) . وفي المادة الأخيرة : « يعين الوفد لجنة تسمى باللجنة المركزية لجمع التبرعات ومراسلة الوفد بما يهم من شئونه»

وفيما بين ذلك مواد أخرى في تفصيل نظامه وتقسيم أعماله بين ذوي الاختصاص فيه من رئيس أو كاتب سر أو أمين صندوق.

ومما تقدم على وجه الاجمال يتبين لنا كيف نشأت فكرة الوفد الأولى وكيف انتقلت في أطوارها المختلفة الى تمام تكوينه. ولا نحب أن نطيل البحث فيمن سبق ومن لحق من المفكرين. فان الفكرة كانت تخطر لكل عامل في السياسة المصرية، وكان من المستحيل أن لا تخطر في أوانها. وانما الأمر الجدير بالملاحظة عندنا أن أحداً لم يفكر في تأليف وفد الا فكر معه في سعد زغلول، سواء السلطان أو الأمير طوسن أو الوزراء أو أعضاء الجمعية التشريعية أو المتطرفون أو المعتدلون، ومن السهل أن يفكر الانسان في تأليف وفد. ولكن ليس من السهل أن يكون معقد الأمل ومناط العمل باجماع المفكرين.

بدء العمل

كان الوفد المصرى يترقب من يوم إلى يوم إعلان الهدنة ليبدأ عمله بابلاغ الدولة البريطانيةمطالب الأمةالمصرية . فلما أعلنت الهدنة يوم الاثنين (الحادي عشر من شهر نوفمبر سنة ١٩١٨) بادر سعد وأصحابه إلى طلب المقابلة من السير ريجنالد ونجت معتمد الدولة البريطانية أو نائب الملك كما كانوا يسمونه في عهد الحماية . فضرب لهم موعداً للمقابلة قبيل الظهر من يوم الأربعاء التالي . فذهب إليه سعد وصاحباه علي شعراوي باشا وعبد العزيز فهمي بك ، ووقع الاختيار على هؤلاء الثلاثة لأنهم كانوا أول من اشترك في الوفد من أعضاء الجمعيةالتشريعية ، وفيهم الكفاية لتمثيل الوفدبرئيسه وعضوين يمثلان الأعيان وذوي الأعمال الفكرية .

تلقاهم السير ريجنالد بعد التحية والتهنئة بعقد الهدنة بقوله :

« ان الصلح اقترب موعده والعالم يفيق بعد غمرات الحرب التي شغلته زمناً طويلاً ، وأن مصر سينالها خير كثير وان الله مع الصابرين . . . » إلى آخر ما قال .

فردعليهسعد قائلاً : « إن الحرب كانت كحريق انطفأ ولم يبق الا تنظيف آثاره . وإني أظن أنه لا محل لدوام الأحكام العرفية ولا لمراقبة الجرائد والمطبوعات . والناس ينتظرون بفروغ صبر زوال هذه المراقبة كي ينفسوا عن أنفسهم ويخففوا عن صدورهم الضيق الذي تولاهم أكثر من أربع سنين. » فوعد السير ريجنالد بالكتابة إلى حكومته في هذه المسألة بعد الاتفاق مع القائد العام ، وقال : « ويجب على المصريين أن يطمئنوا ويصبروا ويعلموا أنه متى فرغت انكلترا من مؤتمر الصلح فانها تلتفت لمصر وما يلزمها ولكن لا يكون الأمر إلا اخيراً. » فقال سعد : « ان الهدنة قد عقدت والمصريون لهم

حق أن يكونوا قلقين على مستقبلهم ، ولا مانع يمنع الآن من أن يعرفوا ماهو الخير الذي تريده انكلترا لهم.»

قال السير ريجنالد : « يجب أن لاتعجلوا وأن تكونوا متبصرين في سلوككم .فان المصريين في الحقيقة لاينظرون للعواقب البعيدة.»

فاستفسره سعد معنى كلامه قائلاً : « إن هذه العبارة مبهمة المعنى ولا أفهم المراد منها.»

ففهم السير ريجنالد أن سعداً قد استاء لانه اعتقد أن الكلام موجه اليه وأراد أن يقول إنه لايعني المصريين مثله وإنما يعني الرأي العام . . . فاستدرك قائلاً : « أريد أن أقول إن المصريين ليس لهم رأي عام بعيد النظر » فأجابه سعد : « لا أستطيع الموافقة على ذلك . لأنني إن وافقت أنكرت صفتي . فاني منتخب في الجمعية التشريعية عن قسمين من أقسام القاهرة ، وكان انتخابي بمحض إرادة الرأي العام مع معارضة الحكومة واللورد كتشنر في انتخابي . وكذلك كان الأمر مع زميلي علي شعراوي باشا وعبد العزيز فهمي بك.»

وبعد مناقشة وجيزة قال شعراوي باشا : « اننا نريد أن نكون أصدقاء للانجليز صداقة الحر للحر لا العبد للسيد » . . . فصاح السير ريجنالد دهشاً : « إذن أنتم تطلبون الاستقلال ؟ » . فأجابه سعد . « نعم . ونحن أهل له ، وماذا ينقصنا ليكون لنا استقلال كباقي الأمم المستقلة ؟ » ثم قال بعد مناقشة طويلة في كفاءة مصر للاستقلال : « متى ساعدتنا انجلترا على استقلالنا التام فاننا نعطيها ضمانة معقولة عن عدم تمكين أي دولة من استقلالنا والمساس بمصلحة انكلترا . فنعطيها ضمانة في طريقها إلى الهند ، وهي قناة السويس ، بأن نجعل لها دون غيرها حق احتلالها عند الاقتضاء . بل نحالفها على غيرها ونقدم لها عند الاقتضاء ماتستلزمه المحالفة من الجنود » ثم قال شعراوي باشا : « يبقى أمرآخر وهوحقوق أرباب الديون الأجانب فيمكن بقاء المستشار

الانجليزي بحيث تكون سلطته هي سلطة صندوق الدين العمومي » ثم قال سعد : « نحن نعترف الآن أن انجلترا أقوى دولة في العالم وأوسعها حرية، وأنا نعترف لها بالأعمال الجليلة التي باشرتها في مصر . فنطلب باسم هـــذه المبادىء أن تجعلنا أصدقاءها وحلفاءها أصدقاء الحر للحر ، وإننا نتكلم بهذه المطالب هنا معك بصفتك مشخصاً لهذه الدولة العظيمة . وعند الاقتضاء نسافر للتكلم في شأنها مع ولاة الأمور في انكلترا . ولا نلتجىء هنا لســـواك ولا في الخارج لغير رجال الدولة الانكليزية . ونطلب منك بصفتك عارفاً لمصر مطلعاً على أحوالها أن تساعدنا للحصول على هذه المطالب .

فتريث السير ريجنالد ونجت ثم قال : « قد سمعت أقوالكم . وإني أعتبر محادثتنا محادثة غير رسمية بل بصفة حبيه ، فاني لا أعرف شيئاً عن أفكار الحكومة البريطانية في هذا الصدد . »

وانتهى الحديث على هذا في تلك المقابلة ، وقد علم منه سعد وصاحباه رأي الحكومة البريطانية في المسألة المصرية على الرغم من قول السير ريجنالد أنه لا يعرف شيئاً عن أفكار الحكومة البريطانية في هذا الصدد . فهذه الحكومة لا تفكر في المسألة المصرية قبل عقد الصلح وفراغها من جميع المشكلات المتخلفة من الحرب العظمى ، وهي إذا فكرت فيها بعد ذلك فليس في نيتها أن تلغي الحماية وتعترف بالاستقلال . لأن السير ريجنالد دهش حين فوجىء بكلمة الاستقلال كأنه يسمع التجديف ! فعلى مصر إذن أن تنتظر إلى غير أجل مسمى ، وليس لها بعد طول الانتظار أن تطمح إلى استقلال . فذلك عند الحكومة البريطانية خارج من كل حساب .

وأننا لندرك مقدار الدهش الذي دهشه المعتمد البريطاني من ذكر الاستقلال إذا علمنا حقيقة المركز الذي هيأه المحتلون لمصر وتفاهمت عليه الجالية البريطانية قبل انتهاء الحرب بأكثر من عام . فقد صدر الأمر في شهر مارس سنة ١٩١٧ بتأليف لجنة تنظر في إصلاح القضاء بعد الغاء الامتيازات

الأجنبية ، فتقدم اليها عشرة من المحامين الانجليز وطلبوا اعتبار اللغة الانجليزية لغة رسمية للمحاكم ، توضع بها القوانين وتترجم منها الى اللغة العربية أو الفرنسية إذا دعى الأمر الى ذلك ، واستلزموا أن يسن القانون الأهلي على سنة الأصول الانجليزية والقانون الجنائي بصفة خاصة ، وأن يجلس قاضي انجليزى الى جانب القاضي المصري للنظر في المسائل الأهلية .

أما قانون مصر النظامي الذي أعده المحتلون لتطبيقه بعد الحرب العظمى فقد وضعه السير ويليام برونيات وقضى فيه بانشاء مجلسين أحدهما يسمى مجلس الأعيان ويتألف من الوزراء والمستشارين الانجليز وبعض الموظفين الانجليز ممن يساوونهم في الرتبة ، ومن خمسة عشر أجنبياً ينتخبهم الأجانب ، وثلاثين مصرياً يجرى انتخابهم على قواعد محدودة كثيرة القيود والشروط ولا تجتمع منهم كثرة في المجلس على كل حال . ويسمى المجلس الآخر مجلس النواب وليس له رأي قاطع في عظيم ولا ضئيل من مصالح البلاد ، ويجوز أن تتخطاه الحكومة بارسال القوانين مباشرة الى مجلس الأعيان . ثم لا تعتمد القوانين التي تصدر من هذا المجلس أو من ذاك إلا بعد اقرارها في وزارة الخارجية البريطانية .

ويكفي أن يلم القارىء بخلاصة هذا القانون ليجزم بأنه قانون لا يوضع إلا للأصقاع الهمجية التي لا يحفل لأهلها بوجود ولا برأي في تشريع أو سياسة . والغرض الأكبر منه انما هو استدراج الأجانب الى الرضى بالغاء امتيازاتهم ريثما تنحصر السلطة كلها في يد العميد البريطاني ، ولا تكون مصر في خلال ذلك إلا مستعمرة بريطانية من مستعمرات المجاهل السحيقة التي لا حضارة لها ولا رجاء في نوع من الاستقلال .

وإذا كان ذكر الاستقلال قد أدهش العميد البريطاني فهذا القانون النظامي قد أدهش جميع من علموا به من المصريين فكان من الشرور التي

أعقبت الخير العظيم، لأنه جمع المصريين كلهم حول راية الاستقلال، وعصف بكل فارق بين التطرف في الوطنية والاعتدال.

ومن الطبيعي بعد أن قال العميد البريطاني لسعد وزميليه أنه لا يعرف شيئاً عن أفكار حكومته أن يتذرع النواب المصريون بذلك الى طلب السفر إلى العاصمة الانجليزية، لاستطلاع أفكار تلك الحكومة والافصاح لها وللرأي العام في بلادها عن أفكار الأمة المصرية. فكتب سعد وأصحابه الى رئاسة الجيش الانجليزي يطلبون جواز السفر في وقت قريب، وجددوا الطلب بعد أسبوع فجاءهم الرد في الثامن والعشرين من نوفمبر بارجاء الاذن لهم الى أن تزول «الصعوبات التي تمنع سفرهم في الوقت الحاضر»! فكتب سعد الى السير ريجنالد ونجت في اليوم نفسه يبدي له أنه: «من الضروري أن يكون الوفد بلندن قبل الأسبوع الأخير من شهر ديسمبر، ويختم خطابه بقوله: «إنا معتمدون كثيراً على تقاليد بريطانيا العظمى التي مازالت تقدم للعالم كثيراً من الأمثلة على تمسكها بمبادىء الحرية الشخصية اعتمادا يجعل لنا ثقة في أن طلب التصريح لنا بالسفر سيفصل فيه عاجلاً.»

لم يجبه السير ريجنالد بنفسه ولا باسم موظف كبير من مرؤسيه في دار الحماية، ولكنه أجابه باسم نائب كاتبه الخاص في خطاب يتحدث به عن رأي حكومته. فقال:

«كلفت من قبل فخامة المعتمد السامي البريطاني باحاطتكم علماً بوصول خطابكم المؤرخ في ٢٩ نوفمبر الماضي وبأخباركم بأن فخامته قد رأى بعد استشارة حكومة جلالة الملك أنه لا يستطيع التوسط لدى السلطة العسكرية في هذا الموضوع. وأضيف إلى ذلك أنكم إذا كنتم تريدون تقديم اقتراحات بخصوص كيفية الحكم في مصر مما لا يخرج عن الخطة التي رسمتها حكومة جلالة الملك وأعلنتها من قبل، فالأفضل أن مثل هذه الاقتراحات تقدم كتابة الى فخامته. وبهذه المناسبة ألفت نظركم الى خطاب السير ميلن

شيتهام الذي أرسله بناء على أمر حكومة جلالة الملك إلى المرحوم السلطان حسين عند توليته عرش مصر.»

فكان جواب سعد على هذا الخطاب الذي تشف عبارته واختيار كاتبه عن الاستخفاف وقلة الاكتراث « إنه ليس في وسعي ولا في وسع أي عضو من أعضاء الوفد أن يعرض اقتراحات لاتكون مطابقة لارادة الأمة المصرية المعبر عنها في التوكيلات التي أعطيت لنا، وإني أعرض على أنظاركم أن هذه التوكيلات قد أقبل على التوقيع عليها بشغف كثير من كبراء الأمة ومن بينهم أعضاء الجمعية التشريعية والهيئات الأخرى النيابيـة، وكان من المنتظر أن يصل هذا الاقبال إلى الاجماع لولا تدخل الادارة في منع تداولها ومصادرتها.»

أما تقديم الاقتراحات إلى المندوب البريطاني فلم يسع الوفد قبوله لأنه لا يجدي شيئاً مع الشرط المتقدم ولا يجـدي شيئاً إذا ألغي ذلك الشرط وأبيح الكلام في مسألة الاستقلال. وقد أبان سعد حجة الوفد في طلب السفر إلى انجلترا فقال: « ان سفرنا إلى انجلترا لا نريد منه إلا أن نكون على اتصال برجال السياسة الممثلين للأمة الانجليزية، وللاشخاص الذين يتولون توجيه الرأي العام الانجليزي الذين لا شك في تأثيرهم على القرارات الحكومية، وسنعنى على الخصوص بان نجعل وجهتنا ذلك الرأي العام. ونحن واثقون بان نجاح قضيتنا يتوقف جزء كبير منه على العدالة والحرية وحماية حقوق الضعفاء التي امتاز بها الرأي العام الانجليزي. وتلاحظون سعادتكم أنه في هذه الظروف يكون من المستحيل علينا أن نصل إلى غايتنا بواسطة مخابرات بسيطة تعمل في مصر وحسب، فان القضية التي ندافع عنها يجب أن تعرض باديء ذي بدء على الرأي العام الانجليزي الذي لا شك في انه — للاستنارة فيها — في حاجة الى الحصول على تفصيلات لا يمكن أن يبديها الا الممثلون الطبيعيون الموكلون من الأمة المصرية ذاتها.»

وفى هذا الكلام بيان صريح للغرض من السفر إلى البلاد الانجليزية ، فليس هو استجداء الحكومة هناك ولكنه الاقناع والتأثير بالأساليب التي تذعن لها الحكومة ورجالها الرسميون .

* * *

مر بالقاريء في خطاب سعد اشارة إلى توكيلات الأمة ومصادرة الادارة للتوقيع عليها في الاقاليم . فهذه التوكيلات هي الوسيلة التي لجأ اليها الوفد بعد تأليفه لتعزيز نيابته عن الأمة في طلب الاستقلال ، بالاضافة إلى الصفة المكتسبة من أعضاء الجمعية التشريعية الداخلين فيه .

فقد كان في الوفد كما كان بين مؤيديه رجال نابهون من غير أعضاء الجمعية التشريعية ، وكان من الميسور للانجليز ان يقدحوا في وكالة الجمعية عن قضية الاستقلال وما اليها من المطالب القومية ، لانها انتخبت قبل فرض الحماية ولم يكن ملحوظاً في انتخابها أن تتصدى لأمثال هذه المطالب . فمن سداد الرأي أن يضيف الوفد دليلاً آخر على نيابته الصحيحة غير تأييد أعضائها . وإذا تسنى له أن يحصل على توكيلات المصريين مباشرة في قضية الاستقلال بنصها فلا محل إذن للاكتفاء بالوكالة المستمدة من انتخاب قديم ، في قضية ليست بقضية الاستقلال .

اسرع الوفد بطبع هذه التوكيلات غير منتظر تمام تأليفه ، فامضاها كل من عرضت عليه من ذوي الرأي والمكانة ، ولم يرفض امضاءها إلا أفراد معدودون لا يتجاوزون أصابع اليد الواحدة . وراحت الألوف منها تتفرق في الأقاليم وتعود منها كل يوم بعشرات الألوف من التوقيعات ، ثم فطن المستشار الداخلي مستر هينز لها بعد انتشارها فأصدر أمره إلى الموظفين بمنعها ومصادرتها . فمنعوها ما استطاعوا واقتحموا بيوت الوجهاء ومكاتب المحامين يبحثون عنها في كل مكان ، وينتزعونها من حامليها عنوة حيثما وجدوها ، ويتعللون لذلك بأنها منشورات مخلة بالأمن والنظام

أراد الوفدأن يعوض مافاته من تلك التوكيلات باثبات منعها ومصادرتها. لان إثبات ذلك يقوم مقام التوكيل ويزيد عليه أن يثبت تصرف الانجليز في حق « تقرير المصير » وهم لايفرغون من النداء به في كل مجال. فكتب سعدإلى رئيس الوزارة المصرية يحتج على هذا الحيف ويسجل هذه الوقائع، وقال في احتجاجه : « لايخفى على دولتكم أنه على أثر فوز مبادىء الحرية والعدل التي جاهدت بريطانيا العظمى وشركاؤها لتحقيقها ألفت مع جماعة من ثقاة الأمة ونوابها وأصحاب الرأي فيها وفداً لينوب عنها في التعبير عن رأيها في مستقبلها تطبيقاً لتلك المبادىء الأساسية.

لذلك شرعنا في جمع هذا الرأي بصيغة توكيل خاص فوق ما للكثير منا من النيابة العامة، فأقبل الناس على امضاء هذا التوكيل اقبالاً عظيماً مع السكينة والهدوء، وهذا أقل مظهر نعرفه من مظاهر الاعراب عن رأي الأمة في مصيرها، لكنه قد اتصل بنا أن وزارة الداخلية قد أمرت بالكف عن امضاء هذه التوكيلات، ونظراً إلى أن هذا التصرف يمنع ظهور الرأي العام في مصر على حقيقته، فيتعطل بذلك أجلّ مقصد من مقاصد بريطانيا العظمى وشركائها وتحرم الأمة المصرية من الانتفاع بهذا المقصد الجليل — التمس من دولتكم باسم الحرية والعدل أن تأمروا بترك الناس وحريتهم يتمون عملهم المشروع، وإذا كانت هناك ضرورة قصوى ألجأت الحكومة إلى هذا المنع فاني أكون سعيداً لو كتبتم إليَّ بذلك حتى نكون على بصيرة من أمرنا ونساعد الحكومة بما في وسعنا على الكف عن امضاء تلك التوكيلات ... »

وقبل أن يتلقى الوفد رداً من الوزارة، عاد فكتب اليها في اليوم التالى — ٢٥ نوفمبر — يخبرها « ان رجال الحكومة لم يقتصروا على منع التوقيع على التوكيلات بل تجاوزوه إلى مصادرة ماتم التوقيع عليه » وشفع ذلك بما يثبت هذه المصادرة.

وظاهر من صيغة الكتاب الأول أن الاحتجاج متفق عليه بين الوفد

والوزارة لاعطاء وزير الداخلية فرصة يثبت فيها المنع ويبريء الحكومة الوطنية من تبعاته ، فجاء الرد من الوزير يقول فيه : « إجابة على كتابيكم المؤرخين ٢٣ و٢٤ الجاري أتشرف باحاطتكم علماً أنه إن كانت صدرت أوامر من جناب مستشار الداخلية لمنع امضاء التوكيلات المشار اليها في كتابيكم المذكورين فانما كان ذلك لأن القطر لايزال تحت الأحكام العرفية ، ولأن مثل هذه التوكيلات قد اعتبرت مما يدعو إلى الاخلال بالنظام العام . . . »

وفي هذا الرد اثبات للتوكيلات ، واثبات للمنع ولصدور الأمر به من السلطة الانجليزية ، وإثبات للحجْر على كل وسيلة من وسائل الاعراب عن الرأي في تلك الآونة ، لأن امضاء عريضة مطبوعة هو أقل مظهر معروف من مظاهر الاعراب عن رأي الأمة في مصيرها ، كما جاء في خطاب سعد إلى الوزارة .

فحول الوفد جهوده إلى الوسائل التي بقيت له بعد هذا الحجر المطبق على الأمة من كل ناحية ، وهي اشهار الاحتجاج في مصر كلما سنحت فرصة القول والخطابة في مجتمع من المجتمعات ، ومخاطبة الدول الأجنبية من طريق وكلائها أو من طريق الرسائل البرقية والبريدية الى رؤسائها وكبرائها ، وهي على ذلك ليست بالوسائل الميسورة إلا على قدر محدود في المناسبات المتباعدة ، لاشتداد الرقابة على الصحف وعلى المراسلات والمجتمعات ، والحجر على الصحافة أن تنشر خبراً عن الوفد وحركاته حتى الخبر بتأليفه أو الاشارة إلى اسمه وغرضه .

ففي أوائل ديسمبر أرسل الوفد احتجاجاً إلى رئيس الوزارة البريطانية ونداء إلى وكلاء الدول في القاهرة يبلغهم فيه ما كان من عسف السلطة العسكرية ويحتج « لدى حضرات نواب الدول الصديقة التي يهمها أمر مصر على الخطة

التي صار اتخاذها معنا ، وعلى كل قرار بشأن مستقبل مصر بدون أخذ رأي الأمة المصرية فيه » .

وفي الرابع عشر من ديسمبر وصل الرئيس ويلسون إلى باريس فأرسل اليه سعد احتجاجاً على منع مصر من إسماع صوتها والافضاء بمطالبها في مؤتمر الصلح يقول فيه : —

« نعم ان السلطات البريطانية طلبت الينا أن نبدي اقتراحات حكومية عن ادارة مصر بشرط أن لاتخرج عن دائرة الحماية التي رتبتها ، وانها بذلك تطلب منا المحال . لأن مصر لم تقبل مطلقا هذه الحماية التي ليست الا عملاً من الأعمال الحربية ، والتي مع كونها مناقضة لآمالنا في الاستقلال فهي مناقضة أيضاً للحقوق التي كسبناها من تركيا من زمان بعيد . فان هذه الحرب أبعد ما تكون من أن تضيق دائرة تلك الحقوق . بل على ضد ذلك توسع فيها إلى حد الاستقلال تطبيقاً للمبادىء الجديدة التي تقضي باحترام الجنسيات. »

وأرسل اليه برقية ثانية عند وصوله إلى لندن في أواخر ديسمبر ، ثم أرسل اليه برقية أخرى يذكر فيها البرقيتين السابقتين . . . فلم يتلق جواباً على واحدة منها !

وفي العاشر من يناير أذاع نداء إلى الأوربيين يقفهم فيه على حقيقة الحركة السلمية التي أخذ الانجليز يشوهونها ويصبغونها بصبغة العداوة الجنسية فقال في بيان مقاصد تلك الحركة : « نبغي أن نستقل بشؤون بلادنا في شكل حكومة دستورية حتى نصلح من حالنا الاجتماعية مايفسده عادة حكم الأجنبي عمداً ومن غير عمد ، وحتى نبلغ ما يؤهلنا اليه استعدادنا من درجات الكمال ، نبغي أن نظل كما ببين ثقة الأجانب نسهل لهم وسائل ما يزاولونه من الأعمال التجارية والصناعية في بلادنا ونرعى مالهم فيها من الامتيازات خير رعاية . نبغي أن نبقى كما كنا في الماضي عارفين رسوخ قدمهم في المدنية الحديثة مستعدين لأن نستقدم كبار الفنيين منهم ممن عسانا نحتاج اليهم للمساعدة في

الأعمال العامة . ولكن لا على أن يكون مناط الاختيار للاعتبارات الجنسية فقط كما هو حاصل الآن . بل الكفاءة حيثما وجدت بصرف النظر عن كل اعتبار آخر.»

وختم النداء بقوله : « فباسم الوفد المصري أعلن إلى كل أجنبي في مصر من ذوي المصالح أن هـذا الوفد . . . . يقرن بسعيه للاستقلال احترام المصريين لحقوق الأجانب كل الاحترام . كما أني انتهز هذه الفرصة لاشهد كل رجل حر على المعاملات المنافية للحرية التي عومل بهـا الوفد المكلف باسماع مؤتمر الصلح صوت مصر وعرض مطالب أهلها ، ولأعلن أن كل حكم في مستقبل المصريين من غير أن تسمع أقوالهم مناقض لقواعد الحق والعدل التي جعلت أساساً لأحكام مؤتمر السلام »

* * *

وفي اليوم التالي أرسل إلى كليمنصو رئيس مؤتمر السلام رسالة برقية يقول فيها : « مهما يكن من الاتفاق المزعوم حصوله على المسأله المصرية فان الحكم في مصيرنا من غير أن تسمع أقوالنا مناقض لما اتفق عليه جميع الحلفاء » ثم يقول « . . . باسم الانسانية التي تأبى أن تكره الامم على أن تنتقل من يد الى يد أخرى كما تنتقل ملكية السلع تناديك من وراء البحر ان لا تتخذ سكوتنا الاكراهي الذي هو النتيجة الطبيعية لحبسنا في حدود بلادنا دليلاً على رضانا بسيادة الغير علينا وأن لا تسمح بالحكم في مصيرنا من غير أن تسمع أقوالنا»

واتفق في هذه الأثناء مرور الوفد السوري بمصر ذاهباً إلى فرنسا لتمثيل بعض البلاد السورية في المؤتمر فكتب سعد إلى السير ريجنالد ونجت يجدد احتجاجه لهذه المناسبة ، وكتب الى المستر لويد جورج في هذا المعنى قائلاً : « لاتزال الحال كما كانت حتى ان الأمة المصرية بأسرها من أكبر وزير إلى أصغر فلاح محبوسون داخل بلادهم لايسمح لأحد بالخروج من هذا الحصار

الشديد » ثم أعقب ذلك بقوله : « انتفعتم في هذه الحرب برجالها وأموالها — أي مصر — وصرحتم في مواطن شتى بأن ذلك كان من أكبر العوامل في احراز النصر في الشرق ، فبينما مصر المساعدة تنتظر أن تعامل بما يتفق مع حالها إذا هي تراكم غداة الهدنة قد قلبتم لها ظهر المجن ، وحبستم أهلها بين حدودها على الذل والهوان . بل هبوا هذه الأمة لامتمدنة ولامساعدة فهلا عاملتموها بما اتفقتم عليه مع الدكتور ولسن ؟ ... مسموح — على المبادىء القديمة — لرجل السياسة أن يكون استعمارياً . غير أنه لا يسلم أحد الى اليوم أن حب الاستعمار أجاز لدولة حصر أمة ليس بينها وبينها حرب، واذا كان حب الاستعمار لايبيح للمستعمرين والمحافظين مثل هذا التصرف فكيف بالأحرار؟»

***

ولم يزل الوفد يوالي احتجاجه عند رجال الدول كلما وصل وفد من وفودها الى المؤتمر ، ويكتب حيناً الى رئيس مجلس النواب في انجلترا وحيناً الى ذوي الشأن هنا وهناك ، ولا يعلم مصير هذه الرسائل .

ولم يخف على الوفد نصيب الأمم الضعيفة عند الساسة والوزراء الممثلين لحكوماتهم في مؤتمر الصلح . ولكنه اعتقد أن هذه النداءات كائناً ما كان مصيرها لها فضل محقق على الأقل وهو نفي الشبهة التي يسجلها على مصر السكوت في تلك الآونة ، وعساها لاتذهب عبثاً بين الدول المتنافسات على حل المشكلات وتوزيع المطامع . فان الانجليز لن يقدروا على التحكم في مشكلات الدول الأخرى باسم العدل والحرية وعندهم هذه المشكلة المصرية قائمة يصل إلى أسماع الوزارة والساسة خبر عنها مابين آونة وأخرى . فلا بد لهم عاجلاً أو آجلاً أن يصغوا لها ويبالوا بها ، وقد يكون ذلك أسهل عليهم من مساومة الدول عليها وإعادة المساومة كلما تجدد خلاف بينهم وبين الدول أو بينهم وبين الأمة المصرية .

***

ثم عمد الوفد إلى الاجتماعات كلما تهيأ له سبيلها ، ففي الثالث عشر من شهر يناير أقام حمد الباسل باشا « حفلة شاي » في بيته حضرها من استطاع حضورها من أعضاء الوفد والوجوه والفضلاء . فألقى فيها سعد خطابه الأول في أول اجتماع وطني أقيم بعد الحرب العظمى ، وبدأه بشكر صاحب البيت والحاضرين ثم استطرد الى انكار الاحتلال وانكار الحماية التي «هي أيضاً أمر باطل بطلاناً أصلياً أمام القانون الدولي ، ومخالف مخالفة صريحة للمبادىء الجديدة التي خرجت بها الانسانية من هذه الحرب الهائلة . فنحن أمام القانون الانساني أحرار من كل حكم أجنبي ، فلا ينقصنا إلا أن يعترف مؤتمر السلام بهذا الاستقلال . »

ثم قال عن هذه المبادىء الجديدة : « من الناس من يرون هذا المذهب السياسي الجديد أجمل من أن يتبع في هذه الحياة الدنيا : حياة المزاحمة على البقاء والمغالبة على المنافع .... نعم مذهب جميل ، ولكن تطبيقه ممكن متى جد الدكتور ولسن في تطبيقه بحزمه المعروف ، وأنه لجاد . بل ارتقى الى أن أقول إن تطبيقه سهل متى صحت نيات أكثرية الدول التي أقرته بالاجماع . ذلك لأن هذا المذهب غير مخالف لما ألف الانسان من الوصايا الدينية وقواعد الفلسفة الأخلاقية ، ثم هو متفق مع الأفق الذي وصلت اليه الانسانية في تطورها الجديد . ألا ترون أن مبادىء الديمقراطية التي أوجدت هذا المذهب تنتشر على جميع صورها الممكنة في أرجاء البلاد المتمدنة بقوة هائلة وبسرعة لم يعهد لها نظير في تاريخ المبادىء الانسانية.»

ثم قال : « إن ايماننا بقواعد الحق والعدل هو عدتنا . وكفى بها عدة ، وان اجماع أمتنا على الاستقلال حجة قائمة ، ولا ينقصنا إلا أن يسمع مؤتمر السلام صوت الأمة ، ولكن سيصله ولو من بعيد : يصله فينصت اليه على رغم ما يقال من أن مؤتمر السلام الذي يعقد اليوم أشبه مايكون بما سبقه من المؤتمرات.»

« هذا هو النحو الذي ننحوه فى قضيتنا وأما خطة مصر المستقلة فهي :

أولا — تريد مصر أن تكون حكومتها دستورية ، وان تراعي في تفاصيل النظام حالة البلد الخصوصية من جهة ما للأجانب فيها من المصالح ، وان تقوم بعمل إصلاحات اقتصادية وادارية واجتماعية تستعين على تحقيقها بذوي العلم من أهل البلاد الغربية . كما كانت تلك عادتها فيما مضى.

ثانياً — تعلن مصر أن امتيازات الأجانب فيها ستحترم بكل دقة ، وإذا كان العمل أظهر أن بعضها يدعو الى تحوير اليق بمقتضيات الأحوال فانها تعرض ما يعنّ لها من وجوه التعديل التي من شأنها المساعدة على تقدم البلاد مع صيانة المصالح المنظور فيها ، وتكون فيما تعرضه من ذلك واسعة الصدر غاية في الاخلاص والمجاملة .

ثالثاً — تتعهد مصر بالبحث في وضع طريقة للمراقبة المالية لا تقل في أهميتها بالنسبة للبلاد الأجنبية ذوات المصلحة عما كان متبعاً قبل اتفاق سنة ١٩٠٤ ويكون أهم قائم بها هو صندوق الدين العمومي .»

رابعاً — تكون مصر مستعدة لقبول كل ماتراه الدول من الاحتياطات مفيداً للمحافظة على حياد قناة السويس .

خامساً — تعتبر مصر نفسها حائزة لأكبر شرف لوضع استقلالها تحت ضمان جمعية الأمم ، وأن تشترك - بهذه المثابة - بقدر ما لديها من الوسائل في تحقيق مباديء العدل والحق على النمط الحديث .

وأن من الفضيلة أن نقرر بأن كل مانقوله عن مصر ينسحب على السودان لأن مصر والسودان كل لايقبل التجزئة ، بل هو كما قال المستشار المالي في تقريره سنة ١٩١٤ ألزم لمصر من الاسكندرية .

ثم اقترح في ختام الخطبة إرسال نداء من الأمة إلى الرئيس ولسن تعرض فيه «قضية مصر التي يتسلط عليها الأجنبي تسلطا يأباه أهلها أجمعون » فوافق الحاضرون بالاجماع .

ثم دعا سعد مئات من وجوه البلاد الى اجتماع يشهدونه في داره أصيل اليوم الحادي والثلاثين من شهر يناير ، فعلمت القيادةالعسكرية بهذه الدعوة ومنعتها ، وأبلغ سعد أمر هذا المنع إلى رئيس الحكومة البريطانية وجدد الاحتجاج إلى رئيس المؤتمر وبعض رؤساء الوفود الدولية فيه .

وبينما كانت القيادة العسكرية تمنع كل اجتماع وطني يتصل بها خبره كان مستر برسيفال القاضي الانجليزى يوالى محاضراته في نادي « جماعة الاقتصاد والاحصاء والتشريع » ليمهد الأذهان لابدال القوانين الانجليزية بالقوانين المصرية وتخليد الحماية على مصر بأحكام الدستور والشريعة ، ويشهر بالجمعية التشريعية وقلةصلاحها للتشريع أو لبحث القوانين... وكان السابع من شهر فبراير موعد محاضرته الثانية ، فأراد سعد أن يستعير من دعاية الحماية دعاية للاستقلال! واغتنم فرصة اجتماع السامعين من أعضاء تلك الجماعة ومدعويها — وهم نخبة من علية المصريين والأجانب — فذهب إلى ناديها وابتدر المنبر بعد فراغ المستر برسيفال من محاضرته قائلاً : « إن أمتنا المصرية ليست من قبيل الأقوام الهمج الذين ليست لهم شرائع مقررة . وأيما بلد كبلدنا له حياة عريقة في القوانين والشرائع فمن الخطر أن يعمد إلى تغيير كلي في شرعه دون أن تدعو الضرورة لذلك أوتهدي اليه التجربة والاختبار » .

ثم قال : « وقد أشار حضرة المحاضر إلى أنه تحول على الجمعية التشريعية مشروع يتضمن تعديلاً في نصوص القانون الخاصة بالضربات والجروح ولم تفعل فيه شيئاً . نعم ان هذا المشروع تحول على لجنة الحقانية التي أنا رئيسها فرأت أنه يلزمها للاقتناع بضرورة التعديلات المعروفة بيانات واحصاءات طلبت من وزارة الحقانية تقديمها اليها وكررت هذا الطلب عدة مرات حتى انتهى دور انعقاد الجمعية ولم ترد هذه البيانات .

« رأيت من واجبي أن أبدي لحضراتكم ماقدمت من الملاحظات . ولكن هناك أمر آخر هو أهم مايجب التنبيه اليه . فقد تكلم حضرة المحاضر

عن الباب الثاني من الكتاب الثاني في المشروع وفي هذا الباب مايتعلق بحالة سياسية لا وجود لها الآن .

إلى ان قال : « أعلنت انجلترا حمايتها من تلقاء نفسها دون أن تطلبها أو تقبلها الأمة المصرية . فهي حماية باطلة لاوجود لها قانوناً . بل هي ضرورة من ضرورات الحرب تنتهي بنهايتها ولا يمكن أن تعيش بعد الحرب دقيقة واحدة » .

* * *

ولقد فوجيء الحاضرون بهذه الخطبة التي جاءتهم في غير مكانها وفي غير أوانها .... لأنهم حضروا ليستمعوا إلى خطبة في تسجيل الحماية لا إلى خطبة في انكار الحماية واعلان بطلانها ! فهرع بعض الموظفين الانجليز إلى النور يريد أن يطفئه لفض الاجتماع ، ومنعه آخرون لأنه عمل لا يليق في جمع كذلك الجمع ، وغادر أفراد مكان الاجتماع وبقي الأكثرون متشوفين لما عسى أن يكون بعد هذه الصيحة الجريئة .

ترى ماذا يصنعون بالرجل الذي قام بين أساطين الاحتلال لينكر نظام الحكم في وجه ممثليه ؟ ماذا يصنعون به والبلاد لاتزال في قبضة القيادة العسكرية ؟ والقيادة العسكرية تملؤها خيلاء النصر والثقة العمياء بتوطيد آثاره ؟ أيعتقلونه ؟ ؟ أيتركونه ؟ أمست الدوائر العليا وهذا التساؤل حديثها ، وتسايرت الروايات في أنحاء القطر باخبار الخطبة ، فكان الناس يتناسخون مايصل اليهم منها ، ويضمونه الى ماتلقفوه من الخطب والنداءات قبلها . ويزدادون حرصاً على اقتنائه كلما ازداد الحرص على منعه . وقد كانوا يستهولون هذه الصيحات في وجه الحماية على قدر ماكان يهولهم من طغيان القوة العسكرية وسهولة النفي والحجر والاعتقال والتعرض للمتاعب والأخطار لأيسر شبهة .

***

الى هنا أصبح بادياً لرجال دار الحماية ورجال القيادة العليا أن الحالة مع الوفد قد وصلت الى درجة من الحرج تنذر بالتعب والمضايقة وتضطرهم إلى علاج أنجع من علاج الحصر والاغضاء ، وان الاصطدام بينهم وبين الوفد آت لاريب فيه ، وان سعداً لاينوي أن يقصر جهده على الرسائل البرقية التي لايجاب عليها ، والاجتماعات العامة التي يصدر الأمر بمنعها ، ولكنه ينوي أن يتابع خطاه وأن يقتحم الأبواب كلما أغلق في وجهه باب ، وأن يهجم حيث ينتظرون وحيث لا ينتظرون اذا كان لابد من الهجوم ، فلا مناص لهم من تركه يمضي الى حيث يعلمون انه ماض لامحالة ، أومن معاجلته بأسلوب في الردع والمحاصرة غير الأسلوب الذي قنعوا به الى تلك اللحظة .

ولو كان هذا كل ماهنالك من الحرج لكان كافياً لمعاودة النظر في أساليب الردع والمحاصرة . ولكنه قد وصل من جانب آخر إلى حده الأقصى في دواوين الحكومة ، فاستقالت الوزارة الرشدية وأصرت على الاستقالة ، وتعذر اقناع أحد من الساسة والمستوزرين بقبول الوزارة قبل السماح لنواب المصريين بالسفر الى مؤتمر السلام ، وتعطلت الأعمال الرسمية في العاصمة والجهات ، واعتبرت القيادة العسكرية أن الوفد المصرى هو المسئول عن الأزمة من البداية إلى النهاية .

ونعود قليلاً إلى ما بعد الهدنة لنتعقب أطوار هذه الأزمة الوزارية ونستعرض أسبابها التي دفعت حسين رشدي باشا الى الاستقالة ، ثم الاصرار عليها ، ثم الى بقاء هذه الاستقالة معلقة بين الرفض والقبول ، وبقاء البلاد بغير رئيس وزارة أكثر من أربعة أشهر . إلى أن عاد حسين رشدي باشا نفسه إلى رئاسة الوزارة في التاسع من شهر ابريل .

فبعد زيارة سعد وصاحبيه لدار الحماية. ظن رشدي باشا أن الحكومة البريطانية لاتضن عليه بالسفر كما ضنت به على الوفد المصري ، ولا تأبى منه المحادثة في تنظيم الحماية كما أبت من سعد المحادثة في الاستقلال ، فرفع ملتمسه

إلى صاحب العظمة السلطان مستأذناً في السفر مقترحاً أن يعهد عظمته اليه والى زميله عدلي باشا بهذه المهمة ، منيباً عنه اسماعيل سري باشا في الرئاسة وعبدالخالق ثروت باشا في الداخلية ، وأحمد زيور باشا عن عدلي باشا في وزارة المعارف .

ولكنه حين أبلغ طلبه هذا الى الحكومة البريطانية جاءه الرد بما فحواه انها غير مستعدة للقائه . « لاشتغال الوزراء بمؤتمر الصلح وغيابهم عن العاصمة وانه لا ينتظر أن تفرغ الحكومة للبحث في شئون مصر الداخلية إلا بعد وقت « متأخر جداً » !

فلم يسعه أمام هذه الصدمة إلا أن يستقيل ، ورفع استقالته هو وزميله عدلي باشا في الثالث من ديسمبر . فلم يقبل عظمة السلطان الاستقالة ، وجدد السير ريجنال ونجت سعيه في طلب الاذن من حكومته بسفر الوزيرين فأصرت على رفضها ، ثم توالى رفض الاذن للوفد المصري بالسفر إلى لندن أو مؤتمر الصلح بعد أن شايعته الوزارة في طلب سفره ، فعاد رشدي باشا في الثالث والعشرين من ديسمبر إلى تأييد استقالته الأولى ، وقال في خطابه الثاني إلى عظمة السلطان « . . . طلبت وفود مؤلفة من بعض أنظمتنا النيابية السفر إلى لندرة للدفاع عن قضية مصر . وقد أشرت بأن يؤذن لها بالسفر فلم تهمل مشورتي فقط بل رفض سماع آرائي فيما يحتمل أن يكون عليه نظام الحماية وهكذا ستكون مصر البلد الوحيد الذي لم يسمع صوته في الوقت الذي يسوى في مصيره نهائياً . »

لم يقبل عظمة السلطان هذه الاستقالة الثانية أيضاً ، ولبث الوزراء في دواوينهم ما عدا الوزيرين المستقيلين . ثم أكد رشدي باشا استقالته مرة ثالثة في الثلاثين من ديسمبر ، فجاء الاذن عندئذ بسفر الوزيرين مع الاصرار على رفض سفر الوفد أو بعض رجاله . فحار رشدي باشا فيما يصنع : إن سافر إلى لندن لتنظيم الحماية والوفد باق في مصر يطلب الاستقلال ولا يقنع بما

دونه فليس لمسعاه عند الحكومة البريطانية مصير غير الفشل المحتوم ، وإن غيّر طلبه الأول وارتقى إلى طلب الاستقلال بعد تصريحاته الحديثة والقديمة بحمد الحماية والقنوع بتنظيمها فليس له أمل في النجاح ، فتشبث بسفر الوفد معه ، واتخذ من رفض سفره ذريعة إلى التنحي والاعتزال . فتنحى ومعه جميع الوزراء ، ونشرت الوقائع المصرية في أول مارس الارادة السلطانية التي صدرت بقبول الاستقالة .

ماذا بقي بعد قبول الوزارة إلا أن تتألف وزارة جديدة ؟ وإذا تألفت وزارة جديدة الا يكون بمجرد قيامها دليلاً على انها تأبى سفر الوفد ولا تأبى أن تطوى قضية الاستقلال ؟ لا بد إذن من احباط الوزارة المنظورة أو من قارعة تنوب عن سفر الوفد في اظهار شعور الأمة . ذلك كان رأي سعد الذي استقر عليه واضطلع به واسرع بالمضي فيه .

فبدأ بابلاغ معتمدي الدول واحتجاجه على الحالة كلها والقاء التبعة على الانجليز المسؤلين عن أسبابها ، وطلب الاذن بلقاء صاحب العظمة السلطان في الثالث من شهر مارس . . . وقد كتب هو وزملاؤه عريضة إلى عظمته لخصوا فيها موقف الوزارة الرشدية ثم قالوا :

« ولقد نعلم أن عظمتكم ربما كنتم مضطرين — لاعتبارات عائلية — أن تقبلوا عرش أبيكم العظيم الذي خلا بانتقال أخيكم المغفور له السلطان حسين إلى رحمة الله . ولكن الأمة من جهة أخرى كانت تعتقد أن قبولكم لهذا العرش في زمن الحماية الوقتية الباطلة ؛ رعاية لتلك الظروف العائلية ، ليس من شأنه أن يصرفكم عن العمل لاستقلال بلادكم . غير أن حل المسألة بقبول استقالة الوزيرين اللذين أظهرا احترامهما لارادة الأمة لا يمكن أن يتفق مع ما جبلتم عليه من حب الخير لبلادكم والاعتداد بمشيئة شعبكم ، لذلك عجب الناس من مستشاريكم كيف انهم لم يلتفتوا إلى أن الأمة في هذا الظرف العصيب إنما تطلب منكم - يا أرشد أبناء محررها الكبير محمد علي — أن تكونوا

العون الأول على نيل استقلالها مهما كلفكم ذلك ، فان همتكم أرفع من أن تحدها الظروف . كيف فات مستشاريكم أن عبارة استقالة رشدي باشا لا تسمح لرجل مصري ذي كرامة وطنية أن يخلفه في مركزه ؟ كيف فاتهم أن وزارة تؤلف على برنامج مضاد لمشيئة الشعب مقضي عليها بالفشل ؟

« عفواً يامولانا . قد تكون مداخلتنا في هذا الأمر ، وفي غير هذا الظرف ، غير لائقة . ولكن الأمر قد جل الآن على أن يراعى فيه أي اعتبار غير منفعة الوطن الذي أنت خادمه الأمين .

« ان لمولانا أكبر مقام في البلاد . فعليه أكبر مسئولية عنها ، وفيه أكبر رجاء لها ، واننا لا نكذبه النصيحة اذا تضرعت اليه أن يتعرف رأي أمته قبل أن يتخذ قراراً نهائياً في أمر الأزمة الحالية . فاننا نؤكد لسدته العلية انه لم يبق أحد من رعاياه من أقصى البلاد إلى أقصاها إلا وهو يطلب الاستقلال ، فالحيلولة بين الأمة وبين طلبها مسئولية لم يتحر مستشارو مولانا أمرها بالدقة الواجبة .

« لذلك دفعنا واجب خدمة بلادنا وإخلاصنا لمولانا أن نرفع لسدته شعور أمته التي هي أشد ماتكون رجاء في استقلالها وأخوف ما تكون من أن تلعب به أيدي حزب الاستعمار ، والتي تطلب اليه بحقها عليه أن يغضب لغضبها ويقف في صفها فتنال بذلك غرضها ، وانه على ذلك قدير .

« واننا نتشرف بأن نرفع عبارات الاخلاص إلى مقام عظمتكم الكريم »

***

بهذا الرجاء الصارخ توجه سعد وأصحابه إلى ولي الأمر ليحول دون تأليف وزارة جديدة بعد استقالة الوزارة الرشدية ، وقيل انه رفع الى السلطان بعلم رشدي باشا وموافقته ، بل قيل إن رشدي باشا هو أول من أدلى بالرأي في وجوب كتابته ، ولا خلاف على كلتا الحالتين في أن سعداً هو المضطلع بالتبعة الأولى في كتابته وتقديمه .

ان الذين يكتبون ذلك الخطاب لم يكتبوه إلا وهم واثقون كل الثقة انهم غير متروكين الا ريثما تتم التمهيدات العاجلة لاعتقالهم أو محاكمتهم في وقت قريب . لأن القيادة العسكرية لا تريد أن يجيب عظمة السلطان هذا الطلب . فلا مندوحة لها إذن عن اعتقال الطالبين أواعتقال ذوي النفوذ منهم وكفهم عن مواصلة العمل لاحباط قيام الوزارات ، وهذه هي «القارعة» التي كان يتمناها سعد لابلاغ صوت مصر إلى إسماع العالم كله . مادام الانجليز قد بيتوا أمرهم على خنق هذا الصوت وراء السدود والاغلاق .

ولقـــد هالت هذه الخطوة الجريئة رجال دار الحماية كما انتظر سعد وأصحابه ، فأبرق السير ملن شيتهام إلى حكومته يشرح لها الحالة ويقترح نفي سعد الى جزيرة مالطة ، فجاءه الرد السريع بالقبول .

وقد كان الانجليز يفضلون أن يعتقلوا سعدا أو يحاكموه بحجة أخرى غير حجة التمرد على الأحكام العسكرية واحباط تأليف الوزارة . فطلبوا من صاحب العظمة السلطان أن يصرح بعصيان سعد وأصحابه وخروجهم على واجب الولاء لعرشه ، ثم تجري المحاكمة بعد هذا التصريح بهذه الحجة فيقال في انحاء العالم إن الانجليز يحاكمون أناساً خارجين على عرش بلادهم ، ولا يقال انهم يحاكمونهم لأنهم ينشدون حقوقهم ويستأذنون في السفر إلى حيث تسافر وفود العالم أجمع ! ! وحاولوا الحصول على هذا التصريح يومين. فلم يفلحوا . لان السلطان نظر في العواقب فرفض ما طلبوا ، فعمد الانجليز إلى الوسيلة الأخرى التي تذرعوا بها إلى اعتقال سعد ونفيه ، وهي انذاره وهم يعلمون أنه لن يخضع للانذار ، فان خضع وكف عن الحركة والعمل فذاك عندهم خير من تنفيذ ما أوعدوه .

لا أجزم بصحة الراوية التي رويت لي عن طلب التصريح المشار اليه من السلطان ورفضه محاكمة الوفد أو اعتقاله بحجة العصيان والخروج على عرشه فانني لم أسمع هذه الرواية قط من سعد أو من أحد في حياته ، وانما سمعتها بعد

موته من بعض أصدقائنا الكبار الذين لا أعهد فيهم الجزاف في القول ، فرجحتها لمصدرها الوثيق ولاعتقادي أنها تشبه المعروف من أخلاق الانجليز ومن أخلاق السلطان فؤاد في وقت واحد . فمن عادة الانجليز أن يحاكموا طلاب الحرية باسم الخروج على أولياء البلاد الشرعيين لا باسم الخروج على مطامع السياسة الانجليزية ، فلا عجب أن يفكروا في اتهام سعد وأصحابه بعصيان السلطان والخروج على عرش البلاد ، بدلاً من اعتقالهم في تلك الأيام لأنهم يجهرون بحقوق الأمة المصرية التي يقول الانجليز إنهم يرعونها كما يرعون حقوق الأمم العزلاء .

أما السلطان فؤاد فمن أخص صفاته التي اشتهر بها بعد النظر وحسن الموازنة بين الأمور . فلاجرم يرفض اقتراح القيادة البريطانية لان الرفض مأمون العواقب موافق لما تقدم من سياسة السلطان فؤاد ... أما قبول الاقتراح فلا أمان فيه .

فغاية ما في رفض الاقتراح أنه يغضب القيادة البريطانية ، وماذا تصنع القيادة البريطانية إذا غضبت في ذلك الموقف المشتبك الدقيق ؟ أتخلع سلطاناً وتسقط وزارة وتعتقل نواب شعب وتقهر شعباً كاملاً لأنهم جميعاً متفقون على المطالبة بحق تقرير المصير ؟

ذلك بعيد ... ورفض الاقتراح إذن هو الرأي الذي تشير به الحكمة وحسن الموازنة بين عواقب الأمور ، وأقل ما في تلك العواقب أن لا يحفظ في سجلات العرش انه أعلن عصيان أناس لانهم يطلبون للبلد الاستقلال .

على أن السياسة التي سبقت من السلطان فؤاد قبل رفض الاقتراح المعروض عليه هي سياسة تشجيع الوفد على السفر لا سياسة الوقوف في طريقه ، لان العرش هو صاحب النصيب الأوفى فيما يسعى اليه الوفد من طلب الاستقلال ، أياً كان ميل السلطان الشخصي إلى سعد وأصحابه . وقد ظن سعد أن رشدي وعدلي لم يكونا مبتكرين لما عرضاه عليه من التفكير في

فتح باب القضية المصرية عند اعلان الهدنة وعرض المسائل القومية على مؤتمر الصلح ، وكأنه يشير تلميحاً إلى سر هذه الفكرة ويحسبها من إيحاء السلطان فؤاد . . . ثم جاءت استقالة رشدي باشا مرجحة لهذا الحسبان لأنها أعلنت أن التماسه السفر هو وعدلي باشا إنما كان باتفاق مع السلطان ، ثم جاء رفض السلطان الاستقالة مرتين زيادة في الترجيح والدلالة ، وأكثر من ذلك في الدلالة على الاتفاق بينه وبين رشدي باشا انه عكف على قصر البستان طوال المدة التي قضتها الوزارة الرشدية وهي مستقيلة ، فلم يحضر قط خلال هذه المدة الى قصر عابدين .

نعم ان السلطان فؤادا قبل استقالة رشدي باشا أخيراً واستعد على ما يظهر لتأليف وزارة جديدة ، ولكنه قبلها بعد ورودا لاذن من الحكومة البريطانية إلى رشدي باشا وعدلي باشا بالسفر الى العاصمة الانجليزية ، ومن السهل على السلطان أن يظهر امام القيادة البريطانية بتأييد وزارته الرسمية فيما طلبت من التحدث في حدود نظام الحكومة . ولكن ليس من السهل عليه أن يظهر أمامها بالايعاز إلى هيئة « غير رسمية » بمحاربة تلك القيادة ، أو يظهر التضامن معها فيما تعده الدولة البريطانية خروجاً على النظام .

لهذا جميعه رجحنا صحة الرواية التي رويت لنا عن رفض تصريح العصيان ، وكيفما كانت الحقيقة في تلك الرواية فالثابت أن الانجليز قد اضطروا الى مواجهة الوفد بحجة غير تلك الحجة ، وهي أفضل لديهم لو وجدوا السبيل اليها .

في اليوم السادس من شهر مارس استدعى القائد العام الجنرال واطسون سعداً وتسعة من أصحابه إلى مركز القيادة العامة بفندق سفواي ، وفي الساعة الثالثة بعد الظهر خرج لهم من مكتبه ، وفي يده ورقة مكتوبة قرأ عليهم منها انذاراً باللغة الانجليزية يحذرهم فيه من وضع مسألة الحماية موضع المناقشة و « إقامة العقبات في سير الحكومة المصرية تحت الحماية بالسعي في منع

تشكيل وزارة جديدة » ويهددهم — إن أقدموا على مخالفة ذلك — « بالمعاملة الشديدة بموجب الأحكام العرفية » ... ثم تليت عليهم ترجمة هذا الانذار بالفرنسية، وأسرع القائد فقال: لامنافشة ! وعاد من حيث أتى.

اجراء شكلي أو صيغة تنفيذية لا أكثر ولا أقل. فمهما يكن من غرور العسكريين بقدرتهم على الارهاب والتخويف فلا نحسبهم كانوا يعتقدون جداً ان المسألة كلها تتوقف على انذار صارم ثم يختم الوفد اعماله ويفض جلساته ويحجم عن معارضة الحماية وطلب الاستقلال.

فالوفد الذي كتب ذلك الخطاب وصدم به القيادة العسكرية تلك الصدمة لم يكتبه ليخشى التهديد ويرتعد فرقاً من تقطيب القائد العام وصرامته في القاء النذير وقطع المناقشة ... ولكنه كتبه وهو يتحدى التهديد ويخرج للقائه قبل أن يأتي اليه ...

وليس من المعقول ولا من المنتظر أن يقنع الوفد بشيء بعد تلك الخطوة الجريئة غير اجابة مطلبه البديهي العادل وهو السفر إلى حيث يشاء، فاما الانذار على تلك الصورة فليس من الجد في شيء، وانما هو دور من أدوار التمثيل أو صيغة تنفيذية لا يراد بها إلا شكلها المحفوظ كما أسلفنا.

في اللحظة التي فرغ فيها القائد العام من تهديده، طلب سعد نسخة من الانذار للرد عليه. ولم تنقض إلا ساعات قلائل — وهي المدة الكافية لكتابة الرد وترجمته — حتى كان جوابه على الانذار عند رئيس الوزارة البريطانية، يبلغه فيه ان الوفد يطلب الاستقلال التام ويرى الحماية غير مشروعة، ولا يتأخر عن أداء واجبه مهما كلفه ذلك، ويلقي التبعة في بقاء البلاد بلا وزارة « على الذين وضعوا من هم أهل للوزارة في مركز حرج أمام ضمائرهم وأمام مواطنيهم».

ولبث يترقب ما تهدده به القيادة العليا ... وما يتمناه !

القارعة

لابد لنـا من قارعة !

تلك هي الكلمة التي كان يرددها سعد في الأسبوعين الأخيرين قبل نفيه ،لأنه كان يرى بحق أن السكوت يتبعه سكوت وان الحركة تتبعها حركة ، ولم يكن جازماً بان الثورة آتية بعد القارعة التي كان يتصدى لها ويستبطيء وقوعها ، لأن المعسكرات والقلاع والمطارات في مصر كانت تعج بالجيوش وتزدحم بالمدافع والدبابات والطيارات . والمصريون مجردون من كل سلاح حتى الهراوات والمدى وبنادق الصيد . والخطب ممنوعة والصحف مراقبة والذهاب والاياب بمرصد من الجواسيس والعيون . فاذا تعذرت الثورة على المصريين فغير عجيب أن تتعذر ، وغير لزام أن تثور أمة في هذه القيود ، وهي لا ترجو بالثورة العزلاء أن تغلب الغالبين المزودين بكل سلاح .

لم يكن جازما بأن الثورة آتيـة ، ولـكنه كان جازماً بأنها اذا أتت فلن يكون مجيئهـا الا بقارعة تشعل نيران الغضب في الأمة الوادعة المتحفزة . وفي وسعه هو أن يتصدى للقارعة المرجوة المرهوبة فليتصد إذن لها ، وليعمل مافي وسعه ، وعلى المقادير بقية التدبير .

وعندنا أن سعداً لو كان جازماً بالثورة جزماً لا تردد فيه لـكانت بطولته دون هذه البطولة ونصيبه من الاقدام دون هذا النصيب ، لأنه يقدم ولا يخشى أن يطول الخطر الذي يقدم عليه ، ويجازف ويعلم أن غضب الثورة يحميه . فأما أن يقدم وهو لا يبالي أن يستهدف للنكال دون أن يتبعه أحد أو يقفو ضربته ضارب فتلك هي البطولة العليا ، لأنها بطولة الواجب ، وهي أعلى وأقوم من بطولة الحساب والتقدير .

ومضى يوم ولم تأت القارعة فاستبطأها ، وكان من عادته أن يخرج من مكتبه ليتمشى في الطرقة لحظة ثم يعود إليه ، في مساء اليوم التالي لا رساله البرقية إلى رئيس الوزارة كان قد لقي عضواً من أعضاء الوفد في تلك الطرقة فقال له : إن الجماعة لم يأتوا بعد . أتراهم لا يأتون ؟ ثم قال : هذا ليس بنافع . انهم أما أن يدعونا نسافر أو يقبضوا علينا ، وإلا فهم يتركوننا نموت في مواضعنا .

بيد أن هذا القلق لم يطل أكثر من يوم اخر . لأن « الجماعة » المنتظرين أتوا في مساء اليوم التالى أي فى اليوم الثامن من شهر أغسطس . فجاء إلى بيت الأمة — عند الساعة الخامسة — ضابط بريطاني برتبة صاغ ومعه ضابط آخر برتبة الملازم ومترجم مصري ، ووقف على جانبي الباب الخارجي جنديان بريطانيان يحمل كل منهما بندقية في طرفها حربة ، وكان طالب من طلاب المدارس العليا قد دخل إلى بيت الأمة قبيل مجيئهم مهرولاً فأبلغ الأستاذ فؤاد القصبجى (١) الذي كان يعمل يومئذ في قلم الكتاب والمترجمين الملحق بالوفد المصري أنه رأى ضابطاً بريطانياً يستوقف محمد محمود باشا في طريقه إلى بيت الأمة ويركبه سيارة من سيارات الجيش الانجليزي . فخرج الأستاذ فؤاد ليخبر سعد بما أبلغه الطالب ، واذا به أمام الضابط البريطاني على باب الحجرة ، فارتد هذا وبادره قائلاً بالانجليزية : « اني أريد مقابلة سعد زغلول باشا فأين هو ! » فأجابه الأستاذ فؤاد بالفرنسية : « تفضل فانتظر في حجرة الاستقبال ريثما أخبر الباشا » وأشار إلى حجرة الاستقبال . فلم يفهم الضابط قوله وظن أن الباشا في الحجرة التى أشار إليها ، وعاد يقول : هل سعد باشا هنا في الحجرة ؟ فقال الأستاذ فؤاد : لا . وانما أنا ذاهب لابلاغه . فنظر إليه الضابط نظرة فاحصة وقال له : بل أنا أريد أن أراه بغير وساطتك ، فاعتذر الأستاذ وهتف به في شيء من الاستغراب : إن العرف هنا لا يبيح الزائر أن يقدم نفسه بنفسه ! . . . قال الضابط متهكماً : « في هذه الزيارة لا بأس من المقابلة والتقديم في

(١) اعتمدنا على رواية الاستاذ فؤاد في تفصيلات ما حدث ببيت الامة فى حضوره .

وقت واحد ! » والتفت إلى الأستاذ فؤاد فرآه واضعاً يده اليمنى في جيبه فخيل اليه أنه يخرج منه سلاحاً فناداه في لهجة عسكرية : « ارفع يديك » . وأسرع الضابط الثاني إلى مسدسه يستعد لتجريده.

وكان سعد في مكتبه قد شعر بما يجرى على حجرة الاستقبال فخرج الى باب المكتب ، ولمحه الأستاذ فؤاد والضابط هناك في وقت واحد . فقال الاستاذ للضابط : هاهو سعد باشا . فتركه الضابط واتجه إلى الباشا وهو يحييه التحية العسكرية .

نظر الباشا الى الضابط ملياً ثم دعاه الى المكتب ،فرفع قبعته ودخل معه ، ثم خرجا والباشا يتقدمه في ثباته المعهود إلى درج السلم حيث وقف وقال له بالفرنسية : « لست أذهب معك على قدمي . سأرسل في احضار مركبة » فلم يفهم الضابط قصد الباشا وردد قوله : « لدي أمر بالقبض على سعادتك » قال الباشا وهو يبتسم : « فهمت ذلك جيداً . ولكني أريد احضار مركبة » ففهم الضابط عند ذلك بشيء من العناء ، وأشار الى حيث تقف السيارة العسكرية بالانتظار . وكانت آخر كلمة قالها سعد قبل مغادرته بيت الأمة « تشجعوا » ... قالها بالفرنسية وكررها مرات.

ولما هم بالنزول التفت الضابط الى الواقفين الذين تجمعوا في هذه الفترة وسأل أين اسماعيل صدقي باشا ؟ وكان صدقي باشا مع الواقفين فقال : أنا هو ؟ فقال الضابط : تفضل بالمجيء معي ! فاجابه « حسناً . ولكن تسمح لي بالرجوع لحظة الى المكتب » فوضع الضابط يده على كتفه وقال : « لا . إني أخشى أن تذهب ! » قال صدقي باشا : لو كنت أريد الهرب لما أظهرت لك نفسي » ثم أفلت من يده ومضى إلى المكتب . فانتظره الضابط إلى أن عاد ... ثم سأل : أين منزل حمد الباسل باشا ؟ فلم يجبه أحد ، وبعد هنيهة أشار أحد الواقفين إلى المنزل ودل الضابط عليه .

ولم يذكر لي الأستاذ فؤاد قصبجي فيم كانت عودة صدقي باشا الى المكتب

تلك اللحظة ، ولكني علمت بعد ذلك أنه عاد اليه ليقصي بعض الأوراق الهامة مخافة أن تأخذها القيادة العسكرية أثناء التفتيش.

ولماهم الضابط بالانصراف تقدم اليه عبد العزيز فهمي بك والاضطراب باد عليه وقال بالفرنسية : « إذا أردتم مرة أخرى استدعاء أحد منا فيكفي أن تكتبوا اليه وهو يحضر اليكم » . . . واضطر إلى أن يكرر عبارته مرة أو مرتين لأن الضابط لم يفهمها لأول مرة . فلما فهمها قال له « أشكرك » . . . . ومضى .

وبعد نحو ساعة حضر الى بيت الأمة حمد الباسل باشا ، وكان قد علم بما حدث فخاطب مركز القيادة العليا بفندق سفواي سائلاً : الى أين تريدونني أن آتيكم ؟ » فأحالوه إلى ثكنة قصر النيل ليسألها . . . وطلبت منه هذه الحضورعلى الأثر . فودع أصحابه وذهب الى الثكنة .

وقد أدخل سعد وأصحابه في الثكنة كل واحد منهم الى حجرة منفردة حتى المساء . ثم سمح لهم بالاجتماع ساعة العشاء .

وقضوا الليلة في الثكنة يتساءلون عن مصيرهم ، وفي الصباح أبلغهم ضابط كبير أنهم قد سمح لهم باستحضار ثياب من منازلهم تكفيهم لمدة شهر ، وبخادم لكل منهم ، إذا شاء .

وفي اليوم الثالث سئلوا : هل أنتم على استعداد للمسير ؟ فأجابوا . على أتم استعداد . ونزلوا مع الحراس إلى فناء الثكنة فركبوا سيارتين تتبعهما سيارة بضاعة ، تحمل الأتباع والحقائب .

وخرجت السيارات مسرعة إلى محطة العاصمة . فلما نزلوا منها أحاط بهم عشرون ضابطاً انجليزياً ومعهم محمود صدقي باشا محافظ العاصمة ، وساروا بهم إلى الرصيف الذي يقف عليه قطار بور سعيد ، وأدخلوهم جميعاً إلى ديوان واحد في القطار ، ومعهم واحد من الضباط .

لم يكن سعد وأصحابه يعلمون الوجهة التي يتجهون اليها ، فكانوا عند

خروجهم من ثكنة قصر النيل يحسبون أنهم منقولون إلى معسكر المعادي . . . فلما اتجهت السيارة يساراً وبلغوا قطار بور سعيد ظنوا أنهم منقولون الى رفح أو الى السويس ، ثم وصلوا الى بور سعيد ووجدوا هناك ضابطاً بريطانيا بالانتظار . فأركبهم معه سيارة الى الميناء ، وأصعدهم إلى نقالة بريطانية تقل الفين من الجنود الانجليز في طريقهم الى بلادهم ، وأخـــذ البحارة في تدريبهم على وسائل النجاة عند الخطر ، لأن السفن كانت تصطدم بالألغام كثيراً في بحر الروم .

علموا انهم منقولون إلى جزيرة مالطة حيث كانت القيادة العسكرية تأسر المعتقلين من المصريين والترك والألمان ، ولكنهم لم يعلموا ذلك من ضباط النقالة الا بعد الخروج من الميناء . فقيل لهم في عرض البحر إنهم ذاهبون إلى تلك الجزيرة ، ووصلوا إليها بعد ثلاثة أيام .

تساءل الكثيرون : على أي قاعدة جرت الحكومة الانجليزية باختيارها أصحاب سعد الثلاثة في هذا الاعتقال ؟ وتعليل ذلك على ما نرى ان القيادة العسكرية لاحظت التقاليد الرسمية في اختيار كبراء الوفد الذين يعتقلون مع رئيسه . فاسماعيل صدقي باشا وزير سابق ، ومحمد محمود باشا مدير سابق ، وحمد الباسل باشا من غير الموظفـــين هو رئيس قبيلة بدوية كبيرة يعرفه الانجليز من أيام الحرب الطرابلسية ، وجميعهم يحملون لقب الباشوية ، فاختيارهم هو الاختيار الوحيد الصحيح من وجهة التقاليد الرسمية .

الثورة

سرى نبأ الاعتقال بطيئاً متناقضاً في اليوم الأول ، لأن القيادة العسكرية حظرت على الصحف نشره والتلميح اليه ، فعلم به أعضاء الوفد وأصدقاؤه وموظفوه في يومه ، وعلم به طلبة المدارس العليا في اليوم التالي لأنهم يجتمعون في أمكنة متقاربة وينتمي بعضهم إلى أعضاء الوفد وأصدقائه بصلة القرابة أو المعرفة ، وتسامعت به أحياء القاهرة شيئاً فشيئاً ، وانتقل منها إلى الأقاليم بمثل ذلك البطء والتناقض ، فلم يسر الى القطر كله إلا بعد يومين أو ثلاثة .

أضرب طلاب المدارس العليا في صباح اليوم العاشر من شهر مارس عن تلقي الدروس ، وخرجوا من مدارسهم في مظاهرة كبيرة طافت بدور المعتمدين السياسيين للاحتجاج على اعتقال الزعماء وعلى كبت شعور الأمة وحرمانها الحق في ابداء مشيئتها ، وهي تسمع كل يوم دعوة الأمم كافة إلى بيان حقها وتقرير مصيرها.

وأضرب عمال الترام بعد الظهر ، ثم أضرب الحوذية في اليوم الحادي عشر ، وأصبحت الدكاكين مغلقة في معظم أنحاء المدينة إلا الدكاكين الأوربية ، وتجددت المظاهرات من طلاب المدارس وطلاب الأزهر وطوائف شتى من الجمهور ، فقابلها الجنود البريطانيون باطلاق المدافع الرشاشة غير مفرقين بين كبير وصغير ، ولا بين مشترك أو غير مشترك في المظاهرة .

وكانت نقابة المحامين قد اعلنت الاضراب فانقطع المحامون عن المحاكم إلا من كان يوفدهم المجلس اليها لطلب تأجيل القضايا ، واستثارت القسوة في قمع المظاهرات غضب الناس وحنقهم فكثرت المظاهرات بدلاً من أن تقل واضطرمت وقدتها بدلاً من أن تخمد . وطاش صواب الحراس العسكريين

من جراء هذه المفاجأة فأصبحوا لا يميزون بين جمع وجمع ولا يطيقون النظر إلى حشد من النـاس ، ففي يوم الجمعة الرابع عشر من شهر مارس أطلقت السيارات المدرعة نيرانها على حشد كبير بجوار المسجد الحسيني فقتلت منهم بضعة عشر وجرحت خلقاً كثيرين ، ولم يكونوا في مظاهرة ولا قصدوا إلى التظاهر ، ولـكنهم كانوا خارجين من المسجد بعد أداء الصلاة ، وضابط الفرقة يجهل كل شيء إلا انهم قوم متجمعون ، وعنده أمر صريح باطلاق النار على كل قوم متجمعين !

وتعددت المظاهرات في مدن القطر فقوبلت بمثل ماقوبلت به في القاهرة ، وشاع خبر القتل واطلاق الرصاص في أنحاء الأقاليم ، فانفجر كمين السخط الذي طال كظمه في الصدور ، وانفجرت الثورة في كل مكان .

من الخطأ أن يقال إن المظاهرات كانت هي سبب الثورة الوحيد ، أو ان الثورة ما كانت لتنفجر في القطر لولا مظاهرات العاصمة ، فانما كانت المظاهرات كالشرر الأول يتطاير من فوهة بركان يغلي وهو يهم بالانفجار ، فمن شهد تلك الثورة الجارفة التي اندفعت في حينها اندفاعاً يدل على عمق مـكامنها وتأجج وقودها أيقن أنها قوة لا تحبس طويلاً ، وانها هي سبب المظاهرات وليست نتيجة المظاهرات .

فقد صبر الناس زمناً على مظالم الحرب ومضانكها ، ثم انتظروا الفرج بعد الهدنة فاذا بهم يعالجون مرارة الخيبة ويوجسون من مخـاوف المستقبل فوق ماأوجسوا من مخاوف السنوات الماضية ، وزاد في نـكايتهم أنهم يعانون هذا الـكظم كله في الوقت الذي تعلو فيه دعوة الانصاف وتتجاوب فيه الاصداء بالظفر والرجاء ، وأنهم يطلبون أمراً يسيراً هو حق الشكوى والاحتجاج فيجابون بالتهديد والاقصاء عن البـلاد ، ثم يستنكرون هذا العنت الغاشم فيعاقبون باطلاق الرصاص ، ولا يراد منهم إلا أن يختنقوا وهم صامتون .
فلما شاع خبر اطلاق الرصاص على المتظاهرين ، وشاعت أخبـار الموتى

والمعتقلين من الطلاب والشبان العزل المسالمين ، طغى الغضب بعد أن طم وظهر بعد أن عم ، وكان ظهوره على نمط واحد في جميع البلاد بغير تدبير ولا سبق اتفاق ، فبدأ انقطاع السكك الحديدية مابين طنطا وتلا في اليوم الثالث عشر من الشهر ، ثم انقطعت في جهات كثيرة دفعة واحدة ، وتناول التحطيم والتخريب أسلاك التلغراف والتلفون وقضبان السكة الحديد حيثما وصلت اليها أيدي الثائرين .

ولم يخل هذا التحطيم من غرض تعمده الثائرون بتدبير مقصود ، وهو تعويق القطارات المسلحة والفرق الجوالة عن الطواف بالمدن والقرى لجمع السلاح وتفتيش المنازل وايذاء الناس في أثناء ذلك التفتيش ، فقد أمعنت السلطة العسكرية في جمع السلاح من بداية الحرب حتى جمعت المدى الكبيرة والعصي الغليظة وكل ما يصلح للتسلح به في عراك أو مشاجرة ، ثم لمحت بوادر الثورة بعد اعتقال الزعماء فعادت إلى حملة أخرى من حملات التفتيش ، وأوجس الناس من عواقب هذه الحملة شراً ، فخطر لبعضهم أن يعوقوها بقطع المواصلات .

إلا أن الباعث الأكبر إلى التحطيم والتخريب كان اندفاعاً جامحاً بغير قصد مرسوم : اندفاع الساخط يحار فيما يصنع وهو ساخط ... كأنما هو في هذه الفورة الجامحة صريع مكموم محبوس في بيت مغلق يريد أن تسمعه الدنيا ولو بتدمير أثاثه واحراق داره . فجاءت عوارض الثورة متفقة في كل مكان لأن هذه العوارض هي كل ما يستطاع في تلك الحالة . ولو كان باعث التحطيم العدوان على الملك والنفس ولم يكن مجرد الاحتجاج وابلاغ الصوت إلى العالم لاتجه الثائرون إلى نهب خزائن الحكومة وأموال الأغنياء والمصارف ، وهو مالم يحدث قط في بلد من البلدان .

وظل الانجليز مضللين في فهم شعور هـــذه الأمة يفسرون أعمالها بأسباب المصالح ولا ينظرون إلى بواعثها النفسية ، كأنما البواعث النفسية عامل

لا يحسب له حساب في حركات الجماهير . فظنوا أن أعمال الثائرين لا تتفق هذا الاتفاق إلا بتدبير مصطنع ودسيسة أجنبية . وربما طاب لرؤسائهم أن يفهموا ذلك لأنهم أبلغوا حكومتهم في لندن أن الأمة هادئة فاترة ، وأنها ضعيفة لا يخاف منها انتقاض .

وإن أناساً كثيرين — ومنهم بعض المصريين — ليعجبون إذا عرفوا الآن أن هذه الثورة المفاجئة لم يقع فيها تنظيم ولم تكن فيها رئاسة مدبرة على الاطلاق . وأن مظاهرة الطلبة الأولى وقعت على غير علم سابق من الوفد بل على خلاف النصيحة التي سمعها الطلبة من بعض أعضائه الذين بقوا في القاهرة بعد اعتقال سعد وأصحابه الثلاثة .

لكنها هي الحقيقة التي نؤكدها بعد استقرائها من مصادر عديدة . فان الطلبة أصبحوا مضربين في مدارسهم يوم المظاهرة وهم مختلفون في الخروج أو البقاء ، ثم خطر لفريق منهم أن الخروج ربما خالف مشيئة الوفد وأفسد عليه رأياً يفكر فيه أو خطة يتوخاها ، فبعثوا إلى « بيت الأمة » أفراداً منهم يستفسرون ويعودون اليهم بما يقر عليه رأي الأعضاء ، وهناك التقوا بالاستاذ « عبد العزيز فهمي بك » فأفضوا اليه بقصدهم وأبلغوه هياج الطلبة وتحفزهم للخروج والتظاهر في أحياء العاصمة ، فثار بهم الاستاذ . وانتهرهم انتهاراً شديداً وهو يقول لهم ما معناه : « ان المسألة ليست لعب أطفال . . دعونا نعمل في هدوء ولا تزيدوا نار الغضب اشتعالاً عند القوم . »

فتركوه وهموا بالانصراف متذمرين مغتمين ، وإذا بالاستاذين محمود أبي النصر وعبد اللطيف المكباتي يلحقان بهم ليخففا عنهم أثر الكدر الذي خامرهم من تأنيب عبد العزيز بك ، فتلطفا في التسرية عنهم والنصح لهم بالتزام السكون واجتناب المظاهرات ، وانصرف رسل الطلبة على أن يبلغوا زملاؤهم ما سمعوه وهم مترددون بين الاغضاء عنه أو الاصغاء اليه ، ولكن زملاءهم كانوا قد استبطأوهم وتهايجوا بما سمعوا من كلام خطبائهم

واستثارة دعاتهم لخرجوا قبل أن يعود اليهم رسلهم بنتيجة سؤالهم ، وتمت المظاهرة الأولى على هذا المنوال .

أما حوادث الأقاليم فقد تمت بغير ايحاء ولا تدبير ، إذ لم يكن للوفد في ذلك الحين لجان يجوز أن يقال إنها اتفقت على تنفيذ خطة مرسومة في جميع الأقاليم ، ولم يكن خبر السكة التي قطعت بين طنطا وتلا قد شاع في القطر حتى يقال إنه جاء في طليعة الحوادث بمثابة الايحاء والقدرة على عمد أو على غير عمد ، وانما نجمت الثورة من بديهة الأمة كلها لأنها كانت كلها على اتفاق في الغضب المكظوم والتأفف الذي بلغ مداه .

ولقد اخطأت السلطة العسكرية في كل تدبير فكانت تستفز الناس بكل عمل تقصد به الى البطش والارهاب ، وتدفعهم الى نقيض ماتريد من الخوف والطاعة، وتثير النفوس الى التحدي والمعاندة بدلاً من الاذعان والسكينة :

بالغت في قمع المظاهرات فزادت المظاهرات ، وأنذرت كل من يقطع المواصلات « بالاعدام رمياً بالرصاص بمقتضى الأحكام العرفية » فكان جواب هذا الانذار اضراب عمال السكة الحديدية في اليوم التالي وخروجهم من مصانعهم متظاهرين ، ثم اندفع الناس في قطع القضبان وأسلاك التلغراف والتليفون غير مكترثين للعاقبة ، فانعزلت القاهرة والمدن الكبرى من جميع الجوانب ، واضطرت السلطة الى استخدام الجنود الانجليز في تسيير القطر وتنظيم المواصلات ، وبعد أن كانت تتوعد القرى التي تنقطع السكة على مقربة منها بالغرامة عادت الى نشر انذار تقول فيه إن كل حادث جديد من حوادث التدمير « يعاقب عليه باحراق القرية التي هي أقرب من سواها من مكان التدمير» . . . واستدعى القائد العام بعض الوزراء والسروات في اليوم العشرين وحذرهم من دفع السلطة الى « تدمير العمائر وتخريب القصور » وطلب اليهم أن يبذلوا جهدهم في النصح للشعب بالهدوء والاقلاع عن « المشاغبات » .

كل ذلك والثورة تتفاقم ، والجماهير تقدم وتقدم ، ومنهم من أغاروا في بعض البلدان على مراكز الشرطة فانتزعوا مافيها من السلاح ، فاستخدمت السلطة الطيارات والبواخر النيلية لايصال المدد الى الجهات المعزولة ، وحدثت في اثناء ذلك مناوشات قتل فيها خلق كثير .

على أن الثورة لم تكن فورة غضب بغير معنى كما أراد أعداؤها والناقمون منها أن يتخيلوها، فلو كانت كذلك لما ظهر فيها ماقد ظهر من نفحات النخوة القومية والأريحية الانسانية التي ترتفع اليها الشعوب كما يرتفع اليها الأفراد في ساعات السمو والاشراق والفداء . فان هذه النفحات لا تظهر في سورات الغضب الحيواني حين ينطلق على غير هدى وفي غير مطلب ، ولكنها تظهر حين تكون الثورة إعراباً عن شعور مكتوم ونزعة مشبوبة الى الكمال . وقد كانت الثورة المصرية كذلك فغلب فيها الروح القومي على كل عصبية وكل علاقة وكل فارق : مشى فيها علماء الأزهر يحملون بساط الرحمة في تشييع جنازات الشهداء ، ويرفعون الأعلام وعليها شارة الهلال والصليب ، وقام القسوس في المساجد يخطبون المسلمين ويؤدون ما يؤدى لها من الشعائر الدينية ، وخرج العقائل والأوانس من الخدور يسابقن الرجال والشبان الى المهالك والأخطار ويستهدفن للجند مسلحين متأهبين كأنهم في ميدان قتال . وغلبت فرائض الحمية الوطنية على كل فريضة وكل تقليد ، فكان الضباط يسيرون الى جانب القضاة والمحامين وطلاب المدرسة الحربية يسيرون الى جانب الطلاب في كل مدرسة ، وكانوا جميعا ينادون باسم مصر ولا يذكرون إلا أنهم مصريون .

وتجلت بساله التضحية على مثال رائع نبيل كأنبل ما سطرت تواريخ الجهاد والفداء في وثبات الأمم . فمات أناس يحملون العلم أنفاً من الفرار أمام نيران المدافع وهم عزل من السلاح ، ويرى اخوانهم مصرعهم فيبادرون الى رفع العلم ليستقبلوا مصرعاً كمصرعهم طائعين متنافسين ، في لحظة يطيقون فيها رؤية الجثث المطروحة لقى ولا يطيقون رؤية العلم ملقى على التراب .

وقد أحاطت بالمصريين في تلك الأيام موغرات كثيرة من فتك وارهاب وخشونة واستفزاز ، في بعضها ما يشفع للناس لو طغت بهم مرارة النقمة وجمحت بهم لواعج الضغينة . لكنهم مع هذا لم يقترفوا سقطة واحدة تشين صاحبها في غضبه أو رضاه ، ولم ينسوا أدب المروءة في أشد أوقات الهياج والاضطراب . فلم يعتد أحد قط على طفل أو على شيخ عاجز أو على امرأة ، وشهد اللورد اللنبي للثورة المصرية بهذا الأدب في الكتاب الأبيض حيث قال بعد ثلاث سنوات : « كانت سيدة انجليزية مستقلة مركبة مفتوحة فهاجمها الرعاع وقذفوها بالحجارة يوم الجمعة في حي بولاق ، وقد نجت من الأذى البليغ بأن اتخذت من مظلتها مخبأ فمزقت الأحجار المظلة ، وهذه أول مرة اعتدى فيها على امرأة في كل السنوات الثلاث الماضية » . . . ولو ثبتت هذه الحادثة كل الثبوت لما كانت شيئاً يذكر لانها لن تكون الا الندرة التي تؤكد القاعدة ولا تنفيها ، ولكن التحقيق لم يثبت بوجه من الوجوه أن السيدة كانت مقصودة بالاعتداء والاساءة . . . والا فما الذي كان يحمي سيدة منفردة لاتحمل معها الا مظلة من عدوان العشرات والمئات الذين يقصدونها بالايذاء ؟ ان انفراد هذا الحادث في جميع سنوات الثورة لحقيق وحده بالجزم بنفيه لا بمجرد التشكيك فيه ، وقد سبقته الحوادث الكثيرة المشهورة في أعنف أيام الهياج فكان الثائرون يتورعون فيها جميعاً عن المساس بالسيدات والأطفال ، ومنها حادثة « بهيج » المشهورة على الحدود الغربية التي شهدت فيها صحف الاستعمار بترفع الثوار المصريين عن هذه السقطات المرذولة ، وليست صحف الاستعمار بالتي تبرىء أمة ثائرة على المستعمرين ، وفي وسعها أن تلفق عليها التهم وتزور عليها العيوب .

لقد حدث أن أفراداً من الأرمن أطلقوا الرصاص على المتظاهرين من نوافذ المنازل فلم يكن جزاء الثائرين لهم إلا بمقدار ما يقتضيه دفع العدوان ومنع تكراره ، وحدث أن الغوغاء في أثناء المظاهرات قذفوا زجاج الدكاكين بالحجارة فحسب بعض الأجانب أنهم مقصودون بالسخط والعداوة . . . . .

والحقيقه أن القاء الحجارة على تلك الدكاكين لم يكن عن شعور العصبية أو العداوة للأمم الأجنبيـــة ، وإنما كان استنكاراً لفتحها في أيام الاضراب ، واحساساً من الغوغاء بأن أصحابها يجبهون شعور الأمة ويستخفون بمطالبها ويترفعون عن مجاملتها . فأصابوا دكاكين المصريين التي اتفق فتحها في تلك الآونة كما أصابوا دكاكين الأجانب . ورجحت كفة الاجانب في الخسارة لأن متاجرهم أكثر عدداً فى الأحياء الافرنجية التي تطوف فيها المظاهرات . ومع هذا لم ينس الطلبة أن يعتذروا إلى «الضيوف» من عمل الغوغاء في بيان نشروه في الصحف العربية والافرنجية ، وعلقوه على وجهات الدكاكين ووعدوا باتقاء تكراره في المستقبل .

ولم يجد المستعمرون في الواقع حادثاً يستغلونه في التشهير والتشويه غير حادث ديروط أو دير مواس الذي قتل فيه ثلاثة من الضباط وخمسة من صف الضباط الانجليز ، وهو حادث على جسامته لا يذكر إلى جانب الفظائع التي نزلت بالمصريين في أثناء حملات التأديب والتفتيش ، ومنها فظائع العزيزية والبدرشين والشبانات التي نترك تفصيلها إلى غير هذا المقام . وسنضرب عنها صفحاً في هذا الكتاب . ولا نذكر من فظائع قمع الثورة إلا مثلاً صغيراً يغني بالدلالة عن الشرح والاسهاب ، وهذه خلاصته بعد التجاوز والتلطيف .

في أول سبتمبر سنة ١٩٣٤ نقلت إلينا الأنباء البرقية من لندن أن جندياً انجليزياً سيق إلى المحاكمة لاتهامه بقتل عشيقته ، فكان من المحاسن التي تشفع بها إلى المحكمة واعتقد أنه يستحق بها العفو والرحمه أن قال بغير سؤال ولا مناسبة أنه كان صولاً بالجيش البريطاني بمصر سنة الثورة فقتل ثلاثة من المصريين ، وأنه بعد بضعة أسابيع كاد صديق له أن يقتل فقتل هو مصرياً آخر ، ثم عمل في شركة للسيارات رئيساً للمهندسين وعمل في خدمة أمير مصري أربع سنوات . وقد لخص القاضي الدعوى فقال : « إنه مهما يكن ما فعل تافني — اسم الرجل — فان رؤساءه يومئذ لم يعدوا ما فعله جريمة.»

فهذا جندي من قامعي الثورة يفاخر بما جنى بعد الثورة بخمس عشرة سنة ! وبعد أن أكل خبزه من خير أمير مصري أربع سنوات ! وهو واحد من عشرات الألوف لا يسألون عمن قتلوا ولا يحتاجون إذا سئلوا إلى عذر أكثر من ادعاء الخطر والدفاع عن الحياة ، وكل من لديه ذرة من التصور وذرة من الانصاف ليعلم بعد ذلك أن الفظائع التي نزلت بالمصريين في ثورتهم أكبر وأهول بما لا يقاس من فظيعة الاعتداء على فئة من الضباط والجنود كلهم مسلحون ، ولا يعلم أحدكم قتلوا قبل أن يتكاثر عليهم الجمهور الأعزل من السلاح .

وندع فظائع الثورة جانباً ونسأل : لم كل هذا ؟ أكانت هذه الزوبعة الدامية ضرورة لا محيد عنها ؟ أكانت حادثاً لا يمكن اتقاؤه ؟ كلا ! لم تكن ضرورة ولا مصلحة . وكان ميسوراً أن تجتنب اجتناباً وأن يحقن كل ما سال فيها من دماء ويصان كل ما خرب فيها من عمار وضاع فيها من أموال لولا الأخطاء المتلاحقة التي ارتطمت فيها السياسة الاستعمارية ، لقلة اكتراثها للعواقب ، والقاء اعتمادها كله على العدد الحربية وأنها تضمن لها قمع الأمم الضعاف إذا ضاقت الصدور عن الاحتمال .

فهي أخطأت في البداية باعلان الحماية واغتصاب أرزاق المصريين وأدوات معيشتهم في ابان الحرب العظمى . وكان في مقدورها أن تتفادى من كل ذلك بأن ترد إلى المصريين استقلالهم وتكل اليهم أن يدبروا بانفسهم مايعنيهم من أمر المعاونة في الحرب بما يطيقون . فان لم يوافقها ذلك فماذا كان يمنعها أن تعلن الاستقلال وترجيء النظر في تفصيل قواعده إلى ما بعد الفراغ من القتال ؟

ثم أخطأت في حرمان زعماء المصريين ابداء مطالبهم والبحث في مستقبلهم ، مع أنهم لم يقصروا في المجاملة ولم يبدر منهم في مخاطبة رجالها هنا أو في انجلترا أثر من التحدي والاعنات .

ثم وقعت الأزمة الوزارية التي لا بد من وقوعها فالقت على الزعماء تبعتها وألقى الزعماء التبعة عليها . ولم يكن رد الزعماء من قبيل التراشق بالتهم والمجاوبة على الادعاء بمثله ، ولكنه كان هو الحقيقة بعينها في نظر المنصفين الواقفين على الحيدة لا في نظر الوفد المصري وحده ... فالمسئول عن الأزمة الوزارية وعن صعوبة تأليف الوزارة المصرية هو السياسة الاستعمارية أو هو كما قال الوفد « أولئك الذين وضعوا من هم أهل للوزارة في مركز حرج أمام ضمائرهم وأمام مواطنيهم » .

وإلا فماذا يقول الوزير المصري لأبناء وطنه إذا فرضنا أنه أراد فعلاً أن يخدم السياسة الاستعمارية ولا يحفل بمصير وطنه ؟ أيقول لهم اني خائن لا أبالي بغير الوصول إلى المنصب ؟ أم يقول لهم إنني أتولى المنصب لأحول بينكم وبين المطالبة بالاستقلال أو السفر إلى حيث تشتركون في تقرير مصيركم ؟ وهل يستطيع أن يقول لهم ذلك في الوقت الذي ينادي فيه ساسة الانجليز أنهم لا يمنعون أمة متقدمة أو متخلفة أن تشترك في تقرير مصيرها ؟

فاحجام الساسة المصريين عن قبول الوزارة حتم لا حيلة لأحد فيه ، اذ ليس يوجد في مصر ولا في غير مصر مرشح للوزارة يشتري المنصب بهذه الخيانة الصريحة ولو كان مدخول الضمير . لأنها خيانة سمجة مبتذلة لا تستر فيها ولا مغالطة ولا عذر لمن يشاء أن ينتحل الأعذار ، مادامت الأمة تطلب حقها والوزارة التي أذعنت للحماية قد تحركت للبحث فيها والعالم كله ينادي بحقوق الشعوب وتقرير المصير . ففي هذا العمل لو أقدم عليه المرشح للوزارة قضاء على حياته السياسية إن لم يكن فيه قضاء على الحياة .

لكن القيادة العسكرية شاءت مع هذا أن تلقي التبعة على الوفد في هذا الموقف الذي لا حيلة فيه للوفد ولا لأحد من المصريين . فأخطأت خطأها الغاشم واعتقلت رؤساءه جزاء على السيئة التي أساءتها هي ولم يسيئوها . ثم أخطأت بعد هذه السلسلة من الاخطاء في بطشها الدموي بمن غضبوا لذلك العسف المبين

عزلاً من السلاح ، ومن نادوا بما كان ينادي به اقطاب الحلفاء في مؤتمر السلام ، ولعلها لوفسحت لهم جو بلادهم ينادون فيه بما يشاءون لما خرجت الثورة من طور الدعاية إلى طور التخريب والتحطيم .

وأكبر اخطاء السياسة الاستعمارية جميعاً ، بل هو الخطأ الذي يطوي فيه جميع الأخطاء — انها أساءت تقدير الموقف وأساءت تقدير العواقب وأساءت تقدير الشعور الذي كان يسور ويثور في نفوس المصريين قاطبة على تفاوت الطبقات والمشارب ، فليس في وسع انسان سياسي أو غير سياسي أن يجهل هذه الأمور كلها كما جهلها نائب المندوب البريطاني — السير ميلن شيتهام — قبل الثورة بأقل من ثلاثة اسابيع ... فانه كتب إلى حكومته في الرابع والعشرين من فبراير يقول : « ان الوزيرين رشدي وعدلي فقدا الشهرة الموقوتة التي عادت عليهما من الاستقالة ، وأن زغلولاً لا يثق به أحد ، وأن هناك قلقاً يسيراً بين أفراد الطبقة العليا الذين يطمعون في تعظيم مكانتهم ببلوغ مرتبة من مراتب الحكومة الذاتيـــة ، ولكن « الحالة لا تختلف في لبابها من الحالة التي طرأت في سنة ١٩١٤ عند ما رفض الأمير حسين وكبار الوزراء طويلاً أن يقبلوا الحماية مالم تكن مشفوعة ببعض المنح التي لم نكن على استعداد لاعطائها ، وان الحركة الحاضرة على كل حال ليست بالتي تضارع حركة مصطفى كامل أو بالتي يصح أن تؤثر في قرارات الحكومة البريطانية فيما يتعلق بالمسائل الدستورية والوضع الذي توضع فيه الحماية : »

ولما بدت طلائع الثورة لم يجد هذا السياسي النادر ما يداري به غفلته وعجزه عن سبر غور الحركة الوطنية إلا أن يعزوها إلى أسباب أجنبية غير وطنية .... فأبرق في التاسع من مارس يقول « ان الحركة معادية لبريطانيا معادية للعرش معادية للاجانب ، وفيها نزعات بلشفية تتجه إلى تخريب الأسلاك والمواصلات ، وهي منظمة مدبرة ولا بد أن تكون مأجورة. »

وأذاعت الحكومة البريطانية مذكرتها عن الثورة بعد ذلك بشهر فجاء

فيها « ان هناك شواهد تثبت أن الخطة مدبرة منظمة باحكام » . . . ومما يستحق الملاحظة أن الخطة التي نفذت تشابه البرنامج الذي رسمه الألمان والترك للغارة على مصر في خريف سنة ١٩١٤ وهو البرنامج الذي أفضى به إلى السلطات المصرية الجاسوس الألماني مورس المقبوض عليه في الاسكندرية . . . . وإذا حسبنا كل حساب للحالة العقلية أو لدواعي التذمر الناشئة بين الفلاحين المشار اليها آنفاً فكل هذا لا يكفي لتعليل هذا الانفجار الخطير المنظم الذي تلوح فيه أصبع تركيا الفتاة كما قد تلوح فيه أصبع الألمان » .

إي والله . . . . ثورة تشمل أربعة عشر مليوناً يدبرها الترك والألمان في الخارج أو في الداخل ولا تعثر فيها السلطات الانجليزية بدليل واحد على هذا التدبير غير التنجيم والتخمين ! وان الانسان لا يدري أيضحك أم يحزن من هذا التفكير العجيب الذي يعلل ثورة مصرية تنفجر في شهر مارس بأنها دسيسة أجنبية دبرتها حكومات منهارة مضى على هزيمة رؤسائها وتفرقهم في البلاد وانقطاع الصلة بينهم وبين أتباعهم عدة شهور . . . وادعى من هذا إلى الحيرة بين الحزن والسخر أن تكون الثورة من صنع الطبقات العليا ومن صنع البلشفية في وقت واحد ! !

ولا نظن أن الغفلة وحدها هي سر هذه التعليلات المضحكة المبكية التي تعلقت بها السياسة الاستعمارية في تلك الفترة ، ولكنها رأت وكلاءها قد وقعوا في الجهل الذي لا رجعة فيه فاستغلت جهلهم أحسن استغلال في استطاعتها ، لأنها وجدت لها فائدة من تشويه الحركة المصرية بنسبتها الى جواسيس الترك والألمان ، ووجدت أنها قد تحول بهذا التشويه بين الدعاة المصريين ومسامع الحلفاء والأمة الانجليزية . فمزجت بين الغفلة والذكاء هذا المزيج الجدير بأساليب الاستعمار !

ولقد ظل القوم يتخبطون في فهم الحركة وسبر أغوارها حتى بعد عمومها

وانتشارها، وطفقت الحوادث تتلقاهم مرة بعد مرة بتكذيب ظنونهم وتقديراتهم فلا تنجاب الغشاوة عن أبصارهم. ومن ذاك اعتقادهم بعد شبوب الثورة في البلاد أنها ضرب من الشغب الذي يفرقون فيه بين طائفة من الأمة وطائفة أخرى كما كانوا يصنعون في العهد السابق تارة بين الباشوات ولابسي الجلاليب الزرقاء، وتارة بين الشيوخ والشبان، وتارة بين طلاب الوظائف وأصحاب المصالح الحقيقية، وتارة بين المسلمين والمسيحيين... فألقى اللورد كرزون بعد انفجار الثورة بنحو اسبوعين بياناً يثني فيه على الموظفين المصريين لأنهم ثابروا على أعمالهم في إبان الهياج الذي غمر البلاد، ويقول فيه انهم صفوة المتعلمين من المصريين «فمسلكهم هذا يدل على أن عقلاء الأمة لم يشتركوا في الحركة الأخيرة..» فكان جواب هذا الثناء المزري أن أجمع الموظفون في الدواوين كلها على الاضراب ثلاثة أيام اعلاناً للتآزر بينهم وبين طبقات الأمة في المطالب الوطنية، وكتبوا عرائضهم بهذا المعنى الى صاحب العظمة السلطان، وأبلغوها الحكومة الانجليزية.

لم تنقطع هذه الأخطاء ولا جرائرها في أيام الثورة الباقية ولا بعد انتهائها، ولم يقع منها الضرر على أحد غير المظلومين فيها. ومن ذا الذي يحاسب الأقوياء حين يخطئون في حق الضعفاء؟ ولماذا يشتهي الانسان القوة ان لم تسول له الخطأ في كل حين؟!

وهكذا يليق الخطأ ويليق التمادي فيه بالأقوياء لأنهم في غنى عن حسبان العواقب والمبالاة بالجرائر! ويستأثر الضعفاء بسوء العاقبة وان جهدوا في اجتناب الاخطاء، لأنهم ضعفاء!

من القاهرة الى مالطة

الى باريس

جلس سعد وأصحابه الثلاثة في طريقهم إلى المنفى يتساءلون ، وأول سؤال طبيعي يخطر لهم وهم مفارقون البلاد هو السؤال عما عسى أن يجري فيها بعد اقصائهم عنها : هل تسمع بالخبر ؟ وهل تملك أسباب الثورة؟ وهل تقوى القيادة العسكرية على كظم النفوس طويلاً بعد هذه الضربة ؟ فأماسعد فـكان رأيه أن الثورة عمل شاق على بلد أعزل مرهق بالاعباء مشحون بالجند والسلاح والأرصاد . ولـكنها اذا كانت واقعة فشعور النـاس بالاختناق والتماسهم المنفس للجهر بآلامهم المكبوتة كاف لانفجارها والاستيئاس فيها .

وقريب من هذا رأي اسماعيل صدقي الى نزعة من شكوك الرجل الحديث .

أما حمد الباسل ومحمد محمود فقد كان رأيهما الرأي الطبيعي لزعيم قبيلة بدوية وصاحب عصبية في الصعيد . فآخر شيء يطيب لزعيم القبيلة أن يفـكر فيه أن قبيلته لا تثور لأجله ولا تأخذ بثأره ، وكذلك صاحب العصبية في الصعيد ، فاتفقا على ترجيح الثورة وان لم يتفقا على النتيجة .

ويظهر أنهم — سواء منهم من رجح الثورة العاجلة ومن لم يجزم بوقوعها العاجل — قد وطنوا النفس على البقاء زمناً ليس بالقصير في جزيرة مالطة ، ولم يخطر لهم أن الافراج عنهم قريب . فبحث سعد عن منزل يستأجره وفـكر في استدعاء السيدة الجليلة قرينته الى الجزيرة ، لحاجته الى العناية الصحية التي لا يجدها هناك في غير المنزل برعاية الزوجة الرءوم ، ولم يفـكر صحبه الآخرون في ذلك لأنهم شبان أصحاء بالقياس اليه .

***

وصلوا الى مالطة بعد أن قضوا في النقالة ثلاثة أيام . وقد كان سعد متعباً من مشقة الانتقال والدوار . وكان بين الشاطيء ومعتقل « بلفورستا » الذي اختاره حاكم الجزيرة لهم مسيرة نصف ساعة على القدم ، فبحثوا عن مركبات في جوار الميناء فلم يجدوا إلا مركبة صغيرة يجرها حصان واحد . ركبها سعد وسار رفاقه وراءه على الأقدام ، ووصلوا الى المعتقل فوجدوا أن السلطة العسكرية قد أعدت لكل منهم حجرة للنوم وأخرى للاستقبال ، وثالثة للمائدة ومكاناً للحمام .

* * *

وأراد سعد أن يكون أول عمل له في منفاه استئنافاً لعمله في القاهرة ، وتحدياً للنفي والارهاب ، واستمراراً في المطالبة بالاستقلال وإنكار الحماية . فلم يكد يستريح من عناء سفره حتى كتب الرسالة البرقية الآتية إلى رئيس الوزارة الانجليزية يكرر فيها المطالب التي جاء من أجلها الى هذه الجزيرة :

« إن شرف الممالك يقدر بمقدار احترام ساستها ورجالها للمعاهدات السياسية التي يبرمونها والتصريحات الرسمية التي يفوه بها رجال تلك الحكومة الرسميون . ولما كانت انجلترا في معاهدة لندن عام ١٨٤٠ قد ضمنت استقلال مصر . كما أقسمت الملكة فكتوريا والبرلمان بالتاج والشرف عام ١٨٨٢ أن الاحتلال لن يكون إلا وقتياً وأعلن غلادستون عام ١٨٨٧ أن أوان الجلاء عن مصر قد آن . ولما كنتم جنابكم الرئيس الممثل لحكومة جلالة ملك بريطانيا والمدافع عن كرامة بلاده وشرف الأمة الانجليزية الحرة فاني أطالب جناب الرئيس المبجل برفع الحماية التي أعلنتها حكومتكم على بلادنا قسراً لمقتضيات الحرب وجلاء الجنود البريطانية عن وادي النيل ، احتراماً للمعاهدات والتصريحات التي ذكرناها وصيانة لشرف أمة أنت على رأس حكومتها ، وليأذن جناب الرئيس بأن أذكر إن سياسة العنف والارهاق التي اتبعت معنا لا تزيدنا نحن المصريين كافة إلا تمسكاً بمطالبنا ، وثباتاً في

موقفنا ، وإنه خير لانكلترا أن تكون لمصر صديقة ، وهناك نستطيع أن نقطع على أنفسنا عهداً بان نصون مصالحكم ونروج تجارتكم في بلادنا.»

ولا شك أن آخر ما انتظرته الحكومة البريطانية - وهي تنفي زعيم مصر الى جزيرة مالطة عقاباً له على طلب استقلالها - أن لا تفيد من ذلك إلا أن تصبح الجزيرة ميداناً آخر من ميادين المطالبة بذلك الاستقلال !

***

نزلوا في المعتقل معزولين عن بقية الأسرى على خلاف السنة التي كانت متبعة فيه قبل وصولهم ، ولم يؤذن لهم بالخروج للرياضة في الخلاء إلا مرتين كل أسبوع بعد التوقيع على حلف كتابي يقسمون فيه بالشرف أن لا يهربوا ولا يساعدوا أحداً على الهرب ولا يعطوا أحداً نقوداً ولا يعملوا شيئاً فيه ايذاء لجنود جلالة الملك . . . وبعد كل هذا لم تكن السلطة الانجليزية تسلمهم من مالهم إلا بمقدار ما يلزمهم أولاً فأول لضرورة المعيشة ، وكانوا قد برحوا مصر وليس معهم من النقد إلا قليل ، فأرسلوا — بواسطة السلطة — يطلبون مالاً من ذويهم في مصر ، فجاءهم خمسمائة جنيه لكل من سعد وحمد ومحمد محمود ، ومائة جنيه لاسماعيل صدقي ، فأودعتها السلطة مصرف الجزيرة وأباحت لهم أن يشتروا ما يشاءون بتحويلات يقبضها البائع من المصرف ، ورخصت لهم في استخدام طاهٍ ألماني وابقاء النور الكهربائي الى ما قبل منتصف الليل بنصف ساعة ، فكانوا يقضون الوقت في التعاون على تعلم اللغات التي يحسنها بعضهم ولا يحسنها الآخرون .

ولم يسمعوا شيئاً عن مصر ولا عن ثورتها إلا حين زارهم اللورد مثوين حاكم الجزيرة وهو يقول لهم عرضاً : «أشعلتم النار في مصر وجئتم الى هنا !!» . فعلموا أن في مصر احداثا خطيرة ، وأدركوا أنها الثورة حين استطاع طاهيهم الألماني أن يدس اليهم بعض القصاصات من صحيفة التيمس ، عرفوا منها قبساً من

مظاهرات الطلبة وثورة البدو في الفيوم ، ولكنهم لم يسمعوا بما يدلهم على مداها وتفصيلات وقائعها.

وبعد شهر في مالطة جاءهم النبأ بالافراج عنهم والسماح لزملائهم في القاهرة بالسفر إلى حيث يشاءون ، وانهم مأذون لهم في السفر على الباخرة «كاليدونيا» التي تقل أولئك الزملاء ، وستصل الى الجزيرة صباح يوم الثلاثاء الموافق لنصف ابريل.

فكان لذلك النبأ في نفوسهم وقع عظيم ، لأنه بشرهم بالحرية التي طالما تمنوها للسعي في قضية بلادهم ، وأثبت لهم أنهم يسعون في قضية تستحق عناءها ولا تخيب رجاء الساعين فيها .

فتفاءلوا بالافراج عنهم خيراً ، وفرحوا بما أولاهم من الثقة وتأكيد العزيمة أضعاف فرحهم بالطلاقة من الاعتقال ، وباتوا على شوق إلى صباح يوم الثلاثاء لينعموا بلقاء أولئك الزملاء الذين فارقوهم ولا يعلم منهم أحد متى يكون اللقاء وليسمعوا منهم تفصيل الحوادث التي لمحوا بصيصاً منها في شذرات الصحف الانجليزية ، وهي لا تصل اليهم إلا بعد لأي في خلسة من الرقباء .

ثم أذنت السلطة لهم بزيارة الأسرى من أبناء وطنهم و من الترك والألمان ، فلبوا دعوة المصريين المعتقلين بالمعسكرات الأخرى ، فاستقبلهم الأسرى الأجانب معجبين ، واستقبلهم الأسرى المصريون فخورين ، وكان بعض القادة الترك يقولون لأصدقائهم المصريين : « اعتبرونا منكم فقد أحببنا بلادكم وأحببنا زعماءكم » ورحب بهم الأمير هوهنزلرن ابن عم غليوم ، ورفع لهم بعض الألمان راية بيضاء مكتوباً عليها بالمداد الأحمر تاريخ « ١٤ سبتمبر سنة ١٨٠٧ » وهو تاريخ جلاء الجنود الانجليز عن مصر عند ما طمعوا في احتلالها للمرة الأولى ، وكان الأسرى الألمان قد أقاموا معرضاً فنياً لمصنوعاتهم التي استطاعوا أن يصنعوها بما لديهم من الأدوات القليلة تزجية لأوقات الفراغ ، فقدم أحدهم إلى سعد تمثالاً عسكرياً بالعدة

الحربية الكاملة للامبراطور غليوم ، مصنوعاً من الورق المقصدر الذي تغلف به صناديق التبغ الصغيرة . فحياه سعد وقال له : « إنه لتمثال عظيم يمثل عظيماً » ثم قال : « ولكننا لا نملك عدة الحرب ، وانما نحن أمة سلام.»

* * *

وقد رست الباخرة « كاليدونيا » في ميناء مالطة ضحى يوم الثلاثاء ، وعليها أعضاء الوفد القادمون من القاهرة وهم حسب ترتيب الحروف الهجائية : أحمد لطفي السيد بك ، وجورج خياط بك ، والدكتور حافظ عفيفي ، وحنين واصف باشا ، وسينوت حنا بك ، وعبد العزيز فهمي بك ، وعبد اللطيف المكباتي أفندي ، وعلى شعراوي باشا ، ومحمد علي بك ، ومحمود أبو النصر بك ، ومصطفى النحاس بك ، ومعهم مكتب الوفد وفيه كتابه ومترجموه ، ومنهم الأستاذ ويصا واصف الذي انتخب عضواً في الوفد بعد وصولهم إلى باريس .

ولما رست الباخرة على الميناء انتظر الأعضاء فيها قدوم اخوانهم المعتقلين فطال الانتظار ، واستحسن بعضهم النزول إلى الجزيرة للقائهم فوجدوا الخدم قد سبقوا سعداً وأصحابه إلى الشاطيء بالحقائب ومؤنة السفر ، وماهي إلا هنيهة حتى أقبل سعد وأصحابه الثلاثة يمشي معهم ضابط انجليزي وضابط من أهل الجزيرة لم يفارقاهم إلا عند صعودهم إلى السفينة ، فكان للقاء الزعيم وأصحابه مشهد رائع لا ينساه من رآه ، وامتزجت في لقائهم معاني شتى من الشوق والايناس ، وشعور الظفر والثقة والأمل في النجاح .

أما كيف تحولت السلطة البريطانية في مصر من الحجر الشديد إلى السماح للوفد بالسفر حيث شاء فخلاصة القول فيه أنه تحول ضروري قضت به الثورة فلم يسع السلطة إلا أن تنقاد لحكمة في النهاية ، لأنها عجزت عن تسيير الأمور بأيديها ، وعجزت عن تأليف وزارة وطنية تقبل الحكم والوفد محبوس عن السفر ، فلم تجد بداً من اطلاق سبيل الوفد عسى أن تفرج شيئاً من حرج

الموقف وتمحو شيئاً من الحفيظة التي أفعمت قلوب المصريين وزادتها الفظائع في ابان الثورة ألماً على ألم.

وقد أدركت القيادة العسكرية من اللحظة الأولى أنها أخطأت في التقدير وانتهت باعتقال الزعماء إلى عكس ما تريد، لأن اعتقالهم لم يردع السيل المتجمع وراء السدود وانما جاءه بمدد جارف أطلقه ودفع به شوطاً وراء شوطه، ورسم للمصريين طريق المقاومة، فمن شاء منهم أن يرجع فلا حيلة له في الرجوع، ومن خطر له أن يتردد فليس أمامه موضع للتردد. وإن أول من دعا الى الثبات والمثابرة لهم أول من أصيب باعتقال الزعماء وأول من هدد بهذا الاعتقال، وأول من ظن بهم أنهم يتقهقرون ويوجلون: قرينة سعد وخلفاؤه المتروكون في القاهرة!

فالسيدة الجليلة قرينته لم تضيع لحظة واحدة في الحزن والجزع الذي لا يفيد... عادت من زيارة إحدى شقيقاتها حيث كانت ساعة الاعتقال فما هو إلا أن علمت بما حدث في غيابها حتى كان أول ما خطر لها أن أرسلت إلى شعراوي باشا تبلغه أن مكتب سعد مفتوح له ولزملائه في غياب سعد كما كان في حضوره وترجوه وزملاءه أن يقبلوا دعوتها إلى العشاء في ذلك المساء، وأن يعقدوا جلستهم الأولى في مكان انعقادها المألوف، لكي لا يطرأ على سير الدعوة أقل تغيير بعد ذلك الحادث الذي أريد به القضاء عليها. فقرر الأعضاء أن يلبوا رجاءها وأن يشكروها عليه، واعتذروا من حضور العشاء لاشتغالهم باعداد الاحتجاج الذي يقابلون به اعتقال الزعيم، واتخاذ الخطة التي تلائم الموقف الجديد.

ولم يكن شعور الأعضاء بعد الاعتقال شعور فزع وارتداع كما قدرت السلطة البريطانية، بل كان شعور استياء لاعتبارهم دون من اعتقلتهم السلطة في الخطر والأثر، وشعور رغبة في افهام السلطة البريطانية خطأها وتحديها واستفزازها باتيان العمل نفسه الذي من أجله اعتقلت سعداً وأصحابه. فكتب

شعراوي باشا احتجاجاً الى رئيس الحكومة البريطانية على اعتقالهم وأبلغه فيه ان الوفد مثابر على خطتهم ، ووجه مع زملائه في اليوم التالى خطاباً الى صاحب العظمة السلطان يلقي فيه تبعة إعراض الكبراء عن تأليف الوزارة على السلطة العسكرية : « فانما هو النتيجة الطبيعية للخطة التي اتخذت في مسألة سفر الوفد ، فان كل مصرى ذي كرامة لا يمكنه — حقيقة — أن يقبل الوزارة في هذا الظرف من غير أن يستهين بمشيئة بلاده » . وختم الخطاب بقوله : « اليكم يا صاحب العظمة — وأنتم تتبوأون أكبر مقام في مصر ، وعليكم أكبر مسئولية فيها — نرفع باسم الأمة أمر هذا التصرف القاسي ، فان شعبكم الآن يحق له أن يعتبر هذه الطريقة بادرة تخيفه على مستقبله ، كما يحق له أن يكرر الضراعة لسدتكم العلية أن تقفوا في صفه مدافعين عن قضيته العادلة.»

أما الحكومة البريطانية فقد أحبت أن تيئس المصريين من كل أمل في اللين والهوادة ، فعينت الماريشال اللنبي مندوباً سامياً بعد نشوب الثورة بنحو أسبوع ، بدلاً من السير ريجنالد ونجت الذي كان من رأيه السماح بسفر الوزيرين المصريين ، وقد تعمدت بتعيينه غرضاً آخر هو ارهاب المصريين باسم القائد المنتصر في أقرب الميادين اليهم وهو ميدان فلسطين . واذاعت في الوقائع المصرية انه « منح السلطة العليا في جميع الأمور المدنية والعسكرية وفي اتخاذ مايراه من الاجراءات صالحاً لاعادة النظام واحترام القوانين ... مع تثبيت حماية جلالة الملك في مصر على أساس متين.»

وقد بدأ الماريشال اللنبي عمله بعد قدومه الى القاهرة باستدعاء الكبراء والسراة قائلاً لهم انه جاء الى مصر لينهي الاضطرابات ويتحرى أسباب الشكاية ، ويزيل منها مايقضي العدل بازالته ، وطلب اليهم أن ينصحوا للناس بالهدوء والسكينة .

فتكررت هذه النصائح التي يوعز بها الانجليز في غير جدوى ، ولم يزل

متعذراً على « المستوزرين » أن يجترئوا على قبول الوزارة ، ولم يزل تسيير الادارة الحكومية في البلاد من أصعب الأمور .

ولجأ المارشال اللنبي إلى أعضاء الوفد المصري ، فاستدعاهم اليه في السادس والعشرين من مارس وطلب اليهم أن يبسطوا أسباب الشكاية في تقرير يكتبونه ، فقدموا له التقرير بعد أربعة أيام وفيه تلخيص للمظلمة السياسية من بداية اعلان الحماية . وقالوا في ختامه : « غير أن السلطة العسكرية مع ذلك قد استدعتنا مرة أخرى في يوم ١٦ الجاري وأعلنت الينا اننا مسئولون عن هذا الاضطراب ، واننا مسئولون عن ازالته ، ولكنها سمحت لنا هذه الدفعة أن نتناقش أمر المسئولية ، فأجبناها بأن هذا الاضطراب ليس نتيجة متوقعة لعملنا ولا يسوغه برنامجنا بحال من الأحوال . بل نحن نأسف له . وأما تسكين هذا الاضطراب فليس في يدنا وسيلة فاعلة فيه ، ونصحنا بأن أنجع الوسائل في تهدئة الخواطر بالطرق السلمية ، انما هو تأليف وزارة تعطى من الترضيات ما يرضي الشعب ، حتى تستطيع أن تقوم باعباء الظرف الحاضر » .

هذا رأي أعضاء الوفد الباقين بمصر في الثورة ، وهذا رأيهم في تفريج الأزمة ، وهو رأي اتفقوا عليه مع كبار مصر الرسميين ومنهم علماء الأزهر وبطريق القبط الارثوذكس وبعض الوزراء والنواب والسرواب . وكتب به هؤلاء جميعاً خطاباً إلى القائد العام في الرابع والعشرين من شهر مارس ، أي قبل استدعاء أعضاء الوفد إلى اللورد اللنبي بيومين ، وكان تقديرهم أن الوزارة التي تؤلف تعمل لتهدئة الحال ، دون أن يشترطوا سلفاً لهذه التهدئة إفراجاً عن معتقلين أو سماحاً لأحد بالسفر .

ثم قال أعضاء الوفد : « وفي اليوم التالي وهو يوم ١٧ مارس قابلنا الوزراء الثلاثة رشدي باشا وعدلي باشا وثروت باشا وأقنعناهم بأن يظهروا استعدادهم للمفاوضة في تأليف وزارة تستطيع أن تقضي على هذه الحركة

المخيفة التي تخشى عواقبها المجهولة ، فاظهروا هـذا الاستعداد لرجال دار الحماية ولـكن الأمر لم يتم ، والاضطراب يأخذ نسباً واشكالاً ليس الحكم على نتائجها في نفوس الناس بالشيء الميسور.»

***

وبعد أيام حان موعد صدور الميزانية وليس في البلاد وزارة ولانواب يناقشونها ، فلم ير المارشال اللنبي مخرجاًمن هذه الورطة إلاأن يعتمدالميزانية باسم السلطة العسكرية ، فأصدر بلاغاً بذلك في أول ابريل ، ولـكنه حل مشكلة وأثارمشاكل . فان هذا التحدي ألهب في النفوس جذوة الغضب وشحذ فيها عزيمة المناجزة ، فعاد التجار إلى اغـــــلاق حوانيتهم وأضرب بعض الموظفين ممن لم يكونوا مضربين ، وتمرد طلاب المدرسة الحربية ومدرسة الشرطة فخرجوا متظاهرين أمام قصر السلطان ودور السفارات ، وكانوا قبل ذلك يحتجزون عن المظاهرات ، واشتدت ثورة الأزهر وكثرت اجتماعاته حتى لجأت السلطة العسكرية إلى مخاطبة شيخ الأزهر في اغلاقه دفعة واحدة أو الاكتفاء باغلاقه في غير أوقات الصلاة فأبى ، واعتذر بأن الله ينهى المسلم عن اقفال مساجد الله .

وفي السادس من الشهر وزع على الناس منشور من عظمة السلطان يقول فيه : « اني أنشر بين قومي هذه الكلمات التي كانت تختلج بصدري في الوقت الذي أخذت تتوارد إلى فيه ملتمسات الأماني القوية نحو مستقبل البلاد واني بالطبع لا أعني بالبلاد إلا بلادنا المباركة : لا أعني بالبلاد إلا وطننا العزيز : هذا الوطن الذي اقتضت حكمة الله أن يكون جدي الأكبر محمدعلى الكبير أكرم الله مثواه صاحب عرشه.» وفي ختامه طالب عظمة السلطان « أبناءه المصريين بماله من حق الابوة عليهم أن يتناصحوا بعدم الاستمرار على المظاهرات التي كانت عواقبها غيرمحمودة في بعض الجهات.»

وبعدأن جربت السلطة العسكرية كل وسيلة وفشلت في كل تجربة لم يسعها

إلا أن تجرب الوسيلة الوحيدة الباقية التى اقترحها المصريون من اللحظة الأولى ، وهي اطلاق الحرية للوفد المصرى ليسافرحيث شاء ، فان الحجر عليه هو سبب استقالة الوزارة وهو سبب الاحجام عن تأليف وزارة أخرى ، وهو سبب غليان النفوس وانفجارها ونشوب الثورة وانتشارها ، فأذاع المارشال اللنبي في أسابيع من الشهر بلاغاً يعلن فيه أنه بالاتفاق مع حضرة صاحب العظمة السلطان « لم يبق حجْر على السفروأن جميع المصريين الذين يريدون مبارحة البلاد يكون لهم مطلق الحرية » وان « كلاًّ من سعد زغلول باشا واسماعيل صدقي باشا وحمد الباسل وباشا محمدمحمودباشا يطلقون من الاعتقال ويكون لهم كذلك حق السفر »

فسرت نشوة الظفر والرجاء في نفوس الأمة قاطبة ، وقامت مظاهرات الابتهاج في مكان مظاهرات الغضب والهياج ، واستولى على الناس شعور مقدس غسل حوبة النفوس فنسي المجرم اجرامه والموصوم وصمته ، وشوهدت جموع النسوة الشقيات المتبذلات على مركبات النقل يحيين وطنهن ولا ينظر اليهن ناظر بعين المهانة أو الريبة أو المجون الذي تثيره أمثال هذه الجموع في غير تلك المظاهرات . وامتنعت حوادث السرقة على سهولتها في ذلك اللجب اللاجب ، فخلت محاضر الأقسام من حوادث الطرارين واللصوص التي لم تكن تمتنع ساعة في أيام الشح والضيق ووفرة المال في جانب وندرته في جانب آخر ، ومشى أعظم الناس وأصغرهم على السواء في مظاهرات واحدة لا يتوقر عنها العالم الهرم ولا ينسى فيها الصغير دواعي الوقار ، ولم ينغص هـذه المظاهرات إلا اعتداء بعض الأرمن عليها وشكاسة بعض الضباط والجنود البريطانيين الذين أطلقوا الرصاص على المتظاهرين المتهللين في غير عداء ولا تنكر ، فقتلوا منهم أربعة وجرحوا كثيرين ، ولعل هذه الحادثة وحدها كافية لبيان مبلغ ماوصلت اليه فوضى القمع والارهاب ، فان هؤلاء الضباط والجنود تطوعوا لفعلتهم دون أن يدعوهم رؤساؤهم اليها ، بل لقد

كانت القيادة العليا تستبشر بمظاهرات الفرح التي أعقبت الافراج عن الزعماء لأنها قد تلطف سورة الحنق والعداء وتهيء جو السياسة للوفاق والمسالمة ، وتتيح للوزراء المصريين أن يقبلوا مناصب الحكومة ، ولكن الفوضى أخرجت أولئك الضباط عن طورهم فأفسدوا هذه الدلائل وعكسوا الأمر على القيادة العليا حتى كادت أن تفشل في تأليف الوزارة التي كان يجري الكلام في تأليفها حينذاك ، مما اضطر المارشال اللنبي إلى الاعتراف بخطأ الجنود ونشر بيان يقول فيه : « لقد تغيرت الحالة فجأة وأطلقت الحكومة البريطانية الزعماء المعتقلين في مالطة ، وأذنت للمصريين أن يرسلوا مندوبيهم إلى انكلترا ليعرضوا شكواهم . وقد سر المصريون لذلك بالبداهة وسمح لهم أن يقيموا الاحتفالات كما يسمح لأبناء انكلترا بالاحتفال بأي نصر سياسى ، ومن سوء الحظ أن الجنود لا يفهمون هذا على ما يظهر ولذلك حدث مرة أو مرتين أن نفراً من الجنود قاموا بمظاهرات ضد المصريين الذين كانوا قد أقاموا احتفالاً غير موجه ضد سلطتنا بتة . وقد أدى عمل هؤلاء الجنود إلى اضطرابات خطيرة وإلى خسارة في الأنفس من الجانبين . على أن المأمول الآن أن يلوذ الجنود بالهدوء ويلزموا السكينة ، ويتركوا القانون والنظام للقائد العام . ومما يجب أن يفهم أن كل عمل مستقل يقوم به الجنود يضاعف صعوبة مركزنا عشر مرات.»

***

بقي سفر الوفد فعلاً بعد السماح بالسفر قولاً .

والظاهر أن السلطات الانجليزية سمحت بسفره من جهة لتعرقله من جهة أخرى ... لأنها تعللت بقلة البواخر وزعمت أن الأماكن فيها محجوزة سلفاً وأن الأماكن المطلوبة لا تتيسر قبل ثلاثة أشهر ... ! وعلم الوفد أن الانتظار الى ذلك الموعد مضيع لفرصة الحضور أمام مؤتمر الصلح أو الوصول الى باريس في ابان انعقاده ، فالتمس الاذن بالسفر على « يخت » صاحب العظمة السلطان المسمى بالمحروسة ، واتصل نبأ هذا الخبر بالانجليز فخشوا أن يجاب بعد قيام

الوزارة الرشدية التي يعلمون من سياستها الأولى أنها تشايع الوفد في طلب السفر الى أوربا ، ورأوا أن وصول الوفد المصري الى أوربا على اليخت السلطاني يخوله « مظهراً رسمياً » يتقونه ولا يحبون دلالته الواضحة عند أمم العالم . فدبروا أمر الأماكن المطلوبة على عجل ، وسرعان ما استطاعوا أن يحجزوا الأماكن كلها في الباخرة « كاليدونيا » ومعها ستة أماكن أخرى لمن يشاء السفر من خصوم الوفد الى باريس !

برح أعضاء الوفد العاصمة في الساعة الثامنة من صباح يوم « ١١ ابريل » فكان توديعهم الرائع بمثابة توكيل جديد من الأمة قاطبة ، فازدحمت الطرقات والميادين بعشرات الألوف من جميع الطوائف والطبقات ، ووزعت محافظة العاصمة أكثر من ألف تذكرة لعلية القوم ورؤساء الدين والسروات الذين رغبوا في توديع الوفد على المحطة ، فلم تكف هذه التذاكر لتلبية جميع الرغبات ، وبلغ عدد المودعين أضعاف العدد المقدور ، وأوشك الناس ما بين العاصمة وبور سعيد أن ينتظموا موكباً واحداً للحفاوة بالوفد وتأييده واظهار الابتهاج بسفره ، وما كانوا يعلمون بالسفر في يومها لصعوبة المواصلات وانقطاع أسلاك البرق في بعض الجهات ، ولكنهم كانوا يرون القطار المزين بالرايات والأزهار وعليه التحيات التي كتبها المودعون في محطة العاصمة فيعلمون الخبر ويتسامعون به في لحظات معدودات ، ويهرولون الى لقائه داعين هاتفين .

ولما وصل القطار الى بور سعيد خرجت المدينة تستقبله وترحب به وتصحبه الى الباخرة التي بات فيها ليلته ، وأضاءت بورسعيد كلها في المساء وحفت بالباخرة عشرات الزوارق المضاءة الصادحة بالموسيقات والهتافات الوطنية طول الليل ، وانثالت الرسائل البرقية من المدينة ومن أنحاء كثيرة في القطر تشيع الأعضاء بالرجاء والتأييد .

وفي اليوم الذي أقلعت فيه الباخرة — وهو اليوم التالي — تألفت في القاهرة لجنة مركزية كبرى تنوب عن الوفد في غيابه وتتولى انشاء اللجان التي تنوب عنه فى الأقاليم .

تأليف الوفد الأول

الذين دخلوا الوفد غير من ذكرنا كثيرون ، والذين خرجوا منه كثيرون ، وليس من غرضنا في هذا الكتاب أن نتتبع أسماء أعضائه جميعاً في دخولهم وخروجهم إلا بمقدار ما يتصل ذلك بسياق الترجمة التي ندونها أو سياق الحوادث العامة التي نحن بصددها . ونقتصر في هذا الباب على القاء نظرة مجملة في تكوين الوفد كما تألف في أوائل وجوده ، ليتسنى لنا أن نفهم نصيب سعد من الاختيار في تكوينه . وأن نعلم من أين نشأت العواقب المحزنة التي سيق اليها الوفد من جراء الحوادث أو من جراء ضعف الأعضاء.

لا يحتاج الانسان إلى انعام النظر طويلاً في بنية الوفد الأول ليعلم أن تأليفه لم يخل من ضرورة بل ضرورات شتى لوحظت في اختيار الأعضاء وتقرير البرنامج السياسي واتخاذ الخطة المثلى في تلك الأحوال التي كانت مفعمة بالموانع والعراقيل ومخاوف التردد والقنوط .

ومن البديه أن سعداً لم يكن في موقف الرجل الذي ينتقي أعضاء الوفد كما يحب ويتمنى . فيأخذ من يشاء ويدع من يشاء ، ويستجمع شروط المثل الأعلى لما ينبغي أن تكون عليه الوفود الوطنية ، وهو في غفلة عن الرقباء والمعارضين .

ولكنه كان يعمل لأنه لا بد أن يعمل ، ثم كانت تعترضه إلى جانب ذلك رغبات شركائه في العمل ، وأحوال الحرب ، وأطوار الحوادث الداخلية والخارجية التي لا حيلة له في منعها ولا قدرة له ولا لأحد من الناس على اجتنابها .

فأول ما يلاحظ على تأليف الوفد المصري كما كان في بداية نشأته ان العدد الاكبر من أعضائه لم يكونوا من رجال العراك المفطورين على القيادة

القومية في الأزمات ، الذين يفطنون بالالهام لبواعث حركات الامم ويوحون اليها من روح الاعجاب والثقة ما يذكي الحمية ويستجيش العزيمة ، ومن كان منهم قدوقف على طرف من آراء جوستاف لوبون فكأنما وقف عليها ليلوم الجماهير ويعطيها درجات علمية في الفهم والتفكير ، لا ليستعين بأخلاقها وطبائعها على العمل والجهاد كما يستعين الملاح القادر على خوض البحار بما يعلم من مهاب الريح ودوافع المد والجزر وطوارىء الأمواج والاغوار ، فبينما كان سعد الناشيء في مهد الثورة العرابية يتلهف على قارعة تبتعث كوامن الأمة الوادعة كان بعض رفاقه الباقين بعد نفيه يهابون قلق الشعب ويجفلون من كل خلجة تختلج بها طوائفه الفتية ، وبلغ من جهل هؤلاء بأسرار القيادة القومية أن عبد العزيز فهمي «بك» زجر الطلاب زجراً عنيفاً حين أفضوا اليه بما يضطرم في نفوسهم من سخطط وما يهمون به من احتجاج ، وأن أصحابه الآخرين شاركوه في هذا الشعور وان لم يشاركوه في الزجر والهياج ، وكل ما كانوا يتوقون اليه خلوة لا يكدرها ضجيج المتظاهرين ولا سورة الناقمين . كأنما المسألة كلها مسألة مذكرة قانونية تكتب وتبوب وتوضع فيها النصوص والبنود وراء الأبواب المغلقة في معزل عن الأصوات والاصداء ، ولو جرت الحركة الوطنية على هدى أمثال هؤلاء لكان حظهم هم النفي واللحاق بالمنفيين الآخرين ، ولكانت مصر الآن مستعمرة بريطانية لا فرق بينها وبين المستعمرات الهمجية في أعماق القارة السوداء

وقد رأينا قصارى ما طلبه الوفد بعد سفر سعد إلى مالطة يوم دعاه القائد العام ثم اللورد اللنبي لشرح مطالبه وبيان علاجه لتسكين الحركة « المخيفة » كما وصفوها . فقصارى ما حسبوا أنهم مستفيدوه من تلك الحركة التي برزت فيها مصر بأقصى ما في وسعها من مقاومة ـ ان تتألف وزارة يمنحها الانجليز بعض «الترضيات» . . . ! ! وأن يسعى الوزراء إلى دار الحماية ليعرضوا عليها استعدادهم لتأليف الوزارة على هذا الاساس .

ولسنا نقول إن سعداً كان دائماً في جانب التشدد وان الأعضاء كانوا دائماً في جانب التسهل على هذا المنوال ، ولكننا نريد أن نقول إنهم حيثما انفردوا لم يكونوا يشعرون بالقوة التي يشعرون بها وسعد فيوسطهم وزمام المناقشة فييديه لافي أيديهم ، فانهم ليستمدون من وجوده بينهم قوة تسري فيهم حتى حين يكونون هم المتشددين ويكون هو في جانب الهوادة واللين . لان الثقة قرينة القوة حيث كانت ، وهم لا يثقون بعضهم ببعض كما كانوا يثقون بسعد شاعرين أو غير شاعرين .

***

ويلاحظ على تأليف الوفد أيضا أن الكثيرين من أعضائه كانوا من أصحاب مزاج الدعة الذين لا يتجشمون المشقة ولا يفهمون العناد والمثابرة في تذليل الصعوبة ، وأصحاب هذا المزاج يحسبون الدعة والوجاهة حقاً لهم على الامة ينتظرونه ويحاسبونها عليه ان أخلت بشروطه ، وعندهم في قرارة نفوسهم أن الأمة تعمل كل شيء وتتكفل بكل شيء ، فاذا عملت ونهضت باعباء الكفالة فهي أمة مستحقة لما تطلب وما تنال ، وإذا لم تعمل فما ذنبهم هم وفيم يجشمون أنفسهم العناء من أجل أمة لا تتكفل لهم بالدعة والوجاهة ؟.. انهم اذن في حل من ابتغاء الدعة والوجاهة من طريق غير هذه الطريق ، ولن يدرك أصحاب هذا المزاج أبداً ان انتظار ماتصنعه الأمة لا يصح أن يكون واجباً على الأفراد الاغمار فضلاً عن الزعماء البارزين ، لأن المرجع هنا إلى مزاجهم لا إلى رأيهم وتفكيرهم ، وكيف يكون المزاج مزاج راحة ووجاهة وتكون العقيدة بعد ذلك عقيدة كفاح ومجازفة في محنة الفداء والحرمان ؟

***

وربما لحق بهذه الملاحظات أن معظم أعضاء الوفد كانوا لا يدركون معنى «المبدأ» الذي تنجح به الثورات وتقوم عليه الدعايات ، ولا يصدقون

فيدخيلة أذهانهم أنه عدة حقيقية في وجه القوة الغالبة والمصلحة الشخصية، فهذافي رأيهم كلام جميل توصي به مكارم الأخلاق، ولكنه لايليق بالشيوخ المحنكين والرجال العاملين.

وقد يسمعون بأناس من قادة الثورات وزعماء الدعوات صبروا على الشدائد سنوات بعد سنوات لأنهم يريدون شيئاً لايعدلون عنه إلى سواه، فغاية ما يفهمونه من شأن هؤلاء أنهم أناس نظريون أومثاليون يصلحون لضرب الأمثال في الكتب ولا يصلحون لتدبير الأعمال في الحياة، ويعسر عليهم جداً أن يفهموا أن «المبدأ» عند أولئك القادة والدعاة انما كان «عنواناً» أو تلخيصاً للأعمال المنتظرة ولم يكن خيالاً فى الفضاء أو أملاً مثالياً من أحلام البطالة، رسموه وقدروه وعولوا في تقديره على الممكنات التي تتحقق بعد مغالبة الصعوبات، إذ ليست الممكنات التي تتحقق بغير صعوبات في حاجة إلى مبدأ أو ميثاق، لأنها تأتي وحدها ولا يتجاوز عمل الانسان فيها أن يترقبها مع الأيام.

وقد كانت أكبر آفات هذا الفريق من أعضاء الوفد أنهم كانوا إذا شعروا بالنقائص التي تعتور الثورة المصرية حسبوا أنها نقائص موقوفة عليهاوحدهاوقدخلت منها الثورات الأخرى التي يقراون عنها. ولم يخطر لهم أن الثورات على البعد جميلة خلابة لا تبدو فيها إلا آيات البطولة ومفاخر الأقدام والايثار، ولكنها على القرب مشحونة بالحماقات والشهوات على شبه واحد بين جميع الأمم في هذه السمات، وما جاءتهم هذه الآفة إلا من قلة درس التاريخ النفسي للجماعات والأبطال، ومن قلة الخيال الذي يترجم المقروءات ويصورها للذهن كوقائع العيان، أوالخيال الذي يقرب مابين عالم التصور وعالم الشهادة لأنه يعرف كيف تكون الصور المكتوبة حين تقع في البيئة الانسانية ويعرف كيف تكتب الوقائع حين تتجرد من التفصيلات وتنطوي في حيز الاختصار والاجمال. وهنا يبدو لنا كيف أن ملكة «الخيال» ملكة عملية

لاغنى عنها لأصحاب المجهودات الواقعية ، لأن صاحبها أقدر الناس على تصور الممكن فيما مضى والممكن فيما سيأتي مع الأيام ، فلا يخدعه الواقع المحسوس فينسى الشبه بينه وبين التاريخ الموصوف ، ولا يخدعه التاريخ الموصوف فيحسب أنه مخالف للواقع المحسوس .

***

ومع هذه العيوب في معظم أعضاء الوفد لم يكن بد من اختيارهم أو اختيار من يماثلهم في هذه الصفات .

لأن سعداً كان مقيداً بالصبغة الرسمية في تمثيل الأمة ، فكان لا يسهل عليه الاستغناء عن شركاء من « الجمعية التشريعية » أو من الذين تؤيدهم هذه الجمعية ، وضاعف هذه الضرورة أن الحالة في بدايتها كانت تستلزم العلاقة الحسنة بين الوفد والوزارة المصرية . حتى يتأتى لهذه أن تعترف بالوفد أمام الانجليز وتتكلم عنه باللغة الحكومية التي يتكلم بها الرجال الرسميون .

وقد نشأت فكرة الوفد في إبان الحرب العظمى يوم كانت الرقابة الصارمة مفروضة على المقابلات والمشاورات السياسية ، فلم يكن من الميسور أن يتسع أفق الاختيار والمشاورة بين المرشحين لتمثيل الأمة في جميع أنحاء البلاد .

ونحن نعلم الآن موضع هذه الصعوبة حين نعلم أن كثيراً من الأعضاء كانوا يسكنون في شارع سعد أو في الحي الذي يسكن فيه ، فليس بين منزله ومنازل حمد الباسل باشا وحسين واصف باشا ومحمود أبو النصر بك وعلي شعراوي باشا ومحمد محمود باشا وبعض الأعضاء الآخرين غير دقائق معدودات .

ولهذه العجلة في تأليف الوفد صدرت التوكيلات الأولى وليس عليها من أسماء أعضائه غير سبعة أسماء ، ولم يتفق أن يكون بينها أحد من الممثلين للطائفة القبطية كما هو المقرر بين أعضائه ، فلاحظ ذلك وجهاء القبط وفضلاؤهم في نادي رمسيس ، وأوفدوا الأستاذ ويصا واصف ومعه عضوان من أعضاء النادي لمفاتحة سعد في هذا الموضوع . وظنوا أن الوفد لم يفكر في ضم أحد ممن يمثلون الطائفة القبطية اليه . وظن سعد حين فاتحوه في الأمر أنهم يرشحون الأستاذ ويصا لهذه

الوكالة فرحب باختياره وأثنى عليه ، ولكن الأستاذ ويصا تنحى معتذراً واقترح أن تكون الوكالة لرجل مثل واصف غالي باشا سليل البيت المكين في الطائفة القبطية، فقبله سعد على الرحب والسعة .

ولم تكن هذه أول مرة خطر له فيها تمثيل الطائفة في الوفد المصري الممثل لجميع الأمة ، ولكنه وزملاءه كانوا حريصين أول الأمر على اختيار الأعضاء من الجمعية التشريعية ، وكان جميع أعضائها القبط من المعينين لا من المنتخبين ، والمعينون لم تعينهم الحكومة بطبيعة الحال إلا لأنهم من أنصار الاحتلال أو أنصار الوزارة السعيدية التي تم في عهدها تعيين الأعضاء . فأما أنصار الاحتلال فلا يصلحون لتمثيل الأمة في هذه المهمة ، وأما أنصار الوزارة السعيدية فكانوا يميلون الى الوفد الآخر الذي كان يسعى محمد سعيد في تأليفه كما تقدم . وسرعان ما علم سعد أن سينوت حنا بك يقبل الانضمام اليه حتى دعاه الى وفده ، وتوسعوا بعد ذلك في التمثيل غير متقيدين بالجمعية التشريعية أو بغيرها من الهيئات النيابية ، ونحسب أن واصف غالي باشا لو كان يومئذ في مصر ولم يكن في باريس لانحلت هذه المشكلة من البداية .

ومن المسائل التي لم يكن في الطاقة أن يتجاهلها مؤلف الوفد مسألة التبرعات المالية ، فهي ضرورة لابد منها لهذا العمل الكبير في مصر وأوربا وسائر الأقطار التي قد تدعو الحاجة الى زيارتها ونشر الدعوة بين شعوبها ، فاصحاب الثروة — كائناً ما كان نصيبهم من الرأي — عنصر لامناص من تمثيله في الهيئة التي يتبرعون لها بالهبات الجسام .

ولعل اختيار أناس من « المعتدلين » كان ضرورة أخرى لا محيد عنها ، لأن اشتراكهم فى الوفد دليل على إجماع الأمة واتفاق كلمتها على المطلب والخطة ، وقد ينزع اشتراكهم فيه دعوى الانجليز الذين تعودوا أن يفرقوا بين معتدلين من الأمة ومتطرفين ، كلما واجههم المصريون بطلب الاستقلال.

وفي هذا الاشتراك اتقاء للشر الذي ينجم عن ترك هؤلاء المعتدلين وراء

الصفوف بين الأمة والانجليز ، منفصلين عن الحركة أوخارجين عليها . وقد طالما زعم الانجليز انهم يستنكرون الآمال المصرية لأنهم لايذعنون لمطلب يجيئهم من طريق اللدد والعناد . فاذا جاءتهم مطالب مصر من هيئة لم يستأثر بها المتطرفون ، فقد يميلون الى اجابتها وذلك خير ، وقد يعرضون عنها كما أعرضوا من قبل وذلك خير أيضا . لأنهم يطلعون الأمة على نياتهم ويدلونها على أنهم يرفضون الاصغاء اليها لأنهـــم ينكرون حقوق جميع المصريين لا لأنهم ينكرون وسيلة حزب من الأحزاب .

***

ومن العوامل التي كان لها شأن في تأليف الوفد الرغبة القوية في التوفيق بين الوفد الذي تالف برئاسة سعد فى القاهرة والوفد الذي تالف برئاسة الأمير عمر طوسن في الاسكندرية ، فان سفر وفدين إلى أوربا لتمثيل الأمة المصرية كان خطراً على القضية المصرية ، يجب اتقاؤه بكل مايستطاع . لأنه ينم على انقسام في صفوف الأمة ، ويفتح باب الدسائس وانكار حق الفريقين على السواء .

ولم يشأ أصحاب الرأي فى تاليف الوفد أن يجعلوه مقصوراً على «المعتدلين» أومن يسميهم الانجليز بالمعتدلين ، فكان اختيار مصطفى النحاس بك والدكتور حافظ عفيفي ومحمد علي بك وعبداللطيف أفندي المكباتي مقصوداً به تمثيل الحزب الوطني وعنصر الشبان العاملين في القضية الوطنية ، لأن هؤلاء الأعضاء كانوا من رجال ذلك الحزب أو من المعروفين بالميل اليه .

على أن الذين لاموا سعداً يومئذ على اختيار العنصر المعتدل في الوفد لايستطيعون أن يلوموه على ذلك اليوم ، فلو أنه ملك الاختيار وحده وكانت له السيطرة القاهرة على الحوادث والناس فلم يدخل في الوفد إلا المتطرفين لما ضمن بذلك شـــدتهم في الحق وثباتهم على الطلب ، لأن المتطرفين كما نراهم الآن قبلوا كل ماقبله المعتدلون من المطالب المنقوصة ،

(١٧)

وسابقوهم في اغتنام الفرصة والاغترار بفتنة الوظائف ، وأسفّ بعضهم إلى استحقاق المكافأة من شر الوزارات وأعنفها في ارهاق الأمة المصرية والجور على حقوقها الدستورية ، حتى ذلك الفتى الذي كان يتوقد بالحماسة في خطاب سعد ولا يرضيه إلا أن يكون الأعضاء كلهم من الحزب الوطني قد عاد فقبل الوظيفة من وزارة قاطعتها جميع البلاد . وانفض المتطرفون بعد ذلك من حول سعد كما انفض المعتدلون ، فلم يبق معه منهم إلا مصطفى النحاس الذي خلفه على رئاسة الوفد بعد وفاته ، وهو لم يكن مع هذا عضواً في الحزب الوطني وإنما كان من أنصار مبادئه ومطالبه العامة ، والاسينوت حنا بك وهو لم يدخل الوفد ممثلاً للحزب الوطني بل ممثلاً لوفد الأمير عمر طوسن وللطائفة القبطية كما تقـــدم ، فكانت عصمة الوفد الكبرى رئاسة سعد عليه وتأييد الأمة له ولثقاته ، وتلك ذخيرة استمد منها زاد الأنصار والأعوان كلما احتاج اليهم فلم تبخل عليه بالمدد ، ولانخال أحداً يعرف ذخيرة أنفع منها للشعوب في جهاد الحرية .

فتقلب الأفراد مع النزوات والمنافع والأهواء النفسية آفة لا يسلم منها حزب سياسي ولا دعوة انسانية ، وزعامة قوية وعقيدة قومية هما العصمة الكبرى من شر هذه الآفة ، فاذا اجتمعتا كانت كل منهما للأخرى حافزة ومشجعة لها ورقيبة عليها ، فتبث الزعامة من روحها في الأمة وتبث الأمة من روحها في الزعامة ، وفيهما الكفاية .

موقف الوزارة الرشدية

كانت للوزارة الرشدية علاقة وثيقة برئيس الوفد وأعضائه. فمن اللازم الآن أن نجمل الكلام عن حالتها وحقيقة موقفها كما أجملناه عن حالة الوفد أثناء تأليفه الى اطلاق سبيله وسفره.

فمما لاشك فيه أن الوزارة الرشدية نفعت الوفد نفعاً كبيراً بطلب سفره الى أوربا واصرارها على الطلب عند رفضه، ولكن هذا النفع — مهما يبلغ من أثره في بداية الحركة — لم يكن من شأنه أن يرفع من طريق الوفـــد تلك العقبات الجسام التي أقامتها أمامه وأمام الشعب المصري بما سلف من مسلكها في أوائل الحرب العظمى. فان هذا المسلك الذي خلا من الاقدام والحنكة قد أقنع الانجليز بسهولة الاغضاء عن مطالب المصريين العادلة ولا سيما مطلب الاستقلال والغاء الحماية، وأقنعهم بسهولة سوق المصريين الى الحرب في غير مجاملة ولا مكافأة. وهو مسلك ضعيف هزيل أفرط في الضعف والهزال حتى عابه بعض الانجليز كما عابه جميع المصريين: فقال الكولنل الجود في كتابه الموجز عن التاريخ المصري: « لقد كانت لحظة محيرة لرشدي باشا رئيس الوزارة. فقد كان الخديو في الآستانة وكان زملاؤه متفرقين وليس أمامه ملجأ للاستشارة، ومصلحة مصر تقضي بالحيدة ومصلحة بريطانيا تقضي بالاشتراك في الحرب. فانضوى رشدي باشا أمام تهديد المندوب البريطاني الى الثانية لا الى الأولى. ولو أن وزيراً أقوى من رشدي باشا في مكانه لعمد الى المساومة. ولكنه لم يشترط شيئاً وحاقت العاقبة بمصر من جراء هذا الاهمال، وليس في وسع رشدي أن يقول كلمة تخفف من وقع تسليمه ».

قبل رشدي وأصحابه الحماية وقطع العلاقات بالدول الوسطى دون وعد

ولا شرط ولا مساومة، ولم يكتفوا بهذا حتى يقال انهم أذعنوا للحماية مكرهين في انتظار التغيير أو الالغاء عند سنوح الفرصة. بل تجاوزوه الى التطوع بالأحاديث والتصريحات التي هللوا فيها للحماية واعتبروها أمنية من الأماني طال اشتياقهم الى تحقيقها. فقال رئيسهم رشدي باشا في حديث له مع مراسل الديلي كرونيكل عقب اعلان الحماية:

«... مادامت قناة السويس حلقة اتصال بين أجزاء الامبراطورية البريطانية، وطريقاً لازماً لانجلترا، فمن الطبيعي أن تنعقد بين بريطانيا العظمى ومصر صلات الود المتينة، وزد على ذلك اننا أمة ضعيفة نحتاج إلى صديق قوي يصون بلادنا من كل اعتداء ويكون على جانب من الحرية والارتقاء ليتيسر لنا أن نسير بارشاده في معارج الحرية إلى ذلك المقام الذي يليق بنا في مصاف الدول. وهذه الشروط متوافرة في انجلترا، فان لديها من القوة مايمكنها من الدفاع عن قطرنا، ولها من معاملة البلاد التي تماثل القطر المصري تقاليد عطف وحرية!»

الى أن قال: «... على أن مصر لا تنتظر الآن أن تقطع مسافات واسعة في وقت قصير بل تؤمل السير خطوة خطوة..»

• وتحدث في الثامن من شهر يناير سنة ١٩١٥ إلى مراسل التيمس فقال: «لقد حقق هذا التغيير ماأملته طويلاً. إذ كان من رأيي دائماً أن مصر كبيرة الشأن بالنظر إلى موقعها الجغرافي، وانها تثير المطامع عند الدول الأخرى وهي ضعيفة لايتأتى لها الدفاع عن نفسها، فلكي تحافظ على وجودها ينبغي أن تكون تحت سيطرة دولة عظيمة وهي تصبو إلى بلوغ استقلالها الداخلي، والأمة الوحيدة التي يتوافر فيها الشرطان اللازمان هي بريطانيا العظمى، لأنها قادرة على حماية مصر، وتقاليدها الحرة خير ضامن لتحقيق آمالنا. أما استقلال مصر الداخلي الذي لا أظن بلوغه ممكناً الآن فأرى انه قد يتسنى البدء فيه بتخويل المصريين رأياً نافذاً في المسائل المصرية البحتة التي لاعلاقة

لها بمصالح الأجانب : مثل الأوقاف والمحاكم الشرعية والمجالس الحسبية » . الخ

واستمر على هذه النغمة المزيلة حتى بعد انتهاء الحرب العظمى وتحفز البلاد للمطالبة بالاستقلال ، فحصر الغرض من سفره إلى انجلترا في تنظيم الحماية وذكر ذلك في كتاب استقالته حين قال : « وفي ذلك الوقت طلبت وفود مؤلفة من بعض هيئاتنا النيابية السفر إلى لندن للدفاع عن قضية مصر . وقد أشرت بأن يؤذن لها بالسفر ، فلم تُهمل مشورتي فقط بل رُفض سماع آرائي فيما يحتمل أن يكون عليه نظام الحماية . . »

ومما لا اختلاف فيه أن مسلكاً كهذا لم يكن من شأنه أن يقنع الانجليز بالاكتراث لمطالب الاستقلال والخلاص من « نعمة الحماية المشتهاة » . . . وإنما كان أثره الطبيعي أن يجنح بهم إلى اهمال المطالب الوطنية واتهام أنصار الاستقلال بالغلو والشطط والاجتراء الذي لا يستحق من الدولة المسيطرة على البلاد أن تقابله بغير الاعراض والقمع الحاسم . فالوزارة الرشدية والموظفون الانجليز الجاهلون بحقيقة الحركة الوطنية مشتركون على السواء في تشجيع السياسة البريطانية على موقف الاستخفاف الذي وقفته بازاء الشعب كله . ثم تشبثت به بعد نشوب الثورة بسنوات ، ولا تزال البلاد إلى هذه الساعة تعاني ماتعاني من جرائره وبقاياه .

لقد أدخلت أحاديث رشدي باشا في روع الانجليز أنهم خلقاء أن يرفضوا الاستقلال ويرفضوا الغاء الحماية ، وهم على ثقة من وجود مصريين يرضون بما دون ذلك ويحسبونه غنماً مقبولاً ، ويجدون فيه تسويغاً لمسلكهم السابق وتكفيراً عن أخطائهم الأولى وتحقيقاً للرأي والمصلحة في وقت واحد ، إذ يكونون هم ولاة الحكم وأصحاب الوزارة عند تنفيذ السياسة القائمة على دوام الحماية .

نعم قـــد نزلت الوزارة الرشدية عن ولاية الحكم حين رفض الانجليز سفرها وسفر الوفد ، ولكن هل كان لها بد من ذلك بعد ما لحقها من الاهانة

وخيبة الأمل بمنع سفرها وإغفال شأنها مع ما أسلفت من خدمة وأظهرت من قنوع باليسير ؟ وهل كان صدوفها عن الحكم إلا كصدوف المستوزرين الآخرين عنه في تلك الحالة ؟ فلو أنها قبلت الحكم وبقيت في المناصب لما كانت نهايتها إلا كنهاية الوزارات التي قامت على الرغم من اجماع الأمة فلم يقبل منها الانجليز ولا المصريون أن تبحث في القضية المصرية ، حتى اضطرت إلى انتحال وصف الوزارات « الادارية » لتبرىء نفسها من شبهة الاشتغال بالقضية السياسية في تلك « الظروف »

ونحن نعتقد أن حسين رشدي باشا كان رجلاً نزيهاً حسن المقصد فيما قال وعمل ، وكذلك كان زميله عدلي يكن باشا الذي كان موضع سره ومرجع رأيه . ولكن الآفة قد خامرتهما من حيث يشعران ولا يشعران ، لأنها آفة الضعف وقلة المراس على الجهاد في دعوات الشعوب . . . فهما من طينة لا تمتزج بالروح الشعبية ، ولا الروح الشعبية تمتزج بها ، ولعلهما ينظران بعين الخوف والتوجس إلى وثبات الأمم واعتلاج صدورها بالقلق ودوافع الحياة . لأنها تلوح لهما كالمارد الجامح لايملكان إحضاره ، وإذا حضر لايملكان توجيهه ولا صرفه .

فليس الرجلان زعيمين قوميين ، ولكنهما من رجال الديوان وعشاق الانتظام في الأعمال على الطريقة « الديوانية » التي تجمعهما مع الانجليز الحاكمين بجامعة النظام « وتوطيد الأمن العام » . . . وربما نظرا في دخيلة نفسيهما فلم يشعرا هنالك بالغضاضة الأليمة من بقاء المصريين محكومين لدولة أجنبية ، لأنهما قد نبتا في بيئة الحكام ولم ينبتا في بيئة الشعب المحكوم ، ولا يشعران كذلك بغضبة الاهانة المثيرة للنفوس إذا قيل إن المصريين لايصلحون للحكومة المستقلة ، فانهما قد يتعزيان عن هذه التهمة بأنهما من سلالة جنس غير الجنس المصري الصميم ، وهي السلالة التركية القديمة

فليس لهما من طبيعة الثورة ولا من طينة الكفاح والجهاد ولا من غضبة

المرء لطائفته ولجنسه مايضرم الشوق إلى الاستقلال ويهون المشقة عليهما في نشدانه ، وانهما لمخلصان في الموادة والتسليم ولكن لاعذر لهما من ذلك إلا أنهما عاجزان عن الاخلاص في الغضب والمثابرة واليقين . . . وليس من يضعف وهو مخلص كمن يقوى وهو مخلص في زعامة الشعوب .

ومن ثم كان مسلكهما في الدعوة الوطنية إلى جانب سعد زغلول المكافح بطبعه المصري في صميمه ، كمسلك المحامي الذي يؤدي أمانة الصنعة إلى جانب صاحب القضية الذي يشعر بالاهانة في ذات نفسه ويشعر بالخسارة في ماله وحياته .

اننا لانحب أن نبخس ماصنعته الوزارة في خدمة الوفد وتذليل عقباته ولكننا نقرر الحقيقة حين نقول ان الوفد كان وشيكاً أن يفتح طريقه إلى أوروبا بغير هذه الخدمة ، فان الأمة قد ثارت لاعتقال سعد لا لاستقالة الوزارة الرشدية ، وكانت ثورتها هي مفتاح الطريق إلى أوربا بعد إيصاد الانجليز إياه اغتراراً بمسلك الوزارة الرشدية وترحيبها بالحماية ، واستمرارها على طلب المفاوضة في تنظيم تلك الحماية ، ولولا اغترار الانجليز بهذا المسلك المعيب لما كانت هناك صعوبة كبيرة في الاذن للوفد بالسفر إلى حيث أراد .

ولا يفوتنا في هذا الصدد أن ننظر إلى الباعث الأكبر الذي حدا بالوزارة إلى السير في وجهة الحركة الوطنية وتذليل ماذللت من العقبات في طريق تلك الحركة . فقد كان رشدي باشا وعدلي باشا ينظران أبداً إلى ما يعمله سعد وما ينوي أن يعمله وماهو قادر على عمله ، وكانا يحسبان حساباً لليوم الذي يتولى فيه قيادة الأمة والوثوب بها إلى مقاومة الحماية ، ولهذا رحبا بما اقترحه السلطان فؤاد من اشراكه في الوزارة قبل انتهاء الحرب العظمى بأكثر من سنة ، عسى أن يشترك معهما في التبعة ويمضي معهما على خطة واحدة ؛ ولهذا رفضا السفر إلى انجلترا حتى يسافر سعد فيقبل ما يقبلان أو يعجز عما يعجزان عنه ، ولهذا عادا بعد ذلك يقولان في حديثهما مع اللورد

ملنر إن إلغاء الحماية شرط لابد منه للدخول في المفاوضة وهما اللذان قبلا الحماية على أنها بركة ونعمة موموقة ، وما تغير من الأمر في هذه الأثناء إلا أنهما يحسبان حساب سعد ومايقبله أو يرفضه في المفاوضة المصرية الانجليزية

بل لهذا أيضاً رفض عدلي بعد سنتين مقترحات اللورد كرزون وعرض عليه في الوقت نفسه أن ينفذها من جانب الانجليز بغير موافقة من جانب الوزارة . . . . كأنه يرضى تنفيذ تلك المقترحات ولكنه لايجسر على توقيع اتفاق دون الذي يرضى سعد بتوقيعه .

وليس بنا أن نعرض لهذه الصفحة من تاريخ الثورة لولا أننا نتابع طريق المطالب الوطنية في تقلباتها إلى غاياتها . ولا يسعنا أن نتابع هذه الطريق على هدى من خطوات السالكين فيها مالم نقف على دخائل أعمالهم والمقاصد التي تحيك في نفوسهم ، وعلى أسبابهم في مخالفة سعد ، وأسباب سعد في مخالفتهم ، فهي صفحة لابد منها لدراسة صفحات ، وليس من مصلحة التاريخ ولا من مصلحة الأمة المصرية أن تطوى لمصلحة أفراد .

برنامج الوفد والامتيازات

تلك خلاصة الظروف والموانع التي قيدت ارادة سعد في اختيــاره لأعضاء الوفد وموقفه من الوزارة . وما كانت حريته في هذه الظروف بأكبر من حريته في اختيار السياسة التي رسمتها لنا بياناته وخطبه الأولى . فمما يستوقف النظر في تلك البيانات والخطب أنه لم يجهر فيها بما يفيد الرغبة في الغــاء الامتيازات الأجنبية ، وهي سد يحول دون الاستقلال كما يحول دونه الاحتلال . فلماذا اختــار هذه الخطة ولم يعول على طلب الغائها منذ اللحظة الأولى ؟

إذا أردنا أن نعرف السبب فلنسأل : هل كان في وسعه أن يختار الخطة الأخرى وهي المطالبة العاجلة بالالغاء ؟ وإذا اختارها فماذا يستفيد لبلاده ؟ وماذا يصيب القضية التي نهض بأمانة الدفاع عنها بين الأمم الأوربية في إبان انعقاد المؤتمر ؟

إنه لن يصل إلى إلغاء الامتيازات والغاء الحماية في وقت واحد . ولن يستفيد شيئاً للقضية المصرية من الأوربيين ولا من الانجليز ، وكل ما هنالك أنه كان يجعل الأوربيين والانجليز صفاً واحداً في مقاومة الأمة المصرية ، وكان يمهد بيديه دليلاً للانجليز يحاولون أن يثبتوا به مازعموه من أن القضية المصرية إن هي إلا نزعة تعصب ولجاجة في كراهة الحضارة الأوربية .... وإنه لخير لسعد ولوفده أن يلبثوا في مصر من أن يواجهوا الدول الأوربية بهذه العقيدة ، وهم شاخصون اليها ليعتمدوا على إقناعها وحسن عطفها في الخصومة بين مصر والدولة البريطانية .

ومن الأمور المحتملة أن يستنكر الأوربيون فرض الحماية البريطانية على

مصر إذا وثقوا من ضمان امتيازاتهم فيها . ولكن من المستحيل أن يستنكروا الحماية ويستنكروا امتيازاتهم في وقت واحد بغير ضمان . وقد كان المؤتمر يوم ذاك يفرض على الأوربيين المهزومين نوعاً من الامتيازات أو نوعاً من القيود والشروط . فمن غير المعقول أن ينزل المنتصرون عن امتيازاتهم بيننا طائعين ، ومن غير المعقول ولا المفيد ان نرغمهم على النزول عنها : كأنما نملي عليهم وعلى الدولة البريطانية شروط المنتصرين .

لقد كان أمل الانجليز من عهد كرومر وكتشنر إلى عهد المفاوضة مع ملنر وكيرزون أن يلغوا الامتيازات ويحصلوا من الدول على اعتراف لهم بحماية المصالح الأوربية بيننا ، فكل ماتتوقعه باثارة المسألة في أيام الصلح أن نهيء لهم أمرا من أمرين : أما ابقاء الامتيازات وهم أصحاب الفضل في ابقائها أمام الدول الأوربية ونحن المتهمون بالعداء والمعارضة . وأما الغاء الامتيازات واحلال بريطانيا العظمى محل الدول في حماية الأجانب أجمعين . . . وإذا أفلحت السياسة الانجليزية في هذا المسعى فذلك تسجيل للحماية على الرغم منا ، وليست هذه هي الغاية التي من أجلها تألف الوفد ، وسافر إلى باريس .

أما إذا نجحت الدعوة إلى الغاء الحماية البريطانية فان تعديل الامتيازات أو الغاءها بالمساومة والحزم ليس بالمطلب العسير على السياسة المصرية ، فقد استطاعت تركيا وفارس والصين أن تعدل امتيازات الدول فيها أو تلغيها وهي ليست بالأمم القوية في العدد الحربية ، ولو كانت قوية لما استطاعت أن تعتمد على قوتها في حرب الدول الكبرى والصغرى مجتمعات ، فاذا عالجنا نحن مسألة الامتيازات بمثل الوسائل التي عالجتها بها ، بلغنا ما نريد مع الزمن ولم نفتح للاستعمار البريطاني باب الدسيسة بيننا وبين أصحاب الامتيازات.

***

هذا أهم ما يلاحظ على المطالب الوطنية كما جاءت في برنامج الوفد المصري .

أما خطة السير في المطالبة وهي مواجهة العميد البريطاني فرجال الدولة البريطانية فالرأي العام في البلاد الانجليزية وفي بلاد العالم أجمع . فقد الفينا أناساً من الخصوم الحزبيين يعيبونها ولكننا لانرى رجلاً منصفاً يوافقهم أو ينصح برأي أحق منها بالاتباع . فمن الطبيعي أن تطلب الغاء الحماية أول الأمر ممن فرض الحماية وان تسبر استعداد الدولة البريطانية قبل أن تقيم الحجة عليها ، فان كان استعداداً حسناً على أضعف احتمال فقد اختصرت الطريق ، وإن كان سيئاً فلا خسارة عليك ، بل أنت تمنعها بعد ذاك أن تزعم انها أحبت أن تجيبك وترضيك لولا أنك أغفلتها وأهنتها بالتشهير بها والقصد إلى غيرها.

وهذه هي الخطة التى توخاها الوفد المصري وأحسن فيها : أبلغ العميد البريطاني أن الأمة تطلب إلغاء الحماية ، ولما علم ان الحكومة البريطانية لاتنظر بعد في طلب الاستقلال أبى أن يخاطبها في مطلب دونه ، واعتزم أن يكون كلامه هذا إلى الرأي العام « حيثما وجد اليه سبيلاً » .... وقد كان أقرب السبل اليه أن يبدأ دعايته إلى جانب مؤتمر الصلح قبل ارفضاضه ، وإلى شعوب العالم الحرة من حيثما اتصل بها نداؤه ، وهذه خطة لاغبار عليها ولا يشير الخصوم الحزبيون بأصلح منها .

الوفد في أوربا

عند ما طلع الرئيس ويلسون على العالم ببشارة السلام ومبادىء الحرية والانصاف صدقه كثيرون ورحب به كثيرون ، لانهم استبعدوا ان يخرج بنو الانسان من تلك الأهوال والمآثم بغير عبرة ، وأن يقدموا على تكرار المأساة الجهنمية وهم لايزالون يكتوون بنارها ويتلوون من آلامها...

ولم يهزأ بدعوة ويلسون من أساسها الا طائفة من ثلاث طوائف : وهم المستعمرون الرجعيون ، لأن الدعوة لاتوافق سياستهم ولاتحقق لهم مطامع القهر والاستغلال .

واليائسون من أخلاق بني الانسان ، لانهم يهزأون بجميع المبادىء ولايحسبون الانسان صادقاً في شيء غير المصالح القريبة والشهوات الحيوانية .

والاشتراكيون لانهم يرون أن العوامل الاقتصادية هي علة الدعوات الاجتماعية والمذاهب الاخلاقية ، فلا فائدة من احاديث المروءة والرحمة وتقرير المصير مادام نظام رأس المال هو النظام القائم في المعاملات ، وهو الحافز الى الغارات والحروب والمنافسة بين المستغلين والمستعمرين.

ولم يكن سعد مستعمراً رجعياً ولا يائساً من بني الانسان ولا اشتراكياً ولا قارئاً متبعاً لآراء الاشتراكيين ، ولكنه كان رجلاً مطبوعاً على نجدة الضعيف واغاثة المظلوم فلا غرابة عنده في هذه العاطفة ، وكان قانونياً يقدس القوانين والشرائع فلا غرابة لديه في التوسل بالتشريع وحقوق المعاهدات لفض المشاكل واصلاح الآفات .

لذلك رحب بالدعوة الولسنية ولم يستبعد تحقيقها كما قال في خطابه بمنزل حمد الباسل باشا : « من الناس من يرون هذا المذهب السياسي الجديد أجمل

من أن يتبع في هذه الحياة الدنيا : حياة المزاحمة على البقاء والمغالبة على المنافع...
نعم مذهب جميل ، ولكن تطبيقه ممكن متى جد الدكتور ويلسون في تطبيقه بحزمه المعروف · وأنه لجاد . بل ارتقي الى أن أقول إن تطبيقه سهل متى صحت نيات أكثرية الدول التي اقرته بالاجماع . ذلك لأن هذا المذهب غير مخالف لما الف الانسان في الوصايا الدينية وقواعد الفلسفة الاخلاقية ، ثم هو متفق مع الافق الذى وصلت اليه الانسانية في تطورها الجديد ... »

وعلى هذه العقيدة كان يرجو الخير الكثير من الدعوة الولسنية ، وأقل مايحق له أن يرجوه أن لا تنقلب هذه الدعوة في إبان الصلح عونا للاقوياء على الضعفاء وعقبة في وجه المطالبين بالحقوق ، فكان أول مافكر فيه ساعة وصول الباخرة « كلدونيا » الى مارسليا أن أرسل الى الرئيس ويلسون يطلب منه الاذن في مقابلة خاصة للوفـــد المصري المطالب بحقوق الامة المصرية . فلم يجئه الرد المنتظر من رسول السلام وإنما جاءه رد لم يكن يخطر على بال متفائل ولامتشائم . فان الولايات المتحدة اعترفت بالحماية البريطانية على مصر في اليوم التاسع عشر من شهر ابريل ... أي بعد وصول الوفد المصري الى مرسيليا بيوم واحد !

يحار الانسان ولايدري كيف استطاعت السياسة البريطانية أن تحمل ذلك الرسول المبشر بحقوق الضعفــاء على نقض مبادئه رأساً على عقب ، واستباحة الفصل في قضية لم تعرض عليه من جوانبها المختلفة ؛ ولكن ساسة الانجليز على مانظن قـــد ادخلوا في روعه أن المصريين أساءوا فهم دعوته وتشجعوا بها على الثورة وتهديد الحضارة والمصالح الاجنبية ، وأن كلمة منه تحقن الدماء وتعيد الأمن الى قراره وتصون أرواح الاوربيين ومرافق العمران ، وأن ترك مصر عرضة للتنازع عليها بين الدول قد يجر العالم الى حرب كالحروب التي كان يتقيها ويبشر باجتنابها ، فبقاؤها في ظل الحماية أصون للسلام وأنفى للحروب ، وربما وعدوه أن ينصفوا المصريين متى ثابوا الى السكينة واستعدوا للاصغاء الى صوت الحكمة والنظام .

وقد اهتمت الحكومة البريطانية بنشر اعتراف الرئيس ويلسون في مصر من دار الوكالة الاميركية ، فاذاعت دار المندوب البريطاني بلاغاً جاءها من همسون جاري وكيل الولايات المتحدة يقول فيه : « أتشرف بأن أقول إن حكومتي أمرتني أن أبلغكم أن رئيس الجمهورية يعترف بالحماية البريطانية على القطر المصري وهي الحماية التي بسطتها حكومة جلالة الملك في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ . هذا وأن الرئيس باعترافه هذا يحفظ بالضرورة لنفسه حق البحث فيما بعد في تفاصيل هذا الاعتراف ، مع مسئلة تعديل حقوق الولايات المتحدة التعديل الذي يقتضيه هذا الأمر . وقد كلفت بهذا الصدد أن أقول أن رئيس الجمهورية والشعب الامريكي يعطفان كل العطف على أماني الشعب المصرى المشروعة للحصول على قسط آخر من الحكم الذاتي . ولكنهما ينظران بعين الأسف إلى كل مسعى لتحقيق هذه الاماني بالتجاء الى العنف.»

وأن صيغة هذا التبليغ لتشف عن الغرض منه وعن المسعى الذي سعته الحكومة البريطانية عند الرئيس ويلسون لاقناعه بوجوبه . . . فباسم الامن وكراهه العنف ، وبعد الوعد بمنح المصريين قسطاً آخر من الاستقلال الداخلي ، ظفرت الحكومة البريطانية بذلك الاعتراف وبادرت الى اذاعته في مصر وأوربا وتعمدت أن تصدم به الوفد ساعة وصوله الى أوربا ليفت الخبر في عضده ويزعزع ما عنده من ثقة وأمل ، ويريه خيبة المسعى في معارضة القوة البريطانية حيث ذهب .... فكان تدبيرها في الافراج عن الوفد ولقائه بتلك الصدمة كتدبير السجان الذي يطلق أسيره ويرصد له على أبواب السجن من يدهمه ويغتاله ، ليحيق به الكيد في ساعة الفرح والاستبشار .

لم تبالغ السياسة البريطانية كثيراً في وقع الصدمة المفاجئة على الوفد ساعة نزوله بالأرض الفرنسية واقترابه من محكمة العدل والحرية . فقد بدا لسعد أول وهلة أن العمل في أوربا لا يجدي ، وإن تركيز العمل في مصر

أجدى وألزم . ولم يكن هذا ضعفاً ولا نكوصاً عن الكفاح لأن مقاومة الانجليز في مصر تحت الأحكام العسكرية بعد الاعتراف بالحماية البريطانية أخطر وأعضل من مقاومتهم فيأوربا على العاملين الجادين في المقاومة ... ولكنه كان رأياً رآه فيما هو أصلح للقضية المصرية على حسب ما تبين في خطواته الأولى بالبلاد الأوربية.

وقد لمس وقع الصدمة في نفوس فريق من زملائه فاذا هو أفدح وأقدح . فمنهم من كان قد دخل الوفد على تردد وريب في سلامة العاقبة ، ومنهم من كان يؤثر اللجوء الى الحكومة الانجليزية ويؤمن في قرارة نفسه باستحالة الغلبةعليها ، وقصارى ماطمعوا فيه من هوادتها أن تخشى بعض المعارضة أو بعض المنافسة من الدول الأخرى في مؤتمر الصلح فتغلق هذا الباب باستجابة بعض المطالب المصرية . فاذا بمؤتمر الصلح في قبضة يديها وعلى رأسه أكبر الدعاة إلى الحرية وأكبر القائلين بمشاورة الأمم المغصوبة في تقرير مصيرها . . . . فمن البيّن إذن في رأيهم أن « مهمة الوفد » انتهت ولم يبق له ما يرجوه من المؤتمر ولا من الحكومات المشتركة فيه . وقدصرحوا برأيهم هذا وهموا بالعودة وأشاروا بها على زملائهم الآخرين .

وقد أرادت الحكومة البريطانية أن تتبع هذه الضربة بضربة أخرى تعجل بعمل التفكك والانخذال في صفوف الوفد والأمة المصرية : فنشرت التيمس « اشاعة » ترجع فيها ارسال لجنة مستقلة الى القطر المصري للبحث عن أسباب الهياج واقتراح الاصلاحات الدستورية التي يتسع بها نطاق الحكومة الذاتية ، وتوقعت أن يصيب الخبر الوفد في سمعته وعزيمته أن لم يصبه في تكوينه ووحدة رأيه : فاذا عادبعض رجاله الى مصر وبقي بعضهم في أوربا فقد وقع الخلاف وهو بدء الانحلال ، وإذا عاد الوفد جميعه فقد ملكته هي ورجعت به الى قبضة يديها وعرضته لسخرية أبناء وطنه ، واذا بقي الوفد كله في أوربا فعندها فسحة من الوقت لارسال اللجنة الى مصر وسؤال

المصريين عن مطالبهم وشكاياتهم بمعزل عن وفدهم الذي يدعي الوكالة عنهم ... فتلغي وكالته وتلقي درسها الصادع على الوكيل ومن أوكلوه . وأي درس تشتهيه السياسة الاستعمارية وتلقيه على الدعاة الوطنيين انجح وأوجع من أن تضرب الوفد المصري وتعاقبه هذه العقوبة القاصمة بيد الامة المصرية ؟

ومهما يكن من حساب الحكومة البريطانية فالشيء الذي لم تحسب حسابه كما ينبغي هو أثر السخرية في الطبيعة المصرية . فان المصري ليتقي السخرية اشد من اتقائه الضرر والخسارة ، وقد يستسلم للفجيعة ولكنه لا يستسلم للغفلة ، ولهذا كانت ضربتها للوفد المصري باعتراف ويلسون ضربة قوية بارعة ولكنها كانت خليقة أن تفشل بعد الصدمة الأولى لأنها سخرية تعرضه لسخرية أخرى . ولو أنها ابطأت برهة ولم يكن فيها معنى الكمين المدبر والهزء المرتب في لحظة الانتصار والتفاؤل لكان رجاء الحكومه البريطانية في نجاحها أصدق وأسرع . ولكنها كانت بمثابة الاستدراج الى كمين مضحك أو « مقلب » مهين .. فجمعت لها الطبيعة المصرية كل ما عندها من الكراهة للسخرية ومقاومة الشماتة المضحكة ، وهما في الطبيعة المصرية قوة تعتصم بها في أحرج الأوقات .

ولم يلبث سعد وأصحابه بعد الخاطر الأول أن أعادوا النظر في الأمر كله فوجدوا أن العمل في مصر قد يكون أولى وأصوب ولكن العودة الى مصر بعد كل هذه القيامة التي اقامتها الأمة لتمكين الوفد من السفر هي خيبة أليمة لا تؤمن عقباها ، وقد تيئس الأمة من رجائها وتشككها في دعاتها ، وتعمل بالتفرقة بين صفوفها .

ووجـــــدوا كذلك ان البقاء في أوربا لا يمنع تركيز العمل في مصر والاعتماد عليه في الدعاية الاوربية . وقد تنفع الدعاية الاوربية في تنبيه عزيمة الامة كلما احتاجت الى تنبيه .

ومن بداية الأمر لم يكن رجاء سعد كله معقوداً على الحكومات والوسائل

الحكومية : اذا جاء الرجاء من هذا الباب فذاك خير واقرب سبيلاً ، وإن لم يجيء فالشعوب من وراء الحكومات والطريق الى الشعوب مفتوح لمن يحسن ولوجه ويقوى على صعابه . وهو القائل ان الشعب فوق الحكومة ، وهو الذي أبى أن يسلم المطالب المصرية الى المندوب البريطاني والوزراء البريطانيين احتفاظاً بالجانب الأهم منها « لاستنارة » الرأي العام البريطاني الذي يخضع له المندوب والوزراء . وهو الذي عرف ان النائب في « الجمعية التشريعة » التي لا حقوق لها ولا نفوذ لأحكامها يملك من سلاح الحجة والبيان ما يكافح به الوزارة ويكافح به جبار قصر الدبارة . فماذا حدث الآن ؟ هل حبط الرجاء في مؤتمر الصلح وفي ويلسون وفي لويد جورج ؟ حسن . إن وراء هذه الأسماع أسماعاً ووراء هذا المرجع مراجع : هناك الشعوب الأوربية ، وهناك شعب ويلسون وشعب لويدجورج ... ومن يدري ؟ فلعل شعب ويلسون قائل غير ما قال وسامع غير ماسمع ، وبالغ في احراج السياسة البريطانية مالم يبلغه رئيسه المخدوع بتلك السياسة .

يقول نيتشة : « كل مالم يقتلني يزيدني قوة » .... وهذه قولة تصدق على كل رجل كبير الهمة مطبوع على الكفاح . فضربة الاعتراف بالحماية كانت ضربة نافذة ولكنها لم تكن مميتة ، ومن ثم كانت ضربة حافزة للعناد مثيرة للنخوة نافعة في توطيد النفس على بعد الشقة .

قال لويد جورج في كتابه عن مصر منذ كرومر : « لم تنفع الصدمة إلا في اقناع زغلول اقناعاً جلياً بأن العراك خليق أن يجري إلى مداه في الحومة المصرية . فوجه همه على الفور الى تلك الحومة ، وطفق يدير المعركة من مقامه بباريس ويبعث إلى أتباعه بمشجعات مموهة (؟!) ولكنها أخاذة باهرة بما تحدثهم عن الأنصار الذين يستميلهم للقضية الوطنية ، والنجاح الذي يصيبه رجاله.»

***

وقد أدار سعد المعركة في باريس على أتم وجه يستطيعه وفد من الوفود الشعبيه ، فان الوفد المصري على اعتباره غريباً عن الأجناس الأوربية قد استطاع غاية ما يستطاع من نشر الدعاية الى جانب مؤتمر الصلح . فكتب إلى المؤتمر يطالب استدعاءه لسماع أقواله لأن « الغاء السيادة التركية يقتضي حتما تغييراً في حالة مصر السياسية التي قررتها معاهدة سنة ١٨٤٠ ولا يصح إجراء هذا التغيير في غيبة المصريين » . واتصل الوفد بكل من تيسرت لهم مقابلته من رجال المؤتمر وأعضاء وفوده وكبار موظفيه ، وأقام المآدب للساسة والكتّاب والصحفيين الاوربيين والأمريكيين ، ليشرح لهم الحوادث التي كانت تهملها الصحف ويريهم صور المظاهرات التي اشترك فيها السيدات ورجال الجيش وظهرت فيها الأعلام وعليها الصليب إلى جانب الهلال ، ويذكر لهم ما استفاده الحلفاء من أموال مصر ورجالها مما كانوا يجهلونه ولا يعرفون خبراً عنه.

وأقنع الوفد بعض مشاهير الكتّاب بكتابة رأيهم في قضية مصر وحقوق أبنائها ، ومنهم فكتور مرجريت وأناتول فرانس ، فأصدر الأول رسالة في موضوع القضية المصرية وقدمها الثاني بكلمات وجيزة على سبيل التزكية.

واجتهد الوفد في اجتناب كل عمل يتيح للمستعمرين البريطانيين أن يتهموه كما فعلوا من قبل بمشايعة دول الوسط أو النزوع الى المذاهب الفوضية والاشتراكية . فلم يتصل بالمغفور له محمد بك فريد حين تلقى خطابه من سويسرة ، لما كان معروفاً من مقام فريد بك في ألمانيا وتركيا أثناء الحرب وبعدها . ولكنه اتصل بجميع المصريين المقيمين بفرنسا ، ولاسيما أعضاء الجمعية المصرية في باريس ، وكان لفريق من هؤلاء أثر نافع في بث الدعاية وتعريف الفرنسيين من جميع المذاهب بالوفد ومطالبه وصعوباته .

ولا نسهب في تفصيل المقابلات والخطب والولائم واحدة واحدة ، لأن التفصيل لا يزيد القارىء شيئاً على ما هو مفهوم بالاجمال ، وحسبنا أن نقول إن الوفد لم يدع في باريس ولا في مراكز الدعاية السياسية أحـــداً يؤبه

له إلا أبلغه مظلمة مصر ، وأوجز له الحالة التي مرت بالقارئ في صفحات هذا الكتاب.

وكان المصريون في لندن ، ومعظمهم من الطلاب ، يعاونون الوفد كما عاونه زملاؤهم في العاصمة الفرنسية. فطبعوا الألوف من الرسائل وقابلوا النواب واستعانوا بالكتاب حتى ضاقت بهم الحكومة الانجليزية ذرعاً فدهم الشرطة مكان اجتماعهم وصادروا الأوراق التي فيه وظنوا أنهم قضوا عليها ، وكانوا سيقضون عليها فعلاً ، لولا أن الطلاب أخذوا بالحيطة فأعادوا طبع الأوراق مما كان مدخراً عندهم من المحفوظات في مكان أمين.

وقد تجاهل الساسة الانجليز في باريس شأن الوفد المصري ما وسعهم أن يتجاهلوه. ولكنهم لم يحسنوا كتمان حنقهم في بعض الأمور التي تقضي بها اللياقة ، فلم يأت منهم من يرد الزيارة لسعد باشا حين ترك بطاقته للمستر لويد جورج كما ردها بعض وزراء الدول الأخرى ، وتجاوزوا ذلك إلى عمل فيه من الصبيانية ما ليس يليق بكبار الرجال. فقد روى أحد أعضاء الوفد المصري أنهم أرسلوا مرة « مذكرة إلى الوفد البريطاني في مؤتمر السلام فردت اليهم ممزقة داخل غلاف وعليها عبارة قصيرة معناها : مثل هذه الأقوال لا تستحق الرد ... » (1)

وعلى الرغم من اعتراف الدول بالحماية فقد بدأت الحكومة البريطانية تشعر بالقلق بعد أن اتجهت أنظار الوفد إلى نشر الدعاية في الولايات المتحدة وظهرت دلائل الاهتمام بالقضية المصرية بين ذوي النفوذ من الشيوخ الامريكيين ورجال الصحافة . . . حدث هذا دون أن يكون الرئيس ويلسون فضل فيه ، بل ربما كانت صدمته للوفد في باريس من أسباب اتجاه الوفد الى الأمة الامريكية رأساً ليثير في هيئاتها الرسمية بهذه الوسيلة بعض العناية التي فاتته من رئيس الجمهورية ومعاونيه في المؤتمر. فان أقصى ما صادفه

---

(1) البلاغ ٩ مارس سنة ١٩٣٤ في بيان للاستاذ محمد على علوبة باشا.

الوفد من النجاح عند رئيس الجمهورية الامريكية أنه تلقى منه رداً على خطاب كتبه سعد يطلب فيه المقابلة مرة أخرى ، فاذا هو يعتذر في رده لضيق الوقت ويرجو أن يتسع وقته في المستقبل للمقابلة المطلوبة !! وكان الوفد قد فهم أن استثارة « الرأي العام » في الولايات المتحدة لبحث القضية المصرية أمر مستطاع بعد ما أحسه من أثر الاخبار التي بعث بها المراسلون إلى صحف أمريكا ، وزاده أملاً في المزيد من الاهتمام أنه كان قد استخدم بعض الايرلنديات والامريكيين في أعماله الكتابية، فالتقى هؤلاء بالساسة الامريكيين الذين حضروا إلى باريس للدفاع عن استقلال ايرلندة وعرفوا منهم الرغبة في تشديد النكير على الاستعمار البريطاني بذكر المسألة المصرية إلى جانب المسألة الارلندية ، ومن هؤلاء الساسة مستر « والش » رئيس الوفد ومستر « ريان » ومستر « دن » مساعداه .

وقد جرى الوفد المصري من قبل على سنة ارسال البيانات والاحتجاجات إلى المجالس النيابية مع ارسالها إلى الوزراء وممثلي الحكومات ، فوجدت بياناته واحتجاجاته في مجلس الشيوخ الامريكي صدى أقوى وأصرح مما وجدته في المجالس النيابية الأوربية .

ففي جلسة الحادى والعشرين من شهر يونية اقترح الشيخ « ماسون » الاعتراف بالجمهورية الارلندية فتصدى زميله مستر بوراه لفتح باب المسألة المصرية . وقال إن مصر تستحق الاستقلال كما تستحقه الأمم الشرقية والأوربية التي اعترف مؤتمر السلام باستقلالها ، فجددت هذه الحملة رجاء الوفد في تحريك قضيته من جانب الأمة الامريكية وشيوخها ، وأرسل يشكر المستر بوراه و يبلغه « إن المصريين ليعتمدون اعتماداً تاماً على مساعدة الشعب الامريكي محب الحرية في تحقيق الآمال القوية لشعب حكم عليه بالاستعباد من غير أن يسمع دفاعه »

وعاد المجلس إلى ذكر مصر بعد أيام فقام المستر « والش » واتهم الوفد

الامريكي في مؤتمر السلام بخيانة المبـــدأ الذي غامر الامريكيون بدخول الحرب من أجله ، وقال ان الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى إذا أرادتا أن تدلا على حسن النية فيجب عليهما أن تتركا جزائر الفليبين لأهل الفليبين وأرلندة للارلنديين ، وهناقام مستر « مكس كورك » وقال إن مصر أيضا يجب أن تكون لأبنائها ، وأيده مستر بوراه سائلاً : لماذا يعترف مؤتمر الصلح ببولونيا ورومانيا ويغض عن أرلندة ولا يصغي إلى كوريا ومصر كما أصغى لغيرها ؟ فقال مستر شرمان « إن معاهدة الصلح إنما كتبت لخدمة المطامع البريطانية»

كانت هذه الأقوال من أشد ما قيل وقعاً في نفوس المستعمرين وفي نفوس المصريين على السواء . فأما المستعمرون فقد أوجسوا من عواقبها في الولايات المتحدة وفي مصر نفسها ، وأما المصريون فقد شعروا بفضل الدعاية واستبشروا بماوراء ذلك من صدى الحمـــلة في الدوائر السياسية الامريكية والبريطانية ، وتبين الوفد أن الدعاية في تلك البلاد تستحق منه أن يضاعف العناية بها ويتابع اشهارها وترويجها ولا يتركها للمصادفة والمناسبات العارضة ، فانتهى بوساطة مستر « والش » إلى توكيل مستر جوزيف فولك في نشر الدعاية هناك ، وكان الاختيار موفقاً لأن الرجل ممن سبقت لهم الوكالة في القضايا السياسية الكبرى وسبقت لهم ولاية المناصب وعلاج المشكلات ، فهو ذو منزلة مرعية بين النواب والرؤساء ، وله علاقة منتظمة برجال الدولة وأصحاب الكلمة المسموعة .

وأوشكت الدعاية الخارجية لمصر أن تنحصر خــــلال تلك الفترة في الولايات المتحدة ، فعنّ لسعد أن يسافر اليها مع بعض الأعضاء . ثم استقر الرأى على ايفاد محمد محمود باشا في هذه المهمة لمعرفته الانجليزية ، وتردد الوفد هنيهة بين هــــذه الفكرة وفكرة أخرى كانت ترمي إلى سفر اثنين من الاعضاء إلى البلاد الانجليزية يدافعان عن مطالب المصريين ويبسطان ما أصابهم من المظالم إما بالخطب أو بالنشرات إذا احجمت الصحافة عن

اذاعة ما يكتبان ، ويفعلان ذلك باسميهما لا باسم الوفد أو باسم رئيسه ، ويعولان على الدعاية الشعبية دون الرجوع إلى الهيئات الرسمية التي اعرضت عن الوفد وتجاهلت شأنه ، وكان الوفد يحرص على اجتناب الهيئات الرسمية في انجلترا حتى تجيء المفاتحة من جانبها بعد أن قام هو بما يجب عليه من ايذانها بقصده ، ويقال إن رجال الحكومة الانجليزية وسطوا أناساً من سراة الأجانب المقيمين في مصر لتيسير مقابلة بين سعد ومستر بلفور الوزير الفيلسوف الانجليزي المعروف ، فلم تتم هذه المقابلة لرغبة الوفد عنها مالم تكن الدعوة صريحة من جانب القوم ، وتغلبت فكرة السفر إلى الولايات المتحدة على هذه الفكرة .

ولم يستطع محمد محمود باشا أن يصل الى أمريكا إلا في منتصف اكتوبر بعد مشقة في الحصول على جواز السفر لم تذلل الا بمساعدة مستر فولك وبعض الأصدقاء الأوربيين .

وقد كان مستر فولك في هذه الاثناء يوالي الكتابة الى الصحف ويبسط وجهة النظر المصرية بين يدي مجلس الشيوخ ولجانه المنوط بها بحث هذه الأمور . وأهم ما أثمرته جهوده تصريح صرحت فيه لجنة الشؤون الخارجية « ان مصر تعد من الوجهة السياسية غير خاضعة لانجلترا ولا لتركيا وانما يجب أن تكون مستقلة وزمامها بيدها » وخطاب ضاف ألقاه مستر بوراه عن مركز مصر السياسي والأطوار التي مر بها قبل الاحتلال وبعده والفظائع التي أصابت أهلها في أثناء الحرب وبعد الهدنة ، على ما سلف من معونتهم للانجليز خاصة والحلفاء عامة .

فاهتمت المراجع البريطانية باخفاء ذلك جميعه عن المصريين وتهوين خطره عندهم ولاسيما تصريح لجنة الشئون الخارجية ، فان خبره لم يصل إلى مصر الامن رسالة برقية أرسلها سعد من باريس إلى لجنة الوفد المركزية

في التاسع والعشرين من أغسطس ، فكان له فيها ضجيج لم يفرح المصريين بمقدار ما أغضب الانجليز ، وقد سعت المراجع الانجليزية سعيها حتى حملت الوكالة الأمريكية بالقاهرة على إذاعة تكذيب مبهم تقول فيه إن الخبر خطأ ولا تعقبه بتصحيح من جانبها !!

هذا في مصر ، أما في الولايات المتحدة نفسها فقد أزعج السفارة البريطانية فيها ما أبصرته من أثر الدعاية المصرية واتساع نطاقه واشتماله على الكثيرين من المستمعين والأشياع ، فاضطر مستر رونالد لندسي القائم بأعمال السفارة في واشنطن — وقد كان بمصر أثناء الحرب العظمى — إلى مقابلة تلك الدعاية بكثير من المساعي الخفية والعلنية ، ومنها رد مفصل على سؤال مدبّر كتبه إلى إحدى الصحف يغض فيه من معونة المصريين ويقول منه : « إن الحكومة البريطانية قد عنيت بأن تتحاشى القضاء على السيادة المصرية ، وأن الجنود المصريين يعملون في ظل العلم المصري لا الانجليزي ، ولا ترفع الراية البريطانية إلا على دور السلطة العسكرية البريطانية وفيما عدا هذا ترفع الراية المصرية الخاصة . ولو أني أردت أن أجيبك على سؤالك جواباً لا يخرج عن مدلول الألفاظ المحدودة لقلت إنه لم ينضو جندي مصري تحت الألوية البريطانية ، ولكنه يكون بياناً ناقصاً ولا مراء ، إذ أنه في فبراير سنة ١٩١٥ عند هجوم الجيش التركي على مصر اشتركت فرقة من المدفعية المصرية مع القوات البريطانية في الدفاع عن خط قناة السويس وكان هجوم العدو قبل هذه الفرقة التي أدارت مدافعها بمهارة وكفاءة فساعدت على رد العدو ، وفي اعتقادي أن الخسائر كانت اثنين من القتلى وستة من الجرحى . ولم تشترك في العمل خلال الحرب أية قوة مصرية أخرى مسلحة ، ولكن في الأدوار الأخيرة من الحرب قامت ثلاث فرق مصرية أو أربع بحراسة خطوط المواصلات في سينا بينما كان الجنرال اللنبي يغزو سورية ، وحدث كذلك أن فصيلة مصرية كانت ببلاد الحجاز في وقت من الأوقات ، لكن هذه

القوات جميعها لم تتعرض لنيران القتال. وفضلاً عن ذلك قد ضم عدد كبير من المصريين إلى فرقة العمال والنقل الملحقة بالقوات البريطانية، وكانوا يستخدمون لمدة قصيرة بين ثلاثة أشهر وستة، وقد قاموا لقوات الجنرال اللنبي بالأعمال اليدوية التي لاتستدعي خبرة فنية، وبهذه الصفة كان ما أدوه من الخدمات عظيم القيمة لأنهم أتاحوا لعدد من الجنود الانجليزية أن يكونوا في خط القتال ولولا ذلك لاستخدموا في ساقة الجيش، ولست أستطيع أن أذكر عدد هؤلاء الرجال الذين ألحقوا بفرقة العمال ولكنهم بلغوا في بعض الأوقات من ثمانين إلى تسعين ألفاً، وكان بعضهم يستهدفون للنار وهم يحفرون الخنادق وينقلون المؤن والذخائر بمقربة من خط القتال فأصابهم بعض الخسائر. وليس في وسعي أن أقول كم تبلغ هذه الخسائر على وجه التحقيق ولكني أعتقد أنها تبلغ في الجملة ألفاً وخمسمائة بين قتيل وجريح في خلال سنوات الحرب الأربع.»

وعلى الرغم من محاولة السبك والدقة في ظاهر هذا البيان يرى القارىء أنه قابل لمخالفة الواقع في عدة مواضع، لأن وصول العدد في الفوج الواحد من العمال إلى تسعين ألفاً لايمنع أنهم يبلغون المليون ويتجاوزونه في جميع الأفواج، ولأن إحصاء القتلى والجرحى بألف وخمسمائة على وجه غير «وجه التحقيق» قد يفتح الباب لبلوغهم أضعاف ذلك على وجه التحقيق.

إلا أن مستر فولك لم يتوان في الرد على هذا البيان بعد مراجعة الوفد في باريس، فكتب إلى وزير الخارجية بواشنطن خطاباً يلفت فيه النظر إلى العبارة التي وردت في سياق كلام المستر رونالدلندسي عن تحاشي المساس بالسيادة المصرية لكي لا يشق على الحكومة الأمريكية الاعتراف باستقلال مصر عند بحث معاهدة الصلح في مجلس الأمة، وكتب إلى رئيس لجنة الشئون الخارجية خطاباً آخر ضمنه رد رئيس الوفد على بيان السفارة الانجليزية وفيه «أن مليوناً ومائتي ألف مصري جندوا لفرقة العمال وأن الجيش المصري نفسه

قاتل على قناة السويس وفي شبه جزيرة سيناء وفي الحجاز وحارب على ابن دينار في السودان ، وأن خسائر عظيمة نزلت بفرقة العمال وعلى الأخص من فتك الأمراض.»

واستند مستر فولك الى عبارة « السيادة المصرية » فطلب توكيد الاخلاص في المقصود منها بتصريح رسمي من الحكومة البريطانية تعلن فيه موعد الجلاء وتفوض الى عصبة الأمم — بعد تأليفها — تقرير مركز مصر ، وتتخلى عن كل معارضة في تمثيل الدولة المصرية عند الدول الأجنبية ، وعن كل معارضة في سفر وكلاء الأمة المصرية إلى الولايات المتحدة .

ولم تزل المسألة المصرية تتردد على ألسنة الأعضاء في مجلس الشيوخ تارة من حزب الحكومة وتارة من حزب المعارضة حتى التفت اليها كثيرون ممن كانوا لا يسمعون بها ، ووجدت الصحف مسوغاً لنشر الأخبار عنها وقبول المناقشة فيها ، وأيقنت الحكومة البريطانية أن اطراد الدعاية على هذا المنوال كاف لاقلاقها وتوقع المتاعب التي قد تضر بمصالحها كما تمس سمعتها ، وان لم تعقبها نتيجة حاسمة في موقف الحكومة الأمريكية .

* * *

أما الدعاية في باريس فقد كانت تنقطع حيناً وتتصل حيناً ، ويثابر الوفد في أكثر الأحيان على خطة الدعاية الشعبية . لأنه علم أن النجاح فيها أقرب من النجاح في مخاطبة الحكومات والوزراء ، وطفق على الجملة يراسل المجالس النيابية وأقطاب الساسة وكبار الأدباء ويكتب إلى الصحف ويلقى من ذوي الكلمة المسموعة من يتيسر له لقاؤه ، ويجدد الاحتجاج والبيان كلما تجددت لذلك مناسبة من توقيع اتفاق أو عرض معاهدة أو وصول وفد أو غير ذلك ، فجرى ذكر الحماية البريطانية على مصر في أكثر من مجلس من المجالس الأوربية على نحو لا يبلغ في القوة والافاضة ماجرى في الولايات المتحدة ، ولكنه مع ضعفه واقتضابه أقاق الحكومة البريطانية وزاد مخاوفها

من التمادي فيه إلى أن يدرك المصريون شأن الدعاية ونفاذ سلاحها تمام الادراك . ولعل أكبر ماحدث من دعاية الوفد في خلال هذه الفترة وليمته في ثاني أغسطس في فندق كلاردج بباريس ، وهي الوليمة التي خطب فيها وزير سابق للبحرية الفرنسية وحضرها الكاتب المشهور فكتور مرجريت ، وتليت فيها كلمة من أناتول فرانس ، وأجاب الدعوة اليها عدا هؤلاء بعض الشيوخ والنواب والصحفيين من أمم كثيرة .

هذه الحركة التي كانت تؤذن بالاستفاضة والاتقان على تعاقب الأيام قد أفهمت الساسة الانجليز أن « التجاهل » سياسة لا تفيد إلى زمن بعيد ، وانه لابد من « شيء » تعمله في هذه الحالة غير الاستخفاف الظاهر وطول البال ، ولكنها لم تقصد الى ارضاء المصريين بمقدار ماقصدت الى الخلاص من الوفد وتفريق شمله بين الآراء المتضاربة والمذاهب المتعارضة ، فعجلت بايفاد لجنة التحقيق برئاسة اللورد ملنر الى القطر المصري لسؤال المصريين عن مطالبهم وتقرير نظام الحكم الذي يحكمون به في ظل الحماية ، ودعاها الى التعجيل بارسالها غير ماتقدم سببان آخران : « أحدهما » ان رؤساء الوفد في القاهرة أعلنوا العزم على مقاطعتها إذا هي حضرت في تلك الظروف ، لأن اللجنة تريد المفاوضة على أساس الحماية وتستفتي البلاد وهي في قبضة الأحكام العرفية ، وتدعي لحكومتها الحق في نظر الشكايات المصرية كأنها صاحبة السيادة على البلاد .

وقد شعر محمد سعيد باشا — رئيس الوزارة يومئذ — باجماع الأمة على مقاطعة اللجنة فنصح للورد اللنبي بارجاء ارسالها انتظاراً للفراغ من عقد معاهدة الصلح مع الحكومة التركية ووضوح مركز مصر السياسي من حيث علاقتها بالدولة البريطانية ، فلم يشأ اللورد اللنبي أن يصغي إلى هذه النصيحة مخافة أن يتهم بالضعف والتراجع أمام صيحة المقاطعة العامة من اللجان الوفدية .

والسبب الآخر الذي دعا إلى تعجيل الحكومة البريطانية بايفاد اللجنة

في تلك الآونة أنها علمت ببوادر التفكك التي أصابت بعض أعضاء الوفد في باريس ، وقد عاد فعلاً بعض هؤلاء الأعضاء الى الاسكندرية في الثاني عشر من شهر أغسطس وهم اسماعيل صدقي باشا وحسين واصف باشا ومحمود أبو النصر بك ، واذاعت لجنة الوفد في السادس والعشرين منه أن علي شعراوي باشا قادم لأعمال خاصة باذن من رئيس الوفد وزملائه ، وعاد قبل ذلك آخرون لأسباب من هذا القبيل . فحسبت الحكومة البريطانية أن الفرصة سانحة للفصل بين الوفد والأمة أو لتمزيق شمل الوفد وتشجيع المترددين من أعضائه على تركه ، ورجح عندها هذا الحسبان أنها علمت بما شاع عن آراء الأعضاء العائدين وأنهم يتشككون في نجاح مسعى الوفد لاشفاقهم من مهاجمة الحكومة البريطانية بالدعاية الأجنبية وايثارهم أن تكون الدعاية في انجلترا وعلى رضى من رجالها الرسميين ، فطمعت في توسيع مسافة الخلف ، وبث الغواية من طريق اللجنة الملنرية ، وما عسى أن تشير به من تحويل النظم والمناصب ، وتقريب الآمال والرغائب .

من سفر الوفد الى لجنة ملنر

استدعت الحكومة البريطانية السير ريجنالد ونجت توطئة لاقالته من منصبه في دار الحماية وهو الرجل الذي أحسن لها النصيحة في قبول سفر الوزيرين المصريين إلى العاصمة البريطانية وعادت هي إلى رأيه بعد فوات الاوان .

واستبدلت به المارشال اللنبي فاتح القدس لأنها حسبت أنها تروع المصريين بهيبته العسكرية ، وهو خطأ غريب في تقـــدير الحالة وجمود على أساليب التخويف الدارجة بغير معنى . لأن مظاهر الهيبة العسكرية والسطوة الحربية كانت كثيرة على مسمع ومبصر من المصريين أثناء الحرب العظمى ، لايرون في بلادهم من الحكم الانجليزي الا المدافع والدبابات والجنود تغدو وتروح في الحواضر والقرى بعشرات الألوف ، فاذا كانوا قد ثاروا وهم على هذه الحالة وجاءت ثورتهم على اعقاب انتصار الدولة البريطانية في الحرب العظمى فما كانت الثورة اذن لأنهم كانوا في حاجة إلى مذكر بالهيبة العسكرية والسطوة الحربية ، وما كان اسم المارشال اللنبي عندهم إلا كاسم كل قائد في الميادين البعيدة أو القريبة ، بل هم كانوا يسمعون بغيره من قادة الميادين البعيدة سنوات قبل أن يسمعوا به في غزوة فلسطين .

جاء المرشال اللنبي إلى مصر وهو يقدر أن الرهبة من اسمه فوق كل كلام وتفكير ، وأنه لاخوف اذن من اتهامه بالضعف إذا هو تواضع إلى سماع الشكايات ومخاطبة الشعب بلسان رجاله ، فخاطب المصريين باسم الشيوخ ورجال الدين كما خاطبهم باسم الوزراء والكبراء ، وصدرت النصيحة المطلوبة من هؤلاء وهؤلاء يحضونهم على السكينة والاستقرار وانتظار مايقضي به ولاة الأمور ، فلم يكن لها من أثر كبير ولا صغير ، لأن الشعب لم يفهم من نصائحهم الا أنهم مضطرون أو أنهم متهمون في اخلاصهم إن لم يكونوا مضطرين .

وقد وقفنا بالقارىء من حوادث الثورة المصرية وأحوال الحكومة في مصر على استقالة الوزارة الرشدية لرفض الحكومة البريطانية سفر الوفد إلى أوربا .

فلما سافر الوفد عادت الوزارة الرشدية في التاسع من ابريل ، ولكنها لم تلبث قليلاً حتى استقالت لأنها شعرت بالحرج من مطالب الضباط والموظفين وهي معبرة عن مطالب المصريين أجمعين . فطلب الضباط الوطنيون أن تسند الحراسة اليهم ، لأن اسناد الحراسة في الميادين العامة إلى أناس لا يفقهون لغة البلاد ولا يعرفون عاداتها كثيراً مما جر الى ازهاق الأرواح بغير موجب حتى من وجهة النظر البريطانية . كما حدث حين أطلق الرصاص على المصلين الخارجين من المسجد أو على المتظاهرين ابتهاجاً بالافراج عن الزعماء .

وألف الموظفون لجنة من اثنين وثلاثين عضواً لمخاطبة الوزارة في المطالب السياسية التي لا يتعرض لها الضباط ، وهي التصريح بصفة الوفد الرسمية وأن قبول الوزارة الحكم لا يفيد الاعتراف بالحماية ، والافراج عن المعتقلين مع أبطال الأحكام العرفية .

وجاءت الوفود تترى إلى ديوان الوزارة تعزز هذه المطالب وتلح في قبولها . وعم الاضراب الموظفين وأصحاب الأعمال الحرة انتظاراً لتحقيقها . فاستقالت الوزارة ولما ينقض عليها اسبوعان ، لتعذر التوفيق بين مطالب الشعب والموظفين وارادة السلطة العسكرية .

وقد انذر القائد العام الموظفين بالفصل إن لم يعودوا إلى دواوينهم وتوعدهم بالمحاكمة العسكرية إن حرضوا على الاضراب ، فعاد منهم فريق وقبضت السلطة العسكرية على زعمائهم الذين لم يعودوا في الموعد المحدود

وفي الحادي والعشرين من إبريل ألف محمد سعيد باشا الوزارة وصرح لمندوبي الصحف يوم تأليفها « أنها وزارة إدارية » لا تبت في شيء له مساس بمركز مصر السياسي . . . وليست لها صبغة سياسية لأن المسألة المصرية لم يبت

فيها بعد في مؤتمر الصلح، وأنها ستجتهد في استدعاء الجمعية التشريعية والغاء الأحكام الاستثنائية، ومنها قانون المطبوعات.

ولقد كان محمد سعيد باشا رئيس هـــذه الوزارة رجلاً داهياً يحب بما استطاع من دهائه أن يجمع بين قضاء أغراضه واستبقاء سمعة سياسية يلبس لها لبوسها في كل مجال وعند كل فرصة. وكانت العلاقة بينه وبين سعد باشا علاقة فتور وجفاء منذ كانا في الوزارة معاً ثم وقع بينهما ما وقع من الخـــلاف الشديد في الجمعية التشريعية، ولهذا حاول سعيد كما تقدم أن يجمع وفداً ثانياً إلى جانب الوفد السعدي لينازعه قيادة الأمة والدفاع عن القضية، معتمداً في بداية الأمر على الأمير عمر طوسون وأفراد من بقايا الحزب الوطني. ثم أحس نفور الأمة من هذا المسعى وصدود الأمير عمر عن متابعته فتراجع وظل يرقب الأحوال إلى أن عرضت عليه الوزارة. فقبلها، واخترع صيغة الوزارة الادارية وحيلة تأجيل الوزارات السياسية إلى ما بعد عقد الصلح وإبرام معاهداته مع الدول المحاربة ومع الدولة التركية على الخصوص لأنه رأى في ذلك مخلصاً من جميع الجوانب.

فهو — بهذه الحيلة — يريح نفسه من المطالب السياسية ولا يصادم الأمة في أمل من آمالها، ثم هو يستبقي دعوة الحزب الوطني إلى وقت الحاجة لأنه الحزب الذي يعتمد على حقوق السيادة التركية في دعوته الوطنية، ثم هو يدافع لجنة التحقيق البريطانية بهذه الحجة إلى أقصى أمد ميسور، حتى إذا جاءت بعد اعتراف الدولة التركية بالحماية البريطانية كما كان منظوراً بين جميع العارفين استطاع أن يسوس الأمر بغير مشقة مع أمة أشرفت على اليأس ونفضت يديها من جميع الدول، ووفد بدا فشله للأمة... وحزب وطني لم يبق له ما يتعلل به من السيادة التركية ولكن بقي له من المنافسة للوفد ما يحفزه لحربه ويطمعه في الغلبة عليه، وقد ظهرت للأمة هزيمته وإخفاقه.

وأقبل سعيد — بمثل هذا الدهاء — على علاج المشكلات التي خلفتها

الحماية والثورة لوزارته ، فاجتهد في إقناع الانجليز بتحويل قضايا الوطنيين من المحاكم العسكرية إلى المحاكم الأهلية ، فاقتنعوا لأنهم يضمنون من صداقته لهم وإخلاصه في النصح أنه على الأقل عدو الوفد المصري ورئيسه.

وتشفع في تخفيف بعض الأحكام الصارمة فقبلت شفاعته ، ورفع شيئاً من الضغط عن الصحافة والخطابة ، واستمال اليه الموظفين باغداق العلاوات عليهم وزيادة مرتباتهم حتى بلغت مثليها .

غير أن الناس كانوا يستريبون بنياته وينظرون إلى هذه الأعمال كأنها مخدرات ترمي إلى تهدئة النفوس واضعاف الحركة الوطنية ، فأوغرت من صـــدور الناس عليه أكثرما جذبتهم اليه ، ونقم الغلاة منه قبول الوزارة وتهيئة الخواطر للرضى بالحالة القائمة . فثار بعضهم عليه ورماه أحدهم بقنبلة لم تصبه ، وبلغ من كياسة الرجل أنه ذهب الى المحكمة يؤدي شهادته فطلب الرحمة بالمعتدي عليه لأنه انما اجترح فعلته بدافع من عقيدة خاطئة غلبته على صوابه .

واستمرت العلاقات بينه وبين المارشال اللنبي على وفاق الى أن اختلفا في مسألة لجنة ملنر ذلك الاختلاف النموذجي لكل اختلاف بين تفكير العسكري وتفكير الوزير المحنك من المدرسة التركية . فاللورد اللنبي يرى ان امتعاض المصريين من قدوم اللجنة الى بلادهم سبب كاف لتعجيل قدومها !! وان اقناع المصريين بأن عواطفهم ومطالبهم لاحساب لها ولا اكتراث بها هو المقدمة الصالحة لمجيء اللجنة التي كانت مهمتها الأولى ارضاء تلك العواطف والبحث عن تلك المطالب ! . . . . فاكراه الناس على قبول الأوامر هو المهم في السياسة العسكرية سواء نجحت اللجنة أو لم تنجح ، وعلى اللجنة وعلى المصريين بعد ذلك العفاء .

ورئيس الوزارة يرى كما علمنا مما سلف أن لا تحضر اللجنة قبل الفراغ من حل القضية المصرية بين الدولة العثمانية صاحبة السيادة والدولة البريطانية. . . وهو رأي له قيمته من الدهاء والحصافة ولكن لاقيمة له الى جانب الأوامر

العسكرية !....... وقد اختلف القائد والوزير فلا محيص اذن من أن يستقيل الوزير.

استقال سعيد باشا وخلفه يوسف وهبه باشا في الحادي والعشرين من نوفمبر فجرى على « السنة الادارية » التي استنها سلفه ، والتزم الحيدة مع اللجنة المقبلة فلم يتخذ له موقفاً معها أو عليها . ولكنه لم يستطع أن يمنع بعض الرؤساء الانجليز من تكوين حزب مصطنع من المنبوذين وطلاب المنافع الذين لاخلاق لهم ، أسماه الحزب المستقل الحر وأعده للقاء اللجنة ومداراة المقاطعة الاجماعية التي ستلقاها . ولم يفلح في هذه المحاولة على الرغم مما بذل فيها من المصروفات السرية والغوايات المختلفة .

أما اللجنة التي تفاقم حولها هذا الخلاف فقد وصلت في السابع من ديسمبر وهي محوطة بسوء الطالع من كل مطلع . وكانت ممثلة لجميع الاحزاب الانجليزية ومؤلفة من رجال قديرين مشهود لهم بمعرفة الشئون المصرية والمسائل السياسية عامة ، وهم اللورد ملنر وزير المستعمرات ، والسير رنل رود سفير انجلترا السابق في روما ، والقائد السير جون مكسويل الذي كان بمصر في أوائل الحرب العظمى ، والسير اوين توماس الخبير بمسائل الري ، والمستر سبندر الكاتب الصحفي المعروف ، والسير سسل هرست الحجة في القانون الدولى ، ومعظمهم ممن عرفوا مصر بالخبرة والاطلاع .

لكنهم حضروا والفشل يسبقهم ، والصدور موغرة بما توالى على الناس من دواعي الكراهية والنفور ، ووظيفة رئيسهم توحي إلى الناس أنه سيجعل مصر إحدى المستعمرات البريطانية .

وقبل أن ينقضي على اللجنة أسبوعان أو نحو أسبوعين سرى في مصر نبأ القرار الذي اعتمده نواب الولايات المتحدة وهو رفض المعاهدة التي وقعها الرئيس ويلسون . فبدلاً من أن تجيء اللجنة وتركيا معترفة بالمعاهدات كما كان يريد محمد سعيد ، جاءت والولايات المتحدة — وهي قبلة أنظار العالم

في ذلك العهد — تنقضها وتفتح الرجاء لأبطالها وتحقيق آمال الشعوب المخذولة فيها .

وما استقرت اللجنة أياما حتى أحست أنها في حصار محكم من المقاطعة الاجماعية لا يتخلله منفذ الى لقاء أحد يجدبها لقاؤه ؛ ورأى اللورد ملنر من روح الوطنية المصرية غير ما كان يعهده في أيامه السالفة بمصر كما قال لبعض أصحابه . فلجأ الى الملاينة والمصانعة ، وحاول أن يفسر غرض اللجنة تفسيراً يحافظ به على الحدود التي رسمتها الحكومة البريطانية و يجتنب في ظاهره الكلمات المثيرة التي تنفر المصريين واخصها ذكر الحماية ، فنشر على الناس في التاسع والعشرين من ديسمبر بيانا قال فيه :

« أدهش اللجنة البريطانيـة الاعتقاد الشائع بأن الغرض من مجيئها هو حرمان مصر من الحقوق التي كانت لها الى الآن ، ولا أساس على الاطلاق لهذا الاعتقاد فان اللجنة أوفدت من قبل الحكومة البريطانية بموافقة البرلمان البريطاني لأجل التوفيق بين أماني الأمة المصرية والمصالح الخاصة لبريطانيا العظمى في مصر ، مع المحافظة على الحقوق المشروعة التي لجميع الأجانب القاطنين في البلاد . ونحن على يقين من أنه يمكن الوصول الى هذا الغرض مع توافر حسن النية بين الجانبين ، واللجنة ترغب رغبة صادقة في أن تكون العلاقات بين بريطانيـا العظمى ومصر قائمة على اتفاق ودي يزيل أسباب الاحتكاك ويمكن الأمة المصرية من صرف كل مجهوداتها الى ترقية شئون البلاد في ظل أنظمة دستورية « Self Coverning Institutionns » وتنفيذاً لهذه المهمة تريد اللجنة أن تقف على كل الآراء ، سواء صدرت من هيئات نيابية أو أشخاص يهتمون اهتماماً صادقا بخير بلادهم ، ويمكن ابداء كل رأي بحرية وصراحة ، ولا رغبة للجنة في تقييد حدود المناقشة كما أنه لا يخشى أي فرد أن تعتبر مقابلته للجنة تنازلاً منه عن معتقداته . فانه لا يعد متنازلاً عن معتقداته بمفاوضة اللجنة الا كما تعد هي متنازلة بسماعها . وبغير الصراحة

التامة في المناقشة يصعب وضع حد لسوء التفاهم والوصول الى الاتفاق»

ويلاحظ القاريء أن اللجنة ترجمت العبارة الانجليزية Self Governing بالأنظمة الدستورية وهي ترجمة غير دقيقة ، صححناها في صحيفة الأهرام يومئذ بترجمتها الحرفية وهي أنظمة « حكم ذاتي»

ولوحظ هـــذا الاختلاف في الترجمة فكان له شأن في اختلاف الرأي بين خطة سعد وخطة عدلي وأصحابه بمصر حيال اللجنة . فقد قال عدلي في خطاب له الى سعد مكتوب في التاسع والعشرين من يناير : « رأينا قبل عمل أي شيء أن نعجل بالكتابة لتوضيح نقطة هامة كان لها بحق أثر كبير في قراركم الذي اتخذتموه . وهذه النقطة هي مافهمتموه من أن بلاغ اللجنة ضيق الغاية من المناقشة فجعلها (وضع نظام حكومي في حدود الحكم الذاتي) مما جعلكم تعتقدون أنه مع هذا التحديد لاتنتقل المسألة المصرية من مركزها فلا ترتفع به الحماية بل تتأكد . والواقع انه حصلت بيننا وبين اللورد ملنر مناقشة في هذا الموضوع وأكد لنا أن النص الانكليزي ليس معناه الحكم الذاتي الذي يعبر عنه : Self Government بل معناه الحكومة الدستورية وان الغرض من ذكر هذه العبارة في البلاغ بيان ان الحكومة الانكليزية لا يصح أن ترتبط بمعاهدة حكومة لاتكون ذات نظام دستوري ، وكذلك كانت الترجمه العربية الرسمية وفق هذا التفسير ، ولولا هذا لكانت أحاديثنا مبنية على غير أساس ، ولما جاز لنا أن ننقلها اليكم ونستنتج منها ماالستنتجناه»

والقرار الذي اتخذه سعد وأشار اليه عدلي في الخطاب المتقدم هو قراره الذي نشره في بلاغ بعث به الى مصر عقب نشر اللجنة بيانها وقال فيه مانصه : —

« يحاول الأقوياء بجميع الوسائل أن يأخذوا منكم رضاء بحمايتهم ليزدادوا قوة ويزيدوكم ضعفاً ، فلا تنخدعوا إذا وعدوكم ولا تخافوا إذا هددوكم ، واثبتوا على التمسك بحقكم في الاستقلال التام فهو أمضى سلاح في أيديكم

وأقوى حجة لكم ، فان لم تفعلوا — وليس في قوة ايمانكم الوطني مايجعل احتمالاً لذلك — خذلتم نصراءكم وأهنتم شهداءكم وحقرتم ماضيكم وأنكرتم حاضركم ومددتم للرق أعناقكم وحنيتم للذل ظهوركم وأنزلتم بأمتكم ذلاً لا يرفع منه عز ، وان تفعلوا — كما هو أكبر ظني في عظيم اخلاصكم ومتين اتحادكم وقوة وطنيتكم — فقد استبقيتم لأنفسكم قوة الحق وأعددتم لنصرتكم قوة العدل . فلا تذلوا وإن قهرتم ، ولاتخشوا وان ظلمتم ، ولابد من يوم يعلو فيه حقكم على باطل غيركم ، وينتصر فيه عدل الله على ظلم خصومكم ، وتتحقق باذن الاله القدير آمالي وآمالكم في الاستقلال التام »

***

وصل هذا البلاغ الى مصر ونشر في صحفها عند منتصف يناير ، وكانت لجنة الوفد المركزية قد أعلنت بلاغاً في معناه عقيب صدور البيان المتقدم من لجنة ملنر ، وتعاقب على أثره صدور البلاغات في هذا المعنى من ذوي الشأن والرأي وفي مقدمتهم الأمراء والعلماء ، وأيقنت اللجنة — لجنة ملنر — أن لا ارجاء في الاتصال بينها وبين الأمة المصرية على قاعدة البيان الجديد ، لأن هذا البيان لم يغير من الأمر شيئاً ، ولأن الأمة لاترى لها مصلحة في تجاهل وفدها النائب عنها في قضيتها كما ترى السياسة الانجليزية المصلحة في هذا التجاهل أو هـــذا التفريق بين الأمة ودعاتها ، فلم يعد للجنة مناص من السفر أو من القناعة بما عندها من وسيلة لاستطلاع الآراء هنا وهناك وزيارة بعض أعضائها لبعض أصحابهم الذين كانوا يعرفونهم من سراة المصريين في القاهرة أو الريف ، وشاع بين أبناء الريف أن أعضاء اللجنة الملنرية يطوفون البلاد خفية فأصبحوا يستريبون بكل سؤال يلقيه عليهم أجنبي غير معروف ، ورويت في ذلك أحاديث شتى تدخل في باب الملح والطرائف ولكنها تدل في الوقت نفسه على الجد في كراهة الحماية وحب الاستقلال والوفاء لزعيم

الوفد والحذر من حيل الاستعمار . فكان الفلاح الساذج اذا سأله أجنبي لا يعرفه : أين الطريق ؟ بدر الى ذهنه انه عضو من أعضاء اللجنة يتخفى لاختلاس الآراء والأجوبة بغير علم الوفد فأجابه على الفور : عليك بسعد في باريس يخبرك أين الطريق ؟ واذا سأله : هل لك أولاد ؟ أو سأله : كم أجرك في اليوم ؟ لم يزد على أن يحيله إلى سعد في باريس فهو أعلم بالجواب ! ولا يبعد أن يكون أعضاء اللجنة الذين اختلفوا الى الأقاليم قد صادفوا شيئاً من هذه الأجوبة وعرفوا من دلالتها السياسية ماهو أدل وأجلى مما كانوا يقصدونه بالتحقيق والسؤال.

* * *

ولا ينبغي أن ننسى أن أناساً من الداعين الى مقاطعة اللجنة قد تشعبت بواعثهم ونياتهم فلم يكونوا جميعاً على نية الأمة في تأييد الوفد ورعاية حق نيابته أو صون كرامته عن مهانة التجاهل الذي قصدته الحكومة البريطانية ، فكان من اتخذوا المقاطعة اناس اتخذوها احباطاً لكل مفاوضة يجريها الوفد في الحاضر والمستقبل ، ومنهم خصوم له كانوا يرضون باليسير في حل القضية المصرية ولا يطمعون في استقلال تام ولا ناقص ، ولكنهم يصطنعون الغلو ويؤثرون التصعيب وتوسيع المسافة بين طرفي الاتفاق لاعتقادهم ان كل شرط يوضع للمفاوضة المقبلة انما هو عقبة في طريق الوفد دون غيره من الرجال الرسميين ، فان هؤلاء الرجال الرسميين لايلقون اعتمادهم كله على الثقة القوميـــة والمبادىء السياسية ، بل يلقون أكثر اعتمادهم على قوة الحكومة ، ومن ورائها قوة الاحتلال .

أما الوزراء الذين كانوا معروفين يومئذ باسم أصدقاء الوفد — وهم رشدي وعدلي وثروت — فقد أخذوا بالحيطة فلم يغضبوا الوفد ولم يغضبوا اللجنة ، وكتبوا في السابع من يناير خطاباً إلى سعد يقترحون فيه عليه أن يعود هو وأصحابه إلى القاهرة لمفاوضة اللورد ملنر بعد الوعود التي أفضى بها اليهم

ولا تخرج عن معنى البيان المتقدم ، فلما أجاب الوفد بامتناع ذلك لأن بيان ملنر يحصر الغرض من المفاوضة في الحكم الذاتي أجابوه بما أسلفناه من تفسير كلمة « الحكم الذاتي » كما جاءت في الصيغة الانجليزية . . . وقالوا إن اللورد ملنر لا يرى مانعاً من دخول الوفد المفاوضة على أساس الاستقلال التام ، وان كان هو لا يستطيع الجهر بهذا الأساس ولا يزال يرجو بعد تمام المفاوضة أن يحسن « للرأي العام الانجليزي » قبول ما ليس يقبله الآن .

وقد بسط سعد تفصيل رأيه في بيان رد به على التقرير الذي جاءه من لجنة الوفد المركزية مع علي ماهر بك ، وفيه يقول « بتاريخ الحادي والعشرين من يناير :

« . . . إننا لم نجد في بلاغ ملنر شيئاً يخالف التصريحات السابقة عليه إلا خلوه من لفظ الحماية وحسن اسلوبه . أما في الجوهر فقد وجدناه متفقاً معها تمام الاتفاق إذ هو مثلها يعتبر مصر تابعة لانكلترا ، ولجنة ملنر لجنة تحقيق : موقف المصريين معها موقف المجيب من المستجوب ، وغاية ابحاثها الوصول إلى وضع نظام حكومي في دائرة الحكم الذاتي . ونحن لا نعترف بشيء من ذلك ، فلا تبعية لانكلترا علينا ولا نعرف لهذه اللجنة سلطة التحقيق في بلادنا ، والغاية التي نسعى اليها هي التمتع بجميع حقنا في الاستقلال التام . نعم ان هذا البلاغ وسع مجال المناقشة ولكنه ضيق الغاية منها فجعلها وضع نظام حكومي في حدود الحكم الذاتي ، وبذلك هدم بيد ما بناه باليد الأخرى ، وزاد ان اشترط عدم ترتيب الالتزام على هذا التوسيع فحفظ بهذا الاشتراط لنفسه حرية العمل وهو تحديد الغاية الذي لا ينقل المسألة من مركزها ، فلا ترتفع به حماية بل تتأكد ، ولا يتم به استقلال بل يقل ، ولا يفيد إلا شيئاً واحداً وهو تسهيل مأمورية التحقيق على اللجنة . وما كان للمصريين أن يعرفوا لها هذه الصفة ولا أن يسهلوا لها هذه المأمورية . وأكبر ما تعطيه أو تشير باعطائه أقل من حقهم بكثير . زد على ذلك أنها جاءتهم رغم أنوفهم

وضد اجماعهم بأن استعملت كل وسائل الشدة معهم تمهيداً لوصولها وشكلت وزارة لم يرض الرأي العام بها .

« ان عودة الوفد أو بعض أعضائه على أثر هـذا البلاغ لم يخطر ببالنا للاعتبارات السالف ذكرها ، ولأن الانكليز لا يتأخرون ان يتخذوا منها حجة على فوز سياستهم ويبنون عليها كثيراً من الأقوال التي ينشرونها لتضليل الرأي العام في أوروبا عموماً وانكلترا خصوصاً . ربما كان يسهل علينا أن نتعرض لمثل هذا الخطر ونعجل لهم ذلك الفوز لو أنهم وعدونا بشيء في مقابلته وعداً صريحاً يصح الاعتماد عليه . ولـكنهم لم يفعلوا ، وليس لنا أن نتوهم أنهم سيفعلونه بعد عودتنا على غير وعد سابق . لو أنهم مع توسيع مجال المناقشة أطلقوا الغاية منهـا لصح لنا أن نتجشم أن نقنعهم بالبرهان الصادق والحجة الدامغة بصحة مطالبنا ، ولـكنهم حددوها بمادون مانطلب حتى في ذلك البلاغ الذي نشروه بقصد استرضائنا . فكان مثلهم في ذلك مثل بعض القوانين الألمانية القديمة التي كانت تقضي بسماع الشهود بعد الحكم في الدعوى ، ولهذا رأينا أن العودة ارتكاناً على البلاغ المذكور لا تـكون إلا عبثاً مقروناً بالخفة والمخاطرة . ويصح للانـكليز وغيرهم أن يقولوا إنه كفى أن يغير شكل التصريح وأن يؤتى ببعض العبارات الطلية في أن تغير الأمة المصرية بتمامها خطتها نحو اللجنة فتخرج من مقاطعتها إلى المفاوضة معها كلا ! إننا لم نبلغ إلى هذا الحد من البساطة والسذاجة : ان المسألة أكبر بكثير من أن يكون لاختلاف الصور والاشكال تأثير فيها . إننا نقبل العودة للمفاوضة على شرط أن تـكون بين متعادلين في حقوق المناقشة وطرفين كل منهما يمثل أمة ، وأن يكون الغرض منها الوصول إلى عقد معاهدة تضمن لمصر استقلالها التـام ولانجلترا مصالحها التي لا تتعارض مع هـــذا الاستقلال التام ، وأن تعترف الدول بهـذه المعاهدة وتسجل في عصبة الامم . فاذا صرح الانجليز بذلك رسمياً هنالك لا نتأخر عن العودة

لمباشرة المفاوضة متى ألغيت الأحكام العرفية وضمنت لنا العودة لمباشرة أعمالنا عند ما نريد . أما المفاوضة في أوروبا فنحن مستعدون لها مع لجنة ملنر أو غيرها ما دامت المناقشة لا يترتب على الدخول فيها التزام بشيء ما .
وما دام أن العبرة بما يتم عليه الاتفاق في حدود التفويض لنا ، فاذا كان الانكليز يرغبون حقيقة في ودنا وفي بناء علاقتهم على الاتفاق معنا فلا شيء أسهل عليهم من اتباع إحدى هاتين الطريقتين للوصول الى الغاية . وهم لابد أن يفهموا أن الأمة المصرية وصلت من اليقظة والانتباه ومعرفة حقوقها إلى درجة لاتركن معها الى الأقوال ولا تعتمد فيها الا على الأعمال ولا ترضى عن استقلالها التام بديلاً . نعم إن في قوتهم ارغامها على النظام الذي يريدون وضعه فيها ، وقد لا يبعد عليهم أن يحملوا كل الدول على الاعتراف بحمايتهم علينا . ولكن حقنا لا يضيع بهذا الارغام ولا بهذا الاعتراف . بل يبقى ثابتاً حياً ونبقى مستمرين على المطالبة به والسعي للحصول عليه ، واذا لم يكن في الحكومات الأجنبية الآن من يمد يد المساعدة الينا ففي شعوبها كثيرمن الأحرار يعطفون علينا وينتصرون لقضيتنا بأقلامهم وخطبهم ، وما يدرينا أن يظهر غداً المساعد لنا ؟ وللزمان تقلبات تجعل الحليف عدواً والعدوّ حليفاً . و لا يصح أن نسقط من حسابنا اتساع ملك بريطانيا وتباعد أطرافه واضطراب الأحوال في ممتلكاتها وجوارها وانتشار المبادىء الديمقراطية في العالم عموماً وفيها خصوصاً ، وتهديد حزب العمال لحكوماتها بالاستيلاء عليها وقربه من هذه الغاية يوماً فيوماً كما تؤيده الانتخابات الجزئية والاعتصابات التي كثر تواليها في هذه الأيام . كل هذا يجعلنا أن لا نغامر بحقنا وأن نبقى متشددين في التمسك به ومقاطعين للجنة التي حضرت رغم أنوفنا لحملنا على الرضاء بانقاصه حتى تعود خائبة فتعلم الامة الانجليزية ويعلم العالم أن مصر متحدة تمام الاتحاد على الوصول الى استقلالها التام ، وان إرادتها على ما تكره مخالف لشرف الوعود التي بذلتها انكلترا ومناقض للعهود التي

سجلتها وغير منطبق على المبادىء التي قبلتها ومكدر على الدوام لسلمها ومقلق لراحتها ، وان خير سياسة تتبعها هي أن تبر بوعودها وتتخذ من مصر حليفة صادقة لها لا تابعة نافرة منها تترقب الفرص دائماً للخروج عليها وتفضل الموت على الاستسلام لها . . . »

هذا بيان مفصل برأي سعد في احتمالات الحالة من جميع أطرافها ، ومنه نعلم لماذا كان على خلاف رأي الوزراء — الأصدقاء — في العودة إلى القاهرة لمفاوضة ملنر ، ونعلم أنه لم يكن يرفض المفاوضة إذا جرت في أوربا لأنها لا تكون هناك بمثابة تحقيق تجريه الدولة المتبوعة في بلاد رعاياها ، فضلاً عما فيها من اعتراف اللجنة بوكالة الوفد عن الشعب المصري ، وهي لا تجهل نصوص ذلك التوكيل ولا مطالب الشعب المحدودة فيه .

وبديه أن الوزراء — الأصدقاء — لم يكونوا لينتظروا لهم « دوراً » يقومون به قبل تمام المفاوضة بين الوفد ولجنة ملنر وانتهائها إلى صيغة محدودة يتفق عليها الطرفان أو يظهر منها على الأقل مبلغ استعداد الانجليز لاجابة المطالب الوطنية ، فأما قبل ذلك فليس في وسع الوزراء أن يفاوضوا اللجنة في تفصيلات الاتفاق بمعزل عن اجماع الأمة وموقف الوفد بباريس ولجنته المركزية بالقاهرة في وقت واحد ، ولو أنهم أقدموا على هذه المفاوضة العقيمة لخسروا الجانبين معاً وفشلوا في تقرير الاتفاق المطلوب لا محالة ، ورجعوا وحدهم بتبعة الفشل امام الأمة وامام الانجليز ، فهم لم يخطئوا في تقديرهم أن المفاوضة بين الوفد ولجنة ملنر لا بد أن تسبق كل « دور » يقومون به في هذه المرحلة ، ومن ثم اجتهدوا في اقناع سعد بالحضور إلى مصر أو بايفاد من ينوب عنه لمفاوضة اللجنة ، وكانوا متعجلين ولا شك فيما اقترحوه ، لأنه اقتراح أقل ما فيه أن يدل اللجنة الملنرية على تهافت المصريين وترامیهم على هذه الفرصة المدخولة ترامي المناضل الذي استنفد موارده الأخيرة وقنع بالتعلل والمغالطة ، وليس في شيء من هذا ما يغري اللجنة

بالتوسع في اجابة المطالب المصرية أو يرجح عندها أن تتوقع رفضاً لما تعرضه أياً كان الحل المعروض ، فلما تريث سعد ولم يقنعه تفسير العبارة الانجليزية ذلك التفسير الذي أسرع الوزراء إلى قبوله دار الكلام في ايفاد رسول من قبل اللجنة الى باريس لتمهيد المقابلة بينها وبين الوفد بعد عودتها من القاهرة .

وقد دارت مناقشة بين عدلي وسعد في تفسير العبارة الانجليزية وما احتوته من الاشارة المزعومة الى الأنظمة الدستورية فأعرب سعد عن شكوكه في خطاب الحادي عشر من فبراير الى عدلي باشا إذ يقول : « ... نعم ان ترجمتكم عبارة « Self Governing Institution » بالحكومة الدستورية هي الأصح ولكن صحة هذه الترجمة في نفسها لا تحمل على تعديل قرارنا لأن هناك أسبابا أخرى غيرها ، ولان ايرادها في المكان الذي وردت فيه من البلاغ مع عدم اقتضاء المقام لها بعد التصريح فيه بأن مأمورية اللجنة هي التي صورتها الحكومة ووافق عليها البرلمان يوقع في الذهن بأن المقصود بها هو المعنى الذي فهمناه . والقول بأن القصد منها انما هو ألا يكون الاتفاق الا مع حكومة دستورية لا يتفق في ظاهره مع كون هذه العبارة وردت على أنها نتيجة للتعاقد لا وسيلة له ، ومع ذلك فاذا كان القصد منها هو كما يؤكد جنابه من أن الحكومة الانكليزية لا يصح أن ترتبط بمعاهدة الا مع حكومة ذات نظام دستوري — لزم قبل كل شيء وضع هذا النظام لتشكيل حكومة دستورية تكون أهلاً للتعاقد على تحديد العلاقات بين مصر وانكلترا.»

ومن هذا الخطاب نفهم أن سعداً لم يأخذ بالتفسير كما جاء في حديث ملنر مع الوزراء ، ولكنه أراد أن يستفيد من مجاراة ملنر والوزراء على تفسيرهم بأن يمهد به لانشاء الحياة النيابية وقيام الحكومة الدستورية ، ويجس النبض لاستطلاع ما هنالك من النيات والخطط المرسومة ، فان جاء الدستور فذاك ، وإن لم يجيء لسبب من الأسباب فظهور ذلك السبب خير من كتمانه والموارية فيه .

قال سعد في خطابه المتقدم بعد ماأسلفناه : « ولا أخفي عليكم أن فكرة هذا النظام خطرت أول الأمر ببالنا على أنها الوسيلة القانونية لحل المسألة . لذلك نحن نوافق كل الموافقة عليها بل نحبذها ، والطريقة المثلى للوصول إلى هذه الغاية في رأينا هي أن يبدأ بتأليف وزارة من غير أعضاء الوفد موثوق بها ، ويكون البروجرام الذي تعلنه هذه الوزارة هو وضع ذلك النظام ثم المفاوضة مع الحكومة الانكليزية بغرض الوصول إلى وضع اتفاق يضمن استقلال مصر التام ومصالح انكلترا الخصوصية . ثم عرض ماتنتهي المفاوضة اليه على الهيئة النيابية التي تتألف بموجب ذلك النظام للتصديق . ومتى تم تشكيل الوزارة على هذا النحو وأعلنت بروجرامها على هذه الصيغة أو بما في معناها لانتردد نحن وزملاؤنا في العودة إلى مصر لمساعدتكم على القيام بمهمتكم لدى الأمة والسعي في أن تنتخب أعضاء لهذه الهيئة . إذا تم لكم أن تفعلوا ذلك خدمتم بلادكم أجل خدمة ، وخلدتم لكم في التاريخ أحسن الذكرى. »

وزاد الموضوع تفصيلاً بخطاب في اليوم التالي (١٢ فبراير) قال فيه : « إن الطريقة التي عرضناها فيما كتبناه لكم هي في اعتبارنا أمثل طريقة لحل العقدة الحاضرة ، لأنه من الطبيعي أن تجري مفاوضة مع هيئة رسمية موثوق بها خصوصاً من الأمة . وأن يصدق على ماتنتهي المفاوضة اليه من النواب الذين تختارهم لهذه الغاية ، وهي تقرب في ظننا من التي يظهر أن اللورد ملنر يدلي بها في محادثاته معكم وفيما أكد لكم من المقصود بعبارة : Sef Governing Institution التي أوردها في بلاغه . إن لم تكن هي بذاتها . ولهذا يغلب على ظننا أنه يهش لها ويعمل على تنفيذها ولا يصعب عليه أن يتضمن بروجرامكم عبارة الاستقلال التي أوضحناها فيما كتبناه لكم لأنها لاتربط غيركم . وهي فوق ذلك ضرورية جداً حتى لاتقابلكم الأمة بالنفور الذي تلاقي به كل وزارة لايكون السعي الى هذه الغاية أول قصدها

وأكبر همها ، نعم ان فيها مشقة عظيمة لكم ومسئولية كبرى عليكم ولكنها ليست فوق همتكم . وأنتم أهل لتحمل كل هذه المسئولية في خدمة بلادكم ، والوفد مستعد لأن يعمل مافي وسعه لتسهيلها عليكم ، ولهذا يرى أن يكون أعضاؤه خارجين عن هيئتكم حتى لايساء الظن في نزاهتهم وتبقى الثقة فيهم يستعينون بها في تأييدكم وتمهيد الطريق أمامكم . وبعد أن تتألف الهيئة الجديدة تحت رئاستكم ، وتعلن بروجرامها لايترددون في العودة ليكونوا قريبين منكم يعملون على تنوير الأفهام وصيانة الرأي العام من خطرات الأوهام ، التي لايقصد ذوو الأغراض الفاسدة من بثها فيه وتسليطها عليه الا ترويجاً لمقاصدهم الفاسدة وتحصيلاً لمصالحهم الباطلة ، ولايهمنا فيمن تختارونهم لمعاونتكم الا أن يكونوا محلاً لثقتكم وأهلاً لأن يتضامنوا معكم في تحمل تلك المسئولية الكبرى »

وقد أجاب عدلي بخطاب في الخامس والعشرين من فبراير قال فيه : « نعم اننا على رأيكم من أن وجود هيئة وزارة تعمل على تحقيق الأماني القومية وتثق بها الأمة في ذلك من أهم الأمور . وربما كانت الوسيلة القانونية الوحيدة للحصول على الغاية التي ننشدها . ولكننا نرى أيضاً أنه لايصح أن تستأثر هذه الهيئة بالمفاوضة وحدها وبوضع النظام الدستوري للبلاد ، بل يجب أن يكون هذا بالاشتراك مع الوفد ، وطريقة العمل في ذلك أن تعلن الوزارة حين تشكيلها أن برنامجها هو السعي للوصول الى اتفاق يوفق بين استقلال مصر والمصالح الانكليزية والأجنبية ووضع مشروع نظام دستوري للبلاد ثم تعهد المفاوضة لهيئة تضم بعضاً من أعضاء الوزارة ، وبعضاً من أعضاء الوفد » .

***

بعد هذه الرسائل المتبادلة بين سعد وعدلي انجلت سياسة سعد وسياسة الوزراء « الأصدقاء » مع لجنة ملنر . . . بل انجلت سياسة كل من الفريقين مع

الفريق الآخر . وأصبح في وسع الناظر الى ماوراء الظواهر أن يلمس النيات التي توحي الى كل فريق بسياسته ومقترحاته .

فسعد يريد حلاً للقضية المصرية لامغالطة فيه ، ويريد أن يترك للوزراء « الأصدقاء » ماهو للوزراء ، ويبقي للزعامة ماهو للزعامة . فليس عنده مايمنع أن تفاوض الوزارة الصديقة الانجليز متى ضمن سلامة المفاوضة وعرض النتيجة على الأمة . وهو لايريد أن تسيطر الحكومة على الرأي العام أو تعرض الوفد للانقسام . لأنها اذا أدت عملها مستقلة به بقي للوفد عمل آخر عند عرض النتيجة على الهيئة النيابية الممثلة للأمة ، ولا بأس في أن يقوم به يومئذ متفقاً مع الوزارة ، لأن المرجع في جميع ذلك الى ميدان الانتخاب الذي يجوز لأعضاء الوزارة كما يجوز لأعضاء الوفد أن ينزلوا اليه .

أما سياسة عدلي فهي قبول الوزارة مع التزام الخطة التي جرى عليها هو وزملاؤه من بداية الحركة الوطنية ، وهي خطة الانتفاع بنفوذ سعد والاحتراس منه في وقت واحد . أو هي اشراك الوفد في التبعة حذراً من رقابته وتعقيبه إذا استقل الوزراء بالمفاوضة والاتفاق على القضية العامة ! وهذه سياسة هي أدنى إلى العداوة منها الى الصداقة وخلوص النية . فهم لايريدون أن يدعوا سعداً حراً في عمل واحد ، ولا يعنيهم إلا أن يشركوه معهم في التبعة ويسوقوه حيث انساقوا ويقطعوا عليه سبيل التعقيب والملاحظة ويقدموه أمامهم خطوة خطوة ليحموا ظهورهم ويحفظوا لأنفسهم طريق الرجعة . وكلما استطاعوا أن يهونوا عليه قبول ما قبلوه أسرعوا إلى محاولة اقناعه لأنهم لا يخسرون شيئاً وإنما هو الخاسر عند الجمهور ان قبل !! بل لعلهم يكسبون أن يقنعوا الناس كما أقنعوا أنفسهم بأنهم كانوا على صواب في قبول الحماية ، وأن الأمة لن تنال بالثورة أو بغير الثورة وبالزعامة أو بغير الزعامة ـ أكثر مما قبلوه .

لحسنوا لسعد أن يعود إلى مصر ويرضى بمغالطة نفسه ومغالطة الأمة في

الألفاظ التي لا تسمح بالمغالطة . ثم حسنوا له أن يشترك بفريق من أعضاء الوفد في هيئة المفاوضة ليدخلوه في التبعة وهم قابضون على زمام الحكومة ، ومن قبل ذلك رحبوا في أيام الحرب العظمى بدخوله معهم في الوزارة ليعترف بالحماية كما اعترفوا بها ، ونظروا في ذلك الى أنفسهم غير ناظرين الى البلد الذي كان يجوز أن يهيب بسعد أو يهيب سعد به الى بلوغ مالم يبلغوا من استقلال وحرية ، وأبوا بعد الهدنة أن يسافروا إلا إذا سافر هو يوم جاءهم الاذن بالسفر الى العاصمة البريطانية ، وكل ماصنعوه بعد ذلك في مفاوضات ملنر وكرزون مطرد مع هذه النية ومنبعث من هذه النية ، وهي أن يقاسموا سعداً في كل ما يدركه وأن يشركوه معهم في كل ماوقعوا فيه ، وأن لا يتركوه حراً في فرصة من الفرص ليطلب فوق ماطلبوه وينال فوق ماعسى أن ينالوه.

وهي خطة حافظ الوزراء « الأصدقاء » عليها أدق محافظة ، ولن يتأتى لهم أن يتبعوها على نمط واحد بغير تفاهم وممالأة ، ولن يقع التفاهم عليها مع الصداقة وخلوص النية ، وسواء حسنت نتائجها أو ساءت فهذا الذي قصدوه بما بذلوا من مساعدة أو نصيحة ، وعلى حسب هذا القصد يكال لهم العذر أو الملام .

***

وقفت مسألة الوزارة التي دار الكلام عليها في الرسائل السابقة لأن اللورد ملنر لم يستحسنها عند ما فاتحه عدلي فيها ، وتعلل بقوله « إن الفكرة لا بأس بها . ولكني لا أرى من المصلحة تغيير الوزارة الآن ، لأنه إذا شكلت وزارة مهمتها المفاوضة فربما اعترض هذه صعوبات يكون من نتائجها سقوط الوزارة . على أن أعضاءها — وهم الذين سيكون عليهم المعول في إدارة البلاد — يجب أن لا يكونوا عرضة للتخلي عن خدمة البلاد بمجرد اشكال يمكن أن يحل فيما بعد .

فقال عدلي : « لم يبق إذن سوى حل واحد وهو أن تتفاوضوا مع الوفد»

وحوالى هذا الوقت ختمت لجنة ملنر أعمالها في مصر وأصدرت في السادس من شهر مارس بياناً رسمياً قالت فيه إنها أنجزت بحوثها وأجلت عملها الباقي إلى أن تجتمع بلندن بعد عيد الفصح لتحضير تقريرها ، وذهب رئيسها في رحلة إلى فلسطين مكث فيها نحو أسبوعين ثم عاد إلى الاسكندرية في السادس والعشرين ، وقفل منها إلى بلاده .

***

أما الحالة في الفترة التي قضتها اللجنة بمصر فخلاصتها أنها أسفرت عن فشل السياسة البريطانية في التفرقة بين الوفد والأمة ، وعن نجاح الحركة الوطنية في زعزعة الحماية التي كان الضعفاء يحسبونها قضاء مبرماً لا يدفعه دافع ، ولاح من كلام الصحف المشهورة بنزعتها الاستعمارية عقب رجوع لجنة ملنر من مصر أن الحكومة البريطانية لم تجد بداً من التفكير في الغاء الحماية ، فصرح بعضها — ومنها الديلي ميل — بما يفيد تلك النية .

ولقد لمست الأمة المصرية قوة اجماعها بيديها في أيام اللجنة الملنرية ، وشعرت باستقلالها حقيقة ماثلة في ضميرها وان جحدته المظاهر الرسمية ، فصمدت على التفاؤل والاطمئنان إلى المستقبل غير حافلة بما بدا من ضعف الأعضاء الوفديين الذين تراجعوا على أثر ما اصطدموا به من اعتراف الدول جميعاً بالحماية ، وأعان المصريين على تحدي هذا الاجماع أنهم رأوا مؤتمراً كالمؤتمر الأمريكي يرفض معاهدة فرسايل ، فشعروا بان اجماع الدول على توقيعها ليس بالسد المنيع الذي يستعصي اختراقه ويحق عليهم اليأس من تداعيه يوماً بعد يوم كلما تبدلت أطوار الشعوب وعلاقات الحكومات .

وظل النمرر مستحكماً بين الحكام العسكريين والأمة المصرية في ابان زيارة اللجنة الملنرية . وكانما كان يهم هؤلاء الحكام العسكريين أن يوقعوا في اخلاد المصريين ان حضور اللجنة إلى هذا البلد لا يعني أن الدولة البريطانية تبالي بشعورهم وتكترث لرفضهم أو قبولهم . فدأبوا على الغطرسة والعناد

وعز عليهم أن يغيروا ما عودوا الناس من سطوة وارهاب . ولولا قليل من الحرية في نشر بعض الآراء لظلت الحالة كما كانت عليه قبل حضور اللجنة بلا اختلاف .

وزاد الجو اكفهراراً لجاج حكومة السودان في مشروعات الري والزراعة وهي المشروعات التي ترمي الى بناء خزان على النيل الأزرق وخزان آخر على النيل الأبيض واستدراج الحكومة المصرية الى القيام بتكاليف هذه المشروعات ، ليستفيد منها أصحاب الأموال في انجلترا ، ويستعينوا بها على اصلاح الأرضين الواسعة وزرع القطن الذي يزاحم قطن مصر ولا ينتفع به أهل السودان . فبلغ الحنق من هذه المشروعات أقصاه ، وساء تأويل كل ما يقال وكل ما يراد في هذا الباب ، وتعرضت حياة وزيرين مصريين من رجال الهندسة والري — وهما حسين سري باشا ومحمد شفيق باشا — للخطر من جراء البحث فيها ، إذ ألقى بعض الشبان على كل منهما قنبلة في طريقه ، واتفقت الحادثتان معاً في أثناء زيارة اللجنة الملنرية ، فدلتا على اكفهرار الجو أثناء زيارتها أيما اكفهرار .

المفاوضة في لندن

بعدأ خذ ورد قبل عدلي باشا أن يقدم موعد سفره الى باريس إجابة لطلب سعد في العشرين من شهر مارس .

ولم تكن هـــذه الدعوة ابتغاء الوساطة في لقاء بين الوفد واللجنة كما أشاع بعضهم في تلك الأيام . فقد كان ملنر في الشرق حتى ذلك اليوم ، وكان محتملاً أن يمر بباريس عند عودته خلال ذلك الأسبوع ، قبل ذهاب عدلي الى باريس على أي تقدير .

وانما دعاه سعد لأنه أراد أن يعرف بالمحادثة ما لا يعرف بالمراسـلة ، وأن يطلع على الحقيقة قبل أن يبت بالرأي الحاسم في مسألة اللجنة ، عن يقين لا تشوبه الظنون .

وهنا بدرت من عدلي بادرة جديدة من البوادر التي لا تني تدل على نيات الوزراء « الأصدقاء » فيما يتخذون من علاقة بسعد خاصة وبالوفد عامة ، فلما أبرق سعد الى عدلي يرجوه « تقديم موعد حضوره الى باريس بقدر المستطاع » كان هم عدلي الأول أن يتمسك على سعد وعلى الوفد بوثيقة مفصلة قبل أن يجيب هذه الدعوة ! .. فأبرق اليه يقول انه « قبل تعيين ميعاد السفر يكون سعيداً لو تسلم خطاباً تفصيليا منـكم » ... وليس هذا مسلك تعاون خالص ولـكنه مسلك تقييد بالأسانيد المـكتوبة ... قد يكون فيه مصلحة لعـدلي ولـكن لا مصلحة فيـــه للقضية المصرية ولا للمساعي المنتظرة في المستقبل . فان القضية المصرية لاتستفيد من وثيقة يبسط فيها الوفد أغراضه المفصلة قبـل الاطلاع على فحوى الحالة كلها من محادثة عدلي والموازنة بين المعلومات الأخرى .

لقد كان عدلي ينتظر من الوفد خطاباً « مفصلاً » يكشف فيه نياته نحو

اللجنة ونحو مستقبل المفاوضة ان كانت هناك مفاوضة . فأي مصلحة وطنية في كشف هذه النيات ؟ ولماذا هذا الحرص على تقييد الوفد بخطة مفصلة قبل تعيين موعد السفر » ؟ ليس في ذلك الا أنه دليل على بواطن السرائر وعلى الفرق بين مسلك المعاونة الخالصة ومسلك التمسك بالوثائق والقيود كما يتمسك الخصوم .

وغني عن القول أن سعداً لم يجب هذا الطلب الغريب ، ولكنه كرر الرجاء على عدلي بالاسراع في السفر « لتبادل الآراء » .

فبرح الاسكندرية في السادس عشر من أبريل ، ووصل الى باريس في الثاني والعشرين منه ، وفي هذا دليل على أن الغرض الأول من دعوته لم يكن هو السعي في تدبير مقابلة أو تدبير مصادفة للقاء بين الوفد وأعضاء اللجنة الملنرية أثناء اجتيازهم بالعاصمة الفرنسية ، وانما كان الغرض الأكبر منه استيفاء المعلومات التي ينبني عليها رسم الخطة التالية بعد تجربة اللجنة في البلاد المصرية .

أما اللورد ملنر فقد عاد من مصر وهو يعتقد أن مفاوضة الوفد أمر لا محيص منه قبل تقرير النظام الذي يوصي الحكومة البريطانية باتباعه ، لأنه اذا فرض نظامه فرضاً على الأمة المصرية قابلته لامحالة بالنفور والمقاومة وضاعت المنح التي لعله يوصي بها هدراً في تيار هذه المقاومة ، فلاهو احتفظ بها للمساومة والأخذ والعطاء ولا هو أرضى الأمة المصرية ، ولا هو جرى على سنة تقرير المصير التي يهم الدولة البريطانية أن تجري عليها بعد شيوعها على الألسنة في أثناء مؤتمر الصلح ، والتحدث بمبادىء الرئيس ويلسون ، وقيام عصبة الأمم الجديدة بما لها من حق الاشراف على الوصاية والانتداب وما اليهما من العلاقات بين الدول القويه والأمم التي لا تملك استقلالها وسيادتها . وخير للحكومة البريطانية أن تعامل مصر على أساس التعاهد والاتفاق من أن تحسبها غنيمة مملوكة تدخل في حساب المقايضات والمنافسات بين الدول الاستعمارية . فان معاملة مصر على هذا الأساس تخرج بها من حساب

المقايضات والمنافسات وتحفظ لبريطانيا العظمى سمعة الديمقراطية وحسن العلاقة بينها وبين الشعوب العزلاء المطالبة بحقوق الحرية .

ورأى اللورد ملنر أنه لو أهمل الوفد المصري كل الاهمال ومضى في وضع تقريره بغير اكتراث به ولا رجوع اليه لأوجب على الوفد خطة المقاومة وعلى الأمة أن تجاريه في هذه الخطة ، وقطع الرجاء في أعضائه « المعتدلين » والمتطرفين على السواء فلا ينشط منهم أحد - بعد اهمالهم أجمعين - لترويج المقترحات المعروضة على الأمة وجلب الأنصار اليها ، ولو وافقته تلك المقترحات.

ثم ما العمل في الوزارة التي تبرم المعاهدة وتستفتي فيها الأمة ؟ أيؤلفها الانجليز من المنبوذين الذين لامطمع لهم في أنصار كثيرين أو قليلين ؟ ان فعلوا ذلك فرفض المعاهدة محقق بغير جدوى ، وقد يجر ذلك إلى مجافاة « الوزراء الأصدقاء » أيضا والجائهم مختارين أو غير مختارين إلى مسايرة الوفد والاجماع ، والوقوف من المقترحات موقف المعارضة أو الاعراض .

أما إن كان الانجليز يؤلفون الوزارة من عدلي ورشدي وأصحابهما فهل يرجو اللورد ملنر منهما أن يقبلا تأليفها بمعزل عن الوفد كله دون أن يطمعا في تأييده أو تأييد فريق من أعضائه ؟ انهما لا يقدمان على ذلك كما يعلم اللورد ملنر ، وخير ما يرجوه منهما أن ينتظرا حتى تكون هناك مفاوضات مع الوفد ويكون هناك أمل في استمالة بعض الأعضاء الموافقين على المقترحات ، فهما يقدمان حينئذ على تأليف الوزارة بتأييد من أولئك الأعضاء .

فكل عمل كان يعمله ملنر قبل مفاوضة الوفد عبث .

عبث أن يلقي إلى الأمة بمقترحات يقاطعها الوفد بالاجماع وهو معذور لديها ولدى جميع المنصفين.

وعبث أن يسلم المقترحات إلى وزارة منبوذة تجنى عليها من البداية .

وعبث أن يطمع في قيام وزارة عدلية تناصب الوفد العداء ولا تعتمد من اعضائه على أحد .

فمفاوضة الوفد هي الطريق الوحيد الذي لا طريق غيره ، وعلى هذه العزيمة عاد ملنر من القاهرة بغير جدال . فلا اعتداد بما قيل يومئذ عن وساطة الوسطاء وكياسة الاكياس الذين جذبوا اللورد ملنر الى مفاوضة الوفد على غير قصد منه ولا ارتياح ، ولا يزالون ينقذون سعداً من الورطات كلما احتاج الأمر الى وساطة او كياسة !

غير أن اللورد ملنر يعلم أنْ سعداً يرفض المفاوضة مع لجنة يقال انها لجنة تحقيق تبحث عن شكايات المصريين وتنظر في تنظيم الحماية ، ولكنه يفاوضها على اعتباره وكيلاً عن الأمة يطلب لها الاستقلال التام ويسعى في الغاء الحماية . فلابد من تمهيد يصحح الأمور وينفي عن المفاوضة صبغة الاعتراف بالحماية والخروج عن حدود التوكيل ، ولهذا أوعزت الحكومة البريطانية إلى أحد النواب أن يلقي سؤالاً في نحو منتصف شهر مايو يقول فيه : « هل صحيح أن لجنة اللورد ملنر قد ذهبت الى مصر لتثبيت الحماية البريطانية عليها ومن أجل ذاك كان معقولاً أن يحفل المصريون منها ؟ » فأجابه مستر بونارلو قائلاً : « كلا لم يكن هناك شيء من ذاك ، ولكن اللجنة قصدت الى مصر لتشير بأحسن النظم الصالحة لحكم البلاد .»

وفي تلك الجلسة بعينها الق مستر كنورثي سؤالاً في هذا الموضوع فقال مستر بونارلو جواباً عليه : « لو كان الممثلون المصريون على استعداد للمناقشة في الضمانات المعقولة الكافية لصيانة المصالح البريطانية فيما يتعلق بقناة السويس والمصالح التجارية والمالية مقابلة لوعد بريطانيا العظمى باحترام استقلال مصر لكانوا اغتنموا فرصة بلاغ اللورد ملنر الذي نص على اطلاق حدود المناقشة .»

وقد سأل المستر كنورثي بعد ذلك : « هل من الممكن مع هذا أن يفتح باب المناقشة من جديد حتى يتيسر الوقوف على رأي هؤلاء السادة المصريين في الاتفاق الذي سيعقد بين البلدين ؟ »

فقال مستر بونارلو : « اني على يقين من أن كل مناقشة يكون من ورائها نتيجة مرضية تقبل بلا ابطاء . ولكن يجب أن تقدر الحكومة فائدة هذه المناقشة والنتائج التي تنتظر من ورائها.»

وقابل سعد هذه التصريحات بما يناسبها فقال لمراسل صحيفة الجورنال حين سأله في هذا الصدد : « لا أنكر قيمة هذه التصريحات ولا انكر أن فيها ما يقرب المسافة بين وجهة النظر الانجليزية ووجهة النظر المصرية على شريطة أن يصاحبها مايجعلنا نترقب لها نتائج فعلية ، ومن الصعب مع هذا أن يعرف الآن ماتراه مصر في هذه التصريحات . اذ يجب أن لا يعزب عن الذهن ان انجلترا عدلت أخيراً بمحض ارادتها وبغير استشارتنا نظام وراثة العرش بمصر ، وليس هذا بخير السبل للتقريب بين البلدين بأواصر الثقة والمودة وانما تكسب مودة المصريين وثقتهم بالاعتراف باستقلالهم والكف عن التعرض لخاصة شئونهم.»

ثم قال سعد : « إنه لا يوافق مستر بونارلو على قوله إن المصريين ضيعوا فرصة المناقشة مع لورد ملنر » وأضاف الى ذلك انهم لم يتلقوا دعوة من لورد ملنر للمفاوضة باعتبارهم ممثلين للأمة المصرية ، ثم سأله المراسل : هل هو على استعداد للمفاوضة على أساس اعطاء الضمانات المعقولة لمصالح انجلترا في قناة السويس ومصالحها التجارية والمالية إذا هي وفت بعهودها ؟ فقال : « اننا مستعدون لاعطاء كل الضمانات المعقولة للتوفيق بين مصالح انجلترا واستقلال مصر ، ولانرفض الدخول في المفاوضات اللازمة باعتبارنا وكلاء الأمة المصرية إذا كان من وراء ذلك الوصول الى هذه النتيجة »

وعقب ذلك بأيام وصل الى باريس مستر سسل هيرست أحد زملاء

ملنر لدعوة الوفد الى الاجتماع باللجنة في لندن للمناقشة في قواعد الاتفاق بين مصر وبريطانيا العظمى ، ففضل الوفد — كما جاء في رسالة سعد الى لجنة الوفد المركزية بالقاهرة — أن ينيب عنه محمد محمود باشا وعبدالعزيز فهمي بك وعلي ماهر بك في السفر الى لندن لاستطلاع الحالة والتحقق من استعداد بريطانيا العظمى نحو استقلال مصر قبل الانتقال بهيئته الكاملة الى العاصمة الانجليزية . وقد لقي هؤلاء الأعضاء اللورد ملنر فذكر لهم أن انجلترا تعترف باستقلال مصر التام إذا هي ضمنت مصالحها الخاصة وانتهت من المفاوضة الى هذه النتيجة ، فكتبوا الى سعد بما سمعوه وشفعوا ذلك باستحسان حضور الوفد كله الى لندن للبدء في المفاوضة ، فلبى الدعوة وأبرق إلى لجنة الوفد المركزية بالقاهرة يعلن للأمة اعتزام السفر في الخامس من شهر يونيه عسى أن يصلوا بالمفاوضات إلى حل مرضي « مستمدين القوة من اتحاد الأمة وحكمة أبنائها ، والحجة من وضوح الحق والمعونة من الله ناصر الضعفاء.»

ولسنا نعرف مبلغ ما كان يرجوه سعد للقضية المصرية من وراء هذه المفاوضة ، ولكنه لم يكن مستطيعاً أن يرفضها دون أن يعرض الوفد للانشقاق والتنازع ويهيء للمغرضين أسباب اتهامه بتضييع الفرص وسوء السياسة ، والخوف من مواجهة الحقيقة التي اضطلع بها دون أن يعتمد على وسيلة أخرى مضمونة الفلاح والجدوى . وهو لو رفض المفاوضة مكتفياً بنشر الدعوة بين الشعوب الأوربية لم يعدم هنالك من يلقي عليه اللوم ويبريء بريطانيا العظمى من التهمة ، لأنها مهدت له سبيل التفاهم والمناقشة الحرة فأعرض هو عنها وأشفق على نفسه وعلى أمته من مناقشتها ومساجلتها ! ! وفي وسعه أن يعود إلى نشر الدعوة متى احتاج اليها يوم ينجلي سوء النية من جانب السياسة البريطانية ، وينجلي عذر المصريين في رفض مفاوضتها بعد الاستجابة اليها . ولكن ليس في وسعه أن يقنع الناس جميعاً بفشل المفاوضة قبل الدخول فيها ، ولا أن يمنع الفتنة أن تدب دبيبها بين أعضاء الوفد ، ومنهم من ودَّ لو

رجع سعد الى القاهرة وقبل نصيحة « الوزراء الأصدقاء » حين زينوا له مفاوضة اللجنة الملنرية قبل رجوعها الى بلادها ، فاذا رفض مفاوضتها في هذه المرة وأغلق باب المفاوضة اغلاقاً لارجعة فيه فماذا ينتظرون وعلام يصبرون ؟

ومن العجز أن يتهم الانسان نفسه ويتهم قومه بالخوف من المناقشة لاظهار حقهم واثبات مطالبهم . فاذا كان مقدوراً للوفد أن يختلف لامناص نخير للأمة المصرية أن يختلف بعــــد المفاوضة من أن يختلف قبلها ، لأن الخلاف يومئذ يكون على أمور مذكورة مسطورة تظهر من ورائها النيات والدعاوى ويسهل الدفاع عنها وبيان وجه القوة والضعف في جانبيها ، ولـكن الخلاف قبل المفاوضة انما تقوم به حجة من يقبلونها وتسقط به حجة من يرفضونها ، ويتاح لمن يشاء أن يتهم الرافضين بالعبث والتعنت واهمـال الوسائل المعروضة ، لأسباب مبهمة أو لغير سبب على الاطلاق .

وقد وازن سعد بين جميع الدواعي والموانع فاستقر رأيه على اجابة الدعوة واعتزم السفر ووصل الى لندن في مساء الخامس من شهر يونية ومعه زملاؤه . فاستقبلهم المصريون هناك أحسن استقبال . وتمت المقابلة الأولى بينهم وبين لجنة ملنر في اليوم السابع فقام بالتعريف بين الفريقين عدلي باشا الذي كان قد سبق أعضاء الوفد الى العاصمة الانجليزية . وبدأت المفاوضة في اليوم التاسع ، فبسط اللورد ملنر غرض الحكومة البريطانية منها وهو عقد اتفاق ودي بين الأمتين الانجليزية والمصرية تعترف فيه باستقلال مصر وتطمئن به الى الضمانات الضرورية لمصالحها ومصالح الأجانب واستقرار النظام والسكينة ، ومن هذه الضمانات إقامة حامية عسكرية في أماكن يقررها الخبراء وابداء الرأي في التشريع الذي يمس الأجانب الى أن ينزلوا لبريطانيا العظمى عن امتيازاتهم التي تعوق استقلال البلاد ، وتوطيد حكومة ملكية دستورية ينص عليها في المعاهدة .

ثم دارت المناقشة بجلسة أخرى في مسألة المستشارين الانجليز وغيرها من المسائل التي تلحق بها ، وكان وكلاء الوفد في جلسات المناقشة رئيسه ومحمد محمود باشا وأحمدلطفي السيد بك ، ووكيلا اللجنة الملنرية رئيسها ومستر رنل رود ، ويحضر عدلي باشا الاجتماعات برضى من الطرفين .

ولا نطيل في سرد التفصيلات ، فالخلاصة أن البحث انتهى منتصف شهر يوليو الى تدوين كلا الطرفين مذكراته بما فهمه كلاهما من نتائج المناقشات السابقة . فاشتملت مذكرة اللجنة الملنرية على ما يأتي :

« استبدال الحالة الحاضرة بمعاهدة تحالف دائم بين بريطانيا العظمى ومصر يشترط فيها :

« أولاً » تتعهد بريطانيا العظمى بضمان سلامة مصر واستقلالها باعتبارها دولة ملكية ذات أنظمة دستورية .

« ثانياً » تتعهد مصر من جهتها بان لا تعقد معاهدة سياسية مامع دولة أخرى بغير موافقة بريطانيا العظمى .

« ثالثاً » نظراً للتبعة التي أخذتها بريطانيا العظمى على عاتقها في المادة السابقة و نظراً لما لبريطانيا العظمى من المصلحة الخاصة في حماية المواصلات في أملاكها بالشرق والشرق الأقصى تمنح مصر بريطانيا حق ابقاء قوة عسكرية على الارض المصرية واستخدام الموانيء والمطارات المصرية لضمان الدفاع عن مصر وحماية مواصلات بريطانيا العظمى مع تلك الاملاك . أما الموضع أو المواضع التي تعسكر فيها الجنود فتعين في المعاهدة .

« رابعاً » توافق مصر على تعيين مستشار مالي بالاتفاق مع حكومة جلالة الملك تعهد اليه جميع السلطات التي لأعضاء صندوق الدين الآن لحماية حملة الاسناد المصرية ، ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية لكل أمر آخر ترغب في استشارته فيه .

« خامساً » تتعهد بريطانيا بمساعدة مصر في تحرير نفسها من القيود التي تقيد حريتها في التشريع والادارة بسبب الامتيازات والضمانات التي يتمتع بها الأجانب في مصر . وأن تساعدها في إقامة نظام يكون من شأنه تطبيق القانون المصري على المصريين والأجانب على حد سواء .

« سادساً » نظراً لتخلي الدول الأجنبية عن الامتيازات الخاصة التي يتمتع بها رعاياها حتى الآن ، ولضرورة تأمين تلك الدول على أن حقوق الأجانب المشروعة ستحترم معهذا ، تمنح مصر بريطانيا العظمى حق التدخل بواسطة معتمدها في مصر لتوقف تنفيذ أي قانون يخالف حقوق الأجانب المشروعة أو يخالف المتبع في البلاد المتمدنة . وإذا ادعت الحكومة المصرية في حالة من الحالات أن حق التدخل هـذا استخدم استخداماً لاينطبق على العقل فيصح عرض الأمر على عصبة الأمم .

« سابعاً » يبقى نظام المحاكم المختلطة أو أي نظام آخر مساوٍ له يحل محله ويوسع بحيث يتناول القضايا الجنائيـــة وجميع القضايا الأخرى التي تمس الأجانب فى مصر .

« ثامناً » توافق مصر على تعيين موظف بريطاني في وزارة الحقانيـة بالاتفاق مع حكومة جلالة الملك ، يكون له مركز وسلطة تكفي لتمكينه من ضمان تنفيذ القانون تنفيذاً عادلاً فيما له مساس بالأجانب

« تاسعاً » ترضى حكومة جلالة الملك بأن تأخذ على عاتقها تمثيل مصر في أية دولة لايعين فيها معتمد مصر ، ولـكن مصر لاتعهد بتمثيلها على هذا النحو إلى أية دولة غير بريطانيا العظمى .

« عاشراً » تعترف الحكومة المصرية بأن لمركز المعتمد البريطاني في مصر صفة خاصة ؛ وأنه باعتباره ممثل دولة حليفة تـكون له الأولوية على جميع المعتمدين الآخرين .

« حادي عشر » يسوى مركز من عدا المذكور في المواد السابقة من الموظفين البريطانيين والأجانب باتفاق خاص يعقد بين الحكومتين البريطانية والمصرية يعد جزءاً من الاتفاق الذي يعقد بينهما.»

***

وظاهر من هذا المشروع أنه لم يخرج بمصر عن الحماية الصريحة في أضيق حدودها ، وأن اللجنة لم تتقرب به خطوة واحدة الى موقف المصريين ولم تزد على أن جمعت فيه ماتريده بريطانيا العظمى بحذافيره إلى أقصى مداه ، وليس فيه شيء يصح أن يقال إنه كان موضع تفاهم واتفاق بين المندوبين الانجليز والمندوبين المصريين ، لأنه دوّن المطالب من جانب واحد ولم يتزحزح فيها قيد أنملة إلى جانب المطالب الأخرى.

أما مذكرة الوفد التي أرسلها بعد وصول هذه المذكرة اليه بيوم واحد فقد لاحظ فيها الرغبة الصحيحة في الاتفاق ولم ينس حدود وكالته التي يجب عليه التزامها . وقد صدرها سعد بكتاب قال فيه :

« . . . . . إني أبادر فأعرض على فخامتكم طي هذا مشروع اتفاق يحوي النقط التي جرت المناقشة بشأنها في أحاديثنا ، وهي النقط التي يلوح لي أنكم تقبلونها » . . .

« ونحن نعتقد أن هذا المشروع — بالصفة التي هو عليها — من شأنه أن يرضي الطرفين . فعلى هذه القواعد يمكننا أن نضع دعائم صداقة متينة ، وتعاون عماده الاخلاص بين الشعبين الانجليزي والمصري . ومن المتفق عليه بيننا أن النقط التي لم تبحث بعد تكون موضوع اتفاق يعقد فيما بعد»

ثم قال : « ولي الثقة التامة بأن أعمالنا التي توليتم رئاستها بتلك الكياسة يمكن أن تنتهي قريباً بحيث يتيسر لي السفر إلى شاتل وفيشي قبل فصل الخريف للاستشفاء الذي لابد منه لصحتي على مايظهر.»

وأتبع ذلك بالمذكرة وهذه ترجمتها :

« أولا » تعترف بريطانيا العظمى باستقلال مصر . وتنتهي الحماية التى أعلنتها بريطانيا العظمى على مصر والإحتلال العسكري البريطاني . وبهذا تسترد مصر كامل سيادتها الداخليــة والخارجية وتؤلف دولة ملـكية ذات نظام دستوري .

« ثانياً » تسحب بريطانيا العظمى جنودها من الأرض المصرية في مدة . . . ابتداء من وقت نفاذ المعاهدة الحالية .

« ثالثاً » تتعهد الحكومة المصرية بأنها عند استخدام حقها في الاستغناء عن خدمات الموظفين الانجليز تعامل هؤلاء الموظفين المعاملة الممتازة التالية : فيما عدا الاقالة لبلوغ نهاية سن الخدمة أو عدم القدرة على العمل أو الأحكام التأديبية أو انتهاء مدة التعاقد والاستخدام ـــ يمنح الموظف الذي يقال من الخدمة تعويضاً إضافياً مقداره مرتب شهر عن كل سنة من سني خدمته . وتتناول هذه المعاملة الممتازة الموظفين الذين يتركون خدمة الحكومة المصرية من تلقاء أنفسهم في بحر سنة من نفاذ هذه المعاهدة .

« رابعاً » لتخفيف وطأة نظام الامتيازات الى حين إلغائها تقبل مصر أن تستخدم بريطانيا باسم الدول حقوق الامتيازات التي لهذه الدول الآن ويكون ذلك بالصفة الآتية :

« آ » تكون الاضافات والتعديلات في النظام القضائي المختلط معلقة على موافقة بريطانيا العظمى .

« ب » جميع القوانين الأخرى التي لا يمكن أن تسري الآن على الأجانب المتمتعين بالامتيازات إلا بعــد موافقة الدول أو مداولة الجمعية التشريعية للمحكمة المختلطة أو جمعيتها العمومية تصير نافذة عليهم بموجب قرار يسن لذلك . إلا إذا عارضت الحـكومة البريطانية في ذلك ، وتبلغ هذه المعارضة

لوزير الخارجية المصرية في مدة . . . . من نشر القرار في الجريدة الرسمية .
ولا تكون المعارضة إلا فيما يحتويه القانون من أمور لا مثيل لها في أي تشريع من تشريعات الدول المتمتعة بالامتيازات ، أو إذا كان القانون خاصاً بضرائب وكان في هذه الضرائب إجحاف بالأجانب دون الوطنيين .

وفي حالة اختلاف الحكومتين على أحقية هذه المعارضة يكون لمصر أن تعرض المسألة على عصبة الأمم للبت فيها.

« خامساً » في حالة إلغاء محاكم القنصليات واحالة النظر في الجرائم والجنح التي يرتكبها الأجانب إلى المحاكم المختلطة توافق مصر على تعيين أحد رجال القضاء البريطانيين في مركز النائب العام لدى المحاكم المختلطة .

« سادساً » تقر الحكومة البريطانية بأنها على استعداد لأن تنظر مع الحكومة المصرية بعد خمس عشرة سنة في مسألة إبطال تقييد سيادة الحكومة المصرية الداخلية الناشيء من الامتيازات التشريعية والقضائية التي للأجانب وتحفظ مصر لنفسها الحق عند الاقتضاء في عرض هذه المسألة على عصبة الأمم بعد مضي المدة المتقدمة.»

« سابعاً » في حالة إلغاء لجنة الدين العمومي تعين مصر موظفاً سامياً تقترحه بريطانيا العظمى وتكون له الاختصاصات الحالية التي للجنة الدين . ويكون الموظف السامي المذكور تحت تصرف الحكومة المصرية لكل الاستشارات أو المهمات التي ترى تكليفه بها في المسائل المالية .

« ثامناً » للحكومة البريطانية — إذا رأت ضرورة — أن تنشيء على نفقتها نقطة عسكرية على الضفة الاسيوية لقناة السويس للاشتراك في دفع أي اعتداء أجنبي يحتمل حدوثه على القناة . وتعين حدود هذه النقطة فيما بعد بواسطة لجنة من خبراء حربيين يعين كل فريق نصفهم . ومن المتفق عليه أن اقامة هذه النقطة لا يخول بريطانيا أي حق للتدخل في شئون مصر ولا يمكن أن يمس بأية حالة من الحالات حقوق السيادة التي لمصر على المنطقة المذكورة

التي تبق خاضعة لسلطة مصر محكومة بقوانينها ، كما أن اقامة النقطة لا يقيد السلطات التي اعترف بها لمصر بموجب اتفاق الاستانة المعقود في سنة ١٨٨٨ خاصاً بحرية قناة السويس . وبعد مضي عشر سنوات من تاريخ سريان المعاهدة الحالية يفحص الطرفان المتعاقدان مسألة ما إذا كان بقاء تلك النقطة لم يصبح غير ضروري ، وما إذا كان يصح أن يترك لمصر وحدها تولي حماية القناة ، وفي حالة الخلاف تعرض المسألة على عصبة الأمم.

« تاسعاً » في حالة ما إذا لم تجد مصر التي لها الحق المطلق في تعيين سفراء لها — ضرورة لتعيين ممثل سياسي مصري في أي بلد من البلدان تعهد بالمصالح المصرية في هذا البلد إلى ممثل بريطانيا العظمى الذي يتبع تعليمات وزير الخارجية المصرية.

« عاشراً » يعقد الطرفان المتعاقدان بالعقد الحالي محالفة دفاعية للغايات التالية : —

« ا » تتعهد بريطانيا العظمى بالمساعدة على الدفاع عن الأرض المصرية ضد كل اعتداء تقوم به دولة أجنبية .

«ب» في حالة وقوع اعتداء من دولة أوربية على الامبراطورية البريطانية تتعهد مصر - ولو لم تكن سلامة أرضها مهددة مباشرة - بأن تقدم لبريطانيا العظمى في أرضها تسهيلات المواصلات والنقل لحاجاتها الحربية ، ويحدد اتفاق خاص طرق هذه المساعدة .

« حادي عشر » تتعهد مصر أيضاً بأن لا تعقد أية معاهدة تحالف مع دولة أخرى دون اتفاق سابق مع بريطانيا العظمى .

«ثاني عشر» هذه المحالفة معقودة لمدة ثلاثين عاماً يمكن الطرفين المتعاقدين بعد انتهائها النظر في أمر تجديدها .

« ثالث عشر » تكون مسألة السودان موضوع اتفاق خاص

« رابع عشر » جميع النصوص المخالفة للمواد الحالية والواردة في جميع المعاهدات الأخرى خاصة بمصر تعتبر ملغاة وكأنها لم تكن.

« خامس عشر » تودع المعاهدة الحالية في مكتب عصبة الأمم لتسجيلها بها. وتقر الحكومة البريطانية من الآن بأنها توافق فيما يختص بها على دخول مصر عصبة الأمم دولة حرة مستقلة .

« سادس عشر » تصير المعاهدة الحالية سارية المفعول بمجرد تبادل عقود إبرامها بين الطرفين المتعاقدين . ويكون إبرامها فيما يختص بمصر على أثر إقرارها بواسطة جمعية قومية تعقد للاقتراع على الدستور المصري الجديد»

***

هذا هو مشروع الوفد كما لخصه في مذكرته ، وظاهر منه كما أسلفنا أنه مشروع أناس يجدون في طلب الوفاق ما استطاعوا ولا يلعبون بالألفاظ في التقريب بين حقوق الاستقلال ومصالح بريطانيا العظمى التي لا تفرضها على مصر وعلى العالم إلا بحكم القوة . وقد احتفظوا من معالم السيادة الوطنية بالقسط الضروري الذي لا ترضى أمة تطلب الاستقلال بأقل منه ، فمن يطالبهم بالتبرع من عندهم بقبول قسط أقل من هذا فهو كأنما يطالب الأمة المصرية بالثورة والتضحية لغير نتيجة إلا أن تصحح مركز بريطانيا العظمى في مصر وتزودها بقوة النصوص المشروعة والموافقة الودية فوق مالها من قوة السلاح والسطوة ! وهو أمر لا يعقل أن يكون موضع اتفاق ومفاوضة بين طرفين وفيه الربح كل الربح من جانب والخسارة كل الخسارة من الجانب الآخر ... وانما المعقول المفهوم أن يكون ماقبله الوفد أقل مايسعه قبوله مادام المرجع فيه إلى الاختيار والاتفاق ، فاذا تجاوز هذا الحد فهو يعطي بريطانيا العظمى كل مزايا الاتفاق الحر ويبوء — والأمة المصرية معه — بكل مساوىء الاكراه ، ومع هذا استغربوا في انجلترا « جرأته » كما سموها

وقالوا إن سعداً يحسب أنه هزم الدولة البريطانية و يملي عليها شروطه إملاء الظافر في ميدان القتال !

***

توقفت المفاوضات . وقيل إنها تنقطع أو انقطعت لأن الوفد رفض مذكرة اللجنة كما رفضت اللجنة مذكرة الوفد . ثم توسط عدلي يكن باشا في الأمر . فاضطر سعد إلى أرجاء السفر ريثما تتم هذه الوساطة ، وبقي في لندن حتى تسلم مذكرة اللجنة الثانية في الخامس من شهر أغسطس فانفتح بها باب جديد للمناقشة وجرى التعديل مرة أخرى في بعض العبارات ، وتعذر الاتفاق على جميع المسائل فاستمر البحث فيها إلى منتصف أغسطس ، وهنا اختلفت آراء الأعضاء بين القبول والرفض ومعظمهم إلى القبول . واقترح بعضهم عرض المشروع الأخير على الأمة لتبدي ملاحظتها عليه ثم يعاد بحثه بين الوفد واللجنة بعد الوقوف على جملة الآراء ومواضع الملاحظة والاستدراك .

ويغلب أن يكون هذا الاقتراح انجليزياً في منشئه ، أوحاه إلى اللجنة ما كانت تسمعه من سعد وزملائه من الاعتذار بوكالة الأمة وتعذر الخروج عن حدود هذه الوكالة ، لأن الأمة ترفض كل ما يخرج على تلك الحدود لا محالة ولو قبله الأعضاء . فكان أعضاء اللجنة يقولون انما الوكالة برنامجكم أنتم وفي أيديكم أن ترجعوا اليه بالتعديل والتحوير ان اقتنعتم بصواب ما تعرضونه على الأمة التي أوكلتكم ، وكان من الطبيعي أن يخطر للجنة اقتراح الرجوع إلى الأمة تخلصاً في هذا الاعتذار ، وسعياً وراء الخلاف ان لم يكن سعياً وراء الاقناع .

فتردد سعد في العمل بالاقتراح مخافة الانقسام والشتات . ولكنه رأى بوادر الانقسام والشتات تبدو في داخل الوفد فآثر أن يتداركها وأن يرجيء ظهورها ما استطاع ، وهو يرجو أن يستعين بجلاء رأي الامة على معالجة تلك البوادر أملا في رأب الصدع وتوحيد الصفوف . فتقرر إيفاد أربعة من

الاعضاء إلى القاهرة وهم محمد محمود واحمد لطفي السيد وعبد اللطيف المكباتي وعلي ماهر ينضم إليهم في القاهرة مصطفى النحاس وويصا واصف وحافظ عفيفي لعرض الموضوع على طوائف الامة واستطلاع رأيهم فيه وتقييد ملاحظاتهم عليه ، والرجوع بها الى الوفد في النهاية لاستئناف البحث فيها جميعاً مع اللجنة الملنرية ، وان كان رئيسها قد أعلن أن المشروع تضمن أقصى ماتوصي به اللجنة وتطمع في اقراره من لدن الحكومة البريطانية ، وأنها تشك في اقرارها لبعض مافيه .

وعلى هذا سافر سعد من لندن في السادس عشر من شهر أغسطس وتبعه الاعضاء في اليوم التالي وتبعهم عدلي في اليوم الذي بعده ، وهذه صيغة المذكرة التي تم الاتفاق على استطلاع رأي الامة فيها :

قواعد الاتفاق

(١) لأجل أن يبنى استقلال مصر على أساس متين دائم يلزم تحديد العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر تحديداً دقيقاً ، ويجب تعديل ما تتمتع به الدول ذوات الامتيازات في مصر من المزايا وجعلها أقل ضرراً بمصالح البلاد .

(٢) ولا يمكن تحقيق هذين الغرضين بغير مفاوضات جديدة تحصل للغرض الأول بين ممثلين معتمدين من الحكومة البريطانية وأخرين من الحكومة المصرية . ومفاوضات تحصل للغرض الثاني بين الحكومات البريطانية وحكومات الدول ذوات الامتياز. وجميع هذه المفاوضات ترمي الى الوصول الى اتفاقات بنيت على القواعد الآتية :

(٣) أولا : تعقد معاهدة بين مصر وبريطانيا العظمى تعترف بريطانيا العظمى بموجبها باستقلال مصر كدولة ملكية دستورية ذات هيئات نيابية وتمنح مصر بريطانيا العظمى الحقوق التي تلزم لصيانة مصالحها الخاصة ،

ولتمكينها من تقديم الضمانات التي يجب أن تعطى للدول الأجنبية لتحقيق تخلي تلك الدول عن الحقوق المخولة لها بمقتضى الامتيازات.

ثانياً : تبرم بموجب هذه المعاهدة نفسها محالفة بين بريطانيا العظمى ومصر تتعهد بمقتضاها بريطانيا العظمى أن تعضد مصر في الدفاع عن سلامة أرضها. وتتعهد مصر أنها في حالة الحرب ، حتى ولو لم يكن هناك مساس بسلامة أرضها ، تقدم داخل حدود بلادها كل المساعدة التي في وسعها لبريطانيا العظمى ومن ضمنها استعمال مالها من الموانيء وميادين الطيران ووسائل المواصلات للاغراض الحربية .

(٤) تشمل هذه المعاهدة أحكام للأغراض الآتية :

أولا : تتمتع مصر بحق التمثيل في البلاد الأجنبية ، وعند عدم وجود ممثل مصري معتمد من حكومته تعهد الحكومة المصرية بمصالحها إلى الممثل البريطاني ، وتتعهد مصر بأن لا تتخذ في البلاد الأجنبية خطة لا تتفق مع المحالفة أو توجد صعوبات لبريطانيا العظمى ، وتتعهد كذلك بأن لا تعقد مع دولة أجنبية أي اتفاق ضار بالمصالح البريطانية.

ثانياً : تمنح مصر بريطانيا العظمى حق ابقاء قوة عسكرية في الأرض المصرية لحماية مواصلات الامبراطورية. وتعين المعاهدة المكان الذي تعسكر فيه هذه القوة ، وتسوي ما ستتبعه من المسائل التي تحتاج الى التسوية ، ولا يعتبر وجود هذه القوة بأي وجه من الوجوه احتلالاً عسكرياً للبلاد ، كما أنه لا يمس حقوق حكومة مصر .

ثالثاً : تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية مستشاراً يعهد اليه في الوقت عينه بالاختصاصات التي لصندوق الدين ، ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته في جميع المسائل الأخرى التي قد ترغب في استشارته فيها.

رابعاً : تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية موظفاً في وزارة

الحقانية يتمتع بحق الدخول على الوزير ويجب احاطته علماً على الدوام بجميع المسائل المتعلقة بادارة القضاء فيما له مساس بالأجانب ، ويكون أيضاً تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته في أي أمر مرتبط بحفظ الأمن العام.

خامساً : نظراً لما في النية من نقل الحقوق التي تستعملها إلى الآن الحكومات الأجنبية المختلفة بموجب نظام الامتيازات الى الحكومة البريطانية تعترف مصر بحق بريطانيا العظمى في التدخل بواسطة ممثليها في مصر لتمنع أن يطبق على الأجانب أي قانون مصري يستدعي الآن موافقة الدول الأجنبية . وتتعهد بريطانيا العظمى من جانبها ألا تستعمل هذا الحق إلا حيث يكون مفعول القانون جائراً على الأجانب.

صيغة أخرى لهذه الفقرة.

« نظراً لما في النية من نقل الحقوق التي تستعملها الآن الحكومات الأجنبية المختلفة بموجب نظام الامتيازات الى الحكومة البريطانية ، تعترف مصر بحق بريطانيا العظمى في التدخل بواسطة ممثليها في مصر لتمنع أن ينفذ على الأجانب أي قانون مصري يستدعي الآن موافقة الدول الأجنبية . وتتعهد بريطانيا العظمى من جانبها أن لا تستعمل هذا الحق إلا في حالة القوانين التي تتضمن تمييزاً جائراً في مادة فرض الضرائب أو لا توافق مبادىء التشريع المشتركة بين جميع الدول ذوات الامتيازات.

سادساً : نظراً للعلاقات الخاصة التي تنشأ عن المحالفة بين بريطانيا العظمى ومصر يمنح الممثل البريطاني مركزاً استثنائياً في مصر ويخول حق التقدم على جميع الممثلين الآخرين.

سابعاً : الضباط والموظفون الاداريون ، من بريطانيين وغيرهم من الأجانب الذين دخلوا خدمة الحكومة المصرية قبل العمل بالمعاهدة يجوز انتهاء خدمتهم بناء على رغبتهم أو رغبة الحكومة المصرية في أي وقت خلال

سنتين بعد العمل بالمعاهدة ، وتحدد المعاهدة المعاش أو التعويض الذي يمنح للموظفين الذين يتركون الخدمة بموجب هذا النص زيادة على ما هو مخول لهم بمقتضى القانون الحالي . وفي حالة عدم استعمال الحق المخول بهذا الاتفاق تبقى أحكام التوظف الحالية بغير مساس .

(٥) تعرض هذه المعاهدة على جمعية تأسيس . ولكن لا يعمل بها الا بعد انفاذ الاتفاقات مع الدول الأجنبية على ابطال محاكمها القنصلية وانفاذ الأوامر العالية المعدلة لنظام المحاكم المختلطة .

(٦) يعهد الى جمعية التأسيس في وضع قانون نظامي جديد تسير حكومة مصر في المستقبل بمقتضى أحكامه ، ويتضمن هذا النظام أحكاماً تقضي بجعل الوزراء مسئولين أمام الهيئة التشريعية ، وتقضى أيضاً باطلاق الحرية الدينية لجميع الأشخاص وبالحماية الواجبة لحقوق الأجانب .

(٧) تحصل التعديلات اللازم ادخالها على نظام الامتيازات باتفاقات تعقد بين بريطانيا العظمى والدول المختلفة ذوات الامتيازات ، وتقضي هذه الاتفاقات بابطال المحاكم القنصلية الأجنبية لكي يتيسر تعديل نظام المحاكم المختلطة وتوسيع اختصاصها وسريان التشريع الذي تسنه الهيئة التشريعية المصرية دونه التشريع الذي يفرض الضرائب على جميع الأجانب في مصر .

(٨) تنص هذه الاتفاقات على أن تنتقل الى الحكومة البريطانية الحقوق التي كانت تستعملها الحكومات الأجنبية المختلفة ، بمقتضى نظام الامتيازات .

وتشمل أيضا أحكاما تقضي بما يأتي : —

أولا : لا يسوغ العمل على التميز الجائر على رعايا أي دولة وافقت على إبطال محاكمها القنصلية ، ويتمتع هؤلاء الرعايا في مصر بنفس المعاملة التي يتمتع بها الرعايا البريطانيون .

ثانياً : يؤسس قانون الجنسية المصرية على قاعدة النسب فيتمتع الأولاد الذين يولدون في مصر لأجنبي بجنسية أبيهم ولا يحق اعتبارهم مصريين .

ثالثاً : تخول مصر موظفي قنصليات الدول الأجنبية نفس النظام الذي يتمتع به القناصل الأجانب في انجلترا .

رابعاً : المعاهدات أو الاتفاقات الحالية التي اشتركت مصر في التعاقد عليها في مسائل التجارة والملاحة ومنها اتفاقات البريد والتلغراف تبقى نافذة المفعول . أما في المسائل التي ينالها مساس من جراء إبطال المحاكم القنصلية فتعمل مصر بالمعاهدات النافذة المفعول بين بريطانيا العظمى والدول الأجنبية صاحبة الشأن . مثل معاهدات تسليم المجرمين وتسليم البحارة الفارين ، وكذلك المعاهدات التي لها صفة سياسية سواء كانت معقودة بين أطراف عدة أو بين طرفين . مثال ذلك اتفاقات التحكيم والاتفاقات المختلفة المتعلقة بسير الحروب ، وذلك كله ريثما تعقد اتفاقات خاصة تكون مصر طرفاً فيها

خامساً : تضمن حرية إبقاء المدارس وتعليم لغة الدولة الأجنبية صاحبة الشأن على شرط أن تخضع هذه المدارس من جميع الوجوه للقوانين السارية بوجه عام على المدارس الأوربية بمصر .

سادساً : تضمن أيضاً حرية إبقاء أو إنشاء معاهد دينية وخيرية كالمستشفيات الخ وتنص المعاهدة أيضاً على التغييرات اللازمة في صندوق الدّين وعلى إبعاد العنصر الدولي عن مجلس الصحة في الاسكندرية .

(٩) التشريع الذي تستلزمه الاتفاقات السالفة الذكر بين بريطانيا العظمى والدول الأجنبية يعمل به بمقتضى مراسيم تصدرها الحكومة المصرية وفي الوقت عينه يصدر مرسوم يقضي باعتبار جميع الاجراءات التشريعية والادارية والقضائية التي اتخذت بمقتضى الأحكام العرفية صحيحة.

(١٠) تقضي المراسيم العالية المعدلة لنظام المحاكم المختلطة بتخويل هذه

المحاكم كل الاختصاص الذي كان مخولا إلى الآن للمحاكم القنصلية الأجنبية ويترك اختصاص المحاكم الأهلية غير ممسوس.

(١١) بعد العمل بالمعاهدة المشار إليها في البند الثالث تبلغ بريطانيا العظمى نصها إلى الدول الأوروبية الأجنبية ، وتعضد الطلب الذي تقدمه مصر للدخول في جمعية الأمم.

مسألة السودان

أما مسألة السودان فلم تطرح تحت البحث ولكن الوفد قد حصل على تأكيدات تضمن الطمأنينة على مياه النيل لري الأرض المصرية المزروعة الآن والقابلة للزراعة في المستقبل.

***

وقد بين الأعضاء المندوبون مهمتهم في هذه المرحلة بكلمة ذيلوا بها المذكرة وقالوا فيها:

« أما مهمة أعضاء الوفد المندوبين فبيانها أنه لما وصلت المفاوضات بين الوفد ولجنة ملنر إلى أن قدمت اللجنة هذه القواعد على أنها نهائية في الاساسات التي بنيت عليها - رأى الوفد أخذاً بالأحوط واستمساكا برأي الوكالة على اطلاقه - أن لا يبت في الموضوع برفضه أو قبوله. بل رأى أن الحكمة تدعو إلى عرض الأمر على البلاد. فاذا قالت البلاد أن هذه القواعد صالحة أساساً للمعاهدة دخلت المسألة في دورها النهائي ووضعت معاهدة على القواعد المذكورة وعرضت على الجمعية الوطنية التي هي صاحبة الرأي الأعلى في الأمر ولها دون غيرها الكلمة الأخيرة في الموضوع. فبعد أن تدرس تفاصيل المعاهدة وصيغتها تقرر قبولها أو رفضها.»

***

وقد رأى سعد أن يجمل رأيه في المشروع للأساتذة مصطفى النحاس وويصا واصف وحافظ عفيفي لأنهم لم يحضروا البحوث فيه بالعاصمة الانجليزية

كما حضرها زملاؤهم القادمون من أوربا . فكتب اليهم في الثاني والعشرين من أغسطس ما يأتي :

« أهديكم أطيب تحياتي . وبعد فانكم تجدون طي هذا بلاغاً لنواب الأمة وأرباب الرأي فيها تعلمون مضمونه من تلاوته ، وأظنكم تستشفّون منه اني لست من رأي المشروع الذي ستعرضونه على الأمة أنتم والقادمون اليكم من اخوانكم ، وهذا موافق للحقيقة لأنه - وأريد أن يكون الأمر بيني وبينكم - مشروع ظاهره الاستقلال والاعتراف به وباطنه الحماية وتقريرها . ففيه من خصائص الحماية ومميزاتها الشيء الكثير كالقوة العسكرية والتدخل في التشريع للأجانب وفي القضاء المختص بهم والتدخل في المالية وفي الحقانية بواسطة موظفين انكليز . وجعل المعتمد الانكليزي ذا مقام خاص وله التقدم على غيره من وكلاء الدول الأخرى ، وتقييد حرية مصر في عقد المعاهدات وفي اختيار وكلائها السياسيين وفي التجاء هؤلاء لممثلي انكلترا وتولي انكلترا دون مصر عقد المعاهدات المتعلقة بالغاء الامتيازات مع الدول الأخرى . وفضلاً عن ذلك فان ما اشترط من تعليق تنفيذه على قبول الدول لالغاء المحاكم القنصلية وصدور الدكريتات باعادة تنظيم المحاكم المختلطة يجعل الفوائد التي تعود منه على المصريين وهمية . إذ قد ينقضي الدهر ولا تقبل الدول ذلك الالغاء ولا تصدر الدكريتات بذلك التنظيم . ولكن . إخواني لا يرون فيه رأيي ، ولم أرد أن أظهر الخلاف بيني و بينهم حرصاً على الوحدة التي هي قوتنا ، ولكي لا يشنعت الأعداء بنا . ولو أن اخواني أصغوا إلى قولي أو لولم أكن أخشى على هذه الوحدة من الانقسام لفارقت لندرة في يوم ٢٢ يونيه الماضي وهو اليوم الذي وردنا فيه خطاب من اللورد ملنر عن مشروع سابق وضعته لجنته ورفضناه لكونه كان يرمي إلى ما يخالف مبدأنا وتوكيلنا ، وكان رفضنا له بالاجماع . ومن الغريب أن المشروع الثاني جاء أبلغ في باب الحماية لاشتماله على كثير من مميزاتها . ومع ذلك رأى الاخوان صلاحية عرضه

على نواب الأمة ، ولا أريد أن أشكو منهم اليكم لأنهم انما رأوا ذلك لأسباب قامت عنــــدهم وأقنعتهم بصحة آرائهم . أهمها تغير ظروف الحال وعدم وجود السند والنصير لنـا في الخارج وانفراد الدولة الانكليزية بالعزة والسلطان وعـدم قوة الأمة على متابعة المعارضة والمقاومة ؛ واني اعترف بأهمية هذه الأسباب ولـكنها لا يمكن أن تقلب حقيقة المشروع من حماية إلى استقلال ولا أن تجعلنا نرضى بما نهضنا لمقاومته وقمنا للمطالبة ببطلانه وما ضحت الأمة في سبيل النفور والقضاء عليه بدماء الـكثير من أبنائها وحرية العدد العديد من شيوخها وفتيانها ، ولا يحملنا نحن دعاة الاستقلال وحملة ألويته والصائحين به في كل صقع وناد على أن نتحول إلى تأييد ماهو بعـيد عنه في الواقع وان كان قريباً منه في الظاهر ، أما إذا قبله غيرنا وكان الانجليز معهم فذلك شيء آخر لا تقع تبعته علينا ، ولهذا رأيت أن أكتب لكم بفكري حتى تـكونوا في مستوى واحد مع إخوانكم الذين ستشتركون معهم في عرض المشروع ، وأن يكون مركزكم إذا استحسنتم من الذين تستشيرونهم مركز الشارح للحقائق العارض للوقائع من غير تأويل ولا تفسـير . لكي لا يجد خصومكم سبيلاً للطعن عليكم ولا حسادكم حجة يقيمونها ضدكم ، وسوف تطلعون على جميع المكاتبات التي دارت بيننا وبين لجنة ملنر وعلى المشروعات الثلاثة التي ورد في البلاغ ذكرها . وتقفون من الاخوان على جميع المعلومات التي يهمكم الوقوف عليها في هذا الشأن . واني على ثقة تامة بأنكم ستكونون في عرض هـذا المشروع مثال الدقة والنزاهة والبعد عن مزالق القدم ، وإني مستعد لأن أرسل اليكم كل ما تشاءون من الأوراق ، ولأن أجيبكم عن كل ما تشاءون الوقوف عليه من المسائل . والله يكون في عونكم ويقيكم شر خائنة الأعين وما تخفي الصدور » .

***

وبديه أن هـذا الخطاب لم يعلن للأمة ولا لأحد غير الأعضاء الذين

خوطبوا به وأصدقائهم المقربين . ولكن الرئيس مهد لتقديم المذكرة إلى الأمة ببيان منه وصف به المشروع الوصف الذي ينبغي في هذا المقام . فقال فيه : « . . . . وانتهت المناقشة بوضع ثلاثة مشروعات : أولها من لجنة ملنر رفضناه بتاتاً ، والثاني منا ورفضته هذه اللجنة كذلك ، والثالث منها وهو الأخير قد صرح رئيسها لنا عند البحث فيه أنه غير قابل للمناقشة في الأساسات التي بني عليها وأنه يلزم أما أخذه كله أورده كله . لأنه تضمن في اعتباره أقصى ما يمكن انكلترا الاتفاق مع مصر عليه ، بل زاد أن هناك شكاً في جواز التساهل في بعض ما اشتمل عليه ، ولكنا وجدناه مع ذلك معلقاً تنفيذه على غير إرادتنا وغير واف بمطالبنا . فلم يسعنا قبوله لخروجه عن حدود توكيلنا وأظهرنا للجنة ملنر عدم رضائنا به . غير أنه — نظراً لاشتماله على مزايا لا يستهان بها ، ولتغير الظروف التي حصل التوكيل فيها ، وعدم العلم بما يكون من الأمة بعد معرفتها بمشتملاته ، وقياس المسافة التي بينه وبين أمانيها — رأى إخواننا معنا خروجاً من كل عهدة وحرصاً على كل فائدة واستبقاء لكل فرصة الا يبت فيه رسمياً بما يقتضيه توكيلهم قبل عرضه عليكم أنتم نواب الأمة المسئولين وأصحاب الرأي فيها.»

ثم قال : « فاذا رفضتم أعلن الوفد رسمياً رفضه ، وإذا قبلتم دخلت المسألة في دورها النهائي ووضعت معاهدة على القواعد التي تضمنها وعرضت على الهيئة النيابية للتصديق عليها ووضع نظام دستوري للبلاد .»

***

وهذه الخطة التي سلكها سعد في التوفيق بينه وبين أعضاء الوفد هي غاية ما كان في وسعه من الموافقة والمجاراة ، فلم يكن مستطيعاً أن يعلن استحسان المشروع وهو لا يستحسنه ولا يرى في ضميره أنه محقق لألغاء الحماية واقامة الاستقلال ، ولم يكن مستطيعاً أن يقدم المشروع بغير بيان ، ولا أن يقول

في البيان غير ماقال من وصف صادق لجميع نواحيه في جانبي المزايا والنقائص، مع اطلاق الرأي لمن يشاء فيما يشاء.

* * *

ووصل الأعضاء المندوبون الى الأسكندرية في اليوم السابع من سبتمبر بعد نشر البيان بيومين، فاحتفى بهم الشعب في الأسكندرية والقاهرة وعلى طول الطريق بينهما، وبدأ الاستفتاء بعد يومين. فعرض المشروع على المحامين وأعضاء الجمعية التشريعية ورجال الدين ورجال القضاء وأعضاء مجالس الأقاليم والمجالس المحلية، وأجمعت الطوائف في جملتها — ما عدا أنصار «الوزراء الأصدقاء» — على وجوب التعديل والتنقيح في بعض قواعده وتضمينه النص الصريح على إلغاء الحماية وحذف ماجاء فيه عن امتياز المندوب البريطاني «بمركز استثنائي» غير مركز المندوبين الآخرين، وطلب الأكثرون تعيين حدوده المبهمة ومواعيده المرسلة، وإخلاءه من كل لبس واشتباه في مسألة السيادة القومية، وذكروا السودان ووجوب الاحتفاظ بحقه وحق مصر فيه، وذهب كثيرون إلى رفضه بتاتاً وفي مقدمتهم فريق من الأمراء نشروا على الملأ بلاغاً قالوا فيه «إننا لا نبرر عقد أي اتفاق ينافي أو ينقض استقلال مصر مع سودانها استقلالاً تاماً حقيقياً بلا قيد ولا شرط.» ثم فوضوا الأمر إلى الأمة صاحبة الرأي الأعلى.

وبعد عشرين يوماً مضت في عرض المشروع والتعقيب عليه في الصحف والمجالس اكتفى الأعضاء المندوبون بما اطلعوا عليه من الآراء وكتبوا بياناً شكروا فيه الأمة على ماقابلتهم به من الحفاوة ونوهوا بالاستنارة التي «خلقت فرصة جديدة ظهر فيها رشد الشعب وحسن تقديره لجميع الظروف السياسية التي تحيط الآن بالفصل في مصيره....»

وفي هذه العبارة مالا يخفى من دلالة على نتيجة الاستفتاء عند المندوبين وهي نتيجة يعتبرونها تمهيداً للقنوع والقبول لا تمهيداً للرفض أو التعديل.

في مصر أثناء المفاوضة

استقالت وزارة محمد سعيد باشا الادارية .

وقد رأينا أن الرأي العام في مصر كان ينفر من قيام الوزارات المصرية في ظل الحماية والأحكام العسكرية، ويأبى التعاون على تثبيت هذا النوع من الحكومة ويعتبره تسهيلاً للسيطرة الأجنبية وتمكيناً لها من المضي في طريقها وقلة الاكتراث بمعارضة الأمة ، ولهذا شدد النكير على الوزارة الرشدية حتى استقالت وبرم بالوزارة السعيدية حين جاءت تنتحل الأعذار لقبولها الحكم في هذه الحالة، ولم يشفع لها ما وعدت به من اجتناب المساس بالقضية الوطنية وماسعت إليه من تحويل بعض القضايا المنظورة أمام المحاكم الانجليزية إلى المحاكم الوطنية.

فلما اضطر محمد سعيد إلى الاستقالة كان المنظور أن المرشحين لمنصب الرئاسة يرفضونه في هـــذه الحالة التي استعصى معها بقاء وزارة كالوزارة السعيدية ، ولكن عضواً من أعضائها — وهو يوسف وهبة باشا — رضي تأليف الوزارة دون أن يعلن رأياً في سبب قبولها ؛ وكان الرجل من الطراز العتيق لا يؤمن بشيء يسمى الديموقراطية ولا يحسب تدخل الناس في قيام الحكومات وسقوطها إلا فضولاً غير حميد، وبدعة من بدع الزمن الحديث الذي يأتي بكل غريب معيب ، وبخاصة إذا كانت هذه الغرائب مما يقف في طريق الانسان إلى الرئاسة والألقاب ؛ ومن قال أن سعد باشا يستطيع أن يأبى الوزارة ويستطيع أن يفرض على الآخرين إباءها حين يدعون اليها؟ أليس هؤلاء الآخرون « باشوات » قد استحقوا الوزارة والرئاســـة كما يستحقها سائر الباشوات الموقرين ؟ فلماذا تتغير الدنيا إذن ليصبح هناك باشوات أعلى من باشوات بحكم الجمهور الذي لا شأن له في هذه الأمور ؟ فما هو إلا أن استقال سعيد باشا حتى خلفه يوسف وهبه باشا دون أن يتقدم

إلى الجمهور بايضاح أو اعتذار ، وأمعن في تجاهل الأمة حتى أوصد بابه في وجوه الكبراء الذين ذهبوا اليه يسألونه عما ينويه ويبتغون شيئاً من الطمأنينة والتفسير ، وزاد على ذلك فترك للسلطة العسكرية أن تعتقل من تشاء من ذوي الرأي وتقصي من تشاء منهم إلى قرى الريف ، وتحظر عليهم الاشتغال بالسياسة وتستعيد إليها ذلك القسط القليل من الحق الذي نزلت عنه للمحاكم المصرية في عهدالوزارة السعيدية ، فأصبحتالوزارة المصرية في أيامه لغواً لا وجود لها بمعزل عن السلطة العسكرية ، ولو من قبيل المداراة والتمويه .

وأكبر الظن أن الانجليز توقعوا من اختيار يوسف وهبة باشا — وهو مسيحي قبطي — أن يجر ذلك إلى إفساد المودة بين القبط والمسلمين وأثارة الملاحاة والجدل بين الفريقين ، أثارة تفتح الثغرة بينهما للدسيسة وتسويغ الدعاوى التي يدعيها الاستعمار للدخول بين أبناء البلد الواحد واحباط المطالب القومية التي يتفقون عليها ، فوقع في إلهام الأمة أن تقابل هذه المكيدة بما يبطلها وأجابت عليها باختيار رئيس لجنة الوفد المركزية ونقيب المحامين من أبناء الطائفة القبطية ، ولما اعتدى أحد الشبان من طلاب مدرسة الطب على رئيس الوزارة بالقاء القنبلة عليه في طريقه إلى الديوان كان من مصادفات الأقدار أن هذا الطالب لم يكن مسلماً بل كان مسيحياً قبطياً لا يؤول عمله بالتعصب الديني أو الخصومة بين عنصري الأمة ، كما كان وشيكاً أن يقال لو جرت المصادفة بغير ذلك .

وقد خاب أمل الانجليز في هذه الوزارة فصبروا عليها إلى ما بعد سفر اللجنة الملنرية ، وبالغوا في اهمالها ثم تركوها تستقيل ولما تجاوز في الحكم ستة شهور ، واختارت لاستقالتها السبب الوحيد الذي يليق بمثلها وهو طلب الراحة !

وقامت بعدها وزارة محمد توفيق نسيم باشا والانجليز يعلمون إنه كان ثاني

الاثنين اللذين سخطا على حركة التوكيلات للوفد المصري وامتنعا من توقيعها دون غيرهما بين رجال القضاء الأعلى في القطر كله . وقد كان هو أيضاً عضواً في الوزارة السعيدية وعضواً في الوزارة الوهبية ثم قبل تأليف الوزارة لأنه لا يأخذ نفسه ببدعة البرامج الوزارية التي تعوق الانسان عن ولاية المناصب . . . وكان كسلفه في النظر إلى الديمقراطية وفي إيثار الصمت والعزلة « الفاخرة » كما يقولون في لغة السياسة الانجليزية . ولكنه أقدر واعلم بشأن الجمهور في سياسة الوزارات . وقد أصابه من الاعتداء ما أصاب سلفه فاشتدت حفيظته على الدعوة الوطنية ، لأنه يحسب أنه لولاها لما نجمت حوادث الاعتداء على الوزراء .

وفي عهد هذه الوزارة جرت محاكمة طائفة من الشبان الذين اتهموا بحوادث القتل السياسي ومعهم عبد الرحمن فهمي بك كاتب السر في لجنة الوفد المركزية بالقاهرة . ومن عجيب أمر هذه القضية أنها كانت تماشي أطوار المفاوضات بين الوفد ولجنة ملنر كأنما هناك صلة مقصودة بينها وبين تلك المفاوضات . ففي أوائل مايو قبضت السلطة العسكرية على أولئك الشبان وحظرت على الصحف نشر الخبر أياماً ، فلبثوا معتقلين زهاء شهر ونصف شهر بغير محاكمة . ثم صدر الأمر بالافراج عنهم في أواسط شهر يونيو بعد اضرابهم عن الطعام ثلاثة أيام طلباً للتعجيل بالمحاكمة أو الافراج ثم قبض عليهم مرة أخرى في أوائل يوليو ومعهم عبد الرحمن بك في هذه المرة ، واستمرت محاكمتهم الى اكتوبر وكل يوم تبرز للعيان تلفيقات بعض الشهود ووجود أسمائهم في سجل الخدمة السرية . ثم لبث المتهمون بعد انتهاء المحاكمة ينتظرون الحكم الى أواخر فبراير ، وهو الوقت الذي استحكم فيه الشقاق بين أعضاء الوفد وقر فيه القرار على السياسة الجديدة في أمر المفاوضات الرسمية .

أما مسلك السلطة العسكرية خلال هذه المدة فهو مسلك القهر والعنت

الذي التزمته من اللحظة الأولى ، والأمر الجدير بالملاحظة لدلالته البعيدة المدى أن الانجليز المحليين الذين كانوا بمصر يومئذ لم يعملوا عملاً واحداً للتقريب بين الأمتين ، وهم مطالبون قبل غيرهم باتباع سياسة التقريب والتماس الوسائل اليها لو كانوا يحبونها ويرغبون فيها . ولكنهم لا يحبونها ولا يرغبون فيها بل يكرهونها ويرغبون في احباطها ، ويصعب على الباحث أن يتخيل عملاً واحداً كانوا يقدرون عليه لاحباط سياسة التقريب بين الأمتين فلم يعملوه

وسبب ذلك ظاهر لا يحتاج الى بحث طويل . فان حرية مصر لا تضير أحداً كما كانت تضير أصحاب النفوذ من أولئك الانجليز المحليين ، وقصارى أملهم أن يدوم لهم ذلك النفوذ الذي لا ينعم أكبر الانجليز في بلادهم بمثله ، إذ هم في أمان من الرقابة الدستورية من جانب الأمة الانجليزية والأمة المصرية على السواء ، وهم يعملون في بلاد لا تربطهم بها غيرة وطنية ولا محبة متبادلة تقاوم أغراء المصلحة الشخصية . مع أن الوزراء والزعماء من أبناء قومهم الذين هم أكبر منهم شأناً وأرفع منهم قدراً يعملون لمصلحة وطنهم فلا يتركون بغير رقابة نيابية أو رقابة شعبية في صميم بلادهم . فشعور أولئك الانجليز المحليين كلما رأوا المصريين يطالبون بحقوقهم ويتطلعون الى حكم أنفسهم إنما هو شعور الغضب والغيظ والخوف على المصلحة والنفوذ ، وكل ما في وسعهم أن يعملوه لابقاء نفوذهم في صعود وابقاء نفوذ الأمة في هبوط فالمعهود فيهم أنهم يعملونه بغير تردد ولا هوادة . ولا سيما وهم مرجع الرأي في عرف حكومتهم لأنهم رجال المكان " The men on The spot " كما يقال عنهم ... ففي أيديهم محاربة كل شياسي مصري لا يحبونه واحباط كل سياسة مصرية لا يريدونها . وقد أطاعوا هذا الشعور لأنه شعور لا يمنعهم أن يتمادوا فيه مانع من ارادتهم ولا من ارادة رؤسائهم ، فجعلوا ديدنهم أن يجرحوا الأمة في عزتها ويخلقوا الأسباب للتشفي منها كلما خالجتها أريحية ظفر أو عزة أو رجاء في بلوغ الحرية ، وتذرعوا بالقمع والنكاية تارة

وبتحضير القضايا التي يقحمون فيها اسم سعد وأصحابه تارة أخرى لأحباط كل سعي يلوح فيه الأصغاء الى المطالب الوطنية أو اجابة شيء منها ، وكان هذا موقفهم الطبيعي الذي صمدوا عليه في أثناء المفاوضات وابتـــدأوه باستعجال قدوم اللجنة الملنرية ، لا لشيء إلا أن إرجاءها يعد نجاحاً للمصريين الذين أعلنوا النية على مقاطعتها .

بعد عودة الاعضاء

عاد أعضاء الوفد المندوبون لاستفتاء الأمة الى باريس سابع اكتوبر وهم معولون على « انهاء الحالة » بكل ماوسعهم من حيلة . فشكروا ماظهر من « رشد الشعب و من تقديره لجميع الظروف السياسية التي تحيط بالفصل في مصيره » ووصفوا تعليقات المعلقين على المشروع « بالرغبات » تسهيلاً لاغفالها أو تأجيل النظر فيها . وأصبح الخلاف الجديد بين سعد وأصحاب هذا الرأي هل هذه التعليقات رغبات يستوي تقديمها و تأجيلها أو هي تحفظات يجب النظر فيها قبل اجراء المفاوضات الرسمية وأولها التحفظ الخاص بالغاء الحماية وحذف الاشارة اليها في المعاهدات الدولية .

ولكي لا يقال إن سعداً يتعنت في هذا الخلاف لم يشترط الغاء الحماية توّاً قبل اجراء المفاوضات ، بل اكتفى بالوعد بالغائها في المعاهدة التي تسفر عنها المفاوضات بعد اجرائها . ولم يكن في وسعه أن يقبل مادون ذلك إلا إذا قبل أن تذهب الثورة المصرية كلها وتذهب ويلات الحرب من قبلها في سبيل الفاظ وعناوين لم تقدم ولم تؤخر في حقيقة الحماية ، ولم تنل منها الأمة حتى الغاء اسم الحماية في الشكل والصيغة .

وأرسل اللورد ملنر الى الوفد بعد عودة أعضائه من القاهرة رسولاً يدعوهم الى لندن للنظر في نتيجة الاستفتاء . فسافر عدلي وتبعه سعد في الحادي والعشرين من شهر اكتوبر ومعه ثلاثة من زملائه ، ثم لحق بهم بقية الأعضاء بعد بضعة أيام .

وقد تبين من المقابلات الأولى مع اللورد ملنر أنه يأبى البحث في التحفظات والرغبات ويتشبث بقبول المشروع كله أو رفضه كله ، ويعارض

معارضة شديدة في تضمين المعاهدة نصاً يقرر الغاء الحماية . ثم رضي باثبات هذا النص في المعاهدة ولكنه تشبث بابقاء الحالة على ماهي عليه في العلاقات الدولية . أي انه رضي بأن تكون الحماية ملغاة في نظر مصر وحدها قائمة في نظر الدول الأخرى ! لحقت الريبة وبطل الشك وامتنعت المغالطة في حقيقة المشروع ، وثبت أن الحماية باقية لم تتبدل وان المسألة كلها الفاظ في الفاظ ، وان الأمة لا تكسب بهذا المشروع إلا تصحيح مركز الانجليز في وادي النيل وانقاذ الاحتلال من حرج كان يعانيه ، وفي وسعها أن تنبذ المشروع كل النبذ دون أن تعد خاسرة ، أو تكون خسارتها في الرفض أكبر من خسارتها في القبول .

واختلف الأعضاء فكانت القلة في جانب سعد والكثرة في جانب عدلي . . . وتعلل الأكثرون بفتور الثورة وانصراف النفوس عن القضية واستبعدوا أن تنال مصر أكثر مما نالته فجنحوا إلى التساهل والتسليم ، وخالفهم سعد وصحبه الأقلون مستكبرين أن يقنعوا من الثورة بهذا النصيب وهي فرصة لا تعود في كل جيل . فتمسكوا بالغاء الحماية فعلاً ورسماً وهم يعتقدون أن لا خسارة على مصر بهذا التمسك ولو ضعفت فيها المقاومة وفتر فيها الاستعداد للمثابرة . وأقل ماهنالك أن لا تسجل التفريط المحقق على نفسها وأن لا تركن الى قعود الخيبة بعد انبعاث الرجاء ، ولا تزال متربصة لاستئناف الجهاد كلما قدرت عليه .

والفرق بين الفريقين انما هو الفرق بين فئة يقودها زعيم مطبوع على قيادة الشعوب ، وفئة يقودها موظف لاشأن له بحياة الجماعات ، ولعله لا يكره أن تثبت الأيام صدق نظره وحسن تقديره يوم أن قبل الحماية ولم يعول على ثورة الجماعات . . . فهذه ثورة مصر قد مضت في طريقها وجاءت بغاية ماعندها ولم تنته الى خير مما انتهي اليه بلا ثورة ولا زعامة ، ولا اعتماد على شيء غير الهوادة والمرونة .

وإذا لاحظنا أن أعضاء الوفد تحولوا من الرفض بالاجماع في شهر يونيو الى التردد أو القبول في شهر أغسطس والمشروع واحد والحالة واحدة لم يصعب علينا أن نفهم ماذا كان من أثر الوساطة التي قام بها عدلي في خلال هذه الفترة وأوجبت عند الانجليز أن يكون هو المعتمد في اجراء المفاوضات المقبلة.

وربما كان أحرج المواقف في هذه الفترة المرهقة هو موقف اللورد ملنر صاحب المشروع الحريص على انجازه المشفق من الهزيمة بين معارضيه من الانجليز ومعارضيه من المصريين. فقد كان بعض زملائه في الوزارة - وعلى رأسهم اللورد كرزون - يستكثرون المشروع على المصريين ويزعمون انهم قادرون على اقناعهم بما دون ذلك مع الحزم والمطاولة والتدويخ. وكان ملنر نفسه قد وصل الى أقصى مايريد وأقصى مايستطيع، فليس في وسعه أن يطلب من الوزارة البريطانية مزيداً فوق ماطلبت ولا في وسعه أن طلب المزيد أن يطمع في الأجابة.. ولكن الفشل مع هذا مرير ثقيل ولاسيا في اخريات الحياة وأخريات السيرة الوزارية. فألقى الرجل كل اعتماده على اعتدال عدلي وأصحابه، ونجاحهم في اقناع زملائهم واقناع الأمة بعد ذلك بتأجيل الرغبات والتحفظات الى المفاوضات الرسمية، وهي كفيلة بفضل « الأعتدال » ان تفض المشكلة على الوجه الذي يرضاه.

وسرعان ما ظهر أن عدلي وملنر يعتبران أنهما صف واحد في مراس العناد الذي يبدو من سعد زغلول، وأن التفاهم بينهما على ذلك ينطلق مع فلتات اللسان بغير احتراس ولا مداراة في بعض الاحيان، فبينما كان سعد معهما في احدى الجلسات الأخيرة اذا بملنر يلتفت الى عدلي ويقول له بالانجليزية. « الا يكف هذا الرجل عن عناده ؟ » أو قال ماهو أقسى من ذلك في العبارة.. فرد عليه عدلي بالانجليزية أيضاً قائلاً: « لافائدة ! » ونسيا أنهما بمحضر من رجل ثالث وأن هذا الرجل الثالث هو موضوع الكلام، وموضوع « التفاهم » قبل الكلام!

ومهما يكن من معنى هذا التفاهم فان « الدور » الذي قام به عدلي في هذه المرحلة هو الدور الذي كان لازماً للسياسة البريطانية بغير مراء . فقد كان يعوزها رجل تتغلب به على نفوذ سعد زغلول أو على عناده وقوة مراسه وتستعين به على فض الكثير أو القليل من انصاره . وليقل القائلون ماشاءوا في نيات عدلي وأعماله فليس في مقدورهم أن يزعموا أنه كان يعمل وهو مغمض العينين مسوق الى الغاية التي ساقه اليها الموقف بغير قصده واعتماده ولا أنه كان يجهل الغاية التي عمل لها من البداية ، وتأهب لها من يوم أن طالب سعداً بخطاب مفصل يتمسك به عليه ، قبل أن يقطع تذكرة السفر الى باريس.

ولا نظن سعداً كان يجهل ما في طواياهذا (الدور) من الاحتمالات والمحاولات أو كان يسترسل مع حسن الظن على الرغم من جميع الظنون والشبهات ، ولكنه على ما نرجح كان يأمل أن تتألف الوزارة العدلية لاجراء المفاوضات الرسمية مع بقاء الوفد محتفظاً بوحدته للانتخابات ، منتظراً اليوم الذي يدخل فيه الجمعية الوطنية للنظر في نتيجة المفاوضات ، وكان هذا خيراً من شق الوفد على نفسه وخيراً من محاولة عدلي وأصحابه الخلط بين أعمال الوزارة وأعمال الزعامة والسيطرة على الرأي العام .

• وما عتم الفريقان — الفريق المصري والفريق الانجليزي — ان فهما معاً بعد قليل من المحاولة أن الاطالة في البحث لا تفضي الى كبير طائل . فاتفقا على المقابلة الأخيرة بين الوفد واللجنة ، وحانت هذه المقابلة في تاسع نوفمبر فذهب الوفد بجملته الى مكان الاجتماع ، وحضر اللورد ملنر وهو بادي الاضطراب فحيا الحاضرين وتناول ورقة تلا منها ما يأتي وهو لا يملك صوته :

« تراءى من المرغوب فيه عقد هذا الاجتماع قبل سفر النواب المصريين بقصد ايضاح الحالة وترك الباب مفتوحاً للعمل بالاشتراك بينهم وبين اللجنة في المستقبل.»

الى أن قال : « إن اللجنة مجمعة رأيها على أنه لا فائدة من زيادة المناقشة

في مسائل تفصيلية في الدور الحاضر » واستطرد قائلاً : « أما مايتعلق ببلادنا نحن فاننا نرجو ان تقرير اللجنة الذي نحن مهتمون باتمامه في أقرب مايستطاع سيكون من وراء تقديمه الوصول الى هذه الغاية ، ولكن من المهم أيضاً ان يحدث مثل هذا الأثر في مصر بفضل مساعيكم . وانا نعترف بما قمتم به من العمل في هذا السبيل ونحمدكم عليه . ولكن من البديهي انه مازالت هناك معارضة يلزم التغلب عليها . إذ يوجد بين المصريين عدد عظيم لم يشربوا روح الاتفاق يكرهون — لسبب ما — حسن التفاهم بين انجلترا ومصر . هؤلاء يتشككون في نيات بلادنا أو يظهرون أنفسهم بمظهر المتشككين ، ولا يقدرون مايخامر بريطانيا العظمى من العواطف الكريمة التي تجعلها على استعداد حسن لقبول مطالب الشعب المصري . فأنتم بمقدار ماتستطيعون من تبديد هذه الظنون السيئة ، ومن ازالة سوء التفاهم ومن تقوية الشعور الحسن — تكونون قد قطعتم في سبيل التسوية التي يشغف بها كلانا ، شوطاً لا يقطع بوسيلة أخرى. »

فرد عليه سعد بكلمة مرتجلة قال فيها: « انه راغب — كرغبة اللجنة — في إيجاد حالة موافقة للتسوية . ولكن مساعيه في هذا السبيل تضعف جداً إذا لم يستطع أن يعد المصريين شيئاً من جهة التحفظات التي طلبوها . وخاصة اذا هو عجز عن التصريح لهم بأن بريطانيا العظمى ألغت الحماية الغاء نهائياً » . ثم طلب نسخة من الخطبة التي القاها اللورد ملنر ليرد عليها كتابة ، فرد عليها بما لا يخرج في فحواه عما تقدم وأضاف اليها كلمة عن القوانين الاستثنائية التي لم تزل نافذة في البلاد فقال : « إن هناك من جهة أخرى تلك القوانين الاستثنائية التي تطبق فى مصر منذ سنين عدة . وكذلك المحاكم العسكرية وغيرها من الوسائل والأعمال التي لا تتمشى مع روح الاتفاق ولا مع الرغبة الصادقة التي أظهرتموها في القاء مقاليد حكم البلاد إلى أبنائها . . . . »

***

وأرسل سعد في تلك الأيام خطاباً إلى أحد أخصائه (١) مؤرخاً في سابع نوفمبر يقول فيه : « . . . انا نعاني اليوم صعوبات كثيرة في عرض أماني الأمة التي اعتبرناها تحفظات رغم ما وصفت به عندكم ، ويراد عدم فتح باب المناقشة فيها واحالتها على المفاوضات الرسمية توهماً بأن الأمة تقبل المشروع بدونها وأن الحكومة التي ستتولى أمر هذه المفاوضات تتمكن من اقناعها بوسائل التأثير المعروفة بقبول المشروع ، ولكني مصمم كل التصميم على عدم النزول عن التحفظات المهمة لأن المشروع بدونها لا يكون إلا حماية في ثوب الاستقلال أو استقلالاً في معنى الحماية . . . »

وغادر الوفد لندن إلى باريس في عاشر نوفمبر فأرسل منها نداء إلى الأمة قال فيه . . . « جاءت نتيجة الاستنارة برأيكم في مشروع الاتفاق مثبتة أن الاستقلال ليس في نظركم كلمة تردد في الفضاء بغير معنى . بل أنتم تريدون استقلالاً حقيقياً خليقاً بكم وبمستقبلكم الذي سيرسل غداً أشعته الوضاءة على مصر الحرة . وهذا الاستقلال سنحصل عليه باتحادنا وبروح التضحية والايمان بانفسنا ، وبعدالة قضيتنا المقدسة إيماناً هادئاً صادقاً »

وظاهر أن أعضاء الوفد المخالفين وافقوا سعداً في موقفه من اللجنة الملنرية مكرهين وسكتوا عن خطته هذه لأنهم أيقنوا بانتهاء المناقشة في هذا الدور واقتراب المفاوضات الرسمية التي ستجرى على أيدي الوزارة العدلية ، فتركوا سعداً يمضي في خطته لئلا يكشفوا تساهلهم وقلة ثباتهم فيضيعوا رجاءهم في ضم الأمة اليهم وينبهوها إلى الحذر منهم . ومن يدري ؟ فلعل اللوردملنر كان يتوهم — وهو يفتح الباب لمناقشة أخرى بين الوفد ولجنته — أن الأعضاء المخالفين قادرون على انتزاع القيادة من سعد أو اخضاعه هو لمشيئتهم ، وقد يلوح أن الأعضاء أنفسهم كانوا ينوون هذه النية ويحاولون

(١) طاهر افندي اللوزي والخطاب منقول من رسالة « اذكروا سعدا » للاستاذ عبدالقادر حمزه صاحب صحيفة البلاغ مع الخطابات التالية .

هذه المحاولة . فكثرت الخلافات بينهم وبين سعد بعد عودتهم إلى باريس وتعذر الاتفاق على الصغائر التي كانت لا تستحق الخلاف لولا تشعب الرأي في المسألة الكبرى ، وطفقوا يحاسبونه على رسائله وبياناته ويتشددون في احراجه ومراجعة أعماله . وهو يصف ذلك ويذكر عزم المخالفين على مغادرة باريس والعودة إلى القاهرة في خطابين أحدهما قبل سفر الأعضاء مؤرخ في الثامن عشر من يناير سنة ١٩٢١ والثاني في آخر يناير من تلك السنة ، وفي الخطاب الأول يقول : « . . . يسوؤني أن أخبرك بان الخلاف اشتد في الوفد اشتداداً تعذر تلافيه مع ما بذلت من جهد وما وسعت من صدر وما ضيعت من حق وضحيت من شعور . ونقطة الخلاف الأخيرة تنحصر في أن المخالفين يريدون تأييد عدلي في خطته وأريد القضاء عليها لأنها مضرة كل الضرر بالبلاد ولا يترتب على اتباعها إلا تأييد الحماية وضياع الاستقلال . وقد عزم المخالفون على العودة بعد أن أعياهم الجهد في حملي على اعلان الثقه بعدلي ، وذلك لكي يقوموا هم بهذا التأييد علناً ان مكنتهم أحوال الأمة منه أو سراً إذا لم تساعد هذه الأحوال . أما أنا فثابت في موقفي مصرّ على البقاء فيه ولو تخلى عني جميع قومي ، لأنه خير لي أن يتخلوا عني من أن أخونهم بالجري على خطة أراها مضرة كل الضرر بهم ، وعلى الله اتكالي ومنه أستمد معونتي.»

والخطاب الآخر أصرح من هذا وأكثر تفصيلاً وفيه يقول : « . . . اعتز المخالفون بعددهم ، وأعجبتهم كثرتهم ، فشمخت أنوفهم ، واستطالوا على وحدتنا فقسموها ، وعلى حقنا فهضموه ، فنقضوا في اجتماع خاص بهم ما كان قرره الوفد في اجتماع عام باشتراكهم : رفضوا مبلغاً اذناً بصرفه ، وصرفوا مبالغ لم نأذن بها ، وأبوا أن يسلموا أمانة الصندوق لمن عيناه من غيرهم ، وقدروا للصرف مدة غيابهم مبلغاً لم يأخذوا في تقديره رأينا مكتفين بتقديرهم . كأنهم من أمرائنا وكأننا من أتباعهم : قرروا عودتهم

بدون علمنا ، وأخبروا اللجنة المركزية من عندهم ، وأعلنوا بذلك للملأ انقسامنا وخلافهم . ظنوا الأمة هوى الضعف بروحها ، ولوى اليأس بعزمها ، واستعدت للاستسلام ، فسارعوا اليها لا لكي يقوّموا ضعفها بل ليستميلوها إلى الثقة بمن شكت في اخلاصه ليحسن تسليمها ، وإلى الشك فيمن وثقت بهم ليمتنعوا عن عونها . متوهمين أنها ستحشد الحشود للقائهم وترفع البنود للاحتفاء بهم ، فلم يكن من الكثير إلا أن أمسكوا عن مقابلتهم ، ومن غيرهم إلا أن واجهوهم بما يكرهون وطالبوهم أن يعلنوا في الخلاف رأيهم فلم يسعهم إلا أن نشروه . معترفين بما أنكروه ومنكرين ماأعلنوه . ولاأدري إن كانت نفوس القوم طابت بما أعلنوه أو رضيت بما نشروا مع سكوتي عن موافقتهم . ولكن يظهر أنها لم ترض به تمام الرضاء لأن بعضهم طلب مني أن أنشر بلاغاً أنني فيه ذلك الخلاف وأؤكد تمام الاتفاق وعدم انقطاعه فلم استحسن طلبهم لأن فيه تغريراً بالأمة ومناقضة للحقيقة التي عمل المخالفون انفسهم على اعلانها وأيدوها بقولهم وفعلهم حتى تغنت بها الجرائد الانجليزية وتغنت بهم وباعتدالهم . ولأن هذا الخلاف لايرجع لأسباب شخصية حتى يهون احتماله ويرجى زواله ولا يضر خفاؤه ولكن يرجع الى الاختلاف في الغاية والشعور . فهم ملوا العمل وقطعوا الأمل ، وقليل ما أعطينا كثير في نظرهم . وقريب ما نرجو بعيد في اعتبارهم والمشروع عندهم يهدي مصر استقلالاً ويبوئها أشرف مركز بين الأمم ، ونرى فيه حماية ولا يبوىء من المراكز الا أتعسها ، ولا يفيد الا ضياع الاستقلال . فكيف يمكن التوفيق بين هذين الرأيين وهاتين الغايتين ؟ ولوكان أمره منحصراً بيننا ولم يشعر به خصمنا لتسامحنا ماأمكننا . لكنه علم به على وجه يرفع كل طمأنينة ويضعف كل ثقة ، ومتى انعدمت الثقة بين جماعة تعذر انتظام العمل بين العاملين . فقد كتب اللورد ملنر خطاباً لبعض أصدقائه وبيدنا نسخة منه جاء فيه مانصه : « إن أصحاب زغلول باشا ممن يطلبون نفس

مطالبه قد بذلوا آخر مافي وسعهم لاقناعه بالقبول فلم يقتنع » .. فمن أين علم لورد ملنر هذا المسعى ؟ انه لم يكن مني بالطبيعة . ولا شك عندي في أن علم اللورد ملنر بهذا الخلاف على هذا الوجه كان له تأثير كبير جداً فيما أبداه من التشدد معنا خصوصاً فيما يتعلق بقبول التحفظات.

« تعلمون أن عدلي باشا قبل المشروع وسعى بواسطة أصدقائه في الوفد وخارجه في ترويجه وحمل الأمة على قبوله . ومع ذلك اراد أصحابه في الوفد أخيرا أن أعلن للأمة ثقتي به واعتمادي عليه في المفاوضات الرسمية ليحصل على قبول التحفظات فرفضت رفضاً باتاً . اذ كيف يمكن لي أن أثق هذه الثقة بعد كل ما عندي من المعلومات ، وأن أعول على رجل في تعديل مشروع هو يراه مقبولاً بدون هذه التحفظات مهما كان عنده من سلامة النية وحسن القصد ؟ .. ومن عجب أن هؤلاء الذين يريدون أن يسلموا لمثل هذا الرجل أمور البلاد يديرها برأيه وبمساعدة من تعرفون لايسمحون لي أن أرسل تلغرافاً أو كتاباً يحمل شكراً على عمل من الأعمال بدون اطلاعهم ، ويعدون انفرادي بمثل هذا العمل جارحاً لهم وماساً بكرامتهم . حتى كان منهم أن أرسلوا إلي خطاباً يحتجون به على هذا الانفراد في عبارات جافة لا يوجهها متبوع لتابع ... أتظن أن جماعة ضعفت الثقة بينهم الى هذا الحد يمكنهم أن يشتركوا في عمل ويمكن أن يقدر لهذا العمل نجاح ؟ كلا ! انهم لم يتظاهروا بموافقتنا الا اتقاء سخط الأمة وتلطيفاً لغضبها ، وإلا فانهم سيعملون في السر على بث أفكارهم وترويج مقاصدهم والدعوة الى تأييد سيدهم الذي رأوا فيه المعين على الوصول الى غايتهم التي ينشدونها كما تعلمون . ولقد رأيناهم يقابلون بوجوه هشة بسامة كل خبر يدل على ضعف النهضة الوطنية وفتور الهمم وانحلال القوى ويعبسون للاخبار التي تدل على قوة روحها وكمال يقينها في حسن الاستقبال . إن نفوساً هذه حالها يضر وجودها في الافراد فما بالك في القواد ؟

« أني كثيراً ماضغطت شعوري الشخصي ، وتسامحت في حقوقي الذاتية .

بل لم أحسب حسابا لهذه الحقوق . ولـكني لا املك أن أتساهل في حق عام عاهدت الأمة على الاحتفاظ به ، فلا استطيع أن أفرط فيه لعدوّ ولا لولي ولـكني أسكت اذا لم يضر السكوت به أما اذا رأيت منه خطراً فواجبي يدفعني الى الجهر بالحق . والله ولي العاقبة .

« لا بد أن تكونوا علمتم بأن اسم مكباتي بك كان من بين العائدين ولـكنه لم يعد . أنه من صفهم وعلى رأيهم ، ولم يكن مسافراً معهم . بل في عزمه اللحاق بهم وانما كتبوا اسمه مع اسمائهم تفخيماً لشأنهم . لـكي يعتزوا باضافة لون آخر الى لونهم ؛ حتى لا يقال إن حزب الأمة عاد الى بدايته وانتهى الى غايته . ان الله لا يصلح عمل المفسدين.»

***

وقد تسربت أنباء الخلاف إلى مجالس القاهرة ، وأخذ أنصار عدلي — أو أنصـار الوزارة المقبلة — يروجون لفـكرتهم في حذر وتـكتم تمهيداً لقيام الوزارة ومقابلة الأمة إياها بالتأييد والتفاؤل ، وعلم الخاصة والعامة أن الوفد لم يكن على رأي واحد في مسألة التحفظات ولا على خطة واحدة في موضوع المفاوضات الرسمية ، وازدادوا علماً بذلك من رسالة برقية أرسلها سعد قبل وصول الأعضاء العائدين إلى القاهرة ونشرت في صحيفة الأخبار ذكر فيها ما صرح به للجنة الملنرية من أنه « لا يمكنه ولا يمكن أي انسان للأمة ثقة به أن يدخل المفاوضات على أساس هذا المشروع قبل تعديله بالتحفظات.» ثم قال : « غير أن فـكرة نبتت الآن في بعض النفوس ترمي إلى أن الوفد مع تمسكه بهذه الخطة في خاصة نفسه لا يمنع الغير من الدخول في المفاوضة على خلاف هذا الشرط ، بل يلزمه أن يؤيده ويعلن ثقته به متى كان من أصدقائه . وهي فـكرة أقل ما فيها أنها غير مفهومة ولا يترتب على العمل بها الا إفساد خطة الوفد نفسه . لأن تعديل المشروع بالتحفظات قبل الدخول في المفاوضات إما أن يكون في اشتراطه مصلحة أولا . فان كان فيه مصلحة فلا يصح تأييد

من يخالفه . وان لم يكن فيه مصلحة فلا معنى لاشتراطه ، كما لا معنى لأن يؤيد الوفد عملاً منع نفسه منه سوى أن يسعى لتأييد خطة منافية لخطته وأن يتحمل مسئوليته أمام الأمة عن عمل لا دخل له فيه ، ولا هو متفق مع مبادئه . لهذا أظهرت لجميع أبناء وطني أني لا أوافق على هذه الفكرة أصلاً وأحذرهم منها ومن تصديق أي قول لم يصدر مني بقبولها ، أو تعديل الخطة التي كررت بيانها للأمة ، وهي أني لا أدخل في أي مفاوضة على أساس مشروع ملنر قبل تعديله بالتحفظات ، ولا أؤيد من يدخل فيها بدون هذه الشروط مهما كانت علاقته بشخصي ومهما كانت ثقتي به.»

***

جاء هذا البيان قرينة جديدة على وجود الخلاف وإيماء موجزاً إلى موضوعه ودواعيه فلما عاد من عاد من أعضاء الوفد عقيب هذا البيان — وهم محمد محمود باشا وحمد الباسل باشا وعبد العزيز فهمي بك ومحمد علي بك ولطفي السيد بك — خامرت الناس الظنون فيما يقصدون ووقر في الأذهان أنهم هم أصحاب الفكرة التي نبتت في بعض النفوس ... وسارع اليهم من يسألهم عن الحقيقة فكاشفوا بعض السائلين وكتموا الأمر عن الآخرين ، وأحسوا بعد قليل من مقامهم في مصر أن التيار أقوى من المصادمة والمجازفة فلجأوا الى التقية ورضوا أن يكتبوا إلى سعد مع بقية أعضاء الوفد المقيمين في القاهرة رسالة برقية يعربون فيها عن الثقة به « وتأييده في خطته الوطنية الحكيمة. »

واستمرت مساعي التوفيق على هذا النحو ولكن على غير جدوى ـ لأن النفور قد استحكم حتى أو شك أن يمنع الألفة النفسية ولو اتفقت الآراء والأغراض - فكيف بها وهي على أبعد خلاف ؟

وساعدت الحوادث سعداً فازداد مخالفوه أحجاماً وحذراً من الظهور وازدادوا بغضاً ونقمة مع شعورهم بتعاظم نفوذه وخوفهم من الهجوم عليه

فقد استقال ملنر وقام في مكانه مستر شرشل المعروف بالغلو في مطامع الاستعمار ، ولم تمض عليه أيام في وزارة المستعمرات حتى خطب في مأدبة لتوديع حاكم الهند فأدخل مصر « في دائرة الامبراطورية المرنة » . . . وأثار بذلك ثائرة المصريين فرأى « المعتدلون » أنهم مطالبون قبل الآخرين بانكار هذه السياسة التي يظن في مصر أن الحكومة الانجليزية تعتمد عليهم في تنفيذها وترويض الشعب المصري لقبولها . إذلم يكن معقولاً أنها تعتمد على « المتطرفين » الذين لم يقبلوا ملنر وهو أهون من شرشل على كل حال . فكتب حسين رشدي وعدلي يكن وبضعة من رؤساء الدين والوزراء احتجاجا على كلام شرشل أعلنوا فيه أنهم « يرون من الواجب أن يؤكدوا أن الحل الصحيح للمسألة المصرية لا يكون إلا باتفاق ترضاه الأمة المصرية ، أساسه محالفة لاتدع محلاً للشك في استقلال مصر. »

وقد لاح من استقالة ملنر وحدها أنها دليل على استعظام الانجليز ما « منحه » المصريين من شروط في مشروعه المرفوض من الجانبين . فاذا كانت الوزارة البريطانية لا ترضى بمشروع ملنر فكيف ترضى بما هو فوقه ؟ وإذا كانت هذه تصريحات خليفته فكيف يرجى منه انصاف أو سماحة في التفاهم على مواضع النزاع ؟ وماذا بقي للمعتدلين المصريين غير الحبوط ؟ وماذا بقي للأمة غير الحذر من عواقب هذا الاعتدال ؟ وزاد الطين بلة أن اللورد ملنر كان قد تحدث في رابع فبراير حديثاً جهر فيه باعتماده على المعتدلين وقال انه « لا يظن أن قوى الفئة المتطرفة تتغلب على نفوذ المعتدلين الذين هم الكثرة بين العناصر المعدودة في مصر ، وهو مقتنع بأن المعتدلين يدركون ما للعلاقات الجديدة المقترحة بين بريطانيا العظمى ومصر من القيمة والشأن من وجهة الوطنية المصرية.»

وليس من طبيعة المعتدلين ـ بحكم كونهم معتدلين ـ أن يقتحموا مثل هذه العقبات أو يستهينوا بمثل هذه العوارض . فوجب تذليل الصعاب في طريقهم

قبل أن يجترئوا على خطوة أخرى في سبيل المفاوضات الرسمية ، وقد أراد اللورد اللنبي أن يذلل الصعاب أمامهم ويقدم لهم المعونة اللازمة بتصريح يعد فيه باسم حكومته أنها تستبدل علاقة أخرى بعلاقة الحماية . فأبلغ « صاحب العظمة » السلطان قرار حكومته الذي جاء فيه أنها « تستنتج أن نظام الحماية لا يكون علاقة مرضية تبقى فيها مصر تجاه بريطانيا العظمى . ومع أن حكومة جلالته لم تصل بعد الى قرارات نهائية فيما يختص باقتراحات اللورد ملنر فانها ترغب في الشروع في تبادل الآراء في هذه الاقتراحات مع وفد يعينه عظمة السلطان للوصول — إذا أمكن — إلى ابدال الحماية بعلاقة تضمن المصالح الخصوصية التي لبريطانيا العظمى وتمكنها من تقديم الضمانات الكافية للدول الأجنبية وتطابق الأماني المشروعة لمصر والشعب المصري »

وهذا قرار قد خلا من كل وعد قاطع ترتبط به الحكومة البريطانية ، وقيد الوعد المبهم الذي فيه بالامكان وبانتظار التوفيق بين العلاقة الجديدة - التي لا يعرف أحد ماهي - وبين مصالح بريطانيا العظمى ومصالح الدول الأجنبية كما تراها السياسة البريطانية ، ولكنه مع هذا قد سهل مهمة الوزارة المنتظرة وقابله الوفد في باريس بالتزام الحيدة ومراقبة الأحوال ريثما يتم التمهيد الضروري للمفاوضات الرسمية ، وأرسل سعد في طلب الأعضاء المقيمين بمصر لموافاته في باريس ، فاجتمعوا واتفقوا على السفر بعد أسبوع .

وانهم لفي انتظار الحوادث اذا بالوزارة النسيمية التي كانت يومئذ في الحكم تستقيل واذا بعدلي باشا يدعى إلى تأليف الوزارة . فعدل الأعضاء عن السفر ونمت إلى سعد أنباء من القاهرة عدلت به هو أيضا عن البقاء في باريس ، فاعتزم الاياب الى مصر على عجل ، وقال لمندوب شركة روتر إنه يعود للمباحثة في التعاون مع الوزارة في المفاوضات الرسمية على أثر التصريحات البريطانية والمصرية الحديثة ، وانه عازم على الوصول بالبرنامج الوطني الى نتيجة مقرونة بالنجاح . وكذلك التحفظات التي طلبها المصريون في مشروع الاتفاق بين الوفد واللجنة الملنرية.»

الوزارة العدلية

في ظاهر الأمر كانت الوزارة العدلية هي الوزارة المرقوبة دون غيرها لاجراء المفاوضات الرسمية أو حل القضية المصرية . ولكن السياسة في مصر لا تستقر على شيء محقق إلى زمن طويل . ففي الوقت الذي كان فيه المطلعون على الشئون الوزارية يترقبون وزارة عدلي بعد استقالة الوزارة النسيمية كانت البواطن وشيكة أن تكذب الظواهر بين آونة وأخرى ، وكان الانجليز كعادتهم يتركون الباب مفتوحاً لتجربة أخرى من تجاربهم الكثيرة التي لا يسأمونها ، وكانوا يترددون في اختيار عدلي دون غيره . وبخاصة لأن الأعضاء الوفديين لم يجهروا بانشقاقهم على سعد كما كان الأمل في مساعيه .

قال اللورد جورج لويد في أوائل الجزء الثاني من كتابه مصر منذ عهد كرومر : « أصبح عدلي باشا في هذه الآونة وهو محور كل تركيبة ملائمة ، وألقى عليه البريطان رجاءهم على وجه الخصوص ، فقد كان الزعيم المعتدل الوحيد الذي كان على صلة حميمة برؤساء الزغلوليين وكان له النفوذ الأعم بين الطوائف المختلفة من غير الزغلوليين . وهناك رئيس الوزارة لا بد أن يعطى منزلته وتصان له كرامته ، وهناك محمد سعيد باشا وأصدقاؤه الأقوياء من أمراء البيت المالك ، وهناك رشدي باشا وثروت باشا ومظلوم باشا الذين لا ينبغي اغفالهم والتهاون بأمرهم ، وهناك بعد ذلك كله جماعة المستقبل النيابية التي لا بد من ضمان موافقتها على نحو من الأنحاء . أما زغلول فالشائع أنه لا يقبل الخدمة وأن زملاءه لن يغادروه كائناً ما كان الاشتراك بينهم وبين عدلي باشا في الفكرة . . . . . وقد تنحى مظلوم باشا الذي أراده السلطان رئيساً لوفد المفاوضة فوجب من ثم ان ترسم خطة جديدة . وكانت النتيجة قيام الوزارة العدلية . »

ثم قال : «إن عدلي باشا لم يكن يقبل العمل برئاسة توفيق نسيم باشا رئيس الوزارة يومذاك ، ولم يكن السلطان يرضى أن يتبوأ عدلي مكانة كبرى . ومن مشيريه في ذلك محمد سعيد باشا الذي كان مفهوماً أنه يعارض سياسة المعاهدة برمتها ولا يني يدس الدسائس لاحباطها . ولم يسع المندوب السامي في نهاية الأمر إلا ان يتدخل لوقف هذه الدسائس العقيمة ، فقامت الوزارة العدلية والسلطان لا يودها ولكنها على كل حال خير ما يتسنى الوصول اليه لهذه الغاية.»

***

وهكذا قامت الوزارة العدلية والجمهور لا يعلم شيئاً عن دخائل الأحوال التي أحاطت بقيامها من ناحية الوفد أو من ناحية الانجليز أو من ناحية السلطان . فاستقبلتها الأمة بشيء من الترحيب لم تستقبل به وزارة قبلها بعد الحرب العظمى ، وكان معظم المحتفلين بها أنصار الحكومات وطلاب المصالح عندها ممن كانوا يتحاشون تأييد الوزارات المكروهة مخافة سوء السمعة . فلما وجدوا وزارة لا حرج من تأييدها تهافتوا عليها وشجعهم ما رأوه من حفاوة أصدقائها الوفديين ووقوف زملائهم الآخرين منها موقفاً لا عداء فيه ولا مهاجمة ، وتوالت عليها وفود المهنئين ورسائل التهنئة من مجالس المديريات والمجالس المحلية وسائر الهيئات التمثيلية . أما الجمهور فكان معظم ترحيبه بها في الحقيقة ترحيباً بزوال الوزارة النسيمية التي اشتد بغضه إياها لما أصابه في عهدها من جور السلطة العسكرية ومغاشم الأحكام الاستثنائية ، وكان قريب عهد بصدور الأحكام الصارمة في قضية عبد الرحمن فهمي بك وأصحابه وهو كاتم السر في لجنة الوفد المركزية ، والجمهور يعتقد أن توفيق نسيم باشا كان ينطوي له على ضغن خاص لأسباب سياسية وغير سياسية ، ومما كان يذكره الجمهور لنسيم باشا أنه كان أحد رجلين اثنين في محكمة استئناف رفضا التوقيع على توكيلات الوفد الأولى ، وأضاف إلى

رفضه أنه حمد الله على برئه من حمى الوطنية ! فلما انتهت وزارته شعر الجمهور بالفرج وتفاءل بقرب انتهاء القضايا والمصادرات والتهم السياسية ومظالم السعاية والجاسوسية . وتهيأت الفرصة من جهات شتى للوزارة العدلية فنشأت في جوّرائق وطمعت في مساعفة الآمال.

وعدلي يكن رجل مشهور النزاهة موفور الكرامة يقصد الخير ويؤمن فيما ارتضى لمصر من مصير بأن ليس في الامكان خير مما كان . ولكنه إذا أصبحت المسألة مسألة جماهير وطبقة حاكمة فهو ولا ريب في جانب الطبقة الحاكمة بسليقته وموروثاته ونشأته الهادئة ونفوره من الحركات الشعبية ولاسيما إذا كانت من شعب لايمتزج به امتزاج الدم والسلالة . ولعل فاصل الطبقة أوسع من فاصل الجنس والسلالة في هذه المسألة . فلو كان عدلي باشا في البلاد التركية — لا في مصر — لما اطمأنت نفسه إلى حركات الجماهير هناك ولانسي الفارق بين الطبقة الحاكمة والطبقات المحكومة ولو امتلأت جوانحه بالنخوة الوطنية والنعرة الجنسية ، وهو عدا ذلك قليل الطموح قليل الجلد على الكفاح ، فلا جرم يقنع بأيسر الأمور ولا يشعر مع ذلك بأن ماقنع به شيء يسير بالقياس إلى جماهير المصريين .

وفي وسعنا أن نعرف من خطابه إلى السلطان القصد الذي يرمي اليه بتأليف الوزارة بعد الخلاف بين أصحابه وأصحاب سعد من الأعضاء الوفديين . فهو يقول في ذلك الخطاب بتاريخ السابع عشر من شهر مارس ان الوزارة « ستجعل نصب عينيها في المهمة السياسية التي ستقوم بها لتحديد العلاقات الجديدة بين بريطانيا العظمى وبين مصر الوصول إلى اتفاق لايجعل محلاً للشك في استقلال مصر . وستجري في هذه المهمة متشبعة بما تتوق اليه البلاد ومسترشدة بما رسمته إرادة الأمة وستدعو الوفد المصري الذي يرأسه سعد زغلول باشا إلى الاشتراك في العمل لتحقيق هذا الغرض . ومما يوجب الارتياح أن تصريح الحكومة البريطانية بأن المفاوضات ستجري على أساس

الغاء الحماية من شأنه أن يسهل مهمة الوزارة من هذه الوجهة . فان ذلك التصريح الذي يدل على حسن استعداد بريطانيا العظمى مما يدعو إلى الأمل بأن المفاوضات التي ستحصل بهذه الروح ستفضي إلى اتفاق محقق للأماني الوطنية ، ويكون فاتحة عصر جديد بين البلدين شعاره المودة وتبادل الثقة . وسيكون للأمة على لسان الممثلين لها في الجمعية الوطنية القول الفصل في هذا الاتفاق.

« وبما أن هذه الجمعية ستكون أيضاً بمثابة جمعية تأسيسية فان الوزارة ستأخذ على عاتقها تحضير مشروع دستور موافق للمبادىء الحديثة للأنظمة الدستورية . وستحاط الانتخابات لهذه الجمعية بكل الضمانات التي تكفل تمام حريتها وتنظم بكيفية تحقق تمثيل رأي الأمة تمثيلاً صحيحاً»

« وفي هـذا المقام تعرب الوزارة عن اعتقادها بأن الظروف الحاضرة تبرر الاسراع في الرجوع إلى النظام العادي وبأنها ستتمكن — بفضل نفوذ عظمتكم — من رفع الأحكام العسكرية والغاء الرقابة في القريب العاجل . وإنا نعتمد على حكمة الأمة في تسهيل هـذا العمل الذي يحقق نجاحه أعز أماني الوزارة »

هذا هو البرنامج السياسي الذي أثبته عدلي باشا في خطابه إلى السلطان . وفي وسعنا كما قلنا أن نعرف وسيلته إلى تحقيق هذا البرنامج مع الاستعانة بالوفد لأنها لا تحتمل أكثر من وجه واحد : يدعو الوفد إلى الاشتراك في المفاوضة ، وتصل الدعوة إلى الوفد والكثرة فيه من أنصار الوزارة العدلية وطلاب « إنهاء الحالة » بكل حيلة ، ويجري البحث بين أعضاء الوفد في اختيار من يمثلهم في المفاوضات الرسمية فيقع الاختيار على اثنين أو ثلاثة من أنصار الوزارة وموافقيها في الخطة والغاية ، وهم قلة في الوفد الوزاري الذي يتولى المفاوضة الرسمية لايقدمون ولا يؤخرون ، ولكنهم لو كانوا كثرة لما عاقوا الوزارة عن خطتها وغايتها لأنهم جميعاً على تفاهم في السياسة منذ تمت المفـاوضات الملنرية . ويسافر الوفد الوزاري لامضاء المعاهدة

كائنة ما كانت والتبعة فيها من نصيب زغلول والحل فيها من شأن عدلي وهو المستفيد من اشتراك الوفد — الذي يرأسه سعد زغلول باشا — في التبعة والمفاوضة والامضاء .

يجري هذا وسعد في باريس ، والجو في مصر خالٍ للوزارة تهيؤه لقبول ما تأتي به من العاصمة الانجليزية ، والاقبال على الانتخابات والترشيحات يتيح لها كسب الأعوان والأتباع والمرشحين والناخبين ، ويساعدها على نجاح هذا التدبير كله أنها تعمل ولا منازع لها في الظاهر ولا محاربة بينها وبين الوفد تبيح له أن يأخذ لنفسه العدة وأن يتقي هذه الغارة الخفية ، فلا يشعر سعد إلا وهو والأمة معه في قبضة الوزارة العدلية تملي عليه ما تشاء ، فيستوي منه الاذعان والاباء .

إن سكن سعد إلى هذا التدبير فذاك ، وإن تبرم به فالكثرة من أنصاره يخذلونه ، وجاه هؤلاء الأنصار في البلاد وجاه الوزارة يتعاونان على إخضاعه وفض الأشياع والمعجبين من حوله . ويكمل الأمر كله يوم يعود الوفد الرسمي بالغاء الحماية في يد وبالمعاهدة في اليد الأخرى ، ولا معارض هناك ولا من يحفل بالمعارضة بين سواد المصريين ونخبة الساسة المتألبين .

وتكاد تبدو هذه النية من خلال ذلك الخطاب الذي وعدت فيه الوزارة بدعوة الوفد إلى المعاونة . ففيه تقول الوزارة عن الانتخابات الدستورية : « وستحاط الانتخابات لهذه الجمعية بكل الضمانات التي تكفل تمام حريتها وتنظم بكيفية تحقق تمثيل الأمة تمثيلاً صحيحاً» .. فما الحاجة إلى وعد الوزارة باجتناب الضغط في الانتخابات إذا كانت تضمر في نيتها بقاء الصداقة بينها وبين الوفد وجمهرة الأمة ؟

ماحاجة الوزارة إلى ذلك الوعد إذا كانت ستنزل إلى ميدان الانتخابات وهي لا تحسب حساباً لمعارضة تخشاها وتتوقع أن تجيئها في الجمعية التأسيسية

بكثرة تناوئها ؟ إنما هذا كلام من بيّت النية على نزول الميدان لحسابه ، وتوقع المعارضة القوية من غيره ، وإنما تنطق البديهة هنا من وراء اللسان .

ترامت الأنباء تترى إلى سعد في باريس ، وسمع من قبلها بأسماء الوزراء وفيهم من بينهم وبينه جفاء شـــديد ولا أمان لهم في علاج القضايا الوطنية ، ولم يكن عدلي قد أطلعه على الأسماء ولو من قبيل المجاملة والابلاغ . فعلم سعد أن الحالة تستدعي المراقبة عن كثب ، وأزمع المبادرة بالعود الى البلاد .

العودة

ملك سعد ناصية الموقف من ساعة وصوله الى شاطيء الاسكندرية ، وثبت في عالم العيان لمن كان في شك من الأمر إن هذا الرجل أقوى قوة في سياسة مصر القومية ، وان كل اتفاق بين مصر وانجلترا يتم على الرغم من هذا الرجل أو مع اغفال شأنه وتهوين خطره مستحيل .

لقد كان اليوم الرابع من ابريل — يوم وصوله الى الاسكندرية — يوم الجيل بأسره في العالم بأسره ، ولك أن تقول وأنت آمن من الغلو ان استقبال سعد في ذلك اليوم وفي اليوم الذي بعده كان أفخم استقبال لرجل من الرجال في أوائل القرن العشرين . فقـــد انتظمت مصر موكباً واحداً للحفاوة به من شاطيء البحر، بل من مدخل الميناء ، الى عاصمة الديار المصرية . وارتفعت الزينات وأقواس النصر من سلم الباخرة الى حجرته في فندق « كلاردج » الذي نزل فيه ، وكان الناظر لا يرى في كل مكان إلا صورة سعد ولا يسمع إلا الهتاف باسمه وأناشيـــد المترنمين بذكره . وانقضى أسبوع قبـل وصوله والوفود تتزاحم على الاسكندرية من أقصى القطر الى أقصاه ، حتى تعذر المبيت في الفنادق ولجأ النـاس الى البيوت يسألون أصحابها أن يؤوهم الى مكان يسكنون اليه ريثما يحين اليوم الموعود . ولم تبق شرفة في الطريق إلا غالى المستأجرون بثمن الوقفة فيها بضع ساعات حتى نيفت أجرة الشرفة على أجرة البيت ، وضاقت الطرقات عن مسير المركبات وأوشكت أن تضيق عن مسير الأقدام من مجاز الى مجاز ، ولمـا استقل القطار من الاسكندرية الى القاهرة تلاحقت الجموع على طول الطريق تأبى إلا أن تستوقفه مرات في غـير مواضع الوقوف ، ومنهم من كانوا يترامون على القضبان في بعض القرى الصغيرة ليغتنموا لحظة

من الوقت يقف فيها القطار ويطل فيها الزعيم على المستقبلين . وخرج كل مستطيع الخروج في مدينة القاهرة الى الطريق مابين باب الحديد إلى بيت الأمة يترقبون من الصباح ساعة قدوم الرئيس في نحو الخامسة من المساء . فلما لاح لهم في سيارته نسوا أنفسهم أفراداً وذكروا أنفسهم قوماً واحداً لا اختلاف فيه بين صوت وصوت ولا بين دعاء ودعاء ، وبلغ من نسيان النفس وغلبة الوجدان على الارادة أن أناساً كانوا يتسلقون الأشجار والأسوار أرسلوا أيديهم ليصفقوا وهم لايدرون أنهم معتصمون بتلك الأيدي من خطر الوقوع . . . ولا خطر في الحقيقة من الوقوع ، حيث لا أرض في طول الطريق الا وقد غشاها ألوف الواقفين .

وتمشت السيارة الهوينا وهي تكاد تزحف من بطء المشية بين الصفوف ، وسعد واقف عليها بقامته المديدة وطلعته المهيبة ومحضره المأنوس يحيي المحيين بكلتا يديه وتسترسل الدموع من عينيه . وتلك طبيعة فيه إذا جاشت نفسه بالشعور واهتزت أريحيته بهزة الجمهور .

ولا نطيل في سرد أسماء المستقبلين ووصف معالم الاستقبال فانما أردنا الأثر الطبيعي المفاجيء الذي كان لاستقبال سعد في ضمير الأمة مما له دلالة قومية . ولم نرد المراسم والأشكال التي قد تتكرر في كل يوم بغير دلالة . ويكفي أن نقول إن مصر لم تتمثل تمثلاً في موكب الاحتفال بعودة زعيمها الراجع اليها ولكنها كانت كلها موكب احتفال واحد لم يتخلف عنه مصري واحد قادر على حضوره أو المشاركة فيه ، وانقضى يوم الوصول الى الاسكندرية ويوم الوصول الى القاهرة ولم يحدث في المدينتين الحافلتين بألوف الألوف من أهلهما والوافدين اليهما ولا في طول الطريق بينهما حادث واحد مما يسجله الموكلون بالأمن في سائر الأيام . كأنما غاب الأفراد في غمار « أمة واحدة » فلم يبق بينهم مايكون بين الأفراد من نزاع واعتداء .

وعند الساسة المترفعين والحكماء الذين يتحذلقون باحتقار الجماهير ماذا

يكون ذلك كله الا « زفة » كبيرة تتفرق في ساعات كما تجمعت في ساعات ثم لا أثر بعد ذلك لتفرق ولا اجتماع ؟ لكن الخطأ في هذا التقدير إنما هو خطأ الساسة المترفعين والحكماء المتحذلقين . فليس كل اجتماع للجماهير زفة تستحق التأفف والتحقير ، وان اجتماع ذينك اليومين لعلى وجه التخصيص لم يكن فيه ما يترفع عنه السائس الحقيق بشرف السياسة ولا الحكيم الحقيق بمعنى الحكمة . فلم يخرج الشعب لفرجة ولا كان ذلك الرجل الماثل أمام عينيه موضوع تلك الفرجة ، ولكنها قوة أحسها الشعب فانبعث بها إلى حيث تتلاقى أفواجه وتتزخر أمواجه ، وذلك الرجل هو عنوان تلك القوة أو لسان تلك القوة أومناط الأمل المرجو من تلك القوة ، وإذا وجدت الشعوب نفوسها واهتدت الى سريرتها فانما تجدها وتهتدى اليها في لحظة من لحظات النشوة الوطنية كتلك اللحظة التي استثارها فيها حب الزعيم والشوق إلى مرآه . فزعامة سعد حقيقة لا طلاء ، وتأييد الشعب لتلك الزعامة حقيقة لا طلاء . وأين يكون الزيف أو البهرج في ذلك الشعور المتجاوب الذي التقت فيه قوة الشعب وقوة الزعيم ؟ ومتى يكون اجتماع الجماهير معدناً قويماً لا بهرج فيه إن لم يكن ذاك الاجتماع الذي أنشأته الطبيعة من قرارتها وأخلته من كل اصطناع يعيبها ؟ للشعوب لا شك ساعة اشراق تنكشف لها فيها أغوارها وما طرأ عليها من جديد أطوارها ، كاشراق الصوفيّ في يقظة الروح وإشراق الطفل في يقظة الشباب ، وذلك الاجتماع ولا شك كان من خير يقظات الاشراق في الشعوب .

ومن حفاوة الجماهير ماهو عادةً تخرج إلى حد البلادة . ولكن الذين شهدوا تلك الحفاوة ما شعروا قط أنهم يشهدون شيئاً مرسوماً بتدبير أو بارادة الجماهير ، وإنما شعروا أنهم بين يدي مفاجأة لدنية كل من فيها مدفوع إلى مجال لم يألفه قبل ذاك ، ولم يكن حديث الجماهير صباح يوم الاستقبال تعالوا نرى كيت وكيت وهلموا نسمع كيت وكيت مما هو محفوظ وموعود

في حفاوات العرف والعادة والتدبير ، وإنما كانوا يرتجلون كل شيء ويستقبلون في كل شيء مصادفة الارتجال : ارتجال شعورهم ، وارتجال مسيرهم ، وارتجال وقوفهم وعبورهم ، وارتجال زهوهم وسرورهم ، وارتجال ماهتفوا وماسمعوا وما أبصروا وما انتظروا ، لأنهم لم يحضروا يوماً كذلك اليوم ولم يعلموا إلا أنه سيكون يوماً معدوداً في الأيام لأنه غريب بين هذه الأيام ، وهذا سر التكوف له والتشوف اليه .

ومن المحقق أن تسعين في كل مائة ممن حضروا ذلك الاستقبال لم يروا سعداً قبل ذلك رأي العين ولم يتعودوا أن يجالسوه في المنازل أو في الحفول ولم يعرفوا ملامحه إلا من الصور الشمسية ومعظمها قديم ، لأنه لم يخاطب الجموع يوم كان في الوزارة ولم يخاطبهم يوم كان في الجمعية التشريعية ، ولم يكد يشرع في مخاطبتهم بعد الهدنة حتى حيل بينه وبينهم بالاعتقال العاجل ، وقد مضت ثماني سنوات على رؤية من رأوه في إبان الانتخاب للجمعية التشريعية وهم غير كثيرين . فالذين أقبلوا للحفاوة به يوم عودته إليهم أقبلوا كالذين يتشوفون إلى ذات من ذوات الغيب تتجلى لهم فجأة في عالم الشهادة . وقد لبثوا يأملون في الحرية ويمزجون أملهم بحب سعد زغلول ، ويتوقون إلى النجاح ويمزجون توقانهم بحب سعد زغلول ، ويغضبون لحرماتهم ويمزجون غضبهم بحب سعد زغلول ، ويفرحون بالنصر ويمزجون فرحهم بحب سعد زغلول ، ويحزنون على شهدائهم ويمزجون حزنهم بحب سعد زغلول ، وها هو ذا سعد زغلول حاضر بينهم لمن يراه ويسمعه فهم إذن يبصرون كل ما خامر نفوسهم من خوالج الحياة القومية ماثلاً للعيان ، أو هم إذن يستعيدون ما أحسوه جميعاً ويعيرونه صورة حية كصورة المعاني التي لا تزال في حاجة إلى عنوان شاخص ، وإذا العنوان الشاخص بطل من الأبطال ملء النفس والبصر ، لا رمز صامت ولا تمثال .

وليس الشعب على خطأ فيما أولى سعداً من حفاوة واعجاب بميزان الفكر والتقدير ودع عنك ميزان الوجدان والشعور ، فانه قد أوفى بشرط

الزعامة وأدى أمانة القيادة . وأين هي الأمة المغلوبة التي لا تشرفها زعامة كزعامة سعد في سماته أو في مناقبه أو في أعماله ؟ وماذا تأمل الأمة المغلوبة من قائدها أكثر من أن ينال لها اعتراف الخصم بوجودها واعترافه بحقها ؟ ؟ وهذه الحماية التي كان المعتدلون يحسبونها قضاء مبرماً لا كلام فيه ولا رجاء في الغائه أو الوعد بالغائه ألم تصدق فيها عزيمة سعد وتكذب فيها روية «الاعتدال» ومرونة المعتدلين ؟ فاذا كان هنالك استقلال لم يتحقق بعد هذا الوعد فالرجاء فيه معقود بعزيمة سعد والخوف عليه محذور من أولئك المعتدلين .

وبينما كان الشعب يستقبل زعيمه ذلك الاستقبال كان للمقابلات الرسمية دورها الذي لابد أن يجري في مجراه . فقد كان أول من استقبل سعداً في ميناء الاسكندرية صاحبه القديم محمد سعيد الذي ذهب يجدد المودة له لأن مزاحمته الحاضرة لعدلي ورشدي وثروت أشد من جفائه السالف للزميل القديم ، وكان أول سؤال القاه عليه : ماذا أنت صانع بزيارة السلطان ؟ فذكر له سعد دسائس المغرضين الذين نقلوا إلى القصر السلطاني أنه يطمع في رئاسة الجمهورية ويتحدث بما زعموه في هذا الصدد من حديث مكذوب . ثم قال إنه سيذهب لزيارة القصر وتقييد اسمه في سجل التشريفات ، ولكنه يرجو أن يسبق ذلك دليل من السلطان على الرضى والاعراض عن دسائس المغرضين ، وان زيارته لتقديم واجب الولاء لا تقابل بالعزوف والاهمال . فأسرع سعيد باشا إلى التليفون يخاطب ديوان التشريفات ويرجو أن يذهب من لدنه من يلقى سعداً عند وصوله إلى محطة العاصمة ، ولم ينكشف للناس مما حدث بعد ذلك الا أن سعداً لم يذهب إلى ديوان التشريفات .

أما دار الحماية فلم يزرها كما جرى العرف بين الوزراء والساسة المصريين في ذلك الحين ، لأنه لم يشأ أن يعترف بالحماية وهو ناهض لالغاء الحماية ، وأما الوزراء فقد قابله منهم عدلي يكن باشا ورشـــدي باشا على المحطة مقابلة الأصدقاء ، ولكنها كانت كمصالحة الانداد قبل بداية الصراع .

الخلاف على المفاوضة

استهل سعد جهوده في مصر ببلاغ شكر فيه الأمة على ثقتها وحفاوتها وأقسم فيه أن لا يدخر شيئاً من وسعه لتحقيق هذه الثقة الغالية وأن لا يتحول لحظة واحدة عن الغرض الذي وضعه نصب عينه . ثم قال : « إننا لم نعد إلا لنقوي بعزائم مواطنينا الكرام عزائمنا ونشد ازرنا باتحادهم المتين ، ونتمتع بمرآهم بعد طول هذه الغيبة ، ونتأكد من أن الاشتراك في المفاوضات الرسمية الذي دعتنا الوزارة الجديدة له متفق مع المبادي التي وضعتها الأمة وعاهدناها على احترامها ، ومع الخطة التي رسمتها وتعهدنا بمتابعتها ، ولا شيء أحب إلى قلوبنا من أن نخدم بلادنا بالاتفاق مع كل هيئة مستعدة لأن تسترشد بارادة الأمة ، وعاملة على تحقيق غايتها السياسية.»

وهو كلام فيه مافيه من وعد وحذر وتأهب للحوادث .

ولم يلبث أياماً في القاهرة حتى ثبت له أن الوزارة تريد أن تستعين به ولا تريد أن تعينه ، وان غاية ماعندها من الرغبة في معاونته أن تنال منه كل ما لديه من التأييد وتلقي عليه كل ما اضطلع به من التبعه ، دون أن تكون له في المفاوضة الرسمية مشاركة راجحة .

وفي ابان الولائم التي كانت تقيمها طوائف الأمة طائفة بعد طائفة تأييداً له واعلاناً للثقة برأيه وعمله كان البحث يجري بينه وبين الوزارة بغير انقطاع في شروط المفاوضة وتأليف الوفد الرسمي الذي يتولاها . ولما ان كثر اللغط في هذه الشروط وتضاربت فيها أقاويل الوزاريين والسعديين صرح سعد في حديث له مع أحد الصحفيين بأن الوزارة والوفد لم يتفقا بعد على شرط العمل المشترك بينهما ، وفصل هذه الشروط التي ينبغي النص عليها في المرسوم السلطاني وهي :

أولاً — الوصول إلى إلغاء الحماية الغاء تاماً صريحاً أي الغاء الحماية

التى وضعت على مصر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ والتي وردت في معاهدة فرساي ومعاهدات الصلح الأخرى التالية لها .

ثانياً — الاعتراف باستقلال مصر استقلالاً دولياً عاماً سواء اكان في الداخل أم في الخارج مع مراعاة ارادة الأمة التي أبدتها بالتحفظات المدخلة على مشروع اللورد ملنر عند ما عرض عليها قبل الدخول في المفاوضات .

ثالثاً — إلغاء الأحكام العرفية والمراقبة الصحفية قبل الدخول في المفاوضات .

رابعاً — أن تكون « غالبية » المفوضين الرسميين للوفد وأن تكون رئاسة المفاوضة من الوفد .

ثم أضاف إلى ذلك : أما أن الوزارة قبلت هـــذه الشروط ما عدا الشرط الأخير منها فهو قول في غير محله .

وكان قد شاع على لسان الوزاريين أن الوزارة تأبى السماح بالشرط الأخير لأن التقاليد المصطلح عليها في المفاوضات الدولية تقضي بأن يتولى رئيس الحكومة رئاسة المفاوضات . وهو قول تناقضه الحقيقة كما هو معلوم . . . فقال سعد في بيان وجهة نظره في هذه المسألة : « ان الوفد يرى أهمية كبرى لرئاسة المفوضين . لأن الوفد هو المسئول أمام الأمة عن المفاوضات ونتيجتها ويجب حتماً أن تكون بيده ادارتها حتى يتصرف فيها بابداء كل ما يراه صالحاً ويوصلها ويقطعها على حسب الأحوال ، ولا يمكن أن يتمكن من ذلك إذا كانت الرئاسة بيد غيره . أما القول بأن هذا ليس منطبقاً على التقاليد المرعية فأي تقاليد يريدون ؟ أن لكل بلد تقاليده الخاصة به ، ولم يقع لمصر حادث كالحادث الذي نحن بصدده حتى يكون لنا فيه تقاليد سابقة يرجع اليها ويقال بالتمسك بها.»

إلى أن قال : « ان حادثتنا نادرة في بابها ، ولصاحب السلطان أن يجري فيها طبقاً لما تقتضيه المصلحة . وما دامت سلطة المفوضين تمنح من السلطان

والأمة فما هو المانع الذي يمنع عظمة السلطان من أن يعهد بهذه الرئاسة لمن كملت ثقة الأمة به ؟ فاذا منحها عظمة السلطان للوفد فمن ذا الذي يتضرر من ذلك وينتقده ؟ أهم الانجليز وليس لهم في ذلك شأن كما صرحوا ؟ أم هي الأمة المصرية وهي تود بل تحتم أن تكون الرئاسة في الوفد لنائبها ومحل ثقتها ؟ فمن يكون له بعد ذلك الحق في الشكوى ؟ »

وقال : « اني لم أسع ولن أسعى في أن أكون مفاوضاً ولكن الحكومة رأت ضرورة اشتراك الوفد في المفاوضات فرأى أنه لا يمكنه قبول الاشتراك بدون تلك الشروط. »

وختم حديثه قائلاً : « أما مسلك الوفد بازاء الوزارة إذا انفردت بتولي المفاوضات - أي إذا فاوضت الوزارة على غير شريطة الوفد وبعبارة أخرى بغير مرسوم سلطاني تتعين فيه مهمتها تعيناً دقيقاً كما بينت ذلك فيما تقدم - فان الوفد لا يؤيدها . بل لا يمكنه تأييدها أيضاً إذا عين للمفاوضة من لا يكون حائزاً لثقة الأمة حيازة تامة. »

أما الوزارة فقد قالت عن الغاء الأحكام العرفية والرقابة الصحفية إنها صرحت في برنامجها « أن ذلك من أعز أمانيها . وهي قد مضت في تحقيق هذه الأمنية ومهدت السبيل للرجوع إلى القوانين العامة فيما يتعلق بحفظ النظام .

وقالت عن رئاسة المفاوضات : « إن التقاليد السياسية في جميع البلاد لا تسمح بحال من الأحوال أن يدخل رئيس حكومة في مفاوضة سياسية ولا يكون رئيس الهيئة الرسمية التي تتولاها من قبل بلاده. »

وكلام الوزارة في هذا الصدد قد يصح إذا كان واجباً محتوماً أن يشترك رئيس الحكومة في وفد المفاوضة ؛ ولكن الوزارة كان فيها نائب رئيس هو حسين رشدي باشا وكان من الجائز أن يشترك هو في الوفد دون رئيسها . وكان من الجائز أيضاً أن ينوب سعد عن الحكومة المصرية في هذه المهمة . إلا إذا كانت الحكومة تراه صالحاً للتأييد واحتمال التبعة ولا تراه صالحاً للاعتماد عليه في المفاوضة !

وكيفما كان الأمر في رأي المنصفين أن سعداً لم يعدُ حقه في رفض ماعرضته عليه الوزارة ، لأنها كانت تريد وفداً رسمياً تكون لها رئاسته وكثرة أعضائه ولا يكون فيه من الوفد المصري إلا قلة معروفة من شيعتها الذين يمالئونها ويقصدون قصدها . وماذا يملك سعدمن الرأي بهذهالمشاركة ؟ وماذا يضيره أو يضير الأمة إذا هو رفضها ؟ وأي تبعة أعظم من تبعته في قبول هذه المفاوضات ؟ وأي حق أقل من حقه في توجيهها والاشراف عليها ؟

قد يقال إنه كان عليه أن يقبل المفاوضة ثم يعتزل الوفد الرسمي إذا رضي بمعاهدة لا يرتضيها . ولكن ماذا يفيد القضية من ذلك إلا تأجيل الخلاف شهراً أو شهرين بعد بذل التأييد للوزارة في غير حيطة ولا دراية ؟ وإذا بقي سعد مؤيداً الوزارة إلىأن تعرض المعاهدة على الهيئة النيابية المنظورة أفلا نرجع إذن إلى الرفض والخلاف وكل ماجناه سعد من الانتظار أن يضعف قدرته على الرفض والخلاف ؟

الحقيقة أن الانجليز لمينصروا عدلي يكن ولميحتموا قياموزارته إلا لأنهم يرجون أن يقبل منهم ما ليس يقبله سعد زغلول . وليس من واجب سعد أن يذلل الطريق لهذا المقصد المريب .

أما ان كان الانجليز يسمحون لعدلي بمالا يسمحون به لسعدفهم لا يفعلون ذلك إلا ليلقوا على الامة المصرية درساً تتّعظ بعقباه ، وهو أنها اعتمدت على رجل من رجالها في مناوأة الانجليز ولن يفوز رجل يناويء الانجليز من أجل حقوق المصريين . .

ومتى ذكرنا أن سعداً لم يشاكس الانجليز في المطالبة ولم يقصر في مجاملتهم عند عرض المطالب المصرية بعد يوم الهدنة وأثناء المفاوضة الملنرية فقد علمنا أن الذنب الذي يحسبه الانجليز على الزعماء الوطنيين هو طلب الحق بأية وسيلة ، وأن الدرس الذي يملونه عليهم هو وجوب التسليم والمجاراة

والتماس الحظوة والزلفى ، وهو درس لايجمل أن يعمل به سعد ولا يجمل أن يعمل به المصريون .

وندع الوجهة العامة وننظر إلى الوجهة الشخصية الخاصة ، فنرى ثمة غضاضة لاتعدلها على النفس غضاضة وإن كانت من نفوس الأنبياء والقديسين.

فلو أن سعداً خضع لماساموه وتنحى يوم نحوه لصدق عليه قول الترك : إن « الفلاح » لايصلح إلا للخدمة والتسخير ! وإنما للسادة « الترك » بعد ذلك شرف الظفر واجتناء الثمار وهم قاعدون وادعون . فلعدلي ورشدي أن يخدما الحماية ولهما أيضا أن يجنيا ثمار الاستقلال حين يتصدى لغرسها فلاح من الفلاحين !!!.. إن الفطرة الانسانية كلها لتثور في وجه هذه المهانة التي لا يدين لها طالب حرية ، وهو عندما يثور عليها لا يكون ثائراً لكرامته بمقدار ما يكون ثائراً لكرامة وطنه وكرامة العدل بين بني الانسان .

ومع هذا هل كان سعد زغلول ينازع عدلي يكن في الوزارة ؟ الانجليز أنفسهم يقولون إنه لم يكن يطلب الوزارة أو لم يكن « يقبل الخدمة » . . . انما كان يطلب رئاسة المفاوضات لأنه كان يطلب ضمان التبعة التي تصدى لها واضطلع بامانة الوكالة من أجلها . ولا نكران لهذا الحق ولا ملام عليه .

ولم ينحصر الخلاف على الرئاسة وحدها بل تعداها الى الاحكام العرفية والرقابة الصحفية ، فان هذه الأحكام قد بقيت في مصر ولامعنى لبقائها الا لاكراه المعارضين على قبول مالا يقبلونه أو اكراههم على السكوت وإضعافهم عن المقاومة ، وفيما حدث قبل المفاوضات العدلية وفي أثنائها وبعد اخفاقها دليل على المقصود ببقاء هذه الأحكام .

وأدهى من ذلك أن الوزارة لم تكن خالصة النية فيما وعدت من سعيها في الغاء الرقابة الصحفية . فاللورد جورج لويد يقول في الجزء الثاني من كتابه بعد ايمائه الى مفاتحة عدلي للمندوب البريطاني بصدد الاحكام العرفية : «أليس ثمة شيء يتيسر عمله لموافقة بعض مطالب زغلول عن الأحكام العرفية ؟ كلا

لسوء الحظ . فان قانون التضمينات ضروري ولايجدي قانون كهذا مالم تنته المفاوضات ويتقرر الدستور الجديد . ألا يستطاع الغاء الرقابة على الصحافة ؟ ؟ نعم يستطاع اذا كان عدلي يستغني عنه وهو لا يستغني ! »

فبقاء الرقابة على الصحافة المصرية كان اذن بموافقة من الوزارة العدلية ، وسلوك هذه الوزارة والوزارة الثروتية من بعدها في اغلاق الصحف والحجر عليها كان سلوك الراغب في دوام هذا السلاح المفرط في شحذه واستخدامه ، وسيرى القاريء أن الوزارة قد استفادت على الأقل من بقاء الأحكام العسكرية وامعانها في التنكيل والتشهير ، ونقول على الأقل لأن كثيراً من الناس – والحوادث تؤيدهم – يقولون إن بعض الوزاريين قد هيأوا لتلك الأحكام حجة البقاء بما جرى من مذابح الأسكندرية التي حدثت قبل سفر الوفد الرسمي الى العاصمة الانجليزية .

القطيعة بين سعد والوزارة

وقع الخلاف المتوقع . وتمت القطيعة بين سعد والوزارة على أثر مقابلة عاصفة بين رشدي وسعد اشتد فيها رشدي كدأبه في الغضب وجابه سعداً مجابهة غليظة ثم تركه وهو يقول : « هـذا آخر ما عندنا . فاصنع ما أنت صانع ! »

وذهب سعد ليخطب في حفل أقيم لتكريمه في ضاحية شبرا فجهر بحقيقة هذا الموقف بينه وبين الوزارة ونادى هناك بكلمته المشهورة : إن المفاوضة على يد وفد تعينه الوزارة وحدها في بلد خاضع للحماية والأحكام العرفية معناها أن « جورج الخامس يفاوض جورج الخامس » . وقال في هذا المعنى : إذا طلبنا الرئاسة فانما نطلبها ليكون الرئيس حراً مرتكزاً على قوة لا تهاب شيئاً في المطالبة بحقوقها وهي قوة الأمة . لا أن يكون مرتكزاً على قوة مستمدة من الحكومة الانكليزية لأن ذلك يجعل المفاوضات بين الأصل وفرعه ... أي بين الحكومة الانكليزية والحكومة الانكليزية أيضاً . وليست هذه أول مرة ذكرت فيها هذا المعنى الذي تشرفت بعرضه الآن لكم ولكني رفعت الصوت به في وزارة المستعمرات الانكليزية . فقلت للجنة ملنر في جلسة ٢٥ اكتوبر سنة ١٩٢٠ : من ذا الذي يعين المفاوضين المصريين ؟ فأجاب : الحكومة المصرية ! فقلت إذن جورج الخامس يفاوض جورج الخامس .»

وقد اختلف أعضاء الوفد المصري على مسألة الرئاسة ، فمنهم من أيد سعداً ومنهم من استقال ومنهم من أعلن الثقة بالوزارة العدلية . فأعلن سعد أنه سيمضي ومن معه في طريقه . وعيب عليه ذلك لأنه ـ كما قيل يومئذ ـ مخالف للروح الدستوري الذي يقضي بتغليب رأي الكثرة ، ولكن دستور الوفد

الواقع هو نصوص الوكالة التي لايجوز الخروج عليها ، والروح الدستوري — بعد — لا يمنع القلة في لجنة من اللجان أو هيئة من الهيئات أن تعمل وحدها على حسب رأيها إذا انفصلت عن الكثرة أو انفصلت الكثرة عنها ، ولو كان الوفد مجلساً نيابياً وأجمع على رأي من الآراء لجاز له لاستفتاء الأمة والاتيان بمجلس نيابي في مكانه ، وفتوى الأمة يومئذ هي تغليب رأي سعد وتجديد الوكالة له على مبادىء التوكيل التي لم يخرج عنها ، وكانت هذه الفتوى أظهر من أن تحتاج إلى اظهار ، أو كانت على الأقل تسمح له بالعمل وحده والاعتماد في العمل على من يشايعه ويطمئن اليه .

وقد تطوع كثيرون للوساطة بين الوزارة وسعد من جهة وبين سعد وأعضاء الوفد المنشقين من جهة أخرى فلم تسفر الوساطة عن فائدة ، وكان معظم هذه الوساطات في دخيلتها من قبيل النكاية والزام الحجة ، يقوم بها اناس يبدون الرغبة في الصلح والوئام ويبطنون كراهة هذا الفريق أو ذاك .

ومثال ذلك اقتراح الصلح الذي اقترحه بعض رجال الدين ومشايخ الطرق الصوفية ، وفحواه أن ينتظر سعد وعدلي حتى يصدر المرسوم السلطاني بتعيين رئيس المفاوضين فمن صدر باسمه المرسوم فهو الرئيس ولا اعتراض عليه . . وهذا كلام يراد به الاحراج والزام الحجة ولا يراد به فض الاشكال وعلاج الخلاف ، وأصحابه لايجهلون كيف كان تعيين عدلي باشا رئيساً للوزارة بغير ارادة السلطان ، وكيف يكون تعيينه رئيساً لوفد المفاوضة على هذا المنوال .

وقد كان عدلي باشا بين أن يستقيل أو يعجل باجراء المفاوضة ليخرج من هذا المأزق على حالة من الحالات .

فأما الأمل في نتيجة المفاوضة فضعيف ، لأن الانجليز لا يجهلون أن معاهدة يمضيها عدلي قلما تظفر من الأمة بالامضاء ، ولأن كيرزون الذي كان سيتولى المفاوضة من الجانب الانجليزي معروف باستعظام مشروع ملنر على المصريين والسعي الحثيث لانتقاصه والحد من أطرافه ، ولأن الانجليز

أنفسهم كانوا يستمهلون الوزارة المصرية في تلك الآونة ويفضلون ارجاء الأمر كله الى فرصة أخرى . ولكن الوزارة رأت أن الخروج من المأزق بغير اجراء المفاوضة أمر عسير . فهي اذا استقالت فتلك هزيمة واعتراف لزغلول بالغلبة ، ولكنها اذا استقالت بعد الفشل في المفاوضة فقد تجمع في ذلك بين الخروج من المأزق وادحاض ماترمي به من التساهل والضعف والتفريط ، لانها رفضت المعاهدة التي رفضها زغلول . وربما كان الانجليز يطلبون تسويغ مركزهم بالصورة الشرعية ولا يشترطون في المعاهدة أكثر من أن توقعها حكومة لهامظاهر التأييد القومي كائناً ماكان حظها من تأييد الأمة في الحقيقة ، ففي هذه الحالة تستطيع الوزارة أن تسخر أعوانها من حكام الأقاليم في جمع التوقيعات ممن يريدون ولا يريدون ، ويستطيع أنصارها من أعضاء الوفد المنشقين ووجهاء الريف والحضر الذين ينضوون في الغالب الى كل وزارة قائمة أن يجمعوا توقيعات الأشياع والخدم والأتباع ، فيقال إن وكالة الوزارة نسخت وكالة سعد ومشايعيه ، ويعتمد الانجليز على ذلك وعلى الانتخابات النيابية التي تجري بامثال هذه الوسائل ، فيعقدون المعاهدة المنشودة ويعود عدلي ووفده الرسمي من العاصمة الانجليزية وهم لايخافون حرجاً من المعارضين.

ولقد بدأت التوقيعات المصطنعة فعلاً قبل انتهاء المفاوضة ، فكانت وصمة من أشنع الوصمات في تاريخ الادارة الحكومية ، لأنها رفعت شأن المزورين المجرمين المستخفين بالقوانين والحقوق من الموظفين وحكام الاقاليم وانزلت العقاب بالامناء المجدين الذين انفوا من تزوير الأوراق والعدوان على الابرياء

وساءت العبرة بعد ذلك فاصبحت النذالة نعمة على الموظف الفاجر أو على صاحب الخلق الوضيع من غير الموظفين ، وأصبحت الأمانة نكبة على الموظف الصادق الأمين أو صاحب الخلق المتين . وراجت سوق الضمائر والمنافع وشاعت المصروفات السرية بين الكتاب والدعاة ، فابتليت مصر بلية لا يعوضها منها استقلال ولا دستور ، إلا بعد جهد جهيد .

وانفجرت المظاهرات فقمعتها الوزارة باقسى مافي طاقتها من القسوة والصرامة . وسالت الدماء في طنطا بعد صلاة الجمعة فقتل ثلاثة وجرح كثيرون ، وأخذت الضراوة ضابطاً مصرياً من صنائع الانجليز فجعل يعدو بجواده في طرقات القاهرة ويلاحق المتظاهرين وغير المتظاهرين في البيوت ، ويطلق رصاصه على الكبير والصغير والجالس في القهوة والمطل من نافذة المنزل ، ويقود المقبوض عليهم مربوطين الى أذناب الخيل ، ويأمر رجاله بأن يطعنوا بالحراب كل من صادفوه من «التلاميذ» وهم راكضون على غير هدى في أحياء العاصمة ، كأنما هي نقمة مجنون أو ثورة وحش مسعور ، وقد اصطنعه بعض رؤساء الانجليز واعتدوا جرائمه التي تظاهروا بالسخط عليها والتأفف منها فضيلة له تضمن له دوام الرزق وتحميه من العدل والعقاب ، وظل مكفول المعيشة في كنفهم حتى فصلته الحكومة الدستورية بعد سنوات ، فأخذوه بعد ذلك الى السودان في وظيفة من الوظائف العالية لئلا يندم رجل مثله على ذلك الصنيع !

وأخبث ما جرى في تلك الفترة المشئومة مذابح الاسكندرية التي قتل فيها ثلاثون مصرياً وجرح مائة وثلاثون ، وقتل من الأجانب أربعة عشر وجرح ستة وتسعون .

وحدثت هذه المذابح عقب زيارات ومقابلات حامت حولها الشبهات وأومأت اليها الصحف في ذلك الحين . ولا نحب أن نقول فيها كل ما قيل يومئذ على ألسنة المطلعين وغير المطلعين ، ولكننا نلاحظ أن مظاهرات المصريين واجتماعاتهم لم تلوث قط بسفك الدم ما لم يتعرض لها المدسوسون من الشرطة الظاهرين أو المستورين ، وإن أحداً من شرار الأجانب الذين عاثوا في هذه المظاهرات لم يحكم عليه في المحاكم العسكرية الانجليزية التي حكمت على عشرات من المصريين بالموت والسجن وهي باسم السلطات العسكرية تستطيع أن تدين الأجانب كما تدين الوطنيين ، وإن أحداً من المسئولين عن الأمن لم ينزل به العقاب بعد هذه الحوادث كأن اتخاذ الحيطة لمنعها كان من المستحيل أو كأنها لا تدخل في أعمالهم التي يستحقون عليها المكافأة والعقاب ،

وان الحكوميين في مصر وانجلترا معاً لم يقصروا في الاستفادة من هذه المذابح جهد ماوسعهم من فائدة . فاعتذروا بها لتأجيل الغاء الأحكام العسكرية ! واعتذروا بها لبقاء الاحتلال الانجليزي وحماية المصالح الأجنبية ! واعتذروا بها لبقاء الامتيازات والمحاكم المختلطة الى أن تخلفها محاكم أخرى غير المحاكم المصرية ، وليس من المصادفات أن لا تحصل هذه المذابح إلا في الوقت الذي يستفيد منها فيه من يطمعون في حقوق البلاد ... كما حدثت مذبحة الاسكندرية المشهورة قبل الاحتلال وكوفيء « رجال الأمن » في عهدها أجمل المكافآت !

بين هذه الزوابع التي لا تفاؤل فيها ألف عدلي باشا وفده الرسمي للسفر الى العاصمة الانجليزية من حسين رشدي باشا نائب الرئيس في مجلس الوزراء واسماعيل صدقي باشا وزير المالية ، ومحمد شفيق باشا وزير الأشغال ، وأحمد طلعت باشا رئيس محكمة الاستئناف الأهلية ، ويوسف سليمان باشا الوزير السابق . يعاونهم مستشارون فنيون وكتاب يعينهم مجلس الوزراء . أما الوفد المصري فلم يشترك أحد منه في هذا الوفد وقال عدلي باشا في خطابه الى عظمة السلطان : « . . . الواقع أن امتناع الوفد عن الاشتراك مع الوزارة يرجع عند عدد كبير من أعضائه — لا إلى اختلاف معها — بل الى التزام خطة سبق لهم أن رسموها لأنفسهم وليس فيها ماينافي الثقة بعمل الوزارة مادامت هي ترمي الى تحقيق ارادة الأمة.»

وسافر الوفد الرسمي تحميه الحراب البريطانية ، لاستخلاص الحقوق المصرية من البريطان . . . . ولم يفت المتهكمين من المصريين أن يشيعوه في سفره بهذه السخرية وهم مطبوعون على التهكم ، ولكنه تهكم تمازجه مرارة أليمة ومقت شديد .

ولقد كانت الوزارة ترجو أن تفض الأمة من حول سعد فاذا هي كل يوم تفقد الأنصار من حيث يكسب هو الأنصار ، واذا بانصاره كل يوم يزدادون حباً له وإيماناً بحقه ، وإذا بانصارها كل يوم يتخاذلون من ورائها ويحارون في الدفاع عنها واقناع الناس بصوابها .

فشل المفاوضات الرسمية

انصرفت هموم الوزارة كلها بعد سفر الوفد الرسمي الى غرض واحد هو تزييف الثقة بالوزارة ونزع الثقة قهراً من سعد زغلول . وتكفل بهذا الأمر عبدالخالق ثروت باشا وزير الداخلية الذي تركن اليه الوزارة في أمثال هذه الأعمال ، وهو رجل شعاره « إن كل مفعول جائز » مع التستر بالحجج والظواهر : حذر ولكنه اذا اعتمد على قوة تسنده ذهب في الصلف الى أقصى حدوده ، وماكر ولكنه صاحب مكر أقرب الى الكيد منه الى اصالة الرأي وسعة الحيلة . وقد تمادى في تزييف الثقة حتى خرج بها من الجدإلى الهزل ومن النفع الى الانتقام . سأل نائب من العمال الانجليز وزير الخارجية البريطانية قائلاً : —

« هل يعلم وزير الخارجية أن مليونين وربع مليون من سكان القطر المصري وثلاثة آلاف ومائة وستة وخمسين من أعضاء الهيئات العامة التي يبلغ عددها ثلاثة آلاف واربعمائة وستين قد وقعوا عرائض التأييد لسعد زغلول باشا ؟ وإذا كان الأمر كذلك فهل تصر الحكومة على مفاوضة الوفد الذي يرؤسه عدلي باشا ؟ »

فاجابه وكيل الوزارة بأنه لم يتلق معلومات من هذا القبيل ، وانه يعلم أن عضواً من أعضاء الجمعية التشريعية قد نشر في الصحف المصرية انه على حين أن سكان القطر المصري لايزيدون على أربعة عشر مليوناً فان عدد الذين قيل انهم وقعوا التاييد لهذا الفريق أو ذاك قد بلغ سبعة عشر مليوناً من الذكور ! »

وقد يكون هذا البيان فكاهة مقصودة ولكنه فكاهة لا تبعد كثيراً من

الواقع . فقد كان إرسال الوفود وكتابة العرائض مقياس الكفاءة التي يتطلع بها الموظف الى الترقي وزيادة المرتب ، وكان بعض الموظفين يسابقون بعضهم في الاكثار من أسماء المؤيدين ، فيكتبون أسماء الأطفال أو الموتى أو الأسماء الملفقة التي ليس لأصحابها وجود ، واستمر هذا أشهراً بلا كلل ولا انقطاع . فليس بعجيب أن يربى عدد المؤيدين المزعومين على عدد المصريين أجمعين . . .

ومن هؤلاء المؤيدين من كان يؤيد الوزارة باختياره ورأيه : بعضهم عن اعتقاد في صواب الوزارة ونفع الخطة التي سارت عليها ، وبعضهم عن رغبة في جاه الوزارة ومنافعها وطمع في النيابة حين يأتي دور الانتخاب على الأسلوب الذي تجتمع به أسماء المؤيدين المزعومين ! ومتى كان هذا هو أسلوب الانتخاب — كما هو ظاهر — فالنجاح فيه بغير ارضاء الوزارة مطلب عسير .

وكان هؤلاء وهؤلاء بين مخلص وطالب منفعة ينتمون إلى طبقة واحدة هي الطبقة التي تشملها العلاقات الحكومية بين وظيفة أو شفاعة أو نيابة أو صداقة شخصية أو آصرة من أواصر القرابة ، وهم أناس لهم خطرهم في الشئون الحكومية وما يتصل بها من المرافق اليومية . ولكنهم جميعاً قلما يقدمون أو يؤخرون في توجيه أمة أو خلق زعامة أو اقتحام خطة قومية ، وهم أضعف ما يكونون عن ذلك في إبان الفورات الاجتماعية التي تعمل فيها هيبة الزعيم القدير أضعاف ما تعمل المصالح المحدودة بين طائفة معدودة ، وهي لا تصمد للتيار الزاخر ولا ترغب في الصمود على نضال .

وقد غالى ثروت باشا بجمع العرائض والتوقيعات لأنه ظن أن الحكومة البريطانية تريد « حجة » تسوغ بها اتفاقها كيفما كان الاتفاق ولا تحسب حساباً لما وراء ذلك من التقلبات ، وانخدع في هذا الظن بما كان يراه من تشجيع الانجليز المحليين واملائهم له في خطله العقيم . وفاته أن يضع نفسه في موضع الحكومة البريطانية ليرى أنها تخشى أن تعطي « الوفد الرسمي » قليلاً

فتعطي زغلولا الحجة التي يتعاظم بها نفوذه، وتخشى أن تعطي « الوفد الرسمي » كثيراً فيصبح ما أعطته هو الحد الأدنى الذي يقبـله المصريون، ثم تعود المطالبة على أيدي المتطرفين فلا يقنعون إلا بالزيادة، ولا يقبلون ذلك الحد الأدنى ولو كانوا قابلين.

ولـكنه اندفع واندفع ولم يترفق أو يتورع، وانحى على قوة المعارضة في مصر قبل أن يأخذ شيئاً من الانجليز، وأطمع هؤلاء في ضرب المصريين بعضهم ببعض، وأفسد الوظائف والاخلاق في غير مصلحة مضمونة ولا عاقبة مأمونة، وهو لو كان وزيراً انجليزياً لما استطاع أن يصنع أكثر مما صنع في مصلحة السياسة الانجليزية، فليس هذا الدور الذي تطوع له بالدور الذي يؤديه الوزراء المصريون. وليست الخسارة في تركه على مصر بل هي خسارة على خصومها بغير مراء.

ومن الطبيعي أن يقابل سعد هذه الخطة بما ينقضها ويهتم باظهار الحالة في مصر على حقيقتها، لـكي لا يدع لأحد عذراً من جهل هـذه الحقيقة أو الاغترار بما يشاع عنها في انجلترا وفي البلاد الأوروبية، وليفسد كل مؤامرة سياسية تؤدي الى حل القضية المصرية بالتزييف والتضليل.

ومن وسائله إلى ذلك نشر الدعاية في انجلترا والسعي في استقدام لجنة من نواب حزب العمال والأحرار الانجليز لزيارة مصر ووصف ما يشهدون بين أهلها من حقيقة شعورهم ودخيلة الدعاوى التي تدعيها عليهم صحف الاستعمار أو أصحاب المآرب من أجانب ومصريين. وقد حضرت هذه اللجنة إلى مصر فكان مجرد حضورها وطوافها ببعض الأقاليم كافياً لاستطلاع الحالة من أول وهلة. فان عقيدة المصريين في زعامة سعد كانت أظهر من أن تحتاج في إظهارها إلى انتظار طويل.

ومن وسائله في اظهار حالة مصر على حقيقتها أنه قام برحلة نيليـــة من القاهرة إلى أسوان، فاستباحت فيها الادارة الانجليزية المصرية كل ما عندها من أساليب الأباحية السياسية في محاربة الخصوم. فكان مدير الامن العام

والمفتش الانجليزي يطوفان الأقاليم لتحريض كل من يأنسون فيه معارضة لسعد على المقاومة والاستعداد للمهاجمة . وفي أسيوط أعدت « الادارة » مئات من الخفراء لابسين الملابس الأهلية مزودين بسلاح الحكومة ، وارصدت في دار على مقربة من مرسى السفينة أناساً من أتباع السراة المنشقين عن الوفد المصري يتبعونهم للخدمة والعصبية لا للرأي السياسي والعقيدة . ومن هؤلاء الخفراء المتنكرين واحد قتل في أثناء الملحمة التي اشتبك فيها جمهور الأسيوطيين وهذه الشراذم المسلحة ، ثم تقدم قاتله إلى المحقق معترفاً على نفسه بالقتل طالباً سماع الشهود من الفريقين فأبى المحقق أن يثبت كلامه وجاهد في طي « المحضر » و « حفظ » الأوراق .

وبينما كانت جماهير القرى تلقي بأنفسها في غمار النيل وتستهدف للضرب والقتل والغرق لتسبح إلى الباخرة وتسمع سعداً هتافها ودعاءها كان المديرون والموظفون في كل مكان يحولون بين سعد والنزول إلى البر مخافة من الجماهير ومحافظة على حياته من الأعداء السياسيين !

ولم لا ؟ ؟ ! فلعل عدواً من هؤلاء الأعداء كان مستعداً في غمار المجتمعين باسيوط لاطلاق الرصاص على سعد والنجاة بحياته بين الخفراء المشغولين بالمحافظة على النظام والجماهير المشغولة بالدفاع عن نفسها ! أو المذهولة من هول الحادث الشنيع . وكان هذا أيسر شيء يخطر على البال بين ذلك الخليط المائج من المستقبلين لولا أن فرقة الجيش المصري التي كانت معسكرة على الشاطىء حولت مرسى السفينة إلى اتجاه المعسكر فتعذر على المتجمهرين الاقتراب ؛ ولولا أن الألوف التي كانت في استقبال السفينة كانت أكثر عدداً وأرهب حماسة من أن يطمع المجرم في الافلات من بينها ناجياً بحياته ، ولولا أن الباعث الذي كان عسياً أن يبعث ذلك المجرم المنتظر على اقتراف جريمته ضعيف لا يعدو الطمع في ارضاء سيد أو رئيس ، وقد يكون في قرارة ضميره من السعديين .

ولم ير سعد وسيلة لتسجيل هـذه الحوادث أبلغ من رفع الأمر إلى صاحب العظمة السلطان الذي تجب الشكاية اليه فيهذه الحالة دون الوزارة ودار الحماية . فكتب إلى عظمته عريضة يقول فيها وصفاً لما حدث في أسيوط : « .... لهـــذا عمدت أخيراً إلى أخطر الوسائل وأشرها سلباً للطمأنينة وضرراً بالنظام . ذلك أنها أباحت لبعض المنتمين للوزارة أن يستأجر بعض الأشرار ويأويهم بأسلحتهم وعصيهم في أسيوط لاحداث الشغب عند قدومنا . وفعلاً أحدثوه بأن هدموا الزينات التي كانت منصوبة ، وضربوا المحتفلين وأغرقوا بعضهم . وأسالوا دم الآخرين ، وتأكدنا أن الاشارة التي أعطيت لارتكاب هذا الشغب كانت من أحد المكلفين بحفظ النظام ، وعوض القبض على المشاغبين السفاكين أمر مراقب الامن العام بمنعي من النزول إلى المدينة ، وكتب اليّ بذلك . ولم أرد معارضته منعاً للفتنة وضناً بأيام ملككم أن تخضب بالدماء فبارحنا أسيوط إلى جرجا . غير أننا علمنا في أثناء الطريق من مصادر موثوق بها أن مدير جرجا أخبر مراقب الامن العام بانه سيحدث في سوهاج عند قدومنا اليها أشد مما حدث في أسيوط ، وأنه أمر مأموري المراكز أن يرسلوا المتشردين والمشبوهين مع الأسلحة إلى سوهاج كما أنه جمع فيها أغلب عساكر بلاد المديرية وأكثر خفرائها في زي الأهالي وكلف كل عمدة أن يستحضر من ناحيته عدداً من الأنفار بنبابيتهم ، وتنقل في المراكز أمس وعقد عدة اجتماعات حث الناس فيها على أن يعارضوا بالقوة زيارتي لمدينة سوهاج.»

وليس ما جاء فيهذه العريضة إلا تلخيصاً مجملاً هو دون ماحدث في تلك الرحلة بكثير . فان المؤامرة تلاحقت على هذا النمط من القاهرة إلى اسوان حتى عاد سعد في أواخر اكتوبر . وكل ذلك والمفاوضات تجري لحل القضية الوطنية برأي الأمة المصرية !

هذا في مصر . أما فيأوروبا وانجلترا فقد ظهر نفور المصريين من الوفد

الرسمي كما ظهر في البلاد المصرية . فمنذ سافر الوفد الرسمي من الاسكندرية في أول يوليو إلى أن نزل بالعاصمة الانجليزية في الحادي عشر منه وهو لا يمر بمدينة في الطريق إلا قابله الطلبة المصريون فيها هاتفين لسعد صائحين في وجه الوفد بصيحات العداء والاستنكار . ولم يبق له من أمل في باطن الأمر عند الانجليز إلا أن يتشفع اليهم بما لقيه في سبيل معاهدتهم من سخط المصريين وارتيابهم في نياته ونيات رجاله ، وهي شفاعة لا تنفق عند اللورد كرزون وأمثاله إلا إذا عرفوا أن الوزارة تساعدهم على نجاحهم وليست هي المحتاجة في كل شيء إلى مساعدتهم على نجاحها . وهذا ما لم يعرفه كرزون وزملاؤه من غلاة المستعمرين . فتجهم للوفد وأساء معاملته واسترسل في الغطرسة والصلف حتى قال له رشدي باشا مرة وهو ثائر الأعصاب محتدم الغيظ : « ان جوك يخنقني » ... ورانت الخيبة على الرجل وهو الذي قبل الحماية البريطانية ورحب بها وحسب أن الانجليز يدخرون له هذا الصنيع وينصرونه على خصومه في معترك الخصومة ، ففلج ولزم الفراش أسابيع .

وكان عدلي يستنجد بأنصاره في القاهرة ليثبت للانجليز مكانته بين ذوي الرأي وتأييدهم إياه في مفاوضاته ، فوافقه معظم أعضاء الجمعية التشريعية وهم نحو الأربعين . وكتبوا إلى سعد يصفون سياسته بعد عودته من أوروبا « بأنها سلسلة أغلاط سياسية » ويعربون عن ثقتهم بالوفد الرسمي واعتقادهم المصلحة في تأييده . وسأل مندوب روتر سعداً في ذلك فقال : « ان هؤلاء لا يعدون أعضاء بالجمعية التشريعية الآن لانتهاء مدة انتخابهم ، ولو عملت انتخابات جديدة لما انتخب واحد منهم. »

وما هو إلا قليل حتى ازداد عدلي شعوراً بالمأزق الحرج الذي دفعته الحوادث اليه : كرزون ينقص من مشروع ملنر والأمة المصرية لا تقنع بهذا المشروع على أحسن أوضاعه ، ويوشك أن لا تقنع بالتحفظات التي أضيفت اليها لما اضرم نفوسها من الغيظ والألم بعد سفك الدماء وطول

التحدي والازدراء، وخنق الحرية واللجاجة في انكار وكلائها واتخاذ الوكلاء عنها على الرغم منهـــا ، فاندفعت إلى حالة من العناد تقابل فيه التحدي بمثله وتعز فيها مصالحتها بالكثير الحق فضلاً عن القليل الباطل . فماذا يصنع عدلي بين هذين النقيضين ؟ أطال التأجيل والتسويف على غير طائل ، ثم قطع المفاوضات في التاسع عشر من نوفمبر بعـــد لقاء وجيز مع اللورد كرزون وهو يتساءل : لماذا لا تعطي الحكومة البريطانية ماتريد اعطاءه بغير معاهدة أو اقرار من المصريين ؟ ؟ وهنا ظهر مرة أخرى أن عدلي باشا يقنع بما دون المطلب الذي يطلبه سعد زغلول ، ولعله يرى المصلحة في هذا القنوع . ولكنه يرفض ما يرفضه لأنه يحسب حساباً للمعارضة من قبل سعد ، ويترسم خطاه وهو يصادقه أو يعاديه

ثم عاد عدلي الى القاهرة فاستقبله على المحطة مندوب من قبل صاحب العظمة السلطان ، وجمع من أنصاره الموظفين وغير الموظفين . أما سواد الشعب فقد احتجب في المنازل اضراباً عن المشاركة في هذا الاستقبال أو هذا الاحتفال .

وعرف من اللحظة الأولى أن عدلي باشا ينوي الاستقالة عقب وصوله فاخذ الناس يتساءلون عما ينويه الانجليز بعد اخفاق هذه التجربة الجديدة . ولكن الجو السياسي كله كان يوحي الى الخاطر أن السياسة المقبلة ستكون سياسة تهديد واعتساف وتكشير عن الأنياب . وقبل أن يطول التساؤل عن المستقبل بادرت الحكومة البريطانية الى ابراز « تجربتها المقبلة » في خطاب وجهته الى صاحب العظمة السلطان على يدي نائب الملك — اللورد اللنبي — قالت فيه بعد استهلال وجيز : « أنها — أي الحكومة البريطانية — تعتبر اقتراحاتها هذه سخية في جوهرها واسعة النطاق في نتائجها ، وأنها لا يمكنها أن تبقى محلاً لأي أمل في اعادة النظر في المبـــدأ الذي بنيت عليه تلك الاقتراحات »

ثم خلصت من ذلك الى الوقيعة بين عظمة السلطان ومن سمتهم المتطرفين في الحركة الوطنية فقالت : « هناك علامات على أنه لا يبعد على المتطرفين في الحركة الوطنية أن يزجوا بمصر ثانية في الهوة التي لم يطل العهد على انقاذها منها » وهي تعني الحركة العرابية التي سبقت الاشارة اليها في هذا التبليغ .

وقالت عن السياسة التي تتبعها في الحاضر أنها « لا يمكنها تنفيذ اقتراحاتها بدون رضاء الأمة المصرية واشتراكها . ولكن حكومة جلالته تحافظ على الرغبة التي كانت لديها على الدوام وهي العمل على انماء مواهب المصريين بزيادة عدد الموظفين منهم في كل نوع ولاسيما في الفروع الادارية العالية التي كثر فيها عدد الموظفين الأوربيين . وحكومة جلالته مستعدة لأن تواصل بمشاورة حكومة عظمتكم - المفاوضات مع الدول الاجنبية لأجل الغاء الامتيازات لكي يكون موقف الدول جلياً عندما يحين وقت اصدار التشريع المصري الذي سيحل محل تلك الامتيازات . وكذلك ترجو حكومة جلالته أن السلطة التي يباشرها الآن القائد العام تحت القانون العسكري تباشرها الحكومة المصرية وحدها بمقتضى القوانين المدنية المصرية . وهي تسر برفع الأحكام العسكرية حالما يصدر قانون التضمينات ويعمل به في كل المحاكم المدنية والجنائية في مصر.»

ثم خلصت من ذلك الى التهديد الصريح فقالت : «اذا كان الشعب المصري يستسلم الى امانيه الوطنية مهما كانت هذه الأماني صحيحة ومشروعة في ذاتها دون أن يكترث اكتراثاً كافياً للحقائق التي تستحكم في الحياة الدولية - فان تقدمه في سبيل تحقيق مطمحه الاسمى لا يصيبه التأخر فقط بل يتعرض للخطر تعرضاً تاماً . اذ ليس من فائدة ترجى من وراء التصغير من شأن ما على الامم من الواجبات وتعظيم مالها من الحقوق . وأن الزعماء المتطرفين الذين يدعون الى هذا لا يعملون على نهوض مصر بل يهددون رقيها . وهم بما كان لهم من الأثر في مجرى الحوادث قد تحدوا مرة بعد مرة الدول الأجنبية في مصالحها

وأثاروا مخاوفها ، وكذلك عملوا في الأسابيع الأخيرة على التأثير في مسير المفاوضات نداءات مهيجة استثاروا بها جهل العامة وشهواتهم . وأن حكومة جلالة الملك لا تعتبر أنها تخدم مصالح مصر بتساهلها ازاء تهييج من هذا القبيل ولن يمكن مصر أن تسير في سبيل الرقي إلا متى أظهر قادتها المسئولون من الحزم والعزيمة ما يكفل قمع هذا التهييج . لأن العالم يتألم الآن من جهات عديدة من الاندفاع في نوع من الوطنية المتعصبة المضطربة ، وحكومة جلالة الملك تقاوم هذا النوع من الوطنية بكل شدة سواء في مصر أو في غيرها ، وأن أولئك الذين يستسلمون لتلك النزعات انما يعملون على جعل القيود الأجنبية التي يطلبون الخلاص منها أشد لزوماً وبذلك يطيلون أجلها .

« وإذ الامر كذلك فان حكومة جلالة الملك - مراعاة لمصلحة مصر ومصلحتها الخاصة أيضاً ـ ستستمر بلا تردد على مواصلة غرضها كمرشدة لمصر وأمينة على مصالحها.»

وهذا كلام يبدو لقائله معقولاً جداً ويخيل اليه أن فيه من المنطق ما يكفي لاقناع المصريين بالسيادة الأجنبية . ولكنه ليس بأقرب إلى العقل والمنطق من نصيحة القاصر بالبقاء في كنف الطفولة لأنها أسعد من الرجولة وأهون اعباء من تكاليف الرشد وتجاريب الأيام ، وكفى أن تكون كذلك لتكون خلواً من المنطق والعقل كأخلى ما يكون الكلام !

ومن الزعماء المتطرفون المقصودون في هذا التبليغ ؟ . . . انهم معروفون لا يخفى أمرهم على أحد من الكاتبين ولا المخاطبين . فما هم غير زعيم واحد هو سعد زغلول . وقد سمع هذا الزعيم ما قصدوه به من التهديد فكان جوابه وهو يقرأه : « أيهددوننا بنصب المشانق ؟ ليكن . . . نحن مستعدون ! » . . . ونشر نداء ناشد فيه الأمة وهو يتكلم بلسانها : —

« نفزع الى اتحادنا فنقويه ، والى صفوفنا فنجمعها ، والى قوانا فنوجهها جميعاً الى دفع ذلك الخطر العظيم . ننزع الشهوات الدنيئة من نفوسنا ونستل

الأحقاد الممقوتة من صدورنا ، ونتجرد عن الهوى وتكون الكلمة السواء بيننا ألا يطيب العيش لنا حتى ينطلق الوطن السجين ويتمتع باستقلاله التام ولا نعتبر خصماً لنا إلا الذين أرادوا امتلاكنا ، ونحصر همنا في دفع بلائهم وإحباط أعمالهم»

وختم النداء بهذه الكلمة التي حفظها كثيرون عن ظهر قلب : « إنكم أنبل الوارثين لأقدم مدنية في العالم ، وقد حلفتم أن تعيشوا أحراراً أو تموتوا كراماً . فلا تدعوا التاريخ يقول يوماً فيكم : أقسموا ولم يبروا بالقسم . فلنثق إذاً بقلوب كلها اطمئنان ، ونفوس ملئها استبشار بالاستقلال التام أو الموت الزؤام.»

النفي

أكثر ما كان يوغر المندوبين البريطان على سعد انما كان يرجع إلى أسباب « شخصية » لا علاقة لها بالسياسة العامة

وأكثر هذه الأسباب الشخصية انما يرجع الى استعلاء هؤلاء المندوبين على أبناء البلاد الشرقية التي « يحكمونها » حكم الملوك المتفردين بالطغيان ، ولا يطيقون أن يروا فيها رجلاً يقابلهم مقابلة الند الند ، ويعاملهم معاملة المثيل للمثيل .

تعودوا أن ينظروا الى الكبراء من طبقة الوزراء نظرتهم الى أناس من طلاب « الوظائف » يتزلفون اليهم ويبتغون الرضى منهم ومن أصحاب الحظوة عندهم ، ويتمنون أن يظفروا على أبواب صاحب الأمر والنهي في قصر الدوبارة بكلمة أو اشارة تدل على ارتياح وتبشر برجاء . وتعودوا أن تتجه الأنظار الى قبلتهم دون كل قبلة ، وأن يوصدوا على الطامحين كل مجاز للأمل غير هذا المجاز . فاذا بدا لهم فوق الغمار رجل « شرقي » من هذه الطبقة له رأس فوق تلك الرءوس وطموح فوق تلك الطموح ومجاز غير ذلك المجاز فهو شذوذ في أنماط النظام المألوف يصدمهم في كبريائهم صدمة العدوان ولا عدوان هناك أو صدمة الاهانة ولا اهانة الا فيما توهموه .

واذا علموا بالمراس أن شذوذ ذلك الرجل حق وليس بدعوى وقوة وليس بمظهر ، وشيء يحسونه في أعماق ضمائرهم ومجامع شعورهم فوق أحساسهم به في مجال السياسة ومعاملات الوظيفـــة فهو اذن عبء لا يطاق وعقبة لا يستريحون أو يحلوها عن الطريق . لأن الهوادة في أمرها انما هي نزول عن الكبرياء مع فرد واحد يتبعه النزول عن الكبرياء مع أفراد آخرين .

وقد يتغاضى المندوب البريطاني عن عظيم وطني من طراز غاندي في

الهند لأن عظمة القداسة الروحية شيء لا يدعيه الحكام والمندوبون ، ولكنه لا يتغاضى عن عظمة تصدمه في دعواه وتنافسه في ميدانه ، وتصاوله مصاولة الأنداد والنظراء . وقد يشعر هو في قرارة نفسه انهم أكبر من الأنداد والنظراء

وأكثر ما كان ينقمه المندوبون البريطان على سعد إنما هو هـــذا « الشذوذ » عما ألفوه بين طبقة الوزراء والكبراء ، فاللورد كتشنر كان يمتعض من طريقة سعد في مخاطبته ويستكثر منه أن يضع رجلاً على رجل وهو جالس في حضرته ! واللورد اللنبي كان لا يفهم كيف يرجع سعد من أوروبا دون أن يزوره في دار الحماية ! وقد أرســـل إليه من ينبهه إلى هذه « الهفوة » من طرف خفي وهو يذكره بتخلفه عن زيارة القصر السلطاني بعد رجوعه . . . فقال سعد لرسوله : « لك أن تبلغ اللورد إذا شئت انني أعلم واجباتي نحو القصر . وانني ان فاتني شيء منها لا أحب أن أتعلمه من دار الحماية ! » فكانت هذه « الهفوة » بعد « هفوة » الاحجام عن الزيارة فوق ما تتسع له صدور الغفران !

ان اللورد اللنبي قـــد تمحل الأسباب لنفي سعد بعد فشل المفاوضات الرسمية وعودة عدلي إلى القاهرة . ولكنه في الحقيقة كان ينوي هذا النفي قبل سفر الوفد الرسمي وقبل البدء في المفاوضة . ويلوح ذلك جلياً من البرقية التي أرسلها إلى اللورد كرزون في ثامن ابريل يقول فيها : « انني أعتقد أن زغلولاً الآن في حالة من الزهو والترفع لا يبعد عليه معها أن يهم بضربة كضربة عرابي باشا »

وهذه مقدمة لا شك فيما وراءها ولا خفاء بالنية التي دفعت اليها . وقد ظلت كامنة في ذهن اللورد اللنبي إلى الثالث والعشرين من شهر ديسمبر حين ألقى القبض على سعد وأصحابه وكتب إلى اللورد كرزون يقترح عليه إبعاده هو وشركاؤه ويقول : « ان سيلان أوفق مكان لأنها مقرونة في الأذهان باعتقال عرابي . فمن شأن اسمها أن يحدث تأثيراً عظيماً »

ولقد تعلل اللورد اللنبي لضرورة النفي بما يعانيه من مشقة في تأليف وزارة بعد الوزارة العدلية . ولكنه لولقي السهولة بدل المشقة في هذا المسعى لتعلل بتذليل العقبات واخلاء الجو للوزارة المأمولة أو التجربة الجديدة . إذ كان المقصود هو إنجاز « النفي » على كل حال وارضاء الكبرياء التي تنبغي لحاكم وادي النيل من شاطيء بحر الروم إلى أقاصي السودان .

وكان على اللورد اللنبي أن ينتحل المناسبة الموقوتة التي يتذرع بها إلى النفي المقصود . وليس أصلح لذلك من أمر يعلم أنه لا يطاع ثم القاء القبض على أثر الامتناع . فكتب هـــذا الأمر في الثاني والعشرين من ديسمبر بلسان مستشار الداخلية . وهذه ترجمته الرسمية :

إلى صاحب المعالي سعد زغلول باشا بالقاهرة .

أتشرف بأن أبلغكم أني تلقيت من الفيلد مارشال القائد العام تعليمات بأن أبلغ معاليكم الأمر التالي وهو :

« يحظر على سعد زغلول باشا بموجب الحكم العرفي أن يخطب في الناس أو أن يشهد اجتماعاً عمومياً أو أن يستقبل الوفود أو أن يكتب إلى الصحف أو يقوم بعمل من الأعمال السياسية . وعليه أن يغادر القاهرة بلا ابطاء ويقيم في منزله في الريف تحت مراقبة المدير .[1]

وأتشرف بأن أكون خادم معاليكم المطيع .

وكأنما كان اللورد اللنبي يملي جواب هذا الخطاب حين كتبه بهذه

---

(١) قال اللورد اللنبي في برقيته المؤرخة (٢٥ ديسمبر) الى المركيز كرزون :

(هذا بيان الأمكنة الموجود بها التسعة الاشخاص الذين أمرتهم بالكف عن الاعمال السياسية

(ستة منهم الان في السويس ينتظرون الابحار من السويس على باخرة نقل في ٢٦ ديسمبر .

وثلاثة هم « صادق حنين وأمين عز العرب وجعفر فخري اطاعوا أمري وهم تحت مراقبة البوليس »

أما الستة الاولون فهم سعد وأصحابه فتح الله بركات باشا وعاطف بركات « بك » ومصطفى النحاس (بك) وسينوت حنا بك والاستاذ مكرم عبيد .

الصيغة إلى سعد زغلول ، فما هي إلا ساعات حتى عاد اليـــه الرد في الصيغة الآتية :

جناب الجنرال كليتن مستشار وزارة الداخلية :

أتشرف باخباركم اني استلمت خطابكم بتاريخ اليوم الذي تبلغونني فيه امر جنباب الفيلد مارشال اللنبي بمنعي من الاشتغال بالسياسة والزامي بالسفر إلىعزبتي بلا تأخير للقيام بها تحت مراقبة المدير . وهو أمر ظالم أحتج عليه بكل قوتي إذ ليس هناك ما يبرره .

وبما اني موكل من قبل الأمة للسعي في استقلالها فليس لغيرها سلطة تخليني من القيام بهذا الواجب المقدس

لهذا سأبقى في مركزي مخلصاً لواجبي . وللقوة أن تفعل بنا ماتشاء أفراداً وجماعات ، فانا جميعاًمستعدون للقاء ما تأتى به بجنان ثابت وضمير هاديء علماً بأن كل عنف تستعمله ضد مساعينا المشروعة انما يساعد البلاد على تحقيق أمانيها في الاستقلال التام»

سعد زغلول

رئيس الوفد المصري

***

قال الأستاذ عبد القادر حمزة صاحب صحيفة «البلاغ» وكان حاضراً المجلس الذي كتب فيه رد سعد على هذا الانذار :

(ولم يحدث بعد هذا غير أنني استوقفت الرئيس عند قوله : « وهو أمر ظالم احتج عليه بكل قوتي إذ ليس هناك ما يبرره » وسألت : ألا يحسن الاستغناء عن كلمة ظالما كتفاءبالكلمات التي تليها ؟ فنظر الرئيس وقال بشمم : كلا . وأيده كل الحاضرين في إبائه.)

وما كان سعد ليشك هنيهة فيما سيحدث بعد هذا الاحتجاج ، لأنه كان

يتحدث إلى زوجه الكريمة بأن النفي بعد هذا أقرب قريب ، وكان جوابه لكل من سألوه من أقربائه أنه يعتقد أن الانذار إنما هو المقدمة التي يتبعها النفي لا محالة في يوم أو يومين .

والنفي شيء هين عند فتى في مقتبل العمر قد يطمع في العودة إلى وطنه بعد جلاء الغاشية وهدوء القلاقل وفراغ الحكومة البريطانية مما تسعى اليه ، ولكنه هو الموت بعينه يواجهه الشيخ وهو عامد عالم بما يلقاه ، بل هو الموت والعذاب للشيخ الذي تثقله سقام كالتي كانت تثقل سعداً في تلك الأيام ، ومنها الربو ومرض السكر وتصلب الشرايين . فاذا هو نسي نفسه وشيخوخته وسقامه ومصيره في تلك اللحظة فذلك هو المثل الأعلى في عرفان الواجب والكرامة ، وتقرير ما ينبغي أن يكون دون المبالاة بالعواقب التي تناله في صحته وحياته ، ما دامت هذه العواقب مأمونة على مصير البلاد .

سويعات قليلة وطار الخبر في أحياء القاهرة كل مطار . فماجت المدينة بجموع من هنا وهناك كانت تتلاقى على غـــير اتفاق سابق ولا غرض معلوم ، وكانت تتجه بوحي البداهة إلى « بيت الأمة » فتطاردها الشرطة وتتعقبها باطلاق الرصاص على غير هدى وفي غير حساب . وقد سقط جريحان على مقربة من البيت فحملهما الناس إلى فنائه وخرجت السيدة الجليلة قرينة سعد تضمد الجروح وتبادر الى الاسعاف ، ثم تكاثر الجرحى في شارع سعد زغلول وسعد في مكتبه يسمع طلقات الرصاص ويسأل عن المصابين ويأسف لما يسمعه ويراه : مصريون يمعنون في قتل مصريين لتحقيق مآرب الانجليز ؛ قال سعد لمن حوله : « أرأيتم إلى أي شيء أدت الخطة التي اتبعتها الوزارة في الأشهر الماضية ؟ لقد كنا حتى اليوم وجهاً لوجه مع أعدائنا الانجليز . فكان هؤلاء هم الذين يصادموننا ونصادمهم . أما اليوم فالانجليز يعملون وجنود من المصريين هم الذين يسفكون دماء المصريين .

حقاً أن هذا فوز للسياسة الانجليزية لا يسأل عنه الا الذين مهدوا له السبيل.» (١)

وأمست المدينة فى تلك الليلة وهي في ظلام دامس لتحطيم المصابيح واغلاق المساهر والملاهي في أكثر الأحياء. ورابط مئات من الشبان في شارع سعد زغلول وفي الشوارع التي حوله من وراء المتاريس يترقبون أن يدفعوا عن سعد بأرواحهم وأبدانهم ما عسى أن يناله في تلك الليلة من أيدي الانجليز . وقد خيل إليهم في تلك الرجة العصبية الجامحة أنهم قادرون على الوقوف في وجه المدافع والدبابات . وهم عزل من كل سلاح خطير.

وقضى سعد سهرته إلى منتصف الليل يتحدث إلى زائريه ويؤكد لهم ايمانه بغلبة الحق على الباطل واستعداده للقاء كل ماتضمره له القوة من إرهاب أو انتقام ، وكان يتبسط في أحاديثه كعادته في بعض الأحيان حين تحدق به الخطوب ، كأنما الفكاهة في نفسه الكبيرة فيض القوة التي يتدرع بها لكل خطب يغشاه . فمن رآه ثمة قد ينسى أنه في موقف وداع مجهول اللقاء ، وأنه لا يدري متى يرى هذا الزعيم في جلسته تلك مرة أخرى ، وقد لا تمضي ساعات حتى يكون في غير ذلك المكان ، ولا تمضي أيام حتى يكون في بلد غير البلد وقارة غير القارة ، ويحال بين ديار مصر والرجل الذي آثرته على كل إنسان .

ثم صعد سعد الى حجرته لينام عند منتصف الليل . فلم يلبث أن تهيأ للنوم حتى قيل له إن فناء الدار قد امتلأ بالشبان يريدون المبيت هناك الى الصباح في حراسة الرئيس . فنزل اليهم يرجوهم أن ينصرفوا الى بيوتهم وأن يدعوه في حراسة [illegible] . فلم ينصرفوا ولم يهموا بالانصراف . فأقسم ليبيتن معهم حيث هم قائمون تحت سماء الشتاء المكفهرة إن لم يستمعوا لقوله . فانصرفوا مكرهين .

(١) من رسالة « اذكروا سعداً » للأستاذ عبد القادر حمزة .

وأصبح الصباح في اليوم التالي غائماً مطيراً قارس الهواء من تلك الأيام التي توحي الى النفس الوجوم والانقبـــاض ولولم يكن ثمة داع للوجوم والانقباض ، وتنذر بالشر ولو لم يكن ثمة نذير معروف .

واستيقظت السيدة الجليلة قرينة سعدقبيل الساعة السابعة فايقظته وسألته هل يريد أن ينهض من فراشه ؟ فقال إنه يفضل الاستراحة هنيهة ولا موجب للاستعجال . ولم تحن الساعة الثامنة حتى جاءتهـا الخادمة تنبئها أن ضابطين انجليزيين يقفان عند باب الحرم وأن الجند يحيطون بالبيت من كل جانب فاسرعت الى سعد وهي تقول في لهجة التهكم التي تعودت أن تسمعهـا من زوجها العظيم في أمثال هذه الساعات :

« ان الذين تنتظرهم قد جاؤك » وذهبت الى غرفتها ترتدي ثيابها وتتهيأ لمصاحبته الى حيث ينوون أن يأخذوه كما اتفقا منـذ تلقي الانذار وأرسل جوابه عليه . فوجدت عند أعلى السلم وعند أسفله جنديين شاهرين سلاحهما يحميان الطريق ، ونزلت الى الحديقة فوجدت فيها بضعة عشر جندياً يهزلون ويضحكون . ثم تقدم اليها انجليزي في الملابس المدنية يسألهـا بالفرنسية : أين سعد باشا ؟ فقالت أنه يلبس وسينزل . وسأكون أنا في صحبته حيث سار : فقال : لا أدري هل تسمح القيادة العليا بذلك أولا تسمح . فطلبت اليه أن يسأل رؤساءه . وذهب ضابط يرافقه الى التليفون ثم عاد يقول : ليس في وسعنا أن نجيبك الى طلبك : وعاد يسأل وهو يتأفف : لقد أبطأ سعد باشا . فلماذا لم ينزل الى الآن ؟

ولم ينتظر غير لمحة واندفع الى السلم ومعه ضابط آخر الى حجرة الرئيس ففتحاها عليه وأرادا أن يأخذاه قبل أن يفرغ من لبس ثيابه ، فأبى في غضب واشمئزاز . وكان عند الضابطين من الأدب ما يكفي لاحترام هذا الشعور المعقول . فتمهلا قليلاً حتى فرغ من ثيابه ونزل الى الحديقة ، فأحاط الجند به وبالسيدة التي سارت الى جانبه لتركب معه السيارة العسكرية حيث كانت واقفة

على الباب . فلما بلغتـــه أنبأها الضابط أنه لا يستطيع السماح لها بالركوب ، فاصرت في سورة الحزن والغضب على أن تركب ، وهمَّ بعض الجند أن يمنعها بالقوة ، فالتفت اليها سعد وهو يقول : ياصفية ! أرجوك ! أرجوك ! « ماتبهدلنيش » ... فقالت : لا عاش من « يبهدلك » ياسعد . وثابت الى عزيمتها المعهودة في لمحة عين ، ووقفت حيث هي لا يبدو عليها جزع ولا بكاء بل التفتت إلى الباكين من حولها تزجرهم وتوصيهم بالجلد والسكون .

وهنا ندع للأستاذ عبد القادر حمزة وصف ماشاهده في ذلك الصباح ، فقد رآه بعينه ووصفه وصفاً دقيقاً في رسالته التي كتبها قبل سفر الرئيس من البلاد بعنوان اذكروا سعداً وصحبه المعتقلين :

« سرت فلم أمش غير خطوات أوصلتني إلى ميدان الأزهار ، ثم ثار الجو وانهمل المطر كأفواه القرب ودوى الرعد ولمع البرق فالتجأت إلى قهوة هناك أحتمي فيها ، وإذ انقطع المطر عاودت المسير فما هو إلا أن انخرطت في شارع الفلكي حتى لاح لي عن بعد شبح أصفر يسد الطريق عند بيت الأمة ، فرصدته بنظري أتبينه كلما دنوت منه فبان لي صليب كبير على جانبه ، ثم وضح جميعه فاذا هو اتومبيل بجانبها ضابط بريطاني .

« هنا تكشف لي الأمركله ، ولم يبق عندي ريب في حقيقة ماهو واقع ... نعم لم يبق ريب في أن ماكان منتظراً منذ الأمس يقع في هذه الساعة ، وإن انجلترا ذات القوة التي لا تدانيها قوة في العالم ، أرسلت جنودها لا ليحاربوا سعداً في معركة ولكن ليأخذوه في « جنح » الصباح من بيته بعد أن انهزمت أمامه في معركة الحق وأعيتها الحيلة فى مغالبته .

« واصلت المسير فوصلت إلى الاوتومبيل في شارع الداخلية فرأيت خلفها اثنتين مثلها ، والضابط يروح ويغدو ، والجنود من حوله يترقبون رافعين البنادق . وفي كل اتومبيل سائقها جالس ويده على المفتاح . كأنهم جميعاً لا ينتظرون غير أن تقع الغنيمة في أيديهم ليأخذوها ويطيروا.

« وكان هناك جماعة قليلون من عامة الشعب فهموا أن أباهم سعداً سيؤخذ فوقفوا . ولولا أنهم رجال وانهم يرون خصمهم أمامهم ويكرهون أن يشمت فيهم لأرسلوا الدموع . ولم تكن بي حاجة لأن أجرب دخول بيت الأمة ، لأن الجنود كانوا يضربون نطاقاً حوله ونطاقاً على بابه ونطاقاً في حديقته ، وفي أيديهم البنادق كأنهم يتأهبون لمعركة حامية .

« وما مضت دقيقتان أو ثلاث حتى ضج فجأة كل الذين حولي فنظرت فاذا سعد مقبل وأمامه ضابطان ومن خلفه حاجبه وخادم . وهم جميعاً يمشون في نطاق من الجنود . رأيته يمشي بعد أن نزع من أهله وبيته وأحيط بالجند والسلاح وفتح أمامه باب التضحية على مصراعيه مجهول الأول مجهول الآخر فأقسم مارأيت فيه وفي مشيته إلا بطلاً عالي الرأس مطمئن النظرات . ولوددت أن رآه معي في تلك الساعة كل أبناء مصر . إذن لرأوا سعدهم أسداً هو أثبت مايكون حين تنازله الحادثات .

« كان يمشي هادئاً منبسط الجبين ليس في خطوه إسراع ولا تثاقل . ولا في نظراته ولا في حركات جسمه أثر واحد يدل على قلق أو اضطراب . ويده اليسرى في جيب معطفه ويده اليمنى تحرك عصاه حركة عادية منتظمة كأنه لايرى لكل ماهو واقع ولا لكل الذين هم محتاطون به وجوداً أكثر من العـــدم .

« وما رأيته تلفت يميناً أو شمالاً ، ولا وقفت عينه عند واحد من الذين يرافقونه مسلحين ، ولكنه لما رآنا نحن واقفين مد نظره إلينا وسرحه فينا وحينئذ لم يملك بعضنا أنفسهم وسمعت في الحال قائلاً يقول والبكاء يغالبه : « إلى أين ياسعد ؟ إلى أين ؟ إلى أين ؟ » ثم غلبه البكاء فانتحب وانتحب الكل معه .

« إنتحبوا وضجوا لأن تصبرهم كان قد بلغ الغاية وزيادة . ولقد كانوا إلى ماقبل هذه اللحظة حانقين يأبون أن يرى الخصم فيهم ضعفاً ولكنهم لما

شاهدوا باعينهم سعدهم يؤخذ هذا الأخذ إلى حيث لا يعلم ولا يعلمون تهدم عزمهم كله ولم يبق فيهم جلد .

« وما كان انتحاب هؤلاء المنتحبين بأبلغ من عمل صبية رأوا بأعينهم مارأوا ومع ذلك صمموا على أن يخاطروا بأنفسهم فجروا خلف سعد عشرين أو ثلاثين كأنهم يهجمون صفاً متساندا في معركة منظمة . فلما رآهم الجند حولوا وجوههم إليهم وصوبوا البنادق نحوهم يهددونهم بالموت إن هم تقدموا ومازال الجنود كذلك وهم يمشون بظهورهم ، حتى وصلوا إلى الاتوموبيلات وركبوا .

« ركب سعد وركب الضابطان وركب الجنود كلهم . ثم تحركت الاتومبيلات ، فلا والله ما رأيت في حياتي ساعة كتلك هلعت فيها القلوب وارتجفت الأقدام ، واشتد البكاء وعلت الأصوات تنادي وتقطعها الزفرات « سعد . ياسعد . . . إلى أين ياسعد ؟ » وامتدت الأيدي نحو الاوتومبيلات كأنها تستعطفها وتسألها أن تقف ، ولكن الاوتومبيلات كأنها البرق الخاطف وتركت الناس في مكانهم يصيحون ويبكون . »

***

ذلك وصف الأستاذ عبد القادر لما رآه . وندع لسعد أن يقص لنا رحلة المنفى كما وصفها في خطبه ورسائله من حيث تركناها هنا إلى حيث استقر به المقام في جزائر سيشل . ولا ضير أن نسبق الحوادث بعض السبق إلى مابعد المرحلة التي انتهينا إليها من تاريخ الزعيم .

قال في خطبة ألقاها في الثالث والعشرين من شهر ديسمبر سنة ١٩٢٣ بعد عودته من جبل طارق :

« . . . في مثل هذا اليوم من عامين سطت القوة الغاشمة في عنفها على الحق في مأمنه . أحاطت منزلي من كل جوانبه بعساكر مدججين بالسلاح ،

وأدخلت جانباً منهم فيه فملأوا قاعاته وطبقاته وأقاموا منهم أربطة على أبوابه ومنافذه ، وصعد بعضهم إلى مخدعي فازعجوني من نومي ، وأرادوا أن يقبضوا علي قبل أن ألبس ثيابي فلم أمكنهم حتى لبستها . ثم أنزلوني وهم يحيطون بي وحرمي من خلفي تريد مزاملتي فمنعوها ، وأركبوني في عربة من عربات الأسعاف تتقدمها سيارات أخرى يملأها جماعة من الضباط والعساكر وبأيديهم البنادق مصوبة من خلفنا لاطلاقها على كل من يتتبع خطواتنا : فعلوا ذلك بغير حكم أعلنوه ولا قرار تلوه ولا كتابة أطلعوني عليها ولا تعيين للجهة التي وجهوني إليها . وساروا بنا الى السويس في طريق غير ممهد بلا ماء ولا زاد إلا قليلاً من الخبز تكرم علينا بعض الضباط بقطعة منه علي شيء من الجبن فتبلغت بها ، وما زال السير يجد بنا في هذا الطريق العاثر يحطنا تارة ويرفعنا تارة أخرى من الساعة التاسعة صباحاً إلى الساعة الخامسة بعد الظهر حيث أدخلوني إلى معسكر الهنود ، وتلقاني بعض الضباط وأنزلني في خيمة تعصف الرياح من خروقها بعد أن قدموا لي شيئاً من الطعام ، فأكلت ونمت بملابسي إذ لم يسمحوا لي بأخذ شيء معي . ولكني بحمد الله لم أشعر بتعب مع أني كنت أتعب من سير ساعة واحدة بالسيارة في الطريق المعبد . فقد أمدني الله بقوته وجعلني أتحمل كل هذه المشقات من غير أن أشعر بشدتها .
وفي الليلة التالية اتصل بي صحبي الذين قبضوا عليهم من بعدي فأنست بلقائهم وسرني ما رأيتهم عليه من رباطة الجأش ومقابلة هذه الشدة بالثغور الباسمة والنفوس المطمئنة ، ومكثنا في هذا المعسكر إلى ٢٩ ديسمبر حيث أمرنا في آخر العشاء بالاستعداد للسفر في ظرف نصف ساعة . فدهشنا لهذه المفاجأة وانصرف كل منا يحزم متاعه . ثم أركبونا في سيارة مغلقة الى المرفأ وكانت السفينة المعدة لركوبنا خارج الميناء فأنزلونا الى زورق فيه بعض الوطنيين الذين بكوا للقائنا في تلك الساعة بكاء مراً فكنا نطمئن خواطرهم بالاشارة تارة وبالكلمات تارة أخرى .

« وصل بنا الزورق الى السفينة واذا بها مملوءة بالجنود الهندية ، ونزل كل منا في الحجرة المعدة له ، وعلمنا حينئذ بأن وجهتنا عدن التي وصلناها في مساء يوم الأربعاء ٤ يناير . ثم بعـــد أن أقمنا بها إلى ٢٨ فبراير نقلونا إلى سيشل ثم نقلوني إلى جبل طارق حيث أقمت من ٣ سبتمبر إلى ٣٠ مارس سنة ١٩٢٣ ثم أفرج عني في ذلك التاريخ . . . »

هذا ماجاء في الخطبة عن طريق سعد إلى المنفى . ويتممه ما كتبه فتح الله باشا عن سفرهم من عدن إلى سيشل كما جاء في مذكراته وهو كما يأتي :

***

« الأربعاء أول مارس سنة ١٩٢٢

« تأخرنا في تناول طعام الافطار على خلاف العادة ، وبينما نحن نتناوله في الساعة ٩ صباحاً إذ حضر الـكبتن استل ومعه الماجور رايلي المساعـــد الأول للمقيم في عدن فسلم وجلس بجانب الرئيس ، وتكلم بالانجليزية داعياً إياه لتناول الأفطار ، فشكره ، وقال إنه أفطر قبل أن يحضر ، فقال الرئيس بالانجليزية أيضاً :

ــ إننا متأخرون في الأفطار اليوم على خلاف العادة ، فان عادتنا أن نتناوله في منتصف الساعة التاسعة .

« فدهش الرجل لـكلام الرئيس بالانجليزية وقال :

ــ إني لمـا جئت في المرة الأولى كنت لا تستطيع الـكلام بالانجليزية فأجابه الرئيس ضاحكا :

ــ إن الفضل في ذلك السجن . . .

قال الماجور عقب ذلك :

ــ جئت لأتفق معك على ترتيب السفر .

« فسأل الرئيس : « ومتى يكون السفر ؟ » فقال : « اليوم . . »

« وهنا تكلم بالفرنسية، واستمر قائلاً :

— إن بارجة حربية منتظرة في الميناء لآخذك إلى سيشل ، واما رفاقك ، فيلحقون بك في السفينة القادمة . .

« فسأله الرئيس :

— ولماذا الفصل بيننا ؟ الأولى أن نكون معاً ! !

— يظهر أن السبب عدم توافر المحال للجميع في السفينة القادمة ، وإنه لذلك عمل الترتيب لتسافر اليوم على البارجة الحربية ، ومعك خادمك . .

« فقلت : — أنسافر معاً على البارجة الحربية ؟

« فقال : — إنها صغيرة ، وليس فيها محال . . .

« فقلنا : — أن توافر المحال لا يهمنا ، فلنسافر معا ويكفي أن يكون بها المحل الخاص بالرئيس . وأما نحن فنسافر معه على أية حال ، وأننا مستعدون جميعاً لأن ننام على ظهر الباخرة أو في أي مكان آخر . .

« فقال الماجور رايلي : — إن الأمر صدر لنا صباح اليوم بهذا الترتيب من مصر ، ولست إلا منفذاً . .

« فقال الرئيس : — نعلم أنك منفذ وأن الأمر صدر من السلطة المختصة وأنا موضوع هذا الأمر . ولذلك فاني أبدي لك ملاحظتي لتبلغها إلى السلطة التي أمرت ، فاننا كنا أبلغنا أن السفر في ١١ مارس . ولذلك لم نأخذ إستعداداتنا ، فالأمر بالسفر اليوم مفاجأة ، والسفر على بارجة حربية من شأنه أن يتعبني خصوصاً وإنني لا أرى موجباً للتفريق بيني وبين أصحابي . .

« فقال : — إني سأبلغ طلبكم ، ولكني أخشى ألا يكون من السفر مفر . .

فقال الرئيس بشجاعة تفوق الوصف :

— إن لم يكن بد من السفر فاني مستعد له من الآن ، سواء أكان إلى سيشل أم إلى أسوأ منها ، ومتى يكون القيام ؟

قال : — سيكون الرفاص جاهزاً هنا في منتصف الساعة ١١ . وأما البارجة فتسافر بعد الظهر

« قال الرئيس : — حسن.

***

« أما نحن فقد بلغ التأثر منا مبلغه وقلنا « إن الرئيس كبير السن ضعيف الصحة وبعيد عن حرمه ، ونحن جميعاً نخدمه ، وهو فى حاجة لعنايتنا ، ولا نفهم معنى لهذه المعاملة إلا إذا كان المراد تعذيبه تعذيباً أليماً.»

« ومع اعتراضاتنا الشديدة المتكررة ، فان الرجل لم يخرج عن الجواب بوعده أن يبلغ عن رغبتنا جميعاً . ثم نهض الرئيس إلى غرفته ليرتدي ملابسه بينما عبد الله يرتب العفش ويحزمه . وانصرف الماجور رايلي والكبتن استل إلى الدور الأسفل ، وبقينا نحن في غليان ، ثم أجمعنا أمرنا نحن الخمسة على أن نطلب ثانياً من الميجر رايلي بكل تحديد وإيضاح أن نسافر اليوم مع الرئيس في البارجة . ولا عبرة بتوافر محال لنا فيها أو عدم توافرها ، بل نقضي السفر على ظهر السفينة أو في الصالون أو في أية حجرة . . وفي الحال استدعينا الماجور وأخبرناه بما قر عليه رأينا ، وأن ذلك مراعاة لصحة الرئيس وخشية عليه من هذا السفر وحده ، فقد يقع عليه تأثير في صحته وهو بعيد عنا وعن حرمه لدرجة لا تحمد عقباها ، ولا يمكننا أن نفهم ان الحكومة الانجليزية ، وهي خصمه السياسي ، تقصد هذا السوء به ، وأعدنا له أن هذه المعاملة لا تخرج عن كونها من نوع التعذيب ، فقال إنه سيبلغ ماطلبنا إلى جهة الاختصاص ، ثم سأل :

وماذا يكون الحال إذا سمح بأن يرافقه البعض كواحد أو اثنين أو ثلاثة ؟

« فقلنا :

إذا صح السماح للبعض ، فلا معنى لعدم السماح للآخرين . ومع ذلك

فهذه رغبتنا ، فان لم يجب إلا بعضها ، نخير من عدم اجابتها كلها ، وليس لنا إلا الرضوخ للقوة .

« وأفهمناه أننا على استعداد لمرافقة الرئيس في نفس الساعة المحددة له وهي عشرة ونصف صباحاً . فقال انه سيبلغ الأمر ، ويخبرنا بالنتيجة ، وانصرف .

« وما أسرع ماوجدنا الرئيس بيننا مرتدياً ملابسه ومستعداً للرحيل ، وهو ثابت الجأش قوي الجنان . . وحدثنا بثباته المدهش في هذه الظروف العصيبة فقال إنه مسافر إلى سيشل هادىء البال ، وأنه يظن أننا سنسافر إلى مصر فنقرىء عائلته واخواننا المصريين جميعاً السلام ونوصيهم بالثبات ، وأنه معتقد بأنه سيلحق بنا قريباً ان شاء الله ، وأخذ هو يسلي حزننا · ذلك الذي كان المفهوم أن يكون هو في حاجة لأن نسليه نحن ، ولكن هو الرجل العظيم وكفى . .

« انسحبنا بعيداً واتفقنا أن نحرر خطاب احتجاج على هذه المعاملة ، وهذا التعذيب . ونضمنه معنى ما قلناه شفهياً للماجور رايلي ، ونسلمه للضابط قبل قيام الرئيس ، وفعلاً أخذ مكرم في تحريره باللغة الأنجليزية ، وبينما يحرره أحطنا الرئيس علماً بقصدنا ، فعارض فيه معارضة شديدة مسبباً معارضته على أن هذا الاحتجاج ليس من حقنا ولا فائدة فيه وربما جلب علينا ضرراً . أما كونه ليس من حقنا فلأننا منفيون جميعاً ولم نكن معه لخدمته ولا للعناية بصحته وأما كونه لا فائدة فيه فلأنه لا يترتب عليه تغيير القوم القرار الذي اتخذوه بازائه . وأما كونه ربما يجلب علينا ضرراً : فلأنه يعتقد عودتنا الى مصر ، فربما يعيق الاحتجاج عودتنا . ولم يقبل سماع صيغة الاحتجاج وشدد في منعنا عن هذا الاحتجاج الكتابي تشديداً بلغ حد الغضب وأفهمنا أن في احتجاجنا الشفهي الكفاية .

« ولكننا خالفناه ولم نتبع مشورته ، لأننا اعتقدنا أن أساس معارضته

الاشفاق علينا ، ثم اقررنا الاحتجاج وأمضيناه وحفظناه لتسليمه للضابط الذي يحضر لأخذ الرئيس ونصه :

« عدن في أول مارس سنة ١٩٢٢

« الى سعادة المقيم بعدن :

« سيدي . نحن أصحاب حضرة صاحب المعالي سعد زغلول باشا وكيل الشعب المصري وأنصاره الأمناء : نرجو أن تتكرموا بأن تبلغوا السلطات المختصة أشد احتجاجنا على التصرف الأخير الذي أجري ضد معاليه ، فاننا نعتبر أن نقله بدوننا وبغير امهال وبلا مراعاة لشيخوخته وضعف صحته إنما هو ـ فضلاً عن قسوته ـ عمل من أعمال التعذيب في القرون الوسطى ، ويظهر أن فهم النفي على هذه الصورة مقصور على حالتنا وحدها ، إذ لا يمكننا أن نعقل لماذا نمنع من السفر معه في سفينة واحدة كما طلبنا ذلك المرة بعد المرة .

« وعلى أى حال فليكن معلوماً علماً نهائياً أنه مهما اتخذ من الأجراءات القاسية التي لا مبرر لها ، فان ذلك لا يضعف من ايمانه ولا من ايماننا بعدالة قضيتنا ـ قضية مصر المستقلة . وتفضلوا بقبول فائق احتراماتنا .

« سينوت حنا . مصطفى النحاس . مكرم عبيد . عاطف بركات . فتح الله بركات .»

« ثم بقينا منتظرين حضور الضابط ، وأخذ الرئيس يلاطفنا ويهون علينا مما أسال عبراتنا وأدمى أفئدتنا ، فقد ظهر بمظهره الحقيقي : مظهر العظمة والجلال ، مظهر الشجاعة القوية الهادئة التي يعرفها عنه اخوانه في ساعات الخطر ، كنا باكين وهو مطمئن ، جزعين وهو ثابت ، محتجين وهو قانع . وما أروع تلك الكلمات الحكيمة التي أظهرت لنا قلب سعد في أجل مظاهره .

« حقاً أن الشجاع الحقيقي هو الذي يحـــذر الخطر قبل وقوعه . فاذا

ماوقع لايخشاه بل يقتحمه مرفوع الرأس ثابت الجنان قوي الايمان وهكذا كان سعد .

فقد اعتقد كما اعتقدنا — أنه قد اختص بالنفي إلى سيشل ، وأنه سيحرم من مرافقتنا التي كانت أكبر سلوى له . وان بقاءه وحيداً في سيشل سيؤلمه في أقدس مشاعره وأقربها الى قلبه ، فان زوجته لأن بقيت بعيداً عنه وهي عالمة بوحدته ووحشته كان في ذلك جزع لقلبها ، وان أتت اليه ورافقته في مصيبته كان في ذلك جرح لقلبه ، كل ذلك كان يجول بخاطره وبخاطرنا ، ولكنه كعادته ضحى براحته الشخصية فكان يوصينا ويكرر علينا الوصية أن نهتم بتطمين زوجته وتعزيتها حتى لا تأتي اليه وتتحمل آلام المنفى في تلك البلاد القصية الموحشة ، ثم انتقل الى حالنا وطيب خاطرنا قائلاً إن غيابه قد لا يطول ، وأن مصر ستنتفع على أي حال من مجهوداتنا نحن في أثناء غيابه ، وان وصيته الوحيدة لنا أن نقول لمصر : « اثبتي واثبتي ، ولا تكلي من الثبات ... » وأن ايمانه في استقلال مصر لم يتزعزع ، بل على العكس من ذلك . فقد زاده ذلك التصرف الأخير ايماناً بأن مصر ستحصل على استقلالها ان لم يكن عاجلاً فآجلاً ، ثم أخذ في تطمين كل منا على حدة باسماً ضاحكاً شفوقاً رءوفاً ، فكنا نرد عليه بأصوات متهدجة ، فاذا تحتم البكاء تركناه لننفرد بأحزاننا وينفرد الحزن بنا .

« وليس في امكاننا أن نذكر أو نصف ذلك الموقف الذي ودع الرئيس أنصاره ، والقائد جنوده ، والوالد أولاده من منفاه الى منفى أشق وأبعد ، فالوصف يقصر عن تصوير ما كنا فيه ، وما كان في نفوسنا ، ولم نجد حيلة إلا البكاء للتفريج عن وطنيتنا المجروحة ، وصداقتنا التي انتهكوا حرمتها . أما سعد ، فكان فصيحاً نثراً ونظماً ، لفظاً وقلباً — بارك الله فيه وفي حياته وقوة جنانه وإيمانه .

« وقبل حلول الميعاد أحضرنا إليه نقوداً دفعاً للحاجة في أثناء نفيه (مبلغ

مائتي جنيه) . وفي الساعة العاشرة والنصف حضر الضابط استل ومعه الشيالون. فنقلوا الصناديق ، ونزلنا مع الرئيس بعد الاستئذان والتصريح لنا إلى مرسى الرفاص البخاري بعد أن سلمنا الاحتجاج إلى الضابط استل ، وكان الرئيس في الطريق لا ينفك عن تعزيتنا وتسليتنا وتوصيتنا بمصر وأهلها ، وقال :

— لا تيأسوا ولا تهنوا :

فقد يجمع الله الشتيتين بعد ما   يظنان كل الظن ألاَّ تلاقيا

« ثم اقتربنا إلى الرفاص وجاءت ساعة الوداع المشئومة ، فاستودعناه الله مقبلين يده باكين ، وكان هو يقبل كلاًّ منا في خده مكرراً كلمات الوداع والتشجيع . واستقل الرفاص ، وكانت آخر كلماته :

« لتحي مصر » !

« فرددنا صدى ذلك النداء المقدس . . ودعونا له ولها بالحياة قائلين :

« ليحي سعد ! لتحي مصر ! لتحي التضحية »

وكان وداعاً حاراً ممزوجاً بدموعنا الحارة .

« ثم سار المركب يقل الرئيس ومعه خادمه (عبده) الذي ودعناه وداع الزميل ، وصافحناه مصافحة الصديق ، وكان يلوح لنا بمنديله ونحن نفعل كذلك إلى أن غاب عن أنظارنا ولم يغب عن قلوبنا ، ورجعنا كاسفين حزانى دون أن ينبس أحد منا ببنت شفة . وبقينا في هم وجزع طول اليوم نذكر الرئيس في كل مجال طالبين له السعادة والحياة ، ففي حياته حياة مصر وأبنائها ، فليحي سعد ، ولتحي مصر . . .

« وفي حوالي الساعة الثانية بعد الظهر جاءنا الضابط « النابتشي » وأخبرنا أن الكبتن استل قد كلمه بالتلفون ليخبرنا أن الرئيس قد وصل إلى المركب بخير ، ولقي فيه ضابطين كانا قابلاه في السويس ، وان الماجور رايلي قد بلغ رغباتنا إلى مصر بالتلغراف .

« وعند الساعة السادسة حضر استل مظهراً الأسف ، وطمأننا على صحة الرئيس وأبلغنا سلامه ، وإنه لم يكن مهتما بأمر نفسه كاهتمامه بمصيرنا ، وسأله عنا ، فأكد له اننا سنلحق به في سيشل ، ثم قال إن طلبنا بمرافقته قد أرسل بالتلغراف المستعجل بعد أن فتحت له خطوط التلغراف ، وإن البارجة لن تبارح عدن حتى يصل الرد ، وزاد على ذلك أنه إن بقيت البارجة للصباح فسيستأذن لنا في مقابلة الرئيس ، ويفيدنا تليفونياً حول الساعة السادسة صباحاً ، ثم قال : إنه دفع إلى الرئيس مبلغ ٩٥ جنيهاً كانت قد وردت من مصر لدفع أثمان بعض المشتريات . ولما سألناه عما إذا كان الرئيس سيسافر حقيقة إلى سيشل ، وعن سبب فصله عنا أجاب بتأكيد سفره إلى سيشل ، وإنه شخصياً يرى أن سبب فصله عمل سياسي ، فسرنا هذا التأكيد الذي من شأنه أن يجمعنا به في منفاه فلا نعود قبله إلى مصر ، ثم انتظرنا إلى ظهر اليوم التالي ولم يصلنا أي خبر من استل فاعتقدنا أن البارجة سافرت ، فانه قال إن ميعاد سفرها في الساعة الرابعة بعد نصف الليل ، وإن طلبنا لم يجب .

« بذا قضت الأيام مابين أهلها فآونة قربٌ وآونة بُعد »

***

انتهى ما كتبه فتح الله باشا في مذكراته .

وقد وصف سعد منفاه بجزيرة سيشل في خطاب كتبه من جبل طارق في الخامس من سبتمبر إلى الدكتور حامد محمود بالعاصمة الانجليزية . وهو من الوثائق التاريخية التي نثبتها هنا لأنها تغني مالا تغنيه وثيقة أخرى في وصف تلك الجزائر ووصف عودته منها إلى جبل طارق . قال بعد ديباجة وجيزة :

« هي جزيرة ملتوية صاعدة نازلة ، ومساكنها ضيقة خالية من الترتيب والنظام وأسباب الراحة ومفروشاتها غير وثيرة خصوصاً الأسرّة ولوازمها ، مأكولاتها محدودة فالغنم لا وجود لها والبقر نادر ، ولكن الفراخ كثيرة ؛

وأكثر منها السمك. ولكن أغلب أنواعه غير جيد. أما الفواكه فقليلة، وأقل منها الخضروات التي مع قليها لاطعم لها في الغالب.

« ليس بسيشلز سوق للمأكولات وإنما تباع مفرقة على يد أفراد يطوفون بها من حين لآخر، وأغلب مايحتاج اليه الانسان من الأقمشة والأغطية غير موجود وإنما يجلب اليها من الخارج بحسب الطلب تقريبًا، ولا وجود لأكثر الصناعات بها فلا تجد فيها مثلاً دكانًا للنظارات ولا للساعات ولا حدادًا ولا خياطًا . وليس بجزائر سيشلز كلها الا طبيب واحد حامل لشهادة قانونية وأصله جراح ولكنه يتعاطى الطب الباطني أيضا يساعده اثنان لاشهادة عندهما فيما يقال. وليس بهما أطباء للعيون أصلاً وكل من ابتلى بمرض فيها لزمه أن يرحل عنها للاستشفاء خارجًا منها أن كان غنيًا، والا فأمره الى الله كما أنه ليس بها اختصاصي في طب الأسنان بل فيها موظف في البوستة أضيف اليه أخيراً وظيفة قاضي صلح يتعاطى معالجة الأسنان لا عن علم بل «بالعافية!»

« احتاج الأستاذ مكرم لحشو سنة من أسنانه فحشاها له بالاسمنت ولم تلبث قليلاً حتى سقط حشوها، وانكسرت سنة في طقم أسنان عاطف بك فصنع له أخرى ولكنها سقطت بعد قليل، وحاول أن يصنع لهذا البيك طقم أسنان آخر فتعذر الأمر عليه وتركته مرتبكاً فيه.

« فتح الله باشا بركات مصاب بمرض في اللثة يشتد به أحياناً حتى ليمنعه عن الأكل وكل من بحثه من الأطباء قبل سيشل رأى خلع أسنانه لخطر بقائها ولكنه لم يمكنه بعد تلك الأمثلة أن يعرض نفسه على ذلك المتطبب ليخلعها له ويبدلها بغيرها وتركته وهو في أشد أحوال الألم.

« لابد أن تكون علمت بما أصاب الاستاذ مكرم في عدن من حمى الملاريا... هذه الحمى اضعفته كثيرا وولدت عنده ضعفاً في القلب والامعاء. فكثيرا ماتعتوره نوبة اسهال وخفقان ودوخة ويعالجه رئيس الأطباء، ولكني تركته بدون أن تظهر نتيجة لهذه المعالجة.

« بعيون مصطفى بك النحاس حبب يحتاج للمس ولا من يعرف في سيشل طريقة المس فاكتفى بأن يمس له الطبيب الجراح .

« بسينوت بك حنا ضعف في الامعاء والمعدة فالشهية عنده ضعيفة في أغلب الأحيان ويعتريه كثيراً الاسهال والامساك ويعالجه ذلك الطبيب بدون فائدة ظاهرة لغاية سفري .

« ليس بسيشلز صيدلي قانوني ولكن الطبيب الأول هو الذى يباشر في الأغلب تحضير الأدوية ، وبعض ماهو ضروري منها كالاسبرين لا يوجد إلا نادراً .

« لما اشتد الحال بنا من الجو ورداءته وعدم توفر اللوازم الطبية والأطباء واعتلت صحتي خصوصاً كبر الامر على اخواني فكتبوا من غير اشتراكي خطاباً شرحوا فيه سوء حالتنا وطلبوا نقلنا الى جهة أخرى تتوفر فيها اللوازم الصحية ولا تكون حياتنا معرضة فيها للخطر كما طلبوا أن يبلغ طلبهم بالتلغراف الى جهة الاختصاص . وكان ذلك في ٩ يونيو . فكتب الحاكم اليهم جواباً بأنه سيبلغ ذلك الى مصر ولندن .

« وكتبوا اليك تلغرافاً بهذا المضمون ولكن الحاكم لم يسمح بارساله اذ المراسلات في سيشلز لم تكن حرة بل تحت المراقبة . فالجوابات والتلغرافات التي تصدر منا يجب تسليمها لشخص معين وهو يتصرف فيها تحت اشراف الحاكم بما يراه من حجز أو تعديل أو إرسال ، والتي ترد الينا لا تسلم إلا بهذه الطريقة . ولهذا كانت التلغرافات التي تصل باسمنا لا تسلم الينا الا بعد زمان من يوم أو يومين فصاعداً ، ولا أذكر أن تلغرافاً تسلم الينا يوم وصوله إلا مرة أو مرتين بالأكثر . وكثير من الجوابات التي تصدر منا لم تكن تصل إلى جهاتها وأكثر العوائق كانت فيما يختص بالمراسلات التي تشتمل على الكلام في الجو والصحة والنقود . وقد بلغ من أمرهم أن كتب الحاكم الينا ينهانا عن الطعن في الجو ويشير إلى أنه يرسل من أخبار الصحة مايراه موافقاً .

«تطبيقاً لهذا رفض أن يرسل تلغرفاً أعددناه جواباً لسؤالهم عن صحتنا ورغب أن نعدل فيه بعض النقط فلم نقبل لمخالفة التعديل المطلوب للحقيقة ثم حررنا صورة أخرى وأرسلناها إليه وقيل لنا بعد ذلك إن إحدى الصورتين أرسلت ولكن لاندري إلى الآن ماهي هذه الصورة .

«تخصص لكل واحد من إخواني في الشهر «ثلاثين» جنيهاً تقريباً ولي خمسون . فلاحظت قلة ذلك بالنسبة لما يناسب حالتنا فأكدوا لي المرة بعد المرة أنهم يصرفون لي من مالي كل مبلغ طلبته زيادة عن هذا المخصص . ولكني لما احتجت إلى مبلغ «مائتين» جنيه أبوا أن يصرفوا منه إلا خمسين متعللين بأن مصر لم ترسل لهم نقوداً . وبعد شهرين سمحوا أن يصرفوا إلي مبلغ مائة جنيه .

«وصلت سيشلز في ٩ مارس وما وجدت مسكناً معداً لاقامتنا فأنزلوني بجزيرة تدعى جزيرة لونج بعيدة عن العاصمة ، وأخبروني بأن المسكن الذي أعدلي به بعض تصليحات تنتهي بعدقليل ، فطلبت أن أراه وأرى المفروشات التي أعدت لي فلم يسمحوا لي إلا بعد بضعة أيام . أخيراً سمحوا لي بزيارته فوجدته يبعد عن المدينة خمسة أميال تقريباً ولا يمكن أن ينتهي تصليحه قبل شهر من الزمان إذا بذلت عناية كبرى ، وهو مع ذلك ضيق وغرفه صغيرة ولا يسع اثنين يسكنان فيه إلا بكل ضيق . فلاحظت ذلك لمن تعين لمصاحبتي وأخبرته بعدم إمكان السكن فيه خصوصاً لشدة حاجتنا إلى الأطباء الذين يسكنون بالبعد عنه بعدة أميال وليس هناك عربات ولا أوتوموبيلات ، وأضفت إلى ذلك أنه إذا كانت الحكومة ارتبطت لمالك هذا المنزل بشيء فاننا مستعدون لتعويضه . ورغبت من ذلك الشخص أن يعرض هذه الملحوظات على الحاكم فعرضها عليه فطلب مقابلتي وانتهى الحال بالعدول عن هذا المنزل وسكنانا في منزلين آخرين بالمدينة . ولكنهم لم يسمحوا لي برؤية المفروشات إلا في يوم ١٨ مارس فرأيت كلها قديماً وأغلبها بال

وكثير منها لا نفع فيه . فاخبرونا بأن هذا كل ما أمكن الحصول عليه في سيشل كما أخبرونا بأن الحكومة خصصت مبلغاً للتأثيث ولكنهم لم يعرفونا إلى الآن بمقدارهذا المبلغ . ومن عهد العدول عن المنزل الأول لم يذكروا لنا عنه شيئاً لافيما يختص بايجاره ولا بمدة إيجاره ولا مقدار أجرته ولاغير ذلك مما يتعلق به . بل تناسوه الى ماقبل حضوري بقليل حيث طلبوا مناأجرته مدة خمسة أشهر وخصموها فعلاً من مرتباتنا يوم سفري .

« وبالجملة كانت المعاملة في سيشلز غير مناسبة ، ومع اضافتها لحالة الجو لا يستغرب أن يترتب عليها ضعف الصحة .

« ولقدكنا ننتظر من المساعي الجليلة التي بذلت في مصر وفي لندن بقصد تغيير هذه الحالة نقلنا جميعاً إلى جهة أوفق بالصحة ، ولكن خاب انتظارنا بالنسبة لبقية إخواني ، إذ ورد عليّ في يوم ١٧ أغسطس سنة ١٩٢٢ خطاب من الحاكم العام بسيشلز يخبرني فيه بأنه تقرر نقلي لجهة أخرى على سفينة حربية تصل غداً فيلزمني الاستعداد للسفر الذي ستكون مدته حوالي ثلاثة أسابيع وأن يكون معي خادمي . وأن هذا النقل نظراً لصحتي . فطلب إخواني أن يصحبوني كلهم أو بعضهم نظراً لمرضي واحتياجي لعنايتهم فلم يجب طلبهم إلا بالرفض وتصرح فقط للطباخ بالسفر معي وأبوا أن يعرفوني بالجهة التي تقرر نقلي إليها زاعمين أنهم غير عالمين بها .

« قبل يوم ١٧ أغسطس المذكور بثلاثة أو أربعة أيام تقرر وضع جميع المراسلات الخاصة بسيشلز تحت المراقبة ، وذاعت الاشاعة بأن ذلك بسببنا ولكنا لم نكن نصدق ذلك حتى تأكدناه من بعض الأفواه الرسمية ، واستنتجنا منه أن الغرض من هذه المراقبة منع وصول خبر نقلنا إلى مصر ، وأن النقل هو إلى جهة بعد قنال السويس . ولم ينقلونا للسفينة الحربية إلا ليلاً الساعة ٩ من مساء يوم ١٨ أغسطس ، ولم يؤذن لأحد من إخواني بمصاحبتي إليها . وكانت أمتعتي سبق إرسالها ولم يسلموها للسفينة إلا بعد تفتيشها ، كما فتشوا

خادمي الذي كان معنا تفتيشا دقيقاً . ولما وصلت إلى السفينة استقبلني كومونداتها على السلم استقبالاً حسناً وسألني عما إذا كان معي خطابات فأجبت بالنفي طبعاً . وقدم الى ضابطاً يصحبني الى القمرة التي أعدت لي فوصلها ووجدتها لا بأس بها وإن لم تكن من أحسن قمرات السفينة .

« وهناك فتشني هذا الضابط وسلمني ورقة بها تعليمات تتضمن اني لا أجلس إلا في قمرتي أو في المحل الخاص الذي عين على ظهر السفينة الأعلى لجلوسي به وأن ألزم القمرة عند مسيس الحاجة ، وألاَّ آكل إلا في أحد هذين المكانين وأن آخذ الحمام مابين الساعة السادسة والسادسة والنصف ، وأن صف ضابط تعين لخدمتي وأمر بعدم مفارقتي وألا أرسله بعيداً عني ، كما تعين واحد يلاحظ الأكل ، وألا اتصل بأي واحد من السفينة غير من تعين لملاحظتي ، وألا أستعمل أداة للكتابة إلا باذن الكومندان وأن أسلمه كل شيء أكتبه وأن أبلغ إليه طلباتي بواسطة الضابط المعين ، وأنه يمكن تعديل هذه التعليمات بعد مضى القسم الأول من السفر

« تسلمت إلى هذه التعليمات مكتوبة وطلب مني امضاؤها فكتبت بالعربية عليها اني علمت مضمونها وأمضيت ما كتبت . أما هذه التعليمات فقد تنفذت بكل دقة . وما كان الحارس الذي كان يتغير في كل حصة من الزمن يفارقني لحظة حتى عند قضاء الحاجة ويمضي الليل كله ساهراً بباب القمرة .

« بعد يومين من سفرنا سألت القمندان عن جهة قصدنا قال أخبرك بها بعد مفارقة عدن . فارقناها وسألته فقال بعد مفارقة مصر ، وكان يتلطف معي في كثير من الأحيان ويخبرني أنه يبذل كل جهده في راحتي . أما الحكيم ورتبته كما قيل لي في السفينة مساوية لرتبة القمندان ، فكان يزورني صبيحة كل يوم ويجتهد في ارضائي ، وحلل البول مرتين عقب القيام من سيشل مرة ومرة قبل الوصول إلى هنا . وقبل الوصول إلى السويس بيوم خفضت السفينة من سيرها فنقص من ١٤ عقدة في الساعة إلى احدى عشرة . وكان

الأكل في السفينة رديئاً وكله من المحفوظ ولا وجود للخضارات فيها فتكلمت في هذا الشأن مع القمندان فارسل بالتلغراف اللاسلكي الى السويس لمقابلتنا باللازم منها . ولما صرنا من هذه المدينة على بعد ساعة قابلتنا مدمرة حربية حاملة لجانب عظيم من هذه الأشياء ، ثم سارت السفينة فوصلت الى القنال في الساعة ٥ ونصف تقريباً مساء . وقبيل الوصول أمرت بملازمة القمرة بعد أن قفلت نوافذها زجاجاً وحديداً ، ووضع الحرس على اتباعي ومنعوا من الحركة في السفينة . ومرت هذه في القنال بسرعة بلغت في كثير من الأماكن عشرين عقدة في الساعة حتى لم تستغرق في اجتيازه إلا ثماني ساعات تقريباً . ولم تقف الباخرة لا على السويس ولا على بورسعيد .

« بعد اجتيازه في الساعة الحادية عشر ، أخبرني القمندان باني منقول إلى هنا ولم يعدل من تلك التعليمات شيئاً ولكنه سمح لي بأن أجلس على ظهر السفينة الأدنى الذي كان يجلس الضباط فيه أغلب الأوقات .

« لما رست السفينة هنا صبيحة يوم الأحد ٣ الجاري استقبلني بها كل من سكرتير الحاكم العام والحكيم ورئيس أركان حرب وبلغوني سلام الحاكم .

« انفرد الأول بي فبلغني أنهم أعدوا منزلا لسكناي ويتعشم أن أجده موافقاً لي وانهم أعدوا كل مايلزم لضيافتي وإني أعتبر نفسي ضيفاً لا سجيناً . وكانوا قد أعدوا اتوموبيلين لي وللاتباع . وعند مانزلت من السفينة ودعني القمندان والحكيم وبقية الضباط في مدخل السلم وداعاً حسناً ، وركبت الاتوموبيل وعلى يساري السكرتير وأمامنا رئيس أركان حرب ، وسرنا الى المنزل فوجدته في وسط الحارة الانجليزية وهو منزل واسع وغرفه كبيرة وبه حديقة ويظهر انه كان مهجوراً من مدة ثم أعدوه أخيراً . وكانت رائحة البوية تتطاير منه .

« ورأيت فيه رئيس البوليس الذي شرع في الحال أن يسلمني القرار المرفق بهذا . فأخذه السكرتير ووضعه الى جانبه وقال إن هذا أمر شكلي

لاأهمية له وأنت حر في هذه الجهة ولك أن تتحرك كيف تشاء وتذهب حيث تريد ما دمت لاتخرج عن الأرض الانجليزية . وبعد يومين أخبرني السكرتير بأن المنزل وأنواره وحديقته على مصاريف الحكومة والباقي على مصاريفك وأنه ترتب لي في الشهر خمسون جنيهاً فاستقللت هذا المبلغ الذي كان مرتباً مثله لي في سيشل لأن العيشة هنا أغلا منها هناك بكثير جداً وكنا ستة أشخاص في معيشة واحدة . وكان مع ذلك مأذوناً لي في أن أصرف مايلزمني زيادة عن ذلك المرتب من أموالي . ففهمت منه أن هذا المبلغ تقدر لي باعتبار كونه أكثر مما كان مرتباً في سيشل فافهمته أنه اذا كان مأذوناً لي باستجلاب نقود من مصر فاني لا أطلب زيادة المرتب المذكور . فصرح بأني حر في استجلاب ما أريد من أموالي من غير أن تعارض حكومة هنا في أي مبلغ يرد منها .

« يزورني كل يوم طبيب من الحكومة ويصرف وقتاً ليس بقليل في الاستفهام عن الأحوال الصحية والوقوف على حقيقتها ووجدت فيه رجلاً مهذباً وديعاً هشاً ذا خبرة فيما يظهر لمثلي . وقد حلل البول مرتين فكانت النتيجة في الأولى ٩ جرام في الألف والأخرى ١٢ جرام في الألف ولكنها لم تكن من محصول ٢٤ ساعة كالأولى بل محصول مرة واحدة . وستحلل غداً وفي كل أسبوع . وظهر في التحليل أثر خفيف للزلال ولكن هذا ليس حديثاً إذ كان يوجد شيء منه فى مصر . وقد كنت أتناول على الأكل بيرة استوت فاستحسن استبدالها بقليل من الوسكي واستحضر من لندن عيشاً ودقيقا لأن اتناول منه وسأبدأ في التعاطي من الليلة .

« أشعر الآن بشيء من القوة واعتدال الصحة وجودة الشهية وأخذت أنام أحسن من ذي قبل .

« المراسلات حرة والتلغرافات ترد إليّ وتصدر عني في أوقاتها ولا يستغرق الصادر منها والوارد الا مسافة الطريق . وأيد هذه الحرية عندي وصول خطابي اليك .

« أنا حر في الذهاب والمجيء على الأرض الانجليزية ولكن على باب المنزل حرس من البوليس السري ليلاً ونهاراً يتبعني من بعيد حيثما سرت .

« كنت أحسب أن زيارتي غير ممنوعة ولكني قرأت في الجرائد اليوم أن الجنرال اللنبي نشر في مصر ما يفيد منعها إلا باذن من الحكومة الانجليزية لا تعطيه إلا في أحوال استثنائية ، ومن هنا فهمت مقدار الصعوبات التي تلاقونها في سبيل الحصول على هذا الاذن ، وإذا لم توفق للحصول عليه مع توفر هذه الأحوال الاستثنائية بالنسبة لمرضي ولكونكم من الحكماء الذين سبقت لهم معالجتي فلا أمل في أن يحصل عليه غيركم . واني أستقبل هذه الشدائد بكل صبر واثقاً بالله في حسن العاقبة . أرجوكم كلما وقفتم على شيء في الجرائد الانجليزية يختص بي أو بمصر أن ترسلوا قطعة إلي .

« وفي الختام اشكركم على جميل مسناعيكم العامة والخاصة وارجوكم أن تبلغوا فائق تحياتي الى جميع اخوانكم المصريين . »

***

كذلك أجمل سعد أحوال المعيشة التي لقيها في منفاه بجزائر سيشل إجمالاً يغني عن المزيد . ولم يتجاوز أن ترك الوقائع تتكلم في غير هوى ولا مرارة كما يتكلم العالم المحقق الذي يراقب الأمور للدرس والتدوين ولا تعنيه منها شكاية أو نكاية . والى جانب هذه الأحوال أمور شتى لم يعرض لها في خطابه لانها لا تنتظم في موضوع هذا الخطاب ، ونحن مشيرون اليها بالايجاز على مقدار ما يقتضيه المقام

نزل سعد وأصحابه في قلعة عدن فلم يلبثوا قليلاً حتى جاءهم رسول من مصر هو موظف سوري كبير كان يعمل في دار الحماية فاستأذن في لقاء سعد على انفراد وخرج معه في مركبة للرياضة ، وافتتح معه حديثاً وجيزاً عن المفاوضات والحلول المعروضة ثم فاجأه بكلمة مقتضبة لا علاقة لها بحديثه السابق قائلا : « ستكون ملكا على مصر . . . » فدهش سعد لهذه المفاجأة

وأجابه في حدة واستغراب : ما لنا ولهذا ؟ وما شأني أنا والملك ولست إلا واحداً من الرعايا ؟ فعاد الرجل الى الكلمة يكررها وأضاف اليها : « أنك زعيم الأمة الذي لا ترتضي سواه ، ولو قبلت ما يعرضه الانكليز عليك وعلى الامة لما خالفك أحد . فاختصر سعد هذه المحادثة وقال للرجل : « انني افضل أن أكون فرداً من الافراد في أمة مستقلة على أن أكون ملكاً لبلاد مستعبدة في ظل حماية أجنبية » . . . ولزم الصمت في عودته الى القلعة بعد أن قال له على ما أذكر : « انني احسب انني لم أسمع شيئاً مما تقول ، ولا أود أن اسمعه مرة أخرى منك أو من سواك .»

هذه حادثة محققة لاشك فيها برواية سعد نفسه . اما قصد السياسة الانجليزية منها فلا ندري به على التحقيق . فقد تكون المسألة جداً وقد تكون احدى المناورات ، ولم نسمع من سعد ما يدل على رأيه في ترجيح أحد الوجهين .

وقد لبث سعد وأصحابه في عدن الى أن تم الاتفاق على مشروع ٢٨ فبراير الذي سيأتي الكلام عنه في الفصل التالي . ثم صدر الأمر بنقله الى جزائر سيشل ، ثم كان الاحتجاج الذي أسفر عن الاذن بسفر واحـــد من رفاقه معه وهو الاستاذ مكرم عبيد لانه أصغرهم سناً ويعرف اللغة الانكليزية .

. قال سعد في وصف الرحلة من عدن الى سيشل من خطبة له بعد رجوعه الى مصر : « جاءوا في الساعة التاسعة وكنا في قلعة عدن مسجونين وقالوا : يجب أن تنزل في الساعة العاشرة والنصف في مركب حربي تنتظرك ليتوجه بك الى سيشل وأمامك نصف ساعة تحزم متاعك فيها وتركوني وتولينا حزم متاعنا في هذا الوقت القصير . ونزلنا في مركب حربي حمولته ٩٠٠ طن كزورق ولكننا لم نسافر في هذا اليوم الاربعاء بل مكثنا فيه الأربعاء والخميس وسافرنا يوم الجمعة مساء .

« انزلنا في يوم الأربعاء لكي نسافر الى سيشل ، ولكننا لم نسافر إلا يوم الجمعة لاجل ان يقال أن زغلولاً نزل في البحر وهو في طريقه الى سيشل .

فعلوا ذلك في اليوم الذى اعلنوا فيه تصريح ٢٨ فبراير وان مصر استقلت والغيت الحماية التي ضربت عليها .

« . . . . أخذونا في ذلك اليوم وقد كان في المقرر ان نسافر جميعاً بعد خمسة أوستة أيام ولكنهم ماانتظروا بنا حتى يأتي هذا اليوم ، وما انتظروا بل عجلوا بسفري مع مكرم ومع خادمي وسرنا في هذه السفينة مسافة ستة أيام كدت أشرف فيها على الهلاك .

« أخيرا وصلنا إلى جزيرة سيشل ولا أحدثك عن حرارتها ورطوبتها وبعدها . . . . . وكانوا يشددون علينا تشديداً كبيراً الى حد أنهم حرموا علينا أن نتكلم في الصحة وان نكتب في الهواء وحجروا علينا هذا فكان لا ينبغي لنا ان نقول بان صحتنا غير جيدة ولا يصح لنا أن نقول ان هواء سيشل غير مناسب ، لأنه معتبر ان هذا التكلم في الصحة ضد النظام !! »

ولا حاجة الى الخيال الواسع في ادراك الحالة التي يكون عليها شيخ مصاب بالربو في جزيرة معرضة للحرارة والرطوبة ومختلف التيارات الهوائية في وقت واحد . فقد كان هذا الجو يثقل عليه حتى يصاب بالاختناق في بعض الأيام ويعجز عن الكلام الا بالايماء وساءت حاله وهو كما تقدم ممنوع من الاشارة الى هذا الوصب الذي يعانيه .

واحتال سعد على علاج الوقت وازجاء الفراغ بتعلم اللغة الأنجليزية على الأستاذين مكرم عبيد وعاطف بركات ، فكان يقضي في اليوم ساعات في القراءة والدراسة واستظهار الكلمات : يستيقظ نحو السادســـة فيرتدي ثيابه ويجلس في شرفة الدار ليبدأ القراءة في الصباح الباكر الى ان يوافيه أحد الأستاذين فيقرأ عليه مايحتاج الى مدارسة ومساعدة ، وقد يواصل الدرس وهو في فراشه بعد الغداء وقبل الرقاد في المساء ، وكان قليل الخروج من الدار لأنه كان يكره النظر الى الحراس ويلقى كثيراً من التعب في الصعود والنزول ، ولا يألف الرياضة هناك إلا على شاطيء البحر حيث يروق الجو ويطيب

الهواء . وقد يلعب « السيجة » باصداف البحر مع بعض الزملاء على رمال الشاطيء البيضاء ، وهي اللعبة الريفية التي يحذقها الفلاحون ويشعر زعيم مصر وهو يلعبها انه فلاح ابن فلاح قبـــل كل شيء ، وكان أحب القراءات اليه بعد دراسة اللغة الأنجليزية قصائد البارودي التي قالها في منفاه : يقرأها ويرتلها على سبيل التأسي أو الإعجاب ، ويستطرد من ذكرها أحياناً إلى ذكريات الثورة العرابية وأحاديث زعمائها في الأدب والسياسة ، ومنهم البارودي ومحمد عبده وعبدالله النديم ، ويمزج أحاديثه في تاريخ هذه الثورة ببعض الفكاهات والأغاليط التي كان أناس من زعماء الثورة يقعون فيها عن جهل أو اضطرار

ولما برح سيشل اتفقوا على طريقة للتفاهم يتحللون بها قليلاً من قيود الرقابة ، وهي اتخاذ « صفر » من الأسماء التي ترد في الرسائل البرقية حسب المعهود في كل واحد من أصحابها . فاذا أرسلت بتوقيع « سينوت حنا » فمعناها إنهم في حاجة إلى النقود لاشتغال سينوت بك بالمسائل المالية ، ، إذا أرسلت بعنوان « مصطفى النحاس » فمعناها إن الحماسة في مصر شديدة لاستحماس مزاجه ، وإذا كانت بعنوان مكرم عبيد « فمعناها إن الدعاية في انجلترا ناشطة لأنه قام بهذه الدعاية قبل ذلك ، وإذا كانت بتوقيع زغلول فالأخبار عادية أو بتوقيع « سعد » فذلك بشير الافراح .

تصريح ٢٨ فبراير

أرسل المركيز كرزون في الثالث والعشرين من ديسمبر البرقية الآتيـة إلى الفيكونت اللنبي كما جاء نص ترجمتها في الـكتاب الأبيض : ـــ

« ليس ثمة اعتراض من جانب وزارة المستعمرات على إبعادك زغلولاً وأنصاره إلى سيلان في أول فرصة كما اقترحت في تلغرافك المؤرخ في ٢٣ ديسمبر . والتعليمات مرسلة إلى حاكم سيلان طبقاً لذلك . ولـكن إذا ظهر أنه من غير المرغوب فيه حجزهم هناك لاعتبارات محلية ، فان في الوسع ارسالهم إلى سيشل . ومعلوم لدينا أن الاستعداد اللازم لهم يمكن توفيره في سيشل . وينبغي الابراق إلى حاكم سيلان مباشرة بالتفاصيل الوافية عن تاريخ الابحار من السويس وعن تأليف القوم المبعدين.»

فاستطير الفيكونت اللنبي فرحاً بهذه الموافقة كما بدا من برقيته التي بادر بارسالها ليشكر المركيز كرزون كثيراً .... وانتظر ابعاد زغلول وأصحابه إلى سيلان ليوقع اليأس في قلوبهم وقـلوب المصريين من كل مستقبل مرجو لهؤلاء القوم المبعدين في عالم السياسة المصرية. ولأمر ما ــ لا يعنينا بحثه هنا ــ تغير المنفى واستبدلت جزائر سيشل بجزيرة سيلان ، ولبث سعد وأصحابه في انتظار النقل إلى المـكان المقدور ، حتى أعلن تصريح ٢٨ فبراير في مصر فـكان يوم إعلانه ـ إعلان الاستقلال ! ـ هو يوم انتقال « القوم المبعدين » من عدن إلى منفاهم السحيق .

ولولا الحرص الشديد على الانتقام من سعد والتشفي منه ومن أنصاره لـكان التمهيد بنفيهم لتأسيس النظام الجديد من أعجب ما يخطر على العقول ، لـكان رجاء النجاح بعد ذلك التمهيد من أغرب الأحلام التي يحلم بها الساسة العمليون ، وهي أغرب من مخترعات الخيال .

فان النفي ليصلح عنواناً لكل شيء إلاأن يكون عنواناً للحرية والاستقلال ودليلاً على أن البلاد قد ظفرت بحكم نفسها وتحقيق مشيئتها ، وإن بلداً يضيق بزعمائه في يوم إعلان حريته واستقلاله لأعجوبة من أعاجيب النقائض والأضداد . وما كان بدعاً من المصريين أن يتشاءموا بتصريح يمهد له ذلك التمهيد ، ولا أن يسمعوا في يوم واحد بنفي سعد إلى سيشل وباستقلالهم هم في وطنهم بما يرومون ومن يرومون فلا يستطيعون التوفيق بين الأمرين ولا يجدون بداً من الشك في إحدى الروايتين . وإنما البدع أن تؤكد لهم النفي والاستقلال فيوقت واحد وأن لاتتركهم ينسون نبأ النفي في ذلك اليوم خاصة ثم تطمع منهم في اعتقاد غير مااعتقدوه ويقين غير ماأيقنوه ، وتريدهم على أن يستبشروا بالتصريح وبالعهد الذي يليه .

ولو كان التصريح استقلالاً حقاً لما عيب على المصريين أن يتشاءموا به ويوجسوا منه ويعرضوا عنه وعن دعاته ومروجيه ، لأن نسيان الأعزاء المنكوبين والانتصار لخصومهم الظافرين اغتباطاً بغنيمة سياسية أو منفعة وزارية أمر قد يفهمه الساسة ويحمدونه في حساب المساومات والمعاملات ، ولكن النخوة في الشعوب أولى بالتقدير والاعجاب من جميع المنافع والغنائم التي تنطوي في النظم والدساتير ، لانك إذابحثت عن النخوة في سواد الأمة فوجدتها عندهم فليس يضيرك أن لاتجد فيهم موازين الساسة المحنكين ، وإذا بحثت عنها فلم تجدها فهناك الضير كل الضير والوخامة شر الوخامة والاسفاف الذي لاتغني فيه حنكة ولا نظم ولا وزارات .

ان المصريين لم يشعروا بتصريح ٢٨ فبراير الا كما ينبغي أن يكون شعورهم به سواء في ذلك من حمدوه ومن انكروه ومن دقوا له الطبول ومن حثوا على وجهه التراب .. واظرف مايروى في هذا الباب ما رواه البارون « فان دن بوش » البلجيكي في كتابه « عشرين سنة بمصر » نقلاً عن مذكراته التي وصف بها الاحتفال بالاستقلال في محافظة الاسكندرية . فقد روى كيف

خطبوا يوم ذاك وكيف هللوا بالعهد الجديد. ثم قال: « إلا أن رجلاً قصيراً على رأسه طربوشه المنحرف تقدم في مشية إبليسية ورفع يده في وقار وعيناه تلمعان ثم نادى: ليحي الاستقلال التام! فهبطت كلماته في وسط سكوت مكروب ... »

أين الأستقلال؟ لاأحد يصدق أنه الاستقلال حتى المبتهجين بيوم الأستقلال!!

وكان من الميسور أن يتنبأ الفيكونت اللنبي وأصدقاؤه الوزراء المصريون بما يوشك أن يلقاه التصريح الذي مهدوا له ذلك التمهيد، ولكنهم بلغوا بالتمهيد غاية فيها الكفاية: وهي الخلاص من زغلول والغلبة عليه. وهي غاية مقصودة لذاتها ولو لم تعقبها نتيجة مرموقة من النتائج السياسية. وقيل ان بعض أولئك الوزراء قد لجت به الضغينة على سعد حتى اقترح محاكمته واعدامه بتهمة الثورة والخيانة العظمى، وقيل ان الفيكونت اللنبي لم يرفض ذلك الاقتراح ولم يحجم عن الرجوع به الى الحكومة البريطانية، وأنها هي التي ساومته في الصفقة المعروضة الى ان قنع من الاعدام بالابعاد!

ومما يعزز أن اللورد اللنبي نفسه طلب لزعماء الوفد جميعاً الإعدام في هذه المناسبة أو غيرها مارواه السفير الأمريكي الدكتور مورتون هول عن مقابلة اللورد اللنبي ومستر أسكويث بعيد مقتل السردار حيث قال في كتابه مصر « ماضياً وحاضراً ومستقبلاً »: « عند ما لقيته قدمني الى مستر أسكويث وكنا جميعاً واجمين واللورد اللنبي بصفة خاصة مهتاج الشعور، وكان يقول ان الأطباء الآن يفحصون حالة الحاكم العام وانه يخشى أن تكون الأصابة قاتلة. ثم قال إن زغلولاً باشا رئيس الوزراء حضر قبيل ذلك ليعرب عن أسفه لهذه الفعلة الشنيعة ولكنه لم يجد متسعاً من الوقت ولا من الكلام لهذه المقابلة. ثم ختم كلامه عن هذه المسألة بقوله: انني قدأردت أن أشنق جميع هؤلاء الناس في وقت قبل هذا فلم توافق الحكومة، وكانه يعني كما فهمت

ساعتئذ أنه لو أجيب إلى طلبه وترك لرأيه لما وقعت هذه الفاجعـــة».
فالانتقام من زغلول ومن — هؤلاء النـاس — كان إذن غرضاً يراد لذاته أو كان هو الغرض الأول من قضية التصريح والاستقلال المزعوم... لعله بعد نفي زغلول يعين على نسيانه واهماله.

وبعدالفراغ من هذاالغرض الأول تفرغ اللورد اللنبي والوزراء المصريون أصدقاؤه لما بقي لهم من الغرض الآخر الذي لا يهم النجاح فيه كما يهم النيل من زغلول والغض من مكانته وكبريائه، ونعني بالغرض الآخر ارضاء مصر بالتسوية الجديدة من طريق اقناع المعتدلين واجبار المتطرفين على الاعتدال، فلم تطل الايام حتى وجدوا ان «التصريح» كان عبثاً باطلاً وجهداً ضائعاً من حيث تحقيق هذا الغرض الآخر... لانهم قد اضطروا الى اتباع الخطة التي كانوا مضطرين الى اتباعها لو لم يوجد هذا التصريح؛ وهي خطة القمع والتجسس والمحاكمات العسكرية تقابلها من الجانب المصري المظاهرات والهياج وسلسلة من حوادث القتل السياسي لم تكن معروفة قبل ذلك في تاريخ الثورة المصرية، لأن الانجليز الذين أصيبوا قبل تصريح ٢٨ فبراير إنما كانوا يصابون في أثنـاء المظاهرات أو في أثناء الصدام والمقاومة وكانوا جميعاً من الجنود، ولـكن حوادث الاعتداء بعد ذلك التصريح كانت تصيب الجنود والموظفين وغير الموظفين، وكان القـائمون بها أناس يتآمرون ويدبرون ويقدمون عليها للحفيظة والانتقام.

وانقلب العداء إلى عناد والعناد إلى مناجزة يبذل فيها كل فريق قصارى ما عنده لتحدى الفريق الآخر وإحبـاط مسعاه، فاذا منعت الحـكومة الاجتماعات والمظاهرات التي تهتف بحيـاة سعد زغلول نابت عنها الأغاني الشعبية في الشوارع والأزقة والحواضر والقرى وكل مكان يتسع فيه الفضاء للغناء والترنم والانشاد، وإذا حظرت الحـكومة على الصحف أن تذكر سعداً أو تشير إلى اسمه أو اسم الجزيرة التي هو منفي فيها استورد الناس الآنية الخزفية

من أوربا وعليها رسمه، وكتبوا اسمه على الجدران وعلى ورق النقد الذي كانت تتداوله الأيدي بمئات الألوف في تلك الأيام لانتشار الأوراق الصغيرة من جميع الفئات ، وإذا اعتقلت الحكومة أعضاء من الوفد قام في مكانهم على الأثر أعضاء غيرهم يعرضون أنفسهم للاعتقال والجزاء وهم مستبشرون ، فأصبحت العلاقة بين الفريقين علاقة غالب أو مغلوب ومنتصر أو منهزم ، وهذا كل ماظفر به التصريح من «التقريب» و «تسوية» العلاقات بين البلدين.

وقد ظهر من سفر اللورد اللنبي إلى لندن أيام المفاوضة في التصريح — كما ظهر بعد ذلك من الوثائق الرسمية — أن الوزارة البريطانية لم تخل من أناس يعارضونه معارضة شديدة ويستكثرونه على مصر كأنه غنيمة لا ينبغي لها أن تطمح اليها . وراق الوزراء المصريين أن يحسبوه كذلك من الغنائم التي لا تنال إلا بالدهاء «والمرونة» ولطف المدخل على عقول الانجليز، بل راقهم وراق اتباعهم أن يحسبوا أنفسهم خادعين ويحسبوا الفيكونت اللنبي ومستشاريه الانجليز مخدوعين في هذه المساومة التي ما كانت لتفلح في زعمهم لولا ماوهبوه من قدرة على طرق الأبواب وتذليل الصعاب ، ومن الطبيعي ان يكون هذا رأيهم أو زعمهم في تعظيم ماعملوه وتسويغ مافعلوه ، ومن الطبيعي كذلك أن تمانع الحكومة البريطانية في المبادرة باعلان التصريح ما دامت تستطيع أن تمانع وتساوم وتعطي بالثمن الكبير ماهي خليقة أن تعطيه بالمجان ، ولكن الحقيقة أن الدولة البريطانية كانت وشيكة أن تفرض ذلك التصريح أو ماشابهه على مصر بغير جهد من الفيكونت اللنبي ولا مخادعة من الوزراء المصريين . لأنها اتبعت هذه السنة في كل أمة شرقية غير مصر بعد الحرب العظمى وبعد رواج المبادىء الولسنية التي استغلتها بريطانيا العظمى في سياستها الاستعمارية ، كدأبها في جميع المبادىء والدعوات الصالحة للاستغلال . فاعترفت بمملكة الحجاز ومملكة العراق وخولتهما مظاهر الملك وألقابه وحقوق الدول والعروش دون أن يزعم زاعم ان وزيراً بارعاً أو غير بارع

ضحك من عقول الأنجليز هناك فساقهم بدهائه ولباقته الى التسليم بالاستقلال من حيث لايدرون ولا يشعرون . وعمم الأنجليز هذه السياسة حتى اعترفوا بالحكومات الوطنية في مستعمرات افريقيا التي لا نصيب لها من الحضارة . فهناك اليوم امراء وطنيون ومحاكم وطنية ورؤساء وطنيون ومراسم من هذا الطراز تخدع من يعبرون بالبلاد عبور السائح ولا ينفذون فيها الى بواطن الأمور . ولم تخسر بريطانيا العظمى كثيراً ولاقليلاً بهذه البدعة الطريفة من بدع الحرب العظمى بل استفادت كل ما تبغيه وفوق ماتبغيه من السطوة والمصلحة والدعاية . لأنها كسبت سمعة الحرية والأنصاف بين أمم العالم على أثر الدعوة الولسنيـــة ، وكسبت ايقاع الفتنة بين الوطنيين وتدويخهم بالمنازعات الداخلية بدلاً من الاتفاق بينهم على السيطرة الأجنبية ، وكسبت القاء التبعة عن كاهلها والقائها على كواهل الوطنيين لتعود في يوم من الأيام فتتخذ من سوء الأدارة الذي لابد منه في جو المنازعات والدسائس وتغليب المفسدين وطلاب الفرص والمغانم حجة لها على أولئك الوطنيين ، وكسبت إرضاء الأغرار وذوي الأغراض الذين ترضيهم المظاهر والصور الخلابة فيحسبون أنهم مستقلون لأنهم يوصفون بأوصاف المستقلين . ونجحت هذه السياسة نجاحاً أغرى الدول الاستعمارية باقتباسها والحذو على مثالها فاقتدت بها فرنسا في سورية والبلاد المغربية واليابان في الأقطار التي اقتطعتها من الصين .

ومعلوم أن بريطانيـا العظمى احتفظت لنفسها في تصريح ٢٨ فبراير بشروط أربعة هي : (١) تأمين مواصلات الأمبراطورية في مصر و (٢) الدفاع عن مصر في كل اعتداء أو تدخل أجنبي بالذات أو بالواسطة و (٣) حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات و (٤) مسألة السودان ، وهي لو لم تحتفظ بهذه الشروط الأربعة لكان في جيشهـا المقيم بالبلاد الكفاية لتحقيق كل دعوى تدعيها وتضييع كل استقلال تعتصم به البلاد المحتلة ، فاذا أضيفت الى القوة العسكرية هذه الشروط أو هذه الحقوق كما تريدها

الحكومة البريطانية فالذي يبقى من الأستقلال لايساوي عناءه ، والذى يبقى من الحماية أو من الضم الصريح هو الجوهر الصميم الذي ليس يعني القوم شيء سواه .

تحدث سعد بعد عودته من المنفى عن تصريح ٢٨ فبراير فقال على أسلوبه في سرد الأمثال : هو ناقة البدوي التي تباع بمائة درهم وتباع التميمة التي في رقبتها بألف ، ولكن لا تباع الناقة بغير التميمة . . . فما أملحها من صفقة « لولا الملعونة في رقبتها » !!

من المنفى الى الوزارة

كان عدلي هو الذى قطع المفاوضات مع كرزون .

وكان سعد هو الذى نفي إلى سيشل بعد قطع هذه المفاوضات !

وليس هذا كل ماهنالك ، بل كان اللورد اللنبي حريصاً على بقاء الوزارة العدلية في الحكم ، ولما استقالت وأكدت استقالتها مرة أخرى كان حريصاً على « اقناع أعضاء من حزب عدلي بالانضمام إلى الحكومة » لأنه يشعر كما قال في برقية العشرين من ديسمبر الى حكومته « بأن هذا الحزب لامحالة ممزق مالم يتقدم الآن»

وهــــذا تصرف من جانب الانجليز لامعنى له إلا أنهم يعتقدون ان المعارضة التي أحبطت المفاوضات هي معارضة زغلول وان ماعداها إنما هو معارضة « المظاهر » والمراسم ومقتضيات الأحوال .

وقد اجتمعت المعـارضة الحقيقية ومعارضة المظاهر بعد نفي زغلول وأصحابه في صف واحد ، فاجترفت كل مادبرته السياسة الانجليزية وخيبت رجاءها في كل ماقدرته من تخويف للمصريين بتهديد اللورد كرزن في كتابه إلى السلطان ، وشملت المعارضة السياسيين وغير السياسيين فاشترك فيها كبار القضاة والمحامين والأطباء ، و « حزب » عدلي كما يسميه اللورد اللنبي وسائر الأحزاب التي تنضوي الى هذا الجانب أو ذاك ، أو تقف بين بين في انتظار الطواريء والتقلبات .

استقال عدلي وأكد استقالته مرة أخرى بعد اعتقال سعد وأصحابه لـكي لاينسب إليه الاشتراك في هذا التصرف ، وأسرع إلى اللورداللنبي « يؤكد له أنه شخصياً سيظل مؤيداً لحـكومة السلطان ولقوى القانون والنظام » أي

للأحكام العسكرية البريطانية بطبيعة الحال ، لأنها هي القوى التي تدعي حفظ القانون والنظام فيما عدا حكومة السلطان !

واستحال تأليف وزارة جديدة بعد المعارضة الاجماعية من جميع الطبقات للسياسة التي رسمها اللورد كرزون في كتابه .

وبعد مفاوضات بين ثروت واللنبي أعلن في الثامن والعشرين من فبراير التصريح المنسوب إلى هذا التاريخ لأن أحداً لم يستطع أن يسميه تصريح الغاء الحماية أو تصريح الاستقلال ، أو ما إلى ذلك من الصفات ، لافرق بين أنصاره المرحبين به ، وخصومه المعترضين عليه !

تألفت الوزارة الثروتية عقب هـــذا التصريح ، وأرسلت وزارة الخارجية المنشأة حديثاً منشوراً في منتصف شهر مارس إلى وكالات الدول السياسية تبلغها النطق الملكي المعلن استقلال مصر واتخاذ ولي الأمر فيها لقب صاحب الجلالة ملك مصر .

وفي الوقت نفسه أعلنت الحكومة البريطانية الدول أن كل معاملة بينها وبين مصر على غير الخطط التي رسمتها لاستقلالها تنظر إليها بريطانيا العظمى كأنها عمل من أعمال العداء .

وبقيت الأحكام العسكرية وبقي اللورد اللنبي صاحب السلطان الأكبر في مصر المستقلة ! . وبمقتضى هذه الأحكام العسكرية كانت تغلق الصحف وتمنع الاجتماعات وتصادر الحريات في كل صباح ومساء . بل بمقتضى هذه الأحكام العسكرية حوكم سبعة من أعضاء الوفد بعد اعلان الاستقلال بنصف سنة لأنهم أصدروا منشوراً فيه إغراء وتحريض ضد نظام الحكم الحاضر . . أي ضد الاستقلال ! فوقف حمد الباسل باشا (١) وكيل الوفد إذ ذاك يتلو على المحكمة الكلمة الوحيدة التي قبلوا أن يلفظوا بها في هذه المحاكمة . ومنها

(١) الستة الآخرون هم : مرقص حنا بك وواصف غالي بك وعلوي الجزار بك ومراد الشريعي بك والاستاذ ويصا واصف.

قولهـم : « لو أن المحـكمة تأخذ بتصريح حكومتها أو تعتبره تصريحاً جدياً وهو أن مصر دولة مستقلة ذات سيادة لكان حقاً عليها أن تعلن من تلقاء نفسها عدم اختصاصها بمحاكمتنا . لـكم أن تحكموا علينا ولـكن ليس لـكم أن تحاكمونا . نحن لانعرف مهيمناً علينا غير ضمائرنا وتوكيل الأمة التي شرفتنا وقوانين بلادنا ومحاكمنا .... فمهما تـكن العقوبة التي يروقكم أن تشرفونا بها فاننا سنقابلها بالسرور والفخار ، لأنها خطوة إلى الأمام في طريق المجد الذي تسير فيه مصر إلى مصيرها الخالد.»

وقد حكمت المحكمة العسكرية عليهم بالاعدام . ثم عدل الحـكم إلى سبع سنوات وغرامة خمسة آلاف جنيه على كل منهم .... وأبلغوا حكم الاعدام أولا فهتفوا « لتحي مصر » قبل أن يسمعوا ماوراء ذلك . ثم تليت عليهم تتمة الحكم وفيها ذلك التعديل ، فكرروا الهتاف لمصر بالحياة .

أما الوفد بعـد اعتقال سعد فقد عاد إليه بعض أعضائه المنفصلين ، ثم تركوه بعد أيام لسبب ظاهره أنهـم اختلفوا على اختيار عضو من الأعضاء الجـدد ، وباطنه أنهم عرفوا السياسة التي رسمت للمستقبـل وهي سياسة « حزب عدلي » كما سماه اللورد اللنبي ، فرجعوا إلى تأييد هذه السياسة.

وقد أصدر الأعضاء الباقون منشوراً مفصلاً ببرنامج المقاطعة ، وسياسة عدم التعاون مع الانجليز في الحـكومة وخارج الحـكومة ، فقبض عليهم ثم أفرج عنهم ، وعادوا فأصدروا منشوراً حضوا فيه الأمة على بذل مافي الطاقة لاعادة سعد وأصحابه من منفاهم ، فقبض عليهم في الرابع والعشرين من شهر يوليو وحوكموا في التاسع من شهر أغسطس . وانتهت المحاكمة بعد ثلاث جلسات وجيزة ، لأن الأعضاء رفضوا بتاتاً أن يجيبوا على أي سؤال .

***

أما الوزارة الثروتية فأهم ماصادفها من العقبات ــ غير مقاومة الأمة ــ احتجاج الحـكومة البريطانية على كثرة الجرائم السياسية التي كانت تقع على

الموظفين وغير الموظفين الانجليز ، ومنها ما كان يقع نهاراً في أعمر الأحياء بالسكان . وقد قالت الحكومة البريطانية في احتجاجها :

« إن عدم الاهتداء إلى مرتكبي تلك الجرائم وبقاءهم بعيداً عن طائلة العقاب يدل أوضح الدلالة على عدم كفاية التدابير التي اتخذت لمنع وقوع تلك الاعتداءات ، وإن الحكومة البريطانية تجد نفسها تلقاء هذه الحالة مضطرة لأن تعتبر الحكومة المصرية مسئولة عن تعويض من يقع به اعتداء من الأجانب أو تعويض ورثته إن أدركته الوفاة ، كما أنها تحتفظ بحق تقدير ما إذا كان التعويض الذي تمنحه الحكومة المصرية كافياً أو غير كاف . »

وفيما عدا ذلك الاحتجاج الرسمي كانت العلاقات بين الانجليز والوزارة الثروتية علاقة مودة وتأييد متبادل ، وكانت العقبة الكبرى التي تلقاها الوزارة إنما هي الخلاف المتعاظم بينها وبين الملك فؤاد على مسألة الدستور .

***

وخلاصة المسألة الدستورية أن الوزارة أنشأت برأيها ورأي أصدقائها لجنة مؤلفة من ثلاثين عضواً برئاسة « حسين رشدي باشا » لوضع الدستور الجديد ، تمهيداً لانتخاب الهيئة التي تبرم الاتفاق بين مصر وانجلترا على القضية المصرية . ودعت الوزارة عضوين أو ثلاثة من الوفد المصري إلى الاشتراك في اللجنة فلم يجيبوا الدعوة لأن تمثيل الوفد بهذا العدد القليل بين ثلاثين من أنصار الوزارة المعادية للوفد ورئيسه عبث لا يناله منه إلا التبعة وتصحيح مركز الوزارة تصحيحاً يقويها ويضعفه ويفل سلاحه ، ولأنه كان من ناحية أخرى يقترح انتخاب جمعية تأسيسية لوضع الدستور برأي نواب البلاد لا برأي الوزارة ومن يشايعها ، ولأنه كان يستريب بمقاصد عبد الخالق ثروت ويناصبه العداء مقابلةً لعدائه بمثله وتطبيقاً لسياسة عدم التعاون التي أعلنها بعد اعتقال سعد وأصحابه.

وارتسمت الخطة التي كان ينويها ثروت باشا وأصدقاؤه ويطمئنون إلى جريان الأمور في مجراها إلى الغاية المنشودة : وهي تنفيذ الاتفاق بينهم وبين الانجليز باسم النواب المنتخبين وضمان الحكم على القواعد الدستورية

فسعد وأصحابه في المنفى ، والبقية الباقية من أعضاء الوفد البارزين في السجون أو المعتقلات ، والانتخابات تجري على الأسلوب الذي يحسنه ثروت باشا وجرى عليه في جمع التوقيعات ، وهو وأصدقاؤه من « حزب عدلي » ينزلون إلى ميدان الانتخاب بغير منازل أو يقهرون منازليهم بمعونة الحكومة وما عندها من وسائل الترهيب والترغيب وقضاء المصالح من هنا ومنعها من هناك . ولا يبقى إلا النجاح والاستئثار بالأمر إلى زمن طويل .

ولهذا كانت الوزارة وأنصارها يقررون المبادىء التي تلائمهم في الدستور وهي مبادىء التبعة الوزارية والاعتراف بالأمة وحدها مصدراً للسلطات ، بدلاً من حصر السلطة الدستورية في أيدي الملك وهو الجانب الذي كانوا لا يأمنونه ولا يرجون منه المساعدة على نجاح الخطة المرسومة وجريانها في ذلك المجرى المعلوم . وكان يشايعهم المخلصون من أعضاء اللجنة الذين لا ينظرون إلى المآرب الحزبية ويؤثرون المبادىء الديمقراطية في الدستور على مبادىء الاستبداد .

فاستفاد الدستور كثيراً من حيطة الوزارة واخلاص المخلصين ، وجاء على الجملة دستوراً لا بأس به في القواعد والنصوص .

لكن الملك فؤاداً كان يريد الدستور على غير هذه القواعد فيما يرجع الى التبعة الوزارية ومصدر السلطات ، ومجمل مايريده في هذا الباب أن تكون الوزارة مسئولة بين يديه وأن لا ينص في الدستور على أن الأمة مصدر السلطات جميعاً . فتوترت العلاقات بين القصر والوزارة الثروتية ، ولاح في الأفق أن الملك فؤاداً يترقب الفرصة التي يتلخص فيها من تلك الوزارة دون أن يفتح للانجليز باب التدخل في الموضوع ، وقد سنحت

هذه الفرصة بعد زمن وجيز بما نقله محمد سعيد باشا الى الملك من حديث رواه حسن صبري « بك » المحامي عن الخديوي السابق ، وفحواه أن الخديو يعتبر ثروت باشا من رجاله ولا يخشى منه أن يقيم الصعوبات في تسوية ماله من المسائل المالية . . . وواجه الملك ثروت باشا بهذه الرواية فلم يبق للرجل الا أن يستقيل بعد قيام هذه الشبهة ، ثم قضى على تردده في نية الاستقالة أنه دعي للصـــلاة مع الملك في الجامع الازهر وسمع من المصادر المختلفة أن مظاهرة كبرى ستلقاه في داخل المسجد وخارجه بما يكره من هتافات التشهير والاتهام على مسمع ومشهد من ولي الأمر والحاشية الملكية ، فعجل بالاستقالة ولم يذكر فيها من أسبابها إلا أنه قال في ختامها : « وقد كنت أرجو أن أمضي مع زملائي في تنفيذ برنامجنا حتى تمامه ولكن أرى أن أترك الأمر لغيري .»

فجاءه الأمر الملكي بقبول الاستقالة بعد نصف ساعة من رفعها ، وكان ذلك في التاسع والعشرين من نوفمبر.

وفي اليوم التالى قامت الوزارة النسيمية وغرضها الأول تعديل الدستور وتوسيع حقوق الملك في التبعة الوزارية وتعيين أعضاء مجلس الشيوخ .

.أما وسيلتها إلى هذه الغاية فهي التقرب من الوفد واسترضاؤه بما يجنح به الى السكوت عن التعديل المقصود ، فلا يرى الانجليز وجهاً للاعتراض مع موافقة الملك والشعب على المبادىء الدستورية التي يستقر عليها القرار .

ولهذا أكثر من دعوة الوفد الى القصر الملكي والى الصلاة في المساجد التي يحضرها الملك أيام الجمعة . وكتب رداً على مذكرة اللورد اللنبي التي يحتج فيها على حوادث الاعتداء السياسي قال فيه إن « تكرارها المؤلم منذ نحو سنة يحمل على الاستنتاج أن هناك رد فعل ضد سياسة لا تراعي عواطف الأكثرية من الأهلين المراعاة الكافية ، وهو رد فعل يؤسف له كما أنه صادر عن قلة روية من قبل بعض العناصر المتهوسة غير المسئولة ، كما يوجد لسوء

الحظ في كل بلد . والذي يزيد في ترجيح هذا الافتراض أمر يستوقف النظر وهو أنه في كل المدة التي كان يؤمل فيها الوصول الى اتفاق ودي بين لسان حال تلك الاكثرية والحكومة البريطانية ليس فقط لم ترتكب جريمة من تلك الجرائم بل أن العلاقات بين المصريين والانكليز لم تكن قط أكثر ثقة وأوفر ولاء مما كانت في تلك الفترة . مع أن الأمر صار على العكس من ذلك من يوم ما أصبحت الحكومة البريطانية غير متصلة بممثلي الاكثرية المصرية بسبب المفاوضات غير الرسمية أو لأ ثم بسبب تدابير العنف التي تلت قطع المفاوضات الرسمية ، وأخيراً بسبب التدابير التي صاحبت الاتفاق مع أقلية لا تأثير لها حقيقة في الأمة فزادت الحالة تحرجاً والعواطف تألماً مما جعل الاتفاق المرغوب فيه أكثر صعوبة. »

بيد أن هذا التقرب الى « الاكثرية » لم ينفع الوزارة النسيمية طويلاً في تخدير الأمة وتهيئة الجو لتعديل الدستور ذلك التعديل الذي يضيق من حدوده ويكاد ينقضه من أساسه ، وهو الاعتراف بسلطة الأمة والتبعة الوزارية.

فقد كانت الأمة أيقظ من أن تؤخذ بهذه الأساليب أو تستمع فيها الى رأي أحد ، وزادها يقظة وحذراً أن الوزارة لم تصنع شيئاً في مسألة المنفيين والمعتقلين كما كان منتظرا منها ، ولم تصنع شيئاً لتمثيل مصر في مؤتمر لوزان الذي كان منعقداً للنظر في مسائل الشرق وتنقيح المعاهدات بين الحلفاء والدول التركية صاحبة السيادة القديمة على مصر ، فاذاع الوفد المصري بياناً في العشرين من يناير قال فيه : « ما زالت الوزارة ملتزمة خطة الصمت وما زالت مصالح البلاد معطلة ، فلا مثلت مصر في مؤتمر لوزان تمثيلاً شعبياً ولا ألغيت الأحكام العرفية ولا احترم حق الأمة في أن يكون الدستور وليد ارادتها ، ولا عاد الوكلاء المنفيون ولا أطلق سراح الزعماء المسجونين ، وهذا سر ما استولى على النفوس من الحيرة والقلق» ثم قال : «والاخبار متواترة أيضا على وقوع أمور خطيرة بشأن مشروع الدستور ، فانهم يؤكدون أن هناك أخذاً ورداً بين

الوزارة والانكليز متعلقين بالنص الخاص بالسودان ، وإن الوزارة قد ادخلت من جهتها تعديلاً جديداً على نص المشروع يقضي بزيادة عدد الاعضاء المعينين في مجلس الشيوخ الى النصف وتقرير مسئولية الوزارة أمامه.»

واتبع هذا البيان بيانات أخرى في معناه.

ثم استقالت الوزارة النسيمية لأن الانجليز تخطوها ووجهوا الى الملك انذاراً يطلبون فيه حذف النص الخاص بالسودان من الدستور والاكتفاء فيه بلقب « ملك مصر » بدلاً « من ملك مصر والسودان » . . . فقبل نسيم باشا هذا الطلب واستقال بعد قبوله وتنفيذه !

وهنا يجب أن نلخص الحالة كلها من حيث المناورات الوزارية لنفهم حقيقة الموقف الذي وقفه سعد باشا من هذه الوزارة ، لأنه موقف في حاجة إلى التوضيح.

وذاك انه لما أحس رؤساء الوزارات والمرشحون لرئاسة الوزارة ان رشدي وعدلي وثروت وأصحابهم قد احتكروا الميدان في السياسة المصرية، تألبوا حزباً واحداً على مقاومة هذا الفريق ، وأصبحوا فريقاً آخر يرأسهم محمد سعيد واحمد مظلوم وتوفيق نسيم ويوسف وهبه واخوان هذا الطراز ، وأصبح في مصر على هذا التقسيم فريق وزاري يصح أن يسمى بالمدرسة المتفرنجة وهم عدلي وأصحابه ، وفريق آخر يصح أن يسمى بالمدرسة التركية وهم محمد سعيد وأصحابه.

وبحكم العداء بين الفريقين أصبح لزاماً على « المدرسة التركية » أن تخطب ود الوفد وتتقرب إليه ، وتلوذ بالقصر الملكي لتستند اليه في وجه المعاونة المكشوفة من الانجليز لعدلي واصحابه.

وهذا سر الصداقة التي كان يبديها محمد سعيد وتوفيق نسيم واحمد مظلوم لسعد زغلول بعد أن كانوا جميعاً يحاربونه أو لا يتقدمون إلى مساعدته بعمل من الأعمال . فسعى محمد سعيد في إنشاء وفد غير الوفد السعدي ، وأبى توفيق

نسيم أن يوقع التوكيلات القومية ، ولبث احمد مظلوم على صداقته للاثنين.

فلما جاء توفيق نسيم عقب عبد الخالق ثروت المجاهر بعداء سعد وانصاره ، وأتبع سياسة التقرب إلى الوفد ، وكتب مذكرته يطالب فيها الاعتراف بالكثرة القومية ، واستقال قبل أن ينسخ الدستور وتنكشف أغراضه الخفية بلغ ذلك كله الى سعد في جبل طارق وهو بعيد من مجرى الحوادث ووسائل الاستقصاء الوافية فكتب إليه البرقية التي يقول فيها «انكم بعملكم الشريف المفعم بالوطنية والحكمة استحققتم تقدير الوطن.» ونظر الى الموقف في جملته بين أن ينصر حزب ثروت أو ينصر حزب نسيم ، فاختار مااختاره بعد هذه الموازنة المجملة ، وحدا به الى حسن الظن بالرجل وعدم استغراب سياسته الجديدة انه كان صهراً له اذ كانت شقيقة نسيم زوجاً لشقيق سعد المرحوم احمد فتحي زغلول .

ولسنا نقول هذا لتسويغ ذلك التقدير فاننا لا نسوغه الآن كما لم نسوغه في حينه ، ولكننا نقوله لتبيين الأسباب التي باعدت بين حكم سعد على الوزارة النسيمية وما تستحقه هذه الوزارة بما عملته وبما تنويه .

***

بعد سقوط الوزارة النسيمية اتجهت الانظار الى عدلي يكن باشا لاستئناف الخطة التي اقتضبت على ثروت باشا قبل تمامها . وكان عدلي باشا قد أنشأ حزباً ينزل به الى ميدان الانتخاب وسماه من أجل ذلك حزب « الاحرار الدستورين.»

ولكن الملك كان لا يرغب في استيزاره ولا يزال يرجو أن تقوم وزارة من رجاله تعيد النظر في الدستور على المباديء التي يريدها ، وتعاظمت المصاعب أمام عدلي بين مقاومة الوفد ومقاومة القصر وكثرة الجرائم السياسية في أيام ترشيحه وصعوبة اصلاح الخطأ الذي وقعت فيه الوزارة النسيمية وانجاز الوعود التي لم تنجزها ، فاعتذر من تأليف الوزارة وأصر

على اعتـذاره ، وأنتهى الأمر في منتصف شهر مارس (١٩٢٣) باسنادها الى يحي ابراهيم باشا وهو قاض نزيه ولـكنه رجل ضعيف كان يخشى كثيراً أن يتم تعديل الدستور المطلوب على يديه ، وضاعف هذه الخشية قوله في اليوم التالي لتأليفه الوزارة : « إن كان الناس قد تكلموا كثيراً عن التعديل الذي أدخل على الدستور وتساءلوا عما إذا كانت وزارتنا تسلم بالتعديل الذي قد أدخلته الوزارة النسيمية فتصدره الدستور كما عدلته أم ترجعه إلى أصله كما وضعته اللجنة فان ما وضعناه نصب عيوننا هو أن يحقق الدستور رغبات الأمة كل التحقيق.»

وهذا كلام ليس فيه من نفي التعديل بقدر ما فيه من ترجيحه . فاسترابت الاحزاب بما وراء هذه الفاتحة ، وكتب الوفد المصري بياناً يقول فيه : « أن ما نشر عن رئيسهم ـ رئيس الوزراء ـ كله تنصل وابهام . . . ففي الدستور لم تكن سيادة الأمة وارادتها موضع عناية بل انه أقر من سبقه على اغتصاب حق الأمة في وضعه ورفع الأحكام العرفية ليس لديه الا مجرد أمل من الآمال ، واصدار قانون التضمينات بالقيود التي يود الانجليز أن يقيدوا بها سيادة البلاد وحرية أبنائها قضاء محتوم لا يرجو فيه كما قال سوى لطف فخامة اللورد والتخفيف . أما مسألة السودان على أهميتها فقد اكتفى بأنها ستكون موضع مباحثاته مع زملائه.»

واحتج حزب الأحرار الدستوريين على التعديلات التي قيل إنها أدخلت على الدستور في عهد الوزارة النسيمية ، وأبلغ الوزارة الجديدة مطالبه في السياسة العامة وأهمها العمل على اتباع سياسة الاتحاد والوئام ، لأنه أيقن أن مجاملة الكثرة خير من مجافاتها ، ومن ثم طلب رفع الأحكام العرفية في الحال وفك المعتقلين والافراج عن المبعدين والمسجونين السياسيين ، كما طلب إصدار الدستور كاملاً شاملاً للمبادىء التي قررتها لجنة الدستور .

ونشر الاستاذ عبد العزيز فهمي بك خطاباً مفتوحاً إلى رئيس الوزارة

سرد له فيه المباديء التي لا يستغنى عنها في الدستور وقيل إنها مست بالتعديل في عهد الوزارة النسيمية ، وهي سلطة الأمة ، واشتراك الوزارة في الانعام بالرتب والنياشين ، واقتصار حق الحل على مجلس النواب دون مجلس الشيوخ ، وابقاء عدد الشيوخ المعينين دون عدد المنتخبين ، واشتراك مجلس الشيوخ في تعيين رئيسه ، وعدم اصدار مراسيم اثناء دور انعقاد البرلمان قبل عرضها عليه ، وعرض معاهدات التجارة والملاحة على البرلمان ، واشراف الوزارة على المعاهد الدينية ، وترك القيود التي قيد بها تنقيح الدستور على ماهي عليه.

أمام هذا الاجماع من الأحزاب المختلفة تراجعت الوزارة ، وأفضى وزير الحقانية في الوزارتين النسيمية والابراهيمة بحديث إلى الصحف اعترف فيه بحذف المادة التي تنص على أن الأمة مصدر السلطات وقال فيه عن عدد الشيوخ : « أؤكد لكم أننا قبل أن تخطر لنا فكرة الاستقالة عدلنا عن تعديل كنا عدلناه في المادة الخاصة بمجلس الشيوخ بالنسبة إلى عددهم ، لأن اللجنة الاستشارية لفتت نظرنا إليها ولم تزل هذه المسألة باقية تحت البحث كغيرها من المسائل.»

ثم سرت الحملة في مسألة الدستور من مصر إلى الصحافة الانجليزية فقالت التيمس بالعبارة الصريحة أن الملك فؤاداً هو المعطل لصدور الدستور ، وساندتها صحف أخرى من صحف الأحرار والمحافظين ، وتماوج الرأي العام في مصر حول هذه المسألة فثبت للوزارة أن التعديل على المباديء التي يريدها القصر عسير غير مأمون العواقب ، وصدر الدستور بغير تعديل ذي بال في التاسع عشر من شهر ابريل .

وفي خامس يوليو صدر قانون التضمينات ، وهو وقانون تعويضات الموظفين الاجانب اهم ما أصدرته الوزارة الابراهيمية بعد الدستور ، وقد أفرغ في قالب اتفاق بين مصر وانجلترا ليمتنع تعديله على البرلمان ، واعترف بالحالة الفعلية فيما يتعلق بالأرض التي استولت عليها الحكومة

البريطانية ، وعهد بالأشخاص المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية إلى لجنة يسود فيها رأي الانجليز دون رأي المصريين ، ولم تقبل الحكومة الانجليزية فيه أن تحمل التبعة فيما اتخذته من التدابير ايام الحرب ومابعدها بل اكتفت بوعد مبهم « أن تكون مستعدة على الدوام للاتفاق مع الحكومة المصرية على الحل الذي تقتضيه الحالة بروح العدل والانصاف » إذاحدثت حالة من الأحوال التي تعود فيها الخسارة من جراء التدابير الانجليزية.

وبصدور هذا القانون تم التمهيد لالغاء الأحكام العرفية الانجليزية فالغيت « مع استمرار السلطات العسكرية على مباشرة الحقوق التي خولتها إياها الاعلانات المختصة بتنفيذ معاهدات الصلح فيما عدا الحقوق الجنائية ، وذلك إلى أن تتم التدابير المقررة في تلك الاعلانات ، وتبقى القضية المنظورة أمام المحاكم العسكرية إلى أن يحكم فيها»

ومن القوانين التي أصدرتها الوزارة الابراهيمية ولا تقل عن هذا القانون في الخطورة قانون تعويضات الموظفين الانجليز ، وهو الوثيقة التي تعهدت مصر بموجبها بأداء مالا يقل عن عشرة ملايين من الجنيهات لتعويض الموظفين الأجانب ، ثمناً لحريتها في الاستغناء عنهم واختيار غيرهم ، وهي لا تملك إلى الساعة هذه الحرية !

***

قبل صدور قانون التضمينات بثلاثة أشهر أفرجت الحكومة البريطانية عن سعد في جبل طارق وقالت في بلاغها أن الطبيب المعالج لزغلول باشا قرر « أن تغيير نظام الحياة والاستحمام بالمياه المعدنية في أوربا ضروريان لصحة الباشا . ولهذه الأسباب قررت الحكومة بعد استشارة المندوب السامي أن تفرج عن زغلول باشا من جبل طارق.»

وكانت الأسباب الصحية في الواقع من أقوى الأسباب التي حملت الحكومة البريطانية على هذا القرار ، لأن الدكتور موريسون الذي زار

سعداً في الثاني والعشرين من اكتوبر رأى أن الحالة الصحية على جملتها مقلقة معرضة للمفاجآت على الرغم من أنه لم يجد عنده أثراً للسكر أو الزلال أو الاسيتون ، وأخفى الخبر عن سعد فلم يطلعه على تقريره المفصل بعد كتابته ، تفادياً من ازعاجه.

وكان في النية التعجيل بالافراج عنه عقيب ذلك ، ولكن اللورد اللنبي ظل يعارض أمر الافراج ويتوعد بالاستقالة ، وصرح مستر بونارلو بذلك لأحد النواب المهتمين بالسؤال عن حالة سعد وقرار الحكومة بشأنه في السابع عشر من شهر ديسمبر ، فقال للنائب : « تريدون الافراج عنه ! حسن . ولكن ذلك معناه اقالة اللورد اللنبي على الأثر»

إلا أن الأسباب الصحية لم تكن هي كل الباعث الى شروع الحكومة البريطانية في اطلاق سعد زغلول. في مقدمة الأسباب الأخرى اقتناعها بفشل اللورد اللنبي في المقاصد التي كان يرمي إليها باعتقاله وتأييد ثروت وأشياعه ، فقد ساءت العلاقات بين المصريين والانجليز أشد ما يتاح لها من سوء ، وبلغت من الحرج ما لم تبلغه قط في وقت من الأوقات ، وتعاقبت أعمال القمع والقضايا العسكرية من جهة وحوادث الاعتداء ومظاهرات الاحتجاج من جهة حتى أصبحت مصر المستقلة المطلوب منها الرضى والاستقرار كأنها ميدان حرب دائمة بين عدوين متناحرين ، وليس هذا هو المقصود بسياسة التصريح ولا يمكن أن يكون مقصوداً بسياسة أخرى في بلد من البلدان .

ولما سقط ثروت وأخفق عدلي في تأليف وزارة بعد الوزارة النسيمية وصار الوزراء والاحزاب يقدمون طلب الافراج عن سعد وسائر المنفيين والمعتقلين على كل طلب آخر في البرامج الوزارية والحزبية ، شعرت الحكومة البريطانية بأن نجاح كل سياسة في مصر مستحيل مع بقاء هذه الحال أو بقاء سعد في منفاه ، وشعرت قبلها — أو بايعاز منها — صحف الاحرار والعمال وبعض صحف المحافظين بخطل السياسة التي سار عليها اللورد اللنبي

فانحت باللائمة عليه ، واجتمعت كلها على وجوب النظر من جديد في عواقب تلك السياسة الخرقاء .

ومن الأسباب التي دعت إلى الافراج عن سعد تلك القضية التي رفعها وكيل سعد في انجلترا طالباً الحكم فيها ببطلان أمر اعتقاله لأنه سجن بغير محاكمة ولا تهمة معروفة .

نعم ان الحكم من المجلس الأعلى قد صـــدر برفض هذه الدعوى ولكنه لم يصدر إلا بعد جهد شديد من النائب العـام السير دجلاس هوج « اللورد هيلشام الآن » لاقناع الأعضاء باجتناب هذه السابقة الخطيرة في معاملة الثائرين على الامبراطورية ، ويغلب على الظن أن أعضاء المحكمة كانوا يفهمون بالايحاء أن الافراج حاصل عما قريب فلا ضرورة لتسجيل المبدأ الخطير من أجل تحصيل الحاصل . وقد نمى إلى بعض المطلعين أن الوزارة البريطانية قررت الأفراج في أول فبراير وارجائه إلى أن ينتهي الفصل في القضية وقد انتهى في التاسع من شهر مارس ، وليس معنى ذلك أن القضية لم تفعل فعلها في تقرير الافراج ، بل معناه أن الوزارة اهتمت بها واهتمت في الوقت نفسه بحسن التخلص منها ومن مثيلاتها ، لئلا يقال إن الحكم هو الذي أكرهها على اتخاذ ذلك القرار .

وربما كان أهم الأسباب جميعاً — إلى جانب سبب الصحة — تلك الحركة التي أحسن توجيهها الدكتور حامد محمود بين فريق كبير من نواب الاحرار والعمال بلغت عدتهم تسعة وتسعين . فقد كثر الكلام في الدوائر البرلمانية عن فشل السياسة الانجليزية المصرية وعن وصمة العـار التي تصم الدولة البريطانية باعتقالها ذلك الشيخ العظيم وتعريضه للموت في منفاه ، فترددوا على الوزارة سائلين ملحين في وجوب الافراج ، وأجمعوا آخر الأمر على كتابة عريضتهم المشهورة فقدموها في التاسع والعشرين من شهر مارس وأذيع الأمر بالافراج بعدها بيومين .

يضاف إلى ذلك أن قانون التضمينات سيصدر ، وان الأحكام العسكرية ستلغى ، وان الانتخابات ستجري ، ولابد ان تسفر عن انتخاب نواب مجمعين على المطالبة بعودة سعد إلى بلاده ، لأن خصومه وأصدقاءه كانوا يعلمون علم اليقين أن رضاء الشعب بغير هذه الوسيلة من وراء كل رجاء ، ولا معنى لالغاء الأحكام العسكرية في مصر واجراء الانتخاب فيها وزعيم النواب المنظورين خاضع للأحكام العسكرية في منفاه.

ولقد كان الرجاء قوياً في تحضير الانتخابات على الوجه الذي يهواه اللورد اللنبي أيام ثروت وأشياعه ، ولكن أي رجاء هناك في هذه النتيجة بعد سقوط ثروت وإحجام عدلي عن تأليف الوزارة وصعوبة المضي في هذه السياسة من جميع الانحاء ؟

فالافراج عن سعد كان كجميع الحوادث التاريخية متعدد الأسباب غير محصور في سبب واحد . وانما كانت المسئلة مسئلة الزمن ، أو الانتظار حتى تتفق جميع هذه الأسباب .

غادر سعد جبل طارق بعد خمسة أيام من اعلان الافراج عنه إلى طولون ومعه السيدة الجليلة صفية زغلول وكانت قد وافته في منفاه لما اشتد عناؤه من الوحدة مع انحراف الصحة والحاجة الى حسن الرعاية.

فتلقاه الطلبة المصريون في عرض البحر بالترحيب والتهليل ، ومنهم مندوبون عن زملائهم في جامعات فرنسا وسويسرا حضروا خصيصاً لتحيته وتجديد عهده . وخطبوا يذكرون مآثره ، وخطب فيهم راجياً أن ينسوه في تلك اللحظة ليفكروا في الذين لايزالون يرسفون في قيود السجن والاعتقال. ثم قال : إن مصدر قوتي هو أني لست إلا معبراً عن شعور الأمة وآرائها معرباً عن تصميمها على أن تعيش حرة مستقلة.»

ثم توالى الافراج عن المعتقلين في مصر فأفرج أولاً عن أعضاء الوفد الذين كانوا معتقلين بقصر النيل ، ثم أفرج في الرابع عشر من شهر مايو عن

المعتقلين في صحراء الماظة وهم حمد الباسل باشا وأصحابه الذين كتبوا منشور المقاطعة والاستبسال في رد سعدالى وطنه ، ثم افرج في آخر مايو عن المنفيين الى سيشل ، ثم سمح بزيارة بيت الأمة بعد اغلاقه برهة مع منع الاجتماعات فيه ، ثم نشرت الحكومة المصرية بلاغاً في العشرين من شهر يوليو صرحت فيه «بامكان عودة جميع المبعدين» ومنهم سعد باشالأنه كان الى ماقبل صدور قانون التضمينات ممنوعاً من العودة الى بلاده ·

وفي الثالث عشر من سبتمبر أبحر سعد من مرسيليافوصل الى الاسكندرية في السابع عشر منه ، ووصل الى القاهرة في غده ، وتكررت مظاهر الحفاوة الكبرى التي قوبل بها في العودة الأولى ، وزاد عليها في هذه المرة اشتراك الأجانب في الاستقبال بما كانوا ينثرون عليه من الأزهار والرياحين بأيدي السيدات والأطفال ، حتى امتلأت بها السيارة .

وقد انحلت مشكلة الاستقبالات الرسمية في هذه المرة لأن القصر الملكي لم يعد مقاطعاً الوفد كما كان في العودة الأولى ، ودار المندوب البريطاني لم تعد دار الحماية بعد الغائها ، فزار سعد القصر وزار دار المندوب .

ونشطت مساعي التوفيق بين القصر وسعد على يدي توفيق نسيم ومحمد سعيد وأحمد مظلوم ، فتمت المقابلة الأولى بين الملك فؤاد وسعد في تاسع نوفمبر بعد ظهور نتيجة الانتخابات الثلاثينية ، وتحقق النجاح للوفديين فيها ، وكان المظنون يومئذ أن سعداً لا يشكل الوزارة وانه قد يعهد بها الى توفيق نسيم أو احمد مظلوم على الأرجح أو الى محمد سعيد على احتمال بعيد ، وكان هو لا يبوح بنياته لمن يسألونه في هذا الموضوع ، والى ذلك أشارت صحيفة التيمس في بعض مقالاتها فزعمت أن سعداً لا يقدم على تأليف الوزارة لأنها « مقبرة الشهرة » . . ولا يبعد أن يكون هذا الاحتمال ملحوظاً في مساعي التوفيق.

وقد جرت الانتخابات الثلاثونية في السابع والعشرين من سبتمبر لأن الانتخاب كان على درجتين لا على درجة واحدة ، وجرت الانتخابات لمجلس

النواب في الثاني عشر من يناير (١٩٢٤) فاسفرت عن نجاح مائة ونيف وتسعين نائباً وفدياًمن مائتين وأربعة عشر عدة الأعضاء في مجلس النواب ، ومن حسنات الوزارة الابراهيمية أن رئيسها كان قاضياً نزيهاً في مباشرة الانتخاب كما كان قاضياً نزيهاً في المحاكم ، فأدار المعركة الانتخابية بالحيدة الواجبة ، وشهد الكثيرون من رجال الاحزاب المختلفة أن الانتخابات في عهده كانت انزه الانتخابات في جميع العهود ، حتى لقد أخفق هو نفسه في دائرته ولم يظفر بالنيابة التي كان يبتغيها.

بقيت انتخابات الشيوخ وتعيين الخمسين من الاعضاء الذين تعينهم الوزارة القائمة فلم يبق مناص من تأليف الوزارة الدستورية لمباشرة هذا التعيين ، وعلى هذا أعرب سعد لمكاتب روتر عن رأيه حين سأله فقال : «اذا اتبعت القواعد الدستورية وجب على يحيي ابراهيم باشا أن يستقبل أمام حقيقتين كبيرتين : الأولى أن البلاد أوضحت رأيها بشكل لا يمكن الشك فيه ، والثانية أن رئيس الوزارة قد هزم في الانتخابات.»

وبدا من هذا جلياً أن سعداً زعيم الكثرة البرلمانية لا يؤيد بقاء الوزارة إلى أن تتولى اختيار الشيوخ المعينين ، فاستقال يحيي ابراهيم باشا في السابع عشر من يناير ، وتأجل النظر في قبول استقالته إلى أن يعود الملك من السويس ، فلم تقبل إلا بعد عشرة أيام .

وقبل اعلان قبولها بيومين أدب النواب لسعد مأدبة كبرى في فندق شبرد خطب فيها مظلوم باشا وسعيد باشا راجياً ان يقبل سعد رئاسة الوزارة اذا عرضت عليه ، فنهض سعد وتلا خطاباً مكتوباً لم يشر فيه إلى شيء في قبول الوزارة ولكنه لم يشر فيه كذلك إلى رفضها ، وعرض على السامعين ما يصح أن يسمى برنامجاً وزارياً يسير عليه.

وفي اليوم التالي لقبول استقالة الوزارة الابراهيمية دعي سعد إلى القصر الملكي فمكث في حضرة الملك نحو نصف ساعة ثم خرج وتلا على الجموع

المحتشدة في بيت الأمة نص الأمر الملكي الصادر بتأليف الوزارة وإسناد رتبة الرئاسة إليه .

وفي ذلك اليوم كتب سعد بيانه الوزاري وهذا نصه : —

مولاي صاحب الجلالة :

إن الرعاية السامية التي قابلت بها جلالتكم ثقة الأمة ونوابها بشخصي الضعيف توجب عليّ والبلاد داخلة في نظام نيابي يقضي باحترام ارادتها ، وارتكان حكومتها على ثقتها وكلائها أن لا أتنحى عن مسئولية الحكم التي طالما تهيبتها في ظروف أخرى ، وأن أشكل الوزارة التي شاءت جلالتكم تكليفي بتشكيلها ، من غير أن يعتبر قبولي لتحمل أعبائها اعترافاً بأية حالة أو حق استنكره الوفد المصري الذي لا أزال متشرفاً برئاسته .

« إن الانتخابات لأعضاء مجلس النواب أظهرت بكل جلاء اجماع الأمة على تمسكها بمبادىء الوفد التي ترمي إلى ضرورة تمتع البلاد بحقها الطبيعي في الاستقلال التام لمصر والسودان ، مع احترام المصالح الأجنبية التي لا تتعارض مع هذا الاستقلال . كما أظهرت شدة ميلها للعفو عن المحكوم عليهم سياسياً ونفورها من كثير من التعهدات والقوانين التي صدرت بعد ايقاف الجمعية التشريعية وأنقصت من حقوق البلاد ، وحددت من حرية أفرادها ، وشكواها من سوء التصرفات المالية والادارية ومن عدم الاهتمام بتعميم التعليم وحفظ الأمن وتحسين الأحوال الصحية والاقتصادية وغير ذلك من وسائل التقدم والعمران ، فكان حقاً على الوزارة التي هي وليدة تلك الانتخابات وعهداً مسئولاً منها أن توجه عنايتها إلى هذه المسائل الأهم فالمهم منها ، وتحصر أكبر همها في البحث عن أحكم الطرق وأقربها إلى تحقيق رغبات الأمة فيها وازالة أسباب الشكوى منها وتلافي ماهناك من الاضرار مع تحديد المسئوليات عنها وتعيين المسئولين فيها ، وكل ذلك لا يتم على الوجه المرغوب إلا بمساعدة البرلمان . ولهذا يكون من أول واجبات هذه الوزارة الاهتمام باعداد

مايلزم لانعقاده في القريب العاجل وتحضير مايحتاج الأمر إليه من المواد والمعلومات لتمكينه من القيام بمهمة خطيرة الشأن.

« ولقد لبثت الأمة زمناً طويلاً وهي تنظر إلى الحكومة نظر الطير للصائد لا الجيش للقائد، وترى فيها خصماً قديراً يدبر الكيد لها لا وكيلاً أميناً يسعى لخيرها، وتولد من هذا الشعور سوء تفاهم أثر تأثيراً سيئاً في ادارة البلاد وعاق كثيراً من تقدمها. فكان على الوزارة الجديدة أن تعمل على استبدال سوء هذا الظن بحسن الثقة في الحكومة، وعلى اقناع الكافة بأنها ليست إلا قسماً من الأمة تخصص لقيادتها والدفاع عنها وتدبير شئونها بحسب مايقتضيه صالحها العام. ولذلك يلزمها أن تعمل مافي وسعها لتقليل أسباب النزاع بين الأفراد وبين العائلات واحلال الوئام محل الخصام بين جميع السكان على اختلاف أجناسهم وأديانهم، كما يلزم أن تبث الروح الدستورية في جميع المصالح وتعوّد الكل على احترام الدستور والخضوع لأحكامه، وذلك إنما يكون بالقدوة الحسنة وعدم السماح لأي كان بالاستخفاف بها والاخلال بما تقتضيه.

« هذا هو بروجرام وزارتي وضعته طبقاً لما أراه وتريده الأمة شاعراً كل الشعور بأن القيام بتنفيذه ليس من الهنات الهينات خصوصاً مع ضعف قوتي واعتلال صحتي، ودخول البلاد تحت نظام حرمت منه زمناً طويلاً. ولكني أعتمد في نجاحه على عناية الله وعطف جلالتكم وتأييد البرلمان ومعاونة الموظفين وجميع أهالي البلاد ونزلائها.

« فأرجو إذا صادف استحسان جلالتكم أن يصدر المرسوم السامي بتشكيل الوزارة على الوجه الآتي مع تقليدي وزارة الداخلية:

« محمد سعيد باشا لوزارة المعارف العمومية، وأحمد مظلوم باشا لوزارة الأوقاف، ومحمد فتح الله بركات باشا لوزارة الزراعة، ومصطفى النحاس بك لوزارة المواصلات، ومحمد نجيب الغرابلي أفندي لوزارة الحقانية، ومحمد توفيق نسيم باشا لوزارة المالية، وحسن حسيب باشا لوزارة الحربية والبحرية

ومرقص حنا بك لوزارة الأشغال العمومية ، وواصف بطرس غالي أفندي لوزارة الخارجية .

« وإني على الدوام شاكر نعمتكم وخادم سدتكم »

ومن الملاحظات التي وردت على هذا البيان مالوحظ في القصر الملكى وهو أن رئيس الوزارة ذكر « الرعاية السامية التي قابل بها جلالة الملك ثقة الأمة ونوابها » لجعل الأصل في ولاية الوزارة ثقة الناخبين .

وإنه قال : « شاكر نعمتكم وخادم سدتكم » ولم يقل كما جرت العادة « عبدكم الخاضع أو خادمكم المطيع .»

ولوحظ في الدوائر القضائيـــة تعيين الأستاذ الغرابلي لوزارةالحقانية وفيهـا قدماء المستشارين وكبار الموظفين من رجال القانون ، وقد كان لهذه الملاحظة صداها فنقـــل الأستاذ إلى وزارة الأوقاف ، كما لوحظ في الصحف والدوائر السياسية تعيين سعيد باشا لوزارة المعارف ، وهو رئيس وزارة قديم وهي من الوزارات التي لا تعد في الصف الأول بين وزارات الحكومة ، وفهم من ذلك أن اشتراك سعيد وصاحبيه مظلوم ونسيم في الوزارة إنما كان في مقابلة الدور الذي داروا به لمعاونة الوفد على خصومه والتقريب بين الوفد والقصر بعد سقوط الوزارة الثروتيه ، وليس اشتراكهم فيهـا عن تجانس أصيل في الميول والأفكار .

ومن قبل ذلك لاحظ بعض الناقدين أن دخول سعد في ميدان الانتخاب يعد اعترافاً بتصريح ٢٨ فبراير الذي أنكره واحتج عليه ، وهي ملاحظة لامحل لها من الاعتبار ، لأن تمثيل المصريين في الحكومة حق لانزاع فيه ، فاذا اعترف به الانجليز فليس ذلك سبباً داعياً لصاحب الحق إلى النزول عنه وإسقاطه بيديه ، وقد دخلت جميع الأحزاب المصرية ميدان الانتخاب حتى ما كان منها منكراً للمفاوضات والمعاهدات مع الحكومة الانجليزية ، فلا موجب إذن لانفراد الوفد بمقاطعة الانتخاب ، وهو لو قاطعه لما كان لذلك

من نتيجة إلا تمكين خصومه من ادعاء النيابة عن الأمة ، وأن يبرموا باسمها ما يأباه الوفد وتأباه .

ولاحظ بعض الناقدين ان سعداً قبل الوزارة وكان عليه أن لا يقبلها ، وأن يعهد بها الى أحد أنصاره وحلفائه ، لئلا يضطر وهو في الوزارة أن يجيز مالا يجيزه الزعيم الوطني في حل القضية المصرية ، وفات هؤلاء أن مجرد التنحي عن رئاسة الوزارة لهذا الغرض معناه اعلان الاستعداد للرضى بما دون المطالب الوطنية ، واتخاذ المناورات المصطنعة لتسهيل النزول عن تلك المطالب ، ثم ماذا يكون إذا تطلب الأمر موافقة النواب وسعد رئيس النواب ؟ فليس هنا من ضرر يتقي باجتناب سعد رئاسة الوزارة عقب الانتخابات الأولى ، ولكن الضرر كل الضرر في ذلك الاجتناب . إنما ينبغي للزعيم الوطني أن يتنحى عن الانتخاب أو يتنحى عن رئاسة الوزارة إذا حبطت وسيلة الدستور لتحقيق المصالح العامة والمطالب القومية وذلك تقدير لايطالب سعد بافتراضه في ذلك الحين ، ولو كان يعلم الغيب العلم القاطع الذي لا مراء فيه لوجب عليه أن يقنع الجماهير بما هو مقتنع به ، وأن يضع أيديهم على الحقيقة بتجربة لاتحتمل الجدال .

وخير مقياس نقيس به خطة من الخطط أن ننظر الى الخطة التي تناقضها ونذهب معها الى جميع نتائجها لكي نوازن بين النتائج في الحالتين ، وليس في نتائج رفض الانتخاب ورفض الوزارة في ذلك الحين ماهو أجدى وأحق بالاطمئنان من نتائج القبول على أسوأ الفروض.

***

ومن ثم نحن من المعتقدين أن سعداً أصاب في قبول الوزارة هذه المرة وانه كان يخطيء لو رفضه لعذر من تلك الأعذار ، وليس منها مايستحق المبالاة.

* * *

في أثناء وضع الدستور كان الملك فؤاد ينوي أن يجعل نصف مجلس

الشيوخ من المعينين وأن يكل إلى هذا المجلس حق النظر في الثقة بالوزارة .

وبعد الانتخاب كان يأمر باستدعاء النواب الناجحين الى القصر واحداً بعد واحد ، لينشيء بينه وبينهم الصلة التي ينال بها من السلطان النيابي مالم ينله بنصوص الدستور .

فلما استقر حكم الدستور على تعيين الخمسين من أعضاء مجلس الشيوخ وحرمان هذا المجلس حق الاقتراع على الثقة بالوزارة كان من رأي الملك بداهة أن يتولى هو حق اختيار الأعضاء ولا يكون للوزارة إلا التنفيذ ، وهكذا نجم أول خلاف بين الملك فؤاد وسعد في عهد الدستور ، وانحسم الخلاف في حينه بتقرير المبدأ الذي يخول الوزارة حق الاختيار ، واجابة الرغبة الملكية في ترشيح فئة من الأعضاء .

***

ثم جاءت أزمة أخرى من أزمات المراسم والأشكال ، ولكنها تلمس الخلاف بين الوفد وخصومه في صميم المبادىء الأصيلة ، ساقها التقويم السنوي في ركابه ولم يسقها أحد باختياره . .

وذاك أن اليوم الخامس عشر من شهر مارس يقترب والحكومة القائمة وفدية والبرلمان وفدي وتصريح ٢٨ فبراير نظام بغيض لجميع هؤلاء . فكيف يحتفلون بهذا اليوم ؟ لقد احتفلوا به في السنة الماضية لأنه عيد الاستقلال ، والرأي الغالب بين المصريين أن الاستقلال لم يترتب ولن يترتب على ذلك التصريح ، فهل يحتفلون به هذه السنة على هذا المعنى أو يهملونه مع مايرتبط به من تبليغات مصر الى الدول واعلان لقب صاحب الجلالة ؟ مشكلة بحق من مشاكل الأيام . وقد حلها سعد باختيار ذلك اليوم لافتتاح البرلمان . فاذا تعطلت فيه دواوين الحكومة فلمن شاء أن يفهم انها تتعطل احتفالاً بعيد الدستور ، وافتتاح الهيئة النيابية الأولى في البلاد !

وهكذا كان ، وخرج سعد في ذلك اليوم الى جانب الملك يفتتحان البرلمان

الأول ، وتلاحمت الجماهير والجند بين قصر عابدين ودار النيابة . وسمع لأول مرة هتاف الجماهير بحياة الملك وسعد في صوت واحد ، وكان شعار ذلك الموكب « يعيش الملك ويحيا سعد » وهي كلمة لم تسمع قبل ذلك في أنحاء وادي النيل ، إذ كان الحجاب كثيفاً بين القصر والرعية ، ولم يزل كذلك إلى أن عاد سعد من منفاه ، فعود الجماهير كلما هتفوا بحياته أن يجيبهم قائلاً بل نادوا : « لتحي مصر . وليحي الملك » فكانوا يجيبون عليه موفقين بين الأمرين : « يعيش الملك ويحي سعد » ... وكذلك كان هتافهم يوم اجتمع الملك وسعد في موكب واحد ، ومن عجائب التقادير ان هذه البدعة الناشئة لم تقع من المسامع الملكية موقع الاستحسان .

في رئاسة الوزارة

كان سعد باشا يقول إذا ذكرت وزارة الشعب الأولى وأزماتها ومعضلاتها : «أن عيبنا الأكبر في تلك الوزارة أننا أخذناها جداً وصدقنا أننا مستقلون !! »

وهذا عيب من وجهة النظر الانجليزية لاشك فيه ، لأن الذي كان مطلوباً من سعد — على مايظهر — هوأن يصدق أنه رئيس حكومة مستقلة ولكن بمقدار ما يؤدي ثمن الاستقلال ويحمل ما فيه من المغارم والتكاليف ، ثم ينسى الاستقلال كلما كان للسياسة البريطانية مطلب تبتغيه ، وهوو شأنه بعد ذلك في تمثيل هذا الدور ذي الوجهين .

لكنه لم يخلق لتمثيل دور ذي وجهين في رواية طويلة كرواية الاستقلال ، فاكتفى بتمثيل الدور من جانب واحد وهو جانب الاستقلال الصحيح ، ومضى في وزارته كما يمضى كل رئيس حكومة في أمة مستقلة ، وترك للسياسة البريطانية أن تقنع بهذا الدور الصريح أو تعلن أغراضها الخفية من وراء الظواهر والمراسم ، فتقوم هي بتمثيل الدور ذي الوجهين .

بدأ وزارته بالافراج عن جميع السجناء السياسيين وألغى نفقات جيش الاحتلال الانجليزي التي كانت تدرج في الميزانية المصرية ، كأن بقاء الاحتلال مطلب من مطالب البلاد !

ورجع بالموظفين الانجليز إلى حدودهم القانونية التي ترسمها لهم صفتهم الرسمية ـ وهي صفة المستشارين والخبراء الفنيين ، الذين هم موظفون يخدمون الحكومة المصرية لا الحكومة الانجليزية ، يسألون فيجيبون بما يعلمون ، ويتركون الرأي الأخير للوزير المسئول .

وأصبح هؤلاء الموظفون خاضعين للقوانين بعدان كانت إرادتهم وحدها هي القانون . فلما ظهر الخلل في أعمال بعضهم بوزارة المالية ووزارة المواصلات أمر بتحقيق التهم المنسوبة إليهم وقدم واحداً منهم إلى مجلس التأديب ، وأصر على تقديمه للمحاكمة على الرغم من احتجاج دار المندوب.

وكان على الحكومة المصرية أن تتلقى الأوامر من كل انجليزي له مصلحة أو هوى في السيطرة عليها ولو لم يكن من الموظفين ، فكان مستر كارتر يعمل — مثلاً — في تنظيف مقبرة « توت عنخ آمون » ويستبد بفتحها وإغلاقها حين يشاء ولمن يشاء ولا يبالي بما تقرره مصلحة الآثار من مواعيد الفتح والاغلاق . وكل حقه فى المقبرة أنه رجل مرخص له في التنقيب عن الآثار بالشروط التي تسمح بها الحكومة لجميع المنقبين . فلما نبهته الحكومة إلى خطئه لم يكترث لها وأرسل إلى سعد باشا برقية ينذره فيها « باقفال المدفن ومقاضاة الحكومة المصرية » . . . وهو ينتظر في هذه الحالة ما ينتظر من كل حكومة مصرية ينتهي إليها تهديد واحد من السادة المحتلين كيفما كان ، لأن المرجع في الوزارات لمستشار أو مفتش انجليزي ، وهو لا يقبل من المصريين أن يسمعوا هذا التهديد ولا يسرعوا إلى الخوف والأذعان ، فلما وصل الانذار إلى سعد كتب إليه يقول : « لكم الحرية في أن تقاضوا الحكومة ، ولكن الحكومة تريد ان تكون مواعيد الزيارات مصونة ومحترمة ، وأما مايتعلق باغلاق المدفن كما تقولون ، فانه يشق عليّ أن اضطر إلى تذكيركم بأن المدفن ليس ملكاً لكم ، وأن العلم الذي تدعونه بحق لا يمكن أن يسلم باقدامكم مع زملائكم — من أجل أمر خاص بزيارة أفراد تريدون تمييزهم ، على ترك التنقيبات العلمية ، التي لا تهتم بها مصر وحدها أعظم إهتمام ، بل يهتم بها العالم كله أيضاً .»

إنه جواب لا يعدو حدود الانصاف ولا حقوق الحكومة ، ولكنه قوبل بالاستياء بين الجالية الانجليزية . لأنه يخالف ماتعودوه ، لا لأنه يخالف الانصاف .

ولما نمي إلى سعد أن السودان سيمثل رسمياً في معرض « ويمبلي » مع المستعمرات البريطانية كتب إلى حاكم السودان يسأله : « على أي قاعدة دعي السودان للاشتراك في هذا المعرض الخاص بالمستعمرات ؟ وكيف قبلتم أن تشتركوا فيه من غير إذن الحكومة المصرية ؟ »

فجاءه الرد من دار المندوب البريطاني بأن حاكم السودان أبلغه نبأ تلك البرقية وأنه كتب إلى حكومته يستفسر عن المسألة ، وسيكتب إلى الحكومة المصرية بفحوى جوابها .

فكتب سعد مرة أخرى إلى حاكم السودان يسأله ماسبب تأخير رده ؟ ويقول له « إن المسائل التي كلفتموها من شأنكم دون سواكم لتعلقها بأعمال هي من خصائصكم . وإني مازلت في إنتظار الرد منكم ، وأرجو أن لا يتأخر الرد زيادة عما مضى .»

وأبرق إلى وزير مصر المفوض بالعاصمة الانجليزية ليبلغ حكومتها احتجاج مصر على دعوة السودان إلى معرض خاص بالمستعمرات البريطانية بدون علم الحكومة المصرية ، وعلى قبول حاكم السودان الدعوة بغير إذن من تلك الحكومة ، وفي كلا الأمرين إعتداء على حقوق مصر وعمل غير ودي موجه للحكومة المصرية.»

وقد جاءه الرد من الحاكم العام بالاعتذار من التاخير لأنه أبلغ المعلومات المطلوبة إلى المندوب السامي الذي هو الطريق المعتاد للمخاطبة بين الحكومة المصرية وحكومة السودان عملاً بالاجراءات المتبعة.»

وجاءه الرد بهذا المعنى من اللورد اللنبي مشفوعاً ببيان عن دعوة السودان إلى المعرض يقول فيه : « ان الحكومة البريطانية لم يكن ليخطر لها أن تطلب أخذ رأيها إذا وجهت الحكومة المصرية دعوة لحكومة السودان لتشترك في معرض تجاري شبيه بهذا يعقد فى مصر . وقد سبق أن قبلت حكومة السودان مباشرة ودون رجوع إلى دار المندوب السامي أو الحكومة البريطانية

ماعرضته الحكومة المصرية من تخصيص حجرة لمعروضات السودان في المكتب المصري للتجارة والصناعة بالقاهرة وذلك في يونيه سنة ١٩٢٠ . ومن جهة أخرى فان معرض ويمبلي ليس وقفاً على الامبراطورية البريطانية بل إن فيه أشياء أخرى متنوعة ذات فائدة عامة ، مثل صورة لمسجد فارسي ونماذج لشلالات تياجرا ومعرض من التبت ، والسودان موصوف في الخرائط والفهارس المعروضة في القسم الخاص بأفريقيا الشرقية باسم السودان الانجليزي المصري ، ولذلك لامحل لتساؤل الزائرين للمعرض عن اشتراك السودان فيه .»

وقد أجاب سعد بخطاب الى اللورد اللنبي يقول فيه : « يتضح جلياً من نص المادة الثالثة من الاتفاق المذكور — اتفاق سنة ١٨٩٩ — أن حاكم السودان العام موظف يعينه ملك مصر ويستمد سلطته من هذا التعيين ذاته ، وتنص المادة الرابعة صراحة على أن كل إعلان للقوانين والأوامر واللوائح يجب أن يبلغ في الحال إلى المعتمد البريطاني في القاهرة والى رئيس مجلس نظار سمو الخديو المعظم ، وبناء عليه يكون الطريق الطبيعي الوحيد للتخاطب بين الحكومة المصرية وحاكم السودان العام انما هو الطريق المباشر وهذا ما قصده واضعو اتفاق سنة ١٨٩٩ . وفعلاً كانت الحكومة المصرية وحاكم السودان العام يتخاطبان مباشرة في غضون المدة التي تلت توقيع الاتفاق ... »

ثم قال : « أما من جهة تمثيل السودان بمعرض ويمبلي فقد بينت انه بالنظر إلى الظروف التي حدث فيها لا يمكن أن يبرره الحكم الثنائي في ادارة السودان الداخلية ، كما أوضحت انه ما كان يوجد لدى الحكومة المصرية أي اعتراض على أن يمثل السودان في معرض صناعي أو تجاري بحت ، وليس هذا حال معرض ويمبلي ، ولذلك احتججت على تمثيل السودان في معرض المستعمرات البريطانية . ولا شك انه كان يسرني ألّا يكون تمثيل السودان في هذا المعرض الا في نفس الموضع الذي وضع فيه تمثيل العجم والولايات

المتحدة وتيبت في المعرض المذكور . ولست في حاجة لأن أزيد على ما تقدم اني آسف لأن الحادث وقع ونحن على أبواب المفاوضات . نعم ان مسألة السودان كلها سيدور البحث عليها بيني وبين المستر مكدونالد ولكن من واجبي أن أحتج على كل عمل أعتبره ماساً بحقوق مصر.»

***

ولما حان موعد المفاوضات بين سعد ومكدنالد كان الاستقلال هو الحق الأول الذي بنى عليه المفاوضة وجعله مبتدأ الحديث فيها ، ليكون ملحوظاً بعد ذلك في كل دعوى أو مطلب عن المصالح البريطانية ، وفي ذلك يقول مستر مكدونالد من الكتاب الأبيض الذي صدر في سابع اكتوبر :

« أثناء محادثاتي مع رئيس الوزارة المصرية أوضح لي زغلول باشا ما هي التعديلات التي لا يرى بداً من ادخالها في الحالة الحاضرة فى مصر . فاذا كنت قد فهمته حق الفهم فهذه التعديلات هي كما يأتى :

أولا — سحب جميع القوات البريطانية من الأراضي المصرية .

ثانياً — سحب المستشار المالي والمستشار القضائي .

ثالثاً — زوال كل سيطرة بريطانية على الحكومة المصرية ، ولا سيما في العلاقات الخارجية التي ادعى زغلول باشا انها تعرقل بالمذكرة التي أرسلتها الحكومة البريطانية إلى الدول الأجنبية في ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ . قائلة ان الحكومة البريطانية تعد كل سعي من دولة أخرى للتدخل في شئون مصر عملاً غير ودي .

رابعاً — عدول الحكومة البريطانية عن دعواها حماية الأجانب والأقليات في مصر .

خامساً — عدول الحكومة البريطانية عن دعواها لاشتراك بأية طريقة كانت في حماية قناة السويس .

أما في شأن السودان فانني لفت النظر إلى بعض البيانات التي فاه بها

زغلول باشا باعتباره رئيس مجلس الوزراء أمام البرلمان المصري في الصيف في ١٧ مايو. ويؤخذ مما علمته في هذا الصدد أن زغلول باشا قال: « إن وجود قيادة الجيش المصري العامة في يد ضابط أجنبي وإبقاء ضباط بريطانيين في هذا الجيش، لا يتفق مع كرامة مصر المستقلة » فابداء مثل هذا الشعور في بيانات رسمية من رئيس الحكومة المصرية المسئول لم يقتصر على وضع السردار السرلي ستاك باشا في مركز صعب بل وضع جميع الضباط البريطانيين الملحقين بالجيش المصري أيضاً في هذا المركز.

«ولم يفتني أيضا انه قد نقل لي أن زغلولاً باشا ادّعى لمصر في شهر يونيو الماضي حقوق ملكية السودان العامة، ووصف الحكومة البريطانية بأنها غاصبة «فلما حادثت زغلول باشا في ذلك قال لي: إن الاقوال السابقة التي قالها لم يكن مردداً فيها صدى رأي البرلمان المصري فقط، بل رأي الأمة المصرية أيضاً ... »

* * *

وبعد العودة من المفاوضات أوشكت مدة المستشار القضائي أن تنتهي فرفض سعد إبقاء هذه الوظيفة وأبى تجديد العقد لمن كان يشغلها، وكان ذلك في الثاني عشر من شهر نوفمبر لذلك العام، لأنه لم يذهب إلى المفاوضة ليكون كل ما كسبه منها أن يعود متطوعاً لتنفيذ السياسة الانجليزية، قانعاً من قضيته بطلبات لا تجاب.

* * *

لا جرم صدق سعد اننا مستقلون وعمل بما صدق !! لكننا نسأل هل كان في وسعه أن لا يصدق ؟ وهل كان ينفعه عند الانجليز — فضلاً عن المصريين — أن يمثل الدور على وجهين ؟

إن الكثيرين ليفهمون أنه لم يفعل بمسلكه هذا في الوزارة الا ما ينبغي لزعيم ينادي بقضية وطنية، ولكنهم لو نظروا إلى الموقف من جميع جوانبه

لفهموا كذلك انه فعل ما ينبغي للسياسي اللبق الذي يلمس الواقع ويحذر العواقب ، ولا يفرط في شيء قلّ أو كثر من أجل « لاشيء » .

ولا حاجة إلى القول بأن سعداً لم يكن يطمع من المفاوضات في الوصول إلى كل ما جاء في الكتاب الأبيض من المطالب ، وهو نزول الانجليز دفعة واحدة عن كل دعوى يدعونها وتهاونهم في كل مصلحة يرومونها . ولكنه كان مسئولاً أن يقر الأمور في نصابها ويضع القضية المصرية في موضعها . وليس في استطاعته أن يأمل النجاح من مفاوضة يكون الأساس فيها أن مصر هي المطالبة وانجلترا هي صاحبة الحق في المنع والاعطاء ، وانما الأساس الصالح للمفاوضة أن مصر هي صاحبة الحق في بلادها . وانها إذا قبلت أن تراعي بعض المصالح البريطانية فذلك من حسن نيتها ورغبتها في السلام والصداقة . وقد سأل مستر مكدنالد سعداً في بداية المفاوضة : ماذا تطلبون ؟ فكان الجواب الطبيعي اننا لا نطلب من انجلترا سخاءً ولا مبرة . وانما شأن البلاد المستقلة أن تكون على الصفة التي تقدمت في الكتاب الابيض : لا احتلال ولا سيطرة على الحكومة في سياستها الداخلية والخارجية ، وكل ما نقص من ذلك فهو عطاء من مصر ، ودليل على الهوادة والرغبة في الوفاق.

هذا من جهة . ومن جهة أخرى يعلم سعد أن الانجليز لم يخلوا بينه وبين الوزارة ليمكنوا له في الحكم ويثبتوا مركزه من الزعامة ، ولكنهم أخلوا بينه وبين الوزارة عسى أن تكبحه أعباء الحكم ومطامعه وتكف من غيرته وشنآنه ، فيسمعوا من سعد الحاكم غير ما سمعوا من سعد الزعيم ، ولا يلبث المصريون أن يروا زعيمهم على حال غير الذي عهدوه وضعف غير الذي توقعوه . فيقال لهم إن الزعامة الوطنية ليست إلا جعجعة في الخلاء يلغط بها غير المسئولين طمعاً في المناصب ومنافسة على المآرب ، ثم يصبح الزعماء وغير الزعماء سواء فيما يقبلون ويرفضون ، وفيما يعملون ويقولون ، ويذهب عناء الأمم وجهادها مع الريح !

وعلى كون هذه النية واضحة من سوابق الانجليز مع سعد وازدادت وضوحاً في أيام الحكم وبعد تلك الأيام — لم يقتصر الأمر فيها على الظن والاستقراء بل فاه بهـا اللورد اللنبي فعلاً في السودان بعد قيام الوزارة السعدية ، حيث راح يقول لمن يلقاه من رؤساء الانجليز الناقمين على تلك الوزارة : لقد وضعت زغلولاً في قفص ! وسنرى كيف يخرج منه أو يبقى فيه

ولعله كان يقول ذلك ليحفظ مهابته ويدخل في روع مرؤسيه إنه لم ينهزم ولم يكن رجوع زغلول إلى مصر ثم إلى الوزارة على كره منه وبغير تدبير مقصود على حسب رأيه ، ولكنه لم يقل في الحقيقة غير ما ينويه ، وينويه معه رجال دوننج ستريت .

ولا شك أن مستر مكدونالد كان يود — بل كان يتمنى — أن ينجح في حل القضية المصرية وإبرام الاتفاق بصددها مع سعد زغلول ، إلا أنه كان يود ذلك لنجاحه هو في توطيد وزارته المتداعية وإرضاء المحافظين والأحرار عن بقائه ، والحل الذي يرضي المحافظين عن وزارة عمال متداعية يريدون إسقاطها لن يكون نجاحاً لسعد ولا نجاحاً للقضية المصرية .

ولقد دلت الطوالع من أحاديث مكدونالد وتصريحاته على العواقب التي يرجى أو يخشى أن تؤدي إليها ، فان مكدونالد كان يعلم أن سعداً لا يقر تصريح ٢٨ فبراير وان هذا التصريح لم يتيسر إعلانه في مصر إلا بعد أن يمهد بنفيه إلى سيشل ، وإنه إذا جرت مفاوضات مع سعد فليس بالمعقول أن يقبل دخولها على أساس هذا التصريح . ومع هذا كان مكدونالد لا يفتأ يعلن مرة بعد مرة أن التصريح هو أساس ما يدعو إليه من مفاوضات ، وأن السياسة البريطانية لا تتحول في هذا الموضوع ، ولو أنه قال ان المفاوضات حرة من كل قيد لما اعتبر ذلك نزولاً من الحكومة البريطانية عن تصريحها ، ولكنه كان ييسر للزعيم المصري دخول المفاوضات على ذلك الأساس . فكأنما كان المقصود هو اضطرار سعد عاجلاً إلى الاعتراف بما لم يكن

يعترف به قبل الوزارة ، وهو يقدم على مفاوضات لا يضمن فيها النجاح ، وقد يكون كل ما يصيبه منها أن ينقض موقفه بيديه وأن يقيم الحجة عليه لخصومه ، وأن يسجل على نفسه التقلب من أجل المناصب الحكومية بين النقيض إلى النقيض .

وما جاءت هذه المفاوضات إلا بعد مطاولة في المواعيد وتقاذف بالخطب والتصريحات وحوادث مدبرة في مصر والسودان ، وعزي في اثناء ذلك إلى مستر مكدونالد حديث جاء فيه انه «حدثت في الوقت نفسه حوادث يؤسف لها في السودان ، تقع المسئولية في حدوثها على الحكومة المصرية بلا جدال . واني معتقد تمام الاعتقاد ان القلاقل الحديثة دبرها بعض أعضاء الحكومة المصرية ، وأن دولة زغلول باشا غض الطرف عن أعمال المتطرفين.»

ثم انتهى الحديث بوعيد جاء فيه انه « لا يمكن بحال ما أن يكون هناك محل للكلام في جلاء الجنود البريطانية عن مصر أو ابعاد القوات البريطانية عن منطقة القناة وفي استطاعتي أن أقول إننا أعددنا العدة التامة لجميع الطواري.» فاغضى سعد عن هذا الوعيد ، واكتفى بأن صرح في حديث مع مراسل الديلي اكسبرس بأنه أخذ تذكرة العودة إلى مصر في يوم ١٧ سبتمبر — وكان يومئذ في باريس — ثم قال : إنه ظل ينتظر أن تعين الحكومة البريطانية الزمان والمكان للاجتماع ولكنه لا يرغب أن ينتظر أكثر من ذلك الآن وبعد أن صرح مستر مكدونالد بأن مواعيده المقبلة لا تسمح له بترتيب موعد قريب للمقابلة.»

فكان لهذا التصريح أثره ، وكذب مستر مكدونالد الحديث المعزو اليه قائلاً : « إنه دهش أشد الدهش لسماع ما عزي إليه ... ووصف أقوال المراسل بأنها مناورة خبيثة مما يسمونه صحافة » !

وكتب مستر مكدونالد الى سعد قائلاً : « إنه يرغب رغبة شديدة في

الاشتراك في إعادة حسن التفاهم فى العلاقات بين البلدين ، وانه يكون مسروراً لمقابلته بلندن في أواخر هذا الشهر .

وعلى ذلك سافر سعد إلى لندن ، فكان من المصادفات التي لها دلالتها أن وفد السودان الذي استقدمته الحكومة الانجليزية لتمثيل السودان في معرض ويمبلي كان بين المستقبلين على المحطة عند وصول سعد الى العاصمة الانجليزية وكان أشد الهاتفين هتافاً لاستقلال وادي النيل ، وشارك السودانيين رهط من أبناء الهند وفارس فجعلوا يهتفون بلغاتهم وباللغة الانجليزية لزعيم الشرق الكبير ، وكذبوا بذلك مايقال من أن هذه المظاهرات لا تحصل حيث حصلت إلا بتدبير وتحضير .

أنذرت الظواهر بالفشل من أول لقاء ، وكأن مستر مكدونالد لم يكفه ماهنالك من النذر والعلامات فعمد الى « مناورة » صبيانية لا خير فيها غير التكدير والاساءة والاغراء بالتشاءم والعناد . فبعد أن استقبل سعداً في حجرة بيته معتذراً بالمرض والاعياء ، جاءته رسالة على حين غرة فوثب مهرولاً الى الديوان ونسي مرضه وإعياءه ، وخرج يعتذر في غير اكتراث وكأنه يقول : هناك مسائل لحجرة البيت ومسائل للديوان !! ولعله استكثر من رئيس وزارة مصرية أن يأنف من مطاولة المواعيد ويستوثق من أساس المفاوضة قبل البدء فيها كما فعل سعد . فأراد أن يريه بهذه المناورة الصبيانية مبلغ ماتستحقه قضية مصر عند رئيس وزارة بريطانيا العظمى من الاحتفال والاهتمام .

وانقطعت المفاوضات في أوائل اكتوبر ولم تكد تستغرق الأسبوع . وقال سعد لمراسلي الصحف الانجليزية : « ... لاحظت مع ذلك أن وزارة مكدونالد ترتطم الآن بصعاب عديدة جعلتها مهددة بالسقوط وقال لي مستر مكدونلد بالرغم من كثرة شواغله انه على استعداد للمناقشة وإياي ، ولكني أختار المناقشة مع رجل أكثر حرية وأقل مشغلة منه ، وهو محاط بالشواغل من كل جانب .

ولا يظن ظانّ أني أتيت إلى لوندرا لأوقع على اتفاق يمس حقوق مصر ! فمن ظن هذا وقع في الخطأ . إنني أتيت لأ كسب لا لأخسر . فاذا كنت لم أكسب شيئاً فاني لم أخسر شيئاً.»

وقال في حديث مع الماتان بعد عودته من باريس : « إن المحادثات فشلت نظراً للتمسك بحفظ قوات بريطانية على قناة السويس . . . وإنما إذا كانت حماية القطر المصري للقناة تلوح غير كافية فقد يقبل المصريون أن يضعوا القناة تحت حماية عصبة الأمم . وإن مصر لا يسعها أن تتخلى عن السودان.»

وقال في حديث مع البتي باريزيان : إني قبل الدخول في المحادثة اشترطت أن الشروع في المباحثات لا يمكن على أي وجه من الوجوه أن يمس حقوق مصر أو يضرّ بها . ثم ان هناك أمراً تم التسليم به ، وهو انه إذا أفضت المحادثات الى مفاوضات ، فان هذه المفاوضة تجري على حد المساواة التامة ، أو تكون مفاوضة الند للند.»

***

فيرى من جميع ما تقدم أن سعداً الزعيم لم يسلك في الوزارة إلا كما ينبغي أن يسلك الوزير المحنك الخبير بعواقب الأمور . إنهم كانوا يسوقونه الى شرك لا مفر له من الوقوع فيه أو النجاة منه ، وقد اختار هو النجاة واختار لها آمن طريق ، وليس في مقدور ناقد أن يدله على طريق آمن ولا أجدى عليه وعلى القضية الوطنية مما توخاه .

نعم كان في الوسع تأجيل المفاوضة إلى موعد آخر . ولكن ماذا عسى أن يفيد هذا التأجيل ؟ إن مستر مكدونالد إذا سقط فليس الذي يليه بأسهل قياداً منه ولا أقرب إلى إجابة المصريين ، فالدخول في المحادثات كان ضربة لازب . وكان ضربة لازب أن تفشل ، وكان ضربة لازب مع هذا التقدير

أن يسلك سعد في مفاوضاته وفي علاقاته بالسياسة البريطانية مسلك الزعيم ، وهو بعينه مسلك الوزير القدير والسياسي الخبير .

***

على ان المتاعب قد صادمت الوزارة السعدية من اللحظة الأولى ولاسيما في مسألة السودان . فلما أراد أن ينص في خطاب العرش على الاستقلال التام لمصر والسودان حال بينه وبين ذلك عبرة الانذار الذي وجهته بريطانيا العظمى الى جلالة الملك مباشرة — في عهد الوزارة النسيمية — لاشتمال الدستور على اسم « ملك مصر والسودان » . ولم يشأ صاحب العرش أن يستهدف لازمة أخرى من ذلك القبيل . فاستغنى سعد عن عبارة تحقيق الاستقلال التام لمصر والسودان بعبارة « تحقيق الأماني القومية بالنسبة لمصر والسودان»

وهي العبارة التي أوشكت أن تدفع بسعد الى الاستقالة ، حين تعرض النواب لها بالتعديل والتفسير ، وقد اتبعها في بعض أحاديثه بتفسير يقول فيه إن الآمال القومية هي الاستقلال التام .

ومازالت مسألة السودان مثار السؤال والجدال والاحراج والتعنت من خصوم سعد الانجليز والمصريين في وقت واحد ، كلا الفريقين يريد أن ينقلب المنصب الوزاري على سعد شركاً مردياً ، وكلاهما يريد أن يرى كيف يعجز ويفشل ، ولا يريد أن يرى كيف يقتدر وينجو بكرامة الزعامة وكرامة القضية .

فالمعارضون في مجلس النواب يطالبونه بعرض ميزانية السودان كما كانت تعرض على مجلس الشورى ، وهي أحرى أن تعرض على أول برلمان .

والموظفون الانجليز في السودان يجمعون الأذناب والأتباع ليعلنوا ولاءهم للحكومة البريطانية دون غيرها ، واستمساكهم بالتبعية والاخلاص لتلك الحكومة العادلة المحبوبة تعريضاً بحكومة المصريين .

وإذا قوبلت هذه المظاهرة بمظاهرة من السودانيين المتعلقين بوحدة وادي النيل حل بهم البطش الشديد وحاق بهم العذاب الأليم.

فاذا شكوا الى الحكومة السعدية ، وليس لهم من يشكون اليه غيرها ، فخصوم سعد الانجليز يمعنون في إحراجه بزيادة البطش والتعذيب وخصومه المصريون يمعنون في إحراجه بطلب الافراج عن المعاقبين وتعجيل الحساب والعقاب للموظفين المسئولين ، وكان من هذا وذاك أنه استقال ولم يكد يمضي على الوزارة ثلاثة أشهر.

استقال بعد تصريح اللورد بارمور باسم الحكومة البريطانية — حكومة العمال — « بأن الحكومة البريطانية لن تترك السودان بأي معنى كان » .

فأجاب سعد على هذا التصريح بتصريح مثله في مجلسي النواب والشيوخ جاء فيه : —

« إنني بالنيابة عن الشعب المصري جميعه ، وفي حضرتكم الموقرة ، أصرح بأن الأمة المصرية لن تتنازل عن السودان ما حييت وما عاشت... إن حقوق الأمم لا تضيع بمجرد أن يقول الغاصب إني أريد أن أتمتع بها دون أصحابها .... نعم أيها السادة لا يمكننا مطلقاً أن نتنازل عن السودان ، لا لأنه مستعمرة ، بل لأنه جزء من كياننا ، بل لأنه منبع حياتنا ، بل لأنه لا يمكن لمصر أن تعيش بدون السودان أصلاً. »

وربما ظنت الحكومة البريطانية أنها تبيح نفسها مثل ذلك التصريح دون أن يجسر سعد على اباحة مثله لنفسه ، لأنه قائم في منصب الوزارة ، فيسمعه ويغضي عنه ويذهب الى المفاوضة وهو مسلم به سكوتاً قبل أن يسلم به مقالاً ! فكانت اجابته على التصريح بمثله حتماً ، وكان حتماً معها أن يعرب عن زهده في الوزارة التي يحسبونها قيداً له يجبره على الاغضاء ، وقد استقال فرفض

الملك قبول استقالته ، وأبدى له كما أبدى الشيوخ والنواب إن فيما صرح به الكفاية للرد على التصريحات الانجليزية .

لم يكن المقصود إذن أن يرى خصومه الانجليز والمصريون كيف يعمل في الوزارة بل كان المقصود أن يروا كيف يعجز عن العمل وكيف يتغير في الوزارة ويخل بأمانة الزعامة فلا هو وزير ولا زعيم ، وليس له وهو محاط بهذه النيات المدخولة أن يصنع غير ما صنع وأن يعالج الشرك المنصوب بغير ما عالجه به من ثبات ومراس ، هما في وقت واحد إقدام الزعامة وحيلة السياسة ، وإخلاص المجاهد وحيطة الأريب .

***

ولقد أصيبت وزارة سعد بالاجرام كما أصيبت بالاحراج ، فوقعت في عهدها جنايتان وبيلتان . احداهما موجهة إلى حياته والأخرى موجهة إلى وزارته ، وكلتاهما لها مساس بالمفاوضات ، وكلتاهما في اعتقاد سعد من تدبير واحد.

أما الجناية الأولى فهي حادثة الاعتداء عليه في محطة العاصمة حين كان ينوي السفر إلى الاسكندرية لحضور تشريفات عيد الأضحى (١٢ يوليه سنة ١٩٢٤) .

اعتدى عليه شاب مفتون من أعداء المفاوضات لأنها في رأيهم تصد الأمة عن سبيل الجهاد الناجع ، وقال في التحقيق انه تعمد ارهاب سعد لأنه يرغب في المفاوضة ، ولأنه قال إن الانجليز خصوم شرفاء معقولون.»

وقد أصابته الرصاصة في الساعد الأيمن ثم في صدره ، وحاول الجاني أن يطلق غيرها فتكاثرت عليه الجماهير ، وهموا بتمزيقه لولا رجال الشرطة الذين أحاطوا به فأنقذوه ، ومن غرائب ما حدث في هذا الاعتداء أن المسدس الذي كان مع الجاني اختفى عقب الاعتداء فلم يعثر له على أثر ، وشهد محام كان على مقربة من الجاني انه رأى ضابطاً انجليزياً من ضباط الشرطة يخفيه في جيبه ، وأنكر الضابط ذلك واعترف بأنه أخفى شيئاً في جيبه ولكنه كان مقبض المنشة التي كان يحملها وانكسرت في الزحام .

وأشرف على التحقيق بعض الوزراء ، واستمر على الاشراف عليه حسن نشأت باشا وكيل وزارة الأوقاف يومذاك ، وبعد بحث طويل أحيل الجاني إلى الكشف الطبي فقرر الدكتور ددجن كبير الأطباء العقليين انه مجنون وتقرر اعتقاله في مستشفى المجاذيب ، وهو المعتدي الوحيد على الوزراء الذي صار إلى هذا المصير .

لقد تبينت شجاعة سعد منذ صباه في شدائد السجن والنفي والاضطهاد كما تبينت شجاعته بالجهر برأيه وامضاء عزمه ولو تصدى لاغضاب أقوى الأقوياء . في هذه الجناية تبينت منه شجاعة أخرى قد لا يتاح ظهورها كثيراً في حياة الابطال المجاهدين بسلاح الحجة والايمان لا بسلاح النار والحديد ، وتلك هي شجاعة الرجل في وجه الموت الداهم وهو منه على يقين . فقد نفذت الرصاصة إلى صدره وهو مصاب بشتى الامراض التي لا تؤمن معها الجراح إذا نجا صاحبها من الموت بفتك الرصاص ، فما وجم ولا تردد ولا فكر لحظة فيما أصابه ، ولبث كأنه ينظر إلى مصاب أحد لا يعنيه ؛ والتفت إلى الوزراء الباكين حوله يقول لهم : «لاتحزنوا .. ولاتبتئسوا ... إذا مات سعد فمبدأ سعد باق لا يموت اعملوا من بعدي وثابروا على تحقيق سعيي»

ولما قال بعض الوزراء . إن الله أرحم بمصر من أن تصاب بسوء ، عاد يقول : وماذا في ذلك ؟ نحن ميتون . فلنمت نحن وليحي الوطن .

ونظر إلى جماهير الطلبة والشبان وهي تتدفع على باب الحجرة التي نقل إليها ، فوثب على قدميه وجرحه لا يزال ينزف ، وناداهم بصوت جهير يضرم الحمية في النفوس « لا تكتئبوا ولا تهتموا . إلى الامام . دائماً إلى الأمام ! ثم قالها بالفرنسية En Avant ...! En Avant .

أما الجناية الثانية — وهي التى اعتبرها سعد موجهة «ضده» كما قال عند سماع خبرها — فهي حادثة الاعتداء على « السردار» لي ستاك باشا بعد عودته من المفاوضة بنحو شهر واحد .

فقد عاد سعد من المفاوضات فوجد خصومه مجدين في محاربته بالشغب تارة والدسيسة تارة أخرى ، وسعى هؤلاء الخصوم بالوقيعة عند الأزهريين لأنهم يعلمون من ماضي سعد انه هو صاحب الرأي قديماً فى إنشاء مدرسة القضاء الشرعي التي تخرج القضاة الشرعيين ، وأن الأزهريين كانوا ينقمون من نشأة هذه المدرسة لأنهم يطلبون أن تنحصر فيهم وظائف القضاء وما إليها من وظائف التعليم الديني وتعليم اللغة العربيـــة قبل السماح باجراء الاصلاح في برامج التعليم الازهرية ، وكانوا قد عرضوا على الوزارة السعدية مطالب لتحسين أحوالهم فألفت الوزارة لجنة خاصـــة لدرسها والاشارة بما تراه فيها ، وعاد سعد من المفاوضات فاستثارهم خصومه مدخلين في روعهم أن مدرسة القضاء عائدة وأن مطالبهم غير مجابة . فخرجوا في الطرقات يتظاهرون ويهتفون ويعرضون بسعد في هتافهم مهددين متوعدين ، ونسوا أو نسي صغارهم ان أمر المعاهد الدينية بيد الملك لا بيد الوزارة ، فاذا تأخرت اجابة المطالب فليست الوزارة صاحبة الرأي الفصل في التأخير او في الرفض والقبول .

ثم تعاقبت أمثال هذه الدسائس والسعايات واجترأ بعض الموظفين على الخوض فيها والحض عليها لاعتقادهم أن الملك فؤاداً من جهة وأن الانجليز من جهة أخرى يرحبون باضعاف الوزارة السعدية وتنفير الناس منها ولا سيما رجال الدين والموظفين .

وكان يساعد على سريان التذمر بين طبقة الموظفين أن الوزارة فكرت في إصلاح نظام الدرجات والترقية والتعيين ، فخشي جمهرة منهم أن يتبع ذلك نقص المرتبات أو الاستغناء عن بعض الوظائف ، واستقال أحد الوزراء وهو محمد توفيق نسيم باشا المعروف بعلاقاته بالقصر الملكي فكان هذا وأشباهه من دواعي الظن بقرب أيام الوزارة وسهولة الخروج عليها والاساءة اليها .

وهكذا توالت الأزمات والمشكلات والمساعي الظاهرة والخفية، فبرم سعد بما يلقاه من كل ذلك وقدم استقالته إلى جلالة الملك في منتصف شهر نوفمبر مبيناً لجلالته الأسباب الصريحة التي تدعوه إلى الاستقالة، وفيها أن أناساً من كبار الموظفين المنسوبين إلى القصر يستخدمون اسم جلالته لمحاربة الوزارة في الخفاء . . . فقال له جلالته انه يثق به ويعتمد عليه، ورغب في عدوله عن عزمه، فاعتذر بأنه قد فرغ من التفكير في هذا الموضوع .

فقال الملك لنبق المسألة إذن إلى غد . وحدث في هذه الاثناء أن الشيوخ والنواب أوفدوا إلى جلالة الملك من يتوسل إليه أن لا يقبل الاستقالة، وأوفدوا إلى سعد من يرجوه العدول عنها . فقبل أخيراً أن يستعفي من الاستعفاء كما قال ، ولكنه طلب إلى جلالة الملك توكيداً للثقة وقطعاً لدسائس الدساسين أن تدخل مسائل الأزهر والمعاهد الدينية ومناصب السلك السياسي ومناصب القصر والرتب والنياشين في اختصاص مجلس الوزراء . ولكل طلبة من هذه الطلبات سبب من الحوادث التي مرت بالوزارة السعدية وبخاصة في الأيام الأخيرة .

فهو يريد أن تنظر الوزارة في مسائل الأزهر ليكون مسئولاً حقاً عن الاصلاح لا ليحرجه المحرجون بطلب الاصلاح ويمنعوه عمداً مبالغة في الاحراج، وهم يتظاهرون بصداقة الأزهريين.

ويريد أن تنظر الوزارة في مناصب السلك السياسي لئلا يتمادى الوزراء المفوضون والسفراء في إحراجها مع الدول — كما حدث من بعضهم في أوائل قيام البرلمان — وهم آمنون ما يستحقون من جزاء .

ويريد أن تنظر الوزارة في مناصب القصر والانعام بالرتب والنياشين لأنه طلب اقصاء حسن نشأت باشا من وكالة الأوقاف فنقل إلى القصر وجاء على أثر ذلك إلى شرفات مجلس النواب وهو يتشح بالوشاح الاكبر من نوط النيل، وقد أنعم به عليه بغير رأي الوزارة .

فأجاب الملك سعداً إلى هذه الطلبات ، ووعده أن تضاف إلى صلبه الدستور ، وأن يشرع في ذلك عقب رد الاستقالة إذا شاء .

هذا في اليوم السادس عشر من نوفمبر ، وفي اليوم السابع عشر أعلن سعد في مجلس النواب والشيوخ أنه « تشرف أمس بمقابلة جلالة الملك فأعرب له أنه متفق تمام الاتفاق مع الأمة ومجلس الشيوخ والنواب في الثقة بالوزارة ، وإنه أمام هذا الاجماع لا يسعه قبول استعفاء الوزارة ، وبناء على هذا وعلى التصريحات التي لطفت من عبء العمل عليه ومن عنائه ، لم ير بدّاً من سحب الاستقالة والعود إلى العمل في حدود صحته. »

سبق إلى بعض الظنون أن الوزارة سوف تستريح برهة بعد عودتها إلى العمل لتتفرغ لشئون الاصلاح التي شغلتها عنها الأزمات السياسية ، ولكن لم يمض يوم واحد حتى وقع الاعتداء على حياة السردار « لي ستاك باشا » وهو خارج من وزارة الحربية ، ولسوء الحظ كان الرجل على نية السفر إلى السودان قبل ذلك بيوم ، ثم أرجأ سفره لحضور مأدبة أقيمت له في القاهرة ، فصادفته المنية على أيدى أولئك الجناة .

ولو شاءت السياسة البريطانية لعلمت أن جناية كهذه قد وقعت في العاصمة الانجليزية — وهي قتل المارشال ولسون — فلم يقل أحد إنها دليل على خلل الحكومة أو سوء النية أو التقصير في حفظ الأمن والنظام .

ولو شاءت لعلمت أن سعداً خليق أن يكره وقوع هذا الاعتداء أشد من كراهة الحكومة البريطانية ، لأنه اعتداء يصيبه هو ويصيب وزارته ويصيب الحكومة النيابية التي يمثلها ، ولا ينفعه في شيء بل ينفع خصومه من الانجليز والمصريين .

ولو شاءت لعلمت أنه قد أصيب باعتداء على حياته من جراء المفاوضات قبل أن ينزع الجناة إلى إصابة حاكم السودان .

ولو شاءت لعلمت أن حاكم السودان هو قائد الجيش المصري ولا مانع

يمنعه من « تقدير الظروف » وحماية حياته بما لديه من الحراس والجنود ، وليس بالانصاف ولا بالميسور أن تطالب الوزارة السعدية بعناية أكبر من عناية الرجل بنفسه ، وفي البلاد « إدارة أوربية » للأمن والاستعلامات لا يفوتها الانتباه والتحذير .

ولكن السياسة البريطانية لم تشأ أن تعلم شيئاً من ذلك وهو معلوم غير مجهول ، وكل ماشاءته أنها اغتنمت الفرصة كأنها كانت في انتظارها أوكانت تشفق أن تضيع منها ، وهي قد كانت حقاً في انتظار فرصة تزعج بها الوزارة السعدية جهد ما استطاعت من إزعاج .

قال اللوردجورج لويدفي الجزء الثاني من كتابه «مصرمنذ عهد كرومر» :

« تخلت وزارة مستر رامزي مكدونالد عن الحكم في نهاية أكتوبر وخلفتها وزارة محافظة تولى فيها مستر أوستن شمبرلن وزارة الخارجية . وكان مستر مكدونالد يفكر — بمعاونة المندوب البريطاني — في توجيه تبليغ إلى الحكومة المصرية يسرد لها المخالفات المكررة التي خالفت بها النظام المتبع أو الحالة الواقعة . فواصل مستر شمبرلن بحثه مع القاهرة في الصيغة التي يفرغ فيها هذا التبليغ ، وكانت هذه المخالفات تزداد أثناء ذلك وآخرها رفض زغلول في الثامن عشر من نوفمبر بقاء وظيفة المستشارالقضائي وامتناعه من تجديد العقد للسر م . إيموس الذي كان يشغلها إذ ذاك.»

سنحت الفرصة إذن فينبغي أن لا تضيع ، وبلغ من التهافت على انتهازها أنهم لم يكلفوا أنفسهم مشقة إخفاء النية المبيتة وراءها ، فجاء في الانذار البريطاني أنهم يطلبون من الحكومة المصرية « أن تبلغ المصلحة المختصة أن حكومة السودان ستزيد مساحة الأطيان التي تزرع في الجزيرة ، فبدلاً من أن تكون ثلثمائة ألف فدان تكون غير معينة المقدار على نسبة ما تقتضيه الحاجة » . . . وجاء في ملحق الانذار « ان القوانين والشروط الخاصة بخدمة الموظفين الأجانب الذين لا يزالون في خدمة الحكومة المصرية

وتأديبهم وخروجهم من الخدمة ، يجب أن يعاد النظر فيها وتنقح طبقاً لرغبة الحكومة البريطانية » وإنه « إلى أن يتم الاتفاق بين الحكومتين على موضوع حماية مصالح الأجانب في مصر تحافظ الحكومة المصرية على مركز المستشار المالي ومركز المستشار القضائي ، وتحترم سلطتهما وإمتيازاتهما كما نص عليهما عند إلغاء الحماية ، وتحترم بالمثل مركز المكتب الأوروبي في وزارة الداخلية ، ومهام المالية كما حددت بالقرار الوزاري ، وتأخذ بعين الاعتبار المشورة التي يقدمها مديره العام في الأمور الداخلة في اختصاصه.»

أما الطلبات الأخرى فمنها الاعتذار الوافي الكافي ، وقمع كل مظاهرة شعبية سياسية ، ودفع نصف مليون جنيه ، وإصدار الأوامر برجع الضباط المصريين والوحدات المصرية البحتة في الجيش المصري من السودان خلال أربع وعشرين ساعة . . . ومهد لهـــذه الطلبات بعبارة جاء فيها ان حكومة جلالة الملك « ترى أن هذا الاغتيال — الذي يعرض مصر بالحالة التي تحكم بها الآن إلى إزدراء الشعوب المتمدينة — هو النتيجة الطبيعية لحملة عدوانية على حقوق بريطانيا العظمى وعلى الرعايا البريطانيين في مصر والسودان.»

وعلم اللورد اللنبي أن أمنيته المرقوبة قد حانت آخر الأمر فاحتفى ماشاء بمظاهر التخويف والتشفي والارهاب ، وذهب في ركب يتقدمه مئات من حاملي الرماح إلى مجلس الوزراء ، وأعلن وصوله بنفخ الأبواق وقعقعة السلاح ، فلم يتمالك سعد كعادته أن يلمح الجانب المضحك من هذه المبالغة في استغلال فاجعة اليمة ، وقال واللورد اللنبي يدخل عليه : « ماذا ؟ هل أعلنت الحرب ؟ ! »

أما جواب الحكومة المصرية على الانذار فقد قبلت فيـه ماله علاقة بالجريمة كالاعتذار ودفع التعويض واقتفاء أثر الجناة ومنع المظاهرات المخلة بالنظام ، ولم تقبل ماعدا ذلك من المطالب التي لاعلاقة لها بسبب الانذار ، فما هي إلا ساعات حتى أخذت البلاغات تتعاقب من اللورد اللنبي بأنه أمر

حكومة السودان أن تسرح الضباط المصريين وأن تطلق يدها في زراعة الجزيرة ، وانه سيتخذ ماشاء لحماية الأجانب ، وأنه سيحتل الجمارك ويتبع ذلك بضروب أخرى من النذر والقوارع .

وكانت الوزارة قد رفعت استقالتها إلى جلالة الملك فلما تعاقبت هذه التبليغات كتبت إلى جلالته عريضة تقول فيها انها « ازاء هذه التعديات المتتالية المضرة بالبلاد لا يسع الوزارة إلا أن تلح على جلالتكم بأن تتفضل بالأسراع في قبول الاستقالة ، لأنه ربما كان في هذه الاستقالة وفي ثبوتها ما يقي شر الأضرار المتوالية » فقبل جلالته الاستقالة وأعلن سعد في المجلسين قبولها ، وعقب على ذلك بقوله : « كذلك أصرح لكم أنا وزملائي بأننا مستعدون بكل إخلاص لأن نؤيد في مجلس النواب الذي نحن أعضاء فيه كل وزارة تشتغل لمصلحة البلاد ، ليس فينا عاطفة معارضة إلا فيما يختص بالمصلحة العامة ، فاننا نخدم هذه المصلحة ونؤيد كل من يؤيد هذه المصلحة »

وبذلك تم للسياسة البريطانية ما أرادته من إقصاء سعد ، وان لم يتم لهما ما هو أفضل لديهما من الاستقالة العاجلة ، وهو قبول المطالب ثم معاودة الاحراج لاقصائه بعد حين .

* * *

وإن الانسان لا يدري بعد ذلك هل تعتبر السياسة الاستعمارية هذه الحوادث من المصادفات السعيدة أو من الفواجع المحذورة !

فمقتل غردون في الخرطوم — وإنما قتل لأن الانجليز القابضين على الحكومة المصرية لم يبادروا إلى إنقاذه — قد أكسب السياسة الاستعمارية نصف السودان وهو القطر الذي يعدل القارات في الاتساع وخصوبة الموارد ولا تنال الدول مثله إلا بسفك دماء العشرات من القواد وعشرات الألوف من الجنود .

وقالت السياسة الاستعمارية يومئذ أنها لا تشارك مصراً في السودان

لأنها تدعي حقاً في ملكه أو السيادة عليه، ولكنها تريد هذه الشركة توسلاً بها إلى منع سريان الامتيازات الأجنبية عليه، وهي تسري على كل قطر تابع للدولة العثمانية، وقد يكون في سريانها على السودان تعطيل لاصلاحه وتقييد لحرية المصريين في حكمه ... وفيما عدا ذلك لا مطمع للدولة البريطانية في الحكم ولا في الاستغلال.

وباسم مصر وحقها احتجت انجلترا على فرنسا حين احتل القائد مرشان فاشوده لأن التعليمات قد صـــدرت « بتوطيد السلطة المصرية على ذلك الاقليم. »

وباسم مصر وحقها دفعت الخزانة المصرية أكثر من عشرين مليوناً من الجنيهات لتعمير السودان وحراسته وتحصينه وتسديد العجز في موارده!

ثم جاء مقتل لي ستاك بعد مقتل غردون بنحو أربعين سنة فضيع على مصر كل مابذلته من مالها ودمها في العصور القديمة والحديثة، ونقل ذلك حلالاً زلالاً سائغاً إلى أيدي السياسة الاستعمارية تتخذه ذريعة إلى زرع ما تشاء من الأرض، واقصاء جميع الموظفين المصريين، وطرد الجيش المصري كله، مع تكليف الخزانة المصرية سبعمائة وخمسين ألف جنيه للدفاع عن السودان!

إن السياسة الاستعمارية لو راجعت نفسها لحارت كما نحار نحن فلم تدر هل هذه الحوادث من المصادفات السعيدة أو من البلاء المحذور!

* * *

ونعود إلى مصاعب الوزارة السعدية فنقول إن الشواغل والأزمات لم تكن موقوفة على العلاقات المصرية الانجليزية وحدها وما يتفرع عليها. فان الوزارة السعدية لم تقم في الحكم أياماً حتى قابلتها مشكلة عسيرة مع الحكومة الايطالية، وهي الحاح هذه الحكومة في تسليم عشرة من اللاجئين السياسيين من أهل طرابلس قدموا الى مصر واعتقلتهم الوزارة الابراهيمية قبل قيام الوزارة السعدية. وكانت حكومة موسليني تأبى أن تقنع بما دون

التسليم ، وثارت ثائرة الأمة المصرية لهذه المطاردة العنيفة لأناس لم يقترفوا من وزر إلا الدفاع عن حرية بلادهم كما يحق لكل انسان ، بل كما يجب على كل انسان . واحتدمت النفوس غيظاً من هذا اللدد الغريب في ملاحقة اللاجئين بالعقاب بعد أن هجروا ديارهم وألقوا سلاحهم وذاقوا مرارة الخيبة والهزيمة ، كأنما هم الواترون وايطاليا هي الموتورة المعتدى عليها التي لا ينبغي لها أن تنسى جزاء الوتر والعدوان .

والطرابلسيون بعد جيران المصريين واخوانهم في اللغة والدين وفي قضية الحرية والاستقلال ، والوزارة السعدية لا تشعر إلا بهذا الشعور ولا يجمل بها وعلى رأسها زعيم المجاهدين الوطنيين في الشرق العربي أن تسلم بيديها أولئك الغرباء المساكين للموت والبلاء . فرفضت تسليمهم وأصرت على الرفض كل الاصرار ، وخشيت في الوقت نفسه أن يتفاقم الخلاف بينها وبين الحكومة الايطالية تفاقماً يجر الى دخول الحكومة البريطانية في القضية . . . لأنها مسئولة — كما تدعي — عن حماية الأجانب وعن علاقات مصر الخارجية حيث يؤذن الخلاف بتعريض مصر لاعتداء أو تهديد من إحدى الدول القوية ! ! فتوسط سعد في فض هذه المشكلة بحل لا يسخط الحكومة الايطالية كل السخط وإن كان لا يرضي المصريين كل الرضا ، واكتفى باطلاق اللاجئين المعتقلين ليبرحوا القطر إلى حيث يشاءون .

ولم ينته الخلاف مع ايطاليا بهذه المشكلة بل نشبت بعدها مشكلة أخرى لإكراه الحكومة المصرية على ضم واحة جغبوب إلى البلاد الطرابلسية ، وقد استغرب الناس هذا التحرش بالوزارة السعدية من الحكومة الايطالية حتى بدر إلى ظنهم انها مغراة بذلك من أناس يتصلون بها ويجوز أن يحرضوها على خلق الأزمات لاحراج سعد وتكبير المصاعب عليه ، وطال الأخذ والرد في هذه المشكلة ، حتى انتهت بالاتفاق بين قائد السلوم ومندوب الحكومة الايطالية على حد موقوت بين مصر وطرابلس تدخل به جغبوب

والسلوم في الأرض المصرية ، وسرعان ماعادت الحكومة الايطالية وحدها الى تغيير هذا الحد بغير مشاورة ولا استئذان !

يضاف الى هذه المشاكل كلها شواغل البرلمان الأول التي لا بد منها ، فقد كان على الوزارة البرلمانية الأولى أن تعرض عليه جميع القوانين والمعاهدات التي حدثت بعد فض الجمعية التشريعية ، وكان عليها وعلى البرلمان أن يشتركا في ترتيب نظامه الداخلي وعلاقته بالوزارة ومصالح الحكومة ، وأن يشتركا في تعديل قانون الانتخاب على الوجه الذي يرضاه السعديون ، وهم لا يرضون عن قانون الدرجتين .

***

والبرلمان هل كان يخلو من صعوباته ؟ وهل كانت الوزارة السعدية لا تحسب حسابه الا لتستعين به على خصومها في جميع قراراته ومناقشاته ؟

كلا ! فقد كانت لأبي الديمقراطية المصرية صعوباته ومساجلاته أيضاً مع البرلمان بمجلسيه من نواب وشيوخ ، وكان يحتاج أحياناً إلى قوته كلها ليروض بها قوة هذا البرلمان . ولا نعني المعارضة وحسب فانها لم تكن تتجاوز عشر المجلسين في عدة الأعضاء ، ولكننا نعني الأعضاء الوفديين وهم أنصار سعد وأبناؤه ومريدوه ، وكانت تتألف منهم الهيئة الوفدية التي اكتمل تأليفها بعد انعقاد البرلمان بنحو شهرين لتنظيم المناقشات ومنع الاحتكاك بينها وبين الوزارة ، وقال سعد في خطابه لأعضائها من مجلس النواب : «النظام يتطلب من كل منكم أن ينزل عن جزء يسير من حريته حتى تجتمع الحرية كاملة من هذه الأجزاء للهيئة التي قبلتم العمل تحت لوائها ، والحرية متوافرة من قبل في اختيار الهيئة التي تتضامنون معها واختيار النظام الذي تسيرون عليه فلا معنى للقول بأن الحرية تنعدم مع النظام . ان الحكومة منكم وأنتم عضد الحكومة ، فيجب أن تكون هيئتكم منظمة ليمكن أن يكون سير الحكومة منظماً .»

ومع هذا لم تخل جلسات الشيوخ والنواب من معارضة للحكومة في أمور

أصرت فيها الحكومة على رأيها وأصروا فيها على رأيهم ، فلم يرجعوا عنه بعد طول المساجلة والجدال .

أودعت الحكومة القوانين التي صـــدرت قبل اجتماع البرلمان مكتب مجلس النواب وفيها قانون الاجتماعات المنظم لحق الاجتماع المباح بحكم الدستور في حدود القانون ، فنظر مجلس النواب هذا القانون في غيبة الوزارة دون أن يكون مدرجاً بجدول الأعمال ، وقرر الغاءه الغاء باتاً بلا تقييد ولا تعديل ... فجاء سعد في الجلسة التالية (٢ يوليو) ولاحظ على مبدأ نظر القوانين في غيبة الحكومة المصرية قائلاً إن : «المسألة التي أريد عرضها على حضراتكم هي انكم نظرتم قانون الاجتماعات مع انه غير وارد بجدول الأعمال ، ولم تكن الحكومة حاضرة فهل يجوز أن يتخذ مثل هذا القرار في غيبة الحكومة ؟ هذا ما أردت طرحه على حضراتكم لابداء الرأي فيه.»

فقال أحد الأعضاء : « المجلس صاحب الحق المطلق في جدول أعماله فموضوع البحث هو : هل للمجلس إذ لم تكن الحكومة ممثلة أن يغير جدول أعماله قبل أن يخطرها بذلك أم لا . فيجب أن نقرر أولا أن الحكومة تعمل على تمثيل نفسها دائماً في المجلس لتتوقى مثل هذه المسائل ، والذي أفهمه أن مكتب المجلس كان يجدر به أن يخطر للحكومة من باب المجاملة ... »

فقال سعد : « ليست المسألة مسألة مجاملة .إني لاأقبل المجاملة في هذا ! ومحل ذلك في المسائل الشخصية . ولكني اعرض المسألة الآن رسمياً ، وليس هذا حق الحكومة فقط بل حق كل عضو علم بجدول الاعمال ولم يحضر الجلسة ثم عدل جدول الاعمال ، فله أن يعترض وأولى بالحكومة ان تعترض على ذلك باعتبارها الطرف الآخر « طرفاً مهماً » . . . وان مصلحة المجلس تقضي باعلانها ، لانها اذا كانت لاتقبل قرارا صدر في غيبتها فلها أن ترده للمجلس لا من باب المجاملة بل من باب الالزام.»

واحتدت المناقشة طويلاً ثم اصرت الحكومة على رأيها وأصر المجلس

على رأيه ، وغاية ماسمح به ان تنتظر الحكومة الفرصة التي تسنح عند اعادة القانون في مجلس الشيوخ اذا اعاده الى مجلس النواب ، اوتتقدم الى مجلس النواب بقانون اجتماعات جديد ، اما الالغاء فلا رجوع فيه .

وعرض القانون على مجلس الشيوخ فعدل بعض أحكامه ولا سيما في العقوبات ، وعلم وكيل الداخلية أن الحكومة ستنهزم في المناقشة فاستنجد بوزير الداخلية محمد توفيق نسيم باشا ، ووجد هذا أن لا قبل له بصد التيار فأرسل في طلب سعد باشا ، ودارت المناقشة بعد حضوره كأشد ماتكون بين خصمين متناجزين ، ثم سأل رئيس المجلس : ماهو رأي الحكومة النهائي في هذه التعديلات ؟

فقال سعد باشا : إن الحكومة لاتزال عندرأيها .

وأخذت الأصوات فاذا المجلس يؤيد التعديلات ويخذل الحكومة ، ولم يكن سعد يتوقع هذا ولكنه اغتبط به بعد ذهاب سورة المناقشة وحمد الله « أن في مصر نواباً وشيوخاً لايقولون نعم نعم ولا لا كلما قالها الحاكم أو الزعيم.»

هذه الصعوبات البرلمانية كانت تتعب الوزارة في بعض الأحايين ، فاصطلحت فيها الوزارة والبرلمان على حد سواء بين الفريقين : فأما المسائل التي يتأزم بها مركز الوزارة والبرلمان معاً فقد كان سعد يعتصم فيها بالثقة وكان البرلمان يجاريه فيها لأنه يعلم أن ليس وراء قدرة الوزارة فيها قدرة قصرت في استخدامها . كذلك حدث في مسألة خطبة العرش وتفسير الأماني القومية ، وكذلك حدث في مسألة الجزية التركية التي رأى سعد أن يبطل التزام مصر بها ويودعها في الوقت نفسه احد المصارف انتظاراً للفصل فيها محافظة على سمعة البلاد المالية ، ورأى المجلس غير ذلك ثم ثاب إلى رأي سعد في ختام المناقشة ،وان لم يعرض سعد مسألة الثقة في هذه الجلسة .

وأما المسائل الأخرى فقد كان موقف سعد فيها كموقفه في قانون

الاجتماعات يدلي برأيه ويصغي إلى رأي النواب والشيوخ، ويعمل بما يقرون.

***

وبعد هذه الشواغل جميعها لا عجب اذا كان وقت الوزارة لم يتسع لانجاز أعمال الاصلاح التي كانت في نيتها وفي مقدورها. وهي لم تلبث في الحكم الا تسعة شهور تحسب منها أيام البطالة وايام السفر وأيام الاستشفاء والعلاج. فحسبها مع هذا جميعه انها استطاعت ان تحقق معنى الحكومة الأول وهو اطلاق الحرية للمحكومين في أوسع الحدود: فقد كان المصري يستمتع في عهد الوزارة السعدية بحرية واسعة لا يستمتع الانجليزي ولا الفرنسي بأوسع منها، وكان الانصار والمعارضون في هذه الحرية على حد سواء. فمن قرأ ما كانت تكتبه صحف المعارضين عن سعد وآل سعد ووزارة سعد علم ان الحرية المنشودة لا تتسع في بلد في البلدان لأكبر من هذه الحقوق في النقد والمعارضة، بل في المهاجمة والتجريح.

واستطاعت الوزارة السعدية أن تشرع في إصلاح ميناء السويس وفي مد السكك الحديد بالوجه البحري والتمهيد لتوسيعها بين الأقصر وأسوان وفي إنشاء الطرق الهامة بالقاهرة كطريق الأزهر وطريق الأمير فاروق وما شابه ذلك من أعمال العمران، وان تشرع في تعميم التعليم الاجباري حسبما تتهيأ له موارد الدولة، ولم تحجم عن تشييد الجامعة المصرية إلا لأنها كانت تنهم من معنى الجامعة ان تجعلها شيئاً غير اجتماع المدارس العليا في صعيد واحد، كما قال سعد في حديثه مع كاتب هذه السطور عند ما كان ناظراً للمعارف العمومية، أو كما قال وهو رئيس للوزارة «إن الذي أفهمه أن الجامعة — بمعنى اجتماع المدارس العليا — موجودة الآن وهي وزارة المعارف!» وهو يعني أن الجامعة التي يريد انشاءها — وقد وضع حجرها الأول يوم كان قاضياً بمحكمة الاستئناف — هي الجامعة التي تعلم الطلاب

الاستقلال بالبحث والتوسع في الاخصّاء ، ولا تكتفي بالبرامج المعهودة في المدارس العالية قبل إنشائها .

***

ترى ماذا كان شعور سعد بسلطان الحكم الذي جلب عليه جميع هذه المتاعب وحمله جميع هذه الأعباء وأحاطه بجميع هذه الدسائس والنكايات ؟ أسرور ؟ نعم لاشك أنه تقبل سلطان الحكم في باديء الأمر بشيء غير قليل من السرور والرجاء . ولكنه سرور غير سرور الضعيف المزهو برتبة رفعته أو ارتفع هو لها بين سائليها والمتطلعين اليها ، وإنما هو سرور الانتصار على الذين حسبوا أنهم حائلون بينه وبين هذا المكان عنوة وقهراً فاذا هو يدركه بحوله وقدرته ولا يحتاج فيه إلى شفاعة شافع أو معونة معين . فهو شعور الظافر في الميدان والرابح في الرهان ، لاشعور الكسب أو المتعة بالعطاء !

ولكنه سرعان مافقد حتى هذا السرور قبل أن يستقيل ببضعة أيام ، ففي الليلة التي استرد فيها استقالته كنت أتناول العشاء على مائدته مع بعض المدعوين ، وكانت الطرقات حول « بيت الأمة » تموج بالهاتفين والمهنئين ، وهو في موقف خليق أن يحسبه انتصاراً على الخصوم ونجاحاً فيما طلب وفاتحة لعهد جديد . فتحولنا بالحديث الى الحكم ومتاعب الحكام الدستوريين والمستبدين على السواء ..... فقال رحمه الله وهو يزم شفتيه في امتعاض وأسف : إن أردتم الحقيقة ... أنا غير ملذوذ ! » ..... وهكذا حوافز الحياة : أقوى مافيها من عزاء للأقوياء العاملين انهم قادرون على النهوض بها وقادرون على احتمال صدماتها وعقابيلها ، ولولا ذلك لما ثابروا على رجائها ولا ثابروا على عنائها والعودة اليها ، اما سرورها فهباء لا فرق فيه بين الاقوياء العاملين والضعفاء الحالمين.

الملك فؤاد وسعد

كان ميدان السياسية المصرية من لدن استقالة سعد الى عودة الحياة النيابية بعد أكثر من عام ميدان الملك احمد فؤاد وحده ، يعمل برأيه في توجيه السياسة العليا وتدبير المسائل العامة دون مشارك من أحد ، إلا ما اقتضى تدخلاً فى بعض المسائل من ناحية الانجليز .

والملك فؤاد أقوى شخصية ملكية ظهرت على عرش مصر بعـــد جدة محمد علي الكبير . واسع الاطلاع عظيم الخبرة نافذ التفكير في شئون السياسة ، تولى الملك وهو في أوائل الشيخوخة فقضى ست سنوات أو سبعاً لا تبدو منه حركة ولا يشعر الناس له بسيطرة في الحكومة أو في الحياة الشعبيـــة ، فأخطأ الكثيرون فهم هذا السكوت أوهذا الانتظار وحسبوه ضعفاً وخمولاً وقناعة بما وصل اليه من الملك بعد أن كان الوصول اليه في رأيه ورأي الآخرين حلماً من الأحلام .

لكنه في الحقيقة لم يكن ضعفاً ولا خمولاً وانما كان تدبيراً مقدراً وتأهباً مدخراً الى حين ، لأن السنوات الست أو السبع الأول من حكمه كانت بين حرب عظمى يترقب نهايتها إلى أي حال تصير ، وبين صراع قائم على القضية المصرية لا تؤمن فيه عاقبة المصادمة مع هذا الفريق أو ذاك ، قبل أن تنجلي الغاشية وتطمئن الأمور .

فلبث الملك احمد فؤاد يترقب ويتأهب في هذه السنوات ، وطفق يجمع المعلومات ويستميل الأنصار في فترة سكونه الطويل، فلم تنقض تلك السنوات حتى كان قد أحاط بكل كبيرة وصغيرة من دخائل الكبراء والسراة ورؤساء الحكومة ، وعرف من أين يستمالون ومن أين يرجون ويخافون ، وعرف

من هو صالح منهم للاستعانة به وفي أي مناسبة من المناسبات تجدي معونته وتستجاب الاشارة اليه ، فلما أعلن الاستقلال وجاء دور الدستور ، أصبحت هناك « سلطة » يريدها من وراء ذلك الصراع الذي لم يجهر بالاشتراك فيه ، وأصبح كامل الأهبة لاغتنام تلك السلطة بما جمع من معلومات واستمال من أنصار ، فقلب الوزارة الثروتية بتلك الضربة الماضية وهي تهم بانشاء الحياة النيابية وتحفز للقبض على ناصية السياسة المصرية بتعديل الدستور وتقريب الكثرة وتوجيه الانتخابات الى حيث يريد . فحال بينه وبين ذلك أن الكثرة لم تستدرج على حسب المرام ، وان الانجليز لم ينسوا له الاقدام على اسقاط الوزارة الثروتية وهي وزارة التصريح ومايرتبط به من مجرى السياسة المقبلة الى تمام الغرض المقصود . فعجلوا بأزمة الوزارة النسيمية وأفهموه جيداً أنهم لايريدون له السلطة المطلقة ولايزالون يستمسكون بقيود الدستور ، كراهة منهم للمزاحمة في النفوذ لا حباً للشعب المصري وحقوقه ، وأملاً منهم في أن يجدوا من البرلمان قوة يقابلون بها قوة العرش عند الضرورة ، ومن العرش قوة يقابلون بها قوة البرلمان . فعاد الى سكونه الأول يترقب الفرصة الى أن تحين .

والآن قد حانت الفرصة واستقال سعد وهو الرجل الوحيد الذي يحول بينه وبين الانفراد بسلطان الدستور ، واتفقت رغبته ورغبة الدولة البريطانية ورغبة اللورد اللنبي في صد هذه القوة الكبيرة التي تشق طريقها بارادتها ولا تنتظر الأقوياء حتى يشقوا لها الطريق لتمضي فيما مضى الأتباع ، فقبض الملك فؤاد بيديه على أعنة السياسة المصرية ووطن العزم على الاستئثار بسلطان الحكومة ، وتحقيق الغاية التي تأهب لها منذ سنوات .

ولكن ما العمل في الدستور ؟ إن الشعب يقدسه ، ولم يَرَ له سيئات تسوّل له الزهد فيه ، وإن الانجليز يأبون الغاءه ولايسمحون للملك بالسلطان المطلق في الحكومة . فما العمل إذن في هذا الدستور ؟ وما العمل مع بقائه في البرلمان والوزارة المسئولة أمام الشيوخ والنواب ؟

يبقى الدستور حتى لا يتذمر الشعب ولا يتنمر الانجليز ، ويكون النواب والشيوخ من أتباع الحاشية المختارين ، ومن أجل ذلك ينشأ في البلاد حزب اسمه حزب الاتحاد ، يدخل فيه كل من يريد الحظوة والجاه ويخشى الغضب والاعراض .

ولم حزب الاتحاد ؟ لم يسمى بهذا الاسم دون سائر الأسماء ؟ نعم . لأن « الاتحاد » يجمع الأحزاب والهيئات المتفرقات ، فالمقصود إذن أن تفنى في حزب الاتحاد جميع الأحزاب المصرية ، ولا يعود في البرلمان بعد فترة قصيرة أو طويلة نواب أو شيوخ من غير الاتحاديين المقربين ، ولا بأس في هذه الحالة بأن يدوم الدستور وأن تتسع حقوق مجلس الوزراء ويتقرر نظام التبعة الوزارية أمام البرلمان !

وأخـــذ حسن نشأت باشا وكيل الديوان الملكي يعمل مع الوزارة الجديدة ، على هذه الوتيرة . فلم تمض أسابيع حتى اضطر عشرات من النواب والشيوخ المقيدين بمصالح الحكومة الى اعتزال الوفد توطئة لدخول الحزب الجديد لأنهم كما كانوا يقولون يخلصون للعرش ويتهمون اخلاص سعد للسدة الملكية ، وانهالت على الوفد دعاية التنفير والتشهير بكل ما في وسع الصحافة والخطابة والصنائع والاتباع .

وكان أناس يتساءلون فيم كل هذه الكراهية لسعد زغلول وهو صاحب اليد التي لا تنكر في تحسين مركز البلاد ومركز العرش كائناً ما كان مدى ذلك التحسين ؟ وفيم كل هذه الكراهية وهو أول رجل عود الجماهير أن تهتف باسم الملك فؤاد ؟

لا يقول الأنصار طبعاً إن هذا الرجل مكروه لأنه يمثل قوة الدستور ، ولكنهم يقولون تارة إنه طامع في الجمهورية ، وتارة أخرى إنه على صلة بالخديو عباس ، إلى أشباه ذلك من الأسباب .

فأما إن سعداً كان طامعاً في الجمهورية ، فذلك ما لم يظهر منه بكلام ولا

ايحاء إلى أحد من المصريين أو الانجليز ، ثم لماذا يكون طمع سعد في الجمهورية مسوغاً للحكم بغير دستور والعمل لتحقيق ذلك منذ زمن طويل في حياة سعد وبعد مماته بسنوات ؟

وأما إن سعداً كان على صلة بالخديو السابق ، فالعلاقة بين الرجلين لا تسمح بهذا الفرض ولو من باب التخمين ، وما مصلحة سعد في تحويل الملك من فؤاد الى عباس وهو تحويل لاهوى له ولا فائدة فيه ؟ لقد عرض عليه الاتصال بالخديو السابق مرات ، فكان جوابه ما يعلمه أعضاء الوفد والوسطاء والمطلعون ممن لايزالون على قيد الحياة .

ولسنا نعتمد هنا على النفي القاطع الذي سمعناه من سعد وحسب وفيه الكفاية كل الكفاية ، ولكننا نعتمد على لسان الحال الذي هو كما قيل أصدق من لسان المقال .

فكثيراً ما كنا نشاهد الاستغراب من سعد كلما سمع بنبأ من أنباء الكراهية التي تنصب عليه وعلى أتباعه ، ومن ذاك أنه قال يوماً وقد بدا عليه الاستغراب الشديد : لعل مولانا يكرهني بالتوكيل لا بالاصالة ! وهو يعني بذلك أن الكراهة الأصيلة إنما هي من حق الانجليز . . . . . . والانسان لايستغرب هذا الاستغراب أن يمنى بالكراهية إذا كان قد أسلف من الاساءة مايستحق العداء والبغضاء .

على أن سعداً لم يكن منفرداً بالكراهية والغضب عند الملك فؤاد ولكنه كان صاحب النصيب الأوفى منه على قدر نصيبه من تمثيل قوة الدستور ، ولكل رجل غيره من رجالات السياسة المصرية الذين يوافقون سياسة الملك فؤاد نصيب على قدره من الجفاء والاعراض ، فعدلي ورشدي وثروت ومحمد محمود وزكي أبوالسعود وغيرهم من الوزراء والكبراء لم يكونوا محبوبين ولا مقربين في كثير من الأحايين ، لأنهم ليسوا من الرجال الذين يعتمد عليهم في توجيه الدستور وتحريك دواليب الحكومة الى حيث يريد .

والحق أن رجلين قويين عنيدين كفؤاد وسعد ماكان من الميسور أن يعيشا في عصر واحد ويجتمعا في ميدان واحد دون أن ينشب بينهما النزاع على نحو من الأنحاء ، ولو جاء فؤاد الى الملك بعد توطيد الدستور لكان من الجائز أن يحتمل الزعماء الأقوياء والوزراء المقتدرين العاملين معه في نطاق الحكومة النيابية . ولكنه جاء قبل استقرار الدستور بل قبل إنشائه فكان من العسير عليه النزول عن سلطانه ، وهو ما هو من دراية وكفاءة واعتداد بالنفس واستعلاء على من لا يساوونه — في رأيه — في حق القدرة أو حق السلطان .

روى أميل لدفج في كتابه عن أحاديث موسليني انه قال للملك فؤاد مرة إن الدكتاتورين يخافون . أما الملوك فيحبون .

فأسرع الملك فؤاد قائلاً : لكم وددت أن أكون الدكتاتور !

وحدثني أميل لدفج حين لقيته في القاهرة بعد لقائه للملك فؤاد ، فسألني ما رأيك فيمن يغلب غداً على مسرح السياسة المصرية ؟ قلت المستقبل للحرية بعد عراك طويل . قال : أرجو أن يكون ذلك ، وما أظن لكم خيراً عند هندرسون . أما الملك فؤاد فهو بحكم تربيته وماضيه لا يستريح إلى قيود الدستور .

وقيل إن شعار الملك فؤاد كان كلمة « الصبر » يضعها أمامه في اطار جميل مكتوبة وحدها بغير تعقيب ولا زيادة .

وانها في الواقع لعنوان طبيعته كلها ، وأن أول معانيها لهو الصبر على من يكره وما يكره وعلاجهم بالمجاملة والمداراة مع الدأب وانتهاز الفرص والعرفان بمواضع التجارب والمحاولات ومواقع الاقدام والاحجام .

ونحن إذ نعرف ماعنده من القدرة والعزيمة ، والرغبة في الحكم ، والصبر على تحقيق الغاية لانحتاج الى مشقة كبيرة في تعليل الجفاء الذي كان بينه وبين سعد زغلول .

* * *

لم يكن طموح فؤاد مقصوراً على ميدان السياسة المصرية في حدودها الداخلية ، بل كان يطمح الى إنشاء دولة كبرى تمتد الى الأقطار العربية ويحمل وهو على عرشها لقب الخلافة الاسلامية ، ويعتقد أن الانجليز لا ينفرون من قيام الخلافة في دولة كالدولة المصرية . لأنهم يحالفونها وتحالفهم على سياسة شرقية فيها النفع والمبادلة الصالحة للفريقين .

ولو طال عمره لمضى في تحقيق هذا الأمل الى شوط بعيد ، ولعله كان يطمع أول الأمر في الجاء بعض الممالك العربية التي تستمد العون من أموال مصر وخيراتها الى مبايعته بالخلافة والاعتراف له بها قبل الآخرين ، ويأتي بعدهم من الممالك من تقنعه الدولة البريطانية باتباع هذا السبيل.

لهذه المطامع كلها جمع المال واستكثر منه وبلغت ثروته بضعة عشر مليوناً من الجنيهات ، وقلما يعنى هذه العناية بجمع المال من خلا ذهنه من طموح بعيد

إلا أن الحساب الذي كان يختلّ أبداً في ميزان الملك فؤاد الدقيق انما هو حساب العاطفة وما لها من الأثر القهار في أطوار الجماعات والأفراد ، فلو كانت العلاقات السياسية والدوافع الشعبية قائمة كلها على العقول والمصالح والمساومات لما اختل حساب الملك فؤاد قيد شعرة في جليل ولا دقيق من الأمور ، ولكن العقول والمصالح والمساومات ليست كل شيء في كل ما يجري على مسرح السياسة وإن كان شاغلوه من الشيوخ المحنكين والعقلاء المدربين ... ولهذا طرأ الاختلاف على بعض التقديرات التي عول عليها الملك فؤاد أكبر تعويل.

وكأنما كان الملك الراحل طياراً ماهراً يحسب حساب الآلات والوقت والمسافة أدق حساب ، ولكنه لا يعطي عوارض الأجواء حقها من الحسبان والاهتمام ، فتقف به الطيارة دون الغاية كلما تغيرت الأجواء والأهواء.

كان أناس يزعمون أن الملك فؤاداً كان يمضي مع نفوذ هذا ، ويتأثر بدسيسة ذاك ، وهم فيما زعموا مخطئون جد مخطئين ، لأن هؤلاء الذين كانوا يذكرونهم بأسمائهم لم يكونوا مع الملك فؤاد إلا كالتلاميذ المقتدين الذين يتدربون على يديه ويستفيدون من ارشاده ، وأقصى ما يذهبون اليه أن يفهموا

بعض المرامي البعيدة التي كان يرمي اليها الأستاذ الكبير ، وإن ما يحيط به هو في يوم واحد لا يحيطون به هم في سنين .

والفضل في هذه القدرة العقلية البالغة هو قبل كل شيء فضل الملكة المطبوعة والفطرة الموروثة ، ثم يضاف اليها تعليم جيد ودراسة واسعة وتجربة سياسية وافية ، تارة في مصر وتارة في تركيا وتارة في ايطاليا والنمسا . وهي تجربة شملت البيئات الشعبية كما شملت بيئات الملك والامارة ، وانتفعت بمعارف العسكريين كما انتفعت بمعارف الوزراء .

وقد جاء وقت كان سعد يعتقد فيه أنه كسب المودة من قلب فؤاد وازال ما بنفسه من الموجدة عليه ، وذلك في الأسابيع القليلة بعد قيامه في الوزارة . وكان يغتبط بطول الجلسات التي يقضيها في الحديث معه بقصر عابدين ، وأخرج الساعة مرة وهو عائد من هناك فقال : لقد طال الحديث خمسين دقيقة !

في تلك الأيام كان الملك فؤاد ينزل من قصر القبة خصيصاً إلى قصر عابدين لئلا يجشم سعداً مشقة الصعود بقدميه حيث لا مصعد هناك ، وأمر بانشاء مصعد في القصر لتخفيف هذه المشقة عليه . ثم عاد سعد بعد تلك الأيام يقول : « لقد طواني الرجل ! وإنه لقدير ! »

ومن الصعب أن نحكم على طبيعة العلاقات بين الملك فؤاد وسعد من النظر إلى المواقف الرسمية أو المواقف الشخصية على انفراد . فانهما ليتناقضان أشد التناقض في الآونة الواحدة ، فيبلغ من وئام المواقف الرسمية أن يقول الملك فؤاد في رسالته البرقية إلى سعد عقب الاعتداء عليه : « ان صحتك أعز شيء في الدولة » . . . . ويبلغ من جفاء المواقف الشخصية أن يشاع أن الملك فؤادا أمر بوقف التشريفات في العيد بعد حادث الاعتداء اذا عاش سعد . وأمر باجرائها حسب المعتاد إذا مات .

وأوجز ما يقال أن العلاقات بينهما على السواء في أيام المقاطعة وأيام المجاملة كانت علاقات ضرورة لا اختيار فيها لواحد من الاثنين .

من رئاسة الوزراء

إلى رئاسة النواب

فكر سعد في بقاء الدستور بعد ذهاب الوزارة فأعلن في خطابه الذي ألقاه على النواب تبليغاً للمجلس باستقالة الوزارة : « أنه مستعد مع أصدقائه الكرام من أعضاء هذا المجلس لأن يؤيدوا كل وزارة تشتغل لمصلحة البلاد. »

وأعلن مثل ذلك في ندائه إلى الأمة باعتباره رئيساً للوفد ، وفي خطاب ألقاه على الجموع الذين وفدوا إلى بيت الأمة بعد استقالته حيث قال : « انني مستعد لتأييد كل وزارة تأتي وتكون حائزة للرضاء العام ، عاملة على تحقيق أماني البلاد ، فان الموقف دقيق جداً وأنا واثق من أني وأنا خارج الوزارة سأستطيع خدمة البلاد أكثر ألف مرة مما لو كنت داخلها . وتأكدوا أن الله معنا ، ولابد أن تفوز الأمة في النهاية إن شاء الله.»

ولكن الغرض الأكبر في تلك الأيام لم يكن هو الخلاص من حادث السردار بوسيلة من الوسائل المرضية ، بل هو استغلال ذلك الحادث لتحطيم سعد ومن يواليه ، ولا سبيل إلى هذا التحطيم مع بقاء البرلمان وسريان أحكام الدستور.

وقد احتج البرلمان بمجلسيه إلى عصبة الأمم على استغلال الحكومة البريطانية لحادث السردار في اهتضام السودان وتمزيق الاستقلال المصري ، فلم يجد هذا الاحتجاج صدى له بين أعضاء العصبة الامندوبي إيران والسويد وارغواي الامريكية ، وتعلل مندوبو الدول الكبرى بان الاحتجاج لم يعرض على العصبة من قبل حكومة قائمة ، لأن الوزارة السعدية كانت قد استقالت

والوزارة الزيورية التي تلتها لا تحب أن تحتج على شيء من مطالب الانجليز ، ولا ترى للمسألة حلاً مستطاعاً عندها الا الاذعان لما طلبوه .

واذعنت الوزارة الزيورية فعلاً لجميع المطالب البريطانية ، وأرسلت من مصر رسولاً إلى الضباط المصريين في السودان تأمرهم بالجلاء والعودة إلى بلادهم ، لأنهم كانوا قد امتنعوا عن العودة وتسليم السلاح حين بلغهم نائب الحاكم العام أمره باسم الحكومة البريطانية ، وردوا عليه بأنهم لا يطيعون غير ملك مصر وأوامر حكومتها ، فجاءهم هذا الأمر من الوزارة مع رسول في طيارة بريطانية ، فأطاعوا راغمين وتمسكوا بالعودة حاملين السلاح والأعلام ، غير مخفورين بالجنود الانجليزية في طريقهم إلى الحدود .

وقد ترك زيور باشا رئيس الوزارة كل شيء للانجليز من جانب ولحسن نشأت باشا وكيل القصر الملكي من جانب ولاسماعيل صدقي باشا وزير الداخلية فيما بقي له من شئون الوزارة ، فلا رأي له ولا برنامج ولا إرادة ، وسلمت الوزارة للانجليز في مسألة جغبوب بالصحراء الغربية ومسألة نهر الجاش في السودان ، وهما الهديتان اللتان ساومت عليها بريطانيا العظمى صديقتها إيطاليا على حساب الحقوق المصرية والسودانية ، وسلمت على الاجمال في كل ما أراده الانجليز واستباحوا به نصوص الدستور والقانون التي لا تقبل التأويل ، ومنها القبض على النواب وهم في كنف الحصانة البرلمانية قبل أن يعرض الأمر على مجلس النواب ، وجعلت شكوى النواب من عدوانها على الدستور والقانون وتفريطها في حقوق البلاد ذريعة إلى حل المجلس وتعطيل البرلمان قبل أن تتقدم اليه .

ولم تعارض في مطلب من المطالب الانجليزية إلا التوسع في زراعة القطن بالسودان ، لأنه المطلب الذي فضح المناورة الاستعمارية وأحست الحكومة البريطانية أن اللورد اللنبي أخطأ خطأً فاحشاً في تضمينه انذاره النهائي إلى سعد زغلول ، وكان له دخل كبير في اقالة اللورد اللنبي بعد ذلك بشهور ،

فاهتمت بمداراته واصلاحه وأوعزت إلى أحمد زيور باشا بالمراجعة فيه ، ولولا ذلك لما تحرك هو لمراجعة أو استدراك ، لأنه رجل أشهر ما اشتهر به قلة الا كتراث وفلسفة المعيشة الرخية وعلى الدنيا بعد ذلك السلام . فما كلف نفسه قط قراءة الصحف المعارضة أو الموالية ، وأعجب من ذلك أنه لم يكلف نفسه قراءة الدستور . . . فاذا عرضت عليه حملة في إحدى الصحف على الوزارة قال : اغلقوها : اغلقوها . ونسي أن الدستور يمنع اغلاق الصحف بالوسائل الادارية ، وأن اغلاقها بهذه الوسائل مما تضيق عنه دائرة الاحتيال على النصوص ويعرض الحكومة للمطالبة بالتعويضات ، وكلما كرروا له التنبيه كرر هو النسيان !

ولم يكتمل لوزارته في الحكم شهران حتى كان « حزب الاتحاد » قد ظهر في عالم الوجود وظهرت له صحيفة عربية وصحيفة فرنسية بأموال ليست من أمواله على كل حال . وأصبح معيار الترقية عند عمال الادارة عدد الأعضاء الذين ينضمون على أيديهم إلى حزب الاتحاد وينفضون من الهيئة الوفدية ، وأبيح لهم في ذلك كل ما يباح ، وتمادى بعضهم في حرب الدعاية لهذا الحزب ولغيره تمادياً يزري بشرف الانسان فضلاً عن شرف الموظف الأمين ، ومن أمثلة ما استباحوه في اضطهاد الوفديين فظائع الدقهلية التي عرفت بفظائع الخطاب وضجت منها أرجاء البلاد وألهبت في صدور المصريين كافة ذحولاً لا ينطفيء لها أوار ولا يرجى معها فلاح لحكومة من الحكومات ، وصدر فيها حكم القضاء على ملاحظ البوليس بالسجن خمس سنوات جزاء له على ما ثبت من جناياته وهو أيسر ما اتهم به ونسب اليه ، ومنه اجهاض الحوامل وقص شوارب الفلاحين بمقصات الحمير ، واكراههم على التسمي بأسماء النساء ، واهراق الماء على الأرض وتمريغ أنفسهم بأنفسهم في الوحل الذي صنعوه .

أما الانتخابات فقد كان الواجب أن تتم في ميعاد لا يتجاوز الشهرين على حسب نص الدستور ، وأن ينعقد المجلس الجديد في خلال الأيام العشرة

التالية ليوم الانتخاب ، ولكن الوزارة تعللت بتعديل قانون الانتخاب وتنقيح الجداول للمطاولة في هذه المدة ، فلم تحصل الانتخابات إلا في اليوم الثاني عشر من شهر مارس ولم ينعقد المجلس إلا في الثالث والعشرين منه ، ويكفي لبيان الأساليب التي جرت عليها الانتخابات أن يعرف أن سعد زغلول أخفق في الانتخابات الثلاثينية ولم يظفر بخمسة عشر صوتاً تجعله مندوباً ثلاثينياً في الحي الذي هو فيه ! ! وعلى هذه الطريقة جرت الوزارة في تقسيم الدوائر حسبما يروق مرشحيها وكتابة أسماء الناخبين وحذفها كما يملي أولئك المرشحون ، واقامة الحراس في الطرقات ليصدوا أناساً عن الصناديق ويدفعوا اليها بأناس آخرين ، وبعد هذا كله ظهرت النتيجة فاذا بسعد قد فاز بمائة وأحد عشر صوتاً في اليوم الأول ولا تزال في الدوائر بقية لم تظهر لها نتيجة . ثم أَدَبَ النواب السعديون مأدبة لزعيمهم في فندق سميراميس فحضرها مائة وثلاثة عشر نائباً واعتذر ثلاثة بمرضهم مع تأييدهم للزعيم ، وفي هؤلاء وحدهم الكثرة اللازمة لاسقاط الوزارة المهزومة .

إلا أن الوزارة زعمت أنها هي الفائزة بالكثرة المطلقة وحسبت من أصواتها أصوات جميع الأحزاب الأخرى وهي حزب الأحرار الدستوريين وحزب الاتحاد والحزب الوطني مضافاً اليهم المستقلون وهم بطبيعة الحال لا يرجحون فريقاً على فريق إلا بعد اجتماع البرلمان والاقتراع على الثقة ، وبهذه الدعوى استقالت الوزارة لتتألف مرة أخرى من جميع الأحزاب وفاقاً لما ظهر لها من نتيجة الانتخاب ، وقال زيور باشا في خطابه إلى جلالة الملك : « لما كان البرلمان قد أوشك أن ينعقد فان الوزارة ستعلن خطتها السياسية عند تقدمها اليه . واني أتشرف بأن أعرض على سدتكم أسماء حضرات الوزراء الذين قبلوا معاونتي في هذه المهمة محتفظاً لنفسي بمنصب وزارة الخارجية ، وهم يحيى ابراهيم باشا لوزارة المالية واسماعيل صدقي باشا لوزارة الداخلية وموسى فؤاد باشا لوزارة الحربية ، وعبد العزيز فهمي بك لوزارة الحقانية وتوفيق

دوس بك لوزارة الزراعة ، واسماعيل سري باشا لوزارة الأشغال العمومية ويوسف قطاوي باشا لوزارة المواصلات وعلي ماهر بك لوزارة المعارف العمومية ومحمد علي بك لوزارة الأوقاف .»

ومن هؤلاء الوزراء أربعة من الأحرار الدستوريين ، وأربعة من الاتحاديين والبقية من المستقلين ، واحتفظ زيور باشا لنفسه بوزارة الخارجية خلافاً للعرف الذي اطّرد بالجمع بين رئاسة الوزارة ووزارة الداخلية ، ودليلاً على أن وزير الداخلية لا يزال في هذه الوزارة منوطاً بمهمة خاصة في الاشراف على الانتخابات ، وتسخير الادارة في ضم الأنصار وتشتيت الخصوم ، لا يضطلع بها كل وزير ولا يضطلع بها زيور باشا من باب أولى.

وألحت الوزارة في دعواها إلى أن كان يوم انعقاد البرلمان وانتخاب رئيس مجلس النواب ، فلم يظفر مرشح الحكومة عبد الخالق ثروت باشا بأكثر من خمسة وثمانين صوتاً وبلغت أصوات سعد مائة وثلاثة وعشرين صوتاً عدا صوته ، لأنه انصرف قبل الاقتراع لانتخاب الرئيس.

وتأجلت الجلسة إلى المساء لاتمام انتخاب المكتب والوزارة في هذه الأثناء تعد المرسوم بحل مجلس النواب ، للسبب الأول الذي حلته من أجله في السنة الماضية وهو الاصرار على تلك السياسة التي كانت سبباً لتلك النكبات التي لم تنته البلاد من معالجتها» !! .. وهو مناقض لنص الدستور الذي يحرم حله مرتين بسبب واحد .

وجاء المساء فدخل زيور باشا ومعه ثلة من الجند وقرأ المرسوم وانصرف ، وكان يلتفت قبل تلاوته إلى منصة الرئاسة ليرى سعداً عليها وينعم هو وشركاؤه بما رتبوه من رؤيته نازلاً من المنصة بعد انتصار الصباح ، ولكنه كان قد سمع بالمناورة قبل إنجازها ببضع دقائق فترك المنصة إلى حجرة الرئاسة ولم يعد إلا في أثناء تلاوة المرسوم .

غاية ما يقال في تلخيص الحرب الانتخابية في هذه المرة أنها كانت حرباً

بين من استفادوا بحادثة السردار ، ومن أصيبوا بهذه الحادثة ومنهم الأمة بحذافيرها ، فلا جرم أن تكون الأمة في الجانب الذي ينبغي أن تكون فيه ولا يعقل أن تنحاز إلى غيره . ومن خطأ اللورد اللنبي وحلفائه أنهم قدروا للانتخابات المصرية مآلاً غير هذا المآل .

ويظهر أن إقالة اللورد اللنبي عقب الخطأ الفاحش الذي ارتكبه في الانذار النهائي كانت أمراً مبتوتاً فيه منذ أوائل العام ، ولكنهم أجلوه في الوزارة البريطانية ريثما تنجلي المعركة الانتخابية عن مصيرها ، خوفاً على أصدقائه الوزراء المصريين من الفشل والهزيمة من جراء تلك الاقالة أو الاستقالة ، وأملاً في الظفر من وراء الانتخابات بمجلس نيابي يساعده ويتوج سياسة التصريح — تصريح ٢٨ فبراير — بالنجاح . ولكن الانتخابات أسفرت عن خيبة جديدة وتقويض لسياسة الرجل لا أمل بعده في الترميم والتلفيق . فعادت الصحف الانجليزية تتحدث باستقالته وهو ينفيها في القاهرة ويوعز إلى الصحف الاحتلالية بتكذيبها . وتحققت الاشاعة بعد أسابيع ، فأبلغها اللورد اللنبي إلى جلالة الملك في التاسع عشر من شهر مايو ، وغادر البلاد بعد أيام .

* * *

إن السياسة المصرية — على التخصيص بين السياسات العالمية — لا تتغير لسبب واحد . ولكننا إذا أردنا أن نعرف لها قاعدة واحدة تتكرر في جميع التغييرات الهامة فالأغلب أن الانجليز يشرعون في التغيير كلما انحصر النفوذ في ناحية واحدة سواء أكانت ناحية القصر أم ناحية الأمة . وعلى هذا غيروا سياسة الوفاق بعد ما تبين لهم في عهد السير الدون غورست أن نفوذ الخديوي عباس ينبسط في أنحاء الأمة والحكومة ، وغيروا سياسة الحكم الدستوري بعد ما تبين لهم أنه يقوي سعداً ولا يضعفه كما كانوا يقدرون . وأنشأوا حكومة زيور وهم يظنون أنها حكومة متزنة يتعارض فيها نفوذ القصر

ونفوذ الأحرار الدستوريين . وأن هؤلاء جميعاً يسلطون نفوذهم على سعد زغلول . فلا يرجح جانب على جانب من نفوذ الأمة أو نفوذ القصر أو نفوذ الوزارة . . . فسرعان ما ظهر لهم أن تعطيل الدستور قد حصر النفوذ بأيدي القصر وهيأ له أن يستبقيه بين يديه في غياب الدستور وفي وجود الدستور . وانكشف لهم ما وراء إنشاء حزب الاتحاد من المقاصد والتدبيرات . . . ان الانتخاب الأول بعد استقالة سعد قد اشترك فيه الاتحاديون والدستوريون من جماعة الوزراء . أما الانتخاب الثاني فلن يتسع لحزب غير الاتحاديين لأنهم سيوحدون فيهم جميع الأحزاب . !!

وبرزت هذه النية بعد تشكيل الوزارة الزيورية الثانية وانطلاق حسن نشأت باشا وكيل القصر الملكي في السيطرة على دواوين القاهرة وفروع الأقاليم. فكانت أوامره تصدر إلى المأمورين في المراكز مباشرة بغير وساطة الوزير أو المدير ، وكانت أوامر الوزراء تلغى ولا تطاع ، ولم يلبث الاشتراك أن أفضى إلى الاحتكاك بين الأحزاب وبين أشخاص الوزراء ، ثم سنحت الفرصة أخيراً للخلاص من الدستوريين بضربة واحدة ترمي إلى هدفين . فقد ألف الأستاذ علي عبدالرزاق — وهو عالم ديني من أبناء بيوتهم الكبيرة — رسالة في الاسلام وأصول الحكم أدحض بها القول القائل بوجوب الخلافة في الاسلام ، فاهتم الاتحاديون بتجريد هذا العالم من صفة العالمية لأن تجريده يرضي القصر بما يقتص من رجل يعوق مسعاه إلى الخلافة ، ويرضيه من طرف آخر بما يحرج الأحرار الدستوريين ويضطرهم إلى اعتزال الحكومة . فتم هذا التجريد واستقال الوزراء من الأحرار الدستوريين ، واستعد الاتحاديون لخوض معركة الانتخاب منفردين .

فلما وصل السير — اللورد جورج لويد خلف اللورد اللنبي — إلى مصر وصل وله وجهة مرسومة في السياسة المصرية لا يطول فيها التردد والاضطراب . نفوذ القصر يجب أن يقف عند حد محدود . والحياة النيابية

يجب ان تعود ، ولكن هل تعود الحياة النيابية ليعود سعد زغلول إلى نفوذه الحكومي القديم ؟ كلا . بل تعود الحياة النيابية في برلمان مؤتلف من جميع الأحزاب . فيحول البرلمان دون انفراد القصر بالسلطان ، ويحول الائتلاف دون انفراد سعد بالوزارة والبرلمان . ولا ينحصر النفوذ في يد واحدة من أيدي المصريين ...

وفي الوقت الذى كانت فيه السياسة البريطانية تتجه إلى هذا الاتجاه كانت الأحزاب المصرية تشعر بالخطر الواحد يهددها جميعاً وتعلم أن لا نجاة لها بغير الائتلاف . فتحدث رجالها في توحيد الصفوف وتزاوروا لتقريب ما بينهم من شقة الخلاف ، وأزف موعد انعقاد البرلمان بحكم الدستور في السبت الثالث من شهر نوفمبر ، فعول الأعضاء على الاجتماع مدعوين أوغير مدعوين ، وأعلنت الوزارة أنها تمنع بالقوة كل اجتماع داخل البرلمان أو في مكان آخر واحتلت دار النيابة بنحو ألفين من الجنود . ولكن النواب والشيوخ اجتمعوا في فندق الكنتنتال وباتوا من أجل ذلك في الفندق لكي لا يحال بينهم وبين دخوله في الصباح. ومن طرائف زيور باشا أنه — وهو يسكن ذلك الفندق — لم يدر بما كان يجري فيه واستغرب هذه الضجة هناك على خلاف المألوف !

وافتتحت الجلسة قبل الظهر فانتخب سعد رئيساً ثم أصدر المجلسان قراراً بالاحتجاج على تصرفات الوزارة وعلى منع الأعضاء من الاجتماع في دار البرلمان بقوة السلاح ، وباعتبار دور الانعقاد موجوداً قانوناً واستمرار اجتماعات المجلس في المواعيد والأمكنة التي يتفق عليها الأعضاء.»

ثم ندب الحاضرون وفداً من حضرات فتح الله بركات باشا ومحمد محمود باشا وعبدالحميد سعيد أفندي لرفع القرار إلى جلالة الملك وتبليغه إلى الوزارة .

أما الوزارة فقد كان كل ما وسعها بعد هذا الاجتماع أنها كتبت إلى

مفتش الجيش العام تلفته إلى مسلك الضباط والجند الذين آدوا التحية العسكرية لسعد وهو يمر بمجلس النواب في طريقه من بيت الأمة إلى فندق الكنتنتال . !

وقد اجتمع أصحاب السمو الأمراء بعد اجتماع البرلمان واتفقوا على كتابة عريضة إلى جلالة الملك يؤيدون فيها إعادة الحياة النيابية اجابة اقرار الشيوخ والنواب .

وبين هـذه المآزق التي لا تعيش معها وزارة في بلد مستقل لم ينقطع رجاء الوزارة الزيورية في التعمير وحكم البلاد بالدستور أو بغير الدستور بل راحت تشرع القوانين لفض الأحزاب وتمحو وتثبت في قانون الانتخاب ، وعندها أنها بخير ما دامت لا تسمع من الانجليز شراً ولا تحس منهم نفوراً ، والانجليز لم يسمعوها الشر ولم يشعروها النفور لأنهم كانوا ينتظرون منها الخدمة الأخيرة وهي تسليم جغبوب الى الحكومة الايطالية ، فسلمتها ووقعت المعاهدة في سادس ديسمبر ، وظنت أنها قد اشترت البقاء من الانجليز بهذا الثمن الفادح ، ولم تدر أنها قد ختمت بيديها على كتاب موتها وكتبت وصيتها حين كتبت تلك الوثيقة .

في اليوم السادس أمضيت المعاهدة وفي اليوم الثامن قابل اللورد جورج لويد جلالة الملك وطلب إلى جلالته اقصاء حسن نشأت باشا عن القصر ، متذرعاً بما حام حول اسمه من الأقاويل في قضية مقتل السردار ، فأجيب إلى طلبه بعد ممانعة قصيرة الأجل ، وأقصى نشأت باشا إلى وظيفة في السلك السياسى لم تكن مما يرتضيه .

وقد استمر التحدي والنضال بين الوزارة والاحزاب فاجمعت الأحزاب على تجاهل قوانينها وأضرب العمد عن تنفيذ قانون الانتخاب وحكم القضاء ببراءتهم حين أحيلوا اليه بتهمة عصيان القوانين ومخالفة الأوامر . وازداد التقارب بين الأحزاب بهذه الوحدة بينها في محاربة الوزارة فكان أقوى مظاهرها

مأدبة النادي السعدي التي أدبها سعد للنواب والشيوخ على اختلاف أحزابهم «ليتم التعارف بينهم ويزول ما يكون في نفوس بعضهم لبعض من نفرة وجفاء ويحل مكانهما ما تقضي به روح التسامح من عطف وولاء..»

ثم أعلنت الأحزاب في أوائل السنة الجديدة (١٩٢٦) اجماعها على مقاطعة الانتخابات على غير القانون الذي تريده، وخطا الزعماء خطوة أخرى في سبيل الوفاق فزار معظمهم بيت الأمة ورد لهم سعد الزيارة في بيوتهم، واتفقوا على الدعوة إلى مؤتمر وطني يجمع الوزراء السابقين والشيوخ والنواب ورجال الأحزاب وأعضاء مجالس المديريات والمجالس المحلية وسائر الجماعات التمثيلية في القطر كله، ليقنعوا الوزارة باجماع المرشحين على مقاطعة الانتخابات حسب قانونها الجديد. فعجلت الوزارة قبل انعقاد المؤتمر باجابة طلب الاحزاب (في ١٨ فبراير) وبلغته إلى المؤتمرين، وقالت في بلاغها إنه «توخياً لخطة الاتفاق التي سلكتها الحكومة الحاضرة في أعمالها على الدوام وابتغاء التعجيل باجتماع البرلمان قرر مجلس الوزراء في مساء هذا اليوم أن يعرض مشروع مرسوم على حضرة صاحب الجلالة الملك للتصديق على إيقاف العمل بقانون الانتخابات الصادر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ واجراء الانتخابات على مقتضى القانون نمرة ٤ لسنة ١٩٢٤.»

أما المؤتمر الوطني فقد التأم في اليوم التالي بمنزل محمد محمود باشا، وجلس سعد على منصة الخطابة وعلى يمينه عدلي وعلى يساره ثروت. ثم تكلم في الحالة العامة فلخصها تلخيصاً سريعاً منذ استقالت وزارته إلى قبول الوزارة الزيورية قانون الانتخاب المباشر الذي يرضاه الوفديون ولا ترضاه الأحزاب الأخرى... وأشار إلى أن الوزارة عجلت بقبوله لتوقع الشقاق بين الأحزاب قبل انعقاد المؤتمر، فقال في ختام خطابه ليقضي على رجائها هذا: «اذاعوا بأن الانتخاب على أساس ذلك القانون أريد به إيقاع الشقاق بين الأحزاب المؤتلفة لتنحل

رابطتهم وتنقسم وحدتهم ، ولكنهم واهمون في زعمهم لأن الاتحاد متين بين هذه الأحزاب.»

ثم دارت مناقشة طويلة في دخول الانتخابات أو عدم دخولها اعتماداً على أن المجلس القديم قائم والحل باطل ، فاتفق الحاضرون على دخولها ما عدا أربعة ، وتلي عليهم اقتراح فحواه المطالبة باقامة وزارة موثوق بها للاشراف عليها . ثم انفضت جلسة المؤتمر بعد تأليف لجنة من الأحزاب المختلفة لانفاذ القرارات وبحث المقترحات.

على أن الوزارة لم تستقل ولم يصر المؤتمرون على استقالتها لعلمهم بعجزها عن مقاومة الأحزاب المؤتلفة في المعركة الانتخابية ، واكتفوا باستعجال يوم الانتخاب فصدر المرسوم بدعوة الناخبين في اليوم الثاني والعشرين من شهر مايو لانتخاب أعضاء مجلس النواب ... وليس في المرسوم موعد لانعقاد البرلمان !

وكانت الأحزاب قد تفاهمت مع الوفد المصري على الدوائر التي يتركها لها ولا يرشح فيها أحداً من أنصاره . فلما كان يوم الانتخاب أسفرت النتيجة عن انتخاب مائة وخمسة وستين وفدياً وتسعة وعشرين حراً دستورياً وخمسة من الحزب الوطني وستة من المستقلين وخمسة من الاتحاديين الخ ...

***

على هذا وجب أن يدعى سعد باشا لتأليف الوزارة الدستورية . ولكن الوزارة الزيورية لم تستقل ، وهي لم تعلن من قبل ذلك موعداً لانعقاد البرلمان... فهل قصدت اغفاله لأنه كان من الجائز عندها — أو عند من أوعزوا اليها — أن يحصل الانتخاب ولا يحصل الانعقاد أو يحصل ولكن بشروط ؟؟

تداولت الألسن أن زيور باشا فاتح اللورد جورج لويد في أمر الاستقالة بعد الانتخاب توّاً فاستمهله بضعة أيام ريثما يتم الاتفاق على اختيار الخلف ، وتحقق أن الانجليز يريدون عدلي يكن ولا يريدون سعد زغلول في رئاسة

الوزارة ، وتقابل سعد وجورج لويدفي هذه الأثناء فسأله جورج لويد : هل ينضم عدلي إلى وزارتك إذا ألفتها ؟ قال سعد . أعتقد ذلك . فقال جورج لويد : « ولكن الاحساس الذي عندي لا يسمح لي بهذا الاعتقاد ! »

غير أن سعداً هو زعيم الكثرة الغالبة على الرغم من تجاوزه عن بعض الدوائر في الانتخابات ، فكيف السبيل إلى منعه بمشيئة حكومة اجنبية أن يلي الوزارة الدستورية ؟

لاسبيل إلى ذلك لو جرت الأمور في حدود الصراحة ، ولكن قضية الاغتيالات السياسية باقية ، ولا تزال فيها بقية صالحة للاستغلال . فلتكن هذه القضية إذن وسيلة امتناعه من تأليف الوزارة ، كما كانت قضية مثلها بالأمس وسيلة اعتزاله الوزارة وهو قائم فيها .

أصدرت محكمة الجنايات حكمها في قضية الاغتيالات السياسية اليوم الخامس والعشرين من شهر مايو (١٩٢٦) فقضت « بالنسبة لمحمود أفندي عثمان مصطفى والحاج احمد جاد الله ، والدكتوراحمد ماهر ، والأستاذ محمود فهمي النقراشي ، والأستاذ حسن كامل الشيشيني ، وعبد الحليم البيلي بك ببراءتهم من التهمة التي نسبت إليهم وبالافراج عنهم فوراً إلا إذا كانوا محبوسين رهن قضايا أخرى.»

وعلى ذلك يكون اتهام الوفد بتدبير هذه الجنايات باطلاً بحكم القضاء كما بطل من قبل ذلك اتهامه بتدبير مقتل السردار ، لأن الرجلين البارزين من رجال الوفد اللذين كانا بين المتهمين — وهما الأستاذان ماهر والنقراشي — قد برئا من التهمة ، ولم تعد للوفد صلة بهذه القضايا على جميع الاعتبارات .

إلا أن ما يبطل بحكم العقل أو يبطل بحكم القضاء قد تشاء السياسة أن لا تبطله فيكون لها الحكم النافذ متى كان من ورائها الجيوش والأساطيل .

فبعد أسبوع من صدور الحكم — أي بعد قيام مشكلة الوزارة —

كتب مستر كرشو أحد القضاة الثلاثة الذين كانوا في محكمة الجنايات خطابا إلى وزير الحقانية استهله بقوله :

« آسف لاضطراري إلى إبلاغ معاليكم أنني — بعد مداولة مع زميلي دامت خمسة أيام — أجدني لا أستطيع الموافقة على الحكم الصادر في قضية محمد فهمي علي وآخرين إلا فيما يتعلق بمحمد فهمي علي المحكوم باعدامه ، ومحمود فهمي النقراشي المحكوم ببراءته وعبد الحليم البيلي المحكوم ببراءته . فان الأدلة على الاثنين الاخيرين كانت غير كافية ، أما باقي الحكم فهو لزميلي وعندي أن حكم البراءة في تهمة محمود عثمان مصطفى والحاج احمد جاد الله واحمد ماهر وحسن كامل الشيشيني يناقض وزن الأدلة إلى حد الاخلال بتنفيذ العدالة . وقد بلغت خطورة هذا الاخلال في رأيي وخطورة النتائج التي تنجم عنه حداً جعلني أعتبر أن من واجبي الخروج في هذه الحالة على مبدأ المحافظة على سر المداولة وتوجهت بعد إصدار الحكم إلى دار المندوب السامي فأطلعت فخامته على رأيي باعتباره حامياً للاجانب.»

ويرى من هذا الخطاب أن مستر كرشو خالف أمانة القضاء ، وأنه قاض واحد من ثلاثة قضاة ، وأنه نسي أنه قاض مصري لاشأن له بدعوى المندوب السامي في المسائل السياسية ، ومع هذا كان من رأي الحكومة البريطانية أن حكمه وحده هو الحكم الصحيح وأن ماعداه لغو لا يجوز الاستناد اليه . فكتب اللورد جورج لويد إلى زيور باشا بلاغاً يعلنه فيه : « بأن حكومته حسب النصيحة المقدمة إليها في الوقت الحاضر ترفض أن تعتبر الحكم دليلاً على براءة الأربعة المذكورين كائنة ما كانت الأسباب التي بناه عليها القاضيان المصريان.»

وسيلة صالحة — سواء كانت حسنة أو غير حسنة — لاستغلال القضايا في الأزمات السياسية . فاذا ألف سعد الوزارة فهناك هذا البلاغ كفيل بخلق المشكلات وإكراه الوزارة على الاعتزال العاجل ، لأنه قد يؤدي إلى قبض

السلطة البريطانية على « الأربعة المذكورين » وإعنات الحكومة الجديدة إعناتاً لا حيلة فيه إلا أن تطلق أولئك السجناء وهي لا قوة لها على إطلاقهم ، أو تستقيل .

هذا إذا ألف سعد الوزارة . أما إذا ألفها غيره فلا ضرورة لاتخاذ عمل من الأعمال ولا خطر من الاخلال بتنفيذ العدالة وتبرئة الجناة ! !

وهكذا كان . فان سعداً تنحى عن الوزارة وعدلي يكن ألفها ، فلم يسمع أحد بعد ذلك بخبر لذلك البلاغ ، أو ذلك الانذار ، ونفعت قضايا الاغتيال سياسة الاستعمار نفعها السريع في إقصاء سعد زغلول عن الحكومة .

والواقع أن سعداً لم يكن يأبى أن يتولى عدلي تأليف الوزارة ، وأنه صرح بذلك لبعض أصحابه قبل الانتخابات وبعد الانتخابات ، ولكنه بعد الأنباء التي نشرتها الصحف الانجليزية وصحف القصر في مصر بأنه مرغم على ذلك وأنه لن يتولى الوزارة أبد الآبدين لأن حزبه متهم في مقتل السردار وغيره من الانجليز أحب أن يكشف الرياء حول هذه المسألة كلها ، ولاسيما وقد صدر الحكم ببراءة الاستاذين ماهر والنقراشي من كل تهمة . فاذا شاء الانجليز أن يقصوه عن الحكم فليظهروا بعد ذلك بالسبب الصحيح من مقاصدهم السياسية المكشوفة ، لا بما يتعللون به من التعلات .

فلما حدثت الأزمة وانكشفت الحيلة كلها تنحى عن الوزارة ورجع إلى الرأي الذي ارتضاه أولاً وصارح به أصحابه وهو إسناد الوزارة إلى عدلي باشا واختيار أعضائها من النواب والشيوخ المؤتلفين .

والرأي عندنا في موقف سعد من تأليف الوزارة في هذه المرحلة أن ولايته الوزارة لم تكن ضرورة لازمة ولم يكن فيها كذلك ضرر محذور على المصالح الوطنية لولا تلك الأزمة التي خلقها اللورد جورج لويد في آخر لحظة ، وعلى هذا لا ملامة عليه في طلبها ولا في التنحي عنها

***

أما تأليف الوزارة العدلية الجديدة فكان على النحو الآتي :

عدلي يكن باشا للرياسة والداخلية · وعبد الخالق ثروت باشا للخارجية ومحمد فتح بركات باشا للزراعة ، ومحمد الغرابلي باشا للاوقاف وأحمد محمد خشبة بك للحربية والبحرية ، ومحمد محمود باشا للمواصلات ، وأحمد زكي أبو السعود باشا للحقانية ، ومرقس حنا باشا للمالية ، وعلي الشمسي أفندي للمعارف العمومية ، وعثمان محرم بك للأشغال العمومية .

ومن تأليفها على هذا النحو يبدو لنا مقدار التساهل الذي ارتضاه سعد لرعاية الائتلاف ، إذ لم يكن في هذه الوزارة أكثر من خمسة وزراء على اتصال صحيح بالوفد ، والباقون كلهم من غير الوفديين . ولم يعهد بوزارة هامة إلى أحد من وزراء حزب الكثرة ، وهم أكثر من ثلاثة أرباع النواب .

وقد وصف سعد هذه الوزارة بأنها وزارة « اندماج » Amalgam ation لا وزارة ائتلاف Coalition . كما شاع اسمها في الصحف وأروقة البرلمان، فدل بذلك على نظره البعيد وتفريقه الدقيق بين الأوضاع البرلمانية ، فان وزارة الائتلاف قد أقيلت اقالة بعد بضعة عشر شهراً لخروج حزب القلة منها ؛ وليس خروج القلة بالعذر الصالح لاقالة الوزارة لو كانت وزارة اندماج في حزب الكثرة النيابية .

***

رأيت سعداً في أوقات كثيرة منذ قيامه بالدعوة الوطنية ، فما أعرف وقتاً تسرب فيه السأم والتعب إلى بنيته وإلى نفسه كما كان يتسرب أحياناً خلال الفترة من مقتل السردار إلى عودة الحياة النيابية .

كانت هذه الفترة أقل أوقاته حركة ولهذا كانت أكثرها سأماً وتعباً ، وكان قصارى ما اهتدى اليه خصومه من محاربته أن يحاصروه في بيت الأمة بالجند والسلاح ويمنعوا وفود الناس اليه ، فكان يراقب الحالة على بعد ولا يملك النهوض لها بجهد من جهوده . . . وكان يؤلمه في الوقت نفسه أن

يستطيع الموظفون الاداريون كل ماإجترحوه من ارهاق الناس واستفزازهم دون أن ينالهم جزاؤهم الذي يستحقونه ، وفي أكثر الأيام كان يسأل : ما الذي يوغر صدور هؤلاء الموظفين على الأمة ؟ وما الذي يبغضهم في ايام الوزارة الشعبية ؟ وقد قلت له يوماً انهم تعودوا أن يكونوا طول حياتهم مأمورين وآمرين . ووزارة الشعب فرضت لهم حرية وفرضت للناس حرية فلاهم مأمورون ولاهم آمرون . ولو عرفوا أنها دائمة لخافوها وعلقوا رجاءهم برضائها . ولكنهم لا يحسبونها تدوم . . . . قال لايبعد أن يكون كذلك . فقد كنا نعامل هؤلاء الموظفين معاملة الشركاء في الحكومة ولا نعاملهم معاملة الآلات ، وكنا ننتظر منهم غيرة وطنية ولا ننتظر منهم طاعة عمياء . فوجدوا منا غير ماتعودوه .

وذات ليلة كان يسأل : ما الذي يبعث القوة في الشعب ؟ وكنا ثلاثة على مائدته : محامياً معروفاً والأستاذ عبد القادر حمزة وكاتب هذه السطور . فقال المحامي وظن أنه يرضيه بما قال :

ياباشا كلمة منك تبعث فيه القوة ... كلمة منك تبث فيه الحياة الفتية ... واسترسل في مثل هذا الكلام .

فنظر اليه سعدهنيهة ثم قال : ماهذا ؟ أتريد أن تخطب ؟ أتريدأن تتحمس ؟ طيب : تفضل اخطب وتحمس . وانتظر من يسمع .

وكانت نفسه برمة جداً بمن يعبثون بهذا الموضوع لأنه كان مهموماً به لايطيق الهزل فيه . بل كثيراً ماسمعته يتضجر في تلك الأيام من حب النكتة في الطبيعة المصرية ويقول : لولا أن المصريين يضحكون من زيور وغرائبه لما احتملوه هذا الزمن الطويل .

وفي أوائل هذه الفترة زرته بفندق « مينا هوس » وكان يأوي إليه أحياناً أيام الشتاء . فرأيته كثير التفكير كما يكون حين يلتبس عليه وجه العمل وطريق الحركة : وسألني وهو ينظر الى الصحف على مقربة منه : ماذا يقولون ؟

قلت : وماذا غير قولتهم المعهودة ! إن سعداً ترك الميدان واستقال !!

قال لو بقيت في الحكم لقالوا إنه يخرب البلد تشبثاً بالمنصب .... هؤلاء لا يعتد لهم بكلام .

ثم نشط كعادته حين ينبعث الكلام في موضوع نضال بينه وبين خصومه ومضى يقول : وهذه الصحف الانجليزية ما بالها تمسي وتصبح وهي تلغط بزغلول ؟ ... إن زغلولاً يدبر... ! إن زغلولاً يتربص ... زغلول . زغلول . نعم ياهؤلاء انكم لن تستريحوا من زغلول .

وهكذا كان في هذه الفترة يسأم ويتعب ويخيل الى من رآه انه يهم بأن ينفض يديه . ثم يتحداه متحد فاذا هو واقف على قدميه لا يسره أن يستريح منه الخصوم .

رئاسة مجلس النواب

كانت رئاسة مظلوم باشا لمجلس النواب الأول مشهورة بضرب الجرس لحفظ النظام . بحيث يصح أن يقال ان الجلسات — مالم يحضرها رئيس الوزارة أو تحتدم فيها المناقشة لأمر يشغل النواب — كانت مقسومة بين لغط الرئيس بدق الجرس ولغط النواب بالكلام .

وأذكر أن زميلنا الأستاذ محمود عزمي حرمه مجلس النواب تذكرته التي يحضر بها المجلس لما كان يكتبه عنه من القوارص والغمزات . فانتقل الى مجلس الشيوخ واستمر على نشر أخبار مجلس النواب وهو يزعم انه يتلقى تلك الأخبار من طريق المكاشفة والتنويم ! فلقيته يوماً بمجلس الشيوخ وسألته أن يرينا معجزة من معجزاته على سبيل المداعبة . . . فيذكر لنا ما يجري الساعة في المجلس الآخر ، فهام بنظره قليلاً كأنما كان يستطلع الغيب وقال : مظلوم باشا يدق الجرس . . . ! قلنا جميعاً : آمنا لك بالمكاشفة . . . . مافي ذلك جدال !

ففي عهد رئاسة سعد للمجلس بطل دق الجرس أو كاد . ولاحظ المختلفون الى المجلس في العهدين ان الجرس قد أصبح من الأدوات النيابية الملغاة . وكان الأجانب والمصريون على السواء يقولون : ليس هنا مجلس ورئيس ، ولكنه معلم محبوب بين تلاميذ مطيعين .

ولم يكن سعد يستعين في حفظ النظام بنصوص القانون ولا بحق الرئاسة في منع الكلام وفض المناقشات . انما كان يستعين بسلطان هو أشد رهبة من جميع النصوص والحقوق وهو سلطان العارضة القوية والفكاهة الحاضرة ، فكان العضو من الأعضاء يقول قولاً سديداً أو يصمت . لأنه يخشى إذا أطلق لسانه بغير السداد أن يستهدف على الأثر لجواب مفحم أو نكتة لاذعة من منصة الرئاسة .

حدث لما ذهب ثروت باشا إلى لندن لمصاحبة جلالة الملك والتماس الفرصة الملائمة لفتح باب المفاوضة في القضية المصرية أن عضواً من الأعضاء الذين يخالفون مبدأ المفاوضة من أساسه وجه استجواباً إلى نائب رئيس الوزارة يستوضح فيه موقف ثروت باشا في لندن ويحرج الوزارة احراجاً لاتملك الجواب فيه، لأن المفاوضة لم تكن هي الغرض الرسمي لسفر ثروت باشا وإنما كانت بغية متفقاً عليها بين ولاة الأمر يرجى أن تتاح لها الفرصة الملائمة بعد جس النبض واستطلاع الأحوال . فاذا قالت الوزارة — رداً على الاستجواب — إنها ستفاوض أو أنها لاتفاوض فليس في ذلك تسهيل لما كانت تنويه .

وألح كثير من الأعضاء على صاحب الاستجواب أن يلغي استجوابه فلم يفعل ولم يستمع وجنح إلى الاحراج والعناد . وأشار الوزراء بالمطاولة والمراوغة في عرض الاستجواب فأبى عليهم سعد أن يخالف نظام المجلس ، وقال لهم : بل يعرض الاستجواب ، ونعالجه بما يستحقه الاحراج والعناد .

وجاء الموعد المحدود وتلي الاستجواب ، وانتظر العضو المحترم جواب الوزارة وهو موقن بأنه قد وضعها في الفخ الذي لاخلاص منه بغير احباط المفاوضات . ولكنه لم يكد يتهيأ لسماع الجواب المأمول حتى فاجأه وزير الحربية — باتفاق سابق مع سعد — قائلاً : إن هذا الاستجواب موجه إلى شخص غير موجود .

وقال سعد : ماقول حضرة العضو المحترم في ذلك ؟ في الواقع أنه لانائب لجلالة الملك ولا لرئيس مجلس الوزراء ! فسأل صاحب الاستجواب : أيؤخذ من ذلك أن الحكومة لا تريد أن تجيب ؟ فقال سعد : ليست المسألة مسألة ارادة أو عدم ارادة . وإني ألفت حضرة العضو فضلاً عما ذكرته الى أن الاستجواب يحتاج إلى ثمانية أيام حتى لو كان مستوفياً جميع الشروط ، والدورة البرلمانية على وشك الانتهاء . فهل لايرى العضو المحترم أن تأجيله أولى ؟

أما سر الغلطة في شكل الاستجواب فهو كما رأى القاريء انه كان موجهاً إلى « نائب رئيس الوزراء » ولم يصدر عند سفر ثروت باشا أمر رسمي بانابة أحد عنه في رئاسة الوزارة ! اكتفاء بأن يؤدي عمله في وزارة الداخلية أقدم الوزراء الموجودين عهداً بالمناصب الوزارية.

قال صاحبنا : كيف ؟ أليس هنا فلان باشا ؟

فقال سعد : نعم . ولكنه ليس بنائب رئيس الوزراء !

فتردد صاحبنا وصاح مذهولاً : إذن من نسأل ؟

قال سعد : إسأل محامياً !

وقعد الرجل بين القهقهة والضجيج ، وتأجل الاستجواب الى موعد غير مسمى بموافقة العضو المحترم !

وتناقش المجلس في قانون خلط الأقطان ، وفيه عقوبة مفروضة على من يخلطون صنفاً منها بصنف . فنهض أحد الأعضاء وقال :

ولكن ألا يتفق أن يسهو أحد فيحصل الخلط على غير قصد منه ؟

فضحك سعد ضحكته المعروفة وقال : نعم ياحضرة العضو المحترم ! يتفق ! ولكن أتقدر حضرتك أن تقول لنا : كم كيساً من القطن تملأه وأنت ساه عن نفسك ؟ !

وبهذه الأجوبة الحاسمة وهذه الفكاهة السريعة ، كان يحفظ النظام في المجلس ويحفظ الألسنة في الأفواه فلا تنطق الا بما يفيد .

واستطاع من ثم أن يقف في ميدان الفصل بين جميع السلطات وجميع الهيئات ، فيفصل بين الأعضاء من أنصاره ومعارضيه ، ويفصل بين المجلس والوزارة ، ويفصل بين الوزارة والانجليز ، ويمشي بالوئام بين القصر والنواب والوزراء ، ويأخذ من كل لكل حسبما تتجه الحوادث ، وتتبدل الأحوال .

ومن أخطر الأزمات التي وقعت في أثناء رئاسته لمجلس النواب وعالجها بماله من النفوذ والحنكة أزمة الوزارة العدلية ، وأزمة ميزانيـة الأزهر ، والمخصصات الملكية ، وأزمة الجيش التي أثارها اللورد جورج لويد عقب الحملة التي حملها عليه مجلس النواب .

فأما أزمة الوزارة العدلية فقد نجمت من اقتراح اقترحه بعض النواب لشكر الوزارة على مساعدتها بنك مصر ثم قيل في الرد على هذا الاقتراح إن الشكر غير لازم لأنه من قبيل تحصيل الحاصـــل . فاغتنم عدلي باشا هذه المناسبة واستقال لأنه كان على ضجر وامتعاض من مطالب اللورد جورج لويد التي لا تجري على قانون ولا اتفاق ، وفي مقدمتها مطالبته الدائمة بتعيين موظفين من الانجليز .

وبذل سعد باشا زغلول جهده في اقامة وزارة أخرى — هي الوزارة الثروتية — قبل أن يتسع الافق للدسائس والمناورات التي لا تنقطع في السياسة المصرية .

والذي نعتقده نحن أن أزمة الوزارة العدلية وافقت رضى من سعد في تلك الآونة لانه لم يستحسن من عدلي تهديده بالاستقالة اذا تعرض المجلس لتصرفه في مسألة كتاب « الشعر الجاهلي » للدكتور طه حسين ولم يكل اليه الرأي كله في هذا التصرف . وقد كان علي الشمسي باشا وزير المعارف من قبل الوفد وكان رأيه كرأي عدلي باشا في هذه المسألة على خلاف المظنون والمقدور ، فكان نصيبه أيضاً من المجلس تجريح قوانينه التي عرضها لتعديل برامج الدراسة وافهامه من ثم أن اضطرار وزير الى الاستقالة أمر غير عسير ، ولو دخل في حماية رئيس الوزراء وحسب له حساباً قبل حسابه لزعيمه .

وسلك سعد في مسألة ميزانية الازهر ومسألة المخصصات الملكية مسلك المجاملة للقصر مع المحافظة على نص الدستور . فقد كان كثير من النواب يلحون في وجوب عرض الميزانية الازهرية على المجلس وكان المجلس يكاد أن

يتخذ قراراً بتأييد هذا الطلب · فذكر لهم سعد أن الدستور ينص على أن المعاهد الدينية تنظم بقانون . فالاقتراح سابق لأوانه قبل وضع ذلك القانون .

وفي مسألة المخصصات الملكية كان بعض الأعضاء ينسى الدستور ويطالب الحكومة بنقصها في الميزانية وهو مالا يجوز لأنه مخالف للمادة المائة والحادية والستين من الدستور ، فكان سعد يسمح للأعضاء بالمناقشة في هذه المسألة ويمنع الشطط فيها ، ويكتفي بتوجيه المجلس إلى التماس تعديل المخصصات من جلالة الملك رعاية للاقتصاد · ويصبغ احترام النصوص التي لا محيص عنها بصبغة المجاملة على هذا المنوال

أما أزمة الجيش فهي أعجب الأزمات وأدلها على العنت الذي يلقاه الساسة المصريون من ألاعيب السياسة البريطانية حيث تعمد الى خلق الأزمات . فكل ما حدث من أسباب هذه الأزمة أن لجنة الحربية في مجلس النواب اقترحت زيادة عدد الجيش وتحسين سلاحه ، وهو اقتراح قديم عرضه سبنكس باشا نفسه في عطلة الدستور وليس فيه خروج على حدود النيابة ولا سوابق الاتفاق بين الحكومتين المصرية والبريطانية .

إلا أن المندوب السامي كان موتوراً من المجلس ومن الشعب لأنهم استنكروا منه أن يباشر عمله دون أن يقدم أوراقه كسائر السفراء والوزراء المفوضين، كما استنكروا رحلاته في الأقاليم واستقباله الأعيان والوجهاء والموظفين كأنه ملك يستقبل رعاياه . وليس للمجلس بد من هذا الاستنكار لأن سكوته عنه أمر غير مفهوم إلا على معنى الاقرار والتفريط في أمانته الوطنية وأمانته الدستورية، ولكن اللورد جورج لويد لا يعرف عذراً لأحد في معارضة أهوائه وبدواته ، ولا يرى للمصريين ـ حكومة ونواباً وشعباً ومتطرفين ومعتدلين ـ إلا أن يذعنوا لتلك الأهواء والبدوات . . . فكظمها في صدره حتى سنحت مناسبة كأنها لا مناسبة على الاطلاق ... وراح يمطر الحكومة المصرية باحتجاجاته الشفوية والكتابية ، ويطلب منها مالا طاقة لحكومة في الدنيا بقبوله وهو

مد خدمة سبنكس باشا ثلاث سنوات ومنحه رتبة الفريق وتخويله السيطرة على الضباط في الترقية والتعيين واتصاله المباشر بجلالة الملك وتعيين وكيل له ووكيل للوكيل من الانجليز ! وغير ذلك من المطالب التي أقلقت الحكومة والمجلس وأضاعت عليهما الوقت في غير طائل : فان خضعت الحكومة لهذا والا فالبوارج البريطانية على شواطيء الأسكندرية . وأرواح الأجانب في خطرداهم وأن قالوا هم ونادى بعض سفرائهم بأنهم في أمان يعيشون بين المصريين معيشة الاخوان .

وقام وزير الخارجية البريطانية السير أوستن شامبرلن بمجلس النواب البريطاني فقال في بيان أسباب الأزمة « أن أنظار فريق من رجال السياسة في مصر اتجهت إلى الجيش منذ زمن وهم يرمون «أولاً» إلى زيادة الجيش الحالي ، و «ثانياً» إلى اتخاذه سلاحاً في يد - ب سياسي . ولاريب أن هذه المساعي من المسائل التي تهم الحكومة البريطانية مباشرة ، لأن الدفاع عن القناة من المصالح الجوهرية ، وحماية الأجانب من العهود التي قطعناها على أنفسنا.»

الى أن قال : « والحكومة البريطانية على استعداد للشروع تواً في فتح باب المفاوضات للوصول إلى هذه الغاية ـ وهي الاتفاق على المسائل المختلف عليها ولكن علينا الى أن يتم ذلك الاتفاق أن نصر على بقاء الضمانات التي دلت الخبرة الماضية على أنها فعالة !» . نعم ... وعلى المصريين طبعاً أن يفهموا أنه لا سلامة من هذه الأزمات حتى يساقوا سوقاً إلى المفاوضات !

وبعد محال وجدال استقر الرأي على اجابة بعض المطالب وهي ترقية سبنكس باشا ومد خدمته وتعيين وكيل له ، وانتهت أزمة من تلك الأزمات التي تخلق منها الهباء ويضاع فيها الوقت على ساسة المصريين ثم لا يسلمون بعدها من اللوم والاتهام بالتقصير في أعمال الانشاء والاصلاح ! ! وقد بذل سعد من الجهد في تهدئة النواب والجمهور ما ليس يقدر على بذله سواه، وكان

موضع الملاحظة عليه من بعض أنصاره ـ ومنهم كاتب هـذه السطور ـ أنه يشتري الدستور بأغلى من ثمنه ويطيل المسالمة حيث لايرجى أن تقابل بمثلها أو يكف عن العدوان .

وكنت في أمثال هذه المناسبات أقول وأكتب في توكيد هذا المعنى كما قلت في أواخر مايو سنة ١٩٢٦ من مقال في صحيفة البلاغ :

« ويلوحون لنا بعهد كرومر والغاء الدستور وما عهد كرومر بشر من دستور كهذا لاينال المصريون منه إلا التبعات الجسام ، ولا يجنون منه إلا الأباطيل والأوهام . فأما أن نسلم للانجليز بكل زعم يزعمونه وكل مطلب يدعونه وإما أن ينسخوا الدستور ويعبثوا بالعلاقات بين الشعب والعرش والبرلمان . ثم ماذا نأخذ نحن من هذا الدستور الذي يسوموننا فيه هذا السوم الغشوم ؟ لاشيء على الاطلاق . نعم لا شيء الا الضرر والمحـال مشفوعاً بالفرقة والانقسام .»

وانما ذكرت هذه الملاحظات لأذكر رد سعد عليها وحجته في ردها ، فقد كنت إذا حدثته فيما يلاحظ من فرط الحرص على الدستور أمام التهديد والوعيد يقول لي : « ليذهب الدستور حيث يذهب . . . . . هذا حسن . ولـكن يجب أن نذكر أن الانجليز قادرون على تضييع جهودنا كلها في طلب الدستور ، وانهم لولا رغبتهم فيه لضاع علينا ماسلف من جهود . يافلان ! إن في صلب الدستور كلمـات لا تزال مكتوبة بخط موظف انجليزي في دار المنـــدوب.»

وحجته في موقفه من أزمة الجيش خاصة ان تضييع الدستور من أجلها عجلة لا تقضي بها الضرورة . ومتى كان القوم يشيرون الى المفاوضة بلسان وزيرهم فلا ضرر من ارجاء الخـلاف كله بضعة أشهر الى أن نتفق على قرار أو يذهب الدستور الى حيث يذهب كما تقول .

* * *

وعلى ضيق الوقت وغلبة الشواغل السياسية والأزمات المصطنعة قد اتسع المجال لأعمال شتى ومقترحات صالحة كالغاء السخرة وتعميم التعاون بين الفلاحين وفتح الطرق ودرس مشكلة العمال ، وما الى ذلك من مطالب الاصلاح الاجتماعية .

غير أننا لا نريد هنا أن نسرد سجلاً للأعمال والمقترحات التي أشرف عليها سعد في أثناء رئاسته لمجلس النواب، فان هذه الأعمال والمقترحات قد يشرف عليها كثيرون من رؤساء المجالس النيابية ثم لا يمتازون بقدرة غير معهودة في الرؤساء عامة . إلا أن الغاية التي مابعدها غاية في هذه الصناعة أن يستوى المرء فيها على مستوى الواجب كما يتخيله المتخيل ويصبو اليه المتأمل .

والمثل الأعلى في الرئاسة هو الرئيس الذي يملك القدرة على القصد في أوقات المجلس والقصد في جهوده ، ويملك القدرة على حفظ نظامه بغير حاجة الى زواجره وقوانينه ، ويملك القدرة على تعليم أعضائه وهدايتهم الى أكبر ما يستطيعون من صواب وأقل ما يتعرضون له من خطأ ، ويكون مع صيانته لحقوق مجلسه قائماً بالقسط بينه وبين جوانب الحكومة الأخرى ، مانعاً للصدام بينه وبين ما يحيط به من القوى والعراقيل ، فبهذه القدرة استحقت رئاسة سعد أن تحسب مزية من مزاياه وصفحة من صفحاته ، لا أن يكون مبلغها من الذكر استقصاء جزء من تاريخه والالمام بعام أو عامين من حياته .

زعامته وأثرها

يقول لنا علماء التوحيد إن المعجزة الكبرى لنبي من الأنبياء هي المعجزة التي تطابق خلائق الأمة المبعوث فيها . فموسى بعث بالعصا الساحرة في أمة السحر والكهانة ، وعيسى بعث بآية الشفاء في أمة المصابين والضعفاء ، ومحمد بعث بالقرآن في أمة الفصاحة والبيان ، فلكل منهم معجزة تطابق أحوال قومه وتستمد الاقناع من معدنه وأصله .

فما أصدق مايقول العلماء فيما رأيناه في عصرنا من سير الزعماء ! فغاندي كان خير زعيم في الهند لأنه ناسك من أمة النساك ، ومصطفى كمال باشا كان خير زعيم في الترك لانه جندي من أمة الجنود ، وسعد كان خير زعيم في مصر لأنه فلاح من أمة الفلاحين . وحسبك أن تعمد الى نموذج الفلاح المصري فتضاعف ما فيه من خلائقه وعاداته وخصائص بيئته لترى أمامك سعداً ماثلاً في عظمته المصرية ، قائماً على مرتقى المثل الأعلى لتلك الخصائص القوميــــة ، وليست آية أفصح من هذه الآية على صدق النهضة السعدية وجريانها مع طبائع الأمور .

وقد اجتمعت لسعد من مزاياه الشخصية ومن توفيقات العصر في حياته صفة الزعامة الواجبة على المصريين ، أو الزعامة الملائمة لأطوار النهضة الأخيرة في هذه الأمة .

فهو لأنه كان فلاحاً من أصحاب المراتب العالية قد استطاع أن يجمع حوله السواد والعلية من أبناء الفلاحين ، وهم قوام الأمة المصرية .

ولانه كان صديقاً لقاسم أمين على رأيه في تهذيب المرأة قد استطاع أن يقود النهضة الأولى التي اشترك فيها الرجال والنساء وشملت الأمة كلهالانها شملت البيت كله .

ولأنه كان يطلب الاستقلال من الترك كما يطلبه من الانجليز قد استطاع أن يمحو الفوارق الدينية والعصبية المذهبية في الحركة الوطنية ، لأن المسيحيين والاسرائيليين قد علموا أنهم شركاء في دعوة واحدة ، وليسوا مسوقين في حركة دينية يطلب دعاتها سيادة الترك لأنهم مسلمون ، وانما الحق أن يطلبوا السيادة المستقلة لأنهم مصريون .

ولأنه كان حاضر الفتوة وافر الحماسة في الشباب والكهولة والشيخوخة قد استطاع أن يقود الشبان المتلهبين كما يقود الشيوخ المحنكين ، أو استطاع أن يجمع الجيلين في ثورة واحدة ، وقلما يجتمعان .

قالت صحيفة التيمس في رثائه : « مما عهد في الزعماء الشرقيين أنهم يعتزلون العمل قبل زملائهم الغربيين . إلا زغلولاً ، فانه احتفظ بنشاطه الغزير الى النهاية ، وليس بين الثائرين المتطرفين في التاريخ الا عدد قليل بقيت له عقيدته السياسية في شدتها وعنفوانها بعد الخمسين ، ولكنه هو بلغ أقوى ما بلغ من السلطان على الجماهير عند ما ناهز الستين ، وكأنما كان تقدمه في السن يزيد من حماسة الشباب ونزواته ! على أن مفاجآت طبيعته وأطوار حياته وتقلبه في تحصيل العلم بين الفقهاء العرب والأساتذة الفرنسيين ، ومضاء عزيمته وفصاحته وما كان من الأثر على تربية ذهنه لأناس بينهم من الاختلاف مثل ما بين جمال الدين داعية الجامعة الاسلامية واللورد كرومر — كل هذا لا يكفي لتفسير قبضته الغريبة على شعب كثير التحول . فان وراء كل هذا ، وفوق كل هذه العوامل المؤهلة للنجاح قدرة خاصة قيضت له ذلك النفوذ على أبناء وطنه ، ومغناطيسية شخصية تجذب اليه الألوف من التابعين . »

وقد أدى البحث في أصل سعد الى اختلاف الأقاويل بين قائل يزعم أنه من البدو وقائل يزعم أنه من المغاربة وقائل يزعم أنه ليس من هؤلاء ولا هؤلاء ، ولكنه يشبه الترك في بعض الملامح والأخلاق ، فليختلفوا ماشاءوا وليعزز كل منهم أقاويله بما شاء ، فان الحقيقة التي لا تقبل الجدل الكثير

أن صفات سعد التي لاشك فيها هي أصلح الصفات لزعامة المصريين . وأن مزاياه الشخصية ، وتوفيقات زمانه السياسية والاجتماعية قد جعلته الزعيم المصري الذي ليس بين معاصريه أحد أجدر منه وأولى بالزعامة ، وذلك وحده كفيل بتقرير مكانه كما قرره لنفسه وقررته الأحداث والتوفيقات

فهو في طبيعته العملية ، وفصاحته المقنعة ، وفكاهته المرتجلة ، وعزيمته الماضية ، وسماته المهيبة ، ومنزلته الرفيعة ، خير من ترشحه مصر لزعامتها من صميم تكوينها ، وإنه لأصل في زعامة الشعوب ليس بعده رسوخ ولا عمق في الأصول .

كان ساحراً للفلاح الساذج وابن البلد الظريف : سمعه فلاح من قنا في الاحتفال بعيد النيروز فبكى . ثم أفاق لنفسه وهو شيخ لم يتعود أن يبكي إلا لحادث يصيبه في آله أو ماله ، فطفق يعجب لنفسه ويسأل من حوله : مابالي أبكي ؟ أمات أبي ؟ أماتت أمي ؟ أغرقت مراكبي ؟ أأجدب زرعي ؟ وما لهذا الرجل يبكيني ؟ أساحر هو ؟ أفاتن هو ؟ والله لا أدري ! ! ولكن الفلاح الساذج الحائر في بكائه قد بين لنا أوجز البيان أن سلطان سعد على النفوس المصرية حادث كحوادث القضاء والقدر أو هو من قبيل الحوادث التي تحرك تلك النفوس وتهزها في أعماقها ، أو هو من قبيل تلك العوامل التي ظن الفلاح الساذج أنها هي وحدها خليقة أن تسيل الدموع من عينيه .

وسمعه مصري من أبناء البلد يخطب في نادي « سيروس » ويضحك ضحكته العالية من خصومه . فما تمالك أن صاح : ياسلام ياباشا ! ضحكتك حلوة . حلوة جداً ، الله ! الله ! فما ترك سعد هذا التعقيب « البلدي » على ضحكته الساخرة أو الساحرة دون أن يشفعه بتعقيب من جنسه ، وهتف بالحاضرين في طلب السكوت كما يناسب المقام : سمع . سمع . هس !

* * *

فمواقف الخطابة أو مواقف الزعامة لم تكن عند هذا الزعيم إلا تياراً

جارفاً ينبعث من قرارة وجدانه ، فيحتوى الحاضرين في غمراته ويردهم الى عنصرهم الأصيل فيشعرون على البديهة انهم وهذا الزعيم من موطن واحد في الشعور وموطن واحد في الارادة ، وموطن واحد في الجد والفكاهة ، غير أنه يقدر من حيث لا يقدرون ، أو يقدر لهم وهم من ورائه تابعون.

والزعامة إذا بلغت هذا المبلغ من الاصالة كانت قوة مطبوعة — بل فرصة الهية — لا تفرط فيها أمة رشيدة ، ولا تقدر على التفريط فيها أمة ولو كان ديدنها التفريط . لأن الأمر في هذه الزعامات من وراء المشيئة والتدبير .

وقد يكون في الأمة عشرات أو مئات يقاربون ذلك الزعيم في جملة الصفات أو يفوقونه في بعض الصفات ، لكنهم لا يغنون عنه ولا يعوضونه وهو واحد وهم عشرات أو مئات . لأن الفضل في الزعامة للدرجة والنوع لا للعدد والكثرة ، والشأن هنا كالشأن في درجات الجمال . لو اجتمع ألف وجه على اعتدال في المحاسن لما بلغت كلها في الأثر والفتنة ما يبلغه الوجه الواحد الفائق في حسنه ، ولا لوم على القلوب إذا هي آثرت أن تفتتن بذلك الوجه الواحد أضعاف ما تفتنها تلك الوجوه الكثيرة ، ولا لوم على الشعوب اذا هي آثرت أن تفتتن بتلك الزعامة الواحدة أضعاف ما تفتنها تلك الزعامات الشتى ، لأن الطبيعة لا تحس إلا هكذا ولا يحسن بها ولا ينفعها أن تنحرف عن سوائها ، وكل احساس مطبوع فهو قوة مطبوعة نافعة في ايقاظ قوى الأفراد وقوى الشعوب ، ومتى كان سبب التأثير طبيعياً فالتأثير لا جرم طبيعي لا اصطناع فيه ، وإنما الآفة الكبرى أن تكون الزعامة من توليد الاصطناع والمواربة والتمويه والتواطؤ على الغش والمغالطة والانتفاع ، فانها تكون حينئذ كالصحة التي تصطنعها المخدرات ليست من الصحة وليست من الشفاء ، ولكنها من السقام .

لما نهض سعد بالدعوى الوطنية لم تكن مصر خالية بطبيعة الحال من أولئك المحكّمين الأزليين او أولئك المتحذلقين أحلاس القهوات الذين

يخطئون كل عمل ويخطئون كل رجل ويخطئون كل رأي ولا يحسبون الأمور في الدنيا تجري أبداً إلا على خلاف ما يحكمون ويستحسنون ... ثم لا يعرفون بعد ذلك انهم هم المخطئون .

كان هؤلاء المحكمون الأزليون يرون كل إنسان في مصر صالحاً للزعامة الا الزعيم القائم بها في حينها . لأن أصول الصناعة تقضي بذاك ، وإلا لم تكن هناك صناعة ولم تكن هناك قهوات . . . ولم يكن هناك محكمون .

أفما كان زيد أولى بحل القضية المصرية لأنه مقرب من الانجليز؟ أفما كان عمرو أولى بحلها لأنه مشهور بالمرونة؟ أفما كان فلان أولى منهم جميعاً لأنه خليفة فلان . ولعلهم لو طولبوا بالاتفاق فيما بينهم لما انتهوا إلى اتفاق ، لأن الثرثرة لم تكن قط وسيلة الاتفاق . وانما كانت وتكون أبداً وسيلة المحال والشقاق .

وأوجز ما يوصف به هؤلاء – على أحسن الظنون بهم – انهم كسماسرة الزواج : كل خطيب عندهم غير أهل لخطيبته وكل خطيبة عندهم غير أهل لخطيبها . الا ان يكون لهم نصيب في الوساطة والمهر والوليمة . وعندئذ يكون كل خطيب وخطيبة في الدنيا على ما يرام .

وإذا حاورتهم باصطلاح سماسرة الزواج فليس بالنادر أن يصيبوا من حيث يخطيء الأزواج والاصهار . فهذا الفتى الممقوت خير من جميع الفتيان لأنه يملك المستقبل وينتظر الميراث ، وهذه الفتاة الدميمة السقيمة خير من جميع الفتيات لأنها تدخل إلى بيت قرينها والوظيفة معها بجاه أبيها أو ذويها ، وهذا الشيخ خير من جميع الشبان لأنه غداً يموت ، وهذه المرأة النصف لا تضارع في بيت القرين لأنها تغنيه ولا تحاسبه على ما يبقيه ويفنيه : نصائح نافعة من حيث ينظر السمسار وأشباه السمسار ، ولكن النصائح التي هي أنفع منها وأغلى هي النصائح التي يستمع إليها الناشيء الصغير بالهامه والناشئة

الصغيرة بالهامها ، لأنها هي النصائح التي توحي بها الفطرة الخالدة وتنوط بها بقاء الحياة وتقدم الأحياء .

وهذا الالهام هو الذي استمعت اليه الأمة المصرية ولم تستمع إلى حكمة السماسرة وأحلاس القهوات ، فما كانت تلبية سعد إلى ندائه سبيلاً إلى المنافع أو سبيلاً إلى الوظائف أو سبيلاً إلى الراحة والاطمئنان ، ولكنها كانت على نقيض ذلك مضيعة للمنفعة والوظيفة مجلبة للمحنة والبلاء . فطاعتها هي من قبيل الطاعة التي يلهمها الناشيء والناشئة لصوت الفطرة ودعاء السريرة . يخطيء من يسمعها في بعض الأحايين من الوجهة الدنيوية ، ويخطيء ألف مرة من يصم عنها أذنيه من وجهة الحياة الباقية والحكمة الخالدة ، وان كان خطأه لا يظهر له ولا للآخرين . لأن الذي يفقد الكمال لا يشعر بفقد الكمال ، أو لا يعترف بخسارته كما يعترف فاقد الخبز والحطام .

وإذا ظفرت الأمة بالزعيم الذي تكون طاعته من قبيل هذا الالهام فتلك هي الزعامة التي تنتظر الأجيالَ بعد الأجيال ، وتلك هي الفرصة التي يُخشى عليها الضياع . لأن الزعامة التي تكون طاعتها من قبيل الاهتداء بحكمة السماسرة واحلاس القهوات هي فرصة لن تضيع ، إذ هي فرصة موجودة كوجود المنافع وعلم الحساب في كل زمان .

هذا الالهام الفطري هو الأثر الأكبر لزعامة سعد زغلول ، وهو شيء لا يدخل في الاحصاء والأرقام ، ولكنه مع هذا شيء لا غنى عنه لكل منفعة أو مصلحة يدركها الاحصاء وتحصرها الأرقام .

والزعيم لا يحاسب في التاريخ بحساب الدفتر الذي يحمله الأجير فلا يعطى فيه درهماً إلا بما يقابله من عمل في ساعات النهار ، ان الرجل الذي لا تظهر مآثره إلا بهذا الحساب لهو أنقص الناس في صفات الزعامة وقيادة الشعوب ، لأنه أذن يعمل بيديه كما يعمل الآخرون ويتلقى جزاءه كما يتلقاه سائر الناس ويحاسب بمفرده ولا يحاسب بما يدعو الناس اليه ، وانما

يحاسب الزعيم حساب الشمس التي تشرق على الحقول أو حساب النهر الذي يجري بين الأعشاب والأشجار . لا يضرب كلاهما فأساً ولا يغرس جذراً ولا يخط سطراً بهندسة ولا يبني جداراً على حوض أو خزان ، ولكن الضاربين بالفؤس جميعاً والغارسين للجذور جميعاً والعاملين في الهندسة والبناء جميعاً لا ينبتون سنبلة واحدة بغير الشمس والماء .

فاذا استطاع هذا الزعيم أن يبث هذا الروح أو يوقظه أو يجمعه حواليه فكل ما تنشئه الأمة وهي مأخوذة بهذا الروح فهو من عمله وصنع يديه ، أما إذا كان عمله كله هو ما يعمله بنفسه ويرسم عليه طابع يديه فما هو بزعيم.

وسعد زغلول قد بث في مصر هذا الروح ، أو هو قد أيقظه ، أوهو قد جمعه حواليه . فكل ما نهضت به الأمة من اشتغال بالصناعات أو مصارف الأموال أو شركات التجارة أو معاهد التعليم أو مجامع السياسة مما لم يكن فيها قبل تلك النهضة ففيه سهم لا ينكر لزعامة سعد زغلول .

هذه الزعامة هي التي التف حولها المصريون فعلموا أنهم أمة ، وعلموا أنهم مسلمون ومسيحيون ولكنهم أمة ، وانهم رجال ونساء ولكنهم أمة ، وانهم شيب وشبان ولكنهم أمة ، وانهم حضريون وريفيون ولكنهم أمة ، فانبعثت للأمة حياة ماثلة إلى جانب حياة كل فرد وكل طبقة وكل طائفة وكل جنس وكل دين ، ورأينا الايام التي نسي فيها اللص انه سارق ولم يذكر إلا انه مصري من المصريين ، ونسيت فيها البائسة الموصومة أنها متاع مهين ولم تذكر إلا انها مصرية تطالب بقضية ، وفهم حتى هؤلاء أن هنالك معنى من معاني الرفعة الانسانية يسمى الشرف ويسمى الحياء ، بل رأينا السنين التي لبث فيها المئات والألوف يسامون الخسار فيقبلون الخسار ولا يقبلون المراء في العقيدة ، ويخيرون بين منفعة النفس ومنفعة الأمة التي يدينون بها فيختارون منفعة الأمة ولا يحفلون بمنفعة النفس ولا بمنافع الآل والبنين . وتلك غنيمة قومية لا تدخل في حساب الأرقام ، ولكن الأمة التي تهملها و تبخس قدرها لا تدخل هي نفسها في حساب .

وسرى قبس من روح الوحدة المصرية إلى كل امة في الشرق تعلم ان شأنها في طلب الحرية كشأن المصريين ، وأن حاجتها إلى الوحدة الوطنية كحاجة المصريين. فظهر الوفاق بين الطوائف في بلدان لم تعرف قط وفاقاً ولا رغبة في وفاق ، وأصبح سعد زغلول علماً للنهضة الشرقية بأسرها لا للنهضة المصرية وحدها ، ورمزاً لدعوة الوحدة في كل بلد ممزق بين العصبيات الداخلية والمطامع الأجنبية.

روى موظف مصري أنه لقي المهاتما غاندى في لندن حين زارها لحضور المؤتمر الهندي فيها فجرى الحديث بينهما عن القضية المصرية واستطرد إلى ذكر سعد فقال المهاتما : « انني تتبعت سيرة هذا الرجل القدير من سنة ١٩١٩ إلى الآن ، ولا يزال له في نفسي أثر عظيم ، وأنا أعده قدوة وأراه بمثابة أستاذ»

قال الموظف المصري : ذلك تواضع منك ولا ريب . إن الأمة المصرية أربعة عشر مليوناً وأنت قد شملت حركتك ثلثمائة وخمسين مليوناً من الناس.

قال المهاتما : «على هذا التقدير يكون سعد هو صاحب الفضل في السبق والابتداء . ثق أن الحركة الهندية سارت على أعقاب الحركة المصرية . إني اقتديت بسعد في إعداد طبقة بعد طبقة من العاملين في القضية الهندية ، فلا تُعتقل طبقة منهم إلا لحق بها خلفاؤها على الأثر ، وعن سعد أخذت توحيد العنصرين ولكني لم أنجح بعد كما نجح فيه . . . . ان سعداً ليس لكم وحدكم ولكنه لنا أجمعين.»

وأياً كان نصيب هذه الرواية من الصحة فالحقيقة التي لا تحتاج إلى اثبات ولا استشهاد هي أن الوحدة المصرية سابقة لكل وحدة في دعوات الشرق الوطنية ، وان الوحدة المصرية مدينة لسعد بمزاياه التي توافرت له أو توافرت حوله ، فجعلته دون غيره أصلح الزعماء للزعامة على جميع المصريين .

لقد كانت الزعامة بداهة فيه تقابلها التلبية البديهية من الجماهير . كان يدبر ويقدر ويأخذ الأمور بالروية والنظر البعيد ولكنه لا يعول على التقدير

والتدبير بعض تعويله على البداهة التي ترتجلها الشعوب في غير تكلف ولا استعصاء ، وعنده أن العناية الالهية تعمل في هذه البداهات المرتجلة ماليس يخطر على بال : ومن ثم كانت كلمته التي يرددها كلما اتجهت الحوادث في غير اتجاهها المنظور أو انفرجت الأزمات من غير مظنة الفرج المقدور : انها العناية ! انها العناية ! ويرفع بصره إلى السماء ولا يزيد .

أذكر في الأيام التي أعقبت عودته من المفاوضات مع مستر مكدونالد أننا زرناه وعنده الأستاذ حامد جودة المحامي يقترح عليه بعض الآراء.

فقال سعد بدعابته المعهودة : ياحامد . أنا ختمت العلم ! فهاتوا العمل الناجع ، فلا حاجة بي إلى اقتراح .

ثم قال : ماذا ترونا صانعين في مواجهة الانجليز ؟

قال أحد الحاضرين : الاضراب العام يشترك فيه الموظفون حتى تجاب مطالب البلاد .

فسأل الباشا : وهل يقع هذا الاضراب ؟

فقال بعض الحاضرين يقع عاماً وقال غيرهم يقع في بعض الجهات ، وخالفهم آخرون فقالوا انه لا يُنتظر ولا يطول .

قال سعد : الدليل على أنه لا يقع ولا يصمد طويلاً إن وقع انكم مختلفون فيه ... ان هذه الحركات لا تأتي إلا عفواً . وقالها بالفرنسية «Spontanément» وعند ما يكون الجو مهيئاً لن تختلفوا فيها بل تجيبوا بلسان واحد : انها أمر واقع لاريب فيه .

ولتعويل سعد على هذه البداهة كان لا يكرب ذهنه كثيراً بهموم المستقبل ولا يزيد على أن يعطيها حقها من التفكير والروية ثم يدع البقية للمفاجاة أو للبداهة أو العناية كما يقول . واطمئنانه إلى المستقبل من هذه الناحية كاطمئنان التاجر الغني الوطيد المكان الذي يعمل عمل الرجاء ولا يضيره أن تفاجئه السوق

بالهبوط أو الكساد ، لأنها كيفما تقلبت واضطربت لن تجده إلا على استعداد للصعود والهبوط ، وغيره قد يطمئن إلى المستقبل هـذا الاطمئنان فيضيع ويبور ، أما هو فالثروة التي لديه ضمان لا يعتريه خذلان ، فمن فضول الوهم أن يكرب نفسه طويلاً بالوساوس والهموم .

كان لقومه مدد من عزمه وكان لعزمه مدد من قومه ، وكانا كالشحنتين الكهربائيتين كلتاهما بمفردها في سكون . ولكنهما لا يلتقيان حتى تندفع القوة الكامنة التي لا تندفع على انفراد .

ولم يكن أقدر منه على الاتجاه والتوجيه ان لم يكن بوحي البداهة فبالكلام الذي يبلغ مبلغ البداهة من اخلاد سامعيه .

كان خصومه يدسون عليه في بيت الأمة أناساً من المشاغبين الذين لا اخلاق لهم ليلغطوا في مواقف التأثير والاحتدام ، فيفسدوا الخطاب عليه وعلى السامعين ، وكان الجمهور يحار في تأديب هؤلاء لأنه لا يدري هل يتركهم فيفوته حظ السماع أو يجاوبهم فينقطع الخطاب . وتمادى سليط من هؤلاء يوماً فضاق الجمهور به ذرعاً وأخذوا بتلابيبه وبهم اشفاق من ضياع الخطابة فهم يترددون ولا يدرون كيف يصنعون : هل يضربونه فيقع الاضطراب أو يرسلونه فيعود ويجتريء أمثاله السلطاء على مثل عمله . . . . . وكخطف البرق تبدر الكلمة من سعد فيكون فيها فصل الخطاب مع هذا السليط ومع من تحدثه نفسه من زملائه بركوب هذا المركب العسير ، ويقول سعد : لا يضرب في بيتي ! ويترك مقام الخطابة ! وكخطف البرق يفهم الجمهور مايريد . . . . . وينقطع دابر هؤلاء السلطاء فلا يرجعون .

***

كتب سعد وهو في نحو العشرين من عمره في الوقائع المصرية ـــ صحيفة الحكومة ـــ يشهر بالاستبداد ، ويحض الناس على دفعه ويستشهد بقول النبي عليه السلام : « إن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه أوشك أن

يعمهم الله بعقاب من عنده » ويختم كتابته بقوله : « إن شريعتنا شريعة سمحة تأبى أن يتولى أمور ذويها من لا يراعون للشرع حرمة ولا يحفظون للسنة ذمة . وتوجب الشورى على كل من الرعية والحاكم جميعاً . ذلك هو الحق والله يهدي من يشاء إلى سواء السبيل.»

ويروى عن السيد جمال الدين الأفغاني أنه أمر تلاميذه بالكتابة في موضوع الحرية فكان سعد وهو أصغر التلاميذ سناً أحسنهم كتابة في هذا الموضوع . فقال السيد : ان من علامة نشأة الحرية في هذه الأمة أن لا يجيد الكتابة فيها إلا ناشيء كهذا الفتى !

وحضرته أثناء الحرب العظمى يسمع قصيدة حافظ العمرية فما استعاد ولا صفق فيها لأبيات كما استعاد أبيات الشورى وصفق لها ، حتى مال إليه محمد محمود باشا يداعبه قائلاً : معلوم !... وكيل الجمعية التشريعية !

فكراهة الاستبداد في طبعه·

وقيادة الشعوب في طبعه·

ولو لم يكن حبه الحرية مصلحة عامة وعقيدة راسخة لكان مصلحة خاصة تقوم عنده مقام العقيدة ، فهو يذود عن كبريائه حين يقضي للفلاح بحق الحرية ولا يرى فيه رأي الزملاء من حكام الترك الذين يقضون عليه بالخضوع ويقضون لأنفسهم بالسيادة . ومن اتفقت له كراهة الاستبداد ، والقدرة على دفعه ، واستنهاض الشعب إلى صدع قيوده ، والشعور مع الشعب بعزته وهوانه ، فقد رشحته ارادة الغيب ولم ترشحه ارادة الناس للزعامة والاضطلاع بهذه الأمانة ، واصطلحت هداية الالهام وهداية التفكير على تقديمه لهذا الأمر الكبير .

لقد وجدت الأمة المصرية نفسها على يدي سعد . ولم يكن لها قط وجود أكمل من وجودها إلى جانب هذا الزعيم ، وهذا أثر لزعامته لاشك فيه ! وهذا وحده في عالم السياسة أثر يعلو على جميع الآثار .

سعد وخصومه

من غير النادر أن يلام الزعيم على النقيضين في وقت واحد ومسألة واحدة : على التشدد والتسهل ، وعلى الاقدام والأحجام ، فيحسبه قوم مضيعاً للمصلحة لأنه تشدد وغلا ويحسبه آخرون مضيعاً للمصلحة لأنه تساهل وتهاون . . . وغالباً ما يكون الزعيم الوطني هو الواقف في مفترق الصواب والخطأ عند ما يتناقض الخصمان .

وكان نصيب سعد من ضريبة الزعامة في هذه الخصلة كنصيب أكثر الزعماء ، فوهم المعتدلون انه متشدد تعوزه المرونة ، ووهم المتطرفون انه لين تعوزه الصلابة . والصواب انه لو تساهل كما أراد أولئك أو تشدد كما أراد هؤلاء « لتلاشى » بينهم في الوسط ولم يكن له عمله اللازم في الزعامة الوطنية ، وانما عليه أن يعمل عمله ولغيره أن يصف ذلك العمل بما يشاء فلا ضير في اختلاف الصفات إذا تحققت الأعمال .

كان المعتدلون يطلبون منه المرونة لأنها هي وحدها سبيل الخلاص ، ولقد كانوا مرنين يوم قبلوا الحماية ، وكانوا مرنين يوم رحبوا بها أحسن ترحيب ، وكانوا مرنين يوم قبلوا مشروع ملنر وروجوا له في الصحافة والأندية الخاصة ، وكان هو على خلاف ما كانوا عليه لأنه اشترط الغاء الحماية الغاء صريحاً بين مصر وانجلترا وبين مصر والدول . فاذا حكمنا « الواقع الحاصل » وهو الحكم الذي يحلو للمعتدلين أن يحكموه في جميع القضايا فهو المصيب وهم المخطئون . . . لأن الحماية قد ألغيت وما كانوا يظنونها تلغى ، ولأنه لم يكتف حين اكتفوا فعادوا يطلبون مثل ما طلب ، وانحرفوا عن طريق المرونة كارهين .

أما المتطرفون أعداء المفاوضات ـ ومنهم الفتى الذي أطلق الرصاص عليه ـ فهم قد حسبوا عليه مجرد قبوله الدخول في المفاوضة مع الانجليز تفريطاً في حقوق البلاد ، لأن القضية المصرية قضية دولية لا تنفرد بريطانيا العظمى فيها بصفة خاصة فلا يصح أن تحل بالاتفاق معها وحدها ، ولأن المفاوضات تضعف عزيمة الجهاد وتعلق آمال الشعب بالمحال ، فيركن إلى أمل لا يفيد. إذ كان من غير المعقول أن ينزل الانجليز عن منافعهم في مصر باختيارهم من أجل المفاوضات.

لكن الصحيح أن اعتمادنا على الصفة الدولية للقضية المصرية يضيعنا بل قد ضيعنا قبل ضياع المفاوضات... فلم تبسط القضية المصرية قط للبحث بين الدول بعد الحرب العظمى إلا اعترفت فيها الدول جميعاً بدعاوى الانجليز. سواء في مؤتمرات السلام أو في غيرها من المجامع الدولية.

أما ان المفاوضات تضعف عزيمة الجهاد فالحقيقة أنها لا تخلق الضعف ان لم يكن موجوداً ولا تمنع الشعب أن يرفض نتائجها إذا كان قوياً لا يرضى بالقليل. ومن الجائز أن يؤمن بنبذ المفاوضات إذا جرب الفشل فيها مرات عديدة. ولكن ليس من الجائز أن يؤمن بنبذها ويجمع على هذا الايمان قبل تجربتها ، ومن هنا ينشب الخلاف والضعف الوبيل.

نعم ان المفاوضة لا يليق أن تكون هي وسيلة الشعب الوحيدة إلى الحرية ، ولكن لا يليق كذلك أن تكون محرمة ذلك التحريم البات في جميع الأحوال والمناسبات ، وليس من الضروري أن ننتظر إلى المرحلة الأخيرة والمكسب الحاسم أو الجلاء التام حتى ندخل في مفاوضة مع الانجليز. فقد تكون المفاوضة لازمة لتصفية المكاسب الصغيرة كما تكون لازمة لتصفية المكاسب الكبيرة والأخيرة ، والمعول في ذلك على مناسبات الأحوال وعلى اختبار الزعماء والسياسة ، الذين يجب أن يعملوا كما يعمل أصحاب الارادة والتفكير لا كما تعمل الآلات تحرم الشيء وتصمد على تحريمه في جميع الأوقات بغير تفرقة بين المناسبات والأحوال.

ولقد خالف سعد خصومه المعتدلين كما خالف خصومه المتطرفين ، فلم يثبت انه مفتقر إلى المرونة ولا ثبت انه مفتقر إلى الصلابة ، ولكن ثبت من مخالفته اياهم انه زعيم يصلح للقيادة ويمضي في طريقه المستقيم أمامه ، لأنه يعمل ما يوحيه اليه وحي الساعة وان أغضب أصحاب الآراء من الجانبين .

***

في بعض أحاديث سعد كان يقول إن العمل للمصلحة العامة « جذبة » تستولي على الانسان كجذبة الدراويش ، وانه لو شاور الفكر وحده لما اشتغل بالمصلحة العامة ولفضل عليها الاشتغال لنفسه ولذويه .

والحقيقة أن المداورين النفعيين الذين يفكرون في أنفسهم ولا تملكهم تلك « الجذبة » للمصلحة العامة جديرون بالغبطة والتهنئة حتى من وجهة النظر إلى النتائج التاريخية والاعتبارات العامة التي ينالونها ، فانهم يفكرون في مصالحهم ولا يفكرون في غيرها إلا بمقدار ما يدارون أغراضهم ويدفعون التهمة عنهم ، وإذا وجدوا في بلد مصاب بالسيطرة الأجنبية عرفوا كيف يرضون القوة ويستقبلون قبلتها في كل حالة ويرتقون على يديها إلى المناصب ويقدرون بجاه المناصب على كسب الأشياع والاتباع . فيقال إنهم مصلحون وأنهم غيورون صادقون ! ولا ينالهم من الجزاء على خدمة القوة واغتنام الفرصة إلا غضب الرأي العام ونفور الجماهير . ثم تنصرم الأيام والأعوام فيقال إنهم قوم ممتازون ارتفعوا عن شأو الجمهور فغضب عليهم الجمهور ، وانهم ليسوا من قادة العامة والدهماء ولكنهم من الخاصة والعلية المنتقاة . فاذا بالعقوبة الوحيدة التي تعرضوا لها من أجل خدمة أنفسهم وقد انقلبت شرفاً لهم وسبب من أسباب التعظيم .

وهناك من الطرف الآخر الزعماء أصحاب « الجذبة » يغضبون القوة فتقف لهم بالمرصاد وتسلط عليهم أشياعها واتباعها من المداورين والنفعيين وتتعمد القوة أن لا تعطيهم مطالبهم ومطالب أقوامهم إذا انهزمت أمامهم

بل تعطيها المداورين النفعيين لتزيدهم قدرة على خدمتها ومحاربة خصومها . فيقال إنهم هم الذين بلغوا تلك المطالب وما بأيديهم من حول ولا حيلة يبلغون بها مطلباً لولا معارضة الزعماء المناضلين .

يفعل هؤلاء الزعماء المناضلون ذلك فلا ينالهم من الجزاء إلا إعجاب الرأي العام وولاء الجماهير . ثم تنصرم الأيام والأعوام فيقال انهم قوم من قادة الجماهير التي تتبع كل ناعق . فاذا بالشيء الوحيد الذي نالوه وقد انقلب خسارة في ميزان التاريخ ، أو ميزان بعض التواريخ . وأقل ما هنالك أنهم يتساوون هم وجماعة المداورين في بعض الموازين .

والعجيب أن في فطرة النـاس جميعاً أن يحسبوا المطامع على العظماء ولا يحسبوها على الصغار أو الأوساط . كأنما هؤلاء الصغار والأوساط قديسون لا يعملون إلا للآخرين ، أو كأنهم مباح لهم أن يطمعوا وينتفعوا لمجرد كونهم صغاراً وأوساطاً ينالون مطامعهم بالوسائل التي يقدر عليها جميع الناس ، ولا يجشمون من يقتدي بهم أن يكون على امتياز خارق في القدرة والخـــلائق ! !

أليست المداورة إذن « رأياً سديداً » الى جانب جذبة المخدوعين ؟

لقد وجد خصوم سعد ما يقولون عنه لقيادته الجماهير واضطلاعه بالهمم الكبار ، لأنهم لابد أن يقولوا ، لا لأن ما يقولونه يصدر عن عقيدة منهم أو يستحق مؤونة الاصغاء .

فالرجل قاد الجماهير لأنه لايستطيع أن يقاوم دولة أجنبية وهو بمعزل عن جماهير قومه ، وانما تعاب هذه القيادة إذا كان صاحبها لايحسن ماهو أرقى منها وأحوج الى الكفاءة ، وتعاب إذا كان صاحبها يقود الجماهير بالغرائز الدنيئة والغواية الأثيمة ، ولا يقودهم بالحمية والأريحية ليقدموا على التضحية والمشقـــة ، وتعاب إذا هبط اليهم الزعيم وتخلق بأخلاقهم ليملك مقادتهم ويزدلف اليهم ، وتعاب اذا كان ممدوحاً محموداً من الجماهير أن تسكن وتستكين

وفي بلادها قضية بينهم وبين غاصبيهم . أما إذا كان صاحب القيادة مبجلاً متحلياً بالصفات التي يعجب بها العلية والسواد ، وكان متزن الكلام لا ينطق بكلمة واحدة تستهوي العقول السخيفة ولا تقبلها العقول الراجحة الحصيفة ، وكان جانبه جانب التضحية والمشقة والمثل الأعلى ، ولم يكن جانب الغنائم والمآرب والاسفاف الى الغوايات الوضيعة ، وكان واجباً على الجماهير أن تهتم وتقلق وتشرئب إلى أفق الرجاء وتنقاد لمن يحسن أن يقودها ، فهنالك يكون قائد الجماهير هبة من هبات السماء ، وتكون قيادة الجماهير واجباً تنحني أمامه رءوس الجماهير وغير الجماهير .

ومع هذا ظن بعض الصغار والأوساط أنهم يسامون الرجل لأنهم عاجزون عن هذه القيادة ، كأنهم استطاعوها وزهدوا فيها ، أو كأنما وجود الحقراء من قادة الجماهير ينفي أن للأمم قواداً في الذروة العليا من المقدرة والكرامة .

***

وتعود الناس في خلافات الأحزاب السياسية أن يسمعوا التهمة الواحدة تقال وتعاد من الجانبين أو من الجوانب الكثيرة . فكل حزب هو الحزب المخلص العامل النافع الرشيد ، وكل من عداه هو الحزب المغرض المتواكل الذي لا ينفع ولا يهتدي الى صواب . وإذا كانت الآونة من آونات الثورة واشتعال الخصومة وغليان الحقود فالخيانة والاجرام وسوء الدخيلة وقبح الصنيع تهمة أو تهم لا يسلم منها انسان مشترك في السياسة : يقولها هذا الفريق كما يقولها ذلك الفريق ، ويعلم أناس من المطلعين بطلانها أو صدقها في حينها ثم يتراخى الزمن ويتقدم العهد ويجيء اليوم الذي يحار فيه التاريخ بين الأقاويل المتضاربة والنقائض المتراكبة ، فيفصل فيها على طريقة الفصل بين المرأة الصادقة والمرأة الكاذبة في ادعاء الأمومة ، وهي شطر الحقيقة نصفين شطراً لهذا وشطرا لذاك . فكلاهما مصيب وكلاهما معيب ، لأن الشأن في

كل سائس وكل زعيم أن يقول في خصومه وأن يقال فيه ، فلا حاجة إذن بالمؤرخين الى الفصل والانصاف ، ولا موجب إذن للتدقيق والتحقيق.

لكن هذا الحكم لو أخذ على إطلاقه لظُلم فيه أناس كثيرون ، ونجا من العقاب العدل أناس كثيرون — وليس هذا هو المقصود من عبر الحوادث ودراسة العظماء والزعماء ، بل المقصود أن يُعطى كل إنسان حقه وأن لا يتساوى المصلحون والمفسدون .

إذ ليس من البعيد أن يصل الى الحكم في أيام القلاقل والمنازعات الدامية رجال محتالون ماكرون نفعيون يدارون ظواهرهم وهم في باطن الأمر على أخبث مايكون الحاكمون . بل الشأن في إبان القلاقل والمنازعات الدامية أن يكثر هذا الطراز من طلاب المغانم ورواد الفرص والعارفون باستغلال النقائص الانسانية والرذائل الخلقية فى الشعوب المبتلاة بالنزاع والطغيان . ومتى وصل واحد من هؤلاء الى منصة الأحكام واستولى في يديه على أزمة النفع والضر والتقريب والاقصاء والوعد والوعيد فاي شيء أيسر لديه من خلق المادحين والقادحين ؟ يمدحونه وهم يعلمون أنهم كاذبون ، ويقدحون في خصومه وهم يعلمون أنهم كاذبون ، ويغالون في الكذب والصفاقة وهم يعلمون أنهم آمنون كاسبون ، وأن المستقبل كفيل بطمس المعالم وتبديل الظواهر والبواطن ، والمساواة بين التهم من هنا والتهم من هناك ، فلا فرق بين أنصار المبدأ والمصلحة العامة وبين أنصار النذالة والمنافع القريبة . بل يرجح هؤلاء بالمنفعة التي غنموها ويبقى نصيبهم من الحمد والقدح كنصيب الآخرين .

ومن يضمن العواقب ؟؟ فلعل أنصار المبدأ والمصلحة العامة يعجزون عن تحقيق آمالهم وتصديق وعودهم فينقلب الأمر عليهم وتسأم الأسماع الإصغاء إلى مبادئهم ودعاواهم ، فاذا هم هم الخاسرون في الرأي والخاسرون في فرص الحياة ، وإذاً بالعبرة الخالصة من هذه المعمعة الخاسرة أن المبادي والفضائل لغو وعبث وضياع ، وان الضعة والأثرة العمياء حكمة وجد وغنيمة ، وبئس

ما يكون التاريخ وكتابة التاريخ ان كان هذا خلاصة العناية به والبحث فيه .

من الواجب عند النظر في سيرة كل زعيم وطني أن نذكر هذه الحقائق ولا نسهو عنها كلما نصبنا الميزان بينه وبين خصومه في عمل من الأعمال أو أو زعم من المزاعم أو مصائر فشل أو بوادر نجاح . ولا نقول إننا يجب أن نصدق حزبه في كل دعواه وأن نكذب ما يقال فيه بلا استثناء ، وانما نقول إن الظلم البيّن في هذه الحالة هو شطر الحقيقة شطرين والخروج من القضية بين بين ، لأننا لن نربح في ذلك إلا أن نقتل الحقيقة ونقتل العظمة ونحيي الخسة والخبث والمصانعة ، إذ نلحقها بالعظمة ونسوي بينها وبين الرفعة والطهارة والشجاعة في تقدير بني الانسان .

فالسيف الذي يقطع الحقيقة نصفين لا يجدى في انصاف سعد من خصومه كما أجدى في الانصاف بين المرأتين على طريقة سليمان الحكيم ، ولا بد هنا من التفرقة بينه وبين خصومه على نمط غير هذا النمط وتقدير غير هذا التقدير .

لا ريب أن أناساً خاصموا سعداً للرأي والعقيدة ، ولم يخاصموه للمنفعة والضغينة ، ولكننا يجب أن نعلم أن حقوق الناس في العقيدة لا تتساوى ولا تتماثل ، ولا سيما إذا كانوا طلاب زعامة أو كانوا وزراء وساسة يعملون في مصائر الشعوب .

فأنا أعتقد وأنت تعتقد وكل إنسان يعتقد ، ولكن الرجل الذي يعتقد وهو قادر قدرة الزعيم هو أولى بالاعتقاد وأحق به ممن ينافسونه ويناقضونه ولو كانوا مخلصين مؤمنين بما يعملون .

ورشدي وعدلي حين خالفا سعداً لم يخالفاه الا وهما يعتقدان انهما على صواب فيما رأياه وأن سعداً على خطأ فيما رآه ، ولكن ليس معنى ذلك ان الناس مطالبون بالتسوية بين الحزبين لأن الحزبين يعتقدان ما يدعوان اليه ، وانما الناس مطالبون بأن يعرفوا صاحب الزعامة الذي هو بها حقيق وعليها

قدير، ولا يلامون بعد ذلك إذا فضلوا اعتقاداً على اعتقاد وإخلاصاً على إخلاص.

وقد نال سعد من خصومه كما نال منه خصومه، وقد تمادى كما تمادوا مع اللدد في الخصومة، ولكن العذر في جانبه أظهر من العذر في جانب غيره وكثيراً ما كان الابتداء منهم والرد على ذلك الابتداء ضرورة لا طاقة بدفعها لانسان.

ولست أذكر من تماديه في اللدد ما هو أولى بالنقد والمؤاخذة من مثلين يحضرانني الآن، ويتلخص فيهما كل مثل آخر على قلة هذه الأمثال.

فلما كان عدلي في لندن لمفاوضة الحكومة الانجليزية جرى حديث بين سعد ومندوب شركة روتر قال فيه:

« لا أعرف عن المفاوضات شيئاً غير ما أراه في الصحف، ولكني أعتقد من ظواهر الأمور أن كثيراً من الخداع يجري الآن، وان هناك محاولة لاظهار عدلي باشا في مظهر الرجل القوي الذي يقاوم فكرة الانجليز في بقاء جيش بأنحاء مختلفة من القطر المصري، وانه يشدد في أن يكون مقر هذا الجيش أما في منطقة القناة أو فيما يجاورها. وهذا خداع. لأن نقطة البحث الحقيقية ليست تنحصر في المكان الذي تعسكر فيه الجنود البريطانية ولكن في هل نقبل وجودهم عندنا على الاطلاق، وفوق ذلك لا حق لبريطانيا العظمى في وضع جنود بمنطقة القناة بمقتضى معاهدة الحياد. وقد اقترحتُ يوماً ما أن تعسكر الجنود البريطانية شرق القناة، وأن يعطى شبه جزيرة سيناء لبريطانيا العظمى عدداً من السنين، ولكن الأمة لم تقبل هذا الرأي، وأنا طبعاً أوافقها على رأيها.»

وهذا كلام لا يقوله القائل إلا ذهاباً مع اللدد والنكاية، لأن مفاوضات عدلي اذا أسفرت عن جلاء الجيش البريطاني عن القطر كله وبقائه الى أجل في ناحية من القناة لا تستحق الرفض والاحباط، ولا يصح ان تنتظر الامة المصرية في المفاوضات على يد عدلي أو على يد غيره مطلباً أكبر من هذا

المطلب الذي يوشك ان تتفق عليه الآراء . ولكن الرجل السياسي اذا قال مثل هذا المقال في عناد الخصومة لا يأتي بعمل عجيب من الانسان ، ولاسيما اذا كان القتل والارهاق والمكابرة وتضييق الخناق وانتزاع ثمر الاعمال عنوة وقسراً وانتهاك الحرمات والامعان في النكاية « واصنع ماشئت » ... بعض ما كان يستهدف له في تلك الآونة من أولئك الخصوم .

والمثل الآخر ان سعداً كان يظاهر الحانقين على الاستاذ علي عبد الرازق حين تعرض للتجريد من لقب العالمية لانه ألف كتاباً في الاسلام وأصول الحكم يخالف به بعض العلماء ، وكان سعد يسوغ ذلك التجريد بكل ما أوتي من قوة المنطق والبرهان . قال يوماً وكنت اناقشه في ذلك : أوليس من حق كل طائفة من الناس ان تقبل فيها من تشاء وتقصي عنها من تشاء ؟ هب هؤلاء العلماء جماعة انشأوا لهم نادياً وحكموا في يوم من الايام على واحد من حظيرتهم بالاقصاء من هذه الحظيرة . أتراه يحق له ان يبقى بينهم على الرغم منهم ولو كان مصيباً وكانوا هم المخطئين ؟ قلت ياباشا : ليس من حق جماعة ان تحرم واحداً منها حقوقه المصرية . لأن وظيفة القضاء التي يليها الاستاذ علي عبد الرازق حق من حقوقه الوطنية التي لاسلطان عليها لغير القانون . ولو كان قصارى الأمر أن يخرج الرجل من ناد أو زمرة لا تريده لما استوجب الخلاف ، ولكنه يجرد من وظيفة القضاء بعد التجريد من لقب العالمية ، وليس هذا بحق لهم يستأثرون فيه بالمنع والاعطاء ، فضلاً عما فيه من مصادرة الحرية والحرج على التفكير .

فوافق كعادته حين تتضح له الحجة ، وقال : أما ان كان الأمر هكذا فقد اختلف على هذا الوجه ....

ولكنه ظل مع هذا يود لو تم التجريد ويستريح الى اخباره ولو لم يجادل فيه من وجهة الحق والشريعة ، لانه كان يقدر من ورائه شقاقاً بين حزب الاتحاد وحزب الاحرار الدستوريين القائمين بالوزارة ، فسقوطاً للوزارة بعد

ذلك ، فعودة الى الدستور والحياة النيابية ، وفي انتظار هذه النتيجة كان رجاؤه في تحقيقها أغلب على نفسه من نصرة مظلوم يرى أنه هو وحزبه ظالمون من غير هذا الطريق . ... ولا ازال أقول ان سعداً كان بغير هذا المسلك أجدر وأحرى ، ولكني أقول كذلك انه مسلك ان لم تظهر فيه بطولته فقد ظهرت فيه انسانيته التي لا تستغرب من انسان ، أو كما قلت حين هنأته باعتزال وزارة الحقانية أيام الخديو عباس :

ولئن هفوت فما اخالك مخطئاً   الا لتنفي عصمـــة الانسان

ويلحق بهذين المثلين ما كان يجري احياناً في مجلس النواب أو مجلس الشيوخ من قبول طعون في الانتخاب لا يصح أن تقبل أو رفض طعون أخرى لا يصح ان ترفض ، وكنت اشفق ان يقع ذلك ، فاقترحت ان يكون الفصل في الطعون من عمل القضاء لا من عمل المجلسين ، اتقاء لطغيان الاحزاب وغلبة الاهواء ، ولكن سعداً آثر ان يستبقي هذا الحق للمجلسين ، وهو لم يشترك في قبول ما قبل أو رفض ما رفض من طعون ، ولكنه كان لا ينكر ما حدث ولا يمنعه بمجهود .

على انه كان يسامح خصومه اكثر مما سامحوه ، ويجاملهم اكثر مما جاملوه ، مع انهم لم يجتمع عليهم من العداوات مثل ما اجتمع عليه ، ولم يصبهم من الذحول والترات مثل ما اصابه ، ولم ينهضوا بمثل ما نهض به من النقائض والتبعات . وكان لا يألو جهداً في نزع ما بصدورهم من غل وتقريب ما بينه وبينهم من قطيعة . فلما عاد من باريس بعد النفي الأول ذهب الى منزل صديقه علي شعراوي باشا يزوره ويصل ما انقطع من صداقته وولائه . وكانا قد افترقا في باريس على جفوة . فلم ينسه استقبال الأمة برمتها أن يخف هو الى استقبال ذلك الصديق القديم ، ولم يكن به من حاجة الى استرضائه وإزالة ما بنفسه غير الواجب وابراء الضمير . وكذلك اغتنم فرصة الأئتلاف في سنة ١٩٢٦ وقام يوم الاحتفال بالثالث عشر من نوفمبر يثني على عبد العزيز فهمي « بك » ثالث

الثلاثة الذين ذهبوا الى دار الحماية في فجر الثورة ، وهم سعد وشعراوي وعبد العزيز ، وقال حين أثنى عليه انه هو أولى منه بفضل ذلك اليوم ، وما كانت به من حاجة سياسية الى استرضاء عبدالعزيز (بك) وقد رجعت الأمة بجميع أحزابها اليه واعتزل عبد العزيز بك السياسة يومئذ وخرج من مضمارها لا ينصر هذا ولا يخذل ذاك . وكثيرا ما كان يهم بهذا التقرب او هذه المجاملة كلما وقعت النبوة بينه وبين صديق او زميل ،فيثنية عنها ما لقي قبلها من سوء اللقاء ورد المحاسنة بالجفاء .

ومما حسبوه عليه جوابه على عبد الخالق ثروت باشا بعد أن دعاه الى الاحتكام الى الامراء والوزراء فيما كان بينهما من عداء .... وثروت باشا رجل من طراز غير طراز رشدي وعدلي ، وخصومته لسعد غير تلك الخصومة واغراضه من الحكم غير تلك الاغراض ، وجوابه نفسه الى سعد دليل على طريقته في الكيد مع اصطناع الطيبة والبراءة .

فقد كتب اليه بعد عودته من المنفى يقول : « غير أنه وقد رفع الامراء صوتهم عالياً لضم الصفوف وتوحيد الكلمة رأيت ان مما يعين على تحقيق ما دعوا الأمة اليه تمحيص الحق واماطة اللسان عن واقع الحال «والأعمال السياسية التي تمت على يدي . سواء ما كان منها سابقاً على تشكيل الوزارة مما أفضى الى تصريح ٢٨ فبراير أوجرى في عهدها كسياستها في وضع الدستور وموقفها في أمر تعويضات الموظفين الأجانب وتمثيل مصر في مؤتمر لوزان وقانون التضمينات ، وذلك بان نحتكم كلانا في أوجه الخلاف بيننا الى مجلس من الامراء يضمون اليهم رؤساء الوزارات والوزراء السابقين وأعضاء الهيئات النيابية وغيرهم من أولي الرأي في البلاد ، يدلي فيه كل منا بحجته ويبسط ما لديه من الأدلة والمستندات . واني لأرجو وأنتم لا تريدون إلا خير البلاد أن لا تجدوا ما يمنعكم من قبول هذا الاقتراح الذي يمهد سبيل الوفاق والوئام ان شاء الله والسلام. »

كتب ثروت هذا فكل ما فهمه « الطيبون الأبرياء » أنه رجل وديع سموح يعني مايقول ويطلب السلام والوئام ... لم يجن على سعد شيئاً وإنما سعد جنى عليه في شرعة المنصفين ، وها هو ذا يحتكم الى الامراء والوزراء ويقبل حكم القضاة المنصفين ، وكل ما فهمه « الطيبون الأبرياء » ان الاحتكام على هذا النحو الغريب أمر معقول ناجع في فض المشكلات بين الأحزاب : يدع سعد برلمانه وانصاره ويقبل مع ثروت الى عشرين أو ثلاثين من الامراء والوزراء يعرضان مايعرضان من الشكايات ويبسطان الحوادث والاسانيد والاوراق ، ويقولان ويردان وينتظران فصل القضاء ، فإما خرج سعد نازلاً عن وكالة الأمة وعن البرلمان ، وإما خرج ثروت نازلاً عن تصريح ٢٨ فبراير وهو لا يملك النزول عن شيء في هذا المقام .

نعم . فهم الطيبون الأبرياء ذلك أو شاءوا أن يفهموه ولم يشاءوا ان يفهموا الغرض الذي لا خفاء به على أحد يريد النظر ويحب ان يفتح عينيه ، وهو أن ثروت يوقع بين سـعد والأمراء والوزراء ليقول : انظروا اليه يرفض اليد المبسوطة اليه ويترفع على قضاء المخلصين ، وانظروا الي انا الرجل الوديع الودود أسالمه وأناجيه ولا الق منه غير الاعراض والاحجام .

فهي مكيدة جديدة وليست بيد مبسوطة ولا مودة معروضة ، ولم يكن في وسع سعد أن يقابلها بغير ما صنع وان يجيب عليها بغير ما أجاب حين قال . « . . . ما أنت بزعيم في الأمة ولا رئيس حزب منها ، حتى يكون هناك أهمية لخلافك أو وفاقك ، ولكنك فرد اختبرته السلطة الانجليزية فوجدت فيه آلة صالحة لترويج سياستها ضد بلاده ، فسلطته عليها فاذاقها عذاب الهون ، وسعى جهده في إسكات حركتها وبإخضاع نهضتها بوسائل من الارهاق بلغت حد الاعدام ، ومن الاضلال وصلت الى الكذب والبهتان ، وكاد يصل بها الى تلك الغاية السيئة لولا عناية من الله ادركتها ولفتة من المليك اغاثتها فأقصته عن منصة الحكم وانقذت البلاد من ذلك الخطر العظيم . وأصبحت

بعد ذلك فرداً لا يهم منك الا التحذير من ماضيك والاعتبار بحاضرك والاحتياط لقابلك. امامك المنابر العامة فاعْلُها بان وجدت سميعاً، والجرائد السيارة فاكتب بها ان وجدت قارئاً، والنوادي الخاصة فتحدث اليها ان وجدت نصيراً. اما التجاؤكم الى الامراء فشرف ولكن لا يحوزه الا الا كفاء».

ولَخيرٌ لبني الانسان ألف مرة أن يكون الناس صرحاء على هذا الأسلوب من أن يكونوا طيبين على أسلوب ثروت في ذلك الخطاب.

***

ومن الحق أن نذكر أن خصومه كانوا يخاصمونه ومن ورائهم سطوة الدولة البريطانية وفي أيديهم سطوة الحكومة المصرية، ولا شاغل لهم بالليل والنهار الا أن يدبروا الأحابيل وينصبوا الشباك ولا يدخروا من السطوتين وسعاً في سبيل تحطيمه واغتصاب سعيه واستثارته إلى أقصى حدود الاستثارة فأغرب شيء بعد هذا أن يستغرب «المنصفون الطيبون» أن يحمل على خصومه وأن يقول عن بعضهم انهم «برادع الانجليز» وعن بعضهم أنهم مجرمون، وما في هذه ولا تلك ما هو أشد من كلمة السيد المسيح حين خاطب الكتبة والفريسيين بقوله «يا أولاد الأفاعي» وهو هو مثال الصفح والاحسان.

لكن «المنصفين الطيبين» الذين لا يتحيزون لخصومه عليه – معاذ الله! – قد استغربوا ما ليس بغريب ولم يروا حرجاً فيما كان يصنعه الخصوم لأنهم صنعوه باسم الحكومة والنظام والقانون، ورأوا حرجاً فيما كان يقوله لانه لا يقوله باسم الحكومة والنظام والقانون! ترى ما ذا يرى المنصفون الطيبون لو انه جعل خصومه أولئك مجرمين حقاً بدلاً من أن يقول عنهم إنهم مجرمون؟ ترى ماذا يرون لو انه استطاع وهو في الوزارة أن يدينهم بسفك الدماء وتزوير الوثائق والتحريض على انتهاك القوانين وتعذيب الأبرياء وتلويث سمعة القضية الوطنية بالمذابح والآثام؟ ماذا يرى المنصفون الطيبون لو انه جعل خصومه المجرمين مجرمين قانوناً ورسماً بدلاً من وصفهم بالاجرام بلفظ اللسان؟ الا يكونون إذن مجرمين وتكون معاملتهم معاملة المجرمين

ونعتهم بنعوت المجرمين واجباً مفروضاً على المجتمع الانساني يخطيء من يقصر في أدائه ؟ وإذا كان لم يستطع أن يدينهم لأن السطوة البريطانية تحميهم أيكون ذلك شفاعة لهم تشرفهم وملامة عليه تعيبه في نظر المنصفين الطيبين !
لخيرٌ لبني الانسان ألف مرة أن يدان الزعماء هـــذه الادانة من أن يظفروا عند المنصفين الطيبين بالثناء والاعجاب !

***

وقد رد سعد كثيراً من الأيدي التي انبسطت اليه ولـكنه كان يرد النفاق والغفلة ولا يرد الصدق والاخلاص . حضرته مرة وعنده فتح الله بركات باشا يعالج إقناعه باستقبال أناس خرجوا عليه ثم عادوا اليه لما أقبلت عليه الدولة وصلحت الأمور.
قال يا فتح الله : إني لا أطيق أن يستغفلني هؤلاء الناس .
قال فتح الله باشا : إنهم يا باشا يستغفرون ولا يستغفلون ! وما زال به حتى رضي باستقبالهم على مضض ، ولو أصر على اقصائهم لأحسن غاية الاحسان .
وله في كراهة النفاق وتبكيت المنافقين كلما عرضت لذلك مناسبات الحديث نوادر من حضور البديهة وصراحة القول قلما نجامنها مستحقو التبكيت.
سأله أديب كبير كان من الخارجين عليه ثم عاد إلى تمليقه حين صارت الدولة اليه : أحق يا باشا انك كنت تقرأ صحيفة « كذا » في منفاك ! ويعني صحيفة كانت تتهـكم بأصحابه وتنحي على حزبه وتفحش في كثير من الأباطيل.
قال : نعم وخير ما كان يعجبني منها حديثها عن نادي المنافقين أوحزب المنافقين ! !
وكان من عادته على المائدة إذا كثر عدد الحاضرين أن يوكل بكل صف صديقاً يعنى بمن يليه ، فسمع يوماً صديقاً من هؤلاء يسأل جاره على سبيل المداعبة أتأخذ مني أم تأخذ من فلان ؟ وكان ذلك الجار من أقرباء سعد الذين يقبلون عليه في دولته كما يقبلون على خصومه إذا تغيرت الجدود . فسرعان ماأجاب سعد : دعه فهو بارع في الأكل على الجنبين !

فمن هذا وأمثاله لم يكن المنافقون ليقاربوه الا وهم على حذر شديد.

***

ولم تعرف لسعد خصومة عنيفة قبل ولاية الوزارة. فقد كان في القضاء محبوباً مبجلاً بين زملائه وإخوانه، وبين المحامين وأصحاب القضايا والموظفين الذين كانت تربطهم به روابط العمل. وكان مجمعاً على الثقة به والاعجاب بفضله وسجاياه بين عارفيه وصحابته حتى المتنازعين الذين لا يتفقون على شيء في مذاهب السياسة وتقدير الرجال. أما بعد ولاية الوزارة فقد انتقل إلى المجال الذي لا يسلم فيه من العداوة والأراجيف إلا رجل لا يفكر ولا يعمل ولا يستحق صداقة الأصدقاء. وقد كان هو أول وزير حرك بركة الوزارة الراكدة وأقلق الهاجعين عليها فيما كانوا مستغرقين فيه من سبات عميق. فجعل زملاؤه ومنافسوه من طبقة الوزراء يتهمونه لأنهم لا يريدون أن يتهموا أنفسهم، ووصفوا إقدامه على ما يحجمون عنه بالطمع تارة وبالبلاهة تارة أخرى. وطاب لهم أن يسموه «أبا طويلة» لأن هذا اللقب يطلق في البيئات البلدية على الطوال الذين يتهجمون لما يعوزهم من رصانة ودهاء. كأنما كان أولئك الضعفاء المهازيل يحجمون لأنهم حكماء لا لأنهم جبناء، وكأنما كانوا قادرين على مثل سعيه ولكنهم يأبونه قياماً بواجب الرصانة والدهاء.

يرى الجبناء أن الجبن حزم   وتلك خديعة الطبع اللئيم

فلا جرم تضطرب حوله الأهواء وتضطرم حوله العداوات والمنافسات، وأحجى أن يكون ذلك في بلاد تعددت فيها مناحي السلطة وأغراض الحاكمين ودسائس طلاب الحظوة والغنيمة عند أصحاب السلطات المتفرقين المتنابذين وقلما عرفت لسعد — مع هذا — خصومة في هذه الفترة كان هو جانيها والبادىء بالعدوان فيها، ولو شاء أن يتجنب الخصومات ويحيد عن سبيلها لما استطاع لانه إذا نسي أنه عظيم لم ينس زملاؤه ومنافسوه عظمته وضآلتهم بالقياس اليه، وقد يغتفر بعضهم عداوة بعض لانهم يملكون وسائل الغلب

وأسلحة الصراع فيما بينهم فلا ييأس أحدهم من بلوغ ماقد بلغه سواه : إن كان حامل لقب فغداً يحمل مثل لقبه بسعي مثل سعيه ، وإن كان محسوداً على وظيفة فغداً يدركه في تلك الوظيفة مع مضي الزمن أو مؤاتاة الأسباب والشفاعات . اما المزية التي لايدركونها ولا يطمعون في ادراكها فهي القوة التي من أجلها يُحسب لسعد حسابه وتُعرض عليه من أجلها مودة الاقوياء الذين لايحفلون بهم ولا ينتظرون منهم غير الخضوع والزلفى والاستعطاف ، وذنب سعد في ذلك ذنب كل عظيم ، أما فضيلته في محاسبة خصومه فليست مما نراه في كل عظيم ، لان كثيراً من العظماء لايقنعون بما كان يقنع به من نقمة أو عقاب أو عتاب.

ومقطع الحكم في هذا الباب أن تسأل : كم زعيماً وطنياً في العالم كان أقل خصومة وارفق في الملاحاة من سعد زغلول ؟ فإن كان سعد من أقلهم خصومة وارفقهم ملاحاة فذلك حسبه من عذر وحسبه من ثناء . . . واذا هو لم يكن بطلاً في كل خصومة فعذره الواضح بل حجته القائمة انه لم يكن دائماً في خصومة أبطال ، بل كان من خصومه من لا يستحقون صفح البطولة وسماحة الانفة ، ويرجع اللوم اليهم في ذلك وقلما يرجع اليه .

***

في أوقات قليلة كان يجري الحديث بين سعد وبيني في الشعر والادب والفنون : احادثه في ذلك اذاقصدت خدمة لأهل الفن استعين به على قضائها ، أو احادثه اذا فاتحني في بعض اراثي عن الأدباء المعاصرين أو الأقدمين أو عن مقالاتي الأدبية التي كنت انشرها يوماً من كل أسبوع ولا أكتب يومها في السياسة . وكنت اشعر اذا انقضى الحديث ولم اتجه بالقول اليه انه كان يراقبني طويلاً ولا يلبث ان يقول بين الجد والفكاهة : «يا فلان ، ما أحسبك إلا تعجب منا ومن خصوماتنا وانت فوق سحابك بين الشعر والخيال ! »

قلت له يوماً على اثر كلمة من هذه الكلمات : الحق اني لاأعجب من هذا

ياباشا لأنه ليس بعجيب أن تكون للسياسة خصومات ، وأن يكون لهذه الخصومات أهلها والقادرون عليها . ولكن الحق أيضًا انني لا أنصر رأيًا على رأي رعاية للبرامج الحزبية أو المناوشات الموقوتة ، فانها كما تقول يادولة الباشا لا تستغرق انسانًا مشتغلًا بالأدب والخيال . انما انصر الرأي على الرأي رعاية للقيم الانسانية العليا التي هي عندي أرفع من القيم الحزبية ، بل أرفع حتى من القيم الوطنية .

ولا أدري هل أعجبه ذلك أو لم يعجبه ، ولكني اعلم ان الخصومات السياسية في عهد سعد لم تكن تعنيني الا لأنها كانت تمثل لي جانبين في أحدهما القوة المستقيمة والدعوى الصحيحة وفي الجانب الآخر الحيلة الملتوية والدعوى الزائفة أو التقليدية على احسن ما توصف به من صفات .

ها هنا رجل قادر لم يكسب قدرته من المناصب والتقاليد وانما كسبها من خلقته وتكوينه وميراث آبائه واجداده ، وها هنا رجال يناضلونه ممن لا يعز وجودهم في كل زمان وممن يقضون الحياة في الزلفى الى السادة الغالبين ينالون منهم المظاهر والمراسم او ينالون المظاهر والمراسم لأنهم منسوبون الى هذه الأسرة أو تلك بين طبقات الموظفين . ثم يخيل اليهم انهم عملوا كل ما عليهم لاكتساب العظمة وتسخير التاريخ ، ويسائلون أنفسهم مخلصين أو غير مخلصين : ما هي العظمة الانسانية بعدما بلغناه وادركناه ؟ ومن هؤلاء أبطال الأمم وأصحاب القيادة فيها ونحن في الذروة العليا من المراتب والألقاب ؟ يتبيغ الدم في العروق حين يصطدم الانسان بدعوى هؤلاء الادعياء ، ويتبيغ الدم في العروق حين يصطدم باحتيالهم ونجاحهم وماهو إلا نجاح في تزييف الحقائق الكبرى والقيم الخالدة وابراز للمساعى الانسانية في صورة كلها تمويه على تمويه .

ومتى نظر الانسان الى سعد وخصومه هذه النظرة فانه لينصره لأنه إنسان قبل ان ينصره لأنه من حزبه أو من وطنه ، فان القيم الانسانية لهي الباقية الهادية من وراء ضلال المطامع والاضغان وحروب الاحزاب والأوطان .

سعد في بيته

في ديسمبر سنة ١٨٩٥ خطب سعد شريكة حياته السيدة الجليلة أم المصريين صفية زغلول كريمة المرحوم مصطفى فهمي باشا رئيس الوزراء في ذلك الحين ، وفي شهر فبراير من السنة التالية احتفل بزواجه ، إذ كان يومئذ في السادسة والثلاثين .

والسادسة والثلاثون ليست بالسن المبكرة للزواج بين المصريين . فقد جرت العادة — ولا سيما في تلك الأيام — أن يفكر الآباء في تزويج أبنائهم وهم دون العشرين أو في العشرين على أقصى تقدير ، ولكن سعداً لم يكن ينظر الى الحياة نظرة الفتيان الذين يعيشون معيشتهم الدارجة من الدراسة الى الزواج الى التجارة أو الوظيفة على نظام رتيب لا يطرأ عليه تبديل ولا تغيير . بل كان فتى يتطلع الى المجد والمستقبل من بداية حياته ، وكان رجلاً له رأي في المرأة وفيما ينبغي أن تكون عليه شريكة الحياة يخالف رأي السواد الغالب في تلك الأوقات وفي جميع الأوقات ، وحسبه من ذلك أنه هو الذي أعان قاسم أمين زميله وصديقه الحميم على إظهار كتابه في « تحرير المرأة » وتشجيعه على احتمال مالقي في سبيله من سخط وعناء ، وكان فضلاً عن ذلك يتيماً يتصرف في أمر زواجه كما يشاء هو لا كما يشاء الآباء والأهلون . ولو عاش أبوه حتى بلغ سن الزواج في القرى لجاز أن يختلف تاريخ حياته من هذه الناحية بعض الاختلاف ، ولكنه ترك لنفسه في هذا الأمر فأصبح في حل من اختيار الزمن واختيار القرينة كما يريد ، وأصبح في حل من الانتظار الى أن يدرك الشأو الذي يتيح له أن يتطلع الى قرينة توافقه في العقل والخلق وتجاريه في مضمار الحياة ، وقد كان فوق ذلك تلميذاً للسيد جمال الدين الذي عاش عيشة المتبتلين واستطاب حياة الانفراد والجهاد

فلم يكن غريباً عنده أن يبقى الرجل الى الثلاثين أو ما بعد الثلاثين بغير زواج
وكانت السيدة قرينته في الثامنـــة عشرة حين بنى بها ، أي فى السن المألوفة لزواج البنات بين الأسر التركية والبيوت المهذبة الى الآن. وكان هذا الزواج من أسعد توفيقاته في جميع أدوار حياته ، لأنه وفق فيه الى قرينة هي نعم القرينة للرجل العظيم : كانت في سن بنته فتعلمت ماتتعلمه البنات من الآباء ، واطاعته طاعة الصغير للكبير الموقر المحبوب ، ولكنها عاشت معه حتى رئمته وتكفلت به تكفل الامهات بالبنين الذين هم في حاجة الى العطف والعناية والتدبير . ولم يرزقا الابناء في قرانهما الطويل فاستحالت عاطفة الالفة الزوجية الى عاطفة الأمومة الحنون ، وامتزجتا أحسن امتزاج.

وكان من دلائل نبوغ سعد وامتيازه على الجيل الذي هو فيه انه أصهر الى بيت مصطفى فهمي باشا رئيس الوزراء. فقد كانت الأسر التركية جميعاً ـ فضلاً عن الأسر الرفيعة من تلك الطبقة ـ تترفع عن مصاهرة الفلاحين وسعد فلاح . وكانت تترفع عنه مصاهرة المحامين وسعد كان محامياً في العهد الذي لم تسم فيه صناعة المحاماة الى ذاك المقام . فمصاهرته لمصطفى فهمي باشا تدل على سعة في تفكير ذلك الوزير الكبير وطيبة في سريرته وسجاياه ، كما تدل على مكانة لسعد لم تكن لنظرائه في ذلك الجيل.

وقد وقع ذلك الزواج موقع الاستغراب عند كثيرين فزعموا أنه لم يكن ليوفق هذا التوفيق لولا وساطة الأميرة نازلي فاضل صديقة سعد وصاحبة المنزلة الرفيعة عن الساسة المثقفين . لكن الحقيقة التي سمعناها من الثقاة ان الأميرة لم تكن ترتاح الى هذا الزواج ولم تساعد على اتمامه ، بل لعلها ساعدت على نقضه وارجائه ، وانما كان قاسم أمين صديق سعد هو هاديه الى هذا التوفيق ، لما كان يعلم من شرط سعد في الزوجة الصالحة كلما تحدثا في شأن المرأة والزواج ، وكثيرا ما كانا يتحدثان في هذا الموضوع.

وقد سئل سعد مرة — كما سمعت — في حقيقة مايروى عن وساطة الأميرة نازلي في زواجه بالسيدة صفية . فابتسم وقال : لا . لم تكن الأميرة رحمها الله هي صاحبة هذا الفضل ولكنه كان قاسم أمين . . . ثم قال بعد صمت يسير : تلك أكبر مأثرة أذكرها لقاسم مدى الحياة .

ولم يَرُق زواج سعد بصفية كثيرين من «عذال» الزواج الملازمين لكل بيئة شرقية إلى هــــذه الأيام . فلا يكاد يشرع في زواج حتى تكثر الأقاويل من هنا وهناك عن الزوج والزوجة وعن الاصهار والآباء . فأشاعوا فيما أشاعوا أن سعداً تزوج في شبابه من إحدى بنات بلده وأن له منها ذرية في قيد الحياة ، وساعد على رواج هذه الاشاعة كبر سنه عن السن المألوفة لزواج الموسرين من أبناء الفلاحين . ولكنها أشاعة سمعتُ ما ينفيها نفياً قاطعاً ولم أسمع مايؤيدها من أحد يعول له على كلام . وسألت العالم الفاضل المرحوم الشيخ محمد زيك بك الابياني فيها فاستبعدها جداً وقال : « إني أعتقد أنها غير صحيحة . ويؤكد اعتقادي أن ابيانة قائمة على أسر ثلاث هي أسرة الزغالله وأسرة زيد وأسرة حسام الدين ، فلو تزوج من بلدته لتزوج من إحدى هذه الأسر ولاشتهر ذلك . وبعيد جداً أن يتزوج من فتاة من المجهولات الأنساب لأنه كان عاراً شديداً بين أبناء الريف . وقد كان سعد مشغوفاً بتحصيل دروسه حتى في أجازات الصيف . فغير بعيد أن يتحصن طويلاً أيام الشباب . »

* * *

وتظل هذه الاشاعة تتردد حتى بعد الزواج ، ويتفق أن يشتغل سعد بالتحضير لشهادة الحقوق ودراسة اللغة الفرنسية عقيب زواجه بوقت قصير وأن يعكف على الدراسة في حجرة لا يدخلها أحد الى السحر أو مطلع الفجر في بعض الأحيان ، ويزور السيدة صفية صديقاتها وصويحباتها أثناء تلك الليالي فلا يرين سعداً حيث ينبغي أن يرينه في تلك الأيام ، ويشاء الفضول أن تسألها بعضهن : أصحيح أن قرينك له بيت آخر وقرينة أخرى كما يقال ؟

والسيدة صفية إن لم تكن متهكمة بطبعها فقد تعلمت التهكم من ذلك الرجل الذي كان يتسلح بالفكاهة كما كان يتسلح بالجد في تزييف الاشاعات والأقاويل ...

فتقول السيدة : نعم . له زوجة أخرى ولكنها في هذا البيت . انظرن ! سأريكن إياها وأسمعكن سرار سعد معها في هذه اللحظة . فيعجبن ويزداد بهن الاستطلاع والفضول والاستغراب من رضى السيدة بهذه المشاركة ، وينهضن معها الى حيث يكون سعد منكباً على الأوراق يقرؤها بصوت جهير على عادة الأزهريين ، والى جانبه سرير أعده للنوم إذا تأخر به الدرس الى هزيع الليل الأخير ، مخافة أن يزعج السيدة بعد هذا السهر الطويل .

— أسمعتن ؟

— نعم . ولكن أين الزوجة .

— الزوجة هي هذه الأوراق ، وهي هي الضرة التي سمعتنّ بها .... فيما يقال .

* * *

وجد سعد بعد زواجه البيت الذي يحتاج اليه أمثاله ويأوي اليه قلبه وعقله والعهد برجال العمل والكفاح جميعاً أن ينشدوا الدعة والسكينة في البيوت لافرق في ذلك بين ميـــدان الحرب وميدان العمل والطموح ، فالجنود وأبناء الأمم المتجندة عامة مشهورون بتوقير زوجاتهم ، والاطمئنان إلى تدبيرهن للمنازل ، واستقلالهن بكل مافيها من شئون .

اشتهر بذلك رجال الترك والفرس الأقدمين واليابان ، واشتهرت به عصور الفروسية في جميع الشعوب .

وسعد في بيته كان هو المناضل المكافح في ساعة السلام . لايسمع له صوت ولا يعرض لشأن من شئون المنزل . حتى استغربت أمرة خائطة من الخائطات اللواتي يزرن بيت الأمة . وبنات هذه الطبقة يعجبن دائماً من الرجل بارتفاع صوته في الدار ، وعندهن أن صوت الرجل الجهير المسموع

الذي يرن بالزجر والنهر والدعاء والنداء هو نخر الزواج وهيبة البيوت ، فقالت يوماً للسيدة الجليلة أم المصريين : أين هو الباشا ياسيدتي ؟ ألا يسمع له صوت ؟ ألا يحس له وجود ؟ فقالت لها : بلى يسمع صوته في كل مكان إلا هذا المكان .

وبلغ من ذلك أن الخدم كانوا لا يرهبونه ولا يتقونه ، وكانت أم المصريين تشكوهم اليه وتدعوه الى تخويفهم وزجرهم ، فكان يقول لها : هذا شانك ، فاصنعي بهم مابدالك ، وعاقبيهم بما تشائين إلا قطع العيش . فدون ذلك ويكفي العقاب والتأنيب .

وجرت معاملته الخدم على ذلك فلم يطرد من بيته أحداً دخل خدمته إلا لسرقة أو وقاحة لا تطاق . أما من بريء من السرقة والوقاحة فهو في أمان ولا يزال في أمان مدى الحياة . يتولاهم ببره ويوصي ببرهم بعد مماته ، وفي إحدى وصاياه يقول لأم المصريين : « إذا حم القضاء وأدركتني الوفاة أرجو أن تصرفوا من تركتي مبلغ خمسمائة جنيه للحاج أحمد تابعي وخمسمائة الى محمد أحمد ومائة الى علي الفراش إذا كانوا في خدمتنا عند حلول الأجل.» وأوصى للآنسة « فريدا » الوصيفة الألمانية بمبلغ خمسمائة جنيه ، كما أوصى لآخرين بمبالغ تقل أو تزيد على حسب طول الخدمة وحسن السلوك .

وعرف الخدم منه هذا العطف وهذه السماحة فكانوا يجترئون عليه ولا يتهيبون الصراحة في التحدث اليه : حدث مرة حين كان في قصر كارنارفون بانجلترا أن نظر تابعه الحاج أحمد الى تلك الدنيا العريضة والمجد الأثيل فوقع في روع التابع الساذج أن الانجليز يساومون سعداً بكل هذا ليركن اليهم في قضية البلاد . فصاح به وهو مشدوه : « ياباشا « اوع » للبلد . . . . ياباشا هذا شيء مهول » !!

قال سعد وهو يروي لنا هذه القصة . فضحكت وطمأنت الحاج أحمد ،

وقلت فى نفسي : إن قضية يخشى عليها هذه الخشية أمثال هذا الرجل الساذج لهي في حرز حريز.»

وربما تبسط في ملاحظة الخدم في احرج الاوقات ليدفع وحشتهم ويسري عنهم همومهم وأوجالهم ويداعب جهلهم كما يداعب الأب جهل الأطفال الصغار ، ومن نوادره في ذلك انه كان معهم عند نفيهم الى جزيرة مالطة خادم لحمد الباسل باشا اسمه حسن ، فلما وصلوا الى بورسعيد وايقن الخادم بالسفر البعيد اضطرب اشفاقاً على ابنائه وتوجساً من هذه الغيبة المجهولة التي لا يعرف مداها ولا يدرى متى تقسم له الأوبة منها . فقال سعد لحمد : ضاعف له ولهم أجرهم ليطمئن على رزقه ورزقهم ، ولما وصلوا الى مالطة والرجل لا يزال في جزع واضطراب قال سعد : أما المرتب فقد زيد وبلغ حد الرضى ! فلم يبق إلا القاب التكريم والتشريف ، ونحن هنا صالحون لتأليف مجلس وزراء فهلموا نجتمع وننظر في أمر صاحبنا حسن بما يرضيه ! واجتمع المجلس ـ مجلس الوزراء المعتقل ـ وقرر منح الخادم حسن رتبة البكوية السنية ! ، وتعاهدوا من تلك اللحظة ان لا ينادوه إلا بيا حسن بك ولا يذكروه إلا باسم حسن بك . وسر الرجل بالمنحة واعتقد انها منحة رسمية ، وظل معتزاً باللقب غيوراً عليه ، إلى أن مات .

وبهذه الملاطفة كسب قلوب الخدم واطمئنانهم إلى حلمه وقلة خشيتهم منه واتقائهم لزجره وعقابه . وهكذا كان من عجائب الطبائع الانسانية ان الرجل الذي كان يملأ صوته الدنيا لم يكن يسمع له صوت في بيته ، وان الرجل الذي كان يهابه الكبراء والأمراء لم يكن يهابه الخدم والاتباع .

***

ومضت السنوات ولم يرزق سعد نعمة الذرية . فكأنما كان هذا الحرمان يزيد عطف الزوجين كل منهما إلى الآخر ولا ينقص منه ولا يكدره بأسف ظاهر ولا شجن دخيل ، فليس بين الأزواج الممتعين بالأبناء والأحفاد

من كان يحب زوجه أكثر من حب سعد لصفيه أو من كانت تحب زوجها أكثر من حب صفية لسعد ، ولحدبه عليها وحرصه على سلامتها آثر السفر إلى أوروبا في الصيف الذي مات فيه محمد عبده رحمه الله . مع ولائه الشديد لذلك الصديق العظيم والأستاذ الكريم ، ووفائه المعروف لخاصة الصحب والاخوان ، لأن السيدة صفية كانت ذلك العام على حالة من المرض لا يؤمن فيها الاهمال ولا غنى فيها عن العناية والعلاج .

ولم يسمع عن سعد أنه كان يذكر الحرمان من البنين أمام أهله أو شريكة حياته . وإذا ذكره لها فانما يذكره في معرض التهوين والمؤاساة ، فكان يقول لها : لقد فاتنا النسل فاصبحت هذه الأمة كلها من أبنائك وأبنائي . ونعم العوض الذي عوضنا الله .

ولدقة الحس في نفسه من هذه الناحية كان يؤثر أن لا يمسها بكلام أو اشارة على مسمع من الأزواج المحرومين : رأى يوماً إحدى قريباته تشتري تذكرة بريد عليها صورة طفل جميل . فقال لها : ما عساك أن تصنعي بها ؟ قالت أرسلها إلى فلانة وأتمنى لها أن يرزقها الله طفلاً مثله في صباحته وجماله . قال : وهل هناك ما يدعو الآن إلى ذلك الأمل ؟ إن كان فابعثي بها ، والا فخير أن لا تثيري في قلبها هذه الذكرى ، فلعلها لا تظفر بالولد فتنقلب إلى حسرة وشقاء .

وإذا كان سعد لم ينعم بعطف الأبوة فقد كان عطفه على أهله وأقربائه مضرب الأمثال بين عارفيهم وعارفيه . بل لقد كان هذا العطف يبلغ به أحياناً مبلغ الضعف والتسليم ، فكان لأخيه أحمد فتحي سلطان عليه عظيم ، وكان لابن أخته فتح الله باشا دالة عليه لا يتعذر معها رجاء . ولما مات أخوه أحمد فتحي ووقف لشكر المحتفلين بتابينه أخم أمام الجمع وهو الخطيب المنطيق ، ولبث هنيهة لا ينطق ولا يتحرك . ثم احتبس صوته وانفجرت عيناه بالدموع ولم يقو على الكلام .

ولاحظ عليه بعض الصحف انه يعين أقرباءه في المناصب الكبيرة ،

وتحدث اليـه بعض الصحفيين فقال : « إنهم يدهشون لأني عينت في بعض المصالح رجالاً كان الانجليز قد اتخذوا ضدهم اجراءات يقولون إنها جنائية وقد كان الواجب ألا يروا في عملي هذا غير انه أمر طبيعي ما دام على رأس الحكومة رجل كان الانجليز قد نفوه.»

قال الصحفي فقلت : ويلومونك أيضاً على انك عينت بعض أقاربك في وظائف عاليـة فقال : أؤكد لك ان لي أقارب كثيرين، كثيرين جداً في الغربية ، وفي مناطق عديدة من أقاليم القطر ، وأنا آسف جـــد الأسف لأنهم ليسوا على معرفة ولا كفـاءة ، والا لكنت عينتهم في كل مكان ، لتكون لنا بهم إدارة زغلولية حقيقة اسماً ومعنىً . . . . ودماً . ثم ضحك الرئيس وواصل كلامه فقال :

« لما نفوني نفوا معي اثنين من اقرب اقربائي اليّ فهل نفيا لأنهما من دمي ؟ أو لأنهما كان يمثلان قوة حقيقية في خدمة القضية الوطنية ؟ سواء أكان هذا أم ذاك فواجبي مرسوم يقضي بأن أضع هذين الرجلين الى جنبي ليقاسماني مسئوليتي مادام قدقضي عليهما بان يكون حظهما من حظي . . . قل عني انني عند تساوي المعرفة والكفاءة أفضل قريبي على غيره لاني بطبيعة الحال اثق بقريبي ثقة تامة في تنفيذ سياستي وجعل الحكم سائراً على وجهة نظري ، اليست عليّ جميع مسؤلية الحكومة والادارة ؟ فهل تكون مسؤلية على الرئيس اذا لم تترك له حرية تامة في اختيار معاونيه ؟ وهل أُلام على سوء الادارة اذا كنت مضطراً للاحتفاظ بجميع رؤساء المصالح الذين عينهم غيري ؟ لقد قلت لك ان انتقادات خصومي لم تؤثر فيّ ، وسأواصل المهمة التي بدأت بها. »

قال الصحفي : قلت ويذكرون ايضاً ان هناك سعديين مستائين .

فقال : قرأت هذا في جريدتك ولكن لم أصدقه ! !

ودع أن سعداً لم يعد في كلامه الانصاف ، ودع أن الكفاءة التي شهد بها لأقربائه قد شهدت بها وزارات غير الوزارات السعدية ، ودع انه كان يستحق

اللوم — لا الثناء — لو تخطى الأكفاء من رجاله لأنهم أقرباء، ودع ما في كلامه ذاك من التحدي والاغاظة التي كان يتعمدها في أمثال هذه الأحاديث.

دع هذا كله ويبقى أن عطف سعد على أقربائه أمر مأثور مشهور، وانه كان لا ينساهم حين ينبغي أن يذكرهم بالخير والمبرة. نعم وكان يذكرهم بما له كما يذكرهم بجاهه وسلطانه، وقد ترك قليلاً مما بقي من ثروته لينفق منه بعد موته على الأقرباء الفقراء، وكتب إلى الأستاذ محمد زيد بك رحمه الله عن الضياع التي كان يملكها سعد فقال ما يأتي بنصه:

« سلاماً وتعظيماً واحتراماً. وبعد فقد قلت لسيادتكم ان المغفور له سعد زغلول كان قد اشترى عزبتين بجوار دمنهور ثم باعهما. وازيد على هذا انه كان قد اشترى أيضا أرض المرحوم سيد احمد القاضي عمدة مطوبس بالاشتراك مع المرحوم سيد احمد بك زغلول، ومساحة هذه الأرض أربعمائة فدان تقريباً وبيعت بالمزاد العلني لوفاء دين عليه (أي على العمدة) ولم يزل المرحوم سيد احمد بك زغلول يباشر ادارتها حتى توفي فانتقل نصيبه الى نجله سيد احمد بك زغلول الصغير وهي مملوكة له للآن. وقد باع المغفور له سعد باشا زغلول نصيبه إلى المغفور له عبد الله بك زغلول رغبة منه في ترقية أفراد الأسرة ماديًا وأدبيًا، وأشيع في وقتها انه نزل له عن نصيبه كما نزل له عن الأطيان التي ورثها من والده في ابيانه.»

والذي سمعته من مصدر آخر أنه أعطى من ملكه ستين فداناً لابن أخيه عبد الله بك زغلول لانه توسم فيه النجابة كما قال، ثم أعطاه الأربعمائة الفدان التي ذكرها الأستاذ زيد بك، وأنه أوصى بالثلث من جميع الأموال التي يتركها سواء كانت ثابتة أو منقولة الى كل من سعيد ورتيبة ولدي شقيقته. لكل منهما النصف أي نصف الثلث المذكور، وذلك قبل ان يدرك الموت سعيداً في عنفوان صباه.

فالرجل كان يتخذ من ذوي قرابته ابناء شملهم بأجمل ما تشملهم به الأبوة

من معونة واشفاق ، وكان عطفه في حياته الخاصة مقسوماً بين آله وشريكة حياته ، وقد أخلف أناس من أقاربه ظنونه بما جزوه من عقوق وكنود ، فاما في بيته فقد جوزي على عطفه الكريم أوفى الجزاء .

نعم . نعتقد نحن كما يعتقد جميع العارفين بمناقب السيدة الجليلة أم المصريين أنه قد استفاد من عشرتها في حياته العامة كما استفاد من عشرتها في حياته الخاصة

فهي قد مهدت له الدعة والهناء في البيت ، وهي قد مهدت له النصر والرجاء في معترك النضال . وكان قلبها الكبير يعرف الحنو على مجد سعد كما يعرف الحنو على شخص سعد ، فلم تكن تستسلم للجزع حين لا بد من الجلد والاقدام ولم تكن تضعف اشفاقاً على سلامة قرينها حين ينبغي ان تقوى اشفاقًا على مجده الباقي على السنين .

يوم جاءها سعد يقول لها في فجر الثورة : ياصفية ؟ انني وضعت رأسي على يدي هذه . وبسط لها يمناه ـ كان جوابها : وضع رأسي هذة على يسراك

ويوم جاءها الرسل ينقلون لها ما يعانيه سعد في منفاه بسيشل ويبالغون في سوء ما يعانيه ويسألونها أن تستعطفه على نفسه وعليها وترجوه أن يعتزل السياسة ليضمن العودة الى بلاده وبيته ـ كان جوابها : ان كانت حياة النهضة في بقاء سعد بمنفاه فبقاؤه في ذلك المنفى هو الذي اتمناه .

ويوم تحدثت إلى دار الحماية بعد نفيه إلى سيشل كانت تحادثهم باللغة العربية وتأبى أن تتكلم بغيرها وهي تحسن الفرنسية والانجليزية ، وكانت تتطلب اللحاق به إلى الجزائر السحيقة وهم لا يجيبون . ثم بدا لها انها استطاعت أن تخلف سعداً في إذكاء روح الأمة وشحذ عزائمها فابت إلا البقاء بعد أن عادوا يأبون عليها البقاء ويسمحون لها بالذهاب إلى حيث تشاء ، وكانت يومئذ أكبر عطفاً على قرينها وأيقظ عيناً على مجده وخلوده مما كانت يوم استطارها الأشفاق إلى موافاته ، وأنساها ما يكون عليه بيت الأمة وتكون عليه الديار المصرية كلها بعد غيابها وغيابه .

ومواقفها من هذا القبيل لا تحصى في هذا المقام. لكن موقفين اثنين منها فيهما الكفاية للدلالة على المعين الغزير الذي كان يأوي اليه سعد من نبل نفسها ورجاحة لبها وسرعة تصرفها في مقابلة كل حالة بما يناسبها ويستدعيها، فهي التي أنكرت أن يحمل سعد في نعش تناط به الأوسمة والأنواط وعلامات المناصب الرفيعة، وأبت إلا أن يدفن وهو «سعد زغلول» وحسب كما سيعيش في ذكريات التاريخ وهو «سعد زغلول».

ذلك موقف جليل من زوجة في ساعة الفراق الأخير.

وموقف آخر يشف عما عندها من روح الفكاهة في رد الاساءة بما تستدعيه من سخر وتقريع. ذلك يوم أن تسوّر بعض المحققين دارها ولم ينتظروا حتى يفتح لهم الباب بل هبطوا الدار على سلم جاءوا بها لهذه المفاجأة... فقد أصرت بعد ذلك أن لا تفتح لهم الباب ليخرجوا ووقفت في حديقة الدار تنظر اليهم وهم يصعدون على السلم متعثرين، وتقول لهم: من جاء من الحيطان فليذهب من الحيطان. أما الباب فانما يفتح لمن يأتون البيوت من الأبواب.

هذه اللباقة وتلك النبالة كانت ولا شك مصدر عون كبير في الحياة العامة والحياة الخاصة للزعيم العظيم.

***

وان من دلائل العظمة في سعد — ولا شك — ان استحق الحب في حياته وبعد مماته من هذه النفس الكريمة وهذه الفطنة الألمعية وهذا القلب الكبير، بل استحق الطاعة فيما لا طاعة فيه بين النساء العصريات حتى للزوج المحبوب والأب الموقر، وهو مخالفة الزي الشائع والعرف المصطلح عليه، فان للزي سلطاناً فوق كل سلطان وللزينة حكماً يصعب نقضه بغير مضاضة واستكراه، لأن نقضه لا يفيد ترك الزينة وحسب فهذا خطب يسير وخسار لا يضير. ولكنه يفيد أحياناً معنى التعرض للزوجة في خصائص أمرها والمشاركة

لها فى منظرها وملامح وجهها ، وهو شيء إذا فهمته الزوجة على هـذا المعنى فسرعان ما تنكره وتتمرد عليه ، ومع هذا كانت السيدة صفية تعلم أن سعداً لا يرضى عن المساحيق التي كانت ولا تزال شائعة بين السيدات فأخذت نفسها باجتناب هذه المساحيق طوال الحياة ، ولم تبال أن تظهر بغيرها بين صديقات وقريبات كلهن يجارين العرف ويلتزمن شعائر الأزياء .

وكانت تنسى في معيشتها الزوجية كل تفرقة في الحقوق والمعاملات التي كثيراً ما ينفصل فيها الازواج والآباء والابناء ، فكانا كأنهما شخص واحد له مورد واحد وحساب واحد ، ولم ينفصل حسابها من حسابه الا بعد ما تكررت حوادث النفي والمصادرة لأموال الوفد وأموال سعد ، وخيف من ضياع حقوقها وهي وحدها في مصر تحتاج الى مال معروف لها ليس ينازعها فيه منازع أو يلتبس حسابه بحساب غيره ، ولو لا ذلك لنسيت مدى العمر أن لها وجوداً مستقلاً في المال كما نسيت أن لها وجوداً مستقلاً في العطف والعناية

ولعله مما يستحق الاثبات في تاريخ سعد ، لانه قلما يخطر على البال ، ان خزانته لم تكن تحتوي يوم نفيه الأول أكثر من خمسين جنيهاً ويوم نفيه الثاني أكثر من جنيه واحد ! لان سعداً لم يكن حريصاً على المال وليس الاشتغال به من شهوات نفسه وهموم فكره ، وقد أسلفنا أنه لم يقبل في قضية من قضاياه أيام المحاماة أكثر من خمسمائة جنيه على كثرة المتنافسين على توكيله واستعداد معظمهم لارضائه ، وان غالى في الطلب والاشتراط .

ومما يذكر عن زهده في المال أنه لم يقاض في طلب حقوقه أحداً في مستأجري أرضه أو أرض حرمه والفقراء منهم بصفة خاصة . فاذا أبطأ أحدهم في سداد ماعليه وعلم أنه معذور أمهله زمناً وربما نزل له عن بعض حقه ، وقد يتجاوز عن ثلث الاجرة أو نصفها اذا كانت السنة من سنوات العسر والكساد ، وكان تصرفه هذا مع المستأجرين مثلا اقتدى به أصحاب الحقوق راضين أو كارهين في سنة ١٩٢٦.

ولم يتردد في بيع ضيعة كانت باقية له باقليم البحيرة في بداية الحركة الوطنية ، لأنه اراد ان ينفق على نفسه وعلى الاعمال التي يعملها باسمه في أيام جهاده ، ولا يكلف خزانة الوفد درهماً مما جمعه الوفد باسم القضية الوطنية .

وكذلك اتفق مزاج الزوجين في قلة الاشتغال بالمال الا بالقـــدر الضروري المعقول .

***

وكانت السيدة صفية — وهي ربة البيت العامر بالخدم والاتباع — تأبى ان تكل شأناً من شئون سعد في بيته الى خادم أو خادمة ولو كان من اتفه الشئون ، فكانت لا تأنف من الاشراف على تنظيم الاثاث وطهو الطعام ولا سيما بعد أن أصيب بالاسقام التي تستدعي العناية الخاصة باعداد طعامه ، وجعلت همها الاكبر أن يجد البيت — في كل حين وفي كل حالة على النظام الذي يحبه والتدبير الذي يستريح إليه ، فلم يسأل هو قط عن عمل من أعمال المنزل ولم تغفل هي قط عن عمل من هذه الاعمال ، وبذلك كان الزواج لسعد « سكناً » بالمعنى الرحيب الذي اراده القرآن الكريم ، وسهل على سعد ان يتعب في ميدان الكفاح لأنه قد سهل عليه ان يستريح في البيت .

ومن المشهور عنه انه كان لا يغير نظـام معيشته في بيته أقل تغيير على تعاقب السنين الا لطارىء غير منظور ، ففي نحو الساعة السادسة الى السادسة والنصف يستيقظ فيتناول القهوة ثم يستحم ويتناول طعام الافطار . ويأخذ بعد ذلك في حلاقة ذقنه بيـــده وهو يستمع الى ما يقرأ له من الصحف والرسائل ، ثم يهبط الى مكتبه قريباً من الساعة العاشرة فيلبث به قليلاً ان كان على نية الرياضة أو يبقى فيه الى الساعة الواحدة ان كان على موعد من عمل أو مقابلة زائرين ، وفي اكثر الاحيان يركب سيارته مع صاحب من أصحابه أو مساعد من مساعـديه الى الجيزة أو الزمالك أو حدائق القبة أو القناطر الخيرية للرياضة والترويح عن الخاطر ، وقد يتمشى هنالك نحو نصف

ساعة اذا صفا الجو واعتدل الهواء . ثم يعود الى البيت ليتناول الغداء فيما بين الساعة الواحدة والساعة الثانية ، ولا يأكل على انفراد بل يرسل احياناً في طلب اناس من اصحابه ومعارفه ان لم يجد في بيت الأمة من يجالسه على المائدة ، وحديثه على الطعام من امتع ما يكون الحـــديث : بين ذكريات الماضي وحوادث الحاضر والتعليق على الأحوال والاشخاص ، فاذا فرغ من غـــدائه لبث على المائدة نحو نصف ساعة يشرب القهوة ويستطرد في الحديث ، وينام ساعة أو ساعة ونصفاً ثم يقرأ صحف المساء ورسائله ويهبط الى مكتبه حوالي الساعة الخامسة ، فيخرج للرياضة أو يبقى للعمل واستقبال الزائرين الى ما بين الساعة الثامنة والساعة التاسعة ، اذ يتناول العشاء مع من يدعوهم من الحاضرين ، ويقضي ساعة في العشاء والحديث . ثم يستريح لحظة ويأخذ في القراءة الى الساعة الواحدة وهي موعد نومه في اكثر الأوقات . ويكفيه في النوم من اربع الى خمس ساعات.

هذا في غير أيام الوظيفة ، أما أيام العمل في الوزارة أو القضاء فكان يلاحظ مواعيد الديوان قبل كل شيء ، ثم ينظم أوقاته في غير تلك المواعيد على نحو ماتقدم ، وقد يأخذ نفسه بمواعيد العمل حتى حين يتطوع به في غير دواوين الحكومة . فلما كان يتولى رقابة الجامعة قبل ان تلحق بالحكومة كان يثابر على الحضور والانصراف كل يوم في موعد محدود ، ويندر ان يغيره لقلة العمل في موسم الاجازات .

ولم تكن له صنوف خاصة من الطعام يجتبيها ويستكثر منها . لكنه كان كسائر المصريين يحب الملوخية الخضراء في أوانها ، وكان كسائر ابناء الاقليم الرشيدي يحب الارز ويميل الى الافتنان في طبخه ، ومن خلائقه التي تدل على ملكات نفسه اكثر من دلالتها على ذوق الطعام انه لم يقطع الارز والحلوى قط عن مائدته بعد أصابته بداء السكر ، وكان يلذ له ان يراها تؤكل وان لم يكن من الآكلين ، وتلك خصلة سعدية فيها مثال من قوة الارادة

المطبوعة بلا كلفة ، وفيها تفسير لمعنى الانانية أوالشخصية فيه . . . لا ينسى مايشتهيه ولكن يكفيه من اشتهائه ان يستمتع به الآخرون باذنه وعلى يديه.

وكان يحب العنب والبرتقال ، ولعله كان يحب كروم العنب ومروج البرتقال أكثر من حبه الفاكهة لمذاقها وغذائها . فاذا رأى تلك الكروم والمروج قال في لهجة الشاعر المغتبط بمنظر الوفر والجزالة : هذه بلاد غنية أو هذه تربة خصيبة ، وسره أن يلمح الخصوبة ممثلة في دوالي العنب وأشجار البرتقال .

ومن عنايته بضيوفه انه كان يأكل من الأصناف التي تطبخ لهم وان لم تكن به رغبة فيها . أذكر انه لحظ يوما أن ضيفاً من ضيوفه القبط في مسجد وصيف كان يحجم عن معظم الأصناف فسأله : مابالك لا تأكل معنا يافلان ؟ قال انه الصيام يا باشا . . . قال وماذا تشتهي أن تأكل في الصيام ؟ قال الفول و « البيسارة » وما اليها . . . . فأمر الطاهي أن يصنع له ما يطلبه من هذه الأصناف كل يوم . وجيء بالبيسارة في اليوم التالي فتناول منها وأمر الخادم أن يطوف بها علينا ، لئلا يشعر ضيفه بعزلة الانفراد .

ولم أره قط يدخن أو يشرب خمراً . الا انه كان يتعاطى كأساً من الكونياك اذا اجهدته الخطابة أو أحس ضعفاً في نبضه ، واذا لعب الورق جعل للعبه حداً يقف عنده ولا يتجاوزه باغراء كائناً ما كان ، وقد كان يدخن في صباه ويستكثر من التدخين ، ثم نهى عنه بعد اصابته بالربو وهو في القضاء . فامتنع عنه بتة ولم يعد اليه ، وظل على ذلك نحو عشرين سنة لا يقرب التبغ ولا يطيقه حتى ادركته الوفاة .

***

والآن وقد مضت تسع سنوات على وفاة سعد يزور الزائر بيته أو بيت الامة فيرى كل ما فيه على العهد به أيام حياته : كل صورة في مكانها وكل كرسي في مكانه ، وصاحبة الدار قد جعلت من الوفاء لذكراه أمانة كأمانة الشعائر

الدينية ، تزور ضريحه كل صباح ولا تغير من البيت شيئاً تعوده ووقعت عليه عيناه ، ولا تلقى أحداً لم تلقه اذ هو في عالم الاحياء ، وكأنها لا تزال تعيش باذنه بعد الممات كما كانت تعيش باذنه أيام الحياة .

واضطرتني دواعي البحث عن تاريخ الزعيم العظيم الى سؤال السيدة الجليلة عن بعض ما تعلمه وتذكره من أحواله وعاداته ، فما استرسلت في الحديث هنيهة استرجع فيها بعض الذكريات التي أسأل عنها وأستقصي أنباءها وحقائقها حتى غلب عليها الشجن وعز عليها التمالك وفاضت عبراتها كأنها تبكيه ساعة وفاته ، وهذا بعد ثماني سنوات من يوم الوفاة .

ان سعداً لَعظيم لانه استحق هذا الحب العظيم ، وانه لمن العظماء الذين انتصروا في الحياة لأنهم وجدوا من البيت حصناً منيعاً لا تقتحمه الطوارق وان جازت جدرانه وشغلت اركانه ، لأنه حصن في عالم الروح قبل أن يكون حصناً في عالم الحجر والتراب ، وان أمثال هؤلاء العظماء لسعداء ، وانهم لظافرون .

شخصيته وأخلاقه

سعد زغلول قوة نفس وقوة بدن . من الزعماء الذين اثبتوا اصدق القائلين ان متانة البنيان شرط لازم لمن ينهضون بقيادة الأمم ويضطلعون باعباء السياسة ومصاعب الأمور . تعاورته الاسقام في شيخوخته ولكنها لم تسلبه ما ركب فيه من الجلد والصلابة ومكافحة الأسقام كما كان يكافح الخطوب ؛ وعلى الرغم من الربو وتصلب الشرايين وضغط الدم وداء السكر وداء الزلال بقي الشيخ المسكين قادراً على عمله ماضياً فيه نشيطاً اليه في انبساط نفس وتجدد اقبال.

تراه فترى من النظرة الاولى انك على مقربة من رجل ممتاز في الصورة كامتيازه في الطبيعة ، وطلعته تذكّرك على الفور طلعة الأسد في بأسه ونبله وجلالة محياه ؛ وليس بين الوجوه الآدمية ما هو أشبه بالاسد في قسماته ومهابته من وجه سعد زغلول .

له قامة مديدة ووجه أقرب الى البياض ورأس مستطيل في غير ضخامة ، وجبين يميل الى السعة وينحدر قليلاً الى الأعلى ، وعينان ثاقبتان فيهما انحراف قليل نحو اللحاظ ، يطبقهما أحياناً عند الحماسة والغضب فلا تنفتحان إلا بمقدار ما ينطلق منهما الشعاع كأنه سهم نافذ أو إيحاء منوم جبار ، وله صدغان ناتئان وأذنان بسطاوان ، وأنف منفرج واسع المنخرين ، وفم أهرت الشدقين كما يصف العرب أفواه الخطباء المطبوعين ، وذقنه من تحت ذلك بارزة في غير حدة ولا استعراض كثير ، تتمم ملامح البروز في ذلك الوجه فيلوح للوهلة الأولى كأنه مفصل من زوايا حديد لا من اللحم والعظام . يحمل ذلك الوجه عنق راسخ على منكبين عريضين وصدر فسيح أقعس واسع التجويف . . . وقد نفذ الرصاص عن قرب إلى ذلك الصدر وصاحبه مصاب بتلك الأدواء فاندمل الجرح بعد أيام وتألبت أسقام الشيخوخة وسكرات الموت ونبضه لم يزل موزوناً سليماً الى ما قبل الموت بساعات معدودات ،

فاذا كان في ذلك علامة على الطبع كما فيه علامة على البنية فلا شك أنها علامة على طبع من أقوى الطباع .

أول ماتطالعك من رؤية سعد مهابة بالغة تملأ ماحوله من فضاء ، ويكون في المجلس من يكون فيه من كبار أو صغار ، ومن أقوياء أو ضعفاء ، ومن كثرة أو قلة ، فلا يخطر لك وأنت تغشاه ان في المجلس أحداً غير سعد زغلول .

يحس ذلك أعداؤه كما يحسه أصدقاؤه ويلقاه من يدخل للتحدي والمناوأة كما يلقاه من يدخل للتحية والولاء . وقد حضرنا يوماً وفي المجلس وزير كان من ألد خصوم سعد وأشدهم إمعاناً في الاساءة اليه وإلى أنصاره وتحريضاً لمرءوسيه على حربه واستباحة العنت له والتضييق عليه . وكان يقول للموظفين : افعلوا مابدا لكم ولا تخافوا عاقبة ولا حساباً فانا الملهم لكم بكل ما تفعلون . فاذا به وهو بين يدي سعد كالتلميذ الخائف بين يدي الاستاذ المخيف ، وإذا به يخف الى طرف الكرسي ولا يتمكن في مجلسه كلما اتجه اليه سعد بسؤال أو كلام . فالتفت حافظ ابراهيم رحمه الله الينا وقال ياعجباً : أليس هذا هو الملهم ؟ فأين ذهب الالهام ؟

وتحدث عبد الحليم عاصم باشا صاحب مصنع الطرابيش في قها عن مهابة سعد بين زملائه فقال وهو يظهر الغرابة : والله ما أدري بماذا يسحر الناس هذا الرجل ؟ لقد رأيت عدلي باشا معه في باريس ، ورأيت خادماً يناوله رسالة من البريد . فابقاها في يده ولم يقرأها حتى قام . وليس في قراءة رسالة ما يتحرج منه حتى امثال عدلي باشا من أصحاب الكياسة المشهورة .

وكان بعض خصومه في مجلس النواب يعتمدون على نائب منهم سليط اللسان جريء على المهاجمة في غير هذا المقام ، فكان اذا دخل المجلس مستعداً بالحجج والردود متحفزاً للتحدي والمناجزة لم يزد على ان يفوه ببضع كلمات متقطعات ثم يجلس وهو لايدري ما يقول . فكان اصحابه يتلقونه اذا خرج ويسألونه مستثيرين ومحرضين : اين ماوعدت ؟ واين ماأعددت ؟ فلا يحجمان

يقول في صراحة صاحب العذر الظاهر الذي لا يضيره هذا الاعتراف : « كل استعداد لا يفيد مع هذه الشخصية الطاغية ! »

ومن الواضح ان صاحب هذه الشخصية لن يكون الا رجل صراع وجلاد قبل كل شيء. شجاعاً في الحق كما وصفه اللورد كرومر ، أو عظيماً يضرب ضربات قوية ويتلقى مثلها كما قالت صحيفة التيمس في تأبينه ، أومقداماً يرد العدوان بمثله كما قال الكولنل الجود El good في كتابه مصر والجيش . . . وقد تم له ماليس يتم لجميع المناضلين من عزة النفس وشدة المراس ومضاء العزيمة وجرأة العمل والصراحة في القول ، فهو لا يدس ولا يطيق الدسيسة ، ولا يرائي ولا يطيق الرياء .

ومن هوى الصدق في نفسه مايحقق بيت أبي الطيب اذ يقول :

ومن هوى الصدق في نفسي وعادته   تركت لون مشيبي غير مخضوب

وانه من كراهته للرياء ليكرهه حتى في الطلاء ، ويؤذيه ان يرى سيدة تتجاوز الحد في طلائها وزينتها المصطنعة فلا ينسى ان يكشف هذا الضرب المألوف من الرياء بضرب من الصراحة يناسبه ويلاقيه وان يكن غير مألوف . . . يرى السيدة التي تفرط في تدميم وجهها فيلتفت الى غيرها من الحاضرات ويقول لها يافلانة ! مالك قد أكثرت اليوم من الاصباغ ؟ فتفهم المقصودة أنها هي المعنية بهذا الكلام . وتقول : لا ياباشا ! أنا التي أكثرت من الاصباغ وليست فلانة ! فيقول متجاهلاً : أصحيح ؟ لقد حسبتها هي سامحها الله !

ومن طرائفه في فضل الصراحة والاستقامة - حتى عند غير المستقيمين - نادرة قصها عليّ في ساعة كان فيها مستريح الخاطر وادع الفؤاد ، على أثر اجتماع المؤتمر الوطني سنة ١٩٢٦ وتقرير الانتخاب المباشر وانتصار سياسة الصراحة والاستقامة على سياسة اللف والمرونة . وذاك اني قابلته يومذاك مهنئاً فسألني سؤاله المعتاد : ما أخبارك ؟ وما قولك اليوم ؟

قلت : كلها أخبار خير يادولة الرئيس . شيء لم يكن في الحسبان . قال دولته متهللاً: أو ليس كذلك ؟ ثم أظهر ثقته بعناية الله . وهي العناية التي كان يطمئن اليها في كل حال ويعتقد انها تلحظه وتلحظ الأمة في جهادها الشريف . وقال إنها نتيجة لو توسلنا اليها بغير وسيلة القصد الصريح لما بلغناها .

وتبسط للكلام كعادته حين يستريح بعض الراحة من همومه الكبيرة فقال : إن استقامة القصد قلما تخيب عند مستقيم أو غير مستقيم . أذكر اني كنت في مكتبي أيام المحاماة وإذا بسيدة في زي نساء البيوتات تدخل المكتب وتحييني تحية الأدب والاحتشام ، فأشرت اليها بالجلوس والتفت اليها بعد أن فرغت من عمل الحاضرين وسألتها : من السيدة التي شرفتني بهذه الزيارة ؟ قالت محسوبتك ع . اسكندر .... اسم امرأة من أصحاب البيوت المريبة المشهورة في ذلك الحين ، فما سمعت الاسم حتى ثارت ثائرتي وعجبت للوكيل كيف سمح لها بالدخول وعجبت لها كيف اختارتني هي لقضيتها أو للمسألة التي قصدتني لأجلها ، وخاطبتها بكلام قارص لم أرع فيه حق الأنوثة ، فلم تحر جواباً وتركتني أقول ماأريد . حتى إذا هدأت ثائرتي وسكت قالت أتسمح لي بكلمة ؟ قلت تفضلي ! قالت : إن الناس إذا رأوني عندك في قضية كان هذا شهادة لك لا عليك . إذ لو كنت أنت من معارفي لما صدقوا انني أثق بك وأأتمنك على المصالح . ولولا إنك مستقيم لما جئتك اليوم ، وإلا فان زواري المحامين كثيرون لم أفكر في واحد منهم لأنني أعرفهم وفكرت فيك لأنني لا أعرفك ، ولا أراك فيمن أراهم كل يوم .

قال رحمه الله : فسمعت كلاماً أريباً ولباقة معجبة ، وسرتني هذه الشهادة بالسمعة الحسنة من صاحبة السمعة السيئة .

* * *

ولاشتهاره بالصراحة تعرض فيها لكل ما يتعرض له المشهور بصفة

من الصفات ، إذ ينسب النـاس اليه ماحصل ومالم يحصل ومايحسن لديه ومالا يحسن كعادتهم في كل شهرة وكل مشهور . وكانت تنمى اليه بعض هذه الروايات فتضايقه لأنه — كما يقول — لا يحب أن يكون قول الحق سبباً لأن يقـال فيه غير الحق ، ويهتم بتصحيح ماينمى اليه أحياناً ولا سيما ما يؤخذ منه أنه يضع الصراحة في غير موضع ، أو يذهب بها مع الغلواء في غير موجب .

من ذلك حكايتهم التي يتناقلونها عن المناقشة بينه وبين الخديو عباس في مسألة « القضاء الشرعي » وقد أسلفنا تصحيحها بلسانه .

وشاعت اشاعات كهذه عن محادثات جرت بينه وبين صاحب الجلالة الملك فؤاد في مسألة الكبراء أنصار الوفد ومسألة الأعضاء المعينين بمجلس الشيوخ . فكل الحقيقة فيها كما سمعت منه أن صاحب الجلالة الملك ذكر له مرة إن أحمد مظلوم باشا لا يزور القصر منذ عهد بعيد . فقال دولته : ذلك ياصاحب الجلالة لأنه استأذن في مقابلة جلالتكم فقيل له إنكم لا تستقبلونه حتى يكتب براءة من الوفد . فقال جلالة الملك : إني لاأعلم هذا . قال الزعيم : إن هذا ماسمعه مظلوم باشا من بعض موظفي الديوان .

أما مسألة الأعضاء المعينين في مجلس الشيوخ فقد شرحها شاهد عيان كما حضرها ورآها بعينه وهو البارون « فان دن بوش » البلجيكي الذي كان نائباً عمومياً للمحاكم المختلطة أيام الوزارة السعدية . ثم استقال وألف عن ذكرياته المصرية كتاباً أسماه « عشرون سنة في مصر » . فانه قد دعي لاستشارته في حق التعيين هل يكون بواسطة الوزارة أو يكون بغير واسطتها لأنه رجل شريعة من أهل البلجيك ، والدستور المصري ملحوظ في قواعده نظام تلك البلاد . فقال البارون : « دخلت الى مكتب الملك وكان ظاهر التأثر يقلب في يده مقطعاً للورق بحركة عصبية ، وكان زغلول باشا جالساً قبالته وهو مالك لنفسه يتكلم في تؤدة وهدوء .

« ودار الحديث امامي . وادركت توّاً فحواه وخطره ، فمن ناحية ملك نشأ على التقاليد الشرقية من تقرير سلطانه الشخصي يجاهد ليحتفظ بفلذة من ذلك السلطان ، ومن ناحية أخرى رئيس وزارة عنيد في غيرته على كرامة الحقوق التي كفلها له الدستور ، وقد لمحت وراء ادب الخطاب صراعاً بينهما يجب تسكينه من غير ابطاء ، حذراً من بادرة لاتلبث أن تنقلب الى كارثة .

« واخذ الحديث يحمى وطيسه فقال زغلول : « لو استفتينا الأمة ؟ »

قال فان دن بوش : « وتطلعت في هذه اللحظة من الشرفة الواسعة الزجاجية الى رحبة عابدين ورملها المذهب تحت وهج الشمس ، والناس غادون الى اعمالهم هادئين والصبية هنا وهناك يلعبون . فقلت في نفسي : كلمة واحدة من هذا الرجل السياسي ومصر كلها اليوم معه أرواحاً وأجساداً فاذا بهذه الحياة الوادعة الباسمة الماثلة لناظري الآن وقد استحالت لمرأى العين ميداناً يعيث فيه الشعب جامحاً لايكبحه عنان.

«غير أن صوت زغلول ارتفع قائلاً : أتسمح يامولاي بأن يفتي حضرة النائب العمومي في الخلاف وأن تكون فتواه فصلاً في الموضوع ؟ فتأمل جلالته هنيهة ثم ارتضى مسلماً وقال « نعم ! »

وهذا هو الحديث كما رواه شاهده بلا مبالغة ولا تحريف . ليس فيه كلمة لا يقولها للملك وزير دستوري يدافع عن رأي كرأي سعد زغلول . فاذا كانت هيبة سعد ومكانته قد جعلتا لحديثه « تأثيراً » في نفس الملك لا كتأثير غيره من الوزراء فليس ذلك ذنبه ولاهو بالأمر الذي يحاسب عليه.

وليس من قبيل هذا مااستعظمه اللورد جورج لويد من حديث سعد معه في المقابلة الأولى ، ولكنه شيء قد يذكر في هذا الصدد ليدل على اختلاف الروايات والتقديرات فيما يحمد ومالا يحمد من القول الصريح .

زعم اللورد لويد أن زغلولاً فاجأه بالصلف والكبرياء في أول خطاب وأول لقاء ، وكل ماجرى في ذلك اليوم أن سعداً لقي اللورد بعد صدور

الحكم ببراءة الأستاذين ماهر والنقراشي فسأله مازحاً : ألا تخاف مني ؟ فقال اللورد ولم ياباشا أخاف ؟ قال . لأنهم يحسبونني زعيم سفاحين ! ... وبعد استطراد قليل سأله اللورد : ماذا في نيتك نحو انجلترا والأجانب ؟

فأجاب سعد : انها نية الصداقة لجميع الأجانب حتى الانجليز . فعاد اللورد يقول : أحسب أنك تعني مصادقتهم جميعاً والانجليز على الخصوص .

أي ان اللورد يطلب منه أن يشهد على نفسه بأنه لا يحسن التعبير عما يعنيه وانه يلغي زعامته الوطنية التي تقوم على قضية بينه وبين الانجليز لا على مودة خاصة بين الطرفين ، فليس بغريب في هذه الحالة أن لا يقبل الرجل مايسومه اللورد وأن يردد قوله الأول بشيء من التوكيد : بل حتى الانجليز !

هنا لجأ اللورد الى تهديده الدائم قائلاً . اذا سمحت فسأبلغ ذلك الى حكومتي ! وانتهى بذلك الحديث في هذا الموضوع .

أفرأيت إذن ذلك الصلف الذي وقع فيه سعد زغلول ؟ إن السؤال الفكاهي طبيعي في مثل ذلك اللقاء عقب تلك البراءة وعقب ما كان من قطيعة واتهام . وطبيعي كذلك أن يعني سعد أنه يريد صداقة الأجانب جميعاً حتى الانجليز الذين بينهم وبين المصريين قضية ونزاع على الاستقلال . ولكن غير الطبيعي أن يفرض اللورد على الزعيم الوطني أن يميز الانجليز بالصداقة الخاصة لانهم احتلوا بلاده ... فما لم يكن اللورد لويد يحسب الصلف حقاً من حقوقه فلا صلف هناك ولا وجه للاستغراب .

***

وصفوة القول أن سعد زغلول كان مثلاً في الصراحة والجرأة وطبيعة الكفاح ، ولكن الذين يفهمون أنه كان لذلك يحمل سلاح الصراحة ليضرب به ذات اليمين وذات الشمال يخطئون فهمه ولا ينصفونه . إنما كانت صراحته وسيلة لابداء الحق والأعراب عن الرأي وكشف رذيلة الرياء ودفع مذلة الخنوع . فأما الصراحة التي هي لغو يؤذي ولا يفيد فليست هي من شأنه وليست هي من الخلال التي يتسم بها طبع مثل طبعه .

كذلك يخطيء فهمه ولا ينصفه من يعلم أنه رجل كفاح فيحسب أنه لذلك لا يحسن غير مصارعة الخصوم واقتحام المعارك وأثارة الشحناء . فتلك صورة لا تشبه سعد زغلول ولا تمتّ إليه بقرابة ، وإنما كان الرجل مناضلاً لأنه كان حياً جيّاش الطبيعة على مقربة من الميدان الذي يدعوه إلى النضال ، وهو — لأنه حي جياش الطبيعة — لم يكن أصلح منه للعطف والصداقة وحسن المودة والأنس بالناس والارتياح إلى المعاشرة ، وقد حفظ قلبه الكبير ما أودعته الفطرة من ذخيرة العطف الزاخر إلى آخر أيام الحياة . فاذا تأثرت نفسه بحالة مفرحة أو محزنة فكثيراً ما تغرورق عيناه أو تنهملان بالدمع الغزير . وكان في مجالسه الخاصة من أقدر الناس على مؤانسة الجلساء بالحديث الشائق والفكاهة الحاضرة والحدب المطبوع ، وأكبر ما كان يشكو منه أطباؤه أنه كان لا يمنع لقاء الناس ولا ينقطع عن محادثة الجلساء عند اشتداد المرض عليه لأنه مطبوع على أن يتصل بالناس كما هو مطبوع على أن يقودهم في ميدان النضال ، والطبعان فيه شيء واحد أوهما شيئان متجاوران

وهذا المناضل المكافح طول الحياة لم يكن أبغض إليه من رؤية العنف ولا مشاهدة الحزن والمحزونين . ذهب بعد الافراج عنه في جبل طارق ليشهد صراع الثيران على الأرض الاسبانية فلم يطق ما رآه من تعذيب هذه الحيوانات وانصرف بعد فترة وجيزة وهو يتأفف من هذا اللعب الممقوت وعرف عنه ذووه أنه لا يطيق أن يرى البكاء لأنه يؤذيه ويستبكيه ، فكان يقول لهم : لا تبكوا أحداً أمامي وإذا مت فخذوا ثأركم مني ولا تبكوني ! ومن عادته أن لا يظهر أمام الناس في موقف يخشى فيه من جيشان نفسه وغلبة دموعه . ولهذا لم يستقبل أم المصريين على المرسى في جبل طارق واكتفى بأن ينتظرها في حجرة الاستقبال . مخافة أن تجيش نفسه لهذا اللقاء بعد ذلك الفراق فلا يملك الدموع على مشهد من الناظرين .

شبهه مستر جورج يونج في كتابه « مصر » بابراهيم لنكولن الزعيم

الأمريكي الكبير المعروف بالطيبة والقوة والمزاح . والتشبيه قريب في كثير من الوجوه بين هاتين « الشخصيتين » العظيمتين . فكلاهما فلاح وكلاهما مناضل وكلاهما طيب القلب صريح اللسان لا صبر له على سفساف المجاملات وكلاهما يمزح ويتنادر ويحب الحياة . إلا أننا لا نعرف لسعد زغلول خشونات في المعاملة والكلام كخشونات لنكولن ، ولا نعرف للزعيم الأمريكي العظيم حظاً من ملكة الحديث ولا من ملكة الفكاهة الحاضرة كالحظ الموفور الذي كان لسعد زغلول من هاتين الملكتين .

تسمع سعداً محدثاً فلا تسأم ولا تزال بين أزواد من الخبرة وصدق الملاحظة وطرائف الذكريات تشتاق أن تسمعها لذاتها ولو لم يكن المحدث سعد زغلول الذي يعنيك أن تعرف كل ماديه لتعرف كل ما ينطوي عليه هذا الزعيم المبجل المحبوب ، وهو يجد غاية الجد في أحاديثه وذكرياته دون أن تلمح فيها شيئاً من فيهقة العالم أو لجاجة الشيخ في تقرير آرائه وتجاربه على سامعيه ، ومن عادته في الحديث أن يقرن الحوادث الكبيرة الحاضرة بالذكريات الماضية أو الملاحظات العارضة أو الأمثال الشعبية التي يحفظ منها الشيء الكثير .

دخلت عليه يوماً والبحث دائر بين الأحزاب على تقسيم دوائر الانتخاب . فسألني : أتعرف يافلان حكاية « فطير وإلا أرمي روحي ! »

فعلمت ما وراء هذا المثل من استطراد إلى الحالة الحاضرة . ولكني قلت : كلا يا دولة الرئيس لا أعرفه ، ولعلي أعرفه اليوم !

قال إذن فاعلم أن بدوياً من البدو الذين تروى عنهم الحكايات ضاقت به الدنيا وسئم الفاقة فخرج من محلة قومه يضرب في الأرض إلى أن نزل بمحلة أخرى لقوم من الأعراب ، فأضافوه ثم برموا به وتجاهلوه ، وسوّل له الضيق أن يبخع نفسه فعمد إلى مأذنة الجامع الذي في البلدة فصعد إليها وهم بأن يلقي نفسه منها ، وأنه ليفعل وإذا بيد تجذبه وقائل يناديه : ماخطبك ياهذا ؟

وماذا بك أن تصم الجامع الشريف هذه الوصمة ؟ فقال الجوع . إنه الجوع ... لقد جعت في بلدكم وضاق بي العيش فلم يبق إلا أن أموت .

فكبر الأمر على القوم وتنادوا فيما بينهم أن أدركوا الرجل وأنقذوا المحلة من وصمه هذا العار : أيموت رجل من الجوع بين العرب ؟ أيوصم مسجد الصلاة عندهم بهذه الفضيحة ؟ لأهون عليهم أن يكرموه من أن يهونوا على أنفسهم هذا الهوان .

قال الباشا . وطاب المقام لصاحبنا وكثر الفطير عنده ، وعرف كيف ينذر القوم بسوء العاقبة كلما تثاقلوا عنه وضنوا عليه بالضيافة ، فأقرب شيء إليه أن يقصد إلى المسجد ويصعد إلى المئذنة ويصيح بالقوم صياح المؤذن للصلاة : « فطير ياعرب وإلا أرمي روحي ! فطير وإلا أرمي روحي » ولا يزال يردد هذا النذير حتى يجيئه الفطير !

قال الباشا : وهؤلاء أصحابنا السياسيون الأجلاء . لا تسمع منهم كل يوم إلا طلباً لكراسي البرلمان يفرضونه علينا وإلا أنذرونا بخراب البلد وخيانة القضية ! وعلينا نحن أن نعطي الفطير وأن نحمي المسجد من العار !

وبشره يوماً أحد أصحاب الرؤى والأحلام بنجاح الوفد في الانتخابات فقال رحمه الله : وماذا عليه ؟ إن أخفقنا لم نر له وجها وأن نجحنا جاءنا يطلب البشارة . وحكى لنا حكاية جرت للشيخ جمال الدين الأفغاني في سفينة خيف عليها الغرق العاجل . قال الرئيس : « أخبرنا الشيخ أنه لما رأى الصبية والنساء وضعاف القلوب في السفينة يضطربون ويهلعون ذهب يؤكد لهم أشد التوكيد أن سفينتهم لن تغرق في تلك السفرة ويقسم لهم أنها لناجية بلا مراء . قال الشيخ : وكان الركب يظنون فيَّ القداسة ويرونني بالعمامة الخضراء فيحسبونني من دراويش الهند الذين يكشفون الغيوب ويطلعون على أسرار المستقبل . والمسألة بعد مسألة حساب ، فان غرقت السفينة لم أجد منهم من يكذبني ، وان سلمت ظفرت بالقداسة من أقرب سبيل .

ومن عادته أيضاً في أحاديثه أن يتبع الأحكام الاجتماعية الخطيرة بملاحظات صغيرة تدل عليها. قال مرة : إن آفتنا الكبرى أن لانحمل تبعاتنا وأن نحاسب غيرنا على واجباتهم ولانحاسب أنفسنا على واجباتنا. ثم استطرد قائلا : منذ نحو ثلاثين سنة دعونا بفراش مشهور طلبنا إليه أن يقيم سرادق عرس وأوصيناه أن يفرغ من إقامته قبل المساء. وفي عصارى اليوم مررنا بالمكان فاذ بالسرادق أكوام من الأخشاب والكراسي والثريات والمصابيح ولاسرادق إلا العمدان مفرقة هنا وهناك لاتؤذن بالانتهاء قبل أيام . . . ماالخبر ؟ الخبر أن العمال اختلفوا في التنظيم والتقسيم فراح كل عامل منهم يشير على غيره بما يعمل وينتظر هو تنفيذ الاشارة ! واضع الكراسي يقول إنه لا يدري كيف يصفها قبل أن تقام العمدان فيأمر من يقيم العمدان بأن يقيمها حسبما يأمره ويملي عليه ! ومعلق الثريات في خلاف مع الاثنين يقول إن الكراسي ينبغي أن تصف هنا والعمدان يجب أن تقام هناك ، ولو أقبل كل على عمله لانتهوا جميعاً واستطاعوا أن يفضوا فيما بينهم هذا الخلاف.

وقال مرة أخرى ان الحرية تتقدم في بلادنا . لقد كنا نحضر الولائم الرسمية قبل سنين فكنا نرى المدعوين من الوجهاء والموظفين يأخذون من الطبق الذي يأخذ منه الأمير أو الوزير ويعرضون عن الطبق الذي يعرض عنه ، أما اليوم فهم يسمحون لأنفسهم بذوق في الطعام يخالف أذواق الأمراء والوزراء . . . . هذا فضل كبير . وهذ تقدم غير يسير.

وله أسلوب من الحديث في تقريب القضايا البعيدة التي لا رابطة بينها يذكرك بقدرة الفارس الماهر الذي يقود عشرين جواداً بزمام واحد.

كان في انجلترا يدعو إلى القضية المصرية ، وكان من همه أن يقرب بين موقف الانجليز وموقف المصريين من هذه القضية . ولكن كيف يتقاربان وهما جد نقيضين : لالغة ولا جنس ولا دين ولاوحدة في المطالب السياسية ولا تضامن في الأحاسيس القومية . غير أنه استطاع بجملة واحدة أن يجمع

بين مصر وانجلترا بشعور واحد في قضية الاستقلال . فقال لبعض محدثيه من الصحفيين : « لو استحضرنا روح يوليوس قيصر لأنبأنا أنه لم يتعب في إخضاع بلدين كما تعب في إخضاع الانجليز والمصريين ! »

وهذا التقريب البعيد ولا شك لمحة من لمحات الالهام .

وقال مرة أخرى وإن كان التقريب هنا لا يحتاج إلى مثل ذلك المجهود : إننا أبناء أكبر دولة في العالم القديم وأنتم معشر الانجليز أبناء أكبر دولة في العالم الحديث .

وبهذه القدرة على الحديث يقول مايريد ، بل يعمل مايريد .

***

أما فكاهة سعد فهي حاضرة على البديهة يستعين بها على لطف مؤاخذة أو رد مكيدة أو إلزام حجة أو صرف حادثة مؤلمـــة بكلمة مضحكة ، فهي تارة بلسم جراح وتارة عدة كفاح ، وهي مؤنة تصلح حيناً لمساجلة الأصدقاء كما تصلح حيناً لمناجزة الأعداء .

أنبأه صحفي انجليزي أن اللورد جورج لويد صاحب الأزمات المعروفة يقول : إن صحة سعد باشا تتقدم على الأزمات ... فقال سعد للصحفي : قل له « ربنا يطوّل عمره ! »

وكانت صحيفة البلاغ تنشر أسئلتها التي تستند إلى أوراق ومراسلات خاصة يتبادلها بعض الموظفين وبعض زعماء حزب الاتحاد . فأشيع يوماً أن قضية دبرت لاضطرار صاحب البلاغ إلى التصريح باسم الرجل الذي ينقل اليه تلك الأوراق . ثم زرنا ليلة الاشاعة بيت الأمة فسأل الرئيس الأستاذ عبد القادر حمزة متهكماً : ما العمل ؟ ها أنت ذا تسأل عن « سر مهنة » فبما ذا تجيب ؟ ثم قال : ما رأيك إذا كنت أنت تأخذ هذه الأوراق من رئيس حزب الاتحاد نفسه ؟ ألا يصدقونك ؟ ومضى يقص علينا قصة وقعت له أيام المحاماة حين كان يتولى الدفاع عن موظف فصلته نظارة الحقانية بغير حق .... قال الباشا

وكانت النظارة مخطئة في فصله . وأفتى قلم قضاياها باستحقاقه التعويض ووصلت الينا هذه الفتوى فاعتمدنا عليها في الدفاع . وقد حضر عن نظارة الحقانية رجل كانت فيه خفة وحذلقة فترك موضوع القضية وأراد أن يوجه إليّ تهمة الحصول على ورقة سرية .... أو بعبارة أخرى تهمة السرقة ! وكان رئيس المحكمة رجلاً ظريفا فسألني وهو يتظاهر بالحيرة : ما العمل يا فلان ؟ ان مندوب الحقانية يتهمك فهل أنت مستعد للجواب ؟ قلت نعم : قال من أين لك هذه الورقة ؟ هل أنت مستعد لذكر اسم الموظف الذي أعطاك إياها ؟ قلت نعم بعد استئذان حضرة المندوب ! .. فصاح المندوب يرجو الرئيس أن يسألني لأجيب في الحال ويبادر باتخاذ الاجراءات .... قلت : إذن هو حضرة المندوب نفسه الذي أعطاني هذه الورقة جزاه الله خيراً .... قال الباشا : فوقع الرجل في حيص بيص . وخاف أن يبلغ الأمر النظارة فتصدق التهمة ويلحقه العقاب ، فعاد يتزلف ويتملص ونحن نطاول في قضية الورقة ولا نريد أن نصرفها ، فاذا هو المتهم ونحن المطلوب منا السماح .

هذا نوع من فكاهة الزعيم الكبير أو من الكيد الظريف الذي يسلطه على من يريد أن يحرجه فاذا هو داخل في الشبكة التي كان يريد أن يدخله فيها

وجاءه جماعة من الأزهريين فطلبوا اليه أن يتوسط في ارسال بعثة منهم إلى أوربا أسوة بطلاب المدارس العليا ، فضحك وأجابهم مداعباً : وإلى أين نرسلكم ؟ إلى الفاتيكان ؟

وهذا نوع آخر لا فرق فيه بين النكتة اللاذعة والحجة الصادعة . فهي نوع من المنطق المختصر الذي اشتهر به سعد في نقاشه ، وكأنه يقول في سلسلة من القضايا المنطقية المسلمة : إن طلاب البعثات يرسلون إلى أوربا لاتمام الدراسة في معاهدها ، وأنتم طلاب علوم دينية ، فأنتم تريدون إتمام دروسكم العالية في معاهد أوربا ، وليس في أوربا من معهد للعلوم الدينية غير الفاتيكان أو ما يشبه الفاتيكان . فأنتم إذاً تطلبون الذهاب إلى الفاتيكان للتخصص في دروس الاسلام .

وجاءه عمدة من أنصاره في ابان احتدام الخلاف بين الوفد والحكومة فشكا اليه انهم فصلوه ولم يجن ذنباً بعـــد أن قضى سبعة عشر عاماً في العمدية . قال سعد : وهل ذنب أكبر من ذاك ؟؟ أولم تسمع يابك بعذر الرجل الذي طلق امرأته بعد عشرة طويلة في صفاء ووئام ؟ ؟ طلقها فراحت تشكوه وتعتب عليه : ما ذنبي يا فلان ؟ أبعد خمس وعشرين سنة تعمل هذه العملة ؟ قال لها : مهلاً يا أم فلان هداك الله . وهل ذنب أكبر من خمس وعشرين سنة في عيشة لا تتغير ؟

ولما وصل أصحابه منفيين إلى مالطة جلسوا ذات مساء يتذكرون حالة أسراتهم وما تعانيه أزواجهم من هذه المباغتة التي لا يعلمن ما وراءها . فقال سعد هلاّ أشير عليكم بمشورة تقلب وجدهن سروراً بنفيكم وتنسيهن غيابكم وحضوركم ؟؟ أكتبوا اليهن انكم قد تزوجتم في مالطة وسكنتم إلى الاقامة فيها . فلا يتمنين لكم بعدها الا طول الغياب.

وهكذا كانت فكاهته كلها أو معظمها من النوع البريء السليم الذي لا أذى فيه ولا ضغينة ، ولا يعـــدو أن يكون « مقلباً » أو مناوشة يضحك بها الغالب والمغلوب.

على انه إذا تحدث عن خصم كريه لم يبال أن يرسمه بالفكاهة رسمه الهزلي الذي ينطبق عليـــه أو يرد عليه شيئاً من عداوته وأذاه . قال في حديث عن خصومه : إني أطيق هذا وذاك ولو كانا من خصومي . أما فلان أخزاه الله فلا يطاق . انه كالمخاط لاتدري ماذا به تصنع ؟ تمسحه فتشمئز وتتركه فتشمئز ، فهو مقزز على الحالتين .

وقيل إن صحفياً ممن يحملون عليه مريض . فسأل : ماذا أصابه ؟ قالوا عسر هضم ومغص معوي ... قال لعله بلع مقالة من مقالاته !

وربما حكمت « النكتة » فلم يدعها دون أن يلتقطها ولو كانت مربكة في مبادرتها الأولى : جلس عنده يوسف وهبه باشا وهو بمكتبه في رئاسة مجلس

النواب فلم يستقر به المقام حتى دخل عريان أفندي يوسف سعد يعرض بعض الأوراق وهو الشاب الذي ألقى القنبلة على وهبة باشا يوم كان رئيساً للوزارة ثم أفرج عنه ووظف بمجلس النواب . فضحك سعد لهذه المصادفة وسأل : ألا تعرف هذا يا باشا ؟ فتأمله وهبة باشا وكان فيه ضعف نظر وغروب تفكير ثم قال : لا أحسبني عرفته ! قال سعد : عجباً . أوهكذا تنسى أصدقاءك بهذه السرعة ؟ فأكد وهبة باشا انه لا يعرفه وسأل : من هو يا ترى هذا الصديق ؟ قال عريان يوسف يا باشا . أنسيته ؟.. فاضطرب الباشا اضطرابا يسيرا وتمتم كالمستغيث : الله يهديه ويكفينا شره .

***

وقد شاعت الاشاعات التي لا تحصى عن استبداد سعد برأيه وغضبه في حديثه وقلة صبره على مناقشيه . فالذي أعرفه عن هذه الاشاعات انها في جوهرها خرافة من الخرافات . فان سعداً لم يكن يكره المناقشة بل كان يطلبها ويستدعيها وينفر من الجلساء الذين لا عمل لهم غير التسليم والتأمين ، وكان كلاعب السيف البارع يحب المبارزة لذاتها ولو لم ينتصر فيها على قرينه ، وشعوره بالتسليم إذا لزمته الحجة أمام من هو أصغر منه كشعور الأب الذي يعلم ابنه المصارعة فيغلبه ابنه في بعض الأحايين : هو شعور اغتباط لا شعور استياء . وليس من النادر أن يسلم الحجة علانية ولو كان القائل بها من خصومه ، كما حدث مثلاً حين انتقد الكاتب الصحفي المعروف الأستاذ محمود عزمي اشتراك الرئيس في المناقشات وهو على منصة الرئاسة بمجلس النواب ، فانه كان يترك المنصة بعدها كلما خطر له الاشتراك في المناقشات ، وما يسلمه علانية يسلمه في مجالسه الخاصة عن طيبة وارتياح .

وقد لازمت سعداً سنوات ووافقته كثيراً وخالفته كثيراً كما يعلم القراء فلا أذكر يوماً انه طلب مني أو طلب من غيري أمامي أن نكتب في رأي بغير ما نراه ، وانما كان أسلوبه في هذه الحالة أن يفتح باب المناقشة

فيما يريد الكتابة فيه ، فان خالفناه وأقنعناه لم يطالب منا كتابة ولم يلمح إلى طلبها أقل تلميح ، وكثيراً ما كان يتلطف فيقول : أنت جبار المنطق يافلان ... وهذا هو اللقب الذي تفضل فاطلقه على كاتب هذه السطور.

وإن وافقناه ورأينا رأيه قال : حبذا لو وقف القراء على جلية هـــذا الموضوع ، وهذا غاية ما كنا نسمع من طلبه الكتابة في موضوع من الموضوعات.

كذلك لم يحدث قط انه طلب الينـا الكف عن الكتابة في مسألة من المسائل ولو جلبت عليه الأزمات وأوقعت النزاع بينه وبين ذوي السلطان.

ومن ذاك اننا كتبنا مع الكاتبين عن زيارة اللورد جورج لويد للمنيا واستقباله في الأقاليم استقبال أصحاب العروش . واشتدت الحملة على اللورد من جراء هـــذه الزيارات حتى اشترك فيها مجلس النواب على اختلاف الاحزاب ، فبلغ الحنق باللورد أن يخلق بعدها أزمة يستحضر من جرائها سفن الاسطول إلى الاسكندرية ليزيل ما أصاب هيبته من تلك الحملات. كل ذلك وسعد لا يشير الينا ولا إلى غيرنا بكلمة ولا ايحاء . وظل كذلك حتى انقضت الأزمة ومضى على انقضائها أسابيع ودخلت عليـه يوماً فقال : أتدري ماذا صنعتم لنا يافلان ؟ ! إن اللورد جورج يتهمنا بأننا كنا الموعزين بحملة الصحافة وحملة مجلس النواب على زياراته للأقاليم . . . أما أنا فأقول له : « إنها تهمة لا أدفعها أو شرف لا أدعيه»

ولقيته بعد خطبة العرش الأولى وكان حساس النفس من ناحية الخلاف عليها لأنه أول خلاف تعرض فيه نفوذه الشعبي للامتحان ، وكان الوفديون وغير الوفديين مختلفين في شأنها يكتفي بعضهم بما قيل ويطلب بعضهم المزيد من الايضاح ، وكان في المجلس فتح الله بركات باشا والأستاذ محمود فهمي النقراشي والأستاذ عبدالقادر حمزة . فسألني دولته :

ما رأيك فيما يقال عن خطبة العرش؟

قلت رأيي يا دولة الرئيس إنها كان يمكن أن تكون أوضح مما هي عليه.

قال : وهل لا ينطبق هذا على كل كلام ؟

قلت : بلى . ولكن إذا تساوى الوضوح وغيره في جميع الاعتبارات فرأيي يا دولة الرئيس أن الوضوح أولى بالتفضيل .

فلبث رحمه الله نصف ساعة يناقشني في رأيي بلا ضجر ولا استياء ، ومضت فترة بعد ذلك ، وانتقل الكلام إلى شأن آخر فأصغى إليّ أحسن إصغاء . ثم سألني : ولماذا تحاسبني أنا في هذا ولست أنا المسئول عنه ؟

قلت : لأن دولتك وكيل الأمة والمسئول عن عمل الآخرين !

فضحك رحمه الله طويلاً . ثم قال : لو حاسبني كل فرد في الأمة حسابك يافلان لعجزت عن اعباء هذه الوكالة .

قلت وفي نفسي غضب أغالبه : ياباشا .. ولكن ليس كل فرد في الأمة عباس العقاد . فتبسم مؤمناً وقال : نعم ! ليس كل فرد عباس العقاد ... صدقت.

إنما كان يضجر سعد من المناقشة في حالة واحدة لم أشاهده غاضباً في سواها . فقد علمت عادته في تبسيط المسائل وتفصيل وجوهها وتقريبها من البداهة بالبرهان الصادع والعبارة الجلية ، فاذا حادثه من لم يتعود هذا النسق من البحث أو من يضمر غرضاً غير الاقتناع بالحجة الظاهرة بدا عليه الضجر وتكدر من ضياع الوقت في غير طائل ، وما أحسب غيره كان يكون أصبر منه أو أقل ضجراً في أمثال هذه الأحوال . فكل المناطقة الكبار يناقشون ويجادلون ولكنهم يفرضون التسليم والاذعان في بعض الأمور . وما ذا يصنع الرجل الذي يرى على بعد ميل مع الرجل الذى لا يرى ماتحت قدميه ؟ انه ليفرض عليه التسليم شاء أو لم يشأ . وذلك هو الواجب ، وذلك هو المنطق القويم .

***

وكل شخصية عظيمة من قادة الأمم عرضة لمظنة متشابهة في جميع الأزمان وهي مظنة الأنانية أوالاثرة . لأن الأنانيـــة والاعتداد بالنفس خصلتان متساويتان في رأي النظر القريب.

وسعد زغلول لم يكن بالمستثنى من هذه المظنة العامة ، فان خصومه كانوا لا يلحون في وصفه بشيء كما يلحون في وصفه بالافراط في الاثرة ، وقلة الاكتراث للآخرين.

إن سعداً لم ينس خدمه فضلاً عن أن ينسى واجب الوفاء لأصدقائه . وقد نقل من سيشل الى جبل طارق وهو في حالة أحرى أن تشغله بنفسه ، فكان أول مافكر فيه بجبل طارق كتابة بيان سلمه الى حاكمها فصل فيه مايعانيه أصحابه بسيشل وحاجتهم الى العناية والانتقال من تلك الجزيرة ، وكان أول مافكر فيه بعد الافراج عنه أن يطلب من الدكتور حامد محمود اعادة الكرة في كتابة عريضة من نواب الانجليز الى حكومتهم ، للافراج عن أولئك الأصحاب .

هذه أريحية مشكورة إلا أنها غير نادرة في ذوي المروءة . انما النادر حقاً أن يأخذ الرجل نفسه بواجب النجدة لمن كانوا أصدقاء له ثم ضربت بينه وبينهم ضربات الأيام وطالت بينه وبينهم القطيعة . وإحدى مآثر سعد في هذا الباب أنه سمع من بعض جلسائه أن منزل الأستاذ الهلباوي بك المحامي الكبير يعرض للبيع في المزاد ، ولم يخطر لمحدثه أنه يلقي عليه خبراً يكدره أو يشق عليه . ولكنه ماعتم أن رآه بادي الحزن مشغول البال ثم التفت الى فتح الله بركات باشا وهو يقول : إن السكوت عن هذه المسألة لا يليق ! وأمر بأن يؤخذ من ماله ألف جنيه لتفريج هذه الضائقة وابقاء المنزل في حوزة صديقه القديم . فاستمهله فتح الله باشا ريثما يتحرى الأمر لئلا يكون في هذا التدخل تعطيل لمصلحة مقصودة أو تسوية مالية يجهلونها . وعلم الهلباوي بك أثناء البحث في هذه

المسألة بما يريده سعد فأرسل اليه يشكره ويبلغه إنه دبر للأمر تدبيره واستعد لاتقاء ضرره .

ومن المحامين القدماء رجل لم تكن بينه وبين سعد علاقة غير علاقه المعرفة ولكنه بلغ الشيخوخة وقعدت به الفاقة فرتب له سعد أربعين جنيهاً يرسلها اليه في كل شهر إلى أن توفاه الله .

وما من منصف يرمي رجلاً كهذا بالأنانية المحدودة والأثرة المذمومة .

وبعد فنحن نعتقد ان الأثرة والايثار يتلاقيان في كل عمل عظيم ، لأن العمل العظيم يشتمل بطبيعته على مصالح الألوف بل الملايين من الناس . فلا فرق في نتائجه بين الأثرة والايثار مادام الخير فيه عاماً شائعاً لا ينفرد به صانعه ولا ينفرد به ذووه ، فاذا كان المقصود بالأثرة عند سعد أنه كان يهتم بأعماله ويغار على تحقيق مطالبه وآرائه وأنه لا يقبل من الآخرين أن يحبطوا سعيه وينتصروا عليه فالأثرة هنا صفة لاتضير . أما إن كان المقصود بها أن أعمال سعد تنفعه ولا تنفع غيره وتنحصر في شخصه ولا تتجاوزه إلى قومه فذلك هو الكذب الصراح ، واما أن كان المقصود بها ان سعداً كان يعفي نفسه من الجهود والضحايا في سبيل عمله ، ويذهب مذهب الأنانية الضعيفة في الضن براحته وصغائر شئونه فذلك أيضاً كذب صراح ، ومادامت الانانية لاتمنع الانسان أن يعمم الخير وأن يبذل الضحية فهي والايثار صنوان والأنانية هنا والغيرية تتلاقيان .

***

الا أن الخطأ الذي يقع فيه أصدقاء سعد كما يقع فيه خصومه هو الخلط بين طبيعة النضال فيه وطبيعة التمرد أو الثورة .

طبيعة النضال في سعد على أتمها وأندرها ، وهي ان شئت ضرورة حيوية في بنيته أو ضرورة «فزيولوجية» يعيش بها الجسم ويلتمس فيها علاجه وشفاءه واستعادة نشاطه ، وما من زائر حميم من زوار بيت الأمة إلا وهو يذكر كيف كان يرى سعداً في الشتاء وهو ملتف بالدثر والكوفيات من عنقه الى

قدمه وكيف يراه بعد هنيهة اذا استطرد الجدل الى أمر يمسه ويمس خصومه ولقد تزحزحت الكوفية حتى انحلت ، وتزحزح الدثار حتى سقط وانبرى الرجل كأنه فتى في ميعة العمر يتوثب بحمية الشباب ولا يبالي مايفعل الشتاء ولا مايقول الأطباء .

وليس بالمجدي أن يمنعه الأطباء أن يعمل ويتكلم إذا دفعته طبيعته الى العمل والكلام ، فانه ليصدق من وحيها ما ليس يصدق من وحي الطب ووحي التفكير ، وانها لتصيب حيث لا يصيب هذا ولا ذاك . وقد حدث مرة — في الثالث عشر من نوفمبر سنة ١٩٢١ — أن أطباءه رأوا من حالة الصدر وضغط الدم خطراً على حياته إن هو أجهد نفسه أو خطب في ذلك اليوم . ولكن اليوم يوم الذكرى الوطنية ، وهو عائد من رحلة الصعيد وعنده كلام كثير يقوله ولا يؤديه عنه غيره . فليتكلم إذن وليبطل كلام الطب ونصيحة الزوج الرؤم ورجاء الأصدقاء وقد تكلم كما شاء وحي الطبيعة واعتلى المنبر أكثر من ثلاث ساعات فاذا الخطبة من أجود ما قال وأفعل ما ارتجل . وماذا حدث ؟ هل تحقق الخطر ؟ هل تعب وأعيي ؟ هل اقتصر الأمر على السلامة ؟ لا . . . عولج مما كان يشكوه من وصب وعاد كأقوى ما كان.

وإنك لتبصره في أيام الأزمات والأخطار فتبصر الحوت في بحره والطائر في سمائه : لا كرب ولا وجوم حين يكون هناك مراس ونضال ، وانما الكرب والوجوم حين يكون الفراغ والسكون .

تلك طبيعة النضال على أتمها وأندرها . أما طبيعة التمرد والثورة فشيء آخر .

طبيعة النضال لا تناقض المحافظة على العرف الشائع ، بل كثيراً ما يكون الجنود في ميدان القتال وفي ميدان الرأي محافظين جد المحافظة وهم شجعان مستبسلون . أما طبيعة التمرد فتناقض المحافظة كل المناقضة ، ولا يندر أن تنشأ من الضعف والاختلال كما تنشأ من القوة والاستواء .

وإن كثيراً من أصدقاء سعد ليحسبونه من الثوار المتمردين ولا يخطر

لهم على بال أنه من المحافظين الواقعيين، وعذرهم في هذا الحسبان قريب مفهوم، وإلا فأي شيء أقرب الى الثورة والتمرد من خليقة الرجل المفطور على المقاومة وهو يقود أمة تغضب وتثور ؟ إن الذي يصفه بالتمرد لا يقرر إلا واقعاً يؤيده العيان ولا يحتاج الى استقصاء .

لكن الواقع إن سعداً كان في قرارة نفسه من المحافظين لا من المتمردين وإن كان يثور على الظالمين ويحب الثائرين كما قال في بعض الأحاديث ، فلم يبن دعوته قط إلا على أساس القواعد المصطلح عليها بين الناس ، وهي قواعد الحرية والمساواة وانصاف الضعفاء واحترام الدساتير ، ومقالاته التي كان يحمل بها على وزارة خصومه وينشرها بعنوان : « ثورة الوزارة على الدستور » ليست لعباً بالألفاظ ولا احتيالاً على التعبير ولكنها عقيدة تشف عن سليقة ، وعنوان يترجم عن ايمان ، فهو في ثورته على الوزارة انما يطلب شيئاً تعترف به الوزارة ولكنها تغالط فيه ، أو هو بعبارة أخرى ثائر على ثائرين .

وليست هذه خليقة المتمردين المطبوعين على التمرد والانتقاض ، فان هؤلاء يهدمون قواعد مؤسسة مصطلحاً عليها ، ويقيمون في مكانها قواعد أخرى لا يعترف بها أحد غيرهم في بداية الدعوة اليها . ولم نعرف لسعد قط دعوة من هذا القبيل ، ولا نستثني من ذلك رأياً من الآراء ، ولا ميلاً من الميول حتى مشايعته للسفور ومناصرته لقاسم أمين . فانه قد كان يعيش في جو سفور ويقابل النساء السافرات فلم يزد على مجاراة الواقع الذي هو فيه ، ولم يكن من طبعه الرياء وأن يعمل الشيء ويظهر بنقيضه أمام الناس.

وانه لعملي واقعي حتى في ثورته وهجومه . وكل ماهنالك أنه يبدو متمرداً نظرياً لمن هم أضعف منه عزماً وأقل منه طاقة ، كالرجل الذي لا يستطيع أن يحمل الأرطال يحسب المصارع الذي يتحدث عن حمل القناطير ضارباً في أوهام الخيال . لكنه في الحقيقة واقعي مثله لا يختلف عنه إلا بالعزيمة والاقتدار .

لقد كان سعد يثور على أفراد خالفوا القواعد المقررة فهو غير الثائرين على قواعد مقررة يؤمن بها جميع الأفراد . وما أحسب ثورته على الدولة البريطانية وتحديه لسلطانها تحليقاً منه في جو النظريات ولا جهلاً منه بوقائع العمليات . كلا ! فانما كان يثور على الظلم الذي يلحقه به وبالأمة أذناب تلك الدولة وآلاتها من الانجليز والمصريين ، ويأبى أن يحني رأسه لأولئك الأذناب والآلات ، ويعلم انه قادر على مكافحتهم في الميدان الذي يناوئونه فيه ، وان الثبات أمامهم أجدى وأصلح من التسليم .

وتتمثل الطبيعة العملية الواقعية التي انطوى عليها هذا الزعيم العظيم في كثير من أعماله وكثير من شواغله وتصرفاته : أوضحها وأقربها إلى الفهم عنايته بتحصيل « شهادة الحقوق » في سن الكهولة مع أنها لا تزيده علماً ولا تدل على كفاءة ولا تزيد على قصاصة ورق بالقياس اليه . ولكنها وسم معترف به شائع بين أقرانه فلا مناص له إذن من تحصيله . ولو رجل غيره من أصحاب الطبائع النظرية كان في مقامه لما جشم نفسه هذا العناء من أجل الاصطلاح والشيوع ، ولأغنى نفسه باحتقار الاصطلاح والمصطلحين عليه . لكنه يكون حينئذ رجلاً غير سعد زغلول ، ويكون شاعراً أو متصوفاً أو عالماً بين الكتب وليس زعيماً مخلوقاً لقيادة الشعوب : يعنيه أن يقنع الآخرين ولا يكتفي باقناع نفسه ، وأن يرى الأمور كما يراها الناس بعين الواقع . ولا يكتفي برؤيتها كما هي في عالم النظر والتجريد ، ويعيش بين الأحياء ولا يعيش بين الأفكار والأوراق .

وربما شابه هذا في الدلالة على طبيعته العملية الواقعية انه أراد أن يكون لزملائه في وزارته الأولى ما كان لسائر الوزراء قبلهم من الرتب والألقاب. وكنت قد اقترحت أن يظل الوزراء بألقابهم التي دخلوا بها الوزارة ، لأن الجماهير ينبغي أن تتعود توقير العظماء لجهادهم لا لعناوينهم ، ولتمثيلهم اياها واخلاصهم في خدمتها لا لما يحملونه من الملابس والشارات ، ولأن الوزراء

في عهد الحكومة النيابية غير الوزراء فى عهد النظام القديم ٠ فقد كان الوزير في العهد القديم لا يستوزر إلا بعد الترقي في الرتب والألقاب إلى أرفع المناصب الحكومية و هو منصب الوزارة . فاذا حصل على الباشوية وما يرافقها من الأوسمة والأنواط فذلك هو الترقي الطبيعي الذي لا حيلة فيه . أما الوزير الدستوري فاليوم وزير وغدا غير وزير ، وربما دخل الديوان ولم تسبق له قط خدمة في الحكومة ولا علاقة بالمظاهر الحكومية . فلا وجه إذن للتقيد بالنظام القديم في تلقيب الوزراء ، ولا نتيجة لذلك إلا تثبيت النظام القديم الذي لا يحسن أن يدوم ٠

فلما اقترحت ذلك لم يقع اقتراحي عند سعد موقع الارتياح ، وقال : أتريدون أن يكون وزراؤنا نحن وحدنا بدعة بين الوزراء؟

فهو في جميع أعماله وتصرفاته ثائر لأسباب عملية أو محافظ لأسباب عملية . والثائر والمحافظ لهذه الأسباب على حد سواء .

أو هو واقعي ولكن دائرة الواقع عنده واسعة لا تنحصر في القريب الصغير من الشئون ، ومبادئه مبادىء الواقع لا مبادىء النظريات ، ويقينه يقين الواقعيين لا يقين المثاليين ، وإنما أكبر أسباب الشك عند الناس في المبادىء والعقائد هو عدم القدرة على تنفيذها والاضطلاع بأعبائها ، فاذا كان سعد زغلول قليل الشك فذاك لأنه عظيم القدرة ، لا لأنه يؤمن على طريقة المثاليين .

وتقدير سعد للرجال لا يرجع إلى مقياس غير الأثر المحسوس والعمل المشهود . فقيمة الرجل عنده هي قدرته على إثبات شأنه وتقرير وجوده . ويوشك أن يكون اعتبار المراسم والتقاليد في هذا التقدير هو المقياس الراجح على غيره من المقاييس .

***

وقد كان من رأيي دائماً أن سعد زغلول لو لم يشتهر بالصراحة والجرأة

لاشتهر بالدهاء والحيطة ، لأن معرفته بالرجال وحيلته في علاج المشكلات لا يفوتهما كثيرون ممن اشتهروا بالدهاء وقامت شهرتهم عليه . ولا تناقض بين هذا وبين مافطر عليه من طبيعة المناضلة والصراع . لأن الحيطة نقيض الهوج وليست نقيض الشجاعة والنضال . بل كثيراً ما تكون الحيطة من أسلحة المناضل المقدام في نضاله ، لأنها داخلة في طبيعة الحرب والغلاب .

وربما غلا سعد في الحيطة إلى حد يحيّر عارفيه ويحسبونه لغزاً يضطربون في تعليله . وقد سئل هو في ذلك يوماً فقال كما أسلفنا في فصل سابق أنه ورث الحيطة من أمه والاقدام من أبيه .

ولعل هذا هو التفسير الصحيح . لكنه على كل حال لا يدل على تناقض واضطراب في هذه « الشخصية » المنتظمة التي ينـــدر فيها التناقض والاضطراب .

لقد كان سعد منطقياً بتكوينه ولا غرابة في حيطة المنطقي ولو كان أقوى الأقوياء . بل لا غرابة في نبذه الحيطة أحياناً لأنه لا ينبذها إلا في حالة اضطرار ، وعند ما ينبذ المنطقي الحيطة لأنه لا يملك إلا نبذها يكون منطقياً مقبولاً حتى في المجازفة واهمال التدبير إلى حين ، وإلا فالى أي شيء يهديه المنطق غير ذلك ! !

ومهما تختلف التفسيرات والتأويلات فالأمر الذي لا نحسبه قابلاً للخلاف هو جلاء طبيعة سعد جلاء لا غموض فيه ولا إبهام ولا شذوذ عن النمط القويم . فلم تكن في هذه الطبيعة أسرار ولا ألغاز ولا سراديب ، وكل شيء فيها معروف أو ميسور العرفان ، وقوته كقوة الجيش الكبير الذي تستطيع أن تراه بعينيك والذي يخطيء فيه من يخطيء بالمقدار لا بالكنه والعنصر : يجوز أن يكون مائة ألف ويجوز أن يكون مائة وخمسين ، ولكن لا يجوز أن يكون شيئاً مجهولاً في عالم الحساب وعالم التعبئة والاستطلاع ... لذلك لم يتصوف قط ولا جنح إلى التصوف في شبابه أو كهولته مع أنه حضر

على جمال الدين الأفغاني وصاحب الشيخ محمد عبده وكلاهما تصوفا ودرسا التصوف أيام الشباب ، لأن التصوف لا يتطرق إلى الطبائع التي تخلو من الخفاء ، وإنما يتطرق الى كل طبيعة بعضها معروف وبعضها مجهول ، أو بعضها مفهوم وبعضها متروك للحدس والتخمين ، وليس في طبيعة سعد شيء من ذاك

ومن شاء مسباراً لطبيعة هذا الرجل الصريح في تكوينه وفي كلامه فمسباره الصادق هو منطق الحيوية الجياشة القوية حيثما كانت وحيثما كان . كل ما وافق هذه الحيوية فهو من صفاته ، وكل ماناقضها وخرج عليها فليس من صفاته ، وكل خصلة في سعد فردها إلى نفس منطقية قوية تحب ما تحب وتكره ما تكره لأسباب لا تستعصي على تفسير .

سل عن حبه للصراحة وكراهته للرياء تجد أنهما كانا عنده ضرباً من منطق الأحياء الأقوياء ، لأن المنطق السليم يقول ان الانسان يداري رأيه لجبن أو جهل ، وليس القوي بجبان وليس المنطقي بجاهل . فلا محيص له من الصراحة وبغض الرياء .

المنطق يقول أن سكوت العارف عن الرياء الذي يعرفه إرغام وإذلال ... والفطرة القوية الجياشة لا تذعن للارغام والاذلال ، ففي كل لحظة يجتريء فيها الرجل على قول صريح إنما يعمل — على غير قصد منه — بقضية منطقية لا التواء فيها ، وكأنه يسأل نفسه : لماذا يسومني هذا أو ذاك أن أرضى بكذبه ولا أسومه أن يرضى بصدقي ؟ فلا يعرف جواباً يلائم المنطق السليم ويلائم القوة الحية الا الصراحة والأنفة من تعاطى الرياء أو قبول الرياء .

وفكاهاته كلها لو راجعتها لخرجت من كل واحدة منها بقضية منطقية مستقيمة المقدمات والنتائج ، وإقدامه كله إقدام يطرد مع منطق الأقوياء وإن لم يطرد مع منطق الضعفاء ، إذ الجائز في المنطق عند القوي غير جائز في المنطق عند الضعيف ، لأن سداد الرأي أن يهرب الانسان من القوة الغالبة

إذا كان ضعيفاً ، وليس هذا عند القوي القادر على الغلبة والآنف من الضيم بسداد .

***

وجملة ما يقال في هذه الشخصية الكبرى أنها شخصية رجل جدير بالاكبار جدير بالحب والولاء ، شخصية إنسان مهيب محبوب في مواقف الزعامة والنضال وفي مواقف المزاملة والمؤاخاة .

لقد أحبه الشعب حب التقديس وهتف بحياته المسوقون إلى الموت وهم على مصاريع المشانق وفي غياهب السجون ، وشوهد اثنتان من السيدات تتعاتبان في المعرض الزراعي عتاباً أليماً لأن إحداهما حظيت بتقبيل يده ولم تخبر صاحبتها بنيتها لتحظى هي أيضاً مثل هذه الحظوة . إلا أن أناساً من الزعماء والساسة قد ظفروا بمثل هذا الحب من الجماهير دون أن تؤثر عنهم تلك المناقب الانسانية والعواطف القلبية التي تستحق الحب الخالص والمودة الكريمة . فاذا قلنا ان سعداً كان جديراً بالحب كما كان جديراً بالمهابة فنحن لا نعني حب الزعامة وحده بل نعني معه حب النفوس القريبة الحميمة نفوس الأصدقاء والأكفاء ، وحسب سعد من ذلك حب رجل كقاسم أمين وسيدة كأم المصريين . فقد كان قاسم مثلاً نادراً في نزاهة الرأي ولطف الحس وعزة النفس ودقة التعبير وكان يكتب إلى سعد حين أهدى اليه كتابه في تحرير المرأة :

« إلى صديقي سعد زغلول :

« فيك وجدت قلباً يحب ، وعقلاً يفتكر ، وإرادة تعمل ، أنت الذي مثلت لي المودة في أكمل أشكالها فأدركت أن الحياة ليست كلها شقاء ، وان فيها ساعات حلوة لمن يعرف قيمتها .

« من هذا أمكنني أن أحكم ان هذه المودة تمنح ساعات أحلى اذا كانت بين رجل وزوجته . ذلك هو سر السعادة الذي رفعت صوتي لأعلنه لأبناء وطني رجالاً ونساء »

وان القلب الذي يجد فيه رجل كقاسم أمين هذه « الصداقة الحلوة » لهو ولا شك قلب منطو على رحمة ومودة تفوقان مايرى على صاحبه من شدة ومهابه ، وان كانت المهابة يستحقها منه ألوف ، والمحبة لايستحقها منه إلا أفراداً فذاذ .

أما السيدة الجليلة أم المصريين فما الذي يلجئها الى محبة سعد إلا أنه يستحق المحبة ؟ لاهي فقيرة فأغناها ، ولا هي خاملة فرفع نسبها ، ولا هي جاهلة فتجهل ماينبغي لها من المعاملة ، ولا هي أم فيقال إن الأواصر البنوية هي التي تلجئها الى قبول مالا يقبل من الأزواج . فلولم يكن سعد أهلاً للحب الخالص والمودة الكريمة لما استحق منها في حياته وبعد مماته ذلك الولاء النبيل الذي يقل مثله بين زوجات مدينات لأزواجهن بكل شرف ونعمة .

ومن شهادة ثروت باشا له وهو يؤبنه باسم الحكومة مايدل على ان عذوبة النفس فيه صفة من الظهور والاصالة بحيث لاينساها الانسان بعد العداء الشديد وهو غير مطالب بذكرها لوكان يريد أن يتخطاها ... قال ثروت باشا :
« أما الصديق وعهدي بصداقته طويل فقد ألفيت منه طول هذه المدة خير مايجد الصديق لدى الصديق : طيب أخاء ، وصدق عهد في المشهد والمغيب ووفاء على القرب والبعد ، وصراحة في غير جفاء ، واخلاص نصح وسداد رأي في المشورة . وما أنس لا أنس سعداً محدثاً فقد كان متاعاً لايمل وذخراً لا يبلى . فما شئت من حسن محاضرة ، وحلو فكاهة ، ولطف مدخل ، وبراعة تنقل ، وسحر حديث ، فاذا جادل أو ساجل فهو البحر تدفقاً واندفاعاً ، هذا الى خصوبة في الفكر ومتانة في التدليل كان فيها لايجارى . »

وقد تدل على شخصية سعد أكبر من هذه الدلالة آراء اناس من غير جنسه ومن غير وطنه ومن غير منحاه في السياسة مثل كرومر الانجليزي ومورتن هول الامريكي ومابل جايار الانجليزية وآني فيفانتي الايطالية .

فكرومر هو القائل فيه : انه علمه كيف يحترمه . وهي كلمة لايقولها كرومر

في مصري صغير ، ولا يقولهـا في مصرى كبير الا اذا كان من الـكبر بحيث لا تنكر مزاياه .

ومورتون هول سفير الولايات المتحدة الأول في مصر يقول عنـه في كتابه « مصر ، ماضيها وحاضرها ومستقبلها » :

« اظن انه من المتفق عليه أنه لا يكمل تاريخ مصر الحاضرة بغير الاشارة الى رجل من أكبر ابنائها شجاعة ووطنية وطيبة وحكمة وأعنى به المرحوم سعد زغلول . فأما انه كان أنساناً من البشر له نصيب من ضعف البشرية الذي لا يخلو منه انسان فذلك أمر لا يحفل أحد بنقضه وتفنيده ، ولـكننا نستطيع ان نرى ان هذه المآخذ القليلة التي لا غنى له عنها في مظاهره ومسعاه انما كانت من مآخذ الرؤس ولم تكن من مآخذ القلوب .

« وان زوجته الرؤم المهذبة وسائر من لازموه في بيته لهم شهود على انه كان زوجاً دائم الحب والعطف والرحمة ، وقد كان على هذا النحو صديقاً صادقاً وفياً لا يسهل عليه ان يصدق ان أخاً وثق به وأئتمنه ينقلب الى نقيض الثقة والامانة . فاذا أصابته هـذه المحنة كما حدث من قليل منهم بين ألوف الأصدقاء المعجبين به فهو أبداً على أستعداد لأن يبسط يده اليهم بالغفران والطيبة ، ولم أر قط بين من رأيت من مسيحيين أو مسلمين أو يهود من كان أوفى نصيباً من هذه السجية التي هي اعظم السجايا » (١)

وقالت السيدة مابل جايار تصف لقاءه الأول في زيارة لأسرتها بالقاهرة « لم أعرفه قبل ذاك ، فـكان الأثر الأول منصرفاً بطبيعة الحال الى ملامحه ومرآه . وهي ملامح لم تكن من دواعي تمليقه قبل أن تسبغ عليهـا السن جلالهـا ووقارها . الا أن الأثر الذي لا يقل عن ذاك ولا يزال حياً في ذكراي هو الأثر الذي يقع في النفس من مسلكه المستقيم وقلة اصطباره على

(1) Egypt P. ast, Present, and future. By Dr. Morton Howell

صغائر المجاملات التي تعودنا أن نقرنها بالآداب الشرقية . فقد كان مسلكه خالياً كل الخلو من الكلفة والتصنع ، وقد تقدمَنا في جلالة وهيبة الى حجرة المائدة مختاراً لنفسه المكان الذي رأى باعتباره الضيف المميز أنه هو المكان الذي يليق به الى جانب صاحبة الدار . وبدأ الحديث في غير ماتردد بيقين الرجل الذي يعلم أن لديه مايقال وما يسمع ، وكنا قد تفاهمنا من قبل فيما بيننا على اجتناب مواضع الجدل والمناقشات السياسية لاعتقادنا أن زغلولاً يفضل أن يمتنع عن ابداء الآراء التي لاتروق مضيفيه ، ولكنه سرعان ماأرانا خطأنا وتطرق هو نفسه الى الموضوع بصراحة تامة لم تدع لنا شكاً في نفوره من الحكم البريطاني ، أو لم تدع لنا شكاً في العزيمة الصارمة التي انطوى عليها ذلك الضعيف الكبير.» (١)

وقالت الكاتبة الايطالية أني فيفانتي في كتابها أرض كليوباترة «يبدو لي الزعيم المصري كما كنت أعرفه تماماً في باريس منذ خمس سنوات مضت ،فلا العظمة ولا الاضطهاد ولا سلطان الحكم ولا النفي ولا السجن ولا الهتاف باسمه ولا الدس عليه ولا شيء مما جرى في هذه السنوات الخمس استطاع أن يحدث أقل تغيير في ذلك الوجه العبوس المائل الى السمرة أو يقلل من عظمة تلك القامة الطويلة النحيلة او أن يضعف نور هاتين العينين القاسيتين الغارقتين تحت جبينه واللتين يشعر الناظر اليه أن نظراتهما تخترق صميم احشائه وتبحث عن طيات نفسه وأعماق فؤاده . ولقد حياني تحية شعرية هادئة نطق بها دون ابتسام بصوت كأنه ينبعث من بعيد ، فتحركت لها نفسي وأثرت في أثراً كبيراً ، فاردت اذ ذاك أن أعبر له بكل قوتي عن عظيم اخلاصي وأن أعرب له عن إعجابي وابثه كل آلامي وأسفي لذلك الحظ القاسي الذي اصابه وأصاب وطنه فلم استطع ، وكأنه فهم ذلك مني وعرف مايجيش في صدري

---

(1) A. Lifetime in Egypet 1879-1935 By mnabel Gaillard

ويدور في خاطرى فرد على سكوتي هذا بابتسامة مشرقة نادرة تهللت على وجهه المتألم الذي هجره الابتسام ... » (١)

هذة الآثار التي كانت تقع من نفوس ناظريه من الرجال والنساء الأجانب هي الآية على مكان تلك الشخصية بمعزل عن عبادة الجماهير ، أو بمعزل عن العصبية الوطنية ، فلو كان سعد في غير مصر ، لبرز فيها بروزه في مصر ، ولاستحق المحبة والمهابة ولو لم ينهض للقيادة التي تذكي النخوة وتجمع أهواء الشعوب .

ومن الاضافة اللازمة هنا لتمام العلم بجوانب هذه الشخصية الرحيبة أن نقرنها بالخصائص الذهنية التي كانت أظهر من غيرها في هذا الرجل العظيم . فهي الخصائص التي توائم هـــذه الطبيعة وتجري مجراها من الانتظام والاستقامة والوضوح والنفاذ : قياس سليم وفطنة جيدة ، وملاحظة صادقة وذاكرة واعية يقظى، لا يخطىء قياسه الأمور ولا يرى شيئاً إلا أحسن ملاحظته وأحسن فهم الدلالة التي يدل عليها ، وقد ينتهي من قراءة مئات الصفحات ويذكر تفصيلات الوقائع الهامة منها ، وقد يمر به الاسم فيذكر مايتصل به من الذكريات قبل عشرات السنين ... قرأ التحقيقات في قضية السردار وهي تستغرق آلاف الأوراق لحضرته بعد ذلك وهو يصحح للمحامين فيها ما يسردونه عن بعض الشهادات ، وقدمت له يوماً رجلاً من قرية سلوى باقليم باسوان فما أسرع ماسمع الاسم حتى سأله : أأنت قريب فلان ؟ وفلان هذا كان صاحب قضية اشترك سعد في دفاعها قبل نيف وعشرين سنة ، ولم يحدث بعدها مايذكره بها الا ذلك اللقاء .

هي على الاجمال شخصية تكثر فيها الأنوار وتقل الظلال ، والأنوار التي تنبعث منها خليقة أن تريك سطوة البرق كما تريك صفاء الربيع .

---

(1) Terra Di Cleopatra, annie Vivanzi ترجمة الاستاذ طه فوزي

ثقافة سعد

كان سعد عملياً في ثقافته كما كان عملياً في مساعيه وأخلاقه ، فكانت مكتبته مكتبة الأزهري القانوني الوزير ، لأنه نشأ في الأزهر ، وجنح بعد ذلك إلى دراسة القانون . وانتظم بعد ذلك في سلك الوزراء ورجال السياسة. فالكتب التي في مكتبته كلها هي كتب فقه ديني أو فقه مدني أو فقه دستوري أو كتب تجمع بين هذه الأغراض بجامعة الاشتراك في دراسة الشريعة والاجتماع .

واذا قرأ كتاباً في غير هذه المباحث فغالباً ماتدعوه إلى قراءته حركة عملية تحوم حول ذلك الكتاب وتتصل بالسياسة أو بأمر من أمور الواقع الذي يشغل الأذهان . فقرأ كتاب « الاسلام وأصول الحكم » للأستاذ علي عبد الرازق حين ثارت حوله ضجة المعارضين وآذنت هذه الضجة باسقاط الوزارة من جراء الأزمة التي استحكمت بين الاتحاديين والأحرار الدستوريين ، ومنهم الاستاذ علي عبد الرازق . وقرأ كتاب « الشعر الجاهلي» للدكتور طه حسين حين ثارت حوله مثل تلك الضجة وآذنت بمثل تلك النتيجة ؛ وكان يقرأ في أيامه الأخيرة مطبوعات دار الكتب التي تهدى اليه ، تجديداً لمادة اللغة التي كان يشعر أن السياسة شغلته عنها منذ زمن بعيد .

درس بعض التراجم الشرقية وبعض التراجم الغربية ، ولكنه كان يرجع في حكمه على الرجال إلى اختبارات عامة ومبادىء مجملة قلما تتناول التفصيلات أو المزايا غير المحسوسة . مثال ذلك ما قاله لمسيو « جايار» الذي كان يعنى بجمع آثار نابليون في القاهرة : « ومن هو نابليون ! انه جزار» وما قاله عن عدلي وقد عرض الحاضرون لطريقته في علاج المسائل الشعبية فقال سعد: « ان عدلي يكن ارستقراطي والاستقراطي يأخذ ولا يعطي . . »

وقلت له مرة ان الناس يقيسون عظمة السياسي بعظمة الدولة التي يخدمها وهذا قياس خاطيء . فربما كان في دويلة من دويلات البلقان وزير أو رئيس وزارة أكبر وادرى بالعلاقات الدولية من جراي أو مكدونالد .... قال أصبت . الحق يقال انني ماشعرت وأنا أحادث مكدونالد الا ان الرجل واحد من أمثال أولئك المفتشين الانجليز أو المستشارين الذين نراهم عندنا في الدواوين... وقد يكون الجانب المحسوس من مكدونالد في السياسة والمراسم الشخصية كما قال سعد . أما الجانب الذي نعرفه من كتبه ومحاولات حياته الأولى فهو صفحة اخرى بغير نزاع .

* * *

واللغات التي كان يعرفها هي الفرنسية فالالمانية فالانجليزية، ولدراسة كل لغة من هذه االغات سبب من أسباب الواقع وداع من الدواعي العملية . فاما الفرنسية فقد تعلمها لأنها ضرورية لدارسة القانون ، واما الألمانية فقد تعلمها لانه كان يتردد على البلاد الألمانية في رحلة الصيف ، وأما الانجليزية فقد شرع في تعلمها منذ سنة ١٩١٩ وجدد اهتمامه بها في سيشل لانها لغة لازمة في علاج المفاوضات والعلاقات السياسية بين مصر وبريطانيا العظمى .

ورأيت في مكتبته بمسجد وصيف كتاب « المانيا الحديثة وتطوراتها » لهنري لختنبرجر

« L'allemagne moderne, son lvolulion par Henri Liehtenberger »

قرأه حين شغل الحديث عن المانيا ونهضتها ومطامعها اذهان العالم المتحضر في أبان الحرب العظمى ، ورأيت في تلك المكتبة كتاباً عن أصل الاعتقاد بالله للأستاذ سرتيانج أستاذ الفلسفة بالمعهد الكاثوليكي بباريس .

Les Sources de La Croyance en Dieu, Par Sertillangeo Proffesseur de philosophie a L institut catholique de Paris

وخطر لي أن أسأله في موضوعه ـ وكان الحديث يدور احدى الليالي على

اثبات وجود الله - فعلمت انه اقتناه ليقابل بين أدلة علماء الدين المسلمين وادلة علماء الغربيين من المتدينين وغير المتدينين على اثبات وجود الآله ، واستطرد الحديث في شعاب هذا الموضوع فكانت خلاصة رأيه وهو يرفع أصبعه الى السماء انه يؤمن بالعناية الالهية ، وتلك كانت عادته كلما جد في السياسة المصرية طاريء لا يقع في حسبان . فكان يقول « انها العناية » أو يقول : « ياما أنت كريم يارب » ويشير الى السماء .

وأعجب قراءاته طراً قراءته للامير كروبتكين ومذهبه في الفوضى والغاء الحكومة .... وأين سعد من هذه الأودية السحيقة في أطراف الفلوات الاجتماعية ؟؟ بيد أنك حين تستطلع الامر ترى أنه لم يقرأه الا عجباً من أن يكون في الدنيا من يخرجون على النظام هذا الخروج ، وتشوفاً الى الحجج العقلية التي يؤيدون بها مذهباً لا يلوح عليه أنه قابل للتأييد ، فهو اطلاع التشوف والامتحان والاستنكار ، وليس هذا الاطلاع بالذي ينفي المحافظة العملية في التفكير .

* * *

وبعد فان أوجز ماتوصف به ثقافة سعد أنها ثقافة رجل خطيب بطبعه وتكوين فكره وملكاته . اذا اتصل بالناس صلة التفاهم والارشاد فانما يتصل بهم من طريق التأثير الشخصي والمخاطبة اللسانية ، ولهذا كانت موضوعات درسه كلها من الموضوعات التي تنفع فيها الخطب والمحادثات الشفوية ، ولم يتفرغ قط للتأليف في بحث من البحوث التي يحسنها خيراً من احسان بعض الكاتبين فيها ، لأنه كان « شخصية » تؤثر في شخصيات ، ولم يكن دارساً يؤثر من طريق الاقلام والاوراق .

نعم ، انه وقف وهو دون العشرين على تصحيح كتاب لم يتم طبعه وهو كتاب الاخلاق لابن مسكويه ، ونعم إنه تفرغ حيناً لترتيب آيات القرآن على حسب الشواهد والموضوعات ، ولكنه لم يؤلف كتاباً مفصلاً فيما يعلمه

ويحيط به من الدراسات القانونية أو الاجتماعية ، ولعله تفرغ لترتيب آيات القرآن على حسب شواهدها وموضوعاتها ليستعين بها في مواقف الخطابة عند الاحتجاج والاستشهاد .

وقد خطر له في سنة ١٨٨٦ وهو محام أن ينشيء صحيفة باسم العدالة لدرس المباحث القانونية من الوجهة النظرية ، ولكن هذه الصحيفة لم تظهر وما كان ظهورها ليصرفها إلى الدراسات النظرية البحت ، وفيها مجال واسع للدراسات العملية كنشر الأحكام والوقائع والمرافعات .

وهو اذا لم يخطب تحدث كانه يخطب ، وفضل الاملاء على الكتابة لأن الاملاء ضرب من الخطابة ، فهو خطيب حيث يكتب على الطرس وحيث يلقي على الاسماع .

سألني مرة : هل تخطب يافلان ؟

قلت : قد تعودت القاء الدرس في التاريخ وأدب اللغة ، وفي الالقاء شيء من الخطابة .

قال : نعم - ولكن الخطابة تبادل ، والقاء الدروس يأتي من ناحية المعلم ولا يشاركه فيه تلاميذه ، إلا أن تكون مشاركتهم بسرعة الفهم وحسن الاصغاء

وهنا ذكرت أن سعداً كان أكثر ما يتدفق في خطبه عند ما يتعدى التبادل بينه وبين سامعيه حد الشعور إلى المجاذبة بالكلام. فاذا سئل ونوقش قليلاً تفتح في القول وأخذ من طوالع الملتفين به ما يوحي اليه فنون المقال المناسب لذلك المقام ، وكان أسرع ما يكون إلى الافاضة إذا تكلم أمامه المتكلمون وأحسنوا التعبير والالقاء ، فاذا أجابهم بعد ذلك جمع أغراضهم كلها وتأهب للكلام كما يتأهب الفرس الكريم للايفاض في مجال السباق .

وقال لي ، وقد دخلت عليه يوماً على أثر أيام توالت فيها خطبه وجهوده : أسمعنا مما عندك ؟

قلت : إنما جئت أسمع من الرئيس .

قال : ولكن الرئيس يريد أن يكون اليوم سامعاً . ثم ضحك وقال :

لا المغني يحق له أن يطلب الطرب ولا الخطيب يحق له أن يطلب الكلام ، أليس كذلك ؟ وأخذ يتحدث عن الكاتب والخطيب ومزاج كل منهما فقال : أن الكاتب تناسبه العزلة ويخاطب قراءه من وراء حجاب فلا يراهم ولا يرونه ، أما الخطيب فالاجتماع ميدانه ولرؤيته السامعين أثر في نفسه يستجيشه ويهيب بملكته .

ثم قال : ان الكتابة أصبحت تتعبني اكثر من الكلام . قلت ياباشا ان بياناتك خطب مكتوبة . قال نعم . اذا أمليتها كانت كالخطب واذا كتبتها استحضرت موقف الخطابة .

على ان الأمر الجدير بالملاحظة في خطب سعد وبياناته أنك تقرأ خطبه فتجد فيها دقة علمية لاتجدها في أقوال الخطباء ، وتقرأ بياناته فتجد فيها رنة بيانية لايعنى بها في خطبه ، وتعليل ذلك عندي ان محضره المهيب الجذاب يغنيه في موقف الخطابة عن الرنة الحماسية فيحرص على التدقيق ، وانه يحب أن يودع بياناته روح الخطابة على البعد ، فيكون الخطيب فيه أيقظ من الكاتب والمتحدث .

فهو يعنى بالدقة حين يخطب ، ويعنى بالنغمة حين يكتب ، ولايفوته التمحيص في الحالتين .

كتبت الآنسة النابغة « مي زيادة » تحية جميلة في ذكرى من ذكريات سعد عنوانها : « ذكرى جبار الوادي » قالت فيها عن سعد الخطيب :

« سمعت سعداً متكلماً على المنبر فأدركت ثمة كيف الوجه العادي يصبح أجمل من الجمال وأوفر إغراء ، وكيف تهزأ حيوية الشيوخ بحيوية الشبان فتجرفها جرف العاصفة لأوراق الخريف ، وكيف ينفتح الجفن الكثيف المتهدل عن بؤبؤ العين فينجلي البصر حساماً استل من غمده وتشيع النظرات أنصالاً تشق الصدور »

ثم قالت — وهنا موضع الملاحظة من هذه التحية — « وكيف يشذ

خطيب عن جميع أصول الخطابة ولا تصمد جميع بياناته للتحليل والتمحيص وهو مع ذلك ينتزع قلبك من بين جنبيك ويمضي يتقاذفه ويلهو به وأنت من نشوتك لاتفيق . وكيف يرتفع الصوت الخافت ويتعالى ويسود حيث تعصف فيه الأنواء وتزمجر خلاله العواصف لتنجلي فيه ارادة شعب يقول : أنا ... إني موجود»

والأثر النفسي لخطابة سعد هو الأثر النفسي الذي وصفته الآنسة وصف النفس الحساسة والطبع المجيب ، لكني لا أرى مسوغاً ظاهراً من خطبه الكثيرة لقولها « ان بياناته لاتصمد للتحليل والتمحيص»... كل خطب سعد وبياناته تصمد للتحليل والتمحيص ولا تبدو عليها صفة واحدة كما تبدو عليها هذه الصفة الشائعة في كل مايقول.

وأنى لأقلب الآن أمامي مجموعة من خطبه السياسية في أعنف أيام النضال الحزبي ثم أتعمد أن أختار أقواها حماسة وغضباً فلا أجد واحدة منها تشذ عن تلك الصفة الشائعة في جميع خطبه وأحاديثه ومسامراته.

وهذه خطبة له في أيام النزاع على المفاوضات يقول فيها :

« .... الثقة التي شرفتني الأمة بها لا يمكن أن تنعدم كما قلت لوفدكم بالأمس إلا في واحدة من حالتين : إحداهما أن تعدل الأمة نفسها عن طلب حريتها واستقلالها وترضى الحماية ، وإني أعيذها من هذا الخبال . والثانية أن يكون موضع ثقة الأمة قد خالف مبدأها ، فبدلاً من أن يسعى للاستقلال سعى في غيره وعمل لسواه ، وفي هذه الحالة لا يصح أن يكون جزاؤه سحب الثقة منه فقط بل يجب أن تحكم الأمة عليه بالاعدام ويكون حكمها من أعدل الأحكام ، وإني أبيح دمي إذا رأيتم مني انحرافاً عن قصدكم أو تسامحاً في حقوقكم أو خروجاً عن حدود المهمة التي عاهدتكم على القيام بها ، وماعدلت ولن أعدل عنها مادام فيَّ عرق ينبض أو نفس يتردد ، واني أحارب كل شخص يسير ضد هذه الخطة ويضع العقبات في طريقها مهما كانت رابطته معنا

وحاله من الصداقة لنا . ولقد قاطعت كثيراً من أصدقائي لا لأسباب شخصية بل غيرة على القضية العامة وحرصاً على التمسك بحقوق الأمة . فكل من رأيت فيه تهاوناً في السعي وتواكلاً في العمل أو تسامحاً في الحق وأعيتني الحيلة في اصلاح شأنه قطعت بيني وبينه كل صلة ولو كانت أقوى الصلات وأمتنها... أفعل ذلك غير آسف ، لأن حقوق الأمة لا تقبل مجاملة ولا مسايرة لصاحب»

فهذه خطبة متوهجة مرتجلة في ساعة لم تكن فيها دعوة الخطابة منظورة ولا مرجحة ، وكلها كما يرى القارىء كلام على العقاب وقطع الصلات وتحدي الخصوم . فأي حشو فيها ؟ وأي عبارة من عباراتها لا تثبت على التمحيص والتحليل ؟ بل أي عبارة لا تصلح أن تكون نصاً من نصوص القانون أو حكمة من حكم السلوك ؟ فيها ولا شك توكيد وجزم واشتداد ولكن ليس فيها مخالفة للمنطق وأصول التحرير والتمحيص . حتى حين عرض لقطع الصلات وهو معنى تنطلق فيه الألسنة ويقل الاحتراس لم ينس أن يقول : « وأعيتني الحيلة في اصلاح شأنه » شرطاً لقطع تلك الصلات بعد أن يتهاون المتهاون ويتواكل المتواكل ويتسامح المتسامح ، وكل كلمة من هذه الكلمات الثلاث : التهاون والتواكل والتسامح لها معنى لا تؤديه الكلمتان الأخريان كأنه في معرض التقسيم والتفصيل لا في معرض الانذار والوعيد . واننا لنسمع اليوم زعماء الأمم ينذرون خصومهم فاذا البطش والفتك والسحق والتحطيم وما قارب ذلك من الايعاد والارعاد جزاء عاجل لكل من اشتبهت فيه نظرة أو حامت حوله غبرة أو زلت به عثرة .

بل حتى حين تكلم عن سحب الثقة وخيانة الأمانة لم ينس أن يتم فيها الشروط القانونية التي لابد منها في تقرير الجزاء ، فلا يكفي أن يقصر الوكيل في أداء الأمانة ليستوجب الحكم عليه بالاعدام ، بل يجب أن يقصر في أدائها ويعمل لغيرها .

وقس على ذلك كل خطبة ، وكل حديث ، وكل وعد أو وعيد ، وأقول

ذلك عن يقين الاختبار . لأنني سمعت سعداً خطيباً ومتحدثاً وسميراً ومناقشاً فلا أذكر في كل ما سمعت شذوذاً عن قاعدة التدقيق المحكم في كل ماقال .

وكان من عاداته أن يقطع الكلمات أحياناً في أثناء الخطابة ، فينطق بها متفرقة بين كل كلمة وما بعدها فترة وجيزة ، كأن يقول مثلاً :

« ولقد قاطعت ..... كثيراً..... من ..... أصدقائي » لأنه لايريد أن يفوه إلا بالكلمة المعنية دون سواها على سهولة الفيض بالكلمات عنده .

ولو أن خطيباً غيره قطع الكلمات ذلك التقطيع لجاز أن يفتر في حضرته اقبال السامعين ، ولكن سعداً كان يرسل في نفوس سامعيه تياراً من السحر والجاذبية يصل ما انقطع من الكلمات ويعلق الأسماع بشفتيه كيفما أبطأ أو أسرع وكيفما وصل أو قطع ، وتلك هي مزيته « الشخصية » على كل من سمعتهم من الخطباء ، ومن فتنة هذه المزية الشخصية للناس في أيامه أن نطقه بحرف القاف — وكان ينطقه بين القاف والكاف — غلب على ألسنتهم فأهملوا التفخيم ليلفظوا بهذا الحرف كما يلفظ به سعد زغلول .

نعم هي مزية شخصية وليست مزية فنية يستفيدها كل مستفيد . وقد صدقت الكاتبة الفضلى حين قالت « انه كان يشذ أحياناً عن جميع أصول الخطابة » وينتزع مع ذلك قلوب سامعيه .

نعم . انك لاتقنع من كل خطيب بوقفة سعد الساكنة التي قلما ينقل فيها قدماً أو يتحول عن مكان أو يستعين بايماء غير مد الذراع أو رفعها في الحين بعد الحين . ولكنك تقنع من الشيخ المهيب بهذا السكون فيزيدك روعة وتبجيلاً ويغنيك بالنظرة الماضية والطلعة الحية عن الافراط في حركات الخطباء الشبان .

وكذلك لاتقنع من كل خطيب بذلك الصوت الذي لاجهد فيه ولا

اكثار من التنويع والتنغيم ، ولكن « المزية الشخصية » في صوت سعد انه صوت رفيق لين الوقع على الأسماع يخفى فيه الجهد ويظهر الارتفاع الذي يعم أجزاء المكان ولو كان من أرحب ميادين الخطابة ، فهو صوت مرتفع لا شك في ارتفاعه . . . إلا أنك إذا نظرت إلى صاحبه وهو يهدر بالقول لم تر أوداجاً تنتفخ ولا ملامح تلتوى وتتغضن ، وأحسست بسهولة القول وسهولة الصوت فأحسست بالقدرة التي تلازم السهولة ، وبالسيطرة التي تملك الأسماع ، وليس بعد السيطرة على السامعين من مطمع لخطيب .

وكذلك لا تعجبك من كل قائل تلك الكلمات الموزونة والأحكام المسببة والقضايا المقيسة ، ولكنك إذا وقع من نفسك توكيده موقع القضاء المبرم ، واشتعلت في نفسك شدته كما يشتعل الحريق المضرم ، واطمأنت بك عظمته اطمئنان الطود الأعظم ، فهنالك ليست الكلمات الموزونة كلمات موزونة ، وليست الأحكام المسببة أحكاماً مسببة ، وليست القضايا المقيسة قضايا مقيسة ، بل هي عاصفة جارفة كأقوى ما تكون المبالغة في اجتراف السامع ، وكأمضى ما تكون الصرخات الجامحات في خروجها على المنطق والتحليل والتعليل ، لأنها قطعة من نفس قوية انتقلت اليك فنقلت معها القوة كما هي في جوانح صاحبها ، فلا حاجة بها إلى مبالغة المبالغين ولا جموح الجامحين .

هذا شأنه في الخطابة وهذا شأنه في الحديث ، واني لأذكر اني سمعته يصف اجتماعاً واحداً ثلاث مرات في جلسة واحدة ، فكدت أعتقد أنه كان يحفظ الوصف لقلة الاختلاف في ألفاظه الجوهرية ،

كان ذلك يوم انعقاد المؤتمر البرلماني في الكنتنتال لعهد الوزارة الزيورية ، وذهبت الى بيت الأمة فسمعت سعداً يصف ما كان في اجتماع ذلك اليوم لبعض مهنئيه . ثم انصرف الزائرون وجاء بعدهم آخرون ، واستبقاني يومئذ للعشاء فحضرت فوجاً بعد فوج من زائريه ، وسمعته يعيد وصف الاجتماع وما حدث قبله وفي أثنائه وبعده ثلاث مرات .

ثم جاء محام من أعضاء الوفد كان في الاجتماع فقال له سعد مازحاً : « والله اني مكسوف من العقاد . فقد أسمعته حديثاً واحداً ثلاث مرات ، فتولَّ أنت شرح ما رأيت.»

فما هو إلا أن شرع ذلك المحامي في شرحه حتى استوقفه سعد مرة بعد مرة . مراجعة لبعض الكلمات أو ترتيباً لبعض الوقائع ، وتوخياً في كل أولئك للتدقيق وسرد الأمور كما حدثت بلا تصرف أو تحريف ، فقال المحامي : يظهر ياباشا ان من حظ الزائرين أن يسمعوا منك الحديث مرة ، ومن حظ العقاد أن يسمعه أربع مرات .

وإذا كان كبار المحامين — رجال الفصاحة والدقة الفقهية — لا يسلمون من ملاحظاته في سرد وصف لا ينشر ولا ينبني على الخطأ فيه ضرر يذكر فللقارىء أن يقيس على ذلك تمحيصه للكلام في الخطب والأحاديث . وانما عذر الآنسة مي فيما وهمت أنها لم تسمع سعداً إلا قليلاً وان الخطباء الذين يستهوون الجماهير دون أن ينسوا التحليل والتمحيص قليلون ، لأن الاستهواء بالمبالغة والتهويل كثير . أما الاستهواء مع التزام المنطق ووزن الكلام فلن يتاح إلا لخطباء لهم مثل ما لسعد من سحر المحضر وهيبة المنظر وقوة الروح المغناطيسية ، وهم أقل من القليل

***

حدثنا الشيخ محمد زيد بك رحمه الله عن بعض نوادر سعد أيام الطفولة فقال انه — أي الشيخ زيد — كان قريناً لفتحي زغلول في المكتب ، وكان سعد قد ذهب إلى القاهرة ليحضر الدروس : في الجامع الأزهر ، فكان إذا عاد في اجازة الصيف امتحن تلاميذ المكتب في قراءة القرآن وطلب اليهم أن يشكلوا أواخر الكلمات ولا يقفوا عليها بالسكون .

قال الشيخ زيد : وأذكر من امتحانه لنا في قراءة القرآن هذه الآية خاصة : « واعبد ربك حتى يأتيك اليقين » . . . . فأنه كان يسألنا لماذا هذه الضمة

على نون اليقين فلا ندري ، وكنا نعجز عن وضع الحركات على الحروف الأخيرة إلا أن نرجع اليها في المصحف الشريف . لأننا كنا نحفظ القرآن ولا نفقه قواعد الاعراب .

والذين سمعوا سعداً يخطب يعرفون من هذه الحكاية كيف تتأصل خواطر الطفولة وتتمكن في طبائع العقل وخصائص التعبير بعد ذلك بأزمان طويلة فان سعداً كان في خطابته يعرب أواخر الكلمات ولا يسكنها على عادة الفريق الأكبر من خطباء العربية ، ولا شك أن عادته هذه من عادته تلك أيام الطفولة ، ولا شك أيضا أن العادتين معاً ترجعان إلى طبيعته الأصيلة التي تمتزج بجميع أحواله وعاداته ، وهي الكشف عن الرياء وحب الامتياز .... فقد علم أن الذين يسكنون أواخر الحروف يفعلون ذلك جهلاً بحركاتها في الاعراب ، ويبتغون السلامة في التسكين اعتماداً على القاعدة المشهورة : «سكن تسلم»... ! علم هذا فلم يشأ أن يفلتوا بهذه الحيلة وأن يعتصموا منه بهذا الرياء ، وأحب مع ذلك أن يعلم هؤلاء الصبيان انه لم يذهب إلى القاهرة عبثاً وانه قد عاد منها بشيء يعرفه هو ولا يعرفونه: وهو قواعد الاعراب.. فظهر هنا سعد زغلول في خاطرة الطفولة كما كان يظهر في كل مرحلة من مراحل العمر وكل ميدان من ميادين المنافسة : وأي عمل من اعمال سعد زغلول الكبير أو سعد زغلول الصغير لم يكن باعثه حب الامتياز وكراهة الرياء ؟

على أننا نعود فنقول إن سعداً الخطيب هو سعد كله في الحقيقة بجميع عاداته وأطواره وخلائقه وملكاته . فما من خصلة ولا ملكة إلا ومردها إلى الخطابة أو هي واجدة لها مظهراً من المظاهر في الخطابة : قوة العارضة وجلاء البرهان في المحاماة والسياسة والقدرة على الاقناع أو القدرة على التأثير وقيادة الجماهير... كل أولئك هو سعد الخطيب سواء تكلم في القوم أو لم يتكلم . وينبغي أن نوسع نطاق الخطابة على هذا الاعتبار إلى أبعد مداه وهو القدرة على التأثير كيفما كان هذا التأثير ، فعلى هذا الاعتبار يدخل في معنى الخطيب معنى الزعيم أو معنى

القائد الغالب على من دونه من الأصحاب والأعداء

* * *

وكان سعد يقرأ الشعر ويأتي في خطبه وأحاديثه بأبيات أو شطرات يترنم بها ويستشهد بمدلولها. ومنها قول المعري:

هذا كلام له خبيءٌ معناه ليست لكم عقول

ومنها بيت عبدالله بن الزبير يريد مالكاً الأشتر:

أُقتلوني ومالكاً واقتلوا مالكاً معي

ومنها قول البارودي:

خلقت عيوفاً لا أرى لابن حرة عليَّ يداً أغضي لها حين يغضب

ومنها هذه الشطرة لعدي بن زيد العبادي

« لو بغير الماء حلقي شرقٌ »[1]

وكان يقرأ المتنبي ويحفظ له أبياتاً كثيرة ويستشهد بها في بعض الأحاديث ويذكر أقوال المتنبي ويعزوها اليه إذا استشهد بها أحد أمامه. ولكنه على الجملة لم يكن يتكلم كثيراً في الشعر والشعراء، وهمس لي مرة كأنه يمزح: كلام في سرك. أنا ليس لي يد في الشعر » وقال مرة أخرى « إنما أحب الشعر الواضح المبين. أما الشعر الذي يحوجني الى التنجيم فلا أستطيبه » وكان يرى أن شعر الحكمة أفضل الشعر وأعلاه، ولهذا يفضل المتنبي على سائر الشعراء.

رأيته مرة في عباءة محمرة كان يلبسها أيام كان طالباً بالأزهر واحتفظ بها على سبيل الذكرى يعاود لبسها في الشتاء بالمنزل من حين إلى حين. فخطر لي أن أسأله: ألم يحاول قط وهو في الأزهر أن ينظم الشعر على عادة الطلاب الأزهريين في ذلك الزمان؟ فلم يجبني جواباً مباشراً ولكنه قال: إنهم قبضوا عليه بعد الثورة العرابية واتهموه بالاشتراك في جماعة سرية هي جماعة الانتقام التي زعموا انها تألفت لقتل أعداء الثورة والشهود على رجالها، ولم يكن عند

---

(١) بقية البيت: كنت كالغصان بالماء اعتصاري

محافظ العاصمة من دليل على التهمة الا بشطرة من بيت وجدها مكتوبة بغير خطي على غلاف كتاب : وهي « لي في ضمير الدهر سر ظاهر » ؟.... فكان المحافظ يقول ما هو هذا السر ان لم تكن فيه اشارة إلى جماعة سرية ؟... وهذا ما صنعته بنا شطرة واحدة لم ننظمها فكيف بالشعر لو نظمناه ؟

وحضرته يوماً في مسجد وصيف يستمع إلى شيخ من أبناء إقليمه ينشده قصيدة في مدحه من الشعر الذي لا يغبط الممدوح عليه • فاصغى اليه حتى فرغ من انشاده ثم قال له : إنهم يقولون يا شيخ فلان إن القاضي يعمل قاضي... فهل سمعتهم قالوا إنه يعمل شاعر ؟ . . . ولا أدري هل هذا رأيه في المديح الرديء وحده أو هو رأيه في كل مديح .

أما الكتابة فسعد يعد فيها من الرواد الذين سبقوا المعاصرين باربعين أو خمسين سنة إلى أسلوب الكتابة الحديثة • ونعني به الأسلوب السهل الدقيق الخالص من قيود السجع والفضول ، وأثره في تجديد الأسلوب العربى منذ اشتغاله بالوقائع المصرية قبل الثورة العرابية أثر جدير بالتنويه في تاريخ الأدب العربي الحديث.

وهو يستسهل الشائع أحياناً فيخالف القواعد الصرفية والنحوية وتزداد هذه المخالفة في كتاباته الأخيرة على كتاباته الأولى أيام التحصيل والدراسة ، غير انه يدقق في اختيار كلماته ما استطاع التوفيق في تدقيقه بين أحكام الفصاحة ومفهوم الجمهور • وأغرب ما ورد في كلامه الحديث كلمة «الامعات» ولكنها أصبحت من المألوفات بعد ما تناقلتها الأفواه وتساءل عن معناها جمهرة القراء .

ومن أمثلة الاستسهال للشائع كلمة « يمكن له » التي كانت ترد في بعض خطبه ورسالاته ، وقوله في خطابه الى الدكتور حامد محمود : « انكسرت سنة في طقم أسنان عاطف بك » وقوله في ذلك الخطاب : تخصص لكل واحد من إخواني في الشهر ثلاثين جنيه تقريباً » وقوله فيه : ولما

وصلت الى السفينة استقبلني كومندانها على السلم » الى أمثال ذلك مما يقل في بعض الخطب والرسائل ويكثر في بعضها على حسب حالته من الارتياح وتوخي الأفهام ، وربما استحسن الكلام بالعامية في بعض الخطب بعد الشروع في الكلام بالفصحى ، فيقول لسامعيه مازحاً « إن هذا « النحوي » يتعبني أحياناً فتعالوا نتحدث كما نتحدث في كل ساعة » ولكنه لم يكن قط ينسى الاحتفال بصياغة بياناته الهامة ، فيرتقي بها الى غاية الوسع من الايقاع والبلاغة ، وينقحها ويعيد كتابتها ثلاث مرات أو أربعاً في بعض الأحيان .

وله في الأدب والنقد آراء الذهن السديد الذي يتجه الى القصد القويم بغير عناء كثير : جرى الحديث في أساليب بعض الكتاب في يوم عيد والمجلس حافل بالأدباء والفضلاء فقال رحمه الله « انني أتناول أسلوب هؤلاء الكتاب جملة جملة فاذا هي جمل مفهومة لا بأس بها في الصياغة ، ولكني أتتبع هذه الجمل الى نهايتها فلا أخرج منها على نتيجة ، ولا أعرف مكان احداها مما تقدمها أو لحق بها . فلعل هؤلاء الكتاب يبيعون بالمفرق ولا يبيعون بالجملة ؟»

قال الشيخ المنفلوطي وكان حاضراً : يغلب ياباشا أن يشيع هذا الأسلوب بين الصحفيين الذين يكلفون ملء الفراغ ، ولا تتيسر لهم المادة في كل موضوع .

فابتسم الباشا وقال للشيخ : انك ياأستاذ تتكلم عن الصحفيين وهنا واحد منهم ، ثم التفت الي وقال : مارأيك يافلان ؟ قلت : هو مايقوله الشيخ المنفلوطي مع استدراك طفيف .

قال : ماهو ؟ قلت ان هذا الأسلوب هو أسلوب كل من يتصدى لملء فراغ لا يستطيع ملاه سواء كتب في الصحافة أو في غير الصحافة . . . وعاد الشيخ المنفلوطي فقال : ان « العقاد » لا يحسب من الصحفيين لأنه من الأدباء . قال الباشا : أو كذلك ؟ ثم تفضل بوصف موجز لأسلوب كاتب هذه السطور ليس من حقنا أن نرويه .

واستطرد الكلام الى الايجاز والاطناب فقال الباشا : ان الايجاز متعب ولكن الاطناب مريح ، لأن القلم يسترسل فيه غير مقيد ولا ممنوع . وقص علينا قصة رجل كتب الى صديق له رسالة مسهبة ثم ختمها بقوله : « اعذرني من التطويل فليس لدي وقت للايجاز » . . .

وعقب عليها بقوله : ان هذا الاعتذار قد يبدو عجيباً لمن لم يمارس الكتابة أما الذين مارسوها فهم يعلمون صعوبة الايجاز وسهولة التطويل .

وجاء ذكر المحسنات والشغف بها فقال رحمه الله : إن المحسنات حلية والشأن فيها كالشأن في كل حلية . ينبغي أن تكون في الكتابة بمقدار وإلا صرفت الفكر عنها وعن الكتابة . وعندي ان المقال الذي كله محسنات كالحلة التي كلها قصب . لا تصلح للبس ولا للزينة .

وكنا عنده يوماً وفي المجلس صروف وحافظ ومكرّم فجاء ذكر كتاب حديث فقال الباشا : إن عيب صاحبه كثرة الاستعارة . ثم قال ما أظن صاحبه يريد ما يقول ، لأن الذهن الذي يملك معناه يملك عبارته بغير حاجة كثيرة إلى المجاز .

قلت يا باشا إن الاستعارة ما برحت دليل الفاقة في المال وفي اللغة .

قال هذا معنى حسن . ولذلك أنت لا تستعير ! ومضى يقول : إنني أفهم الاستعارة للتوضيح والتمكين ، ولكني لا أفهم أن تكون هي قوام الكلام كله . لأن الذهن يطلب الاستعارة ليستعين بها على التحديد ، فاذا وصل إلى التحديد كان في غنى عن الاستعارة وعن المجاز ، وكان يقول هذا الرأي وأساجله في إتمام بعض جمله لأننا متفقان عليه جد الاتفاق .

ولما كتبت الفصلين اللذين ظهرا في «المراجعات» عن المنفلوطي وفرقت بين الكاتب والمنشيء ووضعت منزلة الكتاب على منزلة المنشئين ناقشني في هذا التفريق وهذه التسمية فقال : إن الانشاء - فيما يبدو له - هو أعلى من الكتابة لأنه خلق وابداع ولا يشترط في الكتابة أن تكون كذلك . فالمنشيء كاتب

وزيادة والكاتب قد يأتي بشيء من عنده وقد يأتي ببضاعة غيره . قلت إنما عنيت الاصطلاح ولم أعنِ الأصل في وضع اللغة ، والانشاء عندنا هو تمرين التلاميذ على صف الكلام وتنميق الألفاظ فهو بهذا المعنى دون الكتابة في مراتب الأدب ، والذي ينشيء يحفل بلفظه وتنضيده أما الذي يكتب فلديه معناه يفرغه في القالب الذي يؤديه ... فاجاب دولته : ما أحوج الاصطلاح إذن إلى تغيير أو تفسير .

ولك أن تقول على الاجمال أن آراءه في النقد الأدبي من هذا القبيل كانت كأقوم ما تكون آراء رجل لا ينقطع للنقد ولا يتوفر على الصناعة الأدبية . فهي آراء قوامها الذوق السائد والقياس المعقول ، وجانب الملاحظة عليها هو جانب الملاحظة على نظائر هذه الآراء .

***

ويسأل سائل في هذا السياق ، هل كان سعد مشغوفاً بفن من الفنون الجميلة ؟ فأقول إنه كان يميل إلى السماع ولكن لا إلى حد الشغف ، وميله إلى الغناء أقرب إلى جيل عبده الحمولي ومحمد عثمان وسلامة حجازي دون من تبعهم من المعاصرين .

أما التصوير فكان يحسبه من وجاهات الأمم المترفة كوجاهة الرجل الغني بالأثاث الفاخر والسمت الجميل . ولم يقتن صورة فنية من صور المناظر الطبيعية أو صور المعاني الرمزية ، ولا أذكر أنني سمعته يتحدث عن الصور والتماثيل تحدث المشغول بهذه الأمور . ففي مكتبه وحجر استقباله صور شمسية له ولصهره مصطفى فهمي باشا وللسيدة قرينته وأخيه وجمال الدين الأفغاني ومحمد عبده ولورد كرومر وبسمارك وغيرهم من الأصحاب والمعارف المصريين والأجانب ، وليس فيهما غير ذلك رسوم أو نقوش من أعمال الفنانين .

وهو على هذا كان سريع التلبية الى تشجيع الفنون الجميلة اذا فاتحه في ذلك أحد المعجبين بها من أصـــدقائه وأنصاره ، وقد أسدى اليها في أيام وزارته ورئاسته لمجلس النواب أيادي مشكورات .

فلا الفنون الجميلة كانت من شواغل طبعه ، ولا هي كانت من نقائض طبعه . انما كان مصروفاً عنها الى ما فطر عليه وجذبته الحوادث اليه بغير هيام وبغير نفور .

الوفاة

كان فصل الانتقال في الشتاء الى الربيع متعباً لسعد . فلزم الراحة نحو ثلاثة أسابيع من شهر ابريل ، ونصح له الأطباء بتبديل الهواء في الصعيد فأمضى في النيل ثلاثة أيام عاد بعدها الى القاهرة ليستأنف عمله في بيت الأمة وفي مجلس النواب، وكان يجاهد نفسه ليثابر على حضور الجلسات ومراقبة الخلاف عن كثب ، بين دار المندوب البريطاني والحكومة المصرية ـ ومعها مجلس النواب ـ فيما يطرأ من الأزمات الدائمة التي يفتأ يثيرها اللورد جورج لويد وفي مقدمتها أزمة الجيش .

وازداد شعوره بجهد العمل يوماً بعد يوم قبيل انتهاء الدورة البرلمانية فكان يحضر حيناً ويغيب حيناً ويعاني مشقة بالغة في متابعة الأعمال البرلمانية وغير البرلمانية ، وكثير منها كان يجري وراء الستار ، وهو الذي يجهده ويضنيه ولا ينشط الى الخوض في دخائله وخوافيه .

وقبل اليوم الأخير للدورة البرلمانية استجم في المنزل ليستطيع أن يشهد الجلسة الأخيرة ويلقي فيها كلمة الختام التي تعودها منه النواب . غير أنه لم يقو على التحضير كدأبه في المناسبات الرسمية واجتزأ بكلمة قال في مطلعها :

«حاولت عند اقتراب انتهاء هذا الدور أن أعد خطبة كما فعلت في الدور السابق ، ولكنني لم أتمكن من ذلك لضعف في صحتي » وختمها قائلاً :

« لقد كنت أود أن أتحدث إليكم كثيراً ، ولكنني أشعر أنني تعبت وأتعبتكم ، ولا أريد أن أجعل احداً يمل مني . ولكنني قبل أن أختم كلامي أرجو منكم حينما تغادرون هذا المكان أن لا تنسوا وظائفكم . . . لا تنسوا أنكم نواب دائماً ليحدوكم هذا العلم الى البحث عن آمال مواطنيكم واحتياجاتهم

ورغباتهم . لكي تبدوها للحكومة مباشرة أو بطريق هذا المجلس في الدورة القادمة ان شاء الله .

« والآن استودعكم الله جميعاً وأسأله لكم الصحة والعافية ، وأرجو أن أراكم قريباً وأن يهبني الله جل وعلا من القوة ما يعينني على مشاركتكم في خدمة البلاد حتى نصل بها الى مانوده جميعاً . »

وغادر القاهرة بعد يوم الى بساتين بركات في بلبيس فوصل اليها مساء يوم الأحد السابع عشر من شهر يولية ، وقضى بها عشرة أيام في سكون ورياضة وادعة استرد بها كثيراً من نشاطه وانشراح صدره ، وأعرب عن اغتباطه بهذه الرحلة يوم سفره من البساتين بالتبرع لفقرائها بمائة جنيه من ماله تذكاراً لهذه الزيارة ، ثم برحها الى مصطافه في مسجد وصيف .

وكان قد ظهر على أذنه اليمنى احمرار خفيف لم يؤلمه في بادىء الأمر ولكنه شعر بالألم منه بعد أيام حيث كان بمسجد وصيف . وأخذ هذا الألم يضايقه في الثاني عشر من شهر أغسطس فظن بعض الأطباء أنه التهاب أو « اكزيما » وعالجه على هذا الاعتبار . وفي الخامس عشر منه انتشر الاحمرار وانتقل الى جلد الرأس وأخذت الحرارة في الارتفاع فدعي الدكتور وديع لبنان لفحصه فقرر أنه الحمرة وانه من الواجب أن ينتقل سعد الى القاهرة الآن أو يبقى بمسجد وصيف الى انتهاء العلاج ، ثم دعي الدكتور عبد العزيز اسماعيل بك واشترك معهما الدكتور حامد محمود والدكتور احمد شفيق صهر السيدة الجليلة أم المصريين . وكانا يترددان على مسجد وصيف في زيارة الرئيس ، فتبين من فحصهم جميعاً أن الرئيس مصاب بداء الحمرة ، وبدأوا علاجه على هذا الاعتبار ، فحقنوه بالمصل المقاوم لهذا الداء ، والأرجح أن الاصابة بالحمرة طارئة ، وان الاحمرار الأول كان من أثر التهاب او اكزيما سهلت نفاذ جراثيم الحمرة الى الجلد ، لأن المعروف عن هذه الجراثيم أنها لا تمكث في الجسم بغير فعل أربعة أسابيع .

ثم حسنت حاله في اليومين التاليين وعادت الحرارة الى الهبوط ، فاستحسن الأطباء الحاضرون نقله الى القاهرة ليكون بها على مقربة من وسائل العلاج ، واختلف المقيمون بمسجد وصيف يومئذ في الانتقال أو استمرار العلاج بمسجد وصيف الى أن يتم الشفاء أو تهدأ سورة الداء . فأما الموافقون على الانتقال الى العاصمة فقد فضلوها لما يتوافر فيها من وسائل العلاج الحاضرة التي لا تتوافر في الريف ، وأما الذين كرهوا هذا الانتقال فقد استكثروا ما فيه من الجهد على شيخ مريض، ولم يروا صعوبة في اقامة الأطباء بمسجد وصيف ولا في اتصالهم من ثم بالعاصمة كلما طلبوا وسيلة من وسائل الفحص والعلاج ، وخشوا أن ينزعج الشعب لهذه المفاجأة وأن يدخل في روع الرئيس أنه على خطر قريب فيثقل عليه ذلك ويسوء أثره في خاطره وجسمه ، والقرية بعدُ أنقى هواء وأبعد من الضجيج والحركة وأصلح من المدينة للعلاج.

وكان كاتب هذه السطور على هذا الرأي فأبدى لاخوانه ما يعن له من الأسباب ، ثم استأذن في العودة إلى القاهرة .

وصعد بعض المعارضين في الانتقال إلى الطبقة العليا حيث يلقون الرئيس ويلحون في رجائه أن يؤجل هذه النقلة ولو بضعة أيام ، وان لا يجشم نفسه تعباً قبل تمام الشفاء ، فتبسم رحمه الله قائلاً : إني معكم لا أرى ضرورة للسفر . ولكن الكثرة ليست معنا .... فهل نخرج على النظام ؟»

وصحت نيته على السفر صباح الجمعة التاسع عشر من شهر أغسطس ، وكأنما أراد أن يغلب المرض بالعزيمة فأبى أن يعتمد على أحد في نزوله ، ورفض أن يحمل الى الباخرة على كرسي يجره الخدم . وقال : اما المشي واما الركوب كما يركب الناس.. ! وجيء بمركبة صغيرة يجرها جواد واحد فركبها الى الباخرة وأبى أن يعتمد هناك على أحد في صعوده الى المقصورة .

سارت الباخرة على هينة وهو لا يشكو شيئاً الا المضايقة من العرق الغزير في المقصورة المقفله . لأن الجو جو الفيضان في شهر أغسطس

والرطوبة فيه كثيرة . فاضطر الى تغيير قميصه مرات ولكنه وصل الى القاهرة وهو مستريح وكان أول سؤال له عندما قاربها : أراني في صحة جيدة فلماذا إذن هذه العودة ؟ كأنما خامره الشك أن تكون العودة لخطورة الحال ، وهو لم يعلم بحقيقة مرضه الى أن أدركته الوفاة .

وأصدر الأطباء بياناً للناس عقيب الوصول قالوا فيه : « ان الالتهاب الذي أصاب صاحب الدولة الرئيس الجليل سعد زغلول باشا في أذنه ثم في رأسه قد زال بحمد الله مع الحمى التي نشأت عنه ، ودولته الآن في دور النقاهة ولكنه يحتاج الى الراحة التامة ، ويمكنه أن يفارق غرفته ويقابل زواره بعد قليل من الأيام ان شاء الله »

واطرد التحسن الى يوم الاثنين ، وصمدت البنية المكينة لمغالبة الداء الوبيل تلك الأيام . الى ان كانت ليلة الاثنين فاستيقظ حول الساعة الثانية بعد نصف الليل وهو يعاني ألماً في المعدة ، ثم ذرعه القيء . واشتد به التعب وارتفعت الحرارة حتى بلغت في الصباح أربعين وخطين ، وعاده الأطباء فأوجسوا أن يكون ذلك علامة على سريان الجراثيم وسرعة فعلها في البنية ، وداخلهم الرجاء أن يكون ذلك طارئاً عارضاً في الأمعاء ، فعالجوه علاجاً يقاوم سموم الداء ويخفف هذا الطاريء المفروض . ولكن الحرارة لم تهبط عن الحادية والأربعين ، وارتفعت في صباح الثلاثاء الى الحادية والأربعين وثلاثة خطوط ... وسألته السيدة صفية ، والدكتور حامد محمود والدكتور أحمد شفيق عنده يعودانه : كيف أنت ياسعد ؟ فنظر اليهم في هدوء وتسليم وقال : « أنا انتهيت » وكانت آخر مافاه به رحمه الله .

واستمرت الحرارة في الارتفاع حتى بلغت الحادية والأربعين وسبعة خطوط ، ولوحظ احتباس البول فحقنه الأطباء بمادة الجلوكوز .

ثم ضعف النبض دفعة واحدة بعد انتظامه في جميع الأدوار الماضية فغلب اليأس على الرجاء ، وعاده الأطباء للمرة الأخيرة في التاسعة والدقيقة الخامسة

والأربعين ، ونزلوا الى المكتب لكتابة تقريرهم الأخير . وانهم لكذلك إذ دعي فتح الله بركات باشا الى غرفة خاله وهو يجود بنفسه في غيبوبة لم تنقطع منذ الصباح . فاشرأبت الأعناق وأمسك الناس أنفاسهم ينتظرون . وما هي إلا دقائق معدودات حتى عاد فتح الله باشا الى المكتب يمشي كالشبح الهائم شاحب الوجه مذهول العينين . ولم يجرؤ أحد على سؤاله مخافة أن يكون الجواب المحذور ، ولكنهم علقوا أنظارهم جميعاً بعينيه ولبثوا شاخصين ينتظرون . دقيقة واحدة أو دقيقتين ، ولكنهما كانتا من أزمان الأبد في روع الشاخصين المنتظرين . وفي تلك اللحظة ارتفع صوت ناحب عند الشرفة المطلة على المكتب ، فضرب فتح الله باشا يديه على ركبتيه ، وجلس وهو في جمود الأموات .

ومضت ثوان أخرى ، مضت والناس في سكون عميق مرهوب ، وكان كل ما في بيت الأمة وكل ما حوله على أعمق ما يكون السكون ، لا صدى في المنزل ولا في الطريق طوال اليومين الماضيين ، حذراً من ازعاج المريض العظيم المأمول الشفاء . فلما ارتفع الصوت الناحب وجم الحاضرون ثواني قلائل ، كأنما كانوا يستطيلون الأمل المدبر ، أو كأنما كانوا بين تصديق وتكذيب . ثم انفجروا صيحة واحدة بالنشيج والعجيج ، فلم يكن أرهب من ذلك السكون إلا هذا الضجيج الذي اتصل صداه في لحظات معدودات بكل مكان في القاهره ، وكل مكان في أرجاء البلاد .

كان الارتياع أشبه الأشياء بوصف ما أصاب الناس من ذلك النبأ الهائل ، لأن الأذهان لم تتمهد لسماعه بل تمهدت لسماع نقيضه ، وكان كل نبأ منظوراً في تلك المرحلة من مراحل السياسة المصرية الا موت سعد زغلول باشا : الدستور قائم لا يعلم ما مصيره ، والمفاوضات على القضية المصرية ماضية لا يعلم ما مصيرها ، والمساعي كثيرة ، والفروض أكثر ، وسعد وحده هو ميزان الأمور بين ذلك البحر اللجي من المساعي والفروض . على أن الناس بغتوا

بالروعة في غير تفكير ولا انتباه لحقيقة مايروع ، يستوي منهم من يكترث للسياسة ومن لا يكترث لها أقل اكتراث . في تلك الليلة دخل الى مسرح من مسارح اللهو في القاهرة ناع يسير بالنبأ المخيف حيث ساقه قدماه : مسرح من مسارح القصف والغناء لا يقصده الرواد إلا للهو والمجون ، وتوسط الجميع ثم وقف وصاح وهو لا يدري لم يحمل النعي الى ذلك المكان : « أيها الاخوان . البقية في حياتكم ! الباشا مات » فما لفظ بها حتى صرخت المغنية وألقت بالعود من يديها وولت كأنما هي هاربة ، ووجم الحاضرون هنيهة ثم تسللوا مجتمعين ومتفرقين .

أما رجال الحكومة — ومنهم أنصاره وحلفاؤه — فقد علموا أن أقصى مايستطاع في تشييع سعد زغلول قليل ، فتشاوروا فيما يصنع لتشييعه بما ينبغي له من التجلة والولاء . وصدرت الأوامر بأن يحمل النعش على مدفع في رعاية الضباط والجنود ، وأن تطلق المدافع أثناء الطريق ، وخطر لبعضهم أن تكون شعائر الجنازة « رسمية » من جميع الوجوه ، حتى ما يكسى به النعش من الأوسمة والأنواط والشارات . وبرزت هنا حرم الفقيد بعظمة في الجنان لا تجمل بأحد كما تجمل بقرينة سعد زغلول . فأبت أن يكون لنعش الفقيد غطاء غير راية البلاد ، وأن يزينه وسام غير جلال الموت ، أو جلال الخلود .

وأصبحت القاهرة في يوم التشييع على حال نصفها هنا كما وصفناها وفي حي الساعة في ذلك اليوم المشهود . فقد كتبنا بعد عودتنا من تشييعه نقول :

« من نسيج الأحلام ومن تعلات الغرور هذه الحياة ، ينتقل المرء فيها من منظر الى منظر ومن حادث الى حادث كما ينتقل النائم من رؤية الى رؤية ومن أضغاث أحلام الى أضغاث أحلام . فالقاهرة التي شهدت يوم سعد منذ ست سنوات هي القاهرة التي شهدت يوم سعد منذ يومين ، والجموع التي توافت للقائه الأول هي الجموع التي توفت لوداعه الأخير ، ولكن شتان داع وداع

وشتان لقاء ووداع . وما أبعد البون بين المشهدين حتى في حلم الحالمين وأوهام الواهمـــين .

أصبح الناس يوم الأربعاء وأكثرهم لا يعلمون من أنباء الرئيس الفقيد إلا أنه قضى النهار متعباً كما يتعب كل مريض في بعض أدوار السقام . وكما كان يعتريه التعب رحمه الله في بعض ساعاته ثم ينصل منه ويعود إلى جهاده محصد العزيمة مستجمع المضاء . وقد كان من خوارق حب هذه الأمة سعداً وشعورها بحاجتها اليه ولزومه لها أنها كانت تقدر كل شيء وتنتظر كل شيء إلا أن رجلاً في نحو السبعين أضناه الجهاد والألم واصطلحت عليه الأسقام والعلل يمكن أن تدركه الوفاة وينفذ فيه قضاء الموت في كل مولود ... فاذا وسوس للناس هذا الخاطر مرة في بعض ساعات الاشفاق والحذر أخطروه في أذهانهم ليستهولوه ويستبعدوه ويطردوه إلى ناحية سحيقة من الفكر لا تقبل المناقشة والتفكير . وسلموا أن الموت جائز على سعد كما جاز على الأبطال والعظماء من قبل . ولكن كما يسلمون القضايا العقلية لا كما يسلم الانسان أمراً له وقع وأثر في عالم الحقيقة . فلما شاع في مساء الأربعاء أن الرئيس يعاني من مرضه بعض العناء غلب الأمل على النفوس في هذه المرة غلبته عليها في كل مرة . ولم يشأ أحد أن يتوجس من هذا التغير في حالة المريض العزيز شراً أو يتوقع من ورائه النهاية المحذورة . إلا الذين كانوا على مقربة من سرير السقام فقد أخذ الروع يتسرب اليهم من صباح يوم الثلاثاء وخالط رجاءهم جزع الخطب الداهم وشك المزعزع المستغيث . ولكن حتى هؤلاء ظلوا يرجون في وجه اليأس ويعرضون عن شبح الموت متغاضين أو متجاهلين . فلما انتشر النبأ المشئوم صباحاً بوغت به الناس وتلقوه بين مصدق ومكذب وهم لا يعلمون كيف يصدقون وكيف يكذبون . وعز حتى على الذين سلموا واستسلموا للحقيقة التي لا مناص منها أن يوطنوا قلوبهم واخلادهم على هذا التسليم بعد أن وطنوا له العقول . فان سعداً ملء تلك القلوب والاخلاد يعمرها ذكره ويتردد فيها

كلامه وعمله . ومن أصعب الصعب على النفس أن تصدق أو تقبل أن إنساناً ينقضي ويموت وهي تحسه هذا الاحساس وتمتلىء به هذا الامتلاء . فالعقل في تحليله وتعليله يقبل هذا ولا ينكره . أما النفس المهيجة فلها منطق غير هذا المنطق وفي أعمالها صوت غير هذا الصوت ، يقول لها أبداً إن الحياة التي تعمرها بالمحبة والاعجاب لا تموت ، ولن تموت .

وأخذ الناس يتجمعون ويتفرقون بغير وجهة وعلى غير هدى ، ثم عرفوا لهم وجهة يتجهون اليها حين قارب موعد التشييع وآن أوان الشروع في تنظيم الجنازة . ففريق منهم وجد مكانه على جوانب الطريق من بيت الأمة إلى القبر الذي يوشك أن ينزله صاحب ذلك البيت ورافع مناره وقبلة زواره .

وفريق قصد إلى بيت الأمة ليشترك في تشييع الجنازة أو ليتزود النظرة الأخيرة من الرفات المسجى في نعشه . وما اقتربت الساعة الأولى بعد الظهر حتى كانت القاهرة كلها ومن قدم اليها من الأقاليم محشورة بين البيت والمقبرة... بين دار سعد وقبر سعد . فلا يتحرك السائر في تلك الطريق إلا اندفاعاً وزحاماً ولا تقطع مسافة الدقائق منها إلا في الساعات . ثم كانت اللحظة المرقوبة المرهوبة : لحظة ينزل فيها الفقيد الراحل من بيته إلى غير عودة ... لحظة يفارق فيها سعد البيت الذي ردته اليه الأمة كلما أبعدته عنه قوة الأقوياء وشدة الأشداء ، وهاهي ذي تنقله منـــه بأيديها إلى حيث شاء أقوى الأقوياء ، وأشد الأشداء .

أفاق الناس . سعد يبرح داره ! سعد يفارقهم إلى غير لقاء . . يا للهول القاصم ويا للفزع الأكبر ... كأنما نسوا هذا . كأنما كانوا في حاجة إلى مذكر به فوق ماهم فيه من كآبة وذهول .

عادت الحقيقة اليهم جائحة فادحة في صورة ذلك النعش الأخضر ينحدر من بيت الأمة في تؤدة وسكون ، نعش سعد وفيه سعد . لاشك في ذلك ولا مراء . فيالها من لحظة تطيش فيها العقول ويذهب فيها حلم الحليم وصبر

الصبور ، صيحة واحدة لا فرق فيها بين رجل وامرأة ولا بين شيخ وغلام . أحزنهم في تلك اللحظة من ذكر الله وصاح لا حول ولا قوة إلا بالله . وما يقولها وهو يفقه لها معنى ويتأسى فيها بأسوة ، وإنما هي كلمة مقولة في هذا المقام ، تنبعث من الأفواه عفواً فتختلط بالصياح الممزق والأنين الصارخ المذبوح . .

ثم سار النعش تتعالى الأصوات حوله ويتصاعد النواح . ويا عجباً لمنطق العواطف في موقف الحزن والبلاء : اختلف المشيعون بعد فترة فسكن منهم من سكن واتصل الضجيج بين الآخرين : فأما الذين وقفوا على جوانب الطرقات فقد كانوا يتلقون النعش ويودعونه بالتفجع والعويل لأنهم علموا أنه الوداع الذي ما بعده وداع والفراق الذي ما بعده لقاء . وأما الذين مشوا خلف النعش فقد علتهم السكينة وطواهم رواق واسع من الصمت والوجوم ، فلا همس ولا ركز إلا خفقات الأقدام وزفرات الألم المكتوم . أتراهم أنسوا بالفقيد الذي ما يزال بينهم فنأى عنهم هاجس الفراق وعاودتهم طمأنينة اليقين بالقرب من سعد إلى حين ؟ هو ذاك فيما أخال . فإنهم ما انقطعت عنهم هذه الطمأنينة المختلسة عند جامع قيسون وما شهدوا النعش يتحرك من مكانه ليذكرهم باقتراب مغيبه حتى ثارت الثائرة الهاجعة وتدفقت الجماهير كالسيل الجارف إلى الفقيد المنذر بالرحيل : هذا سعد بين أيديهم فلماذا يسلمونه للموت ؟ ولماذا يفرطون فيه هذا التفريط ؟ لا عقل هنا ولا تدبر ولا نصيحة ولا اصغاء ... هذا سعد ونحن نريد سعداً فمن الذي يحول بيننا وبين ما نريد ؟ هذا سعد ونحن نريد سعداً فلماذا نرسله بأيدينا إلى ذلك المكان السحيق ؟ كذلك تفكر العواطف المجنونة إذا عصفت بالعقل محنة الحزن الأليم . وأقسم ما ثاب هؤلاء الهاجمون الى أماكنهم لأنهم ثابوا الى الرشاد ، وإنما رجعوا عن بغيتهم كما يرجع السيل صدمه السد القوي المتين . رجعوا لأن الشرط نافحوهم هنا لك حتى عجزوا وتقهقروا ، فأمدهم الجيش بكل قوته التي رابطت حول ذلك المكان .

ثم عدنا إلى المدينة . إلى القاهرة بغير سعد ، إلىالقاهرة اليتيمة . فوالله للقاهرة في تلك الليلة أشبه بوحشة القبر من ذلك الضريح الذي تلقى الأنس والطمأنينة في رفات الفقيد المتروك ، ووالله لقد كانت الاسماع يطرقها كل صوت فاذا هو بكاء ونحيب . وقد كانت السيارات الذاهبة الآيبة تهتف بأبواقها في وسط تلك الوحشة فكأنما هو نعيب متصـــل ، ينطق به قلب يشعر ولسان مشلول عن المقال.»

اللقاء الأول

واللقاء الأخير

لقيت « سعد زغلول » أول مرة صباح يوم الخميس الحادي والعشرين من شهر مايو سنة ١٩٠٨ بمكتبه في وزارة المعارف العمومية يوم ان كانت في ديوانها المعروف بدرب الجماميز .

وكنت يومئذ أعمل في تحرير صحيفة الدستور ، وهي زميلة اللواء لسان حال الحزب الوطني الذي كان يوالي الحملة على سعد وينتقد سياسته في وزارة المعارف أشد انتقاد. وكنت في التاسعة عشرة أي في سن الجيل الناشيء الذي استولى عليه «اللواء» وجعله من قرائه وجنده ومصدقي مدحه وهجائه ، ولكني كنت أعجب بسعد وأرجو لمصر خيراً كثيراً على يديه ، ولا يسيغ طبعي أن يكون مثل هذا الرجل ممن يخون عهده و ينسى واجبه وينقاد على غير بصيرة لأمر الموظفين الانجليز في الوزارة ، كما كان يقال عنه في ذلك الحين .

وزادني ثقة بهأنه كان من أصحاب « الأستاذ الامام » الشيخ محمد عبده. وكنت لآثاره متتبعاً وبسيرته جد معجب . فلما اشتدت الحالة عليه وشاعت شيوعها بين قرائها أخذتني حمية الشباب ورأيت من الحق علي أن أدفعها عنه. وأمهد لاظهار الحقيقة بما في وسعي ، فلم أجد أفضل من حديث مع الباشا مدعوم بالوثائق والبراهين التي تدفع اللبس وترفع الغشاوة عن نظر السواد ، وقلت في مقدمة ذلك الحديث حين نشرته : «أصبحوا – أي القراء – يتساءلون عن الضجة القائمة حول التعليم ومبلغها من الصدق والاخلاص ، لأن عليها يتوقف مستقبل أبنائهم وذريتهم فاذا بهم يسترشدون ولا يرشدون ، لذلك أردت أن أرجع إلى رجل اعتقد فيه الصدق والغيرة على مصلحة هذا البلد

وأرى أن في قوله خير حاسم لهـــذا النزاع الذي استطار شرره واستفحل ضرره ... ذلك الرجل هو سعد زغلول باشا ناظر المعارف.»

ولم أكن رأيت الرجل قبل ذلك ولا نظرت إلى صورة له لأن الصحف اليومية لم تكن قد تعودت نشر الصور لمشاهير الرجال في تلك الأيام. وكل ما كنت أعرفه عن شخصه هو ماسمعت عن عدله في القضاء ووصل أثر من آثاره إلى بلدتي اسوان في قضية من القضايا انشق لها البلد قسمين ووضح فيها الحق لكل ذي عينين، وما سمعت عن مبادئه الحرة في إبان الثورة العرابية وهو بعد في مقتبل الشباب، وعن ملازمته الشيخ محمد عبده وجمال الدين الأفغاني، ووفائه لهذين الامامين الكبيرين.

فغدوت إلى مكتبه في موعد الحديث وأنا أصوره لنفسي في الصورة التي تطابق ماسمعت وعلمت من خلاله. والعجيب أن الصورة الجثمانية لم تخطيء الظن في الكثير من هيئته وسمته، إلا انني كنت أتخيله ملتحياً وهو لم يكن كذلك ولا أحسبه أرسل لحيته في ماضي حياته، وأحسبني تخيلت ذلك لأنني استبعدت أن يتتلمذ لجمال الدين ومحمد عبده ولا يرسل لحيته كما كانا يرسلانها، وهو من الأزهريين.

فلما دخلت المكتب استقبلني واقفاً وأشار إلى كرسي أمامه فجلس وجلست. وسألني: أعرفت الشيخ محمد عبده؟ قلت نعم! قرأت رسائله وتفسيراته وترجمة حياته. قال. هل رأيته؟ قلت رأيته مرتين. قال أين؟ أفي الأزهر؟ قلت لا. بل في اسوان. قدمني اليه أستاذي فناقشني في علومي المدرسية و بعض الآراء العامة ثم سمعت منه بشرى طيبة.

قال: ماذا سمعت منه؟

قلت: انه التفت إلى الأستاذ وقال وهو يربت على كتفي « ماأجدر هذا أن يكون كاتباً بعد » ثم أوصاني أن لا أقنع من العلم بوظيفة الحكومة.

فتبسم الباشا وقال: أرى أن نبوءة الامام تتحقق. واستطرد إلى كلام

عن الشيخ يثني عليه ويحمد مناقبه ، وانما سألني الباشا ذلك السؤال لأنني ذكرت في الخطاب الذي طلبت فيه محادثته انني أكبر جماعة الامام أن يضل لها قصد في الوطنية ، وان كثرت حولها النمائم والوشايات.

ثم جرى الحديث في موضوعات شتى . ولكنه كان حديثين نشر أحدهما والآخر لم ينشر ، لأنه ورد عرضاً في أثناء الكلام ولم يكن هو المقصود بالمحادثة ، ولأن الباشا نبهني الى مواضع منه لا يحب أن تذاع في الصحف ، واذكر الآن من كلماته التي لم أنشرها أنه أثنى على مصطفى كامل ووصفه بالجد والاخلاص ، ولكنه أنكر الضجة التي قامت بعده ووصفها بأنها « كفورة القازوزة لا تلبث أن تعلو حتى تهبط » . . .

وجاءت مناسبة في عرض الحديث فعلمت انه يلقى مشقة في تغيير عادات الموظفين الأجانب والوطنيين على السواء ، فالأجانب تعودوا أن يستأثروا بكل شيء والوطنيون تعودوا أن يسلموا في كل شيء ، وربما منحهم السلطة وهم يتهيبون استعمالها ويرجعون بها الى الأجانب عن رغبة وطواعية ، ومن حوادث العناء الذي لقيه من الموظفين الأجانب أن مدير المكتبة الخديوية — وكان ألمانياً — أبى أن يمتثل أمراً أصدره اليه فكرر الباشا الأمر فتشبث المدير بالاباء : وأرسل اليه الباشا انذاراً كالذي يرسل الى صغار الموظفين فكبر على الرجل أن يعامل هذه المعاملة ولجأ الى الوكالة البريطانية لأنه كان أشبه شيء بموظف دولي في الحكومة المصرية . اذ كان منصبه يحفظ للألمان كما تحفظ ادارة المتحف المصري للفرنسيين باتفاق عرفي متفاهم عليه ، وكان الرجل من أصدقاء البلاط الألماني وله دالة على الأسرة الامبراطورية في برلين... فتعقدت المسألة وأبدت الوكالة البريطانية رغبتها في سحب الانذار ، فكان جواب الباشا انه يخير المدير بين أحد أمرين : قبول الانذار أو الاستقالة ، وانه لا يستطيع أن يعمل في نظارته اذا لم تنته المسألة بأحد هذين الأمرين . فأذعن المدير وعدل في تصرفاته بعدها عن دعوى الاستقلال بالمكتبة والعمل فيها كما يشاء هو لا كما تشاء النظارة .

وإذا سألت نفسي الساعة عن الأثر الذي تركته في خلدي تلك المقابلة الأولى فأنا أذكر انني خرجت من عنده وأنا أشعر أنني كنت أمام رجل مفتوح النفس كبير العزيمة يحب الانصاف للناس ويحب الانصاف لنفسه كذاك ، ولهذا يسوءه النقد ويحسن عنده وقع الاعتراف بالفضل . غير أن النقد يناله في موضع قوة لا موضع ضعف : يسوءه لأنه يعطله لا لأنه يزعجه ، أو يسوءه لأنه يشعر بالغضب من الكذب والعدوان لا لأنه يشعر بالفقر الى الثناء ، وقد يسهل عليه أن يصنع الخير ولا يلقى جزاءه . فأما أن يصنع الخير ويغتصب منه صنيعه اغتصاباً واقتداراً فذاك الذي لا يقره ولا يسكن اليه . لأنه يجعله خاضعاً لرحمة أعدائه ويلمس في ضميره مكان العدل والانصاف ، ومكان القدرة على مكافحة البغي والاعتساف .

وقد لمحت منه سروراً لا يخفى ولا هو حاول أن يخفيه عندما علم أنني أعرف له فضله وأنني قادم اليه بباعث من الاعتراف بذلك الفضل لأجلو عنه التهم وانفض عنه الأكاذيب ، وهي اريحية مألوفة في كثير من العاملين الذين يمتحنون بنكران ذوي الاغراض .

خرجت ذلك اليوم وفي نفسي صورة وافية للمصلح الذي كنت أعجب به على غير رؤية . فعرفت سعداً رجلاً مهيب الطلعة قوي العارضة فصيح العبارة يملأ الناظرين والسامعين ثقة وتوكيداً ويشعرهم بقدرته ويشعر هو بتلك القدرة ويعتد بها مفطوراً على ذلك في غير صلف ولا تكلف ، وتسمع حجته الدامغة في صوته الشجي فتجد للمنطق عذوبة الفن وسلاسة التلحين ، بل تسمع سليقة الرجل كلها تتحدث اليك عن يقين لا ينتهي عندك الا الى يقين . فهو في كلامه وعمله شيء متسق منسجم كامل تقبله جملة أو تدعه جملة ولا تحس عنده بنشوز أو تردد ، وقد كان عند ما قابلته المرة الأولى يمشي إلى الخمسين من عمره ، ولكنني لو سهوت عن العيان لحظة لحسبته في عشرة الثلاثين . . . .

ودارت الأيام دورتها واعتزل سعد الحكومة ورشح نفسه للجمعية التشريعية وتجرد لقيادة الحركة الوطنية ونفي من مصر وعاد اليها ثم نفي منها مرة أخرى وعاد من المنفى ، فلم ألقه في خلال ذلك كله الا مرتين : الأولى حين خطر لي أن أنتظم في بعثات الجامعة المصرية وأردت أن يكون الامتحان مباحاً لجميع الطالبين ، والثانية حين قدمت اليه ديواني الثالث الذي أهديته اليه.

فأما في المرة الأولى فقد رفض طلبي ، وأنا أعتقد أن رفضه لم يكن حتماً لزاماً لأنني لم أطلب إلا أن أدخل الامتحان مع الممتحنين ثم أنتظم في البعثات الجامعية إذا كنت من الناجحين ، فأبى سعد إلا أن تكون لدي الشهادة المشروطة قبل الامتحان . قلت : أولو كانت هذه الشهادة غير ضرورية للنجاح ؟ قال : وماذا نصنع ؟ لتكن كفاءتك ماتكون . فهل في وسعنا أن نرشح للأستاذية في الجامعة — وأذكر أنه نطق اسمها بالفرنسية — من ليست عنده الشهادات التي ينتظم بها الطلاب في تلك الجامعة ؟

غير أن رفضه لطلبي لم يمنعني أن أبادر إلى نصرته بما استطعت يوم تجرد لقيادة الأمة في القضية القومية . فقد كنت يومئذ أقضي الشتاء بأسوان مستشفياً لا أقوى على الكتابة في الصحف ولا على الاشتراك في الحركة ، فرأيت أن لا يفوتني تسجيل المشاركة فيها بما استطعت ؛ وأهديت اليه الديوان الذي طبعته في الصيف ، ثم قدمته اليه قبل عودتي إلى أسوان ، وكانت هذه كما أسلفت هي المقابلة الثانية قبل اتصال الصداقة السياسية بيني وبينه .

ثم اتصلت المقابلات بيننا من سنة ١٩٢٤ اتصالا لا تقطعه إلا فترات قليله من سفر أو مرض أو نحو ذلك . فما تغيرت الصورة الأولى إلا بما أضاءها من وهج الحركة الوطنية ونخار الفداء وحماسة الاعجاب والاجماع من المعجبين .

***

وكان اللقاء الأخير في مسجد وصيف قبيل الوفاة بأيام .

ذهبت إلى مسجد وصيف لأول مرة فى ذلك العام ، فراقني منها أول ماقاربتها هواء صاف جميل لا كالهواء الرطب الذي يهب على شواطىء البحر ولا كالهواء الجاف الذي يهب علينا في صحراء مصر الجديدة : قوام بين هذا وذاك ، فيه لين وفيه جفاف ، أو هو كما كان سعد « هواء حنون » .

وراقني أكثر من ذاك مايوحيه اليك المكان من شعور العزلة والسكينة: يخيل اليك أنك في واحة معزولة بين آفاق بعيدة . نعم في واحة لا تحيط بها رمال ولا نجود ووهاد ، بل مروج فيح لا ينتهي الطرف إلى مداها من حيثما نظر اليها . فهي محجوبة وراء الجسر والأشجار تحس أنك سكنت منها إلى مكان خاص منفرد وان لم تنقطع عما حولها . وتحس أنك محوط فيها بجو من الحب والعطف يجعلها كالقبـــلة الميممة من جميع الأنحاء ، وكنا نقاربها فيقابلنا الفلاحون بالتحية على غير معرفة كأنما كل ماهنالك وكل من هنالك قرابة يجمعها حب صاحب المكان ، وما تحيتهـــم هنالك حين تعبر بهم سيارة تمضي إلى تلك الوجهة إلا الهتاف « ليحي سعد » ... فنسمعها ونرددها لهم باسمين .

والفلاحون على مسافات بعيدة من الضيعة يعنون بالطريق فيتطوعون برشها وتنظيمها تخفيفاً على زوار الزعيم المحبوب ؛ وقد رأيت أطفالهم هناك لايكاد أحدهم يبلغ العاشرة وهو سارح بجاموسته أو بقرته يلمح الزائرين فيرفع صدره فخوراً ويمد عنقه هاتفاً : « ليحي سعد » ! مرة واحدة ... كأنما هي اصطلاح التحية . ولا يلهيه عنها اجفال الدواب من السيارات .

ولم نعجب حين علمنا أن هذه القرية والقرى المجاورة لها أقل بلاد الريف شقاقاً وجريمة ، لشعور أهلها بحرمة ذلك الحرم الذي يحبونه ويبجلونه .

فاذا انتهيت إلى الضيعة نفسها وإلى منزل الرئيس فيها فأنت تحت جناح وارف ظليل ، وأنت عند المنزل الذي يستريح اليه النزيل : هنالك ينبوع المحبة الفياضة الذي تجتمع حوله الجداول . فكل ما في البيت حنان ورعاية

وطمأنينة ، يسهر عليها ذلك القلب الكبير قلب السيدة الجليلة التي سميت بحق أم المصريين.

والمنزل من طبقتين ، يقيم الرئيس في الطبقة العليا ويستقبل زائريه ويتناول طعامه في الطبقة الأرضية . وعلى مقربة من المنزل دار للضيافة تتسع لخمسة أو ستة من الضيوف الذين يستبقيهم للمبيت. ويطل كلاهما على حديقة المنزل وبستانه وفيهما الأزهار ودوالي العنب وأشجار الثمار .

وكان الرئيس قد استعد للراحة صيف ذلك العام لأنه عانى في أوائل الصيف ضعفاً لازمه ثلاثة أسابيع ، ولقي نصباً في رئاسة مجلس النواب إلى ختام دورته السنوية ، فأعد نفسه في المصيف لراحة مستحقة بعد ذلك العناء الطويل في مثل سنه ، ولا سيما وهي راحة قصيرة الأمد في انتظار ما تأتي به المفاوضات بين ثروت وشمبرلين ، وما يعقب المفاوضات من جهد جهيد فى حالتى الفشل أو النجاح ، ولم يتهيأ لسعد قبل ذلك العام أن يهدأ فى المصيف منذ بدأت الحركة الوطنية فى اعقاب الحرب العظمى ، لأنه كان يقضي الصيف بين نفي أو معركة انتخابية أو مناضلة حزبية أو سفر للمفاوضات.

فأما وقد جاء الصيف مرة والوزارة المؤتلفة قائمة والبرلمان المؤتلف موجود والمفاوضات لاتزال في دور التمهيد فلا بأس بالراحة والاستجمام واغتنام الفرصة العابرة التي قلما تتاح .

وعلى هذا أمر الرئيس أن لايلقاه إلا من يدعوهم اليه أو يأذن لهم في الزيارة. واستثنى من ذلك الفلاحين أصحاب المظالم ، وبخاصة من كانت لهم شكايات عن القطن والأرز والماء ، لأن الصحف لغطت بحديثها وألقى بعضها اللوم على وزير الأشغال ، وهو من الوزراء الوفديين وله صداقة حميمة بأحد المقربين إلى سعد من خاصة أقربائه ، وكان سعد يعلم أن ذلك القريب يحمي الوزير ويلطف شكايات الشاكين من أعماله. فأحب أن لايحجب عنه أحد من أصحاب تلك الشكايات.

إلا ان حافظا [1] رحمه الله كان يستبيح لنفسه من الجرأة والفكاهة معاً أن يمنع حتى هؤلاء أو يوصيهم باجتناب الحديث في القطن والأرز والماء بين يدي الرئيس ، ويقول لهم : ان لم تعجبكم هذه الفدادين العطشى التي تشكون منها فهاتوها الينا .... نحن لا نجد فداناً واحداً ريان أو عطشان .... فاحمدوا الله.

واذا أفلت إلى حضرة الرئيس واحد من هؤلاء المتحدثين عن القطن والأرز والماء نظر اليه حافظ في غيظ وحرد كأنه الكاهن الغيور يحمي محرابه من الواغلين ، وحاول جهده أن يقطع عليه الحديث أو يستعجله إلى الانصراف .

جاء مسجد وصيف وكيل اقليم من الاقاليم البحرية فطفق «سعد» يسأله عن مناوبات الري وما يقال عن مظالم الأرز وزراعة الثلث وما اليها ، وطفق الرجل يشرح الحالة بشيء من المبالغة والاطناب ، ونظر حافظ إلى الرئيس فاذا به يتجهم وينقبض ويوشك أن يثور بأولئك الذين يحجبون عنه الحقائق أو يموهونها ثورة لا تحمد عقباها عليهم ولا عليه .

فاستدار حافظ من الباب الآخر وقال للوكيل : أنت تقوم حالاً ! ..

فارتاع الرجل وظن أنه أخطأ في حق الرئيس ، ورجح عنده هذا الظن أنه رأى تجهم الرئيس وانقباضه فأيقن أنه لم يعرف من خلائقه وعاداته ما يعرفه مجالسوه ، وفي مقدمتهم حافظ ابراهيم .

وهم الرجل بالنهوض والانصراف ولكنه رأى الرئيس يعيد عليه السؤال وينتظر الجواب . فارتبك أيما ارتباك ، ولبث لا يدري أيقعد أم ينهض ، وحافظ من ورائه لا يرحمه ولا يني عنه ، ويقول له مرة أخرى في لهجة الجزم والوعيد :

قلت لك يجب أن تقوم حالاً !

فتمتم المسكين بضع كلمات واستأذن للانصراف .

قال سعد بعد انصرافه : عجباً ما خطب الرجل ؟ انه كان يتكلم حسناً . فماذا دهاه ؟

---

(١) حافظ ابراهيم الشاعر المعروف .

قال حافظ : دهاه مغص فجائي ، وهو يعتذر لمولانا الرئيس !

وكأنما كان سعد قد تنبه لخروج حافظ ورجوعه فقال :

جزاك الله ياحافظ. ما أظن هذا المغص الا من . . . توليد الخيال !

* * *

وكانت المتعة الكبرى في رياضات مسجد وصيف تلك المناوشات التي لاتنقطع بين حافظ والدكتور محجوب ثابت ، الطبيب المعروف وعضو مجلس النواب .

ومن المعلوم أن الدكتور محجوباً كان يومئذ مشغولاً بأمرين اثنين لا ينفصلان : أحدهما وزارة الصحة التي يتمناها ويعتقد أن الانجليز يتوعدون بالشر اذا تولاها ، لأنه من المطالبين الملحين في المطالبة بالسودان .

والأمر الآخر زوجة غنية شابة من بيت عريق . أو كما قال حافظ :

يرغى ويزيد بالقافات تحسبها	قصف المدافع في أفق البساتين
من كل قاف كأن الله صورها	من مارج النار تصوير الشياطين
قد خصه الله بالقافات يعلكها	واختص سبحانه بالكاف والنون
تغيب عنه الحجى حيناً وتحضره	حيناً فيخلط مختلاً بموزون
لا يامن السامع المسكين وثبته	من كردفان الى أعلى فلسطين
بينا تراه ينادي الناس في حلب	إذا به يتحدى القوم في الصين
ولم يكن ذاك عن طيش ولا خبل	لكنها عبقريات الاساطين
يبيت ينسج أحلاماً مذهبة	يعني تفاسيرها علم ابن سيرين
طوراً وزيراً مشاعاً في وزارته	يصرّف الأمر في كل الدواوين
وتارة زوج عطبول خدلجة	حسناء تملك آلاف الفدادين
يعفى من المهر اكراماً للحيته	وما أظلته من دنيا ومن دين

ولبلية الدكتور محجوب شغله الله بالوزارة والزواج في الوقت الذي كان فيه حافظ ابراهيم بمسجد وصيف ، فما من يوم ينقضي ولا ليلة الا على

رسالة مختلقة من الزوجة المنظورة ، أو شرط لها تشترطه في هندام الدكتور أومنام يحتاج الى تفسير ، أو اشاعة تترامى عن الوزارة الموعودة ، والدكتور في كل ذلك يقول : ما بيننا ياسيدي وبين الوزارة الا زأرة من زأرات سعد فاذا الانجليز ينثنون عن عنادهم صاغرين .

فيقول سعد : حسن . ولكن لماذا أزأر يادكتور ؟

وكل زائر جديد يصل الى مسجد وصيف فهو مشترك طوعاً أو كرهاً في مناورة مبتكرة يبتلي بها الدكتور .

جاء يوماً الدكتور نجيب اسكندر من القاهرة — وكان البطريق قد توفي قبل ذلك بأسابيع — فالتف به الضيوف وقالوا له : اسمع يادكتور : انك لم تحضر الى مسجد وصيف للسؤال عن الباشا ولكنك حضرت لدعاء الدكتور محجوب الى مرافقة الوفد المسافر الى الحبشة لاستفتاء أهلها في اختيار البطريق الجديد !

قال الدكتور نجيب : ما هذا الكلام ؟ الدكتور محجوب عضو في وفد قبطي لاختيار البطريق ؟

قالوا : نعم . هو ذاك . وهو بعد شأن الدكتور يصرفه كما يشاء ، فمالك ولشئونه ؟

ونزل سعد بعد ساعة فاذا بالدكتور نجيب يمثل الرواية أحسن تمثيل .

قال : ياباشا ، إني قادم لاستشارة دولتكم في أمر يتعلق بالدكتور محجوب .

فاشرأب الدكتور محجوب وهمس متثاقلا : ماهو ياسيدي ؟

فأجابه الدكتور نجيب : السفر الى الحبشة !

قال الدكتور محجوب : وهل فرغنا ياسيدي من السودان حتي نشغل أنفسنا بالحبشة ؟

قال الدكتور نجيب : انما تسافر لسؤال الأحباش عن رأيهم في اختيار البطريق الجديد .

فرد عليه الدكتور محجوب متبرماً : ولماذا لا تسافر أنت وأنت بهذه المهمة أولى ؟

قال الدكتور نجيب : هكذا وقع الاختيار.

فحنق الدكتور محجوب وزمجر قائلاً : دعونا من هذا العبث ... دعونا في الجد الذي نحن فيه ، وخشي المتآمرون أن تفشل المناورة فخطر لخبيث منهم أن يستفز الدكتور الى الحرص على المهمة والمبادرة بقبولها فقال :

ومع ذلك ياباشا لا أظن الدكتور محجوباً يصلح لهذه المهمة الخطيرة.

فالتفت اليه الدكتور غاضباً وقال : ماذا ؟ ماذا تقول ياسيدي ؟ لاأصلح لهذه المهمة ؟ أتقول انني لا أصلح ... لماذا ياسيدي لماذا ؟

فقال الخبيث : لأنك تتحدث عن السودان فتوقعنا في أزمة مع الحكومة الانجليزية .

فصاح به الدكتور : ياسيدي نمسك عن ذكر السودان ، ونتكلم عن المدارس والتعليم.

قال : إذن تكون الطامة اكبر . أليس العرف قد جرى بالتمهيد بالمدارس والتعليم لفتح مناطق النفوذ السياسية ؟

فعاد الدكتور يقول : ونمسك ياولدي عن المدارس والتعليم أيضا ، ونتكلم عن الصحة .

قال الباشا : وهل ضروري يا دكتور أن تتكلم ؟ أنت ذاهب للاستفتاء في اختيار البطريق . فلماذا لا تقصر عملك على ماأنت ذاهب لأجله ؟

ثم قال ضاحكاً : أراك قد قبلت ورضيت وعهدنا بك منذ لحظة أنك أبيت ونفرت.

قال الدكتور : لأجل خاطرك يا باشا نقبل والله كل شيء ... نقبل ياباشا نقبل . ومن يصلح لها غيرنا ... لقد شربت القهوة في دير السلطان أيام الخلاف عليه بين القبط والأحباش. فأنا ابن بجدتها . نعم أنا ابن بجدتها ! ولأجل خاطرك ياباشا نذهب الى أقصى مكان ،

وفض الباشا الحوار في هذه المهمة الخطيرة بقوله : الآن قد انحلت المشكلة وحرمت المهمة على غيرك ما دمت قد شربت القهوة في دير السلطان ... لم لم تقل ذلك من البداية يادكتور ؟

وحدّث بعضهم صباح يوم أنه رأى الدكتور في منامه على ناقة ورأى رجلاً يرفع اليه ورقة وهو ينحني ليأخذها ، ووراءه جحفل كبير من الحمير.

فقال الباشا : أضغاث أحلام ومانحن بتأويل الأحلام بعالمين ... فمن هنا يعلم تفسير الأحلام ؟

قال حافظ : أنا أفسرها وأبشر الدكتور سلفاً.

قال الدكتور : وفيم البشارة ياسيدي ؟

قال حافظ : بالوزارة فهي الناقة ، وبأمر التعيين فهو الورقة التي تنحني لتأخذها !

فسأل أحد الحاضرين : بقي شيء ياحافظ قد نسيته . فما هذا الجحفل الكبير من الحمير الذي كان وراء الناقة.

فلم يتردد حافظ أن قال : وهل في تفسير ذلك مشقة ؟ هم ولا ريب .. ناخبون.

***

وعلى هذا النمط كان ضيوف الرئيس يزْجون أوقاتهم في ذلك الجو الرائق وتلك العزلة السعيدة . فاذا فرغ الرئيس من رسائله وتوجيهاته فأما الأحاديث والذكريات وأما هذه المناوشات أو المخترعات التي لا يسلم منها أحد ولا يأمن على سهوة أن تصيبه قرعتها ويدور عليه دورها . وليس الرئيس بمستثنىً من قضائها إذا لزم الأمر وحكمت القافية كما يقولون ، ففي ضحوة من الضحوات ذهب فريق من الضيوف مع الرئيس الى الساقية التي يجلس اليها في أثناء الرياضة اليومية وتخلف فريق آخر في حجرة المكتب التي فيها التلفون ينتظرون رسالة هامة .... فلما عاد الرئيس تلقاه أحدهم

في جد ورصانة وقال : يادولة الباشا وفد من القاهره يستأذنون في السفر الى دولتكم.

قال : هل كتبت أسماءهم ؟

قال : نعم . ومضى يتلو من ورقة في يده : فلان وفلان وفلان وفلان . جماعة يستثقلهم الرئيس لوخامة أرواحهم وكثافة حسهم وشدة فضولهم . فما هو الا أن سمى الاسم الثالث منهم حتى صاح به : على رسلك ! هؤلاء لا تحملهم بقعة واحدة من الأرض ، ولا أدري كيف يجتمعون حتى على اللسان!

***

وكان نظام المعيشة في مسجد وصيف يجري على وتيرة واحدة : يستيقظ الرئيس باكراً ويتناول طعام الافطار في الطبقة العليا ثم ينزل الى مكتبه حوالي الساعة التاسعة فيجلس فيه ريثما يراجع بريد الصباح . ثم يخرج للرياضة فيركب حماراً خاصاً معداً له يستريح الى مشيته أو خطوته كما كان يقول رحمه الله . فيجول في الغيطان نحو ساعة ومعه واحد أو اثنان من الصحاب يركبان الخيل أو الحمير أحياناً ، وأحياناً يمشيان.

فان لم يجد نشاطاً للركوب تمشى مع بعض الصحاب الى الساقية التي في جوار المنزل ، فيجلس هناك ساعة أو نحو ذلك يقضيها في الحديث وتذاكر الشئون العامة ، ثم يعود ماشياً فيصل الى المنزل حوالي الساعة الحادية عشرة ويجلس في استقبال الزائرين الى نحو الساعة الثانية وهي موعد الغداء ، ومن عادة الرئيس أن يتناوله مع ضيوفه وأن يقضي على المائدة ساعة على الأقل يتنقل خلالها من حديث الى حديث ومن موضوع إلى موضوع يلاحظ فيها جميعاً أن تناسب أذواق الزائرين وأن يشتركوا فيها جميعاً بما لهم من خبرة فيها أو رغبة ، فاذا فرغ من الطعام تناول القهوة وودع ضيوفه ليقيل في الطبقة العليا الى ما بعد الساعة الخامسة بقليل ، ثم ينزل إلى المكتب ليراجع بريد المساء ، ثم يخرج للرياضة مرة أخرى مشياً على الأقدام ، ويعود الى حيث

يجلس عادة مابين حجرة المكتب وحجرة المائدة في طرقة مجاورة للحديقة هي في الغالب أصلح الأماكن هناك لتاقي الهواء الطلق من وراء المروح ، ويقضي هنيهة في استقبال الزائرين ثم يحين موعد العشاء في نحو الثامنة فيتناوله كذلك مع الضيوف وهو يسامرهم بأمتع الأحاديث وأطيب الفكاهات ، وينتقل الى الطرقة أو الى المكتب اذا برد هواء الليل ، فيلبث هنا لك حتى الحادية عشرة أو الثانية عشرة ولا يطيل السهرة الى ما بعد ذلك الا فيما ندر.

وأكثر ماكان يقضي السهرة في استعراض الأعمال السهلة أو التعقيب على الحوادث والأشخاص ، ويستطرد أحياناً الى الذكريات والملاحظات بأسلوب يمزج فيه الجد بالفكاهة ويتوخى فيه راحة السامعين ، ويتعمد أحياناً أن يسألهم ويجاذبهم أطراف الأحاديث ليستدرجهم الى الكلام ويستطلع ماعندهم من الآراء والخواطر . فاذا حان موعد نومه ودعهم وتمنى لهم رقاداً هنيئاً وليلة سعيدة . وصعد الى الطبقة العليا وذهبوا هم إلى دار الضيافة ينامون أو يلبثون بعد ذلك ماشاءوا من وقت يلعبون النرد ويسمرون .

* * *

وصلنا إلى مسجد وصيف عصارى يوم الخميس الحادي عشر من شهر أغسطس . فاستقبلنا الرئيس في الطرقة ورحب بنا وأوصانا أن نستعد للبقاء في مسجد وصيف فترة طويلة ، فقلت : ياباشا ذلك ما نتمنى . لولا أنني أتيت على نية المبيت ليلة واحدة فلم أحضر معي ما يلزمني من الدواء والملابس ، فأما وقد أنالني الرئيس شرف ضيافته فأنا أعود إلى القاهرة غداً وأرجع منها متأهباً للاقامة في مسجد وصيف بقية الصيف . . . ان شاء دولة الرئيس .

قال : لا تمزح . اني أحسبك في حاجة إلى هذه الراحة في هذا الهواء . وحسبك كداً لذهنك ونصباً لجسدك طوال العام .

فشكرت لدولته دعوته واهتمامه ، وأمضيت المساء والسهرة على أطيب ما يكون السمر وأطيب ما يكون الأوان وأطيب ما يكون الهواء : تارة

يحدثنا عن المصطافين الذين يذهبون إلى أوروبا لانفاق ماجمعوه من بلادهم كأنهم يؤدون الاتاوة المضروبة عليهم ، أو المصطافين الذين يذهبون اليها مرغمين كأنهم في سخرة مفروضة عليهم وعلى أبناء طبقتهم لا حيلة لهم في أدائها ولا لذة لهم في قضائها ، فيعيشون في شظف وعسر ليعوضوا على أنفسهم نفقات رحلتهم ، ثم يرجعون وما استفادوا من الرحلة سلوة ولا نفعاً ، ولا عرفوا من الديار التي طافوا بهـا أكثر مما يعرفون وهم بعيدون منها . وتارة يحدثنا عن انتخاب البطريق وما اصطلح عليه العرف في انتخاب البطارق الأقدمين وما اشتهروا به من النسك والانزواء عن العالمين ، وتارة أخرى يسألنا رأينا في هذا وعهدنا بذاك وما يقال عن هذا الأمر وما يشاع عن ذلك البلد ليشرك كل منا في حديث يرضاه ويستريح اليه . وكانت الليلة قمراء والسكينة في الأرض وفي السماء ، وبعض الحاضرين من طلاب المناوشات يقول للرئيس كلما رآني أسرح النظر في المروج والفضاء واستقبل الهواء « الحنون » الذي لا نستمتع به في القاهرة ولا الاسكندرية : العقاد ياباشا ليس معنا . العقاد ينظم قصيدة ! والباشا يقول وهو ضاحك : حسبه اذن شيطانه . فلا تزيدوه شياطين !

وصعد الباشا وأوينا نحن إلى حجراتنا فنام من نام ولبث الآخرون يلعبون أو يفسون في تدبير المكائد والمناوشات !

ثم استيقظنا مبكرين لنشاط النفس وجودة الهواء ، وجاءنا من قبل المنزل من ينبئنا بنزول الباشا إلى المكتب . فذهبنا اليه وحييناه تحية الصباح فكان أول ما سألنا عنه بعد التحية : كيف كان مبيتنا وماذا نقترح من الطعام في يومنا ؟ وعلمت أنها كانت عادته رحمه الله مع جميع ضيوفه الذين يعلم أنهم لا يأكلون كل طعام ، وأنهم يلتزمون نظاماً خاصاً في المعيشة والغذاء .

وقبـل الرياضة الصباحية دعانا الرئيس وزميلاً لنا من ضيوفه فقضينا ساعة في الطرقة يستعرض لنـا بعض المواقف ويصف بعض الجماعات

المصرية . ثم نهضنا للرياضة مشياً الى الساقية فالتفت الرئيس في أول الطريق وسأل :

ألم يأت فلان بعد ؟

وفلان هذا ثرثارغريب الأطوار يستطاب حديثه وتملح بدواته . فقال أحدنا : كلا . يا باشا ، ولا تحسبه يأتي ، لأنه لا يزال عاتباً على الببغاء !

أما الببغاء هذه فلها قصة ظريفة مع ذلك الثرثار ، وهي في الأصل هدية إلى الرئيس أهداها اليه بعض مروّضي الطيور لأنها تعلمت الهتاف باسمه لطول المرانة من جهة ، ولطول ما سمعت من هذا الهتاف في المظاهرات من جهة أخرى . فكانت بين لحظة وأخرى تنطق هاتفة « يحي سعد . يحي سعد » وتشفع ذلك أحياناً بالوثب والرقص الموزون كلما صفق لها المصفقون على نغمة الهتاف . . . . فنقلها أصحابنا « أولاً » إلى دار الضيافة ثم أخذوا في تعليمها اسم ذلك الثرثار بتلقينها اياه في الصباح والمساء وكلما عبروا بها أثناء النهار ، فطرب الرجل لهذه الشهرة التي بلغت إلى مسامع الطير . وظل يأنس اليها ويروضها على ترديد اسمه ، ويفرح بتنغيمها اياه تارة تمده وتارة تقتضبه وحينا تكرره على عجل وحينا أخر تفرده على مهل ، وهو جد مسرور بهذه التحية يحسبها الهاماً من الببغاء تخصه به دون سواه . حتى كان يوم فاذا هي تناديه باسمه وتشفعه بلقب لا يسره . فقفز من المفاجأة وهمّ أن يبطش بها من الغضب وانحدر على السلم متوعداً بالشكاية إلى الرئيس ثم غادر الدار دون أن يلقى الرئيس أو يودع الصحاب .

قيل لنا حين حضرنا — ولم نكن قد شهدنا شيئاً من هذا — أنه قد أقسم لا يعودن أو تعتذر الببغاء من هذه الزلة وتمسك عن التطاول الذي اجترأت به على مكانته وفضله !

فسأل الرئيس : ! أو لا تزال الببغاء مصرة على رفض الاعتذار .

فقالوا جميعاً : كل الاصرار ،

قال الرئيس : لا عجب ، ببغاء تعتب على ببغاء !

وبلغنا الساقية لجلسنا قليلاً ، ولحق بنا من الزوار من كان يعجلهم الوقت عن الانتظار ، فأنشده بعضهم قصيدة وبلغه بعضهم تحية من الطلاب المصريين في باريس ، وأوشكت الضحوة أن تنقضي على خير لولا خبر حملته الصحف عن التعيينات القضائية سمع به الرئيس فتكدر أيما كدر ، وزاد في غضبه انه لم يسمع بشيء من تمهيدات هذه التعيينات كأنما كان أنصاره في الوزارة يتعمدون اخفاءها ليضطر إلى قبولها بعد وقوعها ، مع علمهم باعتراضه الشديد على بعضها . فرجع الرئيس إلى المكتب منقبضاً وأمر باستدعاء وزير الحقانية في الاسكندرية على التلفون ليسأله عن خبيئة هذه المناورة المسيئة . ففهم منه أن الأمر قد عرض على جميع الوزراء الوفديين فأقروه ولم يلاحظوا شيئاً عليه ، فوقع ذلك في نفسه موقعاً أليماً وأتعبه في حالة المرض التي كان فيها بين النقاهة والاعياء . ولم ننتفع بحديث الرئيس بقية اليوم حتى ودعته مستأذناً في الاياب .

وأتيت القاهرة وفي نيتي أن أرجع منها إلى مسجد وصيف آخر الأسبوع بعد ترتيب العمل والاستعداد للأجازة بضعة أسابيع . فلم يمض السبت حتى طلبني الرئيس صباح الأحد على التلفون وقال لي إنه ينتظرني مساء ذلك اليوم ، فشكرت لدولته واستمهلته إلى الاثنين . فاذن ، وأمر كاتبه أن يكرر تذكيري بالموعد مساء الأحد . وما كنت في حاجة إلى التذكير والتكرير ، ولكنه لطف الرئيس رحمه الله وإيناسه لضيوفه ومدعويه .

ووصلت إلى مسجد وصيف مساء الاثنين فلقيت إخواننا بين باب الحديقة وباب دار الضيافة وقد بدا عليهم شيء من الوجوم فسألتهم : ما بالكم هنا في هذا الأوان ؟ قالوا : إن الباشا متعب قليلاً فهو عاكف في المنزل ونحن مبتعدون من نوافذ الحجرة التي ينام فيها لئلا يرتفع اليه صدى من ضوضاء الحديث . ولم تمض دقائق معدودات حتى أقبلت الآنسة المهذبة « فريدا »

تحييني باسم الرئيس وتبلغني أسفه لأنه لا يستقبلني هذا المساء، ورجاءه أن يراني في الصباح.

وفي تلك الليلة أنبأنا الدكتور حامد محمود ان المرض لايخلو من خطورة ولكن بنية الباشا القوية كفيلة بالتغلب عليه، وانه يحتاج الى الراحة والاقلال من الحركة والكلام والاشتغال بمرهقات السياسة والمشاكل العامة. فقضينا الليلة نتفاءل ونتشاءم ونحن على غير هدى من هذا ولا ذاك، وجاء الصباح فسألنا فقيل لنا: إن الحالة أحسن. ولكن الحاجة الى الراحة والعكوف بالمنزل لا تزال.

وكان أول ما تلقيناه بعد تناول الافطار تحية من الرئيس واعتذاراً من احتجابه عنا، ووعداً بأن يرانا قريباً حسبما يستطيع أو حسبما يأذن الطبيب

ثم جاءتني الآنسة فريدا تدعوني الى لقائه، فلم أنس ولا أحسبني أنسى ذلك الشعور الذي خامرني وأنا أخطو خطواتي المتئدة المتقاربة الى حجرة نومه. فانني أحسست أنني في حضرة القدر الذي لا يكشف ما أضمر. وعنده الرجاء العظيم، وعنده كذلك الخوف العظيم، ونحن منه بين ستارين لا ندري أيهما الرجاء وأيهما الخوف، وأيهما ينشره وأيهما يطويه.

واقتربت من الحجرة وأنا أعلم أن الحديث يتعبه وانه أتعب ما يكون له إذا خاض في السياسة ومشاكل الحكومة. ووجدته راقداً فحييته فرد التحية معتذراً لاضطراره إلى قلة الحركة. وأسرعت بابتداء الكلام لأعفيه من مشقة الحديث، وطرقت كل موضوع عن الجو وعن الصحة وعن المصيف وعن الصحاب الا السياسة وما إليها فانني اجتنبتها أبعد اجتناب، وطفقت أسرع في وصل كل حديث بما قبله على خلاف عادتي لكي لا يتكلم ثم ألجأ إلى مقاطعته فاسوءه بذلك. وقد تسمع الآنسة فريدا صوته بين فترة وأخرى فتظهر وتناديه بلهجة المستعطف المترفق: يا باشا. لا كلام! لا كلام... فيصمت حتى تخرج ثم يقول: إن علي يا بنيّ هنا رقيبين لا يرحمان. إذا أمر الطبيب

لم يأذنا لشفتي أن تفترا بكلام ولا للهواء أن ينفذ من هذه الأبواب ...

« وأقول له إن رقيبيك يامولاي لايرحمان لأنهما يرحمان ....

وعلى الرغم من هذا استطرد الكلام إلى أنباء الصحف والحكومة وجاء ذكر الخصوم والأصدقاء فقال رحمه الله : « ليس لي يابني خصوم أحسب حسابهم انما آفتي كلها من الأصدقاء . ثم تمثل قائلاً : « لو بغير الماء حلقي شرِقٌ » وكررها مرتين .

ثم أمر باستدعاء فخري عبدالنور بك فسأله عن زملائه وعمن وصل من الزائرين . فافاض برواياته المعهودة ومخترعاته الحاضرة والباشا بين سامع وناعس . حتى أحسسنا انه يغفو فاومأ بعضنا إلى بعض بالسكوت ، وخرجنا متمهلين .

وكان ذلك هو اللقاء الأخير .

تخليد الذكرى

توفي سعد والوزارة التي في الحكم وزارة الائتلاف التي يؤيدها الوفديون وحلفاؤهم من الأحزاب الأخرى ، فقامت الوزارة بواجبها في تشييع جثمان سعد إلى قبره الموقوت بصحراء الامام ، وأمرت بنقل الجثمان على مدفع واطلاق سبع عشرة طلقة في أثناء سير الجنازة ، واشتركت هي والمجلسان النيابيان وعلية الشعب وسواده في تشييع الجنازة عصر اليوم التالي لوفاته ، وعلى الرغم من القيظ وأجازات الصيف وغياب الكثيرين في الأقاليم والبلاد الخارجية كان المشتركون من أهل القاهرة والذين استطاعوا إدراك موعد الجنازة من أهل الأقاليم يعدون بعشرات الألوف .

وأمرت الوزارة بشراء بيت الأمة وحسبانه من أملاك الدولة لصيانة آثار سعد الباقية فيه ، وأمرت كذلك بتشييد ضريح إلى جانب بيت الأمة ينقل اليه الجثمان بعد الفراغ من بنائه ، وبصنع تمثالين يقام أحدهما في القاهرة والآخر في الاسكندرية .

وبلغت الاكتتابات الشعبية لتخليد ذكرى الزعيم نحو عشرين الف جنيه ثم وقفت عند هذا القدر اكتفاء بما أقامته الحكومة الممثلة للشعب من الذكريات .

ولما تم بناء الضريح كانت الوزارة القائمة — أو كان الحكم كله — حكم خصومة لسعد والسعديين . فتباطأت الوزارة في نقل الجثمان ثم حولت الضريح إلى مقبرة لبعض الملوك الفراعنة الأقدمين ، وتعللت لذلك بأن السيدة الجليلة قرينة سعد رفضت أن ينقل رفاته إلى الضريح إذا كان في النية تحويله إلى مقبرة عامة له ولبعض الوزراء الآخرين ، ولكنها حيلة سياسية لا تخفى ، لأن الوزارة عطلت اقامة التمثالين كما حالت دون نقل الجثمان الى الضريح .

وفي عهد الملك فاروق الأول عادت الحياة النيابية على أساس الدستور القديم وقامت في الحكم وزارة وفدية فسمح بنقل الرفات إلى الضريح بعد وفاة سعد بتسع سنوات في يوم الجمعة التاسع عشر من شهر يونيو سنة ١٩٣٦ ، وكان كثير من أصدقاء سعد يخشون أن تكون الجثة قد سرقت من مدفنها ليحال بينها وبين الضريح المشيد لمثواها في يوم من الأيام مهما تتعاقب الدول والوزارات ، ولكنها وجدت في مدفنها النقي سليمة من عوارض الفناء لم يصبها إلا جفاف وضمور يسير.

والضريح الذي استقر فيه رفات الزعيم العظيم بنية لائقة بتخليد ذكراه ، لأنها بنية مصرية توافرت فيها البساطة والفخامة وأخذت من الطراز المصري القديم مالا تناقض بينه وبين الأصول الاسلامية. أما التمثالان فلا يوحيان شيئاً من الشمائل الانسانية والقوة النفسية والأريحية الخلقية التي بها كان سعد عظيماً وبها كان مستحقاً للتخليد . وكل ما فيهما من سعد شبه مادي لم يوفق فيه الأستاذ محمود مختار رحمه الله حتى إلى إختيار أحسن الصور الشمسية وأقرب الملامح إلى المعاني النفسية.

وتزداد النفس شعوراً بيبوسة المعاني المفرغة في التمثال عند ماتنظر إلى ذلك المعطف الطويل المفرغ على القامة المديدة بلا حركة ولا ثنية كأنه خارج من عند الكواء . ومما لاشك فيه أن تمثيل رجل كسعد في المعدن أو الرخام أو الصخر ليس بالأمر اليسير ، فهو أصعب من تمثيل العسكريين لأن ملامح القوة العسكرية ليست بالعسيرة التصوير ، وهو أصعب من تمثيل الفلاسفة والشعراء لأن ملامح الحالمين والمثالين ليست كذلك بالعسيرة التصوير . إنما العسير في تصويره تلك المعاني والأخلاق التي تراها في جميع الناس ولا تراها في انسان واحد بهذا المقدار ، فاذا صورتها كما تراها في جميع الناس خرجت عادية لا تحمل سمات العظمة التي يتسم بها صاحبها الفريد ، وإذا عمدت إلى إظهار الفرق بين صاحبها وسائر الناس بتكبير

المقدار كانت المسألة مسألة احجام لا مسألة معان وأخلاق وملكات . لهذا أخفق محمود مختار مع اصابته في كثير من التماثيل الأخرى ، وأخفق من قبله « يورفتش » صاحب التمثال النصفي الذي نقله عن سعد وهو مريض معتكف في الطبقة العليا من بيت الأمة ، فلم يكن فيه إلا الشبه المادي دون المشابه النفسية التي تظهر بالدراسة والاختبار .

والسبيل إلى اصلاح التمثالين أن يتولى إصلاحهما رجل يدرس سعداً دراسة نفسية ويعلم من أخباره ونوادره ما يوحي اليه جوانب العظمة في ذلك الانسان الذي تختلف فيه القوة من قوة العسكريين وقوة الفلاسفة والشعراء ، فيترجم الفرق بينه وبين سائر الناس بلغة الشعور والبداهة لا بلغة المقدار والمظاهر المادية . وعسى أن يتم هذا الاصلاح قبل اقامة التمثالين حيث يستقبلان أنظار التاريخ .

ولهذه المناسبة في تخليد ذكرى سعد ، وفي ختام هذا الكتاب الذي أؤدي به واجب الوفاء لذكراه - أرى كما رأى كثير من القراء أن أختمه بآخر ما نظمت في تحية سعد زغلول ، وهو القصيدة التي نشرتها يوم نقل رفاته إلى الضريح قبل صدور هذا الكتاب بشهر واحد :

فاز سعد

عرف النفي حياةً ومماتا … وأصاب النصر روحاً ورفاتا
كلما أقصوه عن دارٍ له … رده الشعب اليها واستماتا
كيف يجزيه افتياتاً وهو من … كان لا يرضى على الشعب افتياتا
أصبحت دارك مثواك فلا … تخش بعد اليوم ياسعد شتاتا
حبذا الخلد ثماراً للذي … غرس المجد ونمّاه نباتا

* * *

كل أرض للمصلي مسجد … غير أن الكعبة الكبرى مقامْ
هكذا قبرك مرفوع الذرى … في جوار البيت أو سفح الامام
أرض مصر حيث أمسيت بها … فبنو مصر حجيج وزحام
غير أن الذكر يبغي منسكاً … مثلما يبغيه حج واستلام
فالقَ في قبرك خلداً كلما … مرّ عام تبعته ألف عام

* * *

جيرة الأحياء أولى بالذي … بعث الدنيا حياة لن تبيد
معشر الأحياء أنتم لكمُ … مدد من ذلك الميت مديد
مستعيدين رجاء كلما … جزتموه، وهو منكم مستعيد
إنه في كل جيل ذاكر … من بنيه، أبد الدهر وليد
تلك ياسعد مغانيك فما … في سواها يسكن اللحد شهيد

* * *

اعبر القاهرة اليوم كما … كنت تلقاها جموعاً ونظاما
ساعة في أرضها عابرة … بين آباد طوال تترامى
ساعة من عالم الفردوس لا … تشبه الساعات بدءاً وختاما

كل من شاهدها زيد بها من معانيك جلالاً ودواما
قل لهم أبلغ ما قلت لهم أيها الواعظ صمتاً وكلاما

* * *

جردوا الأسياف من أغمادها ذاك يوم النطر لا يوم الحداد
ارفعوا الرايات في آفاقها أين يوم الموت من يوم المعاد ؟
لا يلاقى الخلد بالحزن ولا يكتسى الفتح بجلباب السواد
ذاك يوم ماتمناه العـــدى بل تمنـــاه ولاء ووداد
فانفضوا الحزن بعيداً واهتفوا فاز سعد وهو في القبر رماد

* * *

الفراعين الأولى أجليتهم كَتمنوا لو أجازوك الطريق
أنت أضفيت على أوطانهم سعة ، وهي من الأسر مضيق
أنت أيقظت لهم تاريخهم وهو في نومته لا يستفيق
فضلك اللاحق أحيا فضلهم فاستوى منه طريف وعريق
آية في الحق لا ينسخها في مدى الدهر عدو أو صديق

* * *

يابني مصر اجعلوا نقلتـه رمز إحياء وعزم ومضاء
وانظروه كيف حالت دونه غيرٌ شتى ، وما حال القضاء
المنحّون تنحوا جانبـــاً آخر الأمر ، وسعد في البناء
كل ذي حق سيعطى حقه ليس للمجد من الخلد نجاء
كل ماعارض سـعياً باقياً عرضٌ فانٍ وزور ورياء

* * *

ترمز الشمس (١) إلى نقلته بسفور غالب بعد حجاب
صرعت ليلين صبحاً فروت عن حضور ناصع بعد غياب

---

(١) اشارة إلى كسوف الشمس صباح ذلك اليوم.

هو أيضاً قد طوى ليل الردى ... وطوى ليل الغواشي والكذاب
في السموات وفي الأرض له ... أثر ينبيء عن يوم المآب
أثر الفجر إذا انجاب لنا ... عن ضحاه بعد لأي وغلاب

* * *

دان ياسعد لك الذكر بما ... شيد الباني وما خط الزبور
قدر نادى فلبّته على ... موعد الذكرى صخور وسطور
أنا بانٍ لك في ملك النهى ... منزلاً يبقى ولا تبقى الصخور
من أسانيدك آساس له ... ومن الحق له حسن ونور
إن أنل شأوك فيه إنني ... بالذي شيدت منه لفخور

* * *

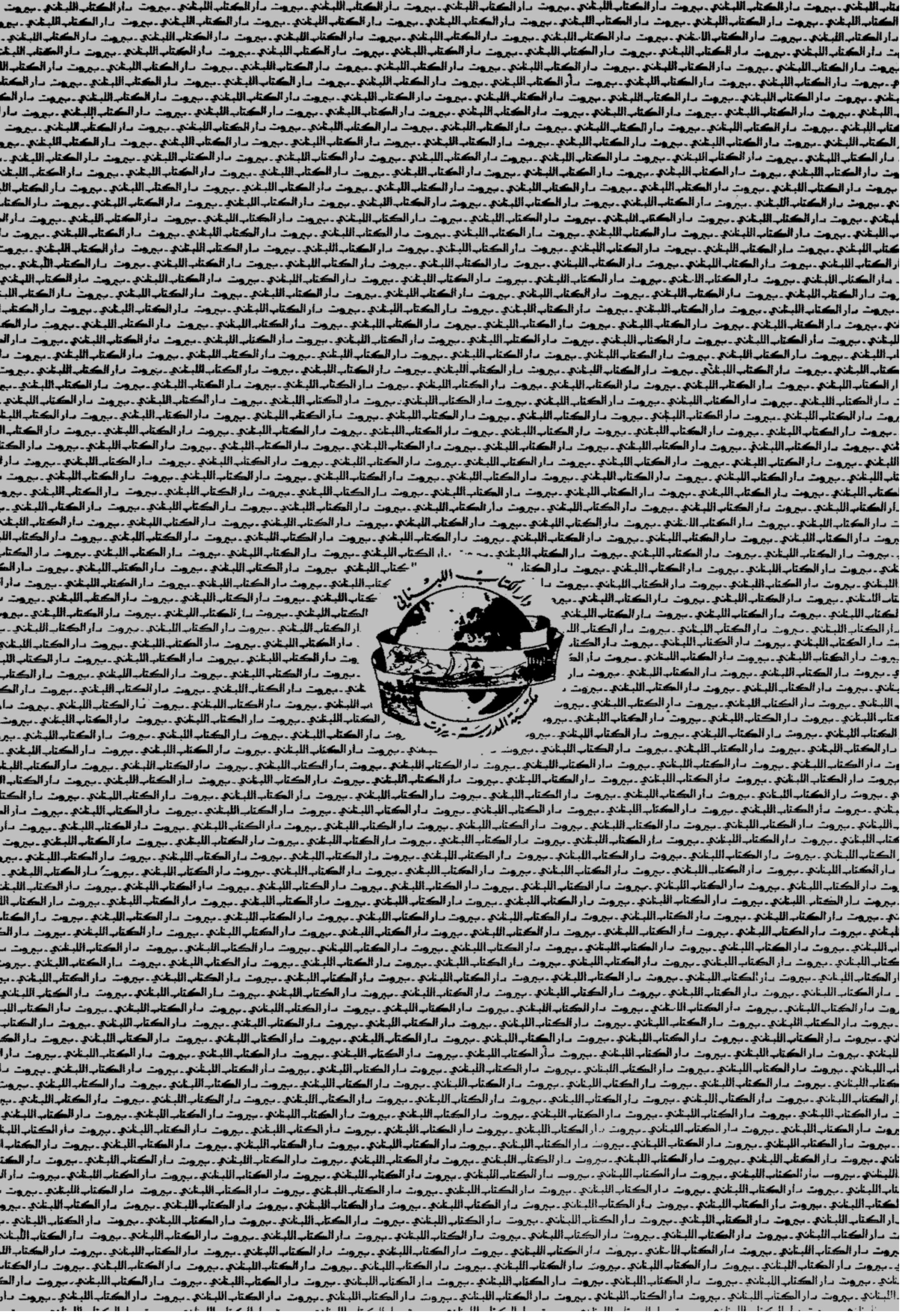
فتية الوادي بسعد فاقتدوا ... إن تخيرتم له خير وفاء
أذكروه بالذي يعمله ... منكم العامل في غير وناء
واذكروه بالذي امتاز به ... من مزاياه الأبيات الوضاء
هكذا يخلد سعد بينكم ... بتماثيل حياة ورواء
كل مايعظم من أعمالكم ... هو تخليد لذكرى العظماء

عباس محمود العقاد

فهرست

الموضوع	الصفحة




دار الكتاب اللبناني - بيروت
دار الكتاب اللبناني
مكتبة المدرسة - بيروت

